

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## سورة الرعد

اختلفوا في تخفيف الشين وتشديدها من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُعْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾ [٣].  
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفص ﴿يُعْشَىٰ﴾ خفيفة.  
وقرأ عاصم، في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿يُعْشَىٰ﴾ بفتح الغين  
وتشديد الشين<sup>(١)</sup>.

وجه من قرأ: ﴿يُعْشَىٰ﴾ قوله: ﴿فَأَعْيَبْنَهُمْ﴾ [يس: ٩].  
ووجه من قرأ: ﴿يُعْشَىٰ﴾ قوله: ﴿فَفَشَّنَاهَا مَا عَشْنَىٰ﴾ [النجم: ٥٤]، وكلا الأمرين قد  
جاء به التنزيل.

اختلفوا في الخفض والرفع من قوله: ﴿وَزَّرَعَ وَنَخِيلٍ صِنَوَانٍ وَعَبْرٍ صِنَوَانٍ﴾ [٤].  
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص: ﴿وَزَّرَعَ وَنَخِيلٍ صِنَوَانٍ وَعَبْرٍ  
صِنَوَانٍ﴾ رفعا.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم، في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿وَزَّرَعَ  
وَنَخِيلٍ صِنَوَانٍ وَعَبْرٍ صِنَوَانٍ﴾ خفضاً.

وكلهم كسر الصاد من: ﴿صِنَوَانٍ﴾ إلا أن الحسن حدثني عن أحمد بن يزيد  
الحلواني، عن القواس عن حفص عن عاصم: ﴿صُنَوَانٍ﴾ بضم الصاد والتنوين، ولم  
يقله غيره عن حفص<sup>(٢)</sup>.

من رفع ﴿زَّرَعًا﴾ من قوله: ﴿وَجَنَّتْ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَّرَعَ﴾ جعله محمولاً على قوله:  
﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ تقديره: وفي الأرض قطع متجاورات، وجنات من أعناب، وفي الأرض  
زَّرَعَ ونخيل صِنَوَانٍ، فجعله محمولاً على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ ولم يجعله محمولاً على  
ما الجنات منه من الأعناب.

والجنته على هذا يقع على الأرض التي فيها الأعناب دون غيرها، كما تقع على

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٧.

الأرض التي فيها النخيل دون غيرها ويقوي ذلك قول زهير:

كَأَنَّ عَيْنِي فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ مِنْ السَّوَابِحِ تَسْقِي جَنَّةً سُحُقًا<sup>(١)</sup>  
والمعنى: تسقي نخيل جنة، يدلُّك على ذلك أن السُّحُق لا يخلو من أن يكون  
صفةً للنخيل المرادة، أو للجنة. فلا يجوز أن تكون من صفة الجنة، لأنَّ السُّحُق جمع  
سحوق، وإنما يوصف بها النخيل إذا بسقت، فكأنه سمى الأرض ذات النخيل جنة،  
ولم يذكر أنَّ فيها غيرها، فكما أنَّ الجنة تكون من النخيل من غير أن يكون فيها شيء  
آخر غيرها، كذلك تكون الكروم وإن لم يكن فيها غيرها، فهذا وجه قول من قطع  
قوله: ﴿وَزَّرَعٌ﴾ من إعراب ما قبله.

فأما من قرأ: ﴿وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٍ وَنَخِيلٍ صِنَوَانٍ﴾ فإنه حمل الزرع  
والنخيل على الأعناب، كأنه: جنات من أعناب، ومن زرع ومن نخيل. والدليل على  
أنَّ الأرض إذا كان فيها النخيل والكرم والزرع، سُميت جنة، قوله: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ  
مِنْ أَعْنَبٍ وَحَفَفْنَاهَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢]، فكما سميت الأرض ذات العنب  
والنخيل والزرع جنة، كذلك يكون في قول من قرأ: ﴿وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٍ  
وَنَخِيلٍ﴾ أن يكون الزرع والنخيل محمولين على الأعناب، فتكون الجنة من هذه  
الأشياء، كما كانت منها في الآية الأخرى، ويقوي ذلك أيضاً قوله:

أَقْبَلَ سَائِلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَخْرِدُ حَزْدَ الْجَنَّةِ الْمُغَلَّةِ<sup>(٢)</sup>  
فقوله: الْمُغَلَّةِ في وصف الجنة يدلُّ على أن الجنة يكون فيها الزرع، لأن الغلَّة

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٧، ولسان العرب ١٥٤/١٠ (سحوق)،  
٥٥١/١١ (قتل)، ٩٩/١٣ (جنن)، ومجمل اللغة ١/١٠٠، ومقاييس اللغة ١/٤٢١، وتاج العروس  
٤٣٨/٢٥ (سحوق)، (قتل)، (جنن).

أراد نخل جنة فحذف إلا أن يكونوا قد قالوا جنة سحوق، كقولهم:

نَاقَةَ عُطْلَطٍ وَامْرَأَةَ عُطْلَطٍ

الأصمعي: إذا طالت النخلة مع انجراد فهي سحوق.

المقتل من الدواب الذي دَلَّ ومَرَّن على العمل، وناقاة مقلنة: مذلة.

النواضح: (ج) الناضح: الدابة يُسْتَقَى عليها. وهي ناضحة.

(٢) يروى «كان» بدل «جاء».

الرجز لقطرب في خزانة الأدب ٣٥٦/١٠، وسمط اللآلي ص ٣١، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤٥/٣  
(حرد)، ٥٠٤/١١ (غلل)، ٤٦٧/١٣ (أله)، وخزانة الأدب ٣٥٦/١٠، وجمهرة اللغة ص ١٦٠،  
٥٠١، ٩٦٢، وسر صناعة الإعراب ص ٧٢١، ومعجم ما استعجم ص ٧٨٥، وتهذيب اللغة ٦/٤٢٢،  
ومجمل اللغة ٥٦/٢، ومقاييس اللغة ٥١/٢، وديوان الأدب ١٥١/٢، وتاج العروس (غلل)، وكتاب  
العين ١٨١/٣.

يحرد حردها: أعد يقصد فصلها.

إنما هي مما يُكَالُ بالففيز<sup>(١)</sup> في أكثر الأمر، ومما يقوِي ذلك قولُ زهير:

فَتُغْلِلُ لَكُمْ مَا لَا تُغْلِلُ لِأَهْلِهَا قُرَى بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفْفِيزٍ وَدِزْهَمٍ<sup>(٢)</sup>  
 فبين الغلة بالففيز والدرهم، ومن ذهب من الفقهاء إذا قال: أوصيتُ له بغلّة هذه  
 القرية، أنّه يكون على ما فيه في الحال، والثاني، والثمرّة على ما كان وقت الكلام  
 للوصية دون ما يحدث من بعدُ يشهد له بيت زهير.

فإذا اجتمع النخل والكرم في أرض سُمِّيَتْ جَنَّةً بدلالة قوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ  
 مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [يس: ٣٤] وقوله: ﴿أَوْ تَكُونُ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ﴾ [الإسراء: ٩١]،  
 وهذا يقوِي قولَ من جرّ النخيل في قوله: ﴿وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَرِزْقٍ وَنَخِيلٍ﴾،  
 لأنّه قد ثبت أنّ الجنّة تكونُ من الكرم والنخيل في الآيتين اللتين تلوناهما. والصنوان  
 فيما يذهب إليه أبو عبيدة، صفة للنخيل قال: والمعنى أن يكون الأصل واحداً، ثم  
 يتشعب من الرؤوس فيصير نخلاً ويحملن. قال: وقال: ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾، إنما  
 تشرب من أصل واحد، ﴿وَيُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ﴾ وهو الثمر.

وأجاز غيره أن يكون الصنوان من صفة الجنّات، قال أبو علي: فكأنّه يكونُ يراؤُ  
 به في المعنى ما في الجنّات، وإن جرى على لفظ الجنّات، وعلى هذا يجوز أن يُرفع،  
 وإن جرّت النخل، لأنّ الجنّات مرفوعة، وهذا لم يحكه في قراءة السبعة.

وأما الكسرة التي في «صنوان» فليست التي كانت في صنو، كما أن الكسرة التي  
 في «قنو» ليست التي كانت في «قنوان» لأنّ تلك قد حُدِثَتْ في التّكسير، وعاقبتُها  
 الكسرة التي يجلبها التّكسير، وكذلك الكسرة التي في هجان، وأنت تريد الجمع،  
 ليست الكسرة التي كانت في الواحد، ولكنّه مثل الكسرة في ظراف إذا جمعت عليه  
 ظريفاً، وكذلك الضمّة التي في الفلّك، إذا أردت التّكسير، لا تكون الضمّة التي كانت  
 في الواحد، ولكن على حدّ أسيد، وأسيد، ووثن ووثن، وكذلك الضمّة التي في آخر  
 منصور على قول من قال: يا جارُّ، ليست التي كانت في قول من قال: يا جارٍ.

وأما من ضمّ الصاد من صنوان، فإنه جعله مثل: ذئب وذؤبان، وربما تعاقب  
 فعلان وفعلان، على البناء الواحد نحو حشّ<sup>(٣)</sup> وحشّان وحشّان، فكذلك: صنوان،

(١) الففيز: مكبال كان يُكَالُ به قديماً. ومن الأرض: قُدْرُ مائة وأربع وأربعين ذراعاً (ج) أفقرة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١، ولسان العرب ٥٠٤/١١ (غلل)،  
 وجمهرة اللغة ص ١٥٩، ٩٦٢، ومقاييس اللغة ٣٤٦/٥، وتاج العروس (غلل)، وأساس البلاغة  
 (حكيم).

(٣) الحشّ والحشّ: جماعة النخل، وقال ابن دريد: هما النخل المجتمع. والحشّ أيضاً: البستان (لسان  
 العرب ٢٨٦/٦ مادة: حشش).

وأظن سيويه قد حكى الضم فيه . والكسر فيه أكثر في الاستعمال .  
 اختلفوا في التاء والياء من قوله عز وجل: ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ [٤] وفي الياء  
 والنون من قوله: ﴿وَتَفْضِلُ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ﴾ [الرعد: ٤].  
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تُسْقَى﴾ بالتاء و﴿تَفْضِلُ﴾ بالنون.  
 وحمزة والكسائي ﴿تُسْقَى﴾ أيضاً، مُمَالَةً الْقَافِ، وقرأ ﴿وَتَفْضِلُ﴾ بالياء مكسورة  
 الضاد.

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُسْقَى﴾ بالياء و﴿وَتَفْضِلُ﴾ بالنون<sup>(١)</sup>.  
 من قال: ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ أراد: تُسْقَى هذه الأشياء بماء واحد، ولا يكون  
 التذكير لأنك إن حملته على الزرع وحده، تركت غيره، وإن حملته على الجنات مع  
 حملة على الزرع فقد ذكر المؤنث.  
 ويقوي التأنيث قوله: ﴿وَتَفْضِلُ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ﴾، فكما حُوِّلَ هذا على التأنيث  
 كذلك يُحْمَلُ ﴿تُسْقَى﴾.

ومن قال: ﴿يُسْقَى﴾ كان التقدير: يُسْقَى ما قصصناه وما ذكرناه.  
 اختلفوا في الاستفهام وتركه من قوله: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا إِنْآ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥].  
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَيْذَا كُنَّا تُرَابًا إِنْآ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ جميعاً  
 بالاستفهام، غير أن أبا عمرو يمدُّ الهمزة، ثم يأتي بالياء ساكنة، وابن كثير يأتي بياء  
 ساكنة بعد الهمزة من غير مد.  
 وقرأ نافع: ﴿أَيْذَا كُنَّا﴾ مثل أبي عمرو، واختلف عنه في المد، وقرأ: ﴿إِنْآ لَفِي  
 خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ مكسورة على الخبر ووافقه الكسائي في اكتفائه بالاستفهام الأول من  
 الثاني، غير أنه كان يهزم همزتين.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿إِذَا كُنَّا... إِنْآ﴾ بهمزتين فيهما.  
 وقرأ ابن عامر: ﴿إِذَا كُنَّا﴾ مكسورة الألف من غير استفهام ﴿إِنْآ﴾ يهزم ثم يمدُّ،  
 ثم يهزم في وزن: عاعنأ، هكذا قال لي أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار  
 بإسناده عن ابن عامر، يُدْخِلُ بَيْنَهُمَا أَلْفًا، فذكر بعض من روى عن ابن ذكوان عن يحيى  
 ابن الحارث ﴿إِذَا﴾ بهمزتين لا ألف بينهما، مثل قراءة حمزة، والمعروف عن ابن عامر  
 ﴿إِذَا﴾ بهمزتين من غير ألف.

من قرأ: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا، إِنْآ﴾ جميعاً بالاستفهام فموضع ﴿إِذَا﴾ نصب بفعل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٧، والسبعة لابن مجاهد ص ٣٥٧.

مضمّر يدلّ عليه قوله: ﴿إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ لأن هذا الكلام يدلّ على: تُبَعَثُ وَتُخْشَرُ، فكأنّه قال: أنبعث إذا كنا تراباً؟ ومن لم يدخل الاستفهام في الجملة الثانية كان موضع (إذا) أيضاً نصباً بما دلّ عليه قوله: ﴿إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ كأنه قال: أنبعث إذا كنا تراباً؟

وما بعد إنّ، في أنّه لا يجوز أن يعمل فيما قبله، بمنزلة الاستفهام، فكما قَدَّرت هذا الناصب لإذا مع الاستفهام، لأنّ الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ كذلك تقدّره في إنّ لأنّ ما بعدها أيضاً لا يعمل فيما قبلها.

وقول ابن عامر: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ من غير استفهام، ﴿أَيْنَا﴾ ينبغي أن يكون على مُضْمَرٍ، كما حُجِلَ ما تقدّم على ذلك، لأنّ ما بعد الاستفهام مُنْقَطِعٌ ممّا قبله.

فأمّا قول أحمد: إنّ أبا عمرو يمدّ الهمزة، ثمّ يأتي بالياء ساكنة؛ فعبارة فيها تجوّزٌ، وحقّقتها: إنّ أبا عمرو يأتي بهمزة الاستفهام. ويُدْخِلُ بينها وبين همزة ﴿إِذَا﴾ مَدَّةً، كما يفعل ذلك بقوله: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ونحو ذلك ممّا يُفْصَلُ فيه بالألف بين الهمزتين، كما يُفْصَلُ بها بين النونات في: اخْشَيْنَانُ، ويأتي بالهمزة بعد الألف بين بين، كما يأتي به بعد الألف في ﴿أَيْذَا﴾، إنّما هي همزة بين بين، بين الكسرة والياء، وليست ياء محضّة، كما أنّ الهمزة في «المسائل» ليست ياء محضّة إنّما هي همزة بين بين، فهذا تحقيق ما يريد، إن شاء الله.

وقول أحمد بن موسى: وابن كثير يأتي بياء ساكنة بعد الهمزة من غير مدّ، فهذا ليس على التخفيف القياسي، ولو كان عليه، لوجب أن تكون الهمزة بين بين، بين الياء وبين الهمزة، كما أنّ قولهم: سَيِّمٌ في المتصل، و﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ في المنفصل كذلك، ولكنه يُبَدِّلُ الياء من الهمزة إبدالاً مَحْضاً، وهذا كما حكاها سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول: بَيِّسٌ، وقد جاء في الشعر في يومئذٍ، يومئذٍ، والأوّل يدلّان على قول ابن كثير.

قال أحمد: قرأ ابن كثير ﴿الكبير المتعالي. سَوَاءٌ مِنْكُمْ﴾ [الرعد: ٩، ١٠]، بياء في الوصل والوقف، وكذلك قال الحلواني عن أبي معمر عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وكذلك أخبرني أبو حاتم الرازي<sup>(١)</sup> في كتابه إلي عن أبي زيد عن أبي عمرو. الباقي لا يشتون الياء في وصلٍ ولا وقفٍ.

(١) أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ = ٨١٠ - ٨٩٠م) محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو حاتم، حافظ للحديث، من أقران البخاري ومسلم. ولد في الري، وإليها نسبته وتنقل في العراق والشام ومصر وبلاد الروم، وتوفي ببغداد. له «طبقات التابعين» وكتاب «الزينة» و«تفسير القرآن العظيم» و«أعلام النبوة».

الأعلام ٢٧/٦، وتهذيب التهذيب ٣١/٩، وتاريخ بغداد ٧٣/٢، وطبقات السبكي ٢٩٩/١، ومفتاح السعادة ١٦٩/٢.

أما إثبات ابن كثير وأبي عمرو الياء في: ﴿الكَسِيرِ الْمُتَعَالِي﴾ فهو في القياس، وليس ما فيه الألف واللام من هذا، كما لا ألف ولا لام فيه من هذا النحو، نحو: قاضٍ وغازٍ.

قال سيبويه: إذا لم يكن في موضع تنوين - يعني اسم الفاعل - فإنّ البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي، لأنها ثابتة في الوصل يريد أن الياء مع الألف واللام تثبت ولا تُحذف، كما تحذف من اسم الفاعل إذا لم يكن فيه الألف واللام، نحو هذا قاضٍ؛ فاعلم.

فالياء مع غير الألف واللام تُحذف في الوصل، فإذا حُذفت في الوصل كان القياس أن تُحذف في الوقف، وهي اللغة التي هي أشيع وأفشى، فإذا دخلت الألف واللام فلا تُحذف اللام في اللغة التي هي أكثر عند سيبويه.

وأما قول من حذف في الوصل والوقف في ﴿الْمُتَعَالِ﴾ فإنّ الحجّة في حذفها في الوقف أن سيبويه زعم: «أن من العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولا لام، إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن ألف ولا لام».

وأما حذفهم لها في الوصل، فلم يكن القياس، لأنه لم يضطر إلى حذفه شيء، كما اضطر إلى حذف ما لا ألف ولا لام فيه التقاء الساكنين، وكره التحريك فيه لتحريك الياء بالكسر وهي لا تُحرك بضمة ولا كسرة، ولكن حذفت ذلك من حذفت لأنها في الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام، تحذف تشبيهاً بالقوافي، والقوافي قد كثر حذف ذلك منها. والفواصل وما أشبهها في حكمها فحذفت منها كما حذفت في القوافي.

قال أحمد: وروى عباس عن خارجة إمالة الواو من أول ﴿وَالِ﴾ [١١]، قال: وكلهم يفتحها.

الإمالة في ﴿وَالِ﴾ حسنة في قياس العربية، كما أنها في عامر وواقد حسنة، لا مانع يمنع منها، ووَالٍ: فاعلٌ، من وَاَلَى يَلِي. ووَالٍ وولِيٌّ، كعالم وعليم، وقادِرٍ وقديرٍ، وراحِمٍ ورحيمٍ، والوالي والولي: من يلي أمرَك خلاف العدو، والله وِلِيٌّ المؤمنين.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ﴾

[١٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تَسْتَوِي﴾ بالتاء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي بالياء.

حفص عن عاصم بالتاء<sup>(١)</sup>.

التأنيث حسنٌ، لأنه فعل مؤنث لم يفصل بينه وبين فاعله شيء، وعلى هذا جاء: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣] ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَإِذْ قَالَتِ أُمَّةٌ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، وقد جاء: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] وقد جاء التأنيث في هذا النحو: ﴿وَإِذْ قَالَتِ أُمَّةٌ مِنْهُمْ﴾ وهو اسم جماعة مؤنثة، كما أن نسوة كذلك.

والتذكير سائغ، لأنه تأنيثٌ غير حقيقي، والفعل مقدم.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾ [١٧]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿تُوقِدُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بالياء.

علي بن نصر عن أبي عمرو ﴿تُوقِدُونَ﴾ ويقرأ أيضاً: ﴿يُوقِدُونَ﴾ والغالب عليه ﴿تُوقِدُونَ﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>.

من قرأ بالتاء فلما قبله من الخطاب، وهو قوله: ﴿قُلْ أَفَاتَخَذْتُمْ﴾ [١٦]، ويجوز أن يكون خطاباً عاماً، يراد به الكافة. كأن المعنى: مما تُوقِدُونَ عليه أيها الموقِدُونَ زَبْدٌ مثل زَبْدِ الماء الذي يحمله السيل، فأما الزَبْدُ فيذهب جفاءً لا يُنتَفَعُ به كما لا ينتفع الكافر بما يتخذه من الآلِهة، مثل الزبد الذي لا ينتفع به كما ينتفع بما يخلص منه الزبد من الماء والذهب والصفُر<sup>(٣)</sup> والفضة.

ومن قرأ بالياء، فلأن ذكر الغيبة قد تقدم في قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [١٦]، ويجوز أن يُراد به جميع الناس، ويقوي ذلك قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَبْتَغِ النَّاسُ﴾ [١٧]، فكما أن الناس يعثم المؤمن والكافر، كذلك الضمير في ﴿يُوقِدُونَ﴾ وقال: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾، فجعل الظرف متعلقاً بـيوقِدُونَ، لأنه قد يوقد على ما ليس في النار كقوله: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَهَنَكُنُّ عَلَى الطَّيْنِ﴾ [القصص: ٣٨] فهذا إيقادٌ على ما ليس في النار، وإن كان يلحقه وهجها ولهبها.

وأما قوله: ﴿بُورِكُمْ فِي النَّارِ وَمَنْ﴾ [النمل: ٨]، فالمعنى: من في قرب النار، وليس يراد به متوغلها، ومن حولها ممن لم يقرب منها قرب الآخرين، ألا ترى أن قوله: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ١٠١]، لم يقرب المنافقون الذين

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٣) الصفُر: النحاس الأصفر.

حولهم فيه قُرْبَ المخالطين لهم، حيث يحضرونه ويشهدونه في مشاهدتهم.

حدَّثنا أحمد بن محمد البصري قال: حدَّثنا المؤمِّلُ قال: حدَّثنا إسماعيل بن عُليَّة عن أبي رجاء قال: سمعت الحسن يقول: الله ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَهُ بِقَدَرِهَا﴾ إلى قوله: ﴿أَيُّعَلَّةَ حَلِيٍّ﴾: الذهب والفضة، والمتاع: الصفر والحديد، كذلك يضرب الله الحقَّ والباطل، كما أوقد على الذهب والفضة والصفر والحديد، فخلص خالصه ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ﴾، قال: وكذلك الحقُّ بقي لأهله فانتفعوا به.

اختلفوا في: فتح الصاد وضمها من قوله جَلَّ وعزَّ: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾

[٣٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَصَدُّوا﴾ بفتح الصاد، وفي حم المؤمن [٣٧] مثله.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ بالضمَّ فيهما<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عمر عن أبي الحسن: صدَّ وصددته مثل: رجَع ورجعته، ومن ذلك قول الشاعر:

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَا لَا يَحِلُّ لَهُ سَاقِي نِصَارِي قُبَيْلِ الْفِضْحِ صُؤَامِ<sup>(٢)</sup>  
فهذا صدَّت في نفسها. وقال آخر:

صَدَّدَتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو<sup>(٣)</sup>

فأما قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، فالمعنى: يصدون المسلمين عن المسجد الحرام، فكأن المفعول محذوف، وقوله: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَلَفِّفِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، يكون على: يصدون عنك، أي: لا يباعدونك كما يباعدونك المسلمون، ويجوز أن يكونوا يصدون غيرهم عن الإيمان، كما صدوا هم، ويثبطونهم عنه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨٩، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٥٥، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٢٥٥.

(٣) صدر بيت. عجزه:

وكان الكأس مسجراها اليمينا

البيت من الوافر، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧٢، والكتاب ١/٢٢٢، ٤٠٥، ولسان العرب ١٣/٢٤٤ (صين)، ولعمر بن معديكرب في ملحق ديوانه ص ٢١٣، ولعمر بن عدي أو لعمر بن كلثوم في خزنة الأدب ٨/٢٧٢، والدرر ٣/٨٧، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٣٠٢، وجمع الهوامع ١/٢٠١.



وحجة من قال: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ فأسند الفعل إلى الفاعل: قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [محمد: ١] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥]. فكما أسند الفعل إلى الفاعل في جميع هذه الآي، كذلك يكون مسنداً إليهم في قوله: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾. وقد زعموا أن قوله: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ نزلت في قوم جلسوا على الطريق، فَصَدُّوا النَّاسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾، فَإِنَّ فَاعِلَ الصَّدِّ غَوَاثِمُ وَالْعُنَاةُ مِنْهُمْ فِي كَفَرِهِمْ. وقد يكون صَدٌّ على نحو ما يقولون: حُدَّ فُلَانٌ عَنِ الْخَيْرِ، وَصَدَّ عَنْهُ، يريد أنه لم يفعل خيراً، ولا يريد أن مانعاً منعه منه.

فأما قوله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سَوْءَ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧] فالفتح الوجه، لأنه لم يصدّه عن الإيمان أحد، ولم يمنعه منه.

والذي زين له ذلك الشيطان، كما جاء في الأخرى: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَانَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَانَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤].

اختلفوا في تشديد الباء وتخفيفها من قوله جلّ وعزّ: ﴿وَوَيْبَتْ﴾ [٣٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَوَيْبَتْ﴾ ساكنة التاء. خفيفة الباء.

وقرأ ابن عامر ونافع وحزمة والكسائي: ﴿وَوَيْبَتْ﴾ مشددة الباء مفتوحة التاء<sup>(١)</sup>.

المعنى: يمحو الله ما يشاء ويثبت، فاستغني بتعدية الأول من الفعلين عن تعدية الثاني، والمعنى يثبت، ومثل ذلك قوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وزعم سيبويه أن من العرب من يعمل الأول من الفعلين، ولا يعمل الثاني في شيء كقولهم: متى رأيت، أو قلت: زيداً منطلقاً. وقال الشاعر:

بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّهِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ<sup>(٢)</sup>  
ولم يعمل الثاني.

وهذا والله أعلم فيما يحتمل النَّسْخَ والتبديل من الشرائع الموقوفة على المصالح

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكُمَيْتِ في خزانة الأدب ١٣٧/٩، والدرر ٢٧٢/١، ٢٥٣/٢، وشرح التصريح ٢٥٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢، والمحتسب ١٨٣/١، والمقاصد النحوية ٤١٣/٢، ١١٢/٣، وبلا نسبة في المسالك ٦٩/٢، وشرح الأشموني ص ١٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥، وجمع الهوامع ١٥٢/١.

على حسب الأوقات. فأما ما كان من غير ذلك فلا يُمحي ولا يُبدل، وأم الكتاب: هو الذكر المذكور في قوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

وحجة من قال: . ﴿يُثْبِتُ﴾ قوله: ﴿وَأَشَدُّ تَنبِيْهًا﴾ [النساء: ٦٦] وقوله: ﴿فَتَنَبَّهُوا﴾ [النساء: ٩٤] لأن تَنَبَّهَ مطاوع تَنَبَّه.

وحجة من قال ﴿يُثْبِتُ﴾ ما روي عن عائشة: «كان إذا صَلَّى صلاة أثبتهَا»<sup>(١)</sup> وقولهم: ثابت، من قوله: ﴿بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] لأن تَنَبَّهَ مطاوع أَثَبَّتْ، كما أن تَنَبَّهَ مطاوع تَنَبَّه.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ [٤٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ واحداً.

وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿الْكَافِرُ﴾ على الجمع<sup>(٢)</sup>.

العلم في قوله: ﴿سَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ هو المتعدي إلى مفعولين، بدلالة تعليقه ووقوع الاستفهام بعده، تقول: علمتُ لمن الغلامُ، فتعلَّقه مع الجار كما تعلَّقه مع غير الجار في نحو: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] وموضع الجار مع المجرور نصبٌ من حيث سدَّ الكلام الذي هو فيه مسدِّ المفعولين، لا من حيث حكمت في نحو: مررتُ بزَيْدٍ بأن موضعه نصبٌ، ولكن اللام الجارة كانت متعلقة في الأصل بفعل فصار مثل: علمتُ بمن تمرُّ، في أن الجار يتعلَّق بالمرور، والجملة التي هي منها في موضع نصب، وقد علَّق الفعل عنها.

فأما من قرأ: ﴿الْكَافِرُ﴾ فإنه جعل الكافر اسماً شائعاً كالإنسان في قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ [العصر: ٢] وزعموا أنه لا ألف فيه، وهذا الحذف إنما يقع في فاعل نحو: خالدٌ وصالحٌ، ولا يكاد يُحذف في فَعَالٍ؛ فذا حجة لمن قال: الكافرُ.

وزعموا أن في بعض الحروف: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فهو يقوي الجمع.

وقد جاء فاعل يراد به اسم الجنس، أنشد أبو زيد:

إِنْ تَبْخَلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعَلِّي أَوْ تَضْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي<sup>(٣)</sup>

(١) أخرجه البخاري في (الصحيح ٣/٥٠)، ومسلم في الصحيح (صلاة المسافرين ب ١٨ رقم ١٣٩، ب ٥٤ رقم ٢٩٨) والنسائي في السنن (المواقيت ب ٣٤)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٦/٤٠، ٦١، ٢٤١)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٢/٤٥٧)، والزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٥/١٧٨)، وأبو عوانة في (المسند ١/٣٨٣)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ١٧٩٠٢).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٣) مرَّ سابقاً.

فهذا إنما يكون على الكثرة، وليس المعنى على كافرٍ واحد؛ والجمع الذي هو الكفار، المراد في الآية لا إشكال فيه.

قال: ابنٌ كثيرٌ وحده: يقف على ﴿هاذي﴾ [الأعراف: ٣٣] و﴿واقبي﴾ [سبأ: ٣٧]، وكذلك من ﴿والي﴾ [١١] بالياء.

حجة قول من لم يقف بالياء، وهو الوجه، أنك تقول في الوصل: هذا قاضٍ وهادٍ وواقٍ، فتحذف الياء لسكونها والتقاءها مع التنوين، فإذا وقفت فالتنوين يحذف في الوقف في الجبر والرفع، لا يُبدل منه شيء، والياء قد كانت انحذفت في الوصل، فيصادف الوقف الحركة التي هي كسرة في عين فاعلٍ، فتحذفها كما تحذف حركة سائر المتحرّكات التي نقف عليها، فإذا حذفها سكن الحرف في الوقف، كما تسكن سائر الحروف المتحرّكات فيه، فيصير (داعٍ) و(واقٍ) و(هاذٍ)، هذا الكثير في الاستعمال، الشائع فيه.

ووجه قول ابن كثير إن سيبويه قال: حدّثنا أبو الخطاب ويونس: أن بعض من يوثق به من العرب يقول: هذا داعي وعمي، فيقفون بالياء ووجه ذلك أنهم قد كانوا حذفوا الياء في الوصل لالتقاءها مع التنوين ساكنة، وقد أمن في الوقف أن يلحق التنوين، فإذا أمن التنوين الذي كانت الياء تحذف في الوصل من أجل التقاءها معها في الوصل، رُدّت الياء فصارَ: هذا قاضي وهادي والأول أكثر في استعمالهم، ومن ثم قال الخليل في نداء قاضٍ ونحوه: يا قاضي، بإثبات الياء، لأنّ النداء موضع لا يلحق فيه التنوين وإذا لم يلحق لم يلتق ساكن مع التنوين، فيلزم حذفها، فثبتت الياء في النداء لما أمن لحاق التنوين، كما ثبتت مع الألف واللام لما أمن التنوين معهما في نحو: ﴿المتعالي﴾ [الرعد: ٩]، و﴿دعوة الداعي﴾ [البقرة: ١٨٦]. كذلك تثبت في النداء لذلك.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## اختلافهم في سورة إبراهيم

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم، وحمره، والكسائي: ﴿الْحَمِيدُ﴾ (الله) [١، ٢] على البدل.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿الْحَمِيدُ \* اللَّهُ﴾ رفعا.

حدثني عبيد الله بن علي قال: حدثنا نصر بن علي عن الأصمعي عن نافع: ﴿الله﴾. حفص مثل أبي عمرو، ولم يرو عن نافع ذلك غيره<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من جرَّ جعله بدلاً من الحميد، ولم يكن صفةً، لأن الاسم، وإن كان في الأصل مصدرًا، صفةً، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين وكذلك كان هذا الاسم في الأصل (الإله) ومعناه: ذو العبادة، أي: العبادة تعجب له. قال أبو زيد: تأله الرجل: إذا نسك، وأنشد لرؤبة:

سَبَّحَنَ وَاسْتَرْجَعَنَ مِنْ تَأْلِهِ<sup>(٢)</sup>

فهذا في أنه في الأصل مصدر قد وُصف به مثل السلام والعدل، إلا أن هذا الاسم غلب حتى صار في الغلبة لكثرة استعمال هذا الاسم كالعلم.

وقد يغلب ما أصله الصفة، فيصير بمنزلة العلم، قال:

ونابغة الجعدي بالسرفل بيئته عَلِيهِ صَفِيحٌ<sup>(٣)</sup>...

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٦، ولسان العرب ٤٧٢/٢ (سبح)، ٤٨٥/١٣ (جله)، ٤٩٠ (دهده)، ٥٤٠ (مده)، وخزانة الأدب ٣٩١/٦، ٣٩٢، ٣٩٦، وشرح المفصل ٨١/٤، وتهذيب اللغة ٢٣٠/٦، ٤٢٢، وجمهرة اللغة ص ٤٣، ٦٨٥، ومقاييس اللغة ١٢٧/١، وديوان الأدب ٤٦٤/٢ وكتاب العين ٤/٣٢، ٩٠، وتاج العروس (أله)، (مده)، ويلا نسبة في لسان العرب ٤٦٩/١٣ (أله)، ٥٠٠ (سمه)، والأشياء والنظائر ١٠٥/٦، وشرح المفصل ٣/١، وجمهرة اللغة ص ٨٢٩ ومقاييس اللغة ٣٠٧/٥، والمخصص ١٩١/١٢، ٩٧/١٣، ١٣٦/١٧.

(٣) مرّ سابقاً وهو للفرزدق.

والأصل: النابعة، فلما غلب نُزِع منه الألف واللام، كما نُزِع من الأعلام نحو: زيد وجعفر، وربما استعمل في هذا النحو الوجهان، قال:

تَعَدَّهُمْ أَغْرَاقَ حَدَلَمَ بَعْدَمَا رَجَا الْهُنْمُ إِدْرَاكَ الْعُلَى وَالْمَكَارِمِ<sup>(١)</sup>  
وقال:

وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ<sup>(٢)</sup>

وأما قوله:

وَالْتَيْمُ الْأُمُّ مَنْ يَمْشِي وَالْأُمُّهُمُ ذُهْلُ بْنُ تَيْمِ بَنُو السُّوءِ الْمَدَانِيْسُ<sup>(٣)</sup>  
فيجوز أن يكون جعل التيم جمع تيمي، كيهودي ويهودي، وعلى هذا ما في التنزيل من قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣، المائدة: ١٨، ٦٤، التوبة: ٣٠]، ألا ترى أن يهود قد جرى في كلامهم اسماً للقبيلة، كما أن مجوس كذلك فلولا أن المراد بها الجمع، لم يدخلهما الألف واللام، كما لا تدخل المعارف نحو: زيد وجعفر، إلا أنه جمع، فحذف الياءين اللتين للنسب، كما جمع: شعيرة وشعير فحذف الهاء، ومثل ذلك: رومي وروم، وزنجي وزنج.

ومن رفع قطع من الأول، وجعل ﴿الذي﴾ الخبر، أو جعله صفة، وأضمر خبراً، ومثل ذلك في القطع قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالَمٌ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣] فمن قطع ورفع جعل قوله: ﴿لَا يُعْرَبُ عَنْهُ﴾ [سبأ: ٣] خبراً لقوله: ﴿عَالَمٌ الْغَيْبِ﴾، ومن جر أجرى ﴿عَالَمٌ الْغَيْبِ﴾ صفةً على الأول، وعلى هذا يجوز: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفِدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢] إن شئت جعلت ﴿هَذَا﴾ صفة لقوله: ﴿مِنْ مَرْفِدِنَا﴾ وأضمرت خبراً لقوله: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ وإن شئت جعلت قوله: ﴿هَذَا﴾ ابتداءً، وجعلت قوله: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ خبراً، وكذلك: ﴿عَطَاءٌ جَسَابَارَتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ [النبأ: ٣٦، ٣٧]، إن شئت جعلته صفة، وإن شئت جعلته ابتداءً و﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ خبره، ومثل ذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، ثم انقطع قوله: ﴿الَّذِينَ﴾ [التوبة: ١١٢] عنهم، واستؤنف به، وزعموا أن في بعض الحروف: ﴿التائبين﴾ على إتباع المؤمنين، فكذلك قراءة من قرأ: ﴿اللَّهُ﴾ فقطعه مما قبله، واستأنف به.

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿الَّذِينَ تَرَأَتْ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِّ﴾ [١٩].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ وعاصمٌ: ﴿خَلَقَ﴾ على فَعَلٍ.

(٣) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(١) مرّ سابقاً.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خَالِقٌ﴾ على فاعل<sup>(١)</sup>.  
وجه قول من قرأ: ﴿خَلَقَ﴾ أن ذلك أمر ماضٍ فأخبروا عنه بلفظ المضى على فعل.

ووجه من قال: ﴿خَالِقٌ﴾ أنه جعله مثل: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠، يوسف: ١٠١، فاطر: ١] ألا ترى أن فاطراً بمعنى خالق، وكذلك قوله: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] هو على فاعل دون فعل، وهما مما قد فعل فيما مضى.

اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِخٍ لِّئِي﴾ [٢٢]، فحرك حمزة ياءها الثانية، إلى الكسر، وحركها الباقون إلى الفتح. وروى إسحاق الأزرق<sup>(٢)</sup> عن حمزة ﴿بِمُصْرِخٍ﴾ بفتح الياء الثانية<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: قال القراء في كتابه في التصريف: هو قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب<sup>(٤)</sup> قال: وزعم القاسم بن معن<sup>(٥)</sup> أنه صواب، قال: وكان ثقة بصيراً، وزعم قُطْرِب أنه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأشد:

ماض إذا همَّ بالمُضِيِّ  
قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِي<sup>(٦)</sup>

وقد أشد الفراء ذلك أيضاً.

- (١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.  
(٢) هو إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي، المعروف بالأزرق، ثقة من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين، وله ثمان وسبعون. (تقريب التهذيب ١/٦٣).  
(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.  
(٤) هو يحيى بن وثاب الأسدي بالولاء، الكوفي (توفي ١٠٣هـ = ٧٢١م) إمام أهل الكوفة في القرآن، تابعي ثقة، قليل الحديث. من أكابر القراء. له خبر طريف مع الحجاج: كان يحيى يؤم قومه في الصلاة، وأمر الحجاج أن لا يؤم بالكوفة إلا عربي. فقيل له: اعتزل، فبلغ الحجاج، فقال: ليس عن مثل هذا نهيت، فصلى بهم يوماً، ثم قال: اطلبوا إماماً غيري إنما أردت أن لا تستذلوني فإذا صار الأمر إليّ فلا أؤمكم.

- الأعلام ١٧٦/٨، وتهذيب ٢٩٤/١١، وغاية النهاية ٣٨٠/٢، والنجوم ٢٥٢/١.  
(٥) هو القاسم بن معن بن عبد الرحمن المسعودي الهذلي الكوفي (توفي ١٧٥هـ = ٧٩١م) أبو عبد الله قاضي الكوفة، من حفاظ الحديث. كان عالماً بالعربية والأخبار والأنساب والأدب، ومن أروى الناس للحديث والشعر، يقال له: شعبي زمانه، وكان سخياً، وهو من أحفاد الصحابي عبد الله بن مسعود وإليه نسبه. من كتبه «النوادر» في اللغة، و«غريب المصنف».  
الأعلام ١٨٦/٥، وتهذيب التهذيب ٣٣٨/٨، وإرشاد الأريب ١٩٩/٦ - ٢٠٢، وبغية الوعاة ٣٨١، وتذكرة الحفاظ ٢٢٠/١، والجواهر المضية ٤٢/١.

(٦) مرّ سابقاً.

ووجه ذلك من القياس: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب، أو جر، فالياء في النصب والجر كالهاء فيهما، وكالكاف في: في أكبر منك، وهذا لك، فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في: هذا لهو، وضربوه. ولحق الكاف أيضاً الزيادة في قول من قال: أعطيتكاه وأعطيتكيه، فيما حكاها سيبويه، وهما أختا الياء كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: فيي ثم حذفت الياء الزائدة على الياء، كما حذفت الزيادة من الهاء في قول من قال:

لَـمَـةُ أَرْقِـانٍ<sup>(١)</sup>

وزعم أبو الحسن أنها لغة، وكما حذفت الزيادة من الكاف، فقالوا: أعطيتكه وأعطيتكبه، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء كما حذفت من أختيها، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة، وكما لحقت الكاف والتاء والهاء الزيادة، كذلك لحقت الياء الزيادة، فلحاق التاء الزيادة نحو ما أنشد من قول الشاعر:

رَمَيْتِيهِ فَأَضْمَيْتِ فَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمِيَةَ<sup>(٢)</sup>

فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفسى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن لا استفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحناً.

قال: روى عباس عن أبي عمرو: ﴿إِنَّمَا نُوَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ٤٢] بالنون ولم يروها غيره.

وقرأ الباقون بالياء. اليزيدي وغيره عن أبي عمرو ﴿يُوَخِّرُهُمْ﴾ على ياء.

وجه الياء أن لفظ الغيبة المفرد قد تقدم، فيكون بالياء: ﴿وَلَا تَحْسَبِ أَنَّ اللَّهَ غَفِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾ [٤٢].

ووجه النون أنه قرأ في المعنى. مثل الياء، وقد تقدم مثله.

اختلفوا في كسر اللام الأولى وفتح الثانية من قوله: ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [٤٦].

فقرأ الكسائي وحده: ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بفتح اللام الأولى من ﴿تزول﴾ وضم الثانية.

وقرأ الباقون: ﴿لِتَزُولَ﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية<sup>(٣)</sup>.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

من قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنَّةٍ﴾ فَإِنَّ (إِنْ) على قوله: بمعنى «ما» التقدير: ما كان مكرهم لِنَزُولِ، وَإِنْ مثل التي في قوله: ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] وهذا مثل قوله: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ... وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْعَنَبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. والمعنى: وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم أي: جزاء مكرهم، فحذف المضاف كما حذف من قوله: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، أي: جزاؤه، أي: قد عرف الله مكرهم فهو يجازيهم عليه، وما كان مكرهم لِنَزُولِ مِنَّةٍ الْجِبَالِ، والجبال كأنه أمر النبي، وأعلامه ودلالته، أي: ما كان مكرهم لتزول منه ما هو مثل الجبال في امتناعه ممن أراد إزالته.

ومن قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنَّةٍ﴾ كانت ﴿إِنْ﴾ المخففة من الثقيلة على تعظيم أمر مكرهم، على خلاف القراءة الأخرى، وهو في تعظيم مكرهم، كقوله: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا كَبِيرًا﴾ [نوح: ٢٢] أي: قد كان مكرهم من كبره وعظمه يكاد يزيل ما هو مثل الجبال في الامتناع على من أراد إزالته وثباتها، ومثل هذا في تعظيم الأمر قول الشاعر:

ألم ترَ صَدْعًا في السماء مُبِينًا  
على ابن لَبِينِي الحارث بن هشام  
وقال:

بكى حارثُ الجَوْلانِ من مَوْتِ رَبِّهِ  
وحوارنُ منه خاشعٌ متضائلٌ<sup>(١)</sup>  
وقال أوس:

ألم تَكْسِفِ الشَّمْسُ شَمْسَ النَّهَارِ  
مع النَّجْمِ والقَمَرِ الواجبِ<sup>(٢)</sup>  
فهذا كله على تعظيم الأمر وتفخيمه. ويدل على أن الجبال يعني به أمر النبي، قوله بعد: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعَدْوِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] أي: فقد وعدك الظهور عليهم والغلبة لهم في قوله: ﴿يُظْهِرُهُ عَلَى الَّذِينَ كُفِرُوا﴾ [التوبة: ٣٣]، الفتح: ٢٨، الصف: ٩]، وقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتٌ كَثِيرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٢]، وقد استعمل لفظ الجبال في غير هذا في تعظيم الشيء وتفخيمه، قال ابن مقبل<sup>(٣)</sup>:

(١) يُرْوَى «فقد» بدل «موت»، و«موحش» و«خائف» بدل «خاشع».

البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٢١، ولسان العرب ١٣٧/٢ (حرث) ١٣٣/١١ (جول)، والتنبية والإيضاح ١٨٣/١، وتاج العروس ٢١٧/٥ (حرث)، (حول)، ويلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٣، ١٠٤٤.

الحارث: قلة من قُلل الجولان، وهو جبل بالشام. وقوله: من فقد ربه، يعني النعمان.

(٢) كَسَفَتِ الشَّمْسُ: احتجبت وذهب ضوءها، لحلول القمر بينها وبين الأرض.

(٣) البيتان في الشعر والشعراء ص ٢٩٨.



إذا مُتُّ عن ذكرِ القوافي فَلَنْ تَرَى لها شاعراً مثلي<sup>(١)</sup> أَطَبُّ وَأَشَعْرًا  
وأكثرَ بيتاً شاعراً<sup>(٢)</sup> ضُربتَ به بُطونُ<sup>(٣)</sup> جبالِ الشعرِ حتى تيسَّرا  
اختلفوا في قوله: ﴿وَتَقْبَلُ دُعَائِي رَبَّنَا﴾ [٤٠] في إثبات الياء في الوصل والوقف.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وجمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿وَتَقْبَلُ دُعَائِي  
رَبَّنَا﴾ بياء في الوصل وقال البزي عن ابن كثير: يصل ويقف بياء، وقال قبل عن ابن  
كثير: يُشَمُّ الياء في الوصل ولا يُبَثُّها، ويقف عليها بالالف.  
والباقون: ﴿دُعَايَ﴾ بغير ياء.

وروى نصر بن علي عن الأصمعي قال: سمعت نافعاً يقرأ: ﴿وَتَقْبَلُ دُعَائِي رَبَّنَا﴾  
بياء في الوصل وروى غيرُ هذين عن نافع: بغير ياء في وصل ولا وقف.  
وروى أبو عمارة عن أبي حفص عن أبي عمر عن عاصم: بغير ياء في وصل ولا  
وقف.

الكسائي وابن عامر: بغير ياء في وصل ولا وقف.  
أما وقف ابن كثير ووصله بياء فهو القياس، وأما وصل عاصم: ﴿وَتَقْبَلُ دُعَائِي﴾  
بياء فقياس. وأما ما رواه قبل عن ابن كثير أنه يُشَمُّ الياء في الوصل ولا يشبها، فالقياس  
كما قدمنا، وهذا الوجه أيضاً جائز لدلالة الكسرة على الياء، ولأن الفواصل وما أشبه  
الفواصل من الكلام التام يَحْسُنُ الحذف فيه، كما يحسن في القوافي، وذلك كثير قال  
الأعشى<sup>(٤)</sup>:

فهل يَسْتَعْتِي ازْتِيادي البلا دَمَنَ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَن  
وَمِنَ شَانِي كاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ  
وحذفها في الوقف أحسن من حذفها في الوصل، لأن الوقف موضع تغيير، يُغَيَّرُ  
فيه الحرف الموقوف عليه كثيراً.

(١) في الشعر والشعراء ص ٢٩٨: لها تالياً بعدي.

(٢) في الشعر والشعراء ص ٢٩٨: مardأ.

(٣) في الشعر والشعراء ص ٢٩٨: حَزُونٌ.

(٤) مرًا سابقاً.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الحجر

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله: ﴿رُبَّمَا﴾ [٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿رُبَّمَا﴾ مشددة. علي بن نصر قال: سمعت أبا عمرو يقرأها على الوجهين جميعاً، خفيفاً وثقيلاً. وقرأ نافع وعاصم: ﴿رُبَّمَا﴾ خفيفة.

قال أبو علي: أنشد أبو زيد:

مَاوِيَّ بَلْ رُبَّمَا غَارَةٌ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَّةِ بِالْمَيْسَمِ (١)  
وأنشد أيضاً (٢):

يا صاحباً رُبَّتْ إنسانٍ حَسَنُ  
يسألُ عنكَ اليومَ أو يسألُ عَنُ

وقال السكري: رُبَمَا، ورُبَّمَا، ورُبَمَا، ورُبَّمَا، ورُبُّ: حرف جر عند سيبويه، وتلحقها (ما) على وجهين: أحدهما أن تكون نكرة بمعنى شيء وذلك كقوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَفوسُ من الأُمِّ رِلَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العُقَالِ (٣)

(١) يُروى «يا» بدل «بل».

البيت من السريع، وهو لضمرة بن ضمرة في الأزهية ص ٢٦٢، وخزانة الأدب ٣٨٤/٩، والدرر ٢٠٨/٤، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٠، ونوادر أبي زيد ص ٥٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٨٦ والإنصاف ١/١٠٥، وخزانة الأدب ٥٣٩/٩، ١٩٦/١١، وشرح ابن عقيل ص ٣٧١، وشرح المفصل ٣١/٨، ولسان العرب ٤٠٩/١ (ريب)، ٥٥٤/١٣ (هيه)، ٤٣٥/١٤ (شعا)، ٣٠٠/١٥ (موا) ٤٧٣ (ما)، وهمع الهوامع ٣٨/٢.

قيل: قد تلي ريباً الأسماء وكذلك ريباً. ماوية: اسم امرأة، وهو من أسماء النساء. وأراد هنا يا ماوية فرحتم. غارة شعواء؛ أي فاشية متفرقة.

الميسم: الآلة التي يوسم بها، وهي حديدية يُحمن عليها في النار وتُكوى بها جلود الحيوانات لتحدث السمّة (ج) مياسم ومواسم.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٢١/٧، ٤٢٤، ٣٨٦، وشرح المفصل ٣٢/٨، ونوادر أبي زيد ص ١٠٣.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠، والأزهية ص ٨٢، ٩٥، وحماسة =

ف«ما» في هذا البيت اسم لما يُقَدَّرُ من عَوْدِ الذكر إليه من الصفة، والمعنى: ربَّ شيءٍ تكرهه النفوس، وإذا عاد إليه الهاء كان اسمر، ولم يجوز أن يكون حرفاً، كما أن قوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّاءٍ وَنَبِّئُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، لما عاد الذكور إليه علمت بذلك أنه اسم.

فأما قوله: «له فرجة كحلّ العقال»، فإن فرجة يرتفع بالظرف في قول الناس جميعاً، ولا يرتفع بالابتداء. وأما قوله: «كحلّ العقال» فإن موضع الكاف يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون في موضع نصب على الحال من له، والآخر: أن يكون في موضع رفع على أنه صفة لفرجة.

ويدلّك على أن ما تكون اسماً إذا وقعت بعد ربّ، وقوع من بعدها في نحو قوله:

أَلَا رَبُّ مَنْ يَهْوَى وَقَاتِي وَلَوْ دَنَّتْ      وفاتي لذلت للعدو مراتبه  
وقال:

يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا      رُحْنٌ عَلَى بَغْضَائِهِ وَأَعْتَدِينَ<sup>(١)</sup>  
وقال:

أَلَا رَبُّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لِكَ نَاصِحٍ      ومؤتمن بالغيب غير أمين<sup>(٢)</sup>

= البحري ص ٢٢٣، وخزانة الأدب ٦/١٠٨، ١١٣، ٩/١٠، والدرر ١/٧٧، وشرح أبيات سيويه ٢/٣، والكتاب ٢/١٠٩، ولسان العرب ٢/٣٤١ (فرج)؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/٧٠٧، ٧٠٨. والمقاصد النحوية ١/٤٨٤، وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب ٦/١١٥، ولعبيد في ديوانه ص ١٢٨، وبلا نسبة في إنباء الرواة ٤/١٣٤، وأساس البلاغة ص ٣٢٧ (فرج)، والأشباه والنظائر ٣/١٨٦، وأمالى المرتضى ١/٤٨٦، والبيان والتبيين ٣/٢٦٠ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣، وجواهر الأدب ص ٣٦٩، وشرح الأشموني ١/٧٠، وشرح شذور الذهب ص ١٧١، وشرح المفصل ٤/٣٥٢، ٣٠/٨، ومغني اللبيب ٢/٢٩٧، والمقتضب ١/٤٢، وجمع الهوامع ١/٨.

الفرجة: الراحة من حزن أو مرض.

(١) البيت من السريع، وهو لعمر بن قميصة في ديوانه ص ١٩٦، والأزهية ص ١٠١، والكتاب ٢/١٠٨، ولعمر بن لؤي بن مؤالة في معجم الشعراء ص ٢١٤، وبلا نسبة في الحيوان ٣/٣٠٦، وشرح المفصل ٤/١١، والمقتضب ١/٤١.

(٢) يروى «ناصح».

البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن همام في حماسة البحري ص ١٧٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٢، والدرر ١/٣٠١، ٤/١٣٢، ٢١٣، والكتاب ٢/١٠٩، ولسان العرب ٦/٣٢٣ (غشش) وجمع الهوامع ١/٩٢، ٢/٢٨، ٣٩. اغتششت فلاناً أي عدته غاشاً.

فكما دخلت على مَنْ، وكانت نكرة، كذلك تدخل على ما على الحدّ الذي دَخَلَ في مَنْ، فهذا ضربٌ.

والضرب الآخر: أن تدخل كافة نحو الآية، ونحو قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْقَيْتُ فِي عَالِمٍ تَرْزَقَنَّ نُزُوبِي شِمَالَاتٍ<sup>(١)</sup>  
والنحويون يسمّون ما هذه الكافة، يريدون أنّها بدخولها كَثُرَ الحرف عن العمل الذي كان له، وهيأته لدخوله على ما لم يكن يدخلُ عليه. ألا ترى أنّ رب إنما تدخل على الاسم المفرد، ربّ رجل يقول ذاك، ورُبُّهُ رجلاً يقول ذاك، ولا تدخل على الفعل، فلمّا دخلت ما عليها هيأتها للدخول على الفعل، فمن ذلك قوله: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، فوقع الفعل بعدها في الآية، وهو على لفظ المضارع، ووقع في قوله:

رُبَّمَا أَوْقَيْتُ فِي عَالِمٍ

على لفظ المضارع، وهكذا ينبغي في القياس، لأنها تدلّ على ما قد مضى وإنّما وقع في الآية على لفظ المضارع لأنّه حكاية لحال آتية، كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَبَحْكُرٌ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] حكاية لحال آتية أيضاً.

ومن حكاية الحال قول القائل:

جاريةٌ في رمضانَ الماضي

تَقَطَّعُ الحديكُ بالإيماضِ<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، ٢٦٥، والأغاني ٢٥٧/١٥، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١، والدرر ٢٠٤/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢، وشرح التصريح ٢٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩، وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣، والكتاب ٥١٨/٣، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ)، ٣٦٦/١١ (شمل)، والمقاصد النحوية ٣٤٤/٣، ٣٢٨/٤، وأوضح المسالك ٧٠/٣، والدرر ١٦٢/٥، ووصف المباني ص ٣٣٥، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢، وشرح التصريح ٢٠٦/٢، وشرح المفصل ٩/٤٠، وكتاب اللامات ص ١١١، ومغني اللبيب ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩، والمقتضب ١٥/٣ والمقرب ٧٤/٢، وجمع الهوامع ٣٨/٢، ٧٨.

شمالات: جمع شمال: الشمال من الرياح ما استقبلك عن يمينك إذا وقفت في القبلة، وقيل: مهبط الشمال من نبات نمش إلى مسقط النسر الطائر، من تذكرة أبي علي، ويكون اسماً وصفة.  
(٢) الرجز لرؤية في ملحوظ ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ٢٣٣/٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨١/٢، والإنصاف ١٤٩/١، ومغني اللبيب ٦٩١/٢، وتاج العروس ٣١٥/١٨ (خضض)، ٣٦٣ (رمض)، ولسان العرب ١٦١/٧ (رمض).

رمضان: من أسماء الشهور معروف. يريد إذا تبسّمت قطع الناس حديثهم ونظروا إلى ثغرها قال أبو عمر مطرّز: هذا خطأ، الإيماض لا يكون في الفم إنما يكون في العينين، وذلك أنهم كانوا يتحدثون فنظرت إليهم فاشتغلوا بحسن نظرها عن الحديث ومضت، والجمع رمضانات ورماضين وأرمضاء وأرمضة وأرمض؛ عن بعض أهل اللغة وليس بثبت. (اللسان ١٦١/٧ رمض).

ومن زعم أن الآية على إضمارِ كان، وتقدير: رُبَّمَا كان يودُّ الذين كفروا؛ فقد خرج بذلك عن قول سيبويه، ألا ترى أن كان لا تُضَمَّرُ عنده، ولم يَجُزْ: عبدُ اللَّهِ المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول.

فأما إضمارُها بعد إن في قوله: إن خيراً فخير، فإنما جاز ذلك لاقتضاء الحرف له، فصار اقتضاء الحرف له كذِكْرِهِ. فأما ما أنشده ابن حبيب لثبَّان بن مشرق:

لقد رزئت كعب بن عوف ورتما فتى لم يكن يرضى بشيء يضمُّها<sup>(١)</sup>  
فإن قوله: فتى، في «رتما فتى» يحتمل ضروباً، أحدها: أن يكون لما جرى ذكر رزئت، استغنى بجري ذكره عن أن يعيده، فكأنه قال: رتما رزئت فتى، فيكون انتصاب فتى برزئت هذه المضمرة، كقوله: ﴿أَلَكِنَّ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ﴾ [يونس: ٩١]، فاستغنى بذكر «أمنت» المتقدم عن إظهاره بعد، ويجوز أن ينتصب فتى برزئت هذه المذكورة، كأنه قال: لقد رزئت كعب بن عوف فتى، ورتما لم يكن يرضى، أي: رزئت فتى لم يكن يضام، ويكون هذا الفصل في أنه أجنبي بمنزلة قوله:

أبو أمه حي أبوه يُقَارِبُهُ<sup>(٢)</sup>

ويجوز أن يكون مرتفعاً بفعل مضمير، كأنه قال: رتما لم يرض فتى، وكقوله:

.... وَقَلَّمَا

وصال على طول الصدود يدوم<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٧/٣.

(٢) عجز بيت. صدره:

وما مثله في الناس إلا مملكاً

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في لسان العرب ٤٩٢/١٠ (ملك)، ومعاهد التنصيص ٤٣/١، ولم أتع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٤٦/١، ٣٢٩، ٣٩٣/٢. قال الفرزدق البيت في خال هشام بن عبد الملك يقول: ما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أم ذلك المملك أبوه، ونصب مملكاً لأنه استثناء مقدم. وخال هشام هو إبراهيم بن إسماعيل المخزومي. (اللسان ٤٩٢/١٠ ملك).

(٣) تمام البيت:

صددت وأطولت الصدود قلتما وصال على طول الصدود يدوم

البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠، والأزهية ص ٩١، وخزانة الأدب ١٠/٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣١، والدرر ١٩٠/٥، وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١، وشرح شواهد المغني ٧١٧/٢، ومغني اللبيب ٣٠٧/١، ٥٨٢/٢، ٥٩٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١٤٤/١، وخزانة الأدب ١٤٥/١، والخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧، والدرر ٣٢١/٦، وشرح المفصل ١١٦/٧، ١٣٢/٨، ١٠/٧٦، والكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، ولسان العرب ٤١٢/١١ (طول)، ٥٦٤ (قلل)، والمحتسب ٩٦/١ والمقتضب ٨٤/١، والممتع في التصريف ٤٨٢/٢، والمنصف ١٩١/١، ٦٩/٢، وجمع الهوامع ٢/٨٣، ٢٢٤.

ويجوز أن تكون «ما» نكرة بمنزلة شيء، ويكون فتى وصفاً لها، لأنها لما كانت كالأسماء المبهمة في إبهامها، وصفت بأسماء الأجناس، كأنه: رَبُّ شَيْءٍ فَتَى لَمْ يَكُنْ، فكان كذا وكذا، هذه الأوجه فيها ممكنة.

ويجوز في الآية أن تكون ما بمنزلة شيء، و﴿يُودُّ﴾ صفة له وذلك أن ما لعمومها تقع على كل شيء، فيجوز أن يعنى بها الودّ، كأنه قال: رَبُّ وَدُّ يُوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا، ويكون يودّ في هذا الوجه أيضاً حكاية حال، ألا ترى أنه لم يكن بَعْدُ، وهذه الآية في المعنى كقوله: ﴿فَأَرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [السجدة: ١٢]، وكقوله: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّي ارْجُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وكنتمهم الردّ في قوله: ﴿يَلَيِّنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِي رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧].

وأما قول من قال: ﴿رُبَّمَا﴾ بالتخفيف؛ فلأنه حرف مضاعف، والحروف المضاعفة قد تحذف وإن لم يحذف غير المضاعف.

فمن المضاعف الذي حذف قولهم: إِنْ، وَأَنْ، وَلَكِنْ، قد حُذِفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وليس كلُّ المضاعف يُحذف، لم أعلم الحذف في ثم.

وأما دخول التاء في «رُبَّمَا» فإن من الحروف ما يدخل عليه حرف التانيث نحو: ثُمَّ وَثَّمَتْ، وَلَا وَلات، قال:

ثُمَّ لَا تَجْزُو ثَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ وَلَكِنْ سَيَجْزِيَنِي إِلَهُ فَيُغْفِقِبَا<sup>(١)</sup> فكذلك ألحقت التاء في رَبُّ فِي قَوْلِهِ: رَبُّمَا.

اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ مفتوحة التاء والنون، والزاي مشددة، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ رفع، فاعله.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ مضمومة [التاء] مفتوحة النون، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ رفع لم يُسَمَّ فاعله.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿مَا نَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالنون مشددة الزاي، ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ نصباً، مفعول به، والأولى لم يَخْتَلَفُوا فِيهَا<sup>(٢)</sup>.

حجة من قرأ: ﴿مَا تَنْزَلُ﴾ قوله: ﴿نَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٦٧، والأزهية ص ٢٦٣، وخزانة الأدب ٧/٤٢١، والرد على النحاة ص ١٢٥، وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٦، والكتاب ٣/٣٩، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٩، ٢٧٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٩.

وحجة من قال: ﴿مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].  
 وحجة من قال: ﴿نُنزِّلُ﴾ قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُونَ﴾ [الأنعام: ١١١].

اختلفوا في تشديد الكاف وتخفيفها من قوله عز وجل: ﴿سُكِّرَتْ﴾.  
 فقرأ ابن كثير: ﴿سُكِّرَتْ﴾ خفيفةً.  
 وقرأ الباقون: ﴿سُكِّرَتْ﴾ مشددة<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿سُكِّرَتْ﴾ غُشِيَتْ، وكان معنى ﴿سُكِّرَتْ﴾ لا ينفذ نورها، ولا تُدرِك الأشياء على حقيقتها، وكان معنى الكلمة انقطاع الشيء عن سببه الجاري، فمن ذلك: سكر الماء، هو رده عن سببه في الجزية، وقالوا: التسكيرُ في الرأي قبل أن يعزم على شيء، فإذا عزم على أمر ذهب التسكير، ومنه السكر في الشراب، إنما هو أن ينقطع عن ما هو عليه من المضاء في حال الصحو، فلا ينفذ رأيه ونظره على حد نفاذه في صحوه، وقالوا: سكران لا يبيث، فعبروا عن هذا المعنى فيه.

ووجه التثقيب أن الفعل مسند إلى جماعة فهو مثل: ﴿مُفَنِّحَةٌ لَهُمُ الْآيَاتِ﴾ [ص: ٥٠]  
 ووجه التخفيف أن هذا النحو من الفعل المسند إلى الجماعة قد يُخَفَّف. قال:

مَا زِلْتُ أَغْلِقُ أَبْوَاباً وَأَفْتَحُهَا<sup>(٢)</sup>

وإنما حملت التثقيب في ﴿سُكِّرَتْ﴾ على التثقيب، على تنزيل أن ﴿سُكِّرَتْ﴾ بالتخفيف قد ثبت تعديه في قراءة ابن كثير، والذي عليه الظاهر في سكر أنه يتعدى، وإذا بني الفعل للمفعول فلا بد من تنزيله معدى، فيكون تعديه على قول ابن كثير مثل: شَبَّرْتُ عَيْنَهُ، وَشَبَّرْتُهَا<sup>(٣)</sup>، وعاترت وعُرْتُهَا.

ويجوز أن يكون أراد التثقيب، فحذفه لما كان زائداً، وهو يريد، كما جاز ذلك في المصادر وأسماء الفاعلين نحو قولهم: عَمَرَكَ اللهُ، وَوَعَدَكَ<sup>(٤)</sup> اللهُ، و:

ذَلُّوا الدَّالِيَّ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٩.

(٢) صدر بيت مر سابقاً.

(٣) التهذيب: الشَّبْرُ: انقلاب في جفن العين قلما يكون خلقه، والشَّبْرُ مخففة: فغلك بها. ابن سيده: الشَّبْرُ انقلاب جفن العين من أعلى وأسفل وتَشْبُجُهُ، وقيل: هو أن ينشئ الجفن حتى ينفصل الحنائر، وقيل: هو استرخاء الجفن الأسفل. شَبَّرْتُ عَيْنَهُ شَبَّرْتُهَا وشَبَّرْتُهَا شَبَّرْتُهَا وشَبَّرْتُهَا. (لسان العرب ٤/ ٣٩٣ مادة: شبر).

(٤) للتوسع انظر لسان العرب ٦٠٢/٤ مادة: عمر.

(٥) جزء من بيت من الرجز تمامه:

يَكشِفُ عَنْ جَمَاتِهِ ذَلُّ الدَّالِ

و﴿الرِّبْحَ لَوْفَحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، ويجوز أن يكون فعلاً قد سمع معدى في البصر،  
والثقليل الذي هو قول الأكثر أعجب إلينا، ويكون التضعيف للتعدية.  
اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤].  
فقرأ ابن كثير ونافع، كسراً، غير أن ابن كثير شدد النون، وحقَّقها نافع.  
وقرأ أبو عمرو وعاصم، وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾ بفتح  
النون<sup>(١)</sup>.

تشديد ابن كثير النون أنه أدغم النون الأولى التي لعلامة الرفع في الثانية المتصلة  
بالياء التي هي المضمرة المنصوب المتكلم. وفتحها لأنه لم يُعدَّ الفعل إلى المفعول به، كما عدَّاه غيره، وحذف المفعول  
كثيراً.

ولو لم يُدغم وبينَ لكان حسناً في القياس، مثل: اقتلوا، في جواز البيان فيه والإدغام.  
وأما قراءة نافع ﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾ فإنه أراد: «تبشرونني» وتعدية الفعل إلى المضمرة  
المنصوب، لأن المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرة التي تدلُّ على الياء  
المفعولة، وحذف النون الثانية، لأن التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التي هي  
علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون في كلامهم لأنها زائدة، ولأن علامة الضمير الياء  
دونها، ونظيرُ حذفهم لها من المنصوب حذفهم لها من المجرور في قولهم: قدني،  
وقدي، قال:

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْخَبِيبِينَ قَدِي<sup>(٢)</sup>

فحذف وأثبت في بيت. وقال الأعشى في حذف هذه النون اللاحقة مع الياء:

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادُ الْبَلَا      مِنْ حَذْرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي<sup>(٣)</sup>  
وَإِنَّمَا هُوَ: يَمْنَعُنِي. وقال آخر:

أَبَا لِمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي      مُلَاقٍ لِأَبَاكَ تُخَوِّفِينِي<sup>(٤)</sup>

= الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢١/٢، ولسان العرب ٢٦٥/١٤ (دلا)، وأدب الكاتب ص ٦١٢ وتاج  
العروس ٢٠٠/١٣ (غثر)، وبلان نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي  
ص ٧٩٦، والمقتضب ١٧٩/٤، وتهذيب اللغة ٨٨/٨، وكتاب العين ٦٩/٨ والمخصص  
١٦٧/٩، وتاج العروس (دلا)، ولسان العرب ٧/٥ (غثر).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٩.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) مرّ سابقاً.



فهذا مثل الآية . وقال :

تراه كاللثام يُعَلُّ مِنْكَ إِذَا فَلَيْسِي (١)  
 فحذف الثانية، وكذلك قراءة نافع .  
 ومن قرأ: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ ففتح النون، فالنون علامة الرفع، ولم يُعَدِّ الفعل فتجتمع  
 نونان .

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله: عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ﴾ [٥٦].  
 فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿مَنْ يَقْنُطْ﴾ بفتح النون في كلِّ  
 القرآن .

وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ﴾ بكسر النون .  
 وكلُّهم قرأ: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنُطُوا﴾ بفتح النون (٢).  
 قَنَطٌ يَقْنُطُ، وَقَنِطٌ يَقْنُطُ، لغتان، ومثله: نَقِمٌ يَنْقُمُ، ونَقَمٌ يَنْقُمُ: لغتان، وكانَ يَقْنُطُ  
 أعلى، ويدلُّ على ذلك اجتماعهم في قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنُطُوا﴾ .

وحُكي أن يَقْنُطُ لغة، فهذا يدلُّ على أن يَقْنُطُ أكثر، لأن مضارع فَعَلٍ يجيء على  
 يَفْعِلُ ويفْعُلُ، مثل: يَفْسُقُ، ويفسُقُ، ولا يجيء مضارع فَعِلٍ على: يَفْعُلُ .  
 اختلفوا في تخفيف الجيم وتشديدها من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [٥٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ مشددة الجيم .  
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ خفيفاً (٣).  
 حَجَّةُ التثقيب قوله: ﴿وَمِنَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فصلت: ١٨]. وحجَّةُ التخفيف:  
 ﴿فَأَجْنَحَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

قال: وكلُّهم قرأ: ﴿إِلَّا أَمْرَانَهُ قَدَرْنَا﴾ مشددة الدال، و﴿قَدَرْنَا﴾ مثله في سورة  
 النمل [الآية: ٥٧] مشدداً في كلِّ القرآن إلا عاصماً، فإنه خففها، في رواية أبي بكر،  
 في كلِّ القرآن، وشدها في رواية حفص في كلِّ القرآن .  
 وقرأ ابن كثير وحده: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠] خفيفاً والباقون  
 يشدِّدون .

وقرأ نافع والكسائي ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] مشددة، وقرأ  
 الباقون: ﴿فَقَدَرْنَا﴾ مخففة .

(١) مرَّ سابقاً .

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٩ .

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٩ .

وقرأ الكسائي وحده: ﴿قَدَرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣]، خفيفاً، وقرأ الباقون: ﴿قَدَرَ﴾ مشددة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقال: قَدَرْتُ الشيء في معنى: قَدَرْتُهُ، يدلُّك على ذلك قول الهذلي:

وَمُفْرَهَةٍ عَنَسٍ قَدَرْتُ لَسَاقِهَا فَحَرَّتْ كَمَا تَتَّبَعُ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ<sup>(٢)</sup>  
المعنى: قَدَرْتُ ضَرْبَتِي لَسَاقِهَا فَضْرِبْتُهَا، فحذف ضَرْبْتُهَا لدلالة الكلام عليه، كقوله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرْيَبًا فَيَذَرُهَا﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فحَلَقَ. وهذا في المعنى كقول الآخر:

وَإِنْ تَعْتَدِرُ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا عَلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَائِبِهَا تَضْلِي<sup>(٣)</sup>  
وقال أيضاً: يَقْدِرُ في معنى يُعَدِّرُ، قال الراجز:

يَا رَبِّ<sup>(٤)</sup> قَدْ أُولِعَ بِي وَقَدْ عَبَيْتُ  
فَاقْدِرْ لَهُ أَصِيلَةً مِثْلَ الْحَفِثِ<sup>(٥)</sup>

المعنى: قَدَّرَ له ووقفه، ويقال: قَدَّرَ الشيء يَقْدِرُهُ: إذا ضَيَّقَهُ، قال: ﴿وَمَنْ قَدِرْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]، وقال: ﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ [العنكبوت: ٦٢]، فقوله: ﴿يَقْدِرُ﴾ مقابل لقوله: ﴿يَسْطُرُ﴾، فقوله: ﴿يَقْدِرُ﴾ خلاف: ﴿يَسْطُرُ﴾، وكذلك قوله: ﴿فَقَطَّنْ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أي: ظَنَّ أَنْ لَنْ نُضَيِّقَ عَلَيْهِ، وكونه: في بَطْنِ الْحَوَاتِ تَضْيِيقُ عَلَيْهِ، وخلاف الاتساع.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص ٩٢، ولسان العرب ٣٨/٨ (تبع)، ٥٦١/١١، ٥٦٢ (قف)، ٥٢٢/١٣ (فره)، وجمهرة اللغة ص ٩٦٦، ١١٦٠، والمخصص ٢٠٠/١٠، وتاج العروس ٤٠٦/٢٠ (تبع، قفل، فره)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٤٥/٣، ١٦٠/٩. ناقة مفرهة: تلد الفرهة. العنس: الناقة القوية (ج) عناس وعنوس.

(٣) يروى «إلى» بدل «على».

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٦، وأساس البلاغة ص ٢٩٦ (عذر)، وخزانة الأدب ١٢٨/٢، وشرح المفصل ٣٩/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢٥١/١، وخزانة الأدب ٢٣٣/١٠، ومعني اللبيب ٥٢١/٢.

الضرع: (ج) الضرع لذوات الخف أو للشاء والبقر ونحوها كاللدي للمرأة. العراقيب: (ج) العرقوب: وتر غليظ فوق عقب الإنسان.

(٤) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٠٥/٩: إن يك.

(٥) الرجزيلا نسبة في تاج العروس ٢٠١/٥ (حيث).

الحفث: حية عظيمة كالحراب. الأصلة: حية قصيرة خبيثة، تثب وتهلك.

وقراءة ابن كثير: ﴿قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ مخففاً في معنى ﴿قَدَرْنَا﴾.  
 وقراءة نافع والكسائي: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ بمعنى: ﴿قَدَرْنَا﴾ الخفيفة،  
 وعليه جاء: ﴿الْقَادِرُونَ﴾ ومن قرأ: ﴿قَدَرْنَا﴾ مخففاً، كان في معنى التشديد.  
 وقوله: ﴿الْقَادِرُونَ﴾ بعد ﴿قَدَرْنَا﴾ يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون ﴿قَدَرْنَا﴾  
 في معنى ﴿قَدَرْنَا﴾. فجاء ﴿الْقَادِرُونَ﴾ على اللغة الخفيفة، كأنهما جمعاً بين اللغتين.  
 ويجوز أن يكون: فَنِعْمَ الْمُقَدِّرُونَ. فحذف تضعيف العين، كما حذفت الهمزة  
 من نحو:

دَلُو الدَّالِي (١) .....

و:

يَخْرُجِينَ مِنْ أَجْوَازِ لَيْلٍ غَاضٍ (٢)

ونحو ذلك، وكذلك قراءة الكسائي: ﴿قَدَرَ﴾ فهذا خفيفاً، ومعناه: قدر، وكان  
 المشددة في هذا المعنى أكثر في الاستعمال، وفي التنزيل، كقوله: ﴿قَدَرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾  
 [فصلت: ١٠]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ مَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

﴿أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ [الحجر: ٧٨]: لم يختلفوا في هذه السورة، ولا في سورة  
 قاف.

واختلفوا في سورة الشعراء، وفي سورة ص [١٣]، فقرأ ابن كثير ونافع وابن  
 عامر في سورة الشعراء: ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةٍ﴾ [١٧٦] غير أن وزشاً روى عن نافع  
 ﴿الْأَيْكَةِ﴾ متروكة الهمزة، مفتوحة اللام بحركة الهمزة، والهمزة ساقطة.

لأنه ألقى عليها حركة الهمزة في الحجر، وفي قاف.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ﴿الْأَيْكَةِ﴾ في كل القرآن.

قال أبو علي: تقول: هي أَيْكَةٌ، فإذا أَلْحَقْتَ لَامَ المَعْرِفَةِ كانت الأَيْكَةُ، قال  
 الهذلي:

مُؤَشَّحَةٌ (٣) بِالطَّرَّتِينَ دَنَا لَهَا جَنَى أَيْكَةٍ يَضْفُو (٤) عَلَيْهَا قِصَارُهَا (٥)

(١) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) في لسان العرب ٤١١/٨: مولعة.

(٤) في لسان العرب ٤١١/٨: تضفو.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٧١، ولسان العرب ٤١١/٨  
 (ولع)، وأساس البلاغة (وشح)، وتاج العروس (أيك).

وأُشِدُّ الْأَصْمَعِي:

وَمَا خَلِيَجٌ مِنَ الْمَرْوَاتِ ذُو حَدَبٍ يَزْمِي الضَّرِيرَ بِخُشْبِ الْأَيْكِ وَالضَّالِّ<sup>(١)</sup>  
فَأَيْكٌ وَأَيْكَةٌ، مثل: تمرٍ وتمرّة، فقد ثبت أن الأيكَ تعريفُ أَيْكٍ، فإذا حَقَّقْتَ  
الهمزة في أَيْكَةٍ، وقد أَلْحَقْتَهَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ، حذفتها، وألقيت حركتها على اللام التي  
هي فاء من أَيْكَةٍ، فيجوز فيها إذا استأنفت لغتان: من قال: الأخرم، قال: «أَلَيْكَةُ» ومن  
قال: لَحْمَرٌ، قال: «أَلَيْكَةُ»، وإذا كان كذلك فقول من قال: لَيْكَةٌ، ففتح التاء، مشكلاً،  
لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة، وهذا في الامتناع كقول من قال: بَلْحَمَرٌ، فيفتح الآخر  
مع لحاق لام المعرفة؛ وإنما يخرج قول من قال: «أَصْحَابُ لَيْكَةٍ» على أن هذا  
المعنى قد يُسمى بكلمة تكون اللام فيها فاءً، ويكون مقلوب: كيل، فإن لم يثبت هذا  
مشكلاً، ولم أسمع بها.

ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قال ورش عنه.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة النحل

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ [٢] في التخفيف، والتشديد، والتاء، والياء. فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ بالياء، غير أن ابن كثير وأبا عمرو أسكنا النون، وخففا الزاي وشددها الباقون. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿تُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ بالتاء مضمومة، وفتح الزاي. ﴿الملائكة﴾ رفع.

فاعل ﴿يُنزِلُ﴾ الضمير العائد إلى اسم الله تعالى، في ﴿أَنزَلَ أَمْرَ اللَّهِ﴾ [١]. فأما إسكان النون في ﴿يُنزِلُ﴾ وتخفيفها وتشديدها، فكل واحد من القراءتين سائغ؛ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩] وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤]. فأما ما روي عن عاصم من قوله: ﴿تُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾ فإنه أثبت الفعل لإسناده إلى الملائكة، كما قال: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وبنى الفعل للمفعول، وأسند إليهم، والأول أبين.

قال: كلهم قرأ: ﴿يُنْبِتُ﴾ [١١] بالياء إلا عاصمًا، في رواية أبي بكر، فإنه قرأ: ﴿تُنْبِتُ﴾ بالنون، وروى حفص عنه بالياء<sup>(١)</sup>.

﴿يُنْبِتُ﴾ بالياء، لتقدم قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [١٠]، يُنْبِتُ وَيُنْبِتُ، أشكل لما تقدم من الأفراد، والنون لا تمتنع أيضاً، ويقال: نَبَتَ البَقْلُ، وأنبته الله وقد روي: أنبت البَقْلُ، والأصمعي: يأبى إلا نَبَتَ، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها:

... حتى إذا أنبت البَقْلُ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٢) تمام البيت:

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطيئنا لهم حتى إذا أنبت البقل

البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١١، وجمهرة اللغة ص ٢٥٧، ٢٦٢، =

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ذلك كله بالياء في الثلاثة<sup>(١)</sup>.

هذا يكون كله على الخطاب، لأن ما بعده خطابٌ كقوله بعد: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾. وقوله: ﴿وَالْقَنَ فِي الْأَرْضِ رَوَى أَنْ نَعِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] ﴿وَالنَّهْرُ لِلَّهِ وَحْدٌ﴾ [النحل: ٢٢]، فكلُّ هذا خطابٌ، فإن قلت: إن فيه ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ وهذا لا يكون خطاباً للنبي ﷺ، ولا للمسلمين، فإنه يكون على إرادة: قل، كأنه: قل لهم: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ فلا يمتنع الخطاب إذا كان على هذا الوجه، ولهذا قرأ عاصم: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بالياء، لما كان ذلك عنده إخباراً عن المشركين، ولم يجوز أن يكون في الظاهر خطاباً للمسلمين. فأما ما روي عن عاصم من أنه قرأ كله بالياء، فهذا على توجيه الخطاب إلى النبي ﷺ، كأنه: قل لهم: والله يعلم ما يُسرون وما يعلنون، والذين يدعون.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله عز وجل: ﴿تَشَقَّقْتُ فِيهِمْ﴾ [٢٧]. فقرأ نافع وحده: ﴿تَشَاقِقُونَ فِيهِمْ﴾ بكسر النون وتخفيفها. وقرأ الباقون: ﴿تَشَقَّقْتُ فِيهِمْ﴾ بفتح النون<sup>(٢)</sup>.

قد ذكرنا وجه قول نافع فيما تقدم، ومعنى ﴿تَشَاقِقُونَ﴾: تكونون في جانب والمسلمون في جانب، ولا تكونون معهم يداً واحدةً. ومن هذا قيل لمن خرج عن طاعة الإمام وعن جملة جماعة المسلمين: شقَّ العصا، أي: صار في جانب عنهم، فلم يكن ملائماً لهم، ولا مجتمعاً معهم في كلمتهم.

اختلفوا في الهمز من قوله عز وجل: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكَ الَّذِينَ﴾ [٢٧]، فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - إن شاء الله - وحمزة والكسائي: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكَ الَّذِينَ﴾ بهمزة وفتح الياء.

وقال البيهقي عن ابن كثير: ﴿شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ بغير همز وفتح الياء، مثل: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨].

وروى القواس عن ابن كثير: ﴿شُرَكَائِيَ الَّذِينَ﴾ مهموزة<sup>(٣)</sup>.

الوجه فيه الهمز: لأن شريكاً وشركاء كخليطٍ وخلطاء، وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ لِّقَاطِلِهِ﴾ [ص: ٢٤]، ولا نعلم أحداً جمعه على غير فعلاء.

ووجه القصر: أن هذا الضرب من الممدود قد قُصِرَ في الأحاد مرةً، ومُدَّ أخرى، قال:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

وَأَرَادُ فَارِسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَنَامِ<sup>(١)</sup>  
وقال آخر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَيَّئُ<sup>(٢)</sup>  
فكذلك الجموع، وقد حذفت الهمزة إذا كانت لأمًا، قالوا في: سَوَائِيَّةٌ: سَوَايَةٌ،  
وإنما السوائية مثل الكراهية.

وذهب أبو الحسن في قولهم: أشياء، إلى أنه أفعلاء: أشياء، فحذفت والوجه  
المد في ﴿شركاي﴾.

وأما قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ فَإِنَّ الْقَدِيمَ سَبَحَانَهُ لَمْ يُثْبِتْ بِهَذَا الْكَلَامِ لَهُ شَرِيكًا،  
وإنما أضيف على حسب ما كانوا يقولونه وينسبونه، وكما أضيفت هذه الإضافة،  
فكذلك أضيف إليهم، فقال: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، وفي  
أخرى: ﴿وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِنَّا نَتَعَبَّدُونَ﴾ [يونس: ٢٨]، فإنما أضيفوا هذه الإضافة على  
حسب ما كانوا يسمونهم ويعتقدونه فيهم، ومثل ذلك قوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ  
الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، ومثله: ﴿يَتَأْتِيهِ السَّاحِرُ أَنْعُ لِنَارِكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، فهذا  
على حسب ما كانوا يقولون فيه، ويسمونه به، وقد تقع الإضافة لبعض الملابس دون  
التحقيق، كقول الشاعر:

إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةٌ لَتُعْنِي عَنِي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا<sup>(٣)</sup>  
فأضاف الإناء إليه لشربه منه، والإناء في الحقيقة لمن يسقي به، دون من يشرب  
منه، ومثل ذلك قولُ الهذلي، أنشدناه علي بن سليمان:

وَكُنْتُ كَعَظْمِ الْعَاجِمَاتِ اكْتَفَفْنَهُ بِأَطْرَافِهَا حَتَّى اسْتَدَقَّ نُحُولُهَا<sup>(٤)</sup>

(١) يروى «بالخيام» بدل «بالفنام» البيت من الوافر، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٠١، وشرح شواهد  
الإيضاح ص ٣٧٢ (وفيه «بالقيام» مكان «بالخيام»، ولسان العرب ٢/٣٩٥ (هيج) (وفيه «بالفنام» مكان  
«بالخيام» ٤/٣٩٧ (شجر) (وفيه «بالقيام» مكان «بالخيام»، ١٢/٤٤٧ (فأم) (وفيه «بالفنام» مكان  
«بالخيام»، والمعاني الكبير ص ٩٠٩، (وفيه «بالفنام» مكان «بالخيام»).

الهيجا: الحرب. المشجر: مركب من مراكب النساء. الفنام: وطاء يكون للمشاجر، وقيل: هو  
الهودج الذي قد وسع أسفله شيء زيد فيه، وقيل: هو عكم مثل الجوالق صغير الفم يُعْطَى به مركب  
المرأة، يجعل واحد من هذا الجانب، وآخر من هذا الجانب. (اللسان ١٢/٤٤٧ فأم).

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ذيل الأمالي ص ١٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٧/  
٥٨١، وسمط اللآلي ص ٨٩٩، وشرح الأشموني ١/٢٢٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤ وشرح شواهد  
المغني ٢/٩٠٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٠٧، ٦٦٧، وشرح المفصل ٢/٥١، ولسان العرب ١/٣١٢  
(حسب)، ٢/٣٩٥ (هيج)، ١٥/٦٦ (عصا)، ومغني اللبيب ٢/٥٦٣، والمقاصد النحوية ٣/٨٤.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٧٥، ولسان العرب ١١/٦٤٩ =

فهذا كما تقول لمن يحمل خشبةً ونحوها: خذ طَرَفَكَ، وأخذُ طَرَفِي، فتنسبُ إليه الطرف الذي يليه، كما تنسبُ إلى نفسك الطرف الذي يليك، فعلى هذا تجري الإضافة في قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿تَوَفَّيْنَاهُم مَّا كَانُوا فِيهَا يَتَأْتُونَ﴾ [القصص: ٣٢].

فقرأ حمزة وحده: ﴿يَتَوَفَّيْنَاهُم مَّا كَانُوا فِيهَا يَتَأْتُونَ﴾ بالياء والتاء وبالإمالة.

وقرأ الباقون بتاءين في الموضعين.

أبو عمار عن حفص عن عاصم مثل حمزة، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم، وابن اليتيم عن ابن عمر عن عاصم مثل أبي بكر<sup>(١)</sup>.

قول حمزة: ﴿يَتَوَفَّيْنَاهُم﴾ بالياء، لأن الفعل متقدم، والإمالة حسنة في هذا النحو من الفعل، وعلى هذا قرأ الأخرى بالياء أيضاً.

وأما ﴿تَوَفَّيْنَاهُمْ﴾ فلأن الفعل مسند إلى جماعة، والجماعة مؤنث، كما جاء: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢، ٤٥] في غير موضع في التنزيل، وقرأ كثير من القراء: ﴿كَأَنِّي أَسْتَهْوَتُهُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأنعام: ٧١] ولو كان استهواه كان حسناً أيضاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٣].

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالياء.

فقرأ ابن كثير وعاصم ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تَأْتِيَهُمْ﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>.

قد تقدم القول في هذا ونحوه.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [٣٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿لَا يَهْدِي﴾ بفتح الياء وفتح الدال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الياء وكسر الدال.

ولم يختلفوا في ﴿يُضِلُّ﴾ أنها مضمومة الياء مكسورة الضاد<sup>(٣)</sup>.

الراجح إلى اسم ﴿إِنْ﴾ هو الذكر الذي في قوله: ﴿يُضِلُّ﴾ في قراءة من قرأ:

﴿يَهْدِي﴾.

= (نحل)، ٣٩٠/١٢ (عجم)، وتاج العروس (نحل)، (عجم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٩٣/١ العجم: عض شديد بالأضراس دون الثنايا. وعجم الشيء يعجمه عجماً وعجوماً: عضه ليعلم صلابته من حوره. يقول: ركبتني المصائب وعجمتني كما عجمت الإبل العظام. وأراد الشاعر ناحلها، فوضع المصدر موضع الاسم، وقد يكون جمع ناحل كأنه جعل كل طائفة من العظم ناحلاً، ثم جمعه على فاعول كشاهد وشهود. (اللسان ٦٤٩/١١ نحل).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠، وغيث النفع ص ٢٧٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠، ١١١.



ومن قرأ ﴿يَهْدِي﴾: فمن جعل ﴿يَهْدِي﴾ من: هديته: جاز أن يعودَ الذكر الفاعل الذي فيه إلى اسم إن، ومن جعل ﴿يَهْدِي﴾ في معنى: يهتدي، وجعل: ﴿مَنْ يُضِلُّ﴾ مرتفعاً به؛ فالراجع إلى اسم إن الذكر الذي في ﴿يُضِلُّ﴾ كما كان كذلك في قول من قال: ﴿يُهْدِي﴾ فالراجع إلى الموصول الذي هو ﴿مَنْ﴾ الهاء المحذوفة من الصلة تقديره: «يُضِلُّ» والمعنى: إن من حَكَمَ بإضلاله له وتكذيبه، فلا يُهْدَى. ومثل هذا في المعنى قوله: ﴿فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، تقديره: من بعد إضلال الله إياه والمفعول محذوف، أي: بعد حكمه بإضلاله.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي: ﴿لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ في المعنى كقوله: ﴿مَنْ يُضِلُّ اللَّهَ فَكَلا هَادِي لَمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وهذا كقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وقوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] فموضع (من) نصبٌ بـ ﴿يَهْدِي﴾ وقد قيل: إن ﴿يَهْدِي﴾ في معنى يهتدي، بدلالة قوله: ﴿لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى﴾ [يونس: ٣٥] فموضع ﴿مَنْ﴾ على هذا رفع، كما أنه لو قال: يهتدي كان كذلك.

قال: ولم يَخْتَلَفُوا في ﴿يُضِلُّ﴾ أنه مضموم الياء، فهذا من قولك: ضلَّ الرجل، وأضله الله. أي: حَكَمَ بإضلاله، كقولك: كفر زيدٌ وأكفره الناس، أي: نسبوه إلى الكفر، وقالوا: إنه كافر، كما أن أسقيته قلتُ له: سقاك الله. قال:

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَازُهُ وَمَلَاعِبُهُ<sup>(١)</sup>

اختلفوا في فتح النون وضمها من قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٤٠].  
فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرو وحمزة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ رفعاً، وكذلك في كل القرآن.

وقرأ ابنُ عامرٍ والكسائي: ﴿فَيَكُونُ﴾ نصباً، وفي سورة يس [٨٢] مثله فتح<sup>(٢)</sup>.  
أما نصب الكسائي؛ ﴿فَيَكُونُ﴾ ههنا، وفي سورة يس فإنه يحمله على أن، كأنه: أن يقول... فيكون، قال: وسمعت ذلك بالنصب مراراً ذكرها.

فأما ابن عامر فإنه قد نصب ﴿فَيَكُونُ﴾ وإن لم يكن قبله أن نحو: ﴿وَإِذَا قَتَلْتُمْ أَمْراً فَأْتُوا بِقَوْلٍ لَكُمْ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧، آل عمران: ٤٧] فإنَّ نَصَبَ هُنَا عَلَى هَذَا الْحَدِّ؛ فَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ عَلَيْهِ قَبْلَ، وَإِنْ نَصَبَهُ مِنْ حَيْثُ نَصَبَهُ الْكَسَائِيُّ: فمستقيم.

اختلفوا في التاء والياء من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوْلَقَرِ بَرَوًّا إِنْ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٤٨].

(١) مرُّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١، والسبعة لابن مجاهد ص ٣٧٣.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [وكذلك] ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، في العنكبوت [١٩]، بالياء جميعاً.

واختلف عن عاصم، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر، وابن المنذر عن عاصم أيضاً عن أبي بكر وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم في العنكبوت بالياء. وروى حسين الجعفي والكسائي والأعشى وعبد الجبار بن محمد، عن أبي بكر عن عاصم، وحفص عن عاصم في العنكبوت بالياء، ولم يختلف عن عاصم في النحل أنها بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿أَوْلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ بالياء، ﴿أَوْلَمْ تَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ﴾ بالياء جميعاً.

وكلهم قرأ: ﴿يَنْفَيْتُؤُا ظِلَالَهُ﴾ [٤٨] بالياء، غير أبي عمرو، فإنه قرأ: ﴿تَنْفَيْتُؤُا﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

وقرأ حمزة وابن عامر: ﴿أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ [٧٩] بالياء، وقرأ الباقون: بالياء.

قوله: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا﴾.

حجة الياء: أن ما قبله غيبة، وهو قوله: ﴿أَنْ يَخْفَى اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ أَوْ يَأْخُذَهُمْ﴾ [٤٥، ٤٦] ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا﴾ [٤٨]، وكان النبي ﷺ، وأصحابه قد رأوا ذلك وتيقنوه.

ومن قرأ بالياء: أراد جميع الناس، فوقع التنبيه على الجمع بقوله: ﴿أَوْلَمْ تَرَوْا﴾.

قال: كلهم قرأ: ﴿يَنْفَيْتُؤُا﴾ بالياء، غير أبي عمرو، فإنه قرأ بالياء: التذكير والتأنيث - في فعل هذا الضرب من الجميع، إذا تقدم - جميعاً حسناً، وقد تقدم في غير موضع.

فأما يتفياً، فيتفعل من الفياء، يقال: فاء الظلُّ فيء فيءاً؛ إذا رجع وعاد بعدما كان ضياء الشمس نسخته، ومنه فيء المسلمین: لما يعود عليهم وقتاً بعد وقت من خراج الأرضين المفتحة والغنائم، فإذا عُدِّي قولهم: فاء، عُدِّي بزيادة الهمزة، أو تضعيف العين، فمما عُدِّي بنقل الهمزة: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الحشر: ٧] وبالتضعيف: فاء الظلُّ وفياء الله، فتفياً: مطاوع فياءه، فالفيء: ما نسخته ضوء الشمس، والظلُّ: ما كان قائماً لم تنسخه الشمس، مما يدل على ذلك قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥]، فالشمس ينسخ ضياؤها هذا الظل، فإذا زال ضياء الشمس الناسخ للظل، فاء الظل، أي: رجع كما كان أولاً، قال أبو زيد: ظهر تظهيراً، وذلك قبل نصف النهار إلى أن تزيغ الشمس وزيغها: إذا فاء الفيء، انتهى كلام أبي زيد.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

قال أبو علي: والضمير في قوله: ﴿ثُمَّ قَبَّضْتَهُ إِتِنَاقًا فَبَضَّأَ يَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٦]. يجوز أن يكون للظل، ويجوز أن يكون لضياء الشمس، لأن كل واحد منهما يقبض قبضاً يسيراً على التدريج.

وقال: ﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، وقال: ﴿وَظِلٌّ مَثْوٍ﴾ [الواقعة: ٣٠]، هما في الجنة، فيكون ظلاً، ولا يكون فيثاً، لأن ضياء الشمس لا ينسخه، على أن أبا زيد أشد للنابعة الجعدي:

فَسَلَامُ الْإِلَهِ يَغْدُو عَلَيْهِمْ وَفَيْوَةُ الْفِرْدَوْسِ ذَاتُ الظَّلَالِ<sup>(١)</sup>  
وهذا الشعر قد أوقع فيه الفيء على ما لم تنسخه الشمس، وجمعه على فيوء، مثل بيت وبُيوت، ويدل على أن الظل ما لم تنسخه الشمس قول النابعة: ذات الظلال، فسُمي ما في الجنة ظلاً، ويدل عليه قول الآخر:

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ وَلَا الْفَيْءُ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ<sup>(٢)</sup>  
فجعل الظل وقت الضحى، لأن الشمس لم تنسخه في ذلك الوقت، بدلالة ما تقدم حكايته عن أبي زيد، وقال أبو عمرو: أكثر ما تقول العرب: أفياء، وأنشد لعلقمة:

تَتَبَّعُ أَفْيَاءَ الظَّلَالِ عَشِيَّةً عَلَى طُرُقِ كَأَنَّهِنَّ سُبُوبُ<sup>(٣)</sup>  
قال أبو علي: فقول علقمة: أفياء الظلال، يجوز أن يكون جمع فيثاً في أفياء، وأضافه إلى الظلال، على معنى أن الفيء يعود به الظل الذي كان نسخه ضوء الشمس، وأضافها إلى الظل كما يضاف المصدر إلى الفاعل، وأفياء يكون للعدد القليل مثل: أبيات وأعيان، وفيوء للكثير، كالبيوت والعيون، وقال:

أرى المال أفياء الظلال فتارة يؤوب وأخرى يخبل المال خابله<sup>(٤)</sup>  
ومن هذا الباب قوله: ﴿حَتَّى تَقَعَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] أي: ترجع عن بغيتها إلى جملة أهل العدل، والفيء في الإيلاء مثل الرجعة في الطلاق، وهذه الآية في المعنى مثل قوله: ﴿وَلِلَّهِ تَسَعَّدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلْنَاهُمْ بِالشُّجْرِ وَالْأَصَالِ﴾ [الرعد: ١٥]،

(١) البيت من الخفيف، وهو للنابعة الجعدي في ديوانه ص ٢٢٨، ولسان العرب ٤١٥/١١ (ظلل)، وتاج العروس (ظلل)، وتاج العروس (ظلل)، وللنابعة (دون تحديد) في المخصص ٥٦/٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ٤٠، ولسان العرب ١٢٤/١ (فيأ) وتاج العروس ١/٣٥٤ (فيأ)، وبلا نسبة في لسان العرب ٤١٦/١١ (ظلل)، وتهذيب اللغة ٣٥٨/١٤ وتاج العروس (ظلل).

(٣) السبوب: جمع السبب: شقة كتان رقيقة. (لسان العرب ٤٥٦/١ سبب).

(٤) الخبل في كل شيء: القرض والاستعارة. والإخبال: أن يُعطي الرجل البعير أو الناقة ليركبها ويجتاز وبرها ويتنفع بها ثم يردّها، يقال منه: أخبلت الرجل أخبله إخبالاً. (لسان العرب ١٩٨/١١ خبل).

وزعموا أنّ الحسن كان يقول: يا بن آدم أما ظلك فيسجدُ لله، وأما أنت فتكفر بالله .

وقال: ﴿ظلاله﴾ فأضاف الظلال إلى مفرد، ومعناه الإضافة إلى ذوي الظلال، لأن الذي يعود إليه الضمير واحد، يدلّ على الكثرة، وهو قوله: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وهذا مثل قوله: ﴿لَيْسَتُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، فأضاف الظهور وهو جمع إلى ضمير مفرد، لأنه يعود إلى واحد يُراد به الكثرة، وهو قوله: ﴿مَا تَرَكُونُ﴾ [الزخرف: ١٢]، ومثل ذلك إضافة بين إلى ضمير المفرد في قوله: ﴿يُنزِجِي سَحَابًا تُمْرُقَاتٍ يَتَّبِعُهُمْ يَمْعَلُهُمْ كَمَا﴾ [النور: ٤٣]، ولو أنّك لجاز من وجهين: أحدهما: على قياس ﴿تَحَلَّى حَاوِيًا﴾ [الحاقة: ٧] على قوله: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الْغَثَّ﴾ [الرعد: ١٢].

ومما ينسب إلى ثعلب أنه قال: أخبرت عن أبي عبيدة أن رؤية قال: كُلُّ ما كانت عليه الشمسُ فرالت عنه فهو فيء وظلٌّ، وما لم تكن عليه الشمس فهو ظلٌّ. وقال بعض أهل التأويل: الظلّ هو الشخص نفسه، ويدلّ عندي على ما قال: قول علقمة:  
إذا نزلنا نصبنا ظلّ أخبية وفارّ للقوم باللحم المراجيل<sup>(١)</sup>  
ألا ترى أنهم ينصبون الظلّ الذي هو فيء، وإنما ينصبون الأخبية فيصير لها فيء ويمكن أيضاً أن يستدلّ بقوله:

... أفياء الظلال عشية

أي: أفياء الشخص، فيحمل على هذا دون ما تأولناه، وقال: ظلّ أخبية، ولم يقل: ظلال أخبية، كما تقول: شخص أخبية، ولكنّه أفرد كما قال<sup>(٢)</sup>:

جلد الجواميس

يريد: جلودها، فوضع الواحد موضع الجميع، ولا يكون ذلك على حذف المضاف، كأنه: ذا ظلّ أخبية، لأنك حينئذ تضيف الشيء إلى نفسه، ألا ترى أن ذا ظلّ في قولك: ذا ظلّ، هو الظلّ، ويقوي ذلك قول عمار<sup>(٣)</sup>:

كأنهنّ الفتيات اللغس<sup>(٤)</sup>

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٣٢٥:

لما نزلنا نصبنا ظلّ أربية وفارّ باللحم للقوم المراجيل

البيت من البيط، وهو لعبد بن الطبيب في ديوانه ص٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٩.

الأخبية: جمع الخباء: البيت من الشعر أو الورير يُقام على عمودين أو ثلاثة، وما فوق ذلك فهو بيت

فارت القدر: اشتد غليانها وارتفع ما فيها. المراجل: (ج) المرجل: القدر يُطبخ بها.

(٢) جزء من بيت لجرير مرّ سابقاً.

(٣) انظر ترجمته في الأعلام ٥/٣٧.

(٤) اللغس: سواد مستحسن في باطن الشفة، أو سواد في حمرة.

كَأَنَّ فِي أَظْلَالِهِنَّ الشَّمْسُ

أي: في أشخاصهن، لأنَّ شبه الشمس إنما هو في أشخاصها، دون ما يفىء من أفيائها، ويزعم هذا المتأول أن المعنى: أولم يروا إلى ما خلق الله من شيء له ظلُّ من جبل وشجر وبناء يتفياً ظلاله، أي: يكون للأشخاص فيء عن اليمين والشمال، إذا كانت الشمس عن يمين الشخص، كان الفيء عن شماله، وإذا كانت على شماله، كان الفيء عن يمينه! وقيل: أول النهار عن يمين القبلة، وآخره عن شمال القبلة. وقول الشاعر:

أفياء الظلال عشيئة

وقولهم: أظلَّ القومُ عليهم؛ فهما دلالة أيضاً على أن الظلَّ نفس الشخص.

وكلُّهم قرأ: ﴿إِلَّا رَجَالاً يُوحى إِلَيْهِمْ﴾ [٤٣] بالياء، إلا عاصماً في رواية حفص؛ فإنه قرأ: ﴿تُوحى إِلَيْهِمْ﴾ بالنون، وكسر الحاء<sup>(١)</sup>.

وجه الفعل المبني للمفعول قوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦]، و﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا يُوحى إِلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وجه قراءة عاصم: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]. ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ﴾ [يونس: ٨٧].

قال: قرأ نافع وحده: ﴿وَأَنْتُمْ مُفْرَطُونَ﴾ [٦٢] بكسر الراء خفيفة من أفرطت.

وقرأ الباقون: ﴿مُفْرَطُونَ﴾ بفتح الراء، من أفرطوا فهم مُفْرَطُونَ<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: مُفْرَطُونَ: مُعْجَلُونَ، قال: وقالوا: متروكون مُسَيَّبُونَ، وقال أبو زيد: فرط الرجل أصحابه، يفرطهم أحسن الفراط، وهو رجل فارط. قال: والفراط: الذي يتقدم الواردة، فيصلح الدلاء<sup>(٣)</sup> والأرسان<sup>(٤)</sup>، وقوله: مُفْرَطُونَ، يمكن أن يكون من هذا كأنه فرط هو، وأفرطه القوم، فكَذلك: ﴿مفْرَطُونَ﴾، كأنهم أعجلوا إلى النار فهم فيها فرط للذي يدخلون بعدهم، ومن هذا قولهم في الدعاء للطفل، ومن جرى مجراه: «اجعله لنا فرطاً»<sup>(٥)</sup> ومنه ما في الحديث من قوله: «أنا فرطكم على الحوض»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

(٣) الدلاء: جمع الدلو: وعاء يُستقى به من البئر (مؤنثة وقد تُذكر).

(٤) الأرسان: (ج) الرسن: الحبل تُقاد به الدابة.

(٥) أخرجه البخاري (جناز ٦٦).

(٦) أخرجه البخاري في (الصحيح ١٤٨/٨، ١٥٠، ١٥٨، ٥٨/٩)، ومسلم في الصحيح (الفضائل ٢٥،

٢٦، ٣٢)، وابن ماجه في (السنن ٤٣٠٦)، ومسلم في الصحيح (الطهارة ٣٩)، وأحمد بن حنبل في

(المسند ٢٥٧/١، ٣٨٤، ٤٠٦، ٤٢٥، ٤٣٩، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٨/٢، ٣١١/٤، ٣٥١، ٤١/٥ =

فأما قول نافع فكأنه: من أَفْرَطَ أي: صار ذا فرط: فهو مفرطٌ مثل: أقطف وأجرب أي: هو ذو فرطٍ إلى النار، وَسَبَقَ إليها، فالقراءتان على هذا متقاربتا المعنى.

قال أبو الحسن: قال أهل المدينة: مفرطون، أي أَفْرَطُوا في أعمالهم.

اختلفوا في فتح النون وضمها من قوله تعالى: ﴿لَعِبْرَةٌ تُسْقِيكُمُ﴾ [٦٦] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿تُسْقِيكُمُ﴾ بضم النون، وفي المؤمنين [٢١] مثله.

وقرأ ابن عامر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿تُسْقِيكُمْ﴾ بفتح النون فيهما. حفص عن عاصم ﴿تُسْقِيكُمُ﴾ بضم النون، وفي المؤمنين مثلها<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: تقول: سَقَيْتُهُ حتى رَوِيَ، أسقيه، وعلى هذا قوله: ﴿وَسَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ سَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]، وقال ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي﴾ [الشعراء: ٧٩] وقال: ﴿وَسُقُوا مَاءَ حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَ حُمْرٍ﴾ [محمد: ١٥]، وقال: ﴿لَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾ [الواقعة: ٥٥] وقال:

أَتَخْنَا فُسْمُنَاهَا التُّطَافَ فَشَارِبٌ قَلِيلًا وَأَبْ صَدَّ عَنْ كُلِّ مَشْرَبٍ<sup>(٢)</sup>  
وقوله: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] مثل يُضْرَبُ، وليس مثل يُكْرَمُ، يدل على ذلك قوله: ﴿وَسُقُوا مَاءَ حَمِيمًا﴾، وتقدير ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ من ماء ذي صديد<sup>(٣)</sup> فهذا خلاف قوله: ﴿وَسَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ سَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

فأما قوله: ﴿وَأَسْقَيْنَكُم مَّاءَ فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]، وقوله: ﴿فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢] فمعنى ذلك جعلناه سُقياً لكم، كما تقول: أسقيته نَهراً، أي جعلته شرباً له، وقالوا: سقيته في معنى: أسقيته يدل على ذلك قوله:

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نَمِيرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ<sup>(٤)</sup>

= ٨٦، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٩٣)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٧٨/٤)، وصاحب (الإتحافات السنية ١٩٣)، وابن خزيمة في (الصحیح ٦)، والأجري في (الشريعة ٣٥٥)، والقرطبي في (التفسير ٤١٣/٦)، ٨/٣٠٦، والهيشمي في (مجمع الزوائد ٣٦٥/١٠)، والزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٣٩/٢)، ١٠/٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٨)، والساعاتي في (منحة المعبود ٢٨١٤)، وابن حجر في (فتح الباري ٣٨٥/٨)، ١١/٤٦٣، ٤٦٥، ٣/١٣، ٤)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٣١٠٩٧، ٣١١١٤، ٢١٨٨٨)، ٢١/٣٦٣٢١، ٣٩١٢٥، ٣٩١٢٦، ٣٩١٦٥)، والطبري في (المعجم الصغير ١٨١/٢، ١٨٢، ٢٦٧، ٦/١٧٦، ١٩٢، ٨/٩٣، ١٠/٢٢٩، ٢٣١، ١١/٣٣)، وأبو نعيم في (تاريخ أصفهان ٣٥٢/٢) وابن الجوزي في (تليس إبليس ١٢).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

(٢) أناخ فلان بالمكان: أقام به. النطاف: جمع النطفة: الماء الصافي قل أو كثر.

السوم: عرض السلعة على البيع.

(٣) وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ: يتجرعه؛ قال: الصديد: ما يسيل من أهل النار من الدم والقحج. (لسان العرب

٢٤٦/٣ مادة: صدد).

(٤) يَرَوِي «بَكْرٍ» بدل «مَجْدٍ».

فسقى قومي: ليس يريد به ما يُروى عطاشهم، ولكن يريد: رزقهم سقياً لبلادهم، يُخَصَّبُونَ منها - وبعيدٌ أن يسألَ لقومه ما يُروى العطاش، ولغيرهم ما يخصبون منه، ويبيّن ذلك قول الشاعر:

أخطأ الربيعُ بلادهم فسُقُوا      ومن أجلبهم أخصبت كلَّ يمانٍ  
فقوله: سُقُوا، دعا لهم بالسقيا التي أخطأت بلادهم. وهذا - وإن كان الأكثر فيما يرفع العطش - سقى، وفي السقيا: أسقى، فإن من قرأ: ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ يريد: إنا جعلناه في كثرته، وإدامته كالسقيا، فهو كقولك: أسقيته نَهراً. وأما من فتح النون، فإنه لما كان للشفة فتح النون، فجعله بمنزلة قوله: ﴿وَسَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ والذين ضموا النون جعلوا ذلك لدوامه عليهم كالسقيا لهم.

قال: كلهم قرأ: ﴿أَفَبِعِزَّةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [٧١] بالياء، غير عاصم فإنه قرأ في رواية أبي بكر: ﴿تَجْحَدُونَ﴾ بالتاء. وروى حفص عن عاصم بالياء<sup>(١)</sup>.  
ومن قال: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ بالياء، فلأنه يُرادُ به غير المسلمين والمسلمون لا يخاطبون بجحدهم نعمة الله.

ووجه التاء: قل لهم: أفبِعِزَّةِ الله بهذه الأشياء التي تقدم اقتصاصها تَجْحَدُونَ، ويقوي الياء قوله: ﴿وَيَعْتَمِدُ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢].

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿يَعْرُشُونَ﴾ [٦٨] بضم الراء. وقرأ الباقون بكسر الراء، وروى حفص عن عاصم: ﴿يَعْرُشُونَ﴾ بكسر الراء. هما لغتان: ﴿يعرشُ ويعرشُ﴾ ومثله: يَخْشِرُ وَيَخْشُرُ، ويعكف ويعكفُ، ويفسقُ ويفسُقُ، قال أبو عبيدة: كلُّ شيءٍ مما عُرِشَ فهو عريشٌ، وحكي الضم والكسر في عريشٍ.  
اختلفوا في فتح العين وإسكانها من قوله عز وجل: ﴿يَوْمَ ظَنَنْتُمْ﴾ [٨٠]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿ظَنَنْتُمْ﴾ بفتح العين.  
وقرأ عاصمُ وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ظَنَنْتُمْ﴾، ساكنة العين<sup>(٢)</sup>.

= البيت من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص ٩٣، وتهذيب اللغة ٩/٢٢٨، ١٠/٦٨٤، وتاج العروس ٩/١٥٣ (مجد)، (سقى)، والمخصص ١٤/١٦٩، ونوادير أبي زيد ص ٢١٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٠، ولسان العرب ٣/٣٩٦ (مجد).

مجد: بنت تميم بن عامر بن لؤي: هي أم كلاب وكعب وعمار وكليب بني ربيعة بن عامر بن صعصعة. وبنو مجد: بنو ربيعة بن عامر بن صعصعة، ومجد: اسم أهم هذه التي فخر بها لبيد في شعره (اللسان ٣/٣٩٦ مجد).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

هما لغتان. ومثل ذلك: الشَّمْعُ والشَّمْعُ، والنَّهْرُ والنَّهْرُ، قال الأعشى:

فقد أشربُ الراحَ قد تغلَّمي - من يوم المُمَامِ ويوم الظَّعن<sup>(١)</sup>

ولا يجوز أن يكون الظَّعنُ مخففاً عن الظَّعنِ، كما أن عَضداً وكثفاً ونحو ذلك، مخفف عن الكسر والضم، ألا ترى أن من قال: في عَضِدٍ، وعَضِدٍ لم يخفف نحو: جَمَلٍ ورَسَنِ كما أن الذي يقول: ﴿وَأْتَلِ إِذَا يَسَرَ﴾ [الفجر: ٤] و﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ [الكهف: ٦٤] لا يقول إلا: ﴿وَأْتَلِ إِذَا يَنْشَى وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى﴾ [الليل: ١، ٢] وحرفُ الحلق وغيره في ذلك سواء.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَلْيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [٩٦] في الياء والنون. فقرأ ابن كثير وعاصم: ﴿وَلْيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ بالنون. وقرأ نافع، وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَلْيَجْزِيَنَّ﴾ بالياء.

علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿وَلْيَجْزِيَنَّ﴾ بالنون مثل عاصم ولم يختلفوا في قوله: ﴿وَلْيَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [النحل: ٩٧] أنها بالنون<sup>(٢)</sup>.

حجة الياء: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِأَقْبَى﴾ [النحل: ٩٦] والنون في المعنى مثل الياء.

اختلفوا في فتح الياء والحاء وضمها من قوله: ﴿يُلْحَدُونَ﴾ [١٠٣] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يُلْحَدُونَ﴾ بضم الياء وكسر الحاء وقرأ حمزة والكسائي ﴿يُلْحَدُونَ﴾ بفتح الياء والحاء<sup>(٣)</sup>.

حجة ﴿يُلْحَدُونَ﴾ بالضم قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَايمِ﴾ [الحج: ٢٥] ويُلْحَدُونَ لغة. وينبغي أن يكون الضم أرجح من حيث كان لغة التنزيل.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿رُوحَ الْقُدُسِ﴾ [١٠٢] خفيفة ساكنة الدال.

الباقون ﴿الْقُدُسِ﴾ متحركة الدال.

قال: التحريك أكثر. والإسكان تخفيفٌ من التحريك، وقد تقدم ذكر هذا الحرف.

اختلفوا في فتح الفاء وضمها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَتَتَوَّأ﴾ [١١٠] فقرأ ابن عامر وحده: ﴿فَتَتَوَّأ﴾ بفتح الفاء والتاء. وقرأ الباقيون: ﴿فَتَتَوَّأ﴾ بضم الفاء وكسر التاء<sup>(٤)</sup>.

حجة من قال: ﴿فَتَتَوَّأ﴾: أن الآية في المستضعفين المقيمين كانوا بمكة، وهم:

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٧، والمخصص ١٦/١٢٦، ومقاييس اللغة ٢/٤٥٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١، والسبعة ص ٣٧٥.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.



صهيب<sup>(١)</sup> وعمار<sup>(٢)</sup> وبلال<sup>(٣)</sup>. ففتنوا وحملوا على الارتداد عن دينهم فمنهم من أعطى للتقية. وروي أن عماراً كان ممن أظهر ذلك ثم هاجروا إلى المدينة، فالآية فيهم، والمعنى على فتنوا.

فأما قول ابن عامر: ﴿فَتَنُوا﴾: فيكون على أنه: فتن نفسه وكأن المعنى: من بعد ما فتن بعضهم نفسه بإظهار ما أظهر للتقية، وكأنه يحكي الحال التي كانوا عليها من إظهار ما أخذوا به من التقية، لأن الرحمة فيه لم تكن نزلت بعد، وهي قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ﴾ [النساء: ٩٧، ٩٨] وقوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإيمَانِ﴾ [١٠٦].

اختلفوا في فتح الضاد وكسرها من قوله عز وجل: ﴿فِي صَبِيحٍ﴾ [١٢٧].

فقرأ ابن كثير: ﴿فِي صَبِيحٍ﴾ كسراً، وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، وخلف عن المسيبي عن نافع وهو غلط في روايتهما جميعاً.

(١) هو صهيب بن سنان بن مالك (٣٢ق هـ - ٣٨هـ = ٥٩٢ - ٦٥٩م) من بني النمر بن قاسط صحابي، من أرمي العرب سهماً، وله بأس، وهو أحد السابقين إلى الإسلام. كان أبوه من أشرف الجاهليين. وولاه كسرى على الأبله (البصرة) وكانت منازل قومه في أرض الموصل. على شط القرات مما يلي الجزيرة والموصل، وبها ولد صهيب، فأغارت الروم على ناحيتهم، فسبوا صهيباً وهو صغير، فنشأ بينهم، فكان الكن، واشتراه منهم أحد بني كلب وقدم به مكة، فابتاعه عبد الله بن جدعان التيمي ثم أعتقه، فأقام بمكة يحترف التجارة إلى أن ظهر الإسلام فأسلم ثم تخلص عن ماله من أجل الهجرة إلى المدينة فبلغ النبي ﷺ ذلك فقال: ربح صهيب، ربح صهيب. وشهد بدرأً وأحدأً والمشاهد كلها له ٣٠٧ أحاديث. وتوفي في المدينة.

الأعلام ٢١٠/٣، وطبقات ابن سعد ١٦١/٣، وابن عساکر ٤٤٦/٦، وصفة الصفوة ١٦٩/١، وحلية الأولياء ١٥١/١، وتاريخ الإسلام ١٨٥/٢، والإصابة ت ٤٠٩٩.

(٢) هو عمار بن ياسر بن عامر الكناني (٥٧ق هـ - ٣٧هـ = ٥٦٧ - ٦٥٧م) المذحجي العنسي القحطاني، أبو اليقظان. صحابي، من الولاة الشجعان ذوي الرأي. وهو أحد السابقين إلى الإسلام والجهري به. هاجر إلى المدينة، وشهد بدرأً وأحدأً والخندق وبيعة الرضوان، وكان النبي ﷺ يلقبه «الطيب المطيب»، وهو أول من بنى مسجداً في الإسلام، وولاه عمر الكوفة، فأقام زمناً وعزله عنها، وشهد الجمل وصفين مع علي، وقتل في الثانية. له ٦٢ حديثاً.

الأعلام ٣٦٥/٥، والإصابة ت ٥٧٠٦، والمحبر ٢٨٩، ٢٩٦، وحلية الأولياء ١٣٩/١، وصفة الصفوة ١٧٥/١.

(٣) هو بلال بن رباح الحبشي، أبو عبد الله (توفي ٢٠هـ = ٦٤١م) مؤذن رسول الله ﷺ وخازنه على بيت ماله، من مولدي السراة، وأحد السابقين للإسلام، وفي الحديث: «بلال سابق الحبشة». وكان شديد السمرة، نحيفاً طوالاً، خفيف العارضين، له شعر كثيف، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ولما توفي رسول الله ﷺ أذن بلال، ولم يؤذن بعد ذلك. وأقام حتى خرجت البعوث إلى الشام، فسار معهم. وتوفي في دمشق. روى له البخاري ومسلم ٤٤ حديثاً، الأعلام ٧٣/٢، وابن سعد ١٦٩/٣، وصفة الصفوة ١٧١/١، وحلية ١٤٧/١، وتاريخ الخميس ٢٤٥/٢.

وقرأ الباقون: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ وكذلك في النمل [٧٠] مَنْ كَسَرَ هَذِهِ كَسَرَ تِلْكَ، وَمَنْ فَتَحَ هَذِهِ فَتَحَ تِلْكَ<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عبيدة: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾: تخفيف ضَيْقٍ، يقال: أَمَرَ ضَيْقًا وَضَيْقًا.

قال أبو الحسن: الضَيْقُ والضَيْقُ: لغتان في المصدر، وأما المثقلة فيكون فيها التخفيف، فيكون ضَيْقٌ مثل مَيْتٍ، وينبغي أن يحملَ على أن ضَيْقًا مصدرٌ، لأنك إن حملته على أنه مخففٌ من ضَيْقٍ، فقد أقمت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة، والمعنى: لا تك في ضَيْقٍ. أي: لا يضح صدرك من مكرهم، كما قال: ﴿وَصَاقِبُ يَدَيْهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢] وليس المراد: لا تكن في أمر ضَيْقٍ، فمن فتح ضَيْقًا، كان في معنى من كسر، وهما لغتان كما قال أبو الحسن.

وكلهم قرأ: ﴿لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [١١٢] بخفضهما إلا ما روى علي بن نصر وعباس بن الفضل وداود الأزدي وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: ﴿لِبَاسِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بفتح الفاء. وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو: ﴿لِيَأْسِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بكسر الفاء.

قول: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ المعنى فيه: مقاربة الجوع لهم ومسه إياهم، كمخالطة الذائق ما يذوقه، أو اللابس لما يلبسه، واتصاله به فأوقع عليه الذوق كما قال:

دونك ما جنيته فاحس وذق

وكذلك لباس الجوع هو مسه لهم كمس الثوب للابس قال الشاعر:

وقد لَبِسْتُ بعد الزبير مُجاشعُ ثيابَ التي حاضت ولم تغسل الدما<sup>(٢)</sup>  
يريد أن العار والسببة لحقهم، واتصل بهم لغدرهم، فجعل ذلك لباساً لهم، وقال أوس بن حَجْر:

وإن هز أقواماً إليّ وحاددوا كسوتهم من برد بُرْدٍ<sup>(٣)</sup> مُتَحَمِّمٍ<sup>(٤)</sup>  
وقال آخر:

إذا ما الضجيجُ ننى عطفها تئنت فصارت عليه لباساً<sup>(٥)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) في الشعر والشعراء ص ١١٤: خير بُرْدٍ.

(٤) البيت في الشعر والشعراء ص ١١٤. هز من السير، وقحم من الأتحمي وهو بُرْدٌ.

(٥) البيت من المتقارب، وهو للنايعة الجعدي في ديوانه ص ٨١، ومقاييس اللغة ٥/٢٣٠، وتهذيب اللغة

٤٤٤/١٢، ومجمل اللغة ٤/٢٦٢، وتاج العروس ١٦/٤٦٨ (لبس)، ولسان العرب ٦/٢٠٣ (لبس) =

فإنما المعنى أن اتصالها به ومسها له، كمسّ الملبوس للابسه، ومن ثم جاء في التنزيل: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] ولذلك سُمي المرأة إزاراً في قوله:

ألا أبلغ أبا حفص رسولاً فدى لك من أخى ثقة إزارى<sup>(١)</sup>  
فسمي المرأة إزاراً، كما جاء ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ فالجر على لباس الجوع ولباس الخوف، جعل مس كل واحد منهما لأصحابهما كمس الآخر لهم، وجعل للجوع لباساً كما جعله للخوف. ويقوي الجر في الخوف أن في حرف أبي ﴿لباس الخوف والجوع﴾ فقد جعل للخوف لباساً، كما جعله للجوع.

وأما ما روي من نصب الخوف عن أبي عمرو فإنه حمله على الإذاقة، والخوف لا يذاق في الحقيقة، فإذا لم يذق على الحقيقة كان حمله على اللباس أولى، لأن اللباس أقرب إليه من الإذاقة، فحمله على الأقرب أولى، وليكونا محمولين على عامل واحد، كما كان في قوله: ﴿وَلَنْبَلُوَكُمْ بَيْتِي وَمِنَ الْخَوَفِ وَالْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥] الحمل على عامل واحد.

= (وفيه «فكانت» بدل «فصارت»)، والشعر والشعراء ص ١٨١ وفيه «جيدها» بدل «عطفها» وتثنت عليه فكانت لباساً» بدل تثنت فصارت عليه لباساً». العرب تسمي المرأة لباساً وإزاراً.

(١) البيت من الوافر، وهو لنفيلة الأكبر الأشجعي، وكنيته أبو المنهال، في لسان العرب ١٧/٤ (أزر) والمؤتلف والمختلف ص ٦٣، وعجزه في لسان العرب ١٨/٤ (أزر) منسوباً إلى جعدة بن عبد الله السلمي، وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل ص ٢٥٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٦٢، ولسان العرب ٨١/٧ (قلص).

أبو عبيد: فلان عفيف المتزر وعفيف الإزار إذا وصف بالعفة عما يحرم عليه من النساء، ويكنى بالإزار عن النفس وعن المرأة، ومنه قول نفيلة الأكبر الأشجعي، وكنيته أبو المنهال، وكان كتب إلى عمر بن الخطاب أبياتاً من الشعر يشير فيها إلى رجل، كان والياً على مدينتهم، يخرج الجوارى إلى سلع عند خروج أزواجهن إلى الغزو، فيعقلهن ويقول: لا يمشي في العقال إلا الحصان، فربما وقعت فتكشفت، وكان اسم هذا الرجل جعدة بن عبد الله السلمي. (لسان العرب ١٧/٤ مادة: أزر).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في بني إسرائيل

اختلفوا في الباء والتاء من قوله عز وجل: ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا﴾ .  
فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَلَا يَتَّخِذُوا﴾ بالياء .  
وقرأ الباقون: ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا﴾ بالتاء<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: وجه قول من قرأ بالياء، إن المتقدم ذكرهم على لغة الغيبة فالمعنى: هديناهم أن لا يتخذوا من دوني وكيلاً .

ومن قرأ بالتاء فهو على الانصراف إلى الخطاب بعد الغيبة مثل قوله: ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، والضمير في ﴿تَتَّخِذُوا﴾ وإن كان على لغة الخطاب فإنما يعني به الغيب في المعنى، ومن زعم أن ﴿أَنْ لَا يَتَّخِذُوا مِن دُونِي﴾ على إضمار القول، كأنه يراد به: قال: أن لا تتخذوا، لم يكن قوله هذا متجهاً، وذلك أن القول لا يخلو من أن يقع بعد جملة تحكى، أو معنى جملة يعمل في لفظه القول، فالأول كقوله: قال زيد: عمرو منطلق، فموضع الجملة نصب بالقول، والآخر: يجوز أن يقول القائل: لا إله إلا الله، فتقول: قلت حقاً، أو يقول: الثلج حارٌّ، فتقول: قلت باطلاً، فهذا معنى ما قاله، وليس نفس المقول، وقوله: ﴿أَنْ لَا تَتَّخِذُوا﴾ خارج من هذين الوجهين، ألا ترى أن ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا﴾ ليس هو بمعنى القول، كما أن قولك حقاً، إذا سمعت كلمة الإخلاص: معنى القول، وليس قوله: ﴿أَنْ لَا تَتَّخِذُوا﴾ بجملة، فيكون كقولك: قال زيد: عمرو منطلق .

ويجوز أن تكون (أن) بمعنى: أي التي بمعنى التفسير، وانصرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب كما انصرف منها إلى الخطاب في قوله: ﴿وَأَنطَلَقُ أَلَمَّا مِنَّهُمْ أَنْ أَسْأَلُ﴾ [ص: ٦] والأمر، وكذلك انصرف من الغيبة إلى النهي في قوله: ﴿أَنْ لَا تَتَّخِذُوا﴾، وكذلك قوله: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي﴾ [المائدة: ١١٧] في وقوع الأمر بعد الخطاب، ويجوز أن يضمم القول ويحمل ﴿تَتَّخِذُوا﴾ على القول المضمر إذا جعلت (أن) زائدة، فيكون

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢ .

التقدير: وجعلناه هدىً لبني إسرائيل، فقلنا: لا تتخذوا من دوني وكيلاً.

فيجوز إذن في قوله: ﴿أَنْ لَا تَتَّخِذُوا﴾ ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون أن الناصبة للفعل، فيكون المعنى: وجعلناه هدىً كراهة أن تتخذوا من دوني وكيلاً، أو لأن لا يتخذوا من دوني وكيلاً.  
والآخر: أن تكون بمعنى (أي)، لأنه بعد كلام ناهٍ، فيكون التقدير: أي لا تتخذوا.

والثالث: أن تكون (أن) زائدة وتضمّر القول.

فأمّا قوله: ﴿ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلِنَا﴾ [الإسراء: ٣] فيجوز أن يكون مفعول الاتخاذ، لأنه فعلٌ يتعدى إلى مفعولين، كقوله: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]. وقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦] فأفرد الوكيل وهو في معنى الجمع، لأن فعيلًا يكون مفرد اللفظ والمعنى على الجمع، نحو قوله: ﴿وَحَسِّنْ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]. فإذا حمل على هذا كان مفعولاً ثانياً في قول من قرأ بالباء، والياء.

ويجوز أن يكون نداءً وذلك على قول من قرأ بالباء: ألا تتخذوا يا ذرية، ولا يسهل أن يكون نداءً على قول من قرأ بالياء، لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب، ولو رفع الذرية على البدل من الضمير في قوله: ﴿أَنْ لَا تَتَّخِذُوا﴾ كان جائزاً، وقد ذكر أنها قراءة. ولو رَفَعَ على البدل من الضمير المرفوع كان جائزاً، ويكون التقدير: أن لا تتخذ ذريةً من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً، ولو جعله بدلاً من قوله: ﴿بني إسرائيل﴾ جاز، وكان التقدير: وجعلناه هدىً للذرية من حملنا مع نوح.

اختلفوا في قوله: ﴿لِيَسْتَفْهَمُوا جُوهَكُمْ﴾ [٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: ﴿لِيَسْتَفْهَمُوا﴾ بالياء جماعاً، همزة بين واوين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة: ﴿لِيَسُوءَ﴾ على واحد بالياء.

وقرأ الكسائي: ﴿لِنِسْوَءٍ﴾ بالنون<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله: ﴿لِنَفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤] المعنى: فإذا جاء وعد الآخرة، أي: المرة الآخرة من قوله: ﴿لِنَفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ بعثناهم ليسوءوا وجوهكم، فحذف بعثناهم، لأن ذكره قد تقدم، ولأنه جواب إذا وشرطها تقتضيه، فحذف للدلالة عليه.

فأما ﴿لِيَسْتَفْهَمُوا﴾ فقال أبو زيد: سؤته مساءة، ومسائية، وسواية.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

وقال: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ على أَنَّ الوجوه مفعول به لسؤت، وعُدِّي إلى الوجوه لأن الوجوه قد يراد بها ذوو الوجوه، كقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] وقال: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّشْفَرَةٌ صَاحِكَةٌ مُّنتَبِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨، ٣٩] وقال: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَايِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤]. وقال النابغة:

أقارِعُ عوفٍ لا أحوالٍ غَيرَها      وُجُوهٌ فُروِدٌ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ<sup>(١)</sup>  
وكأن الوجوه إنما خصت بذلك لأنها تدلّ على ما كان في ذوي الوجوه من الناس من حزن، ومسرة، وبشارة، وكآبة.

فأما ﴿لِيسُوءًا﴾ فالحجة له أنه أشبه بما قبله وما بعده، ألا ترى أن الذي يرادُ قبله: بعثناهم، وبعده: ليدخلوا المسجد، وهو بيت المقدس، والمبعوثون في الحقيقة هم الذين يسوؤونهم بقتلهم إياهم وأسرهم لهم، فهو وفق المعنى.

فأما وجه قولٍ من قرأ: ﴿ليسوء وجوهكم﴾: بالياء، ففاعل ليسوء يجوز أن يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون اسم الله عز وجل لأن الذي تقدّم: ﴿بعثنا﴾، و﴿رددنا لكم﴾ و﴿وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ﴾.

والآخر: أن يكون البعث دل عليه: بعثنا المتقدم كقوله: ﴿لا يَخْسِبُنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، أي: البخل.

ومن قرأ ﴿لِيسُوءًا﴾ بالنون كان في المعنى كقول من قدر أن الفاعل ما تقدم من اسم الله، وجاز أن تُنسب المساءة إلى الله سبحانه وتعالى، وإن كانت من الذين جاسوا خلال الديار في الحقيقة لأنهم فعلوا المساءة بقوة الله عز وجل وتمكينه لهم، فجاز أن ينسب إليه كما: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿كَتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [١٣].

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿كتاباً يَلْقَاهُ﴾ بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

وقرأ الباقر: ﴿يَلْقَاهُ﴾ بفتح الياء وتسكين اللام وتخفيف القاف.

حمزة والكسائي: يميلان القاف<sup>(٢)</sup>.

من قرأ ﴿يُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ فالمعنى: يخرج طائرته له كتاباً

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٤، ٣٥، وخزانة الأدب ٤٤٦/٢، ٤٤٧ وشرح أبيات سيبويه ٤٤٦/١، والكتاب ٧٠/٢، ٧١، ولسان العرب ٤٢/٨ (جدع)، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١٩٧/١. جادعه مجادعة وجداعاً: شاتمه وشاؤه كأن كل واحد منهما جدع أنف صاحبه.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

يلقاه منشوراً، وهي قراءة الحسن ومجاهد فيما زعموا. فأما طائره فقيل فيه: حظّه، وقيل: عمله. وما قدّم من خير أو شرّ، فيكون المعنى على هذا، وَيَخْرُجُ عمله كتاباً أي ذا كتاب ومعنى ذا كتاب: أنه مُثَبَّتٌ في الكتاب الذي قيل فيه: ﴿لَا يَأْدُرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَنَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩] وقوله: ﴿أَحْصَنَهُ اللَّهُ وَسُوَّهُ﴾ [المجادلة: ٦] وقال: ﴿هَذَا لَكَ تَبَلُّوًا كُلِّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] وقوله: ﴿هَاتُمُ أَقْرَبُ وَأَكْنَبِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٩].

وإنما قيل لعمله طائرٌ، وطيرٌ في بعض القراءة على حسب تعارف العرب لذلك في نحو قولهم: جرى طائره بكذا. ومثل هذا في ياسين: ﴿قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾ [يس: ١٩] وفي الأعراف: ﴿إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١]. وروينا عن أحمد بن يحيى عن أبي المنهال المهلبّي قال: حدثنا أبو زيد الأنصاري: أن ما مرّ من طائر أو ظبي أو غيره فكلّ ذلك عندهم طائرٌ، وأنشد أبو زيد لكثيرٍ في تصييرهم كلّ ما زجر طائراً، وإن كان ظبياً أو غيره من البهائم. فقال:

فَلَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَسْتُ بِتَارِكِ إِذَا عَرَضَ الْأَذْمُ الْجَوَارِي سُؤَالَهَا  
قال: ثم أخبر في البيت الثاني أن الذي زجره طائرٌ فقال:  
أَدْرِكْ مِنْ أُمِّ الْحَكِيمِ غِبْطَةً بِهَا خَبَرْتَنِي الطَّيْرُ أَمْ قَدِ اتَى لَهَا  
وأنشد لزهير في ذلك:

فَلَمَّا أَنْ تَفَرَّقَ آلٌ لَيْلَى جَرَّتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ظِبَاءُ  
جَرَّتْ سُنْحًا فَقَلْتُ لَهَا مَرُوعًا نَوَى مَشْمُولَةٌ فَمَتَى اللَّقَاءُ<sup>(١)</sup>  
قال أبو زيد: فقولهم: سألتُ الطيرَ، وقلت للطيّر: إنما هو: زجرتها، وقولهم:  
خبرتني الظباء والطير بكذا: إنما هو وقع زجري عليها على كذا وكذا من خير وشرّ،  
ويقوي ما ذكره أبو زيد قول الكميّ:

وَلَا أَنَا مَمَّنْ يَزْجُرُ الطَّيْرَ هَمُّهُ أَصْحَاحُ غَرَابٍ أَمْ تَعَرَّضَ ثَعْلَبُ  
وأنشد لحسان بن ثابت:

دَرَيْسِي وَعَلْمِي بِالْأُمُورِ وَسِيرْتِي فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخْيَلِ<sup>(٢)</sup>  
أي: رأيي ليس بمشؤوم، وأنشد لكثير:

(١) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٥٩، ولسان العرب ٤٩١/٢ (سخ) ٣٦٤/١١ (شمل) وفيه «أجيزي» بدل «مروعاً»، وتهذيب اللغة ٤/٣٢٢، ١١/٣٧٣، وأساس البلاغة ص ٢٤٢ (شمل)، وتاج العروس ٦/٤٩٠ (سخ)، (شمل).

قيل في اللسان ٤٩١/٢: السانح يتبرك به، والبارح يتشاهم به، وقد تشاهم زهير بالسانح مشمولة أي شاملة، وقيل: مشمولة أخذ بها ذات الشمال. والسُنْح: الظباء الميامين والشُخ الظباء المشائم.

(٢) يُرَوَى «وشيمتي» بدل «وسيرتي».

أقول إذا ما الطيرُ مَرَّتْ مُخِيلَةً لعلَّك يوماً فانتظر أن تنالها  
مخيلةً: مكروهة. وهو من الأخیل.

فأما قوله: ﴿فِي عَفْوِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] فمعناه والله أعلم: لزوم ذلك له وتعلقه  
به، وهذا مثل قولهم: طوقتك كذا، وقلدتك كذا، أي صرفته نحوك، وألزمته إياك.  
ومنه: قلده السلطان كذا، أي: صارت الولاية في لزومها له في موضع القلادة، ومكان  
الطوق، قال الأعشى:

قَلَدْتُكَ الشُّعْرَ يَا سَلَامَةً ذَا الْإِفْضَالِ وَالشُّعْرُ حَيْثُ مَا جُعِلَ  
وقال أوس بن حجر:

تَجُولُ وَفِي الْأَعْنَاقِ مِنْهَا خَزَايَا أَوَابِدُهَا تَهْوِي إِلَى كُلِّ مَوْسِمٍ  
وقال الهذلي:

فَلَيْسَتْ كَعَهْدِ الدَّارِ يَا أُمَّ خَالِدٍ وَلَكِنْ أَحَاطَتْ بِالرِّقَابِ السَّلَاسِلُ<sup>(١)</sup>  
وأشد الأصمعي:

إِنَّ لِي حَاجَةً إِلَيْكَ فَقَالَتْ بَيْنَ أَدْنَى وَعَاتِقِي مَا تَرِيدُ<sup>(٢)</sup>

ومن قرأ: ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾، وهو قراءة الجمهور، فالكتاب ينتصب بأنه  
مفعول به كقوله: ﴿هَؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابًا﴾ [الحاقة: ١٩] وقوله: ﴿أَقْرَأُ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ  
حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنْ كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾  
[الجاثية: ٢٩].

فأما قوله: ﴿يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ فيدل عليه قوله: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠].  
فأما من قرأ: ﴿يَلْقَاهُ﴾ فهو من قولك: لقيت الكتاب، فإذا ضَعَفْتَ قلت: لِقَانِيهِ زَيْدٌ،  
فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين بعدما كان يتعدى بغير التضعيف إلى مفعول  
واحد. فإذا بني الفعل للمفعول به نقص مفعول من المفعولين، لأن أحدهما يقوم مقام

= البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٧١، وشرح التصريح ٢/٢١٤، وشرح شواهد  
الإيضاح ص ٣٩٢، ولسان العرب ١١/٢٣٠ (خيل)، والمقاصد النحوية ٤/٣٤٨، وتاج العروس  
(خيل)، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٠٠، وأوضح المسالك ٤/١٢٠، وشرح الأشموني ٢/٥١٤.  
الأخیل: طائر أخضر على جناحيه لمعة تخالف لونه (ج) خَيْلٌ.

(١) رواية الشطر الأول في لسان العرب ٣/٣١٣، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٢٢٦:

فليس كعهده الدار يا أم مالسك

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٣، ولسان العرب ٣/  
٣١٣ (عهد)، والتنبية والإيضاح ٢/٤٣.

أي ليس الأمر كما عهدت ولكن جاء الإسلام فهدم ذلك، وأراد بالسلاسل الإسلام وأنه أحاط برقابنا  
فلا نستطيع أن نعمل شيئاً مكروهاً.



الفاعل في إسناده فيبقى متعدياً إلى مفعول واحد، وعلى هذا قوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا فِيهَا لُيُوثًا وَمَسَلَمَةَ﴾ [الفرقان: ٧٥] وفي البناء للفاعل: ﴿وَلَقَدْ نَعَرْنَا وَرُوحًا﴾ [الإنسان: ١١].

وإمالة حمزة والكسائي القاف حسنة وتركها حسن.

قال: ولم يختلفوا في قوله: ﴿أَمْرًا مُتَرَفِّهَا﴾ [١٦] أنها خفيفة الميم، إلا ما روى خارجة عن نافع: ﴿أَمْرَنَا﴾ ممدودة مثل: ﴿أَمْنَا﴾، حدثني موسى بن إسحاق القاضي قال: حدثنا هارون بن حاتم، قال: حدثنا أبو العباس ختن<sup>(١)</sup> ليث قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَمْرَنَا مُتَرَفِّهَا﴾، مشددة الميم.

وروى نصر بن علي عن أبيه عن حماد بن سلمة<sup>(٢)</sup>، قال سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿أَمْرَنَا﴾ ممدوداً.

قال أبو عبيدة: ﴿أَمْرَنَا﴾ أي: أكثرنا، يقال: أمر بنو فلان، إذا كثروا، وأنشد للبيد:

إِنْ يُغَبِّطُوا يُهَبِّطُوا وَإِنْ أَمْرُوا يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْقُلِّ وَالنَّفْدِ<sup>(٣)</sup>

قال: وقال بعضهم أمرنا مثل أخذنا وهي في معنى: أكثرنا، قال: وزعم يونس أن أبا عمرو قال: لا يكون في هذا المعنى أمرنا، قال أبو عبيدة: وقد وجدنا تثبيتاً لهذه اللغة: «سَكَّةٌ مَأْبُورَةٌ، ومهرة مأمورة»<sup>(٤)</sup>. أي: كثيرة الولد. قال: وقال قوم: أمرنا: من الأمر والنهي.

قال أبو علي: لا يخلو قوله: ﴿أَمْرَنَا﴾ فيمن خفف العين، من أن يكون فعلنا من الأمر، أو من: أَمِرَ القَوْمَ، وأَمَرْتَهُمْ، مثل شَتِرَتْ عينه، وشَتِرْتَهَا، وَرَجَعَ وَرَجَعْتُهُ، وسار وسيرته. فمن لم ير أن يكون ﴿أَمْرَنَا﴾ من أَمِرَ القَوْمَ، إذا كثروا، كأبي عمرو، فإن

(١) الختن: زوج البنت أو الأخت. و: كل مَنْ كان من قبَل المرأة كالأب والأخ (ج) أختان.

(٢) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري الربعي بالولاء (توفي ١٦٧ هـ = ٧٨٤ م) أبو سلمة، مفتي البصرة، وأحد رجال الحديث، ومن النحاة، كان حافظاً ثقة مأموناً، إلا أنه لما كبر ساء حفظه فتركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخذ من حديثه بعض ما سمع منه قبل تغييره. له تأليف.

الأعلام ٢/ ٢٧٢، وتهذيب التهذيب ٣/ ١١، ونزهة الألبا ٥٠، وحلية ٦/ ٢٤٩.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٤٢٦: «للهلك والنكد» بدل «للقل والنقد».

البيت من المنسرح، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٦٠، ولسان العرب ٤/ ٢٨ (أمر)، ٧/ ٤٢٢ (هبط)، ٨/ ٢٨٨ (قع)، وتهذيب اللغة ١/ ٦٣، ٦/ ١٨٣، ١٥/ ٢٩٦، وتاج العروس ٢٢/ ٥٤ (قع)، ومقاييس اللغة ١/ ١٣٨ (وفي اللسان ٧/ ٤٢٢ (هبط)، والمقاييس «النقد» مكان «والنكد»، وأساس البلاغة ص ٤٧٨ (هبط).

أَمِرَ بنو فلان أي كثروا. الهبط: الذل.

(٤) أخرجه أحمد بن حنبل ٣/ ٤٦٨.

يونس حكى ذلك عنه، فإنه ينبغي أن يجعل أمرنا من الأمر الذي هو خلاف النهي، ويكون المعنى أمرناهم بالطاعة فعصوا، وفسقوا. ومن قال: ﴿أمرنا مترفيها﴾ فإنه يكون: أفعلنا، من أمر القوم، إذا كثروا، وأمرهم الله، أي: أكثرهم. وذلك إن ضاعف فقال: أمرنا، ونظير ذلك قولهم: سارت الدابة وسيرتها، وسيرتها، وفي التنزيل: ﴿هُوَ الَّذِي يَسِّرُكُمُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]. وقال لبيد:

لَسِيَّانَ حَرْبٌ أَوْ تَبُورٌ وَأَوْ بِخِزْيَةِ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمَ الذَّلِيلُ الْمَسِيرُ<sup>(١)</sup>  
وكما عُدِّي بتضعيف العين، كذلك يُعدَّى بالنقل بالهمز، فيكون أمرنا. وزعم  
الجرمي أن أمرنا أكثر في اللغة، ومثل أمير وأمرته، سلك وسلكته، وفي التنزيل:  
﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢] و﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر:  
٤٢] وقال:

حَتَّى إِذَا سَلَكَوْهُمُ فِي قَتَائِدِ<sup>(٢)</sup> ...

ويقوي حمل ﴿أمرنا﴾ على النقل من أمر، وأن لا يجعل من الأمر الذي هو خلاف النهي، لأن الأمر بالطاعة على هذا يكون مقصوراً على المترفين، وقد أمر الله بطاعته جميع خلقه، من مترف وغيره، ويحمل أمرنا على أنه مثل: أمرنا. ونظير هذا كثر وأكثره الله وكثره، ولا يحمل أمرنا على المعنى: جعلناهم أمراء، لأنه لا يكاد يكون في قرية واحدة عدة أمراء، فإن قلت: يكون منهم الواحد بعد الواحد، فإنهم إذا كانوا كذلك لا يكثرون في حال، وإنما يهلك الله لكثرة المعاصي في الأرض، وعلى هذا جاء الأمر في التنزيل في قوله: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/٣٦٥:

فسيان حربٌ أو تبوء بمثله وقد يقبل الضيم الذلول المسيرُ

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨/٩١، ولسان العرب ١٤/٤١٢ (سوا).

(٢) صدر بيت. عجزه:

شلاً كما تُطرِدُ الجمالُ الشُرُدا

البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربح الهذلي في الأزهية ص ٢٠٣، ٢٥٠، والإنصاف ٢/٤٦١، وجمهرة اللغة ص ٨٥٤، وخزانة الأدب ٧/٣٩، ٤١، ٤٦، ٧١، والدرر ٣/١٠٤، وشرح أشعار الهذليين ٢/٦٧٥ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣١، ولسان العرب ٣/٢٣٧ (شرد)، ٣٤٢ (قتد)، ١٠/٤٤٢ (سلك) ١٥/٤٣١ (إذا)، ومراتب النحويين ص ٨٥، ولابن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٧٩، ولسان العرب ٤/٢١٣ (حمر)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٣٤، والأشباه والنظائر ٥/٢٥، وأمالى المرتضى ١/٣، وجمهرة اللغة ص ٣٩٠، ٤٩١، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٩، وهمع الهوامع ١/٢٠٧ أي أسلكوهم في طريق في قَتَائِدِ. والشُرُد: جمع شُرود مثل صبور وضبير، والشُرُد: جمع شارِد مثل خادم وخدم. قال: وجواب إذا محذوف دل عليه قوله: شلاً كأنه قال: شلّوهم شلاً، وقيل: قَتَائِدِ موضع بعينه. (اللسان ٣/٣٤٢ قتد).

[العنكبوت: ٥٦] فأمرهم بالهجرة من الأرض التي تكثر فيها المعاصي إلى ما كان بخلاف هذه الصفة.

ومما جاء فيه أمرٌ بمعنى الكثرة قول زهير:

والإثمُ من شَرٍّ ما يُصَالُ به      والبِرُّ كالغيثِ نَبِيئُهُ أمرٌ  
فقوله: أمرٌ: اسم الفاعل من أمرَ يأمرُ، وزعموا أن في حرف أُبي ﴿بَعَثْنَا فِيهَا أَكَابِرَ مجرميها﴾ فهذا يقوي معنى الكثرة.

اختلفوا في فتح الفاء وكسرها من قوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لَمَّا أَتَى﴾ والتنوين [٢٣].

فقرأ ابن كثير، وابن عامر ﴿أَفَّ وَلَا﴾ بفتح الفاء.

وقرأ نافع: ﴿أَفِّي وَلَا﴾ بالتنوين، وكذلك في الأنبياء [٦٧] والأحقاف [١٧].

حفص عن عاصم مثله.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿أَفَّ﴾ خفضاً بغير

تنوين<sup>(١)</sup>.

قول ابن كثير: ﴿أَفَّ وَلَا﴾ الفاء فيه مبني على الفتح، لأنه وإن كان في الأصل

مصدرأ في قولهم: أفَّةٌ وتُفَّةٌ، يراد بها: تثنأ وذفرأ، قد سمي الفعل به فبني، وهذا في

البناء على الفتح كقولهم: «سُرْعَانُ ذِي إِهَالَةٍ»<sup>(٢)</sup> كما صار اسماً لسُرْعَ، وكذلك أفَّ،

لما كان اسماً لأتكره وأتفجر ونحو ذلك، ومثل سُرْعَانَ قولهم: وَشَكَانَ ذَلِكَ، وأنشد

أبو زيد:

لَوْشَكَانَ لَوْعَنَيْتُمْ وَشَمَيْتُمْ<sup>(٣)</sup>      بِإِخْوَانِكُمْ وَالْعِزُّ لَمْ يَتَجَمَّعِ<sup>(٤)</sup>

ومثل ذلك قولهم: رُوَيْدٌ، في أنه سمي به الفعل فبني ولم يلحق التنوين، إلا أن

هذا في الأمر والنهي، وأفَّ في الخبر. وقال:

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جُدًّا مَا تُذِي أُمَّهُم      إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغِضَهُمْ مُتَمَّيْنِ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلفظ الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

(٢) في المثل: سرعانٌ ذا إهالة؛ أصل هذا المثل أن رجلاً كان يُحَمِّق. اشترى شاة عجفاء يسيل رُغَامُهَا هُزَالاً وسوء حال، فظن أنه وَدَكَ فقال: سرعانٌ ذا إهالة. (لسان العرب ١٥٢/٨ مادة: سرع).

(٣) رواية الشطر الأول في لسان العرب ٥١٣/١٠، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٠٤/٤:

أَوْشَكَانَ مَا عَنِيتُمْ وَشَمَيْتُمْ

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٥١٣/١٠ (وشك)، وتاج العروس (وشك) وشكانٌ ذا خروجاً أي عجلان.

(٥) البيت من الطويل، وهو لمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيبويه ١٠٠/١، وللمعطل الهذلي في

معجم ما استعجم ٧٣٧/٣، ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين ٤٤٧/١، وللهذلي في الكتاب ٢٤٣/١ =

وقول نافع: ﴿أَفِي وَلَا﴾ فإنه في البناء على الكسر مع التنوين مثل ﴿أَف﴾ في البناء على الفتح، إلا أنه بدخول التنوين دل على التنكير مثل إليه، وصو، ومثله قولهم: فداء لك، فبنوه على الكسر وإن كان في الأصل مصدرأ، كما كان أَفَّةً في الأصل كذلك، ومن قال: أف، ولم يُنَوِّنْ جعله معرفة فلم يُنَوِّنْ، كما أن من قال: صة<sup>(١)</sup> وغاق<sup>(٢)</sup> فلم يُنَوِّنْ أراد به المعرفة، فإن قلت: ما موضع أف في هذه اللغات بعد القول، هل يكون موضعه نصباً كما ينتصب المفرد بعده، أو كما تكون الجمل؛ فالقول إن موضعه موضع الجمل، كما أنك لو قلت: رويد، لكان موضعه موضع الجمل، وكذلك لو قلت: فداً.

قال أبو الحسن: وقول الذين قالوا: أف أكثر وأجود، ولو جاء أف لك، وأفا لك، لاحتمل أمرين: أحدهما أن يكون الذي صار اسماً للفعل، لحقه التنوين لعلامة التنكير. والآخر: أن يكون نصباً معرباً، وكذلك الضم، فإن لم يكن معه ﴿لك﴾ كان ضعيفاً، ألا ترى أنك لا تقول: ويل حتى توصل به: لك، فيكون في موضع الخبر. اختلفوا في التوحيد والثنية من قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ﴾ [الإسراء: ٢٣].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم وابن عامر: ﴿إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ﴾ على واحد. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُبَلِّغَانَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: ﴿إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدَهُمَا﴾ مرتفع بالفعل وقوله: ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ معطوف عليه. والذكر الذي عاد من قوله: ﴿أَحَدَهُمَا﴾ يغني عن إثبات علامة

= لسان العرب ١١١/٣ (جدد) (وفيه «متابرة» مكان «متامين» وهذا تحريف)، ٣٩٦/١٣ (مان) وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٨٨/٢، وشرح المفصل ٤٠/٤، ولسان العرب ١٨٩/٣ (رود) ٤٢٦/١٣ (مين)، والمقتضب ٢٠٨/٣، ٢٧٨.

قال الأزهري: وتفسير البيت أن علياً قبيلة من كنانة، كأنه قال: رويدك علياً أي أزوّد بهم وارقق بهم، ثم قال: جدّ ثدي أمهم إلينا أي بيننا وبينهم حؤولة رحم وقرابة من قبل أمهم، وهم منقطعون إلينا، وإن كان في ودهم لنا تين أي كذب وملق. (اللسان ١١١/٣ جدد)

(١) صة: كلمة بنيت على السكون، وهو اسم سمي به الفعل، ومعناه اسكت، تقول للرجل إذا سكنته وأسكتته صة، فإن وصلت نونت قلت: صو صة، ويقال: صه بالكسر، قال ابن جني: أما قولهم: صه إذا نونت فكأنك قلت: سُكوتاً، وإذا لم تنون فكأنك قلت: السكوت فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف. (لسان العرب ٥١١/١٣ مادة: صهصه).

(٢) غاق: حكاية صوت الغراب، فإن نكرته نونته، ويقال: سمعت غاق غاق وغاق غاق ثم سمي الغراب غاقاً فيقال: سمعت صوت الغاق. وقال ابن جني: إذا قلت حكاية صوت الغراب غاق غاق فكأنك قلت: بُعداً بُعداً وفراقاً فراقاً، وإذا قلت: غاق غاق فكأنك قلت: البُعد البُعد، فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف. (لسان العرب ٢٩٥/١٠ مادة: غوق).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

الضمير في ﴿بِإِلْغَانٍ﴾ فلا وجه لمن قال: إن الوجه ثابت الألف لتقدم ذكر الوالدين. ووجه ذلك أنه على الشيء الذي يذكر على وجه التوكيد، ولو لم يذكر لم يقع بترك ذكره إخلال نحو قوله: ﴿أَمَوْتُ عَيْرَ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١] وقوله: ﴿عَيْرَ أَحْيَاءٍ﴾ توكيد، لأن قوله: ﴿أَمَوْتُ﴾ قد دلّ عليه.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿خِطَاً كَبِيراً﴾ [٣١].

فقرأ ابن كثير: ﴿خِطَاءً كَبِيراً﴾، مكسورة الخاء، ممدودة مهموزة وقرأ ابن عامر: ﴿خِطَاً﴾ بنصب الخاء. والطاء وبالهمز من غير مدّ.

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿خِطَاً﴾ مكسورة الخاء ساكنة الطاء مهموز مَقْصُور.

وروى عبيد عن شبل عن ابن كثير ﴿خِطَاً﴾ مثل أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

قول ابن كثير: ﴿خِطَاءً كَبِيراً﴾، يجوز أن يكون مصدر خاطأ، وإن لم يُسمع خاطأ، ولكن قد جاء ما يدل عليه. وذلك أن أبا عبيدة أنشد:

تَخَاطَأَتِ النَّبِلُ أَحْشَاءَهُ<sup>(٢)</sup>

وأنشد محمد بن السري في وصف كَمَاة<sup>(٣)</sup>:

وَأَشَعَتْ قَدْ نَاوَلَتْهُ أَحْرَشَ الْقَرَى أَرَبَتْ عَلَيْهِ الْمُذْجَنَاتُ الْهَوَاضِبُ  
تَخَاطَأَهُ الشَّعَاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ وَخَرَطَوْمُهُ فِي مَنْقَعِ الْمَاءِ رَاسِبُ<sup>(٤)</sup>

فتخاطأت يدلّ على خاطأ. لأن تفاعل مطاوع فاعل كما أن تفعّل مطاوع فَعَل.

وقول ابن عامر: ﴿خِطَاً﴾ فَإِنَّ الْخِطَاً مَا لَمْ يَتَعَمَدَ، وما كان المائم فيه موضوعاً عن فاعله، وقد قالوا: أَخْطَأَ فِي مَعْنَى خَطِيءٍ، كما أن خَطِيءٍ فِي مَعْنَى أَخْطَأَ، وقال:

عِبَادُكَ يَخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبُّ كَرِيمٍ لَا تَلِيْقُ بِكَ الذَّمُّومُ<sup>(٥)</sup>

فحوى الكلام أنهم خاطئون، وفي التنزيل: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

[البقرة: ٢٨٦] فالمؤاخظة عن المخطئ موضوع، فهذا يدلّ على أن أخطأنا في معنى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) الكَمَاة: جنس فطور من فصيلة الكمثيات، لها لون يميل إلى الغيرة، تنبت وتتكاثر تحت الأرض فتجنى وتؤكل مطبوخة. ويختلف حجمها بحسب الأنواع (ج) أكْمُو، وكَمَاة. والكَمَاة: واحدة الكَمْء.

(٤) الحَرْش: الأثر، وخص بعضهم به الأثر في الظهر، وجمعه حراش (اللسان ٦/٢٨٠ مادة: حرش) مقصده مقصاً: طعنه بالرمح طعناً سريعاً. و-: قتله مكانه.

(٥) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤ (ورواية العجز فيه: بكفيك المنيا والحتم)، ولسان العرب ٦٧/١ (خطأ) وفيه «يخطأون» بدل «يخطئون»، والمخصص ١٧/١٦٥.

خَطِئْنَا، وكما جاء أخطأ في معنى خَطِئَ كذلك جاء خَطِئَ في معنى أخطأ في قوله:  
يا لَهْفَ نَفْسِي إِذْ خَطِئْتُنِ كَاهِلًا<sup>(١)</sup>

وفي قول الآخر:

وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يُلَامُ الْمُرْشِدُ<sup>(١)</sup>  
أي: أخطؤوه. فكذلك قول ابن عامر: خَطَأَ في معنى خِطَأَ جاء الخطأ في معنى  
الخِطْءِ، كما جاء خَطِئَ في معنى الخِطَأِ.

ووجه قول من قرأ: ﴿خِطَأًا﴾ بَيْنَ، يقال: خَطِئَ يَخْطِئُ خِطْئًا: إذا تعمد الشيء،  
حكاه الأصمعي، والفاعل منه خاطئٌ، وقد جاء الوعيد فيه في قوله عز وجل: ﴿لَا يَأْكُلُهُ  
إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧] ويجوز في قول ابن عامر أن يكون الخطأ لغةً في الخِطْءِ.  
مثل: المثل والمثيل، والشبه والشبيه، والبذل والبذل. وقال أبو الحسن: هذا خِطَاءٌ من  
رأيك. فيمكن أن يكون خِطَاءٌ لغةً فيه أيضاً.

اختلفوا في البياء والتاء من قوله: ﴿فلا تسرف في القتل﴾ [٣٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿فلا يسرف﴾ بالياء جزماً.

وقرأ حمزة وابن عامر والكسائي بالتاء جزماً<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿فلا يسرف في القتل﴾: فاعل يسرف يجوز أن يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون القاتل الأول فيكون التقدير: فلا يسرف القاتل في القتل،  
وجاز أن يضمَرَ، وإن لم يجز له ذكرٌ، لأن الحال يدل عليه. فإن قلت: أمر بأن لا  
يسرف في القتل، والإسراف: مجاوزة الاقتصاد، بدلالة قوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا  
وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أي: كان قصداً بين السرف وأن يقتَرَ،  
ولا يكون في القتل قصد بين شيئين كما كان ذلك في الإنفاق، قيل: لا يمتنع أن يكون  
فيه الإسراف كما جاء في أموال اليتامى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهُمَ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ [النساء: ٦]  
ولم يجز أن يأكل منه على الاقتصاد ولا على غيره. لقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ  
الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠] وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ  
أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤] فحظر كل مال اليتيم حظراً عاماً على جميع الوجوه، فكذلك لا  
يتمتع أن يقال للقاتل الأول: لا تسرف في القتل، لأنه يكون لقتله مسرفاً، ويدل على  
جواز وقوع الإسراف عليه قوله: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَنْسَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] والقاتل  
يدخل في هذا الخطاب مع سائر مرتكبي الكبائر، ويكون الضمير على هذا في قوله: ﴿إِنَّهُ

(١) مرًا سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

كَانَ مَنْصُورًا، لقوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ تقديره: فلا يسرف القاتل المبتدئ في القتل، لأن من قُتِلَ مظلوماً كان منصوراً كأن يقتص له وليه أو السلطان إن لم يكن له ولي غيره، ليكون هذا ردعاً للقاتل عن القتل. كما أن قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: 179] كذلك، فالولي إذا اقتص فإنما يقتص للمقتول، ومنه انتقل إلى الولي بدلالة أن المقتول لو أنه أبرأ من السبب المؤدي إلى القتل لم يكن للولي أن يقتص، ولو صالح الولي من العمد على مال؛ كان للمقتول أن يؤدي منه دية، ولا يمنع أن يقال في المقتول: منصور، لأنه قد جاء: ﴿وَصَرَّفْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: 77].

والآخر: أن يكون في ﴿يُسْرِفُ﴾ ضميرُ الولي فلا يسرف الولي في القتل؛ وإسرافه فيه: أن يقتل غير من قتل، أو يقتل أكثر من قاتل وليه، وكان مشركو العرب يفعلون ذلك، والتقدير: فلا يسرف الولي في القتل، إن الولي كان منصوراً بقتل قاتل وليه، والاقتصاص من القاتل.

ومن قرأ: ﴿فَلَا تُسْرِفُ﴾ بالتاء، احتمل أيضاً وجهين:  
أحدهما: أن يكون المبتدئ القاتل ظلماً، فقتل له: لا تسرف أيها الإنسان فتقتل ظلماً من ليس لك قتله، إن من قُتل ظلماً كان منصوراً بأخذ القصاص له.

والآخر: أن يكون الخطاب للولي فيكون التقدير: لا تسرف في القتل أيها الولي، فتعدى قاتل وليك إلى من لم يقتله، إن المقتول ظلماً كان منصوراً، وكل واحد من المقتول ظلماً. ومن ولي المقتول قد تقدم ذكره في قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: 33].

اختلفوا في ضم القاف وكسرها من قوله عز وجل: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ [الإسراء: 35].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ بضم القاف. وفي الشعراء [182] مثله.

حفص عن عاصم ﴿بِالْقِسْطِ﴾ كسراً.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر القاف فيهما جميعاً<sup>(١)</sup>.

قال: القِسْطُ والقِسْطُاس<sup>(٢)</sup> لغتان، ومثله القِرْطاس والقِرْطاس<sup>(٣)</sup>. قال أبو

الحسن: الضم في القِسْطاس أكثر. وهذا كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الزُّنُكَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَحْمِرُوا أَلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: 9]، وكقوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُواهُمْ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص 113.

(٢) القِسْطاس: أضبط الموازين وأقومها. و-: ميزان العدل.

(٣) القِرْطاس: الصحيفة التي يكتب فيها. و-: الفرض الذي يرمى (ج) قراطيس

يُخْسِرُونَ ﴿المطففين: ٢، ٣﴾ وكقوله: ﴿وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ [هود: ٨٤] والوعيد في البخس في المكيال والميزان إنما يلحق من نقص أو بخس ما يتقارب بين الكيلين والوزنين، فأما ما لا يتقارب من الزيادة والنقصان بينهما فهو إن شاء الله موضوع، لأن ذلك لا يخلو الناس منه، فليس عليهم إلا الاجتهاد في الإيفاء. وكذلك جاء في الأنعام لما ذكرهما ﴿لَا تَكُلْفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢] إنما عليه الاجتهاد في تحرّيه الإيفاء وقصده له، وأما ما لا يضبط فموضوع عنه، لأنه لم يكلف في ذلك إلا الوسع.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله: ﴿كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٣٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿سَيِّئَةٌ﴾ غير مضاف مؤنثاً.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿سَيِّئُهُ﴾ مضافاً مذكراً<sup>(١)</sup>.

زعموا أن الحسن قرأ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] وقال: قد ذكر أموراً قبل منها حسنٌ ومنها سيئٌ، فقال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾ لأن فيما ذكر الحسن والسيئ من المذكور المكروه، ويقوي ذلك قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ التذكير فيه، ولو كان ﴿سَيِّئَةٌ﴾ غير مضاف لزم أن يكون مكروهةً، فإن قيل: إن التأنيث غير حقيقي، ولا يمتنع أن يذكّر؛ قيل: تذكير هذا لا يحسن، وإن لم يكن حقيقياً لأن المؤنث قد تقدّم ذكره، ألا ترى أن قوله:

وَلَا أَرْضَ أَبْغَلَ إِنْقَالَهَا<sup>(٢)</sup>

مستقيم عندهم ولو قال: أبغَلَ أرض، لم يُسْتَفْبِحْ، فليس ما تقدّم ذكره مما أريت بمنزلة ما لم يتقدّم ذكره، لأن المتقدّم الذكر ينبغي أن يكون الراجع وفقه، كما يكون وفقه في التثنية والجمع، فإذا لم يتقدّم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذي روعي في المتقدّم ذكره.

وجه من قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةٌ﴾ أنه يشبه أن يكون لما رأى الكلام انقطع عند قوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٥] وكان الذي بعد من قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [٣٦] أمراً حسناً فيه. كما كان بعد قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [٢٣] إلى قوله: ﴿وَكُنْ تَبَاعًا لِلْجِبَالِ طُولًا﴾ [٣٧] منه حسنٌ ومنه سيئٌ؛ قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةٌ﴾، فأفرد ولم يُضِفْ.

فإن قلت: فكيف ذكر المؤنث في قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ فإنه يجوز أن لا يجعله صفة

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

(٢) مرّ سابقاً.



لسيئة، فيلزم أن يكون له فيه ذكر، ولكن يجعله بدلاً، ولا يلزم أن يكون في البديل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك في الصفة ويجوز أن يكون قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ حالاً من الذكر الذي في قوله: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾ على أن يجعل ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ صفةً للنكرة سيئة.

والسيئة والحسنة قد جاءتا في التنزيل على ضربين: أحدهما مأخوذ بها، وحسنة مثاب عليها، كقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا بِمِثْلِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وتكون الحسنة والسيئة لما يستثقل في الطباع أو يستخف نحو قوله: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١] وكقوله: ﴿ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا﴾ [الأعراف: ٩٥] فهذا على الخُصْبِ والجَدْبِ، وكذلك الفساد قد يكون فساداً معاقباً عليه كقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧] ويكون على ذلك: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١] فهذا على الجدب، والبحر: الريف قال:

حسبت فيه تاجراً بضرياً نثر من ملأه البخرى  
وكذلك السوء كقوله: ﴿إِنَّ الْخَيْرَ آيَمٌ وَالشُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧] وقوله: ﴿تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ [طه: ٢٢] ومن الجدب والخصب قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ فقوله: ﴿فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ أي: عقوبة معجلة، كما أن قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ كذلك.

اختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها من قوله جل وعز: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [الإسراء: ٤١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ مُشَدِّدًا، وكذلك في الفرقان [٥٠].

وقرأ حمزة والكسائي ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ وكذلك في الفرقان بالتخفيف<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذْكُرُوا﴾ أي: صرّفنا القول فيه كما قال: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٥١] فهذا حجة من قال: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾، فالتذكر هنا أشبه من الذكر، لأنه كأنه يراد به التدبّر، وليس التذكّر الذي بعد نسيان، ولكن كما قال: ﴿كُنْتُ أَنْزَلْتُهُ إِلَيْكَ مِيزًا لِيَذَّبُوا أَبْنَاءَ الَّذِينَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، فإنما المعنى: ليتدبروه بعقولهم، وليس المراد ليتذكروه بعد نسيانهم.

ووجه التخفيف أن التخفيف قد جاء في هذا المعنى، قال: ﴿حُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقَوْلٍ وَادْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣] فهذا ليس على: لا تنسوا، ولكن تدبروه يقوِّي ذلك:

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

﴿حُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٩٣] ففي هذا بعث على البصر فيه والتدبر له، والأول لهذا المعنى ألزم به وأخص.

فأما قوله: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فيراد به الذكر باللسان، لأن ضروب الذكر من التلبية وغيرها مندوب إليها، وكذلك قوله: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] وكذلك ما في القرآن من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا﴾ [الفرقان: ٥٠] أي: ليدبروا نعمة الله عليهم في سقياهم ويشكروه عليها، ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]. فقوله: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ قريب من قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١] أي: ما يزيدهم تصريفنا الآيات لهم وتكريرها إلا نفوراً منهم عنها. فهذا على أنهم ازدادوا كفوراً عند تفصيل الآي لهم، لا لأن تصريف الآي نقرهم، ومثل هذا قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥] وكقوله في الأصنام: ﴿رَبِّ إِنَّمَا أَمَلْنَا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وإنما ضلوا هم بعبادتها لا أنها هي فعلت بهم شيئاً من ذلك، ويدل على أن التذكر قد لا يكون عن النسيان قوله:

تَذَكَّرَ مِنْ أَنِّي وَمِنْ أَيْنَ شِرْزُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الْهَجْمَةِ الْأَيْلِ<sup>(١)</sup>  
اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿أَلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ... عَمَّا يَقُولُونَ... يُسَبِّحُ﴾ [الإسراء: ٤٢ - ٤٤].

فقرأ ابن كثير: ﴿أَلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياء: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ ﴿يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾، ثلاثهـن بالياء.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿كما تقولون﴾ بالتاء هذه وحدها، ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالياء في هذين الموضعين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿أَلِهَةٌ كَمَا تقولون﴾ بالتاء ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿تُسَبِّحُ﴾ بالتاء. وروى حفص عن عاصم ﴿أَلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿سَبَّحْتَهُ وَتَعَلَّى عَمَّا يَقُولُونَ﴾ كلاهما بالياء، ﴿تُسَبِّحُ﴾ بالتاء، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿أَلِهَةٌ كَمَا تقولون﴾ ﴿تُسَبِّحُ﴾ كلهن بالتاء<sup>(٢)</sup>.

من قرأ بالياء ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ فالمعنى: عما يقول المشركون من إثبات آلهة من دونه فهو مثل قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَيُغْلَبُونَ﴾ [آل عمران: ١٢] لأنهم غيَّب.

فأما من قرأ: ﴿سَبَّحْتَهُ وَتَعَلَّى عَمَّا يَقُولُونَ﴾، فإنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يعطف

(١) مر سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣، والمبسوط ٢٦٩، والتيسير ١٤٠.

على ﴿يَقُولُونَ﴾ كما عطف قوله: ﴿يُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ على ﴿سَيُغْلِبُونَ﴾. والآخر: أن يكون نزه نفسه سبحانه عن دعواهم، فقال: ﴿سُبْحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُقُولُونَ﴾ وقراءة نافع وعاصم وابن عامر: ﴿كما تقولون﴾ على ما تقدم. وقوله: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ على أنه نزه نفسه عن قولهم، ويجوز أن تحمله على القول، كأنه: قُلْ أنت: سبحانه وتعالى عما يقولون.

فأما قوله: ﴿كَمَا يَقُولُونَ إِذَا أَتَبَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾ وذلك أن المشركين كانوا يعبدون الملائكة، فقيل لهم: إن الذين عبدتموهم وجعلتموهم آلهة معه يبتغون أن يتخذوا إلى ذي العرش سبيلاً بعبادتهم له وتقربهم إليه لها، ومثل ذلك قوله: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً﴾ [الدهر: ٢٩] فهذا قول، وقال قوم من أهل التأويل: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِذَا أَتَبَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾ اتخذت سبيلاً إلى مضادته وممانعته، وزعموا أن ذلك بمنزلة قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُمُ مِنَ الْإِلٰهِ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلٰمٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحٰنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١] وتعالى عما يقولون مما يدعونه ويفترونه من اتخاذ الولد، ومن أن يكون معه آلهة.

فأما قوله: ﴿تَسْبِيحٌ لَهُ السَّمَوٰتُ السَّبْعُ﴾ [الإسراء: ٤٤] فكل واحد من الباء والتاء حسن وقد تقدم ذكر ذلك في مواضع، وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿سَبَّحَتْ لَهُ السَّمَوٰتُ﴾ فهذا يقوي التأييد هنا.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿لَوْ ذَا كُنَّا عَظَمًا رَفِئًا أَوْ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الإسراء: ٤٩]. فقرأ ابن كثير ﴿أينذا﴾ يهمز، ثم يأتي بياء ساكنة من غير مد: أينذا، ﴿أيننا﴾ مثله، وكذلك في كل القرآن. وكذلك روى أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع، غير أن نافعاً كان لا يستفهم في ﴿أئننا﴾، كان يجعل الثاني خبراً في كل القرآن. وكذلك مذهب الكسائي غير أنه يهمز الأولى همزتين، وقد بينت قراءتهما، وما كانا يقولان في سورة النمل [٦٧] والعنكبوت [٢٨] في قوله: ﴿أَيْنًا لُمُخْرُجُونَ﴾. وفي قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَنَاحَةَ﴾، وشرحته في سورة الرعد [٥].

وقرأ عاصم وحمزة بهمزيين في الحرفين جميعاً. وكان ابن عامر يقرأ: ﴿إذا كنا﴾ بغير استفهام بهمزة واحدة. ﴿أئننا﴾ بهمزيين، كان يمد بين الهمزتين مدة، أخبرني بذلك أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار. وقرأ أبو عمرو: ﴿أإذا﴾ ﴿إننا﴾ ممدودتين مهموزتين.

قول ابن كثير ﴿أينذا﴾ هو في الأصل إذا وخفف الهمزة الثانية، وقياسها إذا حُفِّقَتْ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، بين الباء والهمزة، فقلبها ياء قلباً وأسكنها ولم يخففها تخفيفاً قياسياً، ولكن على ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: بنس وبيس، وشبه ابن كثير المنفصل بالمتصل، وعلى هذا ما جاء في الشعر في قولهم: يَوْمَئِذٍ وَيَوْمَئِذٍ. ومن

من الغيبة إلى الخطاب، والمعنى واحدٌ، وكلُّ حَسَنٍ، والخسف بهم نحو الخسف بمن كان قبلهم من الكفار، نحو قوم لوطٍ وقوم فرعون.

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله جلّ وعزّ: ﴿أعمى﴾، و﴿أعمى﴾ [الإسراء: ٧٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر، ﴿أعمى فهو في الآخرة أعمى﴾ مفتوحتي الميم. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿أعمى فهو في الآخرة أعمى﴾ بكسر الميم فيهما جميعاً.

حفص عن عاصم: لا يكسرهما.

وقرأ أبو عمرو ﴿في هذه أعمى﴾ بكسر الميم ﴿فهو في الآخرة أعمى﴾ بفتحها. قال أبو علي: من قرأ ﴿أعمى﴾ بالفتحة غير ممالّة كان قوله حسناً، لأن كثيراً من العرب لا يميلون هذه الفتحة.

ومن أمال الجميع فحسنٌ، لأنه ينحو بالألف نحو الياء ليعلم أنها تنقلب إلى الياء، وإن كانت فاصلة أو مشبهة للفاصلة. والإمالة فيها حسنة لأن الفاصلة موضع وقفٍ، والألف تخفى في الوقف، فإذا أمالها نحا بها نحو الياء ليكون أظهر لها وأبين. ومما يقوئ ذلك أنّ من العرب من يقلب هذه الألفات في الوقف ياءات ليكون أبين لها، فيقول: أفعي، وحُبلي، ومنهم من يقول: أفعو، وهم كأنهم أحرص على البيان من الأولين من حيث كانت الواو أظهر من الياء، والياء أخفى منها من حيث كانت أقرب إلى الألف من الواو إليها.

وأما قراءة أبي عمرو: ﴿أعمى فهو في الآخرة أعمى﴾ فأمال الألف من الكلمة الأولى، ولم يملها في الثانية، فلأنه يجوز أن لا يجعل أعمى في الكلمة الثانية عبارة عن العوارف الجارحة، ولكن جعله أفعُل من كذا، مثل: أبلد من فلان، فجاز أن يقول فيه: أفعُل من كذا وإن لم يجر أن يقال ذلك في المصاب ببصره، وإذا جعله كذلك لم تقع الألف في آخر الكلمة لأن آخرها إنما هو من كذا، وإنما تحسن الإمالة في الأواخر لما تقدم. وقد حذف من أفعُل الذي هو للتفضيل الجار والمجرور وهما مرادان في المعنى مع الحذف، وذلك نحو قوله: ﴿فَأَنَّهُ يَـعْلَمُ الْـبَـئِـرَ وَآخَفَى﴾ [طه: ٧] المعنى: أخفى من السر، وكذلك قولهم: عامٌ أولٌ، أي: أولٌ من عامك، وكذلك قوله: ﴿فهو في الآخرة أعمى﴾ أي: أعمى منه في الدنيا، ومعنى العمى في الآخرة: أنه لا يهتدي إلى طرق الثواب ويؤكد ذلك ظاهرٌ ما عطف عليه من قوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، وكما أن هذا لا يكون إلا على أفعُل، كذلك المعطوف عليه، ومعنى أضلُّ سبيلاً في الآخرة: أن ضلاله في الدنيا قد كان ممكناً من الخروج منه، وضلاله في الآخرة لا سبيل له إلى الخروج

منه، ويجوز أن يكون قوله: أعمى، فيمن تأوله أفعل من كذا على هذا التأويل أيضاً. اختلفوا في كسر الخاء وإثبات الألف في قوله عز وجل: ﴿خَلَفَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ﴾. حفص عن عاصم: ﴿خَلْفَكَ﴾.

وقرأ ابن عامر وحمره والكسائي ﴿خَلْفَكَ﴾<sup>(١)</sup>.

زعم أبو الحسن أن خلفك في معنى خلفك، وأن يونس روى ذلك عن عيسى وأن معناه: بَعْدَكَ. فمن قرأ ﴿خَلْفَكَ﴾ و﴿خَلْفَكَ﴾ فهو في تقدير القراءتين جميعاً على حذف المضاف، كأنه: لا يلبثون بعد خروجك. وكان حذف المضاف في الآية وفي قول ذي الرُّمَّة:

لَهُ وَاجِفٌ وَالصُّلْبُ حَتَّى تَقَطَّعَتْ خِلَافَ الشُّرَيَّا مَنْ أَرِيكَ مَارِبُةً<sup>(٢)</sup>

المعنى: خلاف طلوع الشريا، وحسن حذف المضاف لأنه إحدى الجهات التي تضاف إلى الأسماء التي هي أعيان وليست أحداثاً. وقد أضافوا هذه الظروف كما يضاف إلى أسماء الأعيان، وكأنهم لم يستحبوا إضافتها إلى خلاف ما جرى عليه كلامهم في إضافتها، كما أنها لما جرت منصوبة في كلامهم تركوها على نصبها إذا وقعت في غير موضع النصب كقوله: ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصَلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ٣] فكما تركوها على النصب هنا، كذلك أضافوها إلى الأسماء الأعيان، وكان كذلك من جعل قوله: ﴿خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] اسماً للجهة على حذف المضاف، كأنه: خلاف خروج رسول الله، ومن جعله مصدراً جعله مضافاً إلى المفعول به، وعلى أي الأمرين حمل في سورة التوبة كان قوله: ﴿يَمَقَّعِهِمْ﴾. المقعد فيه مصدر في معنى القعود، ولا يكون اسماً للمكان، لأن أسماء الأماكن لا يتعلق بها شيء.

ومعنى قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُواكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ قال أبو عبيدة: ﴿لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾ [الإسراء: ٧٦] فأما الأرض فهو بلده، وحيث يستوطنه، وكذلك قوله: ﴿أَوْ يُنْفِقُوا مِنْكَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، إنما هو من حيث كانوا يتصرفون فيه لمعاشهم ومصالحهم، ولا يجوز أن يعنى به جميع الأرض، لأنه لا سبيل إلى إخراجه من جميعها، وكذلك قوله: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] إنما يريد به الأرض التي كان قصدها للامتياز منها، فربما أطلقت اللفظة، والمراد بها المكان المخصوص، وربما خصص في اللفظ:

(١) انظر تلخيص العبارات بلفظ الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

(٢) الصلب: اسم أرض. الأريك: اسم واد.

﴿رُبِّدْ أَنْ تُخْرِجَكَ مِنْ أَرْضِكَ بِسِحْرِهِ﴾ [الشعراء: ٣٥] إنما يعني به بلادهم ومواطنهم. ولو أخرجوك من أرضك، لم يلبثوا بعدك إلا قليلاً حتى يُستأصلوا، وهذه الآية كقوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠] فلو أخرجوك لاستأصلناهم كسُتُنَّا في إخراج الرسل قبلك إذا أخرجوا من ديارهم، ومن ظهرا نبيهم. وقد أخرج النبي ﷺ من مكة قال: ﴿وَكَايْنِ مِنْ قَرِيْبِهِ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرِيْبِكَ الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ [محمد: ١٣] فحكم فيهم بالقتل، ولم يؤخذوا بالاستئصال لما سبق من القول بأنه لا تهلك هذه الأمة بالاستئصال. وكذلك جاء ﴿وَمَا مَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوْلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩].

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ﴾ [الإسراء: ٨٣].

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ﴾ في وزن نَعَى حيث وقع بفتح النون والهمزة.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَنَاءَ بِجَانِبِهِ﴾ مثلُ باع. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَنَائِي﴾ في رواية خلف عن سُلَيْمٍ بإمالة النون وكسر الهمزة، كذلك حدثني أبو الزغراء عن أبي عمر عن سليم عن حمزة.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في سورة بني إسرائيل وفتح الهمزة في السجدة [٥١]. وروى حفص عن عاصم أنه فتحها جميعاً.

وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدي: ﴿وَنَأَىٰ﴾ مفتوحة الهمزة ههنا وفي السجدة. وقال عبد الوارث مثله ههنا. وقال في السجدة: بهمزة بعدها ياء، ونَأَى في وزن نَعَى<sup>(١)</sup>.

وقال عباس: ونَأَى مكسورة مهموزة في وزن نَعَى: أعرض، أي: ولَّى عُرْضَهُ، أي: ناحيته، كأنه لم يُقبل على الدعاء والابتهاال على حسب ما يقبل في حال البلوى والمحنة، ونَأَى بجانبه قال أبو عبيدة: تباعد.

ابن كثير ونافع: ﴿وَنَأَىٰ﴾ لم يُميلاً واحدةً من الفتحتين، وترك الإمالة كثير سائغ، وهو قول أهل الحجاز. ابن عامر: نَاءٌ مثل نَاعٍ، وهذا على القلب، وتقديره فَلَغَ، ومثل هذا في القلب قولهم راء، ورأى قال:

وكلُّ خَلِيلٍ رَأَيْتِي فَهُوَ قَسَائِلٌ مَنْ أَجَلِكِ هَذَا هَامَةٌ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٣٥، ولسان العرب ٦٢٤/١٢ (هزم) ٣٠٤/١٤ (رأى)، والكتاب ٤٦٧/٣. يقال: هذا هامة اليوم أو غد أي يموت اليوم أو غداً.

حمزة والكسائي: نِيَّي بِإِمَالَةِ الْفَتْحَتَيْنِ، ووجه ذلك أنه أَمَالَ فَتْحَةَ الْهَمْزَةِ لِأَنَّ الْأَلْفَ مَنقَلِبَةً مِنَ الْبَاءِ الَّتِي فِي النَّأْيِ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْحُو نَحْوَهَا، وَأَمَالَ فَتْحَةَ النُّونِ لِإِمَالَةِ الْفَتْحَةِ فَتْحَةَ الْهَمْزَةِ، وَقَدْ قَالُوا: رَأَيْتَ عَمَادًا، فَأَمَالُوا الْأَلْفَ لِإِمَالَةِ الْأَلْفِ، وَكَذَلِكَ أَمَالَا الْفَتْحَةَ لِإِمَالَةِ الْفَتْحَةِ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَجْرُونَ الْحَرَكَةَ مَجْرَى الْحَرْفِ فِي أَشْيَاءٍ.

ووجه رواية خَلَادٍ عَنْ سَلِيمٍ ﴿وَنَائِي﴾ بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْهَمْزَةِ أَنَّهُ لَمْ يَمَلِ الْفَتْحَةَ الْأُولَى لِإِمَالَةِ الْفَتْحَةِ الثَّانِيَةِ، كَمَا لَمْ يَمِيلُوا الْأَلْفَ لِإِمَالَةِ الْأَلْفِ فِي رَأْيِ عَمَادٍ.

قال: واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في بني إسرائيل، وفتح الهمزة في السجدة، إن كان يريد بهذه التي في بني إسرائيل كسر النون من غير أن يميل الفتح التي في الهمزة فوجهها أن مضارع نأى ينأى على يفعل، فإذا كان المضارع على يفعل أشبه الماضي ما كان على فعل والعين همزة فكسرها كما كسر شهيد، كما أن من قال: أبى يأبى كان على هذا، وهذا كقول من قال: ﴿رَأَى﴾ [الأنعام: ٧٧] وإن كان يريد بقوله كسر هذه أنه أَمَالَ الْفَتْحَةَ، فهو مثل قول حمزة.

قال: وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعاً، فهذا مثل قول ابن كثير ونافع قال: وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدي ﴿نَأَى﴾ مفتوحة الهمزة ههنا وفي السجدة. قال: وقال عبد الوارث مثله ههنا. قال: وقال في السجدة بهمزة بعدها ياء، ﴿وَنَائِي﴾ في وزن نعا، وقال عباسٌ مثل ذلك.

قال أبو علي: قد مضى القول في ذلك كله.

اختلفوا في ضم التاء والتشديد وفتحها والتخفيف من قوله: ﴿حَتَّى تَفْجُرْنَا﴾ [الإسراء: ٩٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿حَتَّى تَفْجُرْنَا﴾ بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم مع الكسرة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿حَتَّى تَفْجُرُ﴾ بفتح التاء وتسكين الفاء وضم الجيم مع التخفيف<sup>(١)</sup>.

وجه قول من ثقل: إنهم أرادوا كثرة الانفجار من ينبوع، وهو وإن كان واحداً فلتكرر الانفجار فيه يحسن أن يثقل كما تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ إِذَا أَكْثَرَ الضَّرْبَ، فيكثر الفعل، وإن كان فاعله واحداً.

ووجه قول الكوفيين: ﴿تَفْجُرُ﴾، فلأن ينبوع واحد فلا يكون كقوله: ﴿تَفْجُرُ﴾ لِأَنَّهَا تَفْجُرُ لِأَنَّ فَجْرَتِ الْأَنْهَارِ، مِثْلُ: عَلَقْتُ الْأَبْوَابَ، فَلِذَلِكَ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

اتفق الجميع على التثقيب في ﴿تَفَجَّرَ﴾. وَتَفَجَّرَ يَصْلُحُ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَتَضْعِيفُ الْعَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ لِلتَّكْثِيرِ، وَمِمَّا يَقْوَى ﴿تَفَجَّرَ﴾ قَوْلُهُ: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ مِائَةً﴾ [البقرة: ٦٠] وَأَنْفَجَرَ مَطَاوَعُ فَجَّرْتُهُ.

اختلفوا في فتح السين وإسكانها من قوله: ﴿كِسْفًا﴾ [الإسراء: ٩٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة في كل القرآن إلا في الروم [٤٨] فإنهم قرؤوا ﴿كِسْفًا﴾ متحركة.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ متحركة ههنا وفي الروم ﴿كِسْفًا﴾ متحركة السين أيضاً وسائر القرآن ﴿كِسْفًا﴾ في الشعراء [١٨٧] وفي سبأ [٩] والطور [٤٤].

وروى حفص عن عاصم أنه يقرأ ﴿كِسْفًا﴾ في كل القرآن إلا في والطور، فإنه قرأ ﴿وَأَنْ يَرَوْا كِسْفًا﴾. السين ساكنة هذه وحدها خفيفة.

وقرأ ابن عامر غير ذلك كله: قرأ في بني إسرائيل بفتح السين، وفي سائر القرآن ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين<sup>(١)</sup>.

قال أبو زيد: قالوا كسفت الثوب أكسفته كِسْفًا إذا قطعته قطعاً، والكِسْفُ: الْقِطْعُ، الْوَاحِدَةُ قِطْعَةٌ، وَكِسْفَةٌ، وَقَالَ أَبُو عبيدة: كِسْفًا: قِطْعًا. وَمَنْ جَعَلَهُ جَمَعَ كِسْفَةً قَالَ: كِسْفًا، مِثْلُ قِطْعَةٍ وَقِطْعٍ.

قال أبو علي: إذا كان المصدرُ: الكِسْفُ، فَالْكِسْفُ الشَّيْءُ الْمَقْطُوعُ، كَالطَّنْحِ، وَالطَّنْحُ، وَالسَّقْيُ وَالسَّقْيُ وَنَحْوَهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكِسْفُ جَمَعَ كِسْفَةٍ، مِثْلُ سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ ابْنِ كَثِيرٍ وَمَنْ اتَّبَعَهُ: ﴿أَوْ تُسْقِطُ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ أَي: ذَاتَ قِطْعٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَسْقَطَ فِعْلٌ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَنْتَصِبَ كِسْفًا عَلَى الْحَالِ، وَالْحَالُ ذُو الْحَالِ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْكِسْفُ هُوَ السَّمَاءُ، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى: أَوْ تَسْقِطُ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مَقْطُوعَةً أَوْ قِطْعًا، وَإِنَّمَا قَرَأُوا فِي الرُّومِ فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ فَتَنفُثُ سَحَابًا يَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَعْلَمُ كِسْفًا﴾ متحركة السين، لِأَنَّ السَّحَابَ يَكُونُ قِطْعًا، وَإِنَّمَا يَنْضَامُ عَنْ تَفْرِيقٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿مِنْ خَلِيلِهِ﴾ [النور: ٤٣] فَالذِّكْرُ يَرْجِعُ إِلَى السَّحَابِ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَعَاصِمٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: ﴿عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ هَهُنَا، وَفِي الرُّومِ فَقَدْ مَضَى مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الرُّومِ، وَفِي بَنِي إِسْرَائِيلَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: تَسْقِطُ السَّمَاءَ عَلَيْنَا كِسْفًا، أَي: قِطْعًا، وَكِسْفٌ فِي جَمَعَ كِسْفَةٍ مِثْلُ: سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ، وَكِسْفٌ عَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.



يكونَ مثلَ: سُدْرَةٍ وَسِدْرٍ، وَدِرَّةٍ وَدِرْرٍ. وإذا لم يكن المعنى في بني إسرائيل: تسقط السماء علينا قطعة، وإنما المعنى تسقطها قطعاً؛ كان التقدير ذات كِسْفٍ.

فأما ما في الشعراء من قوله: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ فتقديره: قطعاً، وهذا يقوي قراءة نافع وعاصم في إحدى الروايتين ﴿كِسْفًا﴾ في بني إسرائيل. وفي الشعراء يتبين في اللفظ أيضاً على أنه يراد به القِطْعُ وهو قوله: ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ فكأنه دل على بعض السماء، وعلى قطع منها. وأما ما في سبأ من قوله: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِمَّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنْ نَشَاءُ نَحْضِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نَسْقِطْ عَلَيْهِمُ كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ فكما أن المعنى في قوله: إِنْ نَشَاءُ نَحْضِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ التي يتقلبون فيها ويتصرفون في بلادهم ومساكنهم، وكذلك نسقط عليهم من السماء ما أظلمهم منها دون سائر السماء فهو واحد. وأما ما في الطور من قوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا﴾ فقد أبان قوله: ﴿سَاقِطًا﴾ والتذكير فيه أنه مفردٌ ليس بجمع، وإن كان جمعاً فهو على حَدِّ شعيرة وشعير.

وما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ ﴿كِسْفًا﴾ في كل القرآن إلا في الطور، فقد ذكرنا وجه الجميع فيه، فيما مرَّ وخصَّ هذا الذي في الطور لوصفه بالواحد المذكور. وأما قراءة ابن عامر ما في بني إسرائيل ﴿كِسْفًا﴾ بفتح السين فإن المعنى: أو تسقط السماء قطعاً، وقرأ ما عدا التي في بني إسرائيل كِسْفًا، فوجه ذلك: أن الذي في الطور قد مضى وجهه، وفي الشعراء كأنه قال: أسقط علينا قطعة من السماء، فاقترحوا إسقاط قطعة منها، ولم يقترحوا إسقاط جميعها، وكذلك في سبأ: أو تسقط عليهم كِسْفًا من السماء أي: قطعة منها مظلة لأرضهم دون سائرهما، وأما قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ سَعَابًا﴾ [الروم: ٤٨] أي: يجعل ما يلتئم ويجتمع من السحاب قطعة قطعة، فتطر، فكأنه اعتبر ما يؤول إليه حال السحاب من الالتئام والاجتماع، كما اعتبر مَنْ قرأه ﴿كِسْفًا﴾ حاله قبل، وكلتا القراءتين مذهب.

اختلفوا في قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٩٣] في ضم القاف وإسقاط الألف.

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي﴾، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والشام.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ بغير ألف.

وجه من قرأ: ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ أن الرسول، عليه السلام. قال عند اقتراحهم هذه الأشياء التي ليس في طاقة البشر أن يفعلها، ويأتي به ﴿سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾، كقوله: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠] وهذه الأشياء ليس في قوى البشر أن يأتوا بها، وإنما يظهرها الله، جَلَّ وَعَزَّ، في أزمان الأنبياء علماً لتصديقهم وليفصلهم

بها من المتنبئين. ﴿وقل﴾ على الأمر له بأن يقول ذلك. ويقوي ذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ ونحو ذلك مما يجيء على لفظ الأمر دون الخبر.

اختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله عز وجل: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا﴾.

فقرأ الكسائي وحده: ﴿لقد علمت﴾ بضم التاء. وقرأ الباقون: ﴿لقد علمت﴾<sup>(١)</sup>

[الإسراء: ١٠٢].

حجة من فتح قال: ﴿لقد علمت﴾ أن فرعون ومن كان تبعه قد علموا صحة أمر

موسى بدلالة قوله: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤] وقوله: ﴿فَلَمَّا

جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مَبْهُرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ وَحَمَدُوا بِهَا وَأَسْتَفْتَنَاهَا أَنفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٣، ١٤]

وقوله: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرِ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّا لَمُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٩].

ومن قال: ﴿لقد علمت﴾ فضمّ التاء...؟ فإن قلت: كيف يصح الاحتجاج عليه

بعلمه، وعلمه لا يكون حجة على فرعون، إنما يكون علم فرعون ما علمه من صحة

أمر موسى حجة عليه، فالقول إنه لما قيل له: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُزِيلَ إِلَيْكُمْ

لَمَجْنُونٌ﴾، [الشعراء: ٢٧]، كان ذلك قدحاً في علمه. لأن المجنون لا يعلم، فكأنه

نقى ذلك، فقال: لقد علمت صحة ما أتيت به علماً صحيحاً كعلم العقلاء؛ فصار

الحجة عليه من هذا الوجه، وزعموا أنّ هذه القراءة رويت عن علي بن أبي طالب،

رضي الله عنه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الكهف

قرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿مِن لَّدُنِي﴾ [الكهف: ٢] بفتح اللام وإشمام الدالِ الضمّة، وكسر النون والهاء، ولم يقرأ بذلك غيره، ووصل الهاء بياء في الوصل .  
وقرأ الباقون ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ بفتح اللام وضمّ الدال وتسكين النون وضمّ الهاء من غير بلوغ واو، حفص عن عاصم مثلهم<sup>(١)</sup>.

في لَدُنْ ثلاث لغات<sup>(٢)</sup>: لَدُنْ مثلُ سَبَعٍ، وتُخَفَّفُ الدال، فإذا خَفَّفْتَ كان على ضربين: أحدهما أن تحذف الضمّة من الدال، وتنقل إلى اللام فيقال: لَدُنْ، مثل: عَضِدٌ، وفي كلا الوجهين يجتمع في الكلمة ساكنان: الدال المنقول عنها الحركة والمحذوفة منها.

ويلحق الكلمة حذف النون، فإن حذفت أمكن أن يقدر حذف النون منها، وقد أسكنت، وأن يقدر الحذف منها غير مسكن الأوسط، فإذا قُدِّرَ حذفها وقد أسكنت وزدَّ فيها النون بعد الحذف، جاز أن تحرك بالفتح فيقال: لَدُنْ. قال سيبويه: شبهوه بالخفيفة مع الفعل ففتحوها كفتحهم لام الفعل مع الخفيفة. وقال أبو زيد: جئت فلاناً لَدُنْ عُدوةً، ففتحوا الدال، ويجوز أن تُحَرِّكَ بالكسر في نحو ﴿مِن لَّدُنْكَ﴾، و﴿لَدُنِّي﴾ لأن من الساكنين ما إذا التقيا ما يُحَرِّك أحدهما بالكسر كما يُحَرِّك بالفتح، وربما تعاقب الأمران على الكلمة الواحدة، فأما حذف النون في قوله:

مِن لَّدُ شَوْلَا<sup>(٣)</sup> .....

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

(٢) قال ابن بري: ذكر أبو علي في لَدُنْ بالنون أربع لغات: لَدُنْ وَلَدُنْ، بإسكان الدال حذف الضمة منها كحذفها من عَضِدٌ، وَلَدُنْ بإلقاء ضمة الدال على اللام، وَلَدُنْ بحذف الضمة من الدال، فلما التقى ساكنان فتحت الدال لالتقاء الساكنين، ولم يذكر أبو علي تحريك النون بكسر ولا فتح فيمن أسكن الدال، قال: وينبغي أن تكون مكسورة، قال: وكذا حكاها الحوفي لَدُنْ ولم يذكر لَدُنْ التي حكاها أبو علي، والقياس يوجب أن تكون لَدُنْ، وَلَدُنْ على حد لم يلبه أبوان... (لسان العرب ١٣ - / ٣٨٤، ٣٨٥ مادة: لدن).

(٣) جزء من رجز تمامه:

مِن لَّدُ شَوْلَا فإلى إتلاها

فينبغي أن يكون أجري في الحذف، ولم يلتق مع ساكن آخر مجراه في حذفهم لها لالتقاء الساكنين، وذلك أنه في قولهم: من لدُ الصلاة، حُذفت لالتقاء الساكنين من حيثُ كثر، كما حذفت من الأسماء الأعلام نحو: زيدُ بن فلانٍ. واستجازوا حذفها كما استجازوه في نحو:

ولك اسقني<sup>(١)</sup> .....

وكما حذفوها من عمرو العلى ونحو ذلك، والدليل على أنه حُذف كما كان حذف لالتقاء الساكنين أنه لا يخلو من أن يكون الحذف على ما كان عليه لالتقاء الساكنين، أو على حد الحذف في دَدٍ، ودَدَنٍ، فلا يجوز أن يكون على حد دَدٍ ودَدَنٍ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يُسكن للبناء كما أنك لما حذفت النون من المعرب الذي هو لامٌ في دَدَنٍ أُجْرِيَتْ على العين ما كان يجري على اللام من الإعراب، وكذلك لدُّ لو كان الحذف فيه على حد الحذف في دَدَنٍ لوجب أن تُسكُن الدالُّ من لدُّ بعد حذف النون، ألا ترى أنهم قالوا: لَهَيَ أبوك<sup>(٢)</sup>، فبنوا الاسم لما تضمن معنى لام المعرفة، وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين، ثم لما حذفوا الياء التي في موضع اللام قالوا: لَه أبوك، فبنوه على السكون، فكذلك الحذف في ﴿لَدُنْ﴾ لو كان على حد الحذف في لهي، والنون في دَدَنٍ لوجب أن تسكن الدال في لدُّ ولا تحرك، فبقاؤها على الحركة دلالة على أن حذفها ليس على حد الحذف في دَدَنٍ، ولَهَيَ أبوك، ولكن حذفت كما كانت حذفت لالتقاء الساكنين لأن الحذف لالتقاء الساكنين كأنه في تقدير الثبات، كما أن التحريك لهما في تقدير السكون، فالذي

= الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ١/٤، ١٠١/٨، ٣٥/٨، والكتاب ١/٢٦٤، ولسان العرب ١٣/٣٨٤، ومغني اللبيب ٢/٤٢٢، والمقاصد النحوية ٢/٥١، وهمع الهوامع ١/١٢٢. أراد: أن كانت شولاً.

(١) جزء من بيت تمامه:

فلسستُ بآتيه ولا أستطيعه ولك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١، والأزهية ص ٢٩٦، وخزانة الأدب ١٠/٤١٨، ٤١٩، وشرح أبيات سيبريه ١/١٩٥، وشرح التصريح ١/١٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧٠١، والكتاب ١/٢٧، والمنصف ٢/٢٢٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٣٣، ٣٦١، والإنصاف ٢/٦٨٤، وأوضح المسالك ١/٦٧١، وتخليص الشواهد ص ٢٦٩، والجنى الداني ص ٥٩٢، وخزانة الأدب ٥/٢٦٥، ووصف المباني ص ٢٧٧، ٣٦٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٠، وشرح الأشموني ١/١٣٦، وشرح المفصل ٩/١٤٢، واللامات ص ١٥٩، ولسان العرب ١٣/٣٩١ (لكن) ومغني اللبيب ١١/٢٩١، وهمع الهوامع ٢/١٥٦، وتاج العروس (لكن).

(٢) انظر لسان العرب ١٣/٥٣٩ مادة: لوه.

قال: «من لد شولاً...»<sup>(١)</sup> إنما استعمل المحذوف لالتقاء الساكنين بالدلالة التي ذكرنا، وأنشد أبو زيد:

لَدُ غُدُوَّةٌ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيذَهُمْ جَوُّ الْعِشَارَةِ فَالْعَيُونُ فَرَزْنُتُ<sup>(٢)</sup>

فالدال متحركة بالضم فمن قال: لَدُنْ غُدُوَّةٌ، على ما حكاه أبو زيد وسيبويه شبهها بالخفيفة مع الفعل كما شبهها مع التنوين في قوله: لَدُنْ غُدُوَّةٌ، وإنما شبهوه بالزيادة في الموضوعين جميعاً أعني: لَدُنْ، لَدُنْ، لأنه لم يكن حقها أن تحذف النون منها لمشابهتها الحروف وهذا الحذف إنما يكون في الأسماء المتمكنة فلما أشبهت الحروف لم يلزم الحذف فيها فاستنكروه وجعلوا النون بمنزلة الزائد في لَدُنْ، وفي لَدُنْ غُدُوَّةٌ، وكذلك قد يستقيم أن تقول في الذي قال «لُدْ شولاً» أنه تركها على الضمة لأنه قدر أن تلك زائدة، وأنشد عن خالد بن كلثوم:

مِنْ عَن لَدُنْ قُرَعَتْ نَفْسَ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ وُلَّتِ الشَّمْسُ فِي عَلِيٍّ وَفِي نَهْلِ

وقد أضيفت فيه إلى الفعل، ويمكن أن تكون إضافتها إلى الفعل كإضافة حيث إليه لأنها في الإيهام مثلها في الإيهام، وإضافة ذي إلى تسلم. وريث إلى الفعل في مواضع، ويمكن أن يكون المعنى: لدن أن قرعت، فحذف أن، ويقوي ذلك ثباتها في قول الأعشى:

أراني لَدُنْ أَنْ غَابَ أَهْلِي كَأَنَّمَا يَرَانِي فِيكُمْ طَالِبُ الضَّيْمِ أَرْتَبَا<sup>(٣)</sup>

وقد جاءت أيضاً مضافة إلى الفعل في قول بعض عبد القيس:

وإنْ لُكِّيزاً لَمْ تَكُنْ رَبُّ عُكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا<sup>(٤)</sup>

وجاء مضافاً إلى الفعل في غير هذه المواضع.

فأما ما روي عن عاصم من قراءته: ﴿مِنْ لَدُنِهِ﴾ [الكهف: ٢] فالكسرة ليست فيه بجرٍ إنما هي كسرة لالتقاء الساكنين وذلك أن الدال أسكنت كما أسكنت في سَبْعٍ، والنون ساكنة، فلما التقيا كسرت الثاني منهما. فإن قلت: فكيف حركت الأول من الساكنين فيمن قال: لَدُنْ، وحرك في قراءة عاصم الثاني منهما، قيل: حرك الأولان لَدُنْ لأنه نُزِلَ أن النون ليست من نفس الكلمة، كما نُزِلَ في لَدُنْ غُدُوَّةٌ كذلك، وليس

(١) مرّ قريباً.

(٢) زُنْتُبُ: علم مرتجل لا أصل له في النكرات، وهو ماء لبني عبس؛ عن العمراني؛ وقال نصر: زنقب ماء ببلاذ يربوع بالقوارة لبني سليط بن يربوع. (معجم البلدان ٣/ ١٥٤، ١٥٥).

(٣) يروى «قومي» بدل «أهلي»، و«الحق» بدل «الضيم».

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٦٥، وأساس البلاغة ص ١٨٠ (رنب).

(٤) مرّ سابقاً.

يُخرجُ الكلمةَ هذا التنزيلُ فيها من أن تكون النون من أصلها، بدلالة ردّها في المضمر نحو: من لَدُنْكَ، ومن لَدُنْهُ ومن لَدُنِّي، ولَدُنِّي، حكاة أبو زيد، والساكنان، إذا التقيا في كلمة حُرْكَ الثاني منهما، فكذلك حرك الثاني في لَدُنْهُ، وليس يخرج ما عُرض من شبه الثون بالزيادة عن أن يكون من نفس الكلمة، وأن يراعي فيها الأصل، ألا ترى أن نحو الترامي والتعادي روعي فيه التفاعل فصرف كما صرف، ولم يجعل بمنزلة جوارى وحضاجر<sup>(١)</sup>، وكذلك قولهم: المريضُ عدته، روعي فيه التعدي الذي في الفعل في الأصل، وكذلك هذه النون جعلت في التحريك لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: انْطَلَقَ، و:

لم يَلِدْهُ<sup>(٢)</sup> .....

لَمَّا أُسْكِنَ اللامان من الكلمتين حُرْكَ الآخر منهما لالتقاء الساكنين، فكذلك في قوله: مِنْ لَدُنِّيهِ، حُرْكَ الثاني من الساكنين لما أسكن الحرف الذي قبل النون.

وأما إشمام الضم الدال في قراءة عاصم في قوله: ﴿مِنْ لَدُنِّيهِ﴾ فليعلم أن الأصل كان في الكلمة الضمة، ومثل ذلك قولهم: أنت تغزّين، وقولهم: قِيلَ، أشمت الكسرة فيها الضمة، لتدل أن الأصل فيها التحريك بالضم وإن كان إشمام عاصم ليس في حركة خرجت إلى اللفظ، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الضمة، ولو كانت مثل الحركة في تغزّين لم يلتق ساكنان ولم تكسر النون لاجتماعهما، ولكن يجتمعان في أن أصل الحرف التحريك بالضم وإن اختلفا في أن الحركة في تغزّين قد خرجت إلى اللفظ، ولم تخرج في قوله: ﴿مِنْ لَدُنِّيهِ﴾ وأما وصله الهاء بياء في الوصل فحسن، ألا ترى أنك لو قلت: بيا به وبعده، فلم توصل الهاء بياء لم يحسن، وكان ذلك مما يجوز في الشعر كقوله:

له زجلٌ كأنه صوتُ حادٍ<sup>(٣)</sup>

وأما قراءة الباقيين ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ فعلى أصل الكلمة، والنون في موضع جرٍّ وضم الهاء من غير بلوغ ياءٍ حَسَنٌ، لسكون ما قبل الهاء، فلو بلغوا به الياء لم يجز لأن هذا ليس من المواضع التي تلحق هاء الضمير فيه الياء لأنه لا ياء قبلها، ولا كسرة ولكن لو بلغوا بها الواو فقال: ﴿مِنْ لَدُنْهُوَ﴾، لم يكن يحسن الضم بلا واو، لأن الهاء خفية فإذا سكن ما قبلها وما بعدها أشبه التقاء الساكنين، ولو كان ما قبل الهاء حرف لين كان أقرب، وأما الجار في قوله: ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ فيحتمل ضربين، أحدهما: أن يكون متعلقاً

(١) الجَضَجْرُ: العظيم البطن الواسع، وحضاجرٌ: اسم للذكر والأنثى من الضباع، سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه. وحضاجر معرفة ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنه اسم للواحد على بنية الجمع لأنهم يقولون وَطَبَّ حَضَجْرٌ وَأَوَطَبَ حَضَجْرٌ، يعني واسعة عظيمة. (لسان العرب ٢٠٢/٤ حضجر).

(٢) جزء من بيت مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

بشديد، والآخر: أن يكون صفة للنكرة وفيها ذكر الموصوف.

اختلفوا في فتح الميم وكسر الفاء وكسر الميم وفتح الفاء من قوله: ﴿مَرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿مَرْفَقًا﴾ بكسر الميم وفتح الفاء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿مَرْفَقًا﴾ بفتح الميم وكسر الفاء. الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَرْفَقًا﴾ بفتح الميم وكسر الفاء مثلهما. أبو عبيدة: المَرْفَقُ: ما ارتَفَقَتْ به، وبعضهم يقول: المَرْفِقُ. فأما في اليدين فهو مَرْفَقٌ. وقال أبو زيد: رَفَقَ اللهُ عليك أهونَ المَرْفِقِ والرَّفِقِ.

قال أبو علي: المَرْفِقُ فيما حكاه أبو زيد مصدر، ألا ترى أنه جعله كالرفق، وكان القياسُ الفتحُ لأنه ليس من يَرْفُقُ، ولكنه كقوله: ﴿إِلَى مَرْجِعِكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥]. ﴿وَسَنَلُونَكَ عَنِ الْمَجِيزِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقال أبو الحسن: مَرْفَقًا، أي: شيئاً يرتفقون به مثل المِطْطَعِ، ومَرْفَقًا: جعله اسماً مثل المسجد، أو تكون لغة.

وقوله: جعله اسماً، أي: جعل المرفق اسماً، ولم يجعله اسم المكان ولا المصدر من رَفَقَ يَرْفُقُ، كما أن المسجد ليس باسم الموضع من سَجَدَ يَسْجُدُ. وقوله: أو يكون لغة، أي: لغة في اسم المصدر، كما جاء المَطْلِعُ ونحوه، ولو كان على القياس لفتحت اللام.

قال أبو الحسن أيضاً: مَرْفَقًا ومِرْفَقًا: لغتان لا فرق بينهما أيضاً، هما اسمان مثل المسجد والمطيخ.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ [الكهف: ١٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تَزَاوَرُ﴾ بتشديد الزاي.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿تَزَاوَرُ﴾ خفيفة.

وقرأ ابن عامر: ﴿تَزَاوَرُ﴾ مثل تَحْمَرُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيدة: ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ تميلُ عنه، وهو من الزَوَرِ والأزور منه،

وأشد ابن مقبل:

فِينَا كَرَائِرُ أَجْوَاذٍ مُضْبِرَةٍ فِيهَا دُرُوءٌ إِذَا شِئْنَا مِنَ الزَّوَرِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

(٢) الكراكر: الجماعات، واحدها كركرة. (اللسان ١٣٨/٥ مادة: كزر).

قال أبو علي: تَزَاوَرُ، وتَزَاوَرُ، من قال: تَزَاوَرُ حَذَفَ التاء الثانية، وخفف الكلمة بالحذف، كما تخفف بالإدغام، وقول ابن عامر: تَزَوَّرُ. قال أبو الحسن: لا يوضع في هذا المعنى إنما يقال: هو مُزَوَّرٌ عني، أي: منقبضٌ. قال أبو علي: ويدلّ على أن ازواراً في المعنى انقبض كما قاله أبو الحسن، قوله:

وازورّ من وقع القنّا بلبانه

والذي حسن القراءة به قول جرير:

عَسْفَنَ عَلَى الْأَوَاعِسِ مِنْ قَفِيلٍ      وَفِي الْأَطْعَانِ عَنْ طَلْحِ ازورار<sup>(١)</sup>

فظاهر استعمال هذا في الأطعمة مثل استعماله في الشمس، فإن قلت: كيف جاز أن يقال: تزاور، ولا يكاد يستعمل هذا البناء في هذا النحو، فإن هذا حسن لما كان معناه الميل عن الموضوع، وقد استعملوا تمايل، فأجروا تزاور مجرى تمايل، قال:

كَلَوْنَ الْحِصَانِ الْأَنْبِطِ الْبَطْنِ قَائِماً      تَمَائِلَ عَنْهُ الْجُلِّ وَاللَوْنُ أَشْقَرُ<sup>(٢)</sup>  
وقال:

تَجَانَّفُ عَنْ خَلِّ<sup>(٣)</sup> الْيَمَامَةِ نَاقَتِي      وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا إِسْوَاتِكَا<sup>(٤)</sup>

= الأجاز: الأوساط. وجوز كل شيء: وسطه والجمع: أجاز (اللسان ٣٢٩/٥ مادة: جوز). مضبرة: فرس مضبر الخلق أي موثق الخلق، وناقاة مضبرة الخلق. ورجل مضبر: شديد (اللسان ٤/٤ ٤٧٩ ضبر).

دروء: جمع درء: العوج في القناة والعصا ونحوها مما تصلب وتصعب إقامته (اللسان ١/٧٥ درأ). الزور: عوج الزور وقيل: هو إشراف أحد جانبيه على الآخر. (اللسان ٤/٣٣٤ زور).  
(١) البيت من الوافر، في ديوانه ص ١٧٨ من قصيدة بعنوان «وما رضيت بدمتكم قريش» ورواية الشطر الأول فيه:

عسفن على الأماعز من حبي

عسف: مال عن الطريق، الأماعز: الأرض الكثيرة الحصن. الأزورار: النظر بغضب.

(٢) يروى «كمثل» بدل «كلون».

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٦٢٦، ولسان العرب ٧/٤١١ (نبط)، وجمهرة اللغة ص ٣٦٢، وتاج العروس ٢٠/١٣٠ (نبط)، وتهذيب اللغة ١٣/٣٧١، وكتاب العين ٧/٤٣٩، وأساس البلاغة (نبط).

وقيله:

وقد لاح للساوي الذي كمل الشري      على أخريات الليل، فتق مشهر

شبه بياض الصبح طالعا في احمرار الأفق بفرس أشقر قد مال عنه جله فبان بياض إبطه.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/٢٥٤: جُلِّ وفي اللسان ٩/٣٣: جو وفيه «وما عدلت» بدل «وما قصدت».

(٤) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٣٩، والأشياء والنظائر ٥/١٦٤، ١٧٢، والأضداد ص ٤٤، ١٩٨، وخزانة الأدب ٣/٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١، والدرر ٣/٩٤، وشرح أبيات =



والزور في بيت ابن مقبل هو الميل والعدول للكبير والصَّعْر، فمعنى العدول فيه حاصل للكبير كان أو لغيره، وكما أن تقرضهم تجاوزهم وتركهم عن شمالها، كذلك تزاور عنهم: تميل عنهم ذات اليمين، فإذا مالت عنهم إذا طلعت، وتجاوزتهم إذا غربت، وكانوا في فجوة من الكهف؛ دل أن الشمس لا تصيبهم البتة، أو في أكثر الأمر، فتكون صورهم محفوظة.

اختلفوا في تشديد اللام وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿وَلَمَلَّتْ﴾ [الكهف: ١٨].

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿وَلَمَلَّتْ﴾: مشددة مهموزة.

وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو وحمره والكسائي: ﴿ولملت﴾ خفيفة مهموزة، وروى إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير: ﴿ولملت﴾ خفيفة<sup>(١)</sup>.

قال أبو الحسن: الخفيفة أجود في كلامهم، تقول: ملأني رعباً، ولا يكادون يعرفون: ملأني. قال أبو علي: مما يدل على ما قاله أبو الحسن من أن التخفيف أكثر في كلامهم قوله:

فيملاً بيتنا أقطاً وسَمْنَا

وقول الأعشى:

وقد ملأت بكرٍ ومن لفَّ لَفَّها<sup>(٢)</sup>

وقول الآخر:

ومن مالىء عينيه من شيء غيره

= سيبويه ١/١٣٧، والكتاب ١/٣٢، ٤٠٨، ولسان العرب ٩/٣٣ (جنف)، ١٤/٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣، (سوا)، وأساس البلاغة ص ٦٦ (جنف)، وتاج العروس (سوا)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٩٥، وشرح المنفصل ٢/٨٤، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٤، والمحتسب ٢/١٥٠، والمقتضب ٤/٣٤٩، وجمع الهوامع ١/٢٠٢.

تجانف لائم: مال. الخُلُّ: ماء ونخل لبني العنبر باليمامة. والخل: موضع باليمن في وادي رمع (معجم البلدان ٢/٣٨٥).

اليمامة: بينها وبين البحرين عشرة أيام، وهي معدودة من نجد وقاعدتها حَجْر (معجم البلدان ٥/٤٤٢).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

(٢) صدر بيت. عجزه:

نباكاً فأحواض الرجا فالنواعصا

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٩، ولسان العرب ٧/٩٩ (نعص)، ومقاييس اللغة ٥/٢٠٧، ومجمل اللغة ٤/٢٤٧، وتاج العروس ١٨/١٨٣ (نعص)، ٢٤/٣٧٠ (لف، نيك).

النواعص: مواضع معروفة.

وقول الآخر:

لا تملأِ الدَّلَوَ وَعَرِّقْ فِيهَا<sup>(١)</sup>

وقولهم: امتلأت، يدلّ على ملاء، لأنّ مطاوع فعلتْ افتعلتْ، قال:

امتلاً الحوضُ، وقال قَطْنِي<sup>(٢)</sup>

وقد جاء التثقيل أيضاً، أنشدوا للمخبل السعدي<sup>(٣)</sup>:

وإذ فَتَكَ النعمانُ بالناسِ مُحرمًا فَمُلَى من كعبِ بنِ عوفِ سلاسلُهُ<sup>(٤)</sup>

اختلفوا في كسر الراء، وإسكانها من قوله عزّ وجلّ: ﴿يُورِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ﴿يُورِقِكُمْ﴾ مكسورة

الراء.

وقرأ أبو عمرو وحمة وأبو بكر عن عاصم ﴿يُورِقِكُمْ﴾ ساكنة الراء خفيفة. وروى

روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿يُورِقِكُمْ﴾ مدغمة، قال: وكان يشتمها شيئاً

من التثقيل<sup>(٥)</sup>

وَرِقٌّ وَوَرِقٌّ: كَنَيْدٍ وَتَبْدٍ<sup>(٦)</sup> وَكَتْفٍ وَكَتْفٍ، والتخفيف في هذا النحو سائغ مطرد.

(١) بعده:

الأ توى حَبَارَ مَنْ يَسْقِيهَا

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤/١٥٩، ١٦٠، (حبر)، ١٠/٢٤٣ (عرق)، وتهذيب اللغة ١/٢٢٦

٥/٣٣، ٩/١٣٤، وتاج العروس ١٠/٥١٨ (حبر)، (عرق)، ومقاييس اللغة ١/٢٢٤، ٤/٢٨٥،

والمخصص ٩/١٣٤، ١٠/١٤، ١٧/١٨، وأساس البلاغة (حبر، عرق)، حَبَار: اسم ناقته، وعرقت

في السقاء والدلو وأعرقت: جعلت فيهما ماء قليلاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) المُخْبَلُ السعدي: هو ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي، أبو يزيد، من بني أنف الناقة، من

تميم، شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، هاجر إلى البصرة، وعمر طويلاً، ومات في

خلافة عمر أو عثمان. قال الجمحي: له شعر كثير جيد، هجا به الزبرقان وغيره؛ وكان يمدح بني قريع

ويذكر أيام بني سعد (قبيلته).

الأعلام ٣/١٥، والأغاني ١٢/٣٨ - ٤٢، وسمط اللالكلي ٤١٨، والشعر والشعراء ١٥٩، وخزانة

البغداد ٢/٥٣٥ و٥٣٦، وطبقات فحول الشعراء ١١٩ و١٢٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص ٣٠٨، ولسان العرب ١٠/٤٧٣ (فتك)، وتهذيب

اللغة ١٠/١٤٩ (وفيها: عوف بن كعب بدل كعب بن عوف)، وأساس البلاغة (فتك)، وتاج العروس

(فتك)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/١٢٢ (حرم)، وكتاب العين ٥/٣٤٠.

كان النعمان يبعث إلى بني عوف بن كعب جيشاً في الشهر الحرام وهم آمنون غازون فقتل فيهم وسبى.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٦) تَبَدَّ: سكن وركد (لسان العرب ٣/٤١٣ مادة: تبد).

وأما إدغام القاف في الكاف فحسّن، وذلك نحو قولك: الحق كَلْدَةٌ<sup>(١)</sup>، فلَمَّا كان إدغام الكاف في القاف في قولك: انهك قَطَنًا كذلك، ولإدغام القاف في الكاف من المزية في الحُسْنِ أن القاف أدخل في المحلق، وهي أول مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن، ألا ترى أن الإدغام إنمَّا هو في حروف الفم، وأن حروف الطرفين ليس بأصول في الإدغام.

اختلفوا في التنوين من قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ منون.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ مضاف غير منون<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الحسن: تكون السنون لثلاث مائة، قال: ولا يحسن إضافة المائة إلى السنين، لا تكاد العرب تقول: مائة سنين، وقال: هو جائز في هذا المعنى، وقد يقوله بعض العرب، قال: وقد قرأها الأعمش، وفي حرف عبد الله: ﴿ثلاثمائة سنة﴾.

قال أبو علي: ممَّا يدلّ على صحة قول من قال: ثلاثمائة سنين أن هذا الضرب من العدد الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الأحاد نحو: ثلاثمائة رجل وأربع مائة ثوب قد جاء مضافاً إلى الجميع في قول الشاعر:

مَا رَوَّدُونِي غَيْرَ سَخِقِ عِمَامَةٍ<sup>(٣)</sup> وَخَمْسِ مِي فِيهَا قَيْسِي وَزَائِفُ<sup>(٤)</sup>

وذلك أن مِي لا تخلو من أن تكون في الأصل مِثْي، كأنه فِعْلَةٌ، فجمع على فِعْلٍ، مثل: سِدْرَةٌ وَسِدْرٍ، أو تكون: فِعْلَةٌ، جُمِعَ على فُعُولٍ، مثل: بَدْرَةٌ وَبُدُورٍ، ومائة ومؤونٍ، قال:

### عظيمات الكلاكل والمؤون<sup>(٥)</sup>

(١) كَلَّدَ الشيء كَلْدًا وكَلْدَه: جمعه وجعل بعضه على بعض. والكَلْدَةُ: الأرض الصلبة. والكَلْدَةُ: قطعة من الأرض غليظة. (لسان العرب ٣/٣٨٠ مادة: كلد).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٣) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٠/٥:

فَكَاتَتْ سِرَاوِيلَ وَجُرْدَ خَمِيصَةٍ

(٤) البيت من الطويل، وهو لمزرد بن ضرار في ديوانه ص ٥٣، وإصلاح المنطق ص ٣٠٠، ولسان العرب ٩/١٤٣ (زيف)، ١٥٣/١٠ (سحق)، ١٨١/١٥ (قسا)، ٢٧٠/١٥ (مأى)، وتاج العروس (قسا) (مأى)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١١٤، وجمهرة اللغة ص ٨٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦٤.

(٥) عجز بيت. صدره:

يُشَبِّهُنَّ السَّفِينِ وَهُنَّ بُخْتُ

ويروى «الأباهر» بدل «الكلاكل».

فإن قلت: ما ننكر أن يكون مبيّ أصله: مبيّ، وإنما حرّكت العين كما حرّكت نحو: رَكَكٍ<sup>(١)</sup>، ومما أتبعته حركة عينه ما بعده. فالذي يضعف ذلك أنك لا تجد فيما كان على حرفين نحو: شعيرة وشعير، وسيدرة وسيدر، فإذا لم تجد لذلك نظيراً عدلت عنه، وحملته على أنه فُعُولٌ وأنه خفف كما يخفف في القوافي كقوله:

كَنهُوْرٌ كَانَ مِنْ أَغْقَابِ السُّمِيِّ<sup>(٢)</sup>

وإذا كان كذلك فقد جاء إضافة نحو: ثلاثمائة إلى الجمع، وكسرت الفاء من مبيّ كما كسرت من جليّ ونحوه، فأما قوله:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلْوِيَّةً سَوْدًا<sup>(٣)</sup> .....

فلا يدلّ على جواز ثلاث مئتين، وإضافتها إلى الجمع، لأن أبا عمر الجرمي حكى عن أبي عبيدة أن الحلوب لا يكون إلا جمعاً، والحلوبة تكون واحداً وتكون جمعاً، فإذا كان كذلك أمكن أن يكون الشاعر جعل الحلوبة جمعاً وجعل السُودَ وصفاً لها، فإذا أمكن هذا لم تكن فيه دلالة على جواز إضافة ثلاث مائة ونحوها إلى الجمع، فإن قلت يكون حلوبة في البيت واحداً ولا يكون جمعاً، لأنه تفسير العدد وهذا الضرب من العدد يفسر كالأحاد دون الجموع؛ قيل: هذا لا يمتنع إذا كان المراد به الجمع، أن يكون تفسيراً لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الأحاد، فكذلك الحلوبة يراد به الجمع ولا يمتنع أن تكون تفسيراً، كما لا يمتنع عشرون نفراً، وثلاثون قتيلاً.

= البيت من الوافر، وهو للمثقب العبيدي في ديوانه ص ١٤٩ وفيه «و«الشؤون» مكان «والمؤون» وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٤، وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/٣٩٥ (مان)، مائة يمانه ماناً: أصاب مائة وهو ما بين سُرته وعانته وشرسوفه.

(١) كلمة من بيت تمامه:

ثم استمروا وقالوا إن مشرككم ماء بشركي سلمى فبدأ أوركك  
البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٦٧، والعقد الفريد ٥/٣٥٥، ولسان العرب ٣/٣٤١ (فيد)، ١٠/٤٣٤ (ركك)، وتاج العروس ٨/٥١٥ (فيد)، (ركك)، والمحتسب ١/٨٧، ٢/٢٧، ومعجم البلدان ٣/٦٤ (ركك)، والمنصف ٢/٣٠٩، وبلا نسبة في معجم ما استعجم ص ١٠٣٣، والمقتضب ١/٢٠٠، والمقرب ٢/١٥٦، والممتع في التصريف ٢/٦٤٣.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) تمام البيت:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلْوِيَّةً سَوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ  
البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٩٣، والحيوان ٣/٤٢٥، وخزانة الأدب ٧/٣٩٠ وشرح شذور الذهب ص ٣٢٥، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٦٢٥ وشرح المفصل ٣/٥٥، ٦/٢٤.

ونحو ذلك من الأسماء التي يراد بها الجمع، وهي على لفظ الآحاد. ومما يدل على أنه فَعُولٌ قوله:

وَحَاتَمُ الطَّائِي وَهَابُ المِئِي<sup>(١)</sup>

فهذا يدل على التخفيف، وهو فَعُولٌ في الأصل، وإنما خفف للقافية، كما خفف البيت الذي قبله وهو:

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيْطٌ وَعَلِي<sup>(١)</sup>

فحذف كما حذف نحو:

مَتَى أَنَامُ لَا يُوْرُقْنِي الكَرِي لِيلاً وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ المَطِي<sup>(٢)</sup>  
فإن قيل: لم لا يكون المني فُعُلاً، ويكون جمع فَعَلَةٍ على فُعُلٍ، نحو: خَشْبَةٍ  
وَحُشْبٍ، وَبَدَنَةٍ وَبُدُنٍ؟ فإن ذلك لا يكون، ألا ترى أن فُعُلاً لا يكسر فأؤها كما يكسر  
فَاءَ فَعُولٍ، ولأن فُعُلاً قد رفض في المعتل فلم يستعمل إلا في هذه الكلمة التي هي ثن  
في جمع ثني فقط، فلا يحمل عليها غيرها.

وأما قول من قال ﴿ثَلَاثُمِائَةَ سَنِينَ﴾ فإن ﴿سَنِينَ﴾ فيه بدلٌ من قوله: ﴿ثَلَاثُمِائَةَ﴾  
وموضعه نصب، كما أن موضع البدل منه كذلك، وقد قدمنا ذكر ذلك عن أبي الحسن.

قال: وقرأ ابن عامر وحده: ﴿بِالْعُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الكهف: ٢٨].

وقرأ الباقون: ﴿بِالْعُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾<sup>(٣)</sup> بألف.

أما غدوة فهو اسمٌ موضوع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يدخل عليه  
الألف واللام، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كتبت في المصحف  
بالواو، ولم يدل على ذلك، ألا ترى أنهم قد كتبوا فيه الصلاة بالواو وهي أَلْفٌ،  
فكذلك الغداة إن كتبت في هذا بالواو، ولا دلالة فيه على أنها واوٌ، كما لم يكن ذلك  
في الصلاة ونحوها مما كتبت بالواو وهو ألف. ووجه دخول لام المعرفة عليها أنه قد  
يجوز وإن كان معرفة أن يتنكر، كما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: لَقَيْتَهُ فَيِنَّةً، والفينة

(١) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب ٣٧٥/٧، ٣٧٦، ٣٧٧، ولسان العرب ١١٥/١٢ (حتم)،  
٢٧٠/١٥ (مأي) (وفيه). قال أبو زيد: إنه للعامرية)، ونوادير ص ٩١، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٣،  
ولقضي بن كلاب في المقاصد التحوية ٥٦٥/٤، ولسان العرب ٤٧٢/١٣ (أمه) وبلا نسبة في لسان  
العرب ١٦٠/٣ (حيد)، والمخصص ٣/٩، ١٠٧/١٧، والإنصاف ٦٦٣/٢، وخزانة الأدب ٣٠/٨،  
٣٧٤/١١، والخصائص ٣١١/١، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب  
٢٣٤/٢، والمتصف ٦٨/٢، وتاج العروس (سنا).

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

بعد الفينة، ففئنة مثل الغُدوة في التعريف بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليه لام التعريف، وذلك أنه يقدر من أمة كلها له مثل هذا الاسم فيدخل التنكير لذلك، ويقوي هذا تشية الأعلام وجمعها، وقولهم:

لا هيثمَ الليلةَ للمَطيِّ<sup>(١)</sup>

وقولهم: أما البصرة فلا بصره لك، فأجرى هذا مجرى ما يكون شائعاً في الجنس، وكذلك الغُدوة. وقول من قال: ﴿بِالْغُدُوَّةِ﴾ أئين.

قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿يَهْدِينِي رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤] بياء في الوصل.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بغير ياء.

إثبات الياء حسن لأنها ليست بفواصل فتكون كالقوافي.

ومن حذف فلأن الحذف في هذا النحو وإن لم يكن قافية فقد جاء وكثر.

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦] بالياء والرفع، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿وَلَا تُشْرِكْ﴾ جزماً بالتاء<sup>(٢)</sup>.

﴿يُشْرِكْ﴾ بالياء لتقدم أسماء الغيبة، وهو قوله: ﴿وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكْ﴾، والهاء للغيبة، فكذلك قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ﴾ أي: لا يشرك الله في حكمه أحداً.

وقراءة ابن عامر: ﴿ولا تشرك﴾ أنت أيها الإنسان في حكمه على النهي عن الإشراك في حكمه، المعنى: أي لا تكن كمن قيل فيه: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا وَهُمْ يُخَلِّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١] ﴿وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، والقراءة الأولى أشيع، والرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقولك: ﴿إِنَّا نَعْبُدُكَ﴾ بعد ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

وقرأ أبو عمرو: ﴿ثُمَّرٌ﴾ [الكهف: ٣٤] و﴿بِثْمُرِهِ﴾ [٤٢] بضم الثاء وسكون الميم.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ثُمَّرٌ﴾ و﴿بِثْمُرِهِ﴾ مضمومة الثاء والميم.

(١) الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢/٢١٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٠، والأشباه والنظائر ٣/٨٢، ٩٨/٨، وتخليص الشواهد ص ١٧٩، وخزانة الأدب ٤/٥٧، ٥٩، ووصف المباني ص ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ١/٥٩، وشرح الأشموني ١/١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٥ وشرح المفصل ٢/١٠٢، ٤/١٢٣، والكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٦٢، وجمع الهوامع ١/١٤٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

علي بن نصر، وحسين الجعفي، عن أبي عمرو: ﴿ثُمْرٌ﴾ مثل نافع.  
وقرأ عاصم: ﴿ثُمْرٌ﴾ و﴿بِثْمُرِهِ﴾، بفتح الشاء والميم فيهما<sup>(١)</sup>.

الثمرة؛ ما يجتنى من ذي الثمرة، وجمعه: ثمرات، ومثله: رَحْبَةٌ، ورحباتٌ وِرْقَبَةٌ وِرْقَبَاتٌ، قال: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧].  
وقال: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥]. ويجوز في جمع ثمرة ضربان: أحدهما: أن يجمع على ثَمْرٍ، كبقرة وبقير. والآخر: على التكسير: ثمارٌ، كرقبة ورقاب، وهذا على تشبيه المخلوقات بالمصنوعات، وقد يُشَبَّه كل واحد منهما بالآخر. ويجوز في القياس أن يكسّر ثمار، الذي هو جمع ثمرة، على ثُمْرٍ، فيكون ككتاب وكتب، ويكون تكسيره على فُعْلٍ، كتكسيره على فعائل في نحو قوله:

وقرّبَ بالزُّرُقِ الجمائلَ بعدما تَقَوَّبَ عن غِزبانٍ أوراكِها الحَظَرَ<sup>(٢)</sup>  
فقراءة ابن عامر: ﴿وكان له ثُمْرٌ﴾ إذا خُفِّفَ يجوز أن يكون جمع: ثمارٍ، ككتابٍ وكتبٍ، ويُخَفَّفُ كما يُخَفَّفُ كُتِّبَ، ويجوز أن يكون ثُمْرٌ جمع ثَمْرَةٍ، كَبَدَنَةٌ وِبُدْنٌ، وَخَشَبَةٌ وَخُشْبٌ، ويجوز أن يكون ثُمْرٌ واحداً كعُنُقٍ وَطُنْبٍ، فعلى أيّ هذه الوجوه كان جاز إسكان العين منه وساغ، وكذلك قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِثْمُرِهِ﴾ [الكهف: ٤٢].

وقال بعض أهل اللغة: الثُمْرُ: المال، والثَمْرُ: المأكول. وجاء في التفسير قريب من هذا، قالوا: الثُمْرُ: النخلُ والشجرُ، ولم يُرد به الثمرة. والثَمْرُ على ما روي عن عدّة من السلف: الأصول التي تحمل الثمرة، لا نفس الثمر، بدلالة قوله: ﴿فَأَصْبَحَ يَبْلُغُ كَفَيْهِ عَلَيَّ مَا أَنْفَقَ فِيهَا﴾، أي: في الجنة، والنفقة: إنما تكون على ذوات الثمر في أغلب العرف. وكان الآفة التي أرسلت عليها، اضطلمت<sup>(٣)</sup> الأصول واجتاحتها، كما جاء في صفة الجنة الأخرى: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالْفَرِيمِ﴾ [ن: ٢٠] أي: كالليل في سواده لاحتراقها، أو كالنهار في بياضها، وما بطل من خضرتها بالآفة النازلة بها.

وحكي عن أبي عمرو: ﴿الثُمْرُ﴾، والثَمْرُ: أنواع المال، وإذا أحيط بالثمر فاجتبيح؛ دخلت فيه الثمرة ولا يكون أن يصاب الأصل ولا تصاب الثمرة، وإذا كان كذلك؛ فمن قرأ: ﴿بِثْمُرِهِ﴾ و﴿بِثْمُرِهِ﴾ كان قوله أَيْبَنَ مَمَّنْ قرأ بالفتح. وقد تجوز القراءة بالفتح، فأخبر عن بعض ما أصيب، وأمسك عن بعض، وهو قراءة عاصم.

وفي الثمرة لغة أخرى ولم يحك عن ذكر من القراء في هذا الكتاب، قال

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) صلّم الشيء: قطعه من أصله (استأصله).

سيبويه: تقول: ثَمْرَةٌ وَثَمْرَاتٌ، وَسَمْرَةٌ وَسَمْرَاتٌ، قال أبو علي: يجوز في جمع ثَمْرَةٍ ثَمْرٌ كما جاز السَّمْرُ، وقالوا: ثَمْرَةٌ وَثَمْرٌ، وَثَمَارٌ، فثَمَارٌ جُمع ثَمْرَةٌ كما أن إضَاءً جُمع أضاً<sup>(١)</sup>، وكسروه على فِعَالٍ كما كسروه على فُعُولٍ في قولهم: صَفًّا وَصُفِيٌّ.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿خَيْرًا مِنْهُمَا مُنْقَلِبًا﴾ [الكهف: ٣٦] بزيادة ميم بعد الهاء على الشنية، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والمدينة والشام.

وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلِبًا﴾ وكذلك هي في مصاحف أهل البصرة والكوفة<sup>(٢)</sup>.

قال: الأفراد أولى من حيث كان أقرب إلى الجنة المنفردة من قوله: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [الكهف: ٣٥]. والشنية لا تمتنع لتقدم ذكر الجنيتين.

اختلفوا في إسقاط الألف من قوله: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] وإثباتها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ بإسقاط الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف.

وقرأ نافع في رواية المسيبي: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ يثبت الألف في الوصل والوقف، وقال ابن جَمَّاز وإسماعيل بن جعفر وورش عن قالون عن نافع: بغير ألف في الوصل، ويقف بالألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾، يثبت الألف في الوصل والوقف.

قال أبو بكر أحمد: ولم يُخْتَلَفْ في الوقف أنه بألف، وإنما اختلف في الوصل<sup>(٣)</sup>.

قال: القول فيمن قرأ: ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ فلم يثبت الألف في الوصل أنه كان: لكن أنا، فخَفَّفَ الهمزة وألقى حركتها على النون، فصار لَكِنَّا، فاجتمع مثلان، فأدغم المثل الأول في الثاني بعد أن أسكنها، فصار في الدَّرَجِ: ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾، فلم يثبت الألف في الوصل كما لم تثبت الهاء في الوصل في نحو: إرمه واغزه، لأنها إنما تلحق في الوقف لتبيين الحرف الموقوف عليه، فإذا وقف قال: ﴿لَيْكِنَّا﴾، فأثبت الألف في الوقف كما كان يثبت الهاء فيه. ومثل ذلك في الإدغام ما حكاه أبو زيد من قول من سمعه يقرأ: ﴿أَنْ تَقَعَ عَلْرَضٍ﴾ [الحج: ٦٥] خَفَّفَ الهمزة، وألقى حركتها على لام

(١) الأضأة: الغدير، ابن سيده: الأضأة الماء المُسْتَنْقَع من سيل أو غيره والجمع أضوات وأضاً مقصور، وإضاء، وإضون. (لسان العرب ٣٨/١٤ مادة: أضأ).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.



المعرفة فصار على الرض . وخففها على قول من قال: الخمر، فأثبت همزة الوصل لأن اللام في تقدير السكون، فلما كان في تقدير السكون حذف الألف من على، كما يحذفها إذا كانت اللام ساكنة، فاجتمع لآمان مثلاًن فأدغم الأولى في الثانية، ولو خففها على قول من قال: لَحْمَر، لم يجز الإدغام لأن الألف في على تثبت ولا تحذف كما حذفت في القول الأول، لما كانت اللام في تقدير سكون، فلم يجز الإدغام لفصل الألف بين المثلين، فإذا وقف من أدغم ﴿لَيْكِنَّا﴾ أثبت الألف، وإذا لم يقف حذفتها.

ومثل هذه الألف في أنها تثبت في الوقف وتسقط في الإدراج، الألف في حَيْهَلَا، تقول: حَيَّ هَلْ بعمر، فتحذفها، فإن وقفت قلت: حَيْهَلَا، وقد تجيء هذه الألف مثبتة في الشعر في الإدراج، كقول الأعشى:

فكيف أنا وانتحالي القوافي<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

أنا شيخ العشيرة فاغرفوني حُمَيْدٌ قد تَذَرَيْتُ السَّنَامَا<sup>(٢)</sup>  
ولا يكون هذا مختاراً في القراءة، وقد جاء في غير هذا إجراء الوصل مجرى الوقف. نحو قوله:

ببازِلٍ وجنَاءٍ أو عَيْهَلِي<sup>(٣)</sup>

فأما من قرأ ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ في الوصل فإنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن يجعل الضمير المتصل مثل المنفصل الذي هو: نحن، فيدغم النون من لكن لسكونها في النون من علامة الضمير، فيكون على هذا في الوصل والوقف، ﴿لَيْكِنَّا﴾ بإثبات الألف لا غير، ألا ترى أن أحداً لا يحذف الألف في نحو: فعلنا.

وقوله: ﴿هُوَ﴾ من: ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ علامة الحديث والقصة، كما أنه من قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] كذلك والتقدير: الأمر لله أحد، لأن هذا الضمير يدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ والخبر في موضع خبر، كما أنه في: إن، وكان، وظننت، وما يدخل على المبتدأ والخبر كذلك، وعاد الضمير على الضمير الذي دخلت عليه لكن على المعنى، ولو عاد على اللفظ لكان: لكتنا هو الله ربنا، ودخلت لكن على الضمير مخففة كما دخلت في قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] وهذا وجه.

ويجوز فيه وجه آخر: وهو أن سيبويه حكى أنه سمع من العرب من يقول: أعطني أبيضه، فشدّد وألحق الهاء. والتشديد للوقف، وإلحاقه إياها، كإلحاقه الألف

(١) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

في: سَبَسَبًا<sup>(١)</sup>. والياء في: عَيْهَلِي<sup>(٢)</sup>. فأجرى الهاء مجراها في الإطلاق كما كانت مثلهما في قوله:

صَفِيَّةٌ قُومِي وَلَا تَجْزَعِي وَبَكِّي النِّسَاءَ عَلِي حَمْرَةَ<sup>(٣)</sup>  
فهذا الذي حكاه سيبويه في الكلام، وليس في شعر، وكذلك الآية تكون الألف فيها كالهاء، ولا تكون الهاء للوقف، ألا ترى أن هاء الوقف لا يبين بها المعرب، ولا ما ضارع المعرب، فعلى أحد هذين الوجهين يكون قول من أثبت الألف في الوصل أو عليهما جميعاً. ولو كانت فاصلةً لكان مثل ﴿فَأَصْلُونَا أَلْسِيلاً﴾ [الأحزاب: ٦٧].

وقرأ ابن كثير: ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا﴾ [الكهف: ٣٩] و﴿يُؤْتِنِي خَيْرًا﴾ [٤٠] و﴿نبغي فارتدًا﴾ [٦٤]، و﴿إِنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا﴾ [٦٦] و﴿بيهديني ربي﴾ [٢٤] يثبت الياء في الوصل والوقف.

وقرأ نافع وأبو عمرو بياء في الوصل في هذه الحروف، وزاد ﴿فهو المهتدي﴾ [١٧] بياء في الوصل، ويحذفها في الوقف.

الكسائي يحذفها ويثبت الياء في ﴿نبغي﴾ وحدها في الوصل.

ابن عامر وعاصم وحزمة يحذفون الياء في الوصل والوقف في كل ذلك.

إثبات ابن كثير الياء فيما أثبت من هذه الحروف في الوصل والوقف هو الأصل والقياس، وإثبات نافع وأبي عمرو الياء في هذه الحروف التي حكيت عنهما في الوصل هو القياس والأصل، وحذفهما لها في الوقف أنه فواصل، أو قد أشبهت الفواصل، فحذفها كما تحذف في القوافي لأنه موضع وقف، والوقف مما يعبر فيه الكلم عن حالها في الوصل.

وأما حذف ابن عامر وعاصم وحزمة الياء في هذه الحروف في الوصل والوقف فإن حذفهم لها في الوقف كحذف من تقدم ذكره، لأنها كالفواصل، وأما حذفها في الوصل، فلأنهم قد يحذفون مما ليس بفاصلة في الوصل نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود: ١٠٥].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَكُمْ فِتْنَةً﴾ [الكهف: ٤٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - فيما أرى - : ﴿وَلَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿ولم يكن﴾ بالياء<sup>(٤)</sup>.

الياء والتاء كلاهما حسن وقد مضى ذلك في غير موضع.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ [الكهف: ٤٤].

(١) كلمة من بيت رجز لرؤية مرّ سابقاً.

(٢) مرّ في الصفحة السابقة.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في الروایتين: ﴿الْوَلِيَّةُ﴾ بفتح الواو ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ خفضاً.

وقرأ حمزة: ﴿هِنَالِكَ الْوَلَايَةِ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بكسر الواو والقاف.

وقرأ أبو عمرو: ﴿هِنَالِكَ الْوَلَايَةِ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بفتح الواو وضم القاف.

وقرأ الكسائي: ﴿هِنَالِكَ الْوَلَايَةِ﴾ كسراً ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ بضم القاف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: الْوَلَايَةُ: أي التوالي، قال: وهو مصدرُ الْوَلِيِّ، وحكي عن أبي عمرو والأصمعي أن الْوَلَايَةَ هنا لِحْنٌ، والكسر يجيء في فَعَالَةٍ فيما كان صنعة ومعنى، مُتَقَلِّدًا كالكتابة والإمارة والخلافة وما أشبه ذلك، وليس هنا معنى تولي أمر إنمّا هو الْوَلَايَةُ من الدين وكذلك التي في الأنفال: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وقد كسر قوم من القراء ذلك أيضاً، وحكى ابنُ سَلامٍ عن يونس في قوله: ﴿هِنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ قال يونس: ما كان لله عز وجل فهو وَايَةٌ مفتوح من الْوَلَايَةِ في الدين، وما كان من ولاية الأمور فبالكسر: وَايَةٌ. وقال بعض أهل اللغة: الْوَلَايَةُ: النصر. يقال: هم أهل ولاية عليك، أي: متناصرون عليك، والولاية: ولاية السلطان، قال: وقد يجوز الفتح في هذه والكسر في تيك، كما قالوا: الْوَكَاةُ وَالْوَكَاةُ، وَالْوَصَايَةُ وَالْوَصَايَةُ بمعنى واحد، فعلى ما ذكر هذا الذّاكر يجوز الكسر في الْوَلَايَةِ في هذا الموضع.

وأما من قال: ﴿هِنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ فكسر القاف فإنه جعله من وصف الله سبحانه، وَوَصَفَهُ بِالْحَقِّ وهو مصدرٌ كما وَصَفَهُ بِالْعَدْلِ وبالسّلام، والمعنى: أنه ذو الحق وذو السّلام، وكذلك الإله معناه: ذو العبادة، يدل على ذلك قوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥] وقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢].

ومن رفع ﴿الْحَقُّ﴾ جعله صفةً للولاية، ومعنى وصف الولاية بالحق أنه لا يشوبها غيره، ولا يخاف فيها ما يخاف في سائر الولايات من غير الحق.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: ﴿عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿عُقْبًا﴾ مضمومة القاف.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿عُقْبًا﴾ ساكنة القاف<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: خيرٌ عُقْبًا، وعاقِبَةٌ، وعُقْبِي، وعُقْبَةٌ، والمعنى واحدٌ وهي الآخرة.

قال أبو علي: ما كان على فُعْلِ جاز تخفيفه نحو العُتُق، والطُّبُّ وقد تقدم ذكر ذلك.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾ [الكهف: ٤٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَيَوْمَ تُسَيَّرُ﴾ بالتاء. ﴿الجبّال﴾ رفعاً.  
وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿نُسَيِّرُ﴾ بالنون ﴿الجبّال﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

حجة من بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿نُسَيِّرُ﴾ قوله: ﴿وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ﴾،  
وقوله: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [التكوير: ٣].

ومن قال: ﴿نُسَيِّرُ﴾ فلأنه أشبه بما بعده من قوله: ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾  
[الكهف: ٤٧] فإن قلت: وقد جاء ﴿وَنَسِيرُ الْجِبَالِ سِيرًا﴾ [الطور: ١٠] ولم يجب على  
هذا أن يقال: ﴿نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾؛ قيل: إنما قرئ على: ﴿نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾ و﴿نُسَيِّرُ  
الجبّال﴾ ولم يقرأ على غير هذين الوجهين، فكما أسند الفعل إلى المفعول به في قوله:  
﴿وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ﴾ كذلك أسند إليها في قوله: ﴿نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا﴾ [الكهف: ٥٢] في النون والياء.

فقرأ حمزة وحده: ﴿نقول﴾ بالنون وقرأ الباقون بالياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: قول حمزة ﴿نقول﴾ إن قبلها: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾  
[الكهف: ٥١] ﴿وَيَوْمَ نَقُولُ﴾: محمول على ما تقدم في المعنى، فكما أن ﴿كنت﴾  
للمتكلم كذلك ﴿نقول﴾ والجمع والإفراد في ذلك بمعنى.

وحجة الياء أن الكلام الأول قد انقضى. وهذا استئناف، فالمعنى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾:  
أي يوم يقول الله سبحانه ﴿أين شركائي الذين زعمتم﴾ وهذا يقوي القراءة بالياء دون  
النون، ولو كان بالنون لكان أشبه بما بعده أن يكون جمعاً مثله، فيقول: شركاءنا، فأما  
قوله: ﴿الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، فالراجع إلى الموصول محذوف، وخبر الزعم محذوف،  
والمعنى: الذين زعمتموهم إياهم، أي: زعمتموهم شركاء، فحذف الراجع من الصلة،  
ولا بد من تقديره، كقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ومثل هذا في  
حذف المفعولين جميعاً، قول الشاعر، وهو الكميّ:

بأبي كتابٍ أم بأية سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلِيٍّ وَتَحْسِبُ<sup>(٣)</sup>  
فالأية أقوى من هذا، لأن الراجع إلى الموصول مقتضى، وإذا ثبت الراجع ثبت

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو للكميّ في خزنة الأدب ١٣٧/٩، والدرر ٢٧٢/١، ٢٥٣/٢، وشرح  
التصريح ٢٥٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢، والمحتسب ١٨٣/١، والمقاصد النحوية  
٤١٣/٢، ١١٢/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٢، وشرح الأشموني ص ١٦٤، وشرح ابن عقيل  
ص ٢٢٥، وهمع الهوامع ١٥٢/١.

حصول المفعول الثاني، لأن الاختصار على الأول من المفعولين لا يجوز.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿العذاب قَبْلًا﴾ [الكهف: ٥٥] في كسر القاف وفتح الباء، وضم القاف والباء.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قَبْلًا﴾ بكسر القاف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿قُبْلًا﴾ رفعا<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: قَبْلًا مَقَابِلَةً، وقال أبو زيد: لقيت فلاناً قَبْلًا ومقابلةً وَقَبْلًا وَقُبْلًا وَقَبْلِيًّا وقبيلًا كلّه واحد وهو المواجهة.

قال أبو علي: فقلوه: قَبْلًا، أي: مقابلةً. وقالوا إذا سقى إبله ولم يكن أعد لها الماء قبل ورودها: سقاها قَبْلًا، والقابل: الذي يسقيها وهي تقابل سقبه<sup>(٢)</sup>، قال الراجز:

لن يَغْلِبَ اليومَ جَبَاكُم قَبْلِي<sup>(٣)</sup>

فهذا أيضاً من المقابلة فمعنى: ﴿أو يأتهم العذاب قَبْلًا﴾ أي: مقابلةً من حيث يرونه وهذا كقلوه: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي ﴿قُبْلًا﴾ فيحتمل تأويلين: يجوز أن يكون قُبْلًا بمعنى قَبْلًا، كما حكاه أبو زيد، فيكون معنى القراءتين على ما فسره واحداً اختلف اللفظ، واتفق المعنى، ويجوز أن يكون قُبْلًا جمع قبيل، كأنه: يأتهم العذاب قبيلًا قبيلًا، أي: صنفاً صنفاً، فجمع قبيلًا الذي هو فعيلًا على فُعْل، وصنوف العذاب التي يقابلونها كما أخذ أصحاب فرعون، فيكون ضرباً مختلفاً كل قبيل منه غير صاحبه، ويكون ضرباً واحداً ويجيئهم منه شيء بعد شيء.

وقرأ الكسائي وحده: ﴿وما أنسانيه﴾ [الكهف: ٦٣] بإمالة السين. وكلهم فتحها غيره<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) السُّقْبُ: ولد الناقة، وقيل: الذكر من ولد الناقة، بالسين لا غير، والسُّقْبُ والصُّقْبُ والسقبية: عمود الخباء. (لسان العرب ١/٤٦٨، ٤٦٩ مادة: سقب).

(٣) قبله:

أنا حنين واعتراني أكلبي

الرجز بلا نسبة في ديوان الأدب ١/٢٢٨.

الجَبَا: أن يتقدم الساقى للإبل قبل ورودها بيوم فيجبي لها الماء في الحوض ثم يوردها من الغد. (اللسان ١٤/١٢٩ جبي).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

قال أبو علي: الإمالة في السين من ﴿أنسانيه﴾ سائغة، لأنك تقول: أنسيته، وسواء كان من نسيث، الذي هو خلاف ذكوث، أو من نسيث الذي هو تركت، لأن كل واحد منهما يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالإمالة في السين شائعة من حيث قلت في كل واحد منهما أنسيته، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩].

حفص عن عاصم ﴿أَنْسَلِيَهُ إِلَّا﴾ بضم الهاء، وفي فتح: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] بضم الهاء أبو بكر عن عاصم: ﴿أَنْسَلِيَهُ﴾ بكسر الهاء و﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بكسر الهاء.

الباقون بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، إلا ابن كثير فإنه يثبت الياء في الوصل بعد الهاء ﴿أنسانيه إلا﴾.

قال: وقد تقدم ذكر القول في وجوه ذلك كلها.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦] في التشكيل والتخفيف.

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ مضمومة الراء خفيفة الشين.

وقرأ ابن عامر: ﴿مما علمت رُشْدًا﴾، مضمومة الراء والشين، هكذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان: ﴿رُشْدًا﴾: خفيفة، وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر ﴿رُشْدًا﴾ خفيفة. وقرأ أبو عمرو ﴿رُشْدًا﴾، مفتوحة الراء والشين<sup>(١)</sup>.

قال: رُشْدًا ورُشْدًا لغتان، وكل واحد منهما بمعنى الآخر، وقد أجرت العرب كل واحد منهما مجرى الآخر، فقالوا: وَثْنٌ وَوَثْنٌ، وَأَسَدٌ وَأَسْدٌ وَخَشْبَةٌ وَخُشْبٌ، وَبِدْنَةٌ وَبُذْنٌ، فجمعوا فعلاً على فَعْلٍ، ولما كان فَعْلٌ يجري عندهم مجرى فَعَلٍ جمعوا أيضاً فعلاً على فَعْلٍ، كما جمعوا فعلاً عليه. وذلك قوله: ﴿وَالْفَالِكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وفي أخرى: ﴿فِي الْفَالِكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩، يس: ٤١]، فهذا يدل على أنهما عندهم يجريان جميعاً مجرى واحداً، وعلى هذا أيضاً جمعوا فعلاً وفعلاً، على فَعْلَانٍ، فقالوا: قَاعٌ وَوَيْعَانٌ. وَتَاجٌ وَوَيْجَانٌ، وقالوا: حَوْتٌ وَوَيْتَانٌ، وَنُونٌ وَوَيْنَانٌ، وقد قيل: إن القراءة بـ﴿رُشْدًا﴾ أرجح، لأنهم اتفقوا في قوله: ﴿فَأُولَئِكَ نَحْرُورًا رُشْدًا﴾ [الجن: ١٤] على الفتح، والتي في الكهف رأس آية مثل ما وقع الاتفاق على

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

فتحه، وتحريك عينه، فوجب أن يكون هذا أيضاً مثله، من حيث اجتماعا في أن كل واحد في رأس آية. فأما انتصاب ﴿رَشَدًا﴾، فيجوز أن ينتصب على أنه مفعول له، ويكون متعلقاً بأتبع، وكأته: هل أتبعك للرشد، أو لطلب الرشد على أن تعلمني، فيكون على حالاً من قوله: أتبعك، ويجوز أن يكون للرشد مفعولاً به تقديره: هل أتبعك على أن تعلمني رشداً مما علمته، ويكون العلم الذي يتعدى إلى مفعول واحد يتعدى بتضعيف العين إلى مفعولين، كقوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] تقديره: هل أتبعك على أن تعلمني رشداً مما علمته. فحذفت الراجع من الصلة إلى الموصول، ويكون على هذا كل واحد من الفعلين قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما الفعلان، ومعنى: عَلَّمَنِي رَشَدًا: عَلَّمَنِي أَمْرًا ذَا رَشْدٍ، أو علماً ذا رشد.

قال: قرأ عاصم وحده، في رواية أبي بكر: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ [الكهف: ٥٩] بفتح الميم واللام الثانية. وفي النمل: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ [٤٩] مثلها. وروى عنه حفص: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ و﴿مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ بكسر اللام فيهما.

وقرأ الباقون: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ و﴿مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾، بضم الميم وفتح اللام<sup>(١)</sup>.

قالوا: هَلِكٌ زَيْدٌ وَأَهْلَكَتَهُ، وفي التنزيل: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨] وفيه: ﴿أَزْهَبْنَا إِنْ أَهْلَكْنَا اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحْمَتًا﴾ [الملك: ٢٨] وحكوا أن تميمياً تقول: هلكني زيدٌ، كأنهم جعلوه من باب رجع، ورجعته، وغاض الماء وغضته، وعلى هذا حمل بعضهم:

وَمَهْمِهِ هَالِكٌ مَنْ تَعَرَّجَا<sup>(٢)</sup>

فقالوا: هو بمنزلة: مُهْلِكٌ مَنْ تَعَرَّجَا. ومن لم يجعل هلك متعدياً ففي هالكٍ ضميرٌ عائدٌ إلى النكرة، واسم الفاعل مضافٌ إلى المفعول به، كما أنه لو كان مكان الهالك المُهْلِكُ كان كذلك، ومن لم يجعل هالكٍ بمعنى مهلك كان تقديره: هالكٌ مَنْ تَعَرَّجَهُ، ومن تعرجه فاعلُ المهلكِ في المعنى وموضعه نصبٌ مثل: حسن الوجه، فلما حذف التنوين أضافه إليه مثل حسن الوجه، فموضع «مَنْ تَعَرَّجَا»: جرٌّ على هذا الحد. فقول عاصم: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾: مصدرٌ يكون على قول من عدى هلكت مضافاً إلى المفعول به، نحو ﴿مِنْ دُعَاةِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وفي قول من لم يعد هلكت مضافاً إلى الفاعل، كقولك: وجعلنا لهلاكهم. والمصدر من فعل في الأمر الشائع بيني على مفعَل.

ومن قال: ﴿وجعلنا لمهلكهم موعداً﴾ كان المصدر مضافاً إلى المفعول بهم، كأته:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) رجز للعجاج مرّ سابقاً.

لإهلاكهم موعداً. ورواية حفص عن عاصم: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ و﴿مَهْلِكِكَ﴾ الرواية الأولى، وفتح اللام التي هي عين من مهلك أقيس وأشيع، وقد جاء المصدر من باب فَعَلَ يفعل بكسر العين قال: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وقالوا: ما في برك مكيل، يريدون: الكيل، والأول أكثر وأوسع.

اختلفوا في قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلُنَّ عَنْ شَيْءٍ﴾ [الكهف: ٧٠].

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿تَسْأَلُنِي﴾ ساكنة اللام.

وقرأ نافع: ﴿تَسْأَلُنِي﴾ مفتوحة اللام مشددة النون.

وقرأ ابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلُنَّ عَنْ شَيْءٍ﴾ اللام متحركة بغير ياء مكسورة النون.

وقال هشام عنه: ﴿تَسْأَلُنِي﴾ بياء مشددة النون<sup>(١)</sup>.

قول ابن كثير ومن تبعه عدواً فيه السؤال إلى المفعول الذي هو المتكلم مثل: لا تَضْرِبْنِي، ولا تَظْلِمْنِي، ونحو ذلك.

وقول نافع: ﴿تَسْأَلُنِي﴾ مفتوحة اللام، ففتحة اللام لأنه لما ألحق الفعل الثقيلة بنى الفعل معها على الفتح. فإن أثبت الياء، كما أثبت من تقدم ذكره، فقد عداه إلى المفعول به كما عداه من تقدم. فإن فتح النون عدى الفعل في المعنى، وليس في اللفظ بمتعد.

وقول ابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلُنَّ﴾ ألحق الثقيلة، وعدى الفعل إلى المفعول به في اللفظ، والكسرة في النون تدل على إرادة المفعول به، وحذف الياء من اللفظ.

ورواية هشام ﴿تَسْأَلُنِي﴾ بياء، مشددة النون، تعدى الفعل فيه إلى المفعول به، وبين إثبات علامته غير محذوف منها الياء.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿لِيُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧١] ورفع الأهل ونصبهم.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿لِيُغْرِقَ﴾ بالتاء ﴿أَهْلَهَا﴾ نصباً.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لِيُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ بفتح الياء والراء ﴿أَهْلَهَا﴾ رفع. وكلهم يخفف الراء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ﴿لِيُغْرِقَ﴾ أولى ليكون الفعل مسنداً إلى المخاطب كما كان المعطوف عليه كذلك، ألا ترى أن المعطوف عليه: ﴿أَغْرَقْنَا﴾ وكذلك المعطوف، وهذا يجيء على معنى الياء، لأنه إذا أغرقهم غرقوا، وما بعده أيضاً كذلك وهو قوله: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ﴾ فهو أيضاً خطاب.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.



قال: وكلهم خفف الراء، يعني أنهم قرؤوا: ﴿لِثَعْرَقٍ﴾، ولم يقل أحد منهم لِثَعْرَقٍ، وذلك لقوله: ﴿فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ولقوله: ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠]، وقد يدخل فَعَلَ في هذا النحو نحو: غَرَمْتُهُ وَأَغْرَمْتُهُ، إلا أن الذي جاء به التنزيل أولى.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: ﴿نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤].  
فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو والكسائي: ﴿نُكْرًا﴾ خفيفة في كل القرآن إلا قوله: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ [القمر: ٦]، وخفف ابن كثير أيضاً ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾.  
وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر في كل القرآن: ﴿نُكْرًا﴾ و﴿نُكْرٍ﴾ مثقل. حفص عن عاصم ﴿نُكْرًا﴾ خفيفة.

واختلف عن نافع فروى إسماعيل بن جعفر ﴿نُكْرًا﴾ خفيفاً في كل القرآن، إلا قوله: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ فإنه مثقل. وروى ابن جَمَاز وقالون والمسبيبي وأبو بكر بن أبي أويس وورش عن نافع ﴿نُكْرًا﴾ مثقل في كل القرآن، نصر عن الأصمعي عن نافع ﴿نُكْرًا﴾ مثقل<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: نُكْرٌ: فَعَلَ، وهو من أمثلة الصفات، قالوا: ناقةٌ أُجْدٌ، ورجل سُئِلٌ، ومشيئةٌ سُجِّحٌ وأنشد سيبويه:

وامشُوا مشيئةً سُجِّحاً<sup>(٢)</sup>

فمن خَفَّفَ ذلك، فكما يخفَّفُ العُنُقَ والعُنُقَ، والطُّنْبَ والطُّنْبَ، والشُّغْلَ والشُّغْلَ، والتخفيف في ذلك مستمر، وإذا كان الأمر كذلك فمن أخذ بالتثقيل وبالتخفيف كان مصيباً، وكذلك إن أخذ أخذاً باللغتين وقرأ في موضع بالتخفيف وفي موضع بالتثقيل فجائز.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) قطعة من بيت تمامه:

ذروا التخاذل وامشوا مشيئةً سُجِّحاً  
إن الرجال ذوو عصبٍ وتذكير  
البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٩، وجمهرة اللغة ص ١٠٣٧، والخصائص ١١٦/٢ وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، ولسان العرب ٦٤/١ (حجاً)، ٦٠٣ (عصب)، ٤٧٥/٢ (سجج)، وبلا نسة في الكتاب ٢٤٤/٤.

التخاذل: أن يؤرم استه ويُخرج مؤخره إلى ما وراءه. والعصب: شدة الخلق، ومنه رجل معصوب أي شديد؛ والمشيئة السُّجج: السهلة، وقيل: التخاذل في المشي: التباطؤ. قال ابن بري: هذا البيت في الصحاح: دعوا التَّجَاجِيءَ، وللصحيح: التَّجَاجُؤُ، لأن التفاعل في مصدر تفاعل حقه أن يكون مضموم العين نحو التقاتل والتضارب، ولا تكون العين مكسورة إلا في المعتل اللام نحو التغازي والترامي، والبيت في التهذيب أيضاً، كما هو في الصحاح، دعوا التَّجَاجِيءَ؛ وقيل: التخاذل مشية فيها تبختر. (لسان العرب ٦٤/١ حجاً).

فيدغم بعضها في بعض كما يدغم سائر المتقاربة، والطاء والذال، والتاء والذال والتاء والظاء، أدغم بعضها في بعض للمقاربة، فأما الصاد والسين والزاي فتدغم بعضها في بعض، وتدغم فيها الحروف الستة ولا يدغمن في الستة لما يختل في إدغامها في مقاربتها من الضفير، فالذال أدغمها أبو عمرو في التاء، وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة لأن ما بينهما من الجهر والهمس لا يمنع من الإدغام لقلة ذلك.

فأما تبين ابن كثير: ﴿لَتَخِذْتِ﴾ وتركه الإدغام، فلأن لكل حرف من الذال والتاء حيزاً غير حيز الآخر، فالذال من حيز الطاء والتاء، فلم يدغم لاختلاف الحيزين واختلاف الحرفين في الجهر والهمس. وحكى سيبويه أنهم قالوا: أخذت، فبينوا.

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله جلّ وعزّ: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ [الكهف: ٨١].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ [الكهف: ٨١] و﴿وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥] و﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُمْ﴾ [التحریم: ٥] و﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ [ن: ٣٢] خفافاً جمع.

وقرأ نافع وأبو عمرو في الكهف والتحریم ونون والنور مشدداً كله.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي في الكهف والتحریم ونون مخففاً، وفي النور: ﴿وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ مشددة. وروى حفص عن عاصم أنه خفف في الكهف والتحریم ونون، وشدد في النور<sup>(١)</sup>.

قال: بدّل وأبدّل يتقاربان في المعنى، كما أن نزل وأنزل كذلك، إلا أن بدّل ينبغي أن يكون أرجح لما جاء في التنزيل من قوله: ﴿لَا يُبَدِّلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤] ولم يجيء منه الإبدال كما جاء التبديل في مواضع من القرآن، وقد جاء: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ [النساء: ٢٠] فهذا يكون بمعنى الإبدال كما أن قوله:

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ<sup>(٢)</sup>

بمعنى: فلم يجبه، فكما جاءت يستجبه بمنزلة يجبه، كذلك الاستبدال يمكن أن يكون بمعنى الإبدال، فأما من قال: إن بدّل غير أبدل، لأن قولك: تبدل، هو أن تذهب بالشيء وتجيء بغيره، كقوله:

عَزَّلَ الْأَمِيرَ لِلْأَمِيرِ الْمُبَدَّلِ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) الرجز لأبي النجم في لسان العرب ٤٨/١١ (بدل)، ومقاييس اللغة ٢١٠/١، وبلا نسبة في كتاب العين ٣٥٧/١.

وقد يقال: يُبَدَّلُ في الشيء، وقد يكون قائماً وغير قائم، كقوله: ﴿وَلِيَبَدِّلَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥] فالخوف ليس بقائم في حال الأمن، ومن قال: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١] فقد تكون الآية المبدلة قائمة التلاوة كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٣٤] ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْهُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]. وربما رفع المبدل من التلاوة. وقال: ﴿وَيَدَّلُكُمُ بِجَنَّتَيْنِ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦] فالجنتان قائمتان، وقال: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] فالقولان جميعاً قائمان، فليس ينفصل بدلٌ من أبدل في هذا النحو بشيء.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: ﴿رُحْمًا﴾ [٨١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿رُحْمًا﴾ ساكنة الحاء.

فقرأ ابن عامر: ﴿رُحْمًا﴾ مثقلة الحاء، وروي عن أبي عمرو: ﴿رُحْمًا وَرُحْمًا﴾.

عباس عن أبي عمرو أنه قال: أيتهما شئت فاقرا. قال: وأنا أقرأ بالضم ﴿رُحْمًا﴾.

علي بن نصر، عن أبي عمرو: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ و﴿رُحْمًا﴾ بتسكين الحاء وتحريكها<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: الرُّحْمُ والرُّحْمُ، وهو الرحمة، وأشد العجاج:

وَلَمْ تَعْرِجْ رُحْمَ مَنْ تَعَرَّجَا<sup>(٢)</sup>

وأشد غيره لرؤية:

يَا مُنْزِلَ الرُّحْمِ عَلَى إِدْرِيسَ وَمُنْزِلَ اللِّعَنِ عَلَى إِبْلِيسَ<sup>(٣)</sup>

قال أبو عبيدة: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾: عطفاً.

اختلفوا في تشديد التاء وتخفيفها من قوله: ﴿فَأَتَّبِعْ سَبِيًّا﴾ [الكهف: ٨٥] ﴿ثُمَّ اتَّبِعْ سَبِيًّا﴾ [الكهف: ٨٩، ٩٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿فَأَتَّبِعْ سَبِيًّا﴾ ﴿ثُمَّ اتَّبِعْ سَبِيًّا﴾ ﴿ثُمَّ اتَّبِعْ سَبِيًّا﴾ مشدداً التاء. وقرؤوا: ﴿فَأَتَّبِعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] مهموزاً، وكذلك: ﴿فَأَتَّبِعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ١٧٥] وكذلك: ﴿فَأَتَّبِعْهُ شَيْطَانًا فَاقْتَبْ﴾ [الصفافات: ١٠] ﴿فَأَتَّبِعَهُ شَهَابٌ مَبِينٌ﴾ [الحجر: ١٨]. وقرؤوا: ﴿وَأَتَّبِعَ الذِّبَّكَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٦]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٦٦/٢ (وفيه «تعرجا» مكان «تعوجا»، ولسان العرب ٢٣٢/١٢ (رحم) الرحم: العطف والرحمة.

(٣) الشطر الأول في لسان العرب ٢٣٢/١٢ (رحم).

مشددة التاء. وروى حسين عن أبي عمرو: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ رواه هارون عن حسين عنه.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿فَاتَّبَعَ سِبَا﴾ ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سِبَا﴾ ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سِبَا﴾ ﴿فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ﴾، ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾، ﴿فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ مقطوع. ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ موصولة<sup>(١)</sup>.

أبو زيد: رأيت القوم فاتبعتهم إتباعاً: إذا سبقوا فأسرعت نحوهم، ومروا علي فاتبعتهم إتباعاً: إذا ذهبت معهم ولم يستبذك وتبعتهم أتبعهم تبعاً مثل ذلك.

قال أبو علي: تبع فعلٌ يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، يدل على ذلك قوله: ﴿وَاتَّبَعْنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [القصص: ٤٢] وفي أخرى: ﴿وَاتَّبَعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [هود: ٦٠] لما بني الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل. فأما اتبعوا فافتعلوا، فتعدى إلى مفعول واحد، كما تعدى فعلوا إليه، مثل: شويته واشتويته، وحفرته واحفرتة، وجرحته واجترحتة، وفي التنزيل: ﴿اجترحوا السِّبَاعَ﴾ [الجاثية: ٢١] وفيه ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠] وكذلك: فديته وافتديته، وهذا كثير. وأما قوله: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] فتقديره: فاتبعوهم جنودهم، فحذف أحد المفعولين كما حذف في قوله: ﴿لينذر بأساً شديداً من لدنهُ﴾ [الكهف: ٢] ومن قوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٣] والمعنى: لا يفقهون أحدر قولاً، ولينذر الناس بأساً شديداً، ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْسِرُوا إِلَىٰ رَيْبِهِمْ﴾ [الأنعام: ٥١] أي: عذابه أو حسابه، وقال: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي: يخوفهم بأوليائه، يدل ذلك على ذلك: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا﴾ [آل عمران: ١٧٥]. فقوله: ﴿فَاتَّبَعَ سِبَا﴾ إنما هو افتعل الذي هو للمطاوعة، فتعدى إلى مفعول واحد، كقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

فأما قراءتهم: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] فالمعنى: أتبعوهم جنودهم مشرقين، وقوله: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا﴾ [يونس: ٩٠] تقديره: أتبعهم فرعون طلبه إياهم وتبعه لهم، وكذلك ﴿فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ مُّبِينٌ﴾. المعنى: أتبعه شهاب مبين الإحراق، والمنع من استراق السمع. وقوله: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٦] فمطاوع تبع، تعدى إلى مفعول واحد، ومثله: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]. وأما ما رواه حسين عن أبي عمرو: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ﴾ فإن أتبع يتعدى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

إلى مفعولين من حيث كان منقولاً من تبعه، فأقيم أحدهما مقام الفاعل، وانتصب الآخر كما انتصب الدرهم في: **أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا**، والمعنى: **وَأَتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا عِقَابَ مَا أْتَرَفُوا فِيهِ**، وجزاء ما أترفوا فيه.

وقرأه عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿فَأَتَّبَعَ سِبْيًا﴾ تقديره: **فَاتَّبَعَ سِبْيًا سِبْيًا**، أو **أَتَّبَعَ أَمْرَهُ سِبْيًا**، أو **أَتَّبَعَ مَا هُوَ عَلَيْهِ سِبْيًا**، وقد فسرت الآي التي ذكرها بعد فيما تقدم. وقال بعض المتأولين في قوله: ﴿وَأَتَّبَعْتُهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سِبْيًا﴾ [الكهف: ٨٤] المعنى: **وَأَتَّبَعْتُهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِالْخُلُقِ إِلَيْهِ حَاجَةً سِبْيًا**، أي: **عِلْمًا وَمَعُونَةً لَهُ عَلَى مَا مَكَّنَاهُ فِيهِ**، **وَأَتَّبَعَ سِبْيًا**، يراد به: **اتَّجَهَ فِي كُلِّ وَجْهِ وَجْهَانَهُ لَهُ وَأَمَرْنَا بِهِ لِلْسَبَبِ الَّذِي يَنَالُ بِهِ صِلَاحَ مَا مَكَّنَ مِنْهُ**. وقال أبو عبيدة: **أَتَّبَعَ سِبْيًا**: طريقاً وأثراً.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦] وكذلك عاصم في رواية حفص: ﴿حَمِئَةٍ﴾.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿حَامِيَةٍ﴾<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: في ﴿عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾: ذات حمأة<sup>(٢)</sup>. قال الحسن: رحمه الله من قرأ: ﴿حَمِئَةٍ﴾ فهي فَعْلَةٌ، ومن قرأ: ﴿حَامِيَةٍ﴾ فهي فاعلة من حَمَيْتَ تحمى فهي حامية. حدثنا الكندي قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن ابن أبي رجاء عن الحسن في قوله: ﴿فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ﴾ قال: حارّة، ويجوز فيمن قرأ: ﴿حَامِيَةٍ﴾ أن يكون فاعلة من الحمأة، فحَقَّفَ الهمزة على قياس قول أبي الحسن، فقلبها ياءً مَحْضَةً، وإن حَقَّفَ الهمزة من فاعل على قول الخليل كانت بين بين. قال سيبويه: وهو قول العرب والخليل. وروي عن ابن عباس قال: كنت عند معاوية<sup>(٣)</sup> فقرأ: ﴿فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ﴾ فقلت: ما نقرؤها إلا ﴿حَمِئَةٍ﴾ فقال لعبد الله بن عمرو بن العاص<sup>(٤)</sup>: كيف نقرؤها؟ قال: كما قرأتها يا أمير المؤمنين، قال

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) الحمأة: الطين الأسود المتغير المتغير (ج) حَمَاءٌ.

(٣) انظر ترجمته في الأعلام ٧/ ٢٦١، ٢٦٢، والطبري ٦/ ١٨٠، وابن الأثير ٤/ ٢، ومنهاج السنة ٢٠١/ ٢ - ٢٢٦.

(٤) هو عبد الله بن عمرو بن العاص (٧ق هـ - ٦٥هـ = ٦١٦ - ٦٨٤م) من قريش، صحابي، من النساك من أهل مكة. كان يكتب في الجاهلية، ويحسن السريانية، وأسلم قبل أبيه، فاستأذن رسول الله ﷺ في أن يكتب ما يسمع منه، فأذن له، وكان يشهد الحروب والغزوات. ويضرب بسيفين وحمل راية أبيه يوم اليرموك، وشهد صفين مع معاوية. وولاه معاوية الكوفة مدة قصيرة، ولما ولي يزيد امتنع عبد الله من بيعته وانزوى بجهة عسقلان منقطعاً للعبادة، وعمر في آخر حياته. له ٧٠٠ حديث.

الأعلام ٤/ ١١١، والإصابة ٤٨٣٨، وحلية ١/ ٢٨٣، وصفة الصفوة ١/ ٢٧٠.

ابن عباس: فقلت: في بيتي نزل القرآن، فأرسل معاوية إلى كعب: أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟ فقال: أما العربية، فأنتم أعلم بها، وأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين، وكان جمهور الناس على ﴿حامية﴾.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله عزّ وجلّ: ﴿جَزَاءُ الْحَسَنِيِّ﴾ [الكهف: ٨٨].  
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وابن عامر ﴿جَزَاءُ الْحَسَنِيِّ﴾ رفع مضافة.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿جَزَاءُ الْحَسَنِيِّ﴾ منون منصوب<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: من قرأ: ﴿جَزَاءُ الْحَسَنِيِّ﴾، كان المعنى: له جزاء الخلال الحسنى، لأن الإيمان والعمل الصالح خلال، فالتقدير: المؤمن له جزاء الخلال الحسنى التي أتاها وعملها.

ومن قال: ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنِيِّ﴾ فالمعنى: له الحسنى جزاء، أي: له الخلال الحسنى جزاء، فالجزء مصدر واقع موقع الحال، المعنى: فله الحسنى مجزية، قال أبو الحسن: وهذا لا تكاد العرب تكلم به مقدماً إلا في الشعر.

اختلفوا في ضم السين وفتحها من قوله جلّ وعزّ: ﴿بَيْنَ السُّدَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٣].  
فقرأ ابن كثير: ﴿بَيْنَ السُّدَيْنِ﴾ بفتح السين، ﴿وَبَيْنَهُمْ سُدًّا﴾ [الكهف: ٩٤] بفتح السين أيضاً، وقرأ في يس: ﴿سُدًّا﴾ و﴿سُدًّا﴾ [٩]، وأبو عمرو مثله. حفص عن عاصم بفتح ذلك كله.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر بضم السين في ذلك كله، وكذلك ابن عامر.  
وقرأ حمزة والكسائي بضم ﴿بين السُّدين﴾ وحدها، ويفتحان: ﴿وَبَيْنَهُمْ سُدًّا﴾ و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ سُدًّا﴾ و﴿مِنْ خَلْفِهِمْ سُدًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: كل شيء وجدته العرب من فعل الله من الجبال والشعاب فهو سُدٌّ، وما بناه آدميون فهو سُدٌّ، وقال غيره: هما لغتان بمعنى واحد، كالضَّعْف والضُّعْف، والفَقْر والفُقْر.

قال أبو علي: ويجوز أن يكون السُّد المصدر من سدده سُدًّا، والسُّد: المسدود في الأشياء التي يفصلُ فيها بين المصادر والأسماء نحو السُّقي والسُّقي، والطَّحن والطَّحن، والشُّرب والشُّرب، والقبض والقبض، فإذا كان ذلك كذلك، فالأشبه ﴿بَيْنَ السُّدين﴾ لأنه المسدود. ويجوز فيمن فتح السُّدين أن يجعله اسماً للمسدود، نحو:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

نسخُ اليمين، وضربُ الأمير تريد بهما: منسوجهُ ومضروبهُ، فأما ما في يس من قوله: ﴿وجعلنا من بين أيديهم سداً﴾ [يس: ٩]، فمن ضم كان المعنى جعلنا بينهم مثل السد والحاجز المانع من الرؤية، ومن فتح جعل السد المسدود، قال أبو الحسن المفتوحة أكثر اللغتين.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله تعالى: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بفتح الياء، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بضم الياء، وكسر القاف<sup>(١)</sup>.

﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ أي: يعلمونه ولا يستنبطون من فحواه شيئاً. ومن قال: ﴿لا يكادون يفقهون﴾ فَإِنَّ فَهْمَهُ فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: فَهَمْتُ السُّنَّةَ، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالمعنى فيمن ضم: لا يكادون يفقهون أحداً قولاً، فحذف أحد المفعولين كما حذف من قوله: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢] وكما حذف من قوله: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُتْرِفِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠]. وهذا النحو غير ضيق.

اختلفوا في همز ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤].

فقرأ عاصم وحده: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ مهموزاً ههنا، وفي سورة الأنبياء [٩٦] أيضاً. وقرأ الباقون بغير همز<sup>(٢)</sup>.

اعلم أنك إن جعلت ﴿يَأْجُوجَ﴾ عربياً فيمن همز فهو يفعلٌ مثل يربوعٌ، وهو من أج من قولك: هَبْ له بأجوةٍ، وليس من يَأْجُوجُ الذي حكاه سيويه، لأن الياء في يَأْجُوجُ فاءٌ بالكلمة من ياء وهمزة وجيم وأظهر الجيم في يَأْجُوجُ لأنها للإلحاق كما أظهرت الدال في مَهْدِدٍ لذلك، ولو كان في العربية فعولٌ لأمكن أن يكون يَأْجُوجُ فيمن همز فَعُولٌ من يَأْجُوجُ، ومن لم يهمز فقال: يَأْجُوجُ، أمكن أن يكون خفف الهمزة، فقلبها ألفاً مثل راس، فهو على قوله أيضاً يفعل، فإن كانت الألف في يَأْجُوجُ فيمن لم يهمز ليس على التخفيف، فإنه فاعولٌ من ي ج ج، فإن جعلت الكلمة من هذا الأصل كانت الهمزة فيها كمن قال: سَأَقُ، ونحو ذلك مما جاء مهموزاً ولم ينبغ أن يهمز، ويكون الامتناع من صرفه على هذا للتأنيث والتعريف، كأنه اسم للقبيلة كمجوس.

وأما ﴿وَمَأْجُوجَ﴾ فيمن همز فمفعول من أج كما أن يَأْجُوجُ يفعل منه، فالكلمتان على هذا من أصل واحد في الاشتقاق. ومن لم يهمز ما جوج كان ما جوجٌ عنده فاعولٌ من معج، كما كان ياجوج من يعج، فالكلمتان على هذا من أصلين وليسا من أصل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

واحد، كما كانتا كذلك فيمن همزهما، ويكون ترك الصرف فيه أيضاً للتأنيث والتعريف، وإن جعلتهما من العجمي فهذه التمثيلات لا تصح فيهما، وامتنعا من الصرف للعجمة والتعريف، وإنما تمثل هذه التمثيلات في العجمية ليعلم أنها لو كانت عربية لكانت على ما يذكر.

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿خَرَجًا﴾ [الكهف: ٩٤] ﴿فَخَرَجَ رَيْكًا﴾ [المؤمنون: ٧٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿خَرَجًا﴾، وفي المؤمنين: ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف. ﴿فَخَرَجًا﴾ الأخير بألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف، وفي المؤمنين ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرَجُ رَيْكًا﴾ بغير ألف في الثلاثة.

وقرأ حمزة والكسائي ثلاثهن بألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: هل نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا: أي: هل نجعل لك عطية نخرجها إليك من أموالنا، وكذلك قوله: أم تسألهم خرجاً، أي: مالا يخرجونه إليك، فأما المضروب على الأرض فالخراج، وقد يجوز في غير ضرائب الأرض الخراج بدلالة قول العجاج:

يومُ خراجٍ يسخرُ الشمرجًا<sup>(٢)</sup>

فهذا ليس على الضرائب التي ألزمت الأرضين المُفْتَتحة كأرض السواد، لأن ذلك لا يكاد يضاف إلى وقت من يوم وغيره، وإنما هو شيء مؤبّد لا يتغير عما عليه من اللزوم للأرضين، ويدلّ على أن الخراج العطية منهم له، قوله في جوابه لهم: ﴿مَا مَكَّنِي فِي رَيْفِي خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٩٥] كأن المعنى: ما مكنتني فيه من الاتساع في الدنيا خير من خَرْجِكُم الذي بذلتموه لي، فأعينوني بقوة دون الخراج الذي بذلتموه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧، والتيسير ص ١٤٦.

(٢) قبله:

فهنّ يعكفن به إذا حجا عكفَ النبيط يلعبون الفترجا

الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٢٤، ٢٥، ولسان العرب ٢/٣٠٠ (سمرج)، ٣٤٩ (فترج)، ٢٥٥/٩ (عكف) ١٦٦/١٤ (حجا)، وتهذيب اللغة ١/٣٢٢، ١٣٢/٥، ١٣٣، ١٤١/١١، ٢٤٨، وتاج العروس ٦/٤٥ (سمرج) ١٦٤ (فترج)، ١٨/٣٣٦ (ريض)، ٢٤/١٧٩ (عكف)، (حجا)، وجمهرة اللغة ص ٢٣٩، ١١٣٨، وديوان الأدب ٢/٨٧، وكتاب العين ١/٢٠٥، ٦/٢٠٠، ٢٠٤، ولرؤية في لسان العرب ٢/٣٠٩ (سمرج) وتاج العروس ٦/٦٦ (سمرج)، ويلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٢٣، ومقاييس اللغة ٤/١٠٨، ٥١٥ ومجمل اللغة ٤/١٠٨. والمخصص ٣/١٦، ١٢/٦٧، ١٤/٤٢، ١٥/١٣٥.

الشمرج: يوم للعجم يستخرجون فيه الخراج في ثلاث مرات، وعزبه رؤية بأن جعل الشين سينا فقال: السمرجا. (اللسان ٢/٣٠٩ سمرج).



قال: كلهم قرأ: ﴿رَدْمًا أَتُونِي﴾ [الكهف: ٩٥، ٩٦] ممدوداً غير عاصم فيما حدّثني به إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي عن أبيه عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رَدْمًا، أَتُونِي﴾ بكسر التنوين. وحدّثني موسى بن إسحاق عن أبي هشام عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم ﴿رَدْمًا، أَتُونِي﴾ بكسر التنوين على معنى جيئوني. وحدّثني موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رَدْمًا، أَتُونِي﴾ مثله، على جيئوني.

وروى حفص عن عاصم: ﴿رَدْمًا أَتُونِي﴾ مثل أبي عمرو<sup>(١)</sup>.  
حجة من قرأ ﴿رَدْمًا أَتُونِي﴾ أن ﴿أتوني﴾ أشبه بقوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾ [الكهف: ٩٥] لأنه كلّفهم المعونة على عمل السد، ولم يقبل الخراج الذي بذّله. فقوله: ﴿أتوني﴾ الذي معناه: جيئوني، إنما هو معونة على ما كلّفهم من قوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾.  
وأما ﴿أَتُونِي﴾ فمعناه: أعطوني، وأعطوني يجوز أن يكون على المشاركة، ويجوز أن يكون على الاتهاب.

أخبرنا أبو الحسن عبد الله بن الحسين، أن ابن سماعة روى عنه محمد في رجل كان عنده ثوبٌ لرجل، فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك، قال: هو صدقة، فإن لم يكن الثوب عنده ولكن عند ربّ الثوب فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك قال: هو عارية.

وقولهم: ﴿أَتُونِي﴾ مثل أعطوني في المعنى، وقد احتمل أعطوني الوجهين، وكذلك يحتملها أتوني. وائتوني لا يحتمل إلا جيئوني، فأتوني المقصورة ههنا أحسن لاختصاصه بالمعونة فقط دون أن يكون سؤال عين، والعطية قد تكون هبة، قال:  
وَمِنَّا الَّذِي أَعْطَى الرَّسُولَ عَطِيَّةً أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعُيُونُ دَوَامِعُ  
فالعطية تجري مجرى الهبة لهم والإنعام عليهم في فك الأسير، وقد يكون بمعنى المناولة.

ووجه قول من قرأ: ﴿أَتُونِي﴾ أنه لم يرد بأتوني: العطية، والهبة، ولكن تكليف المناولة بالأنفس، كما كان قراءة من قرأ: ﴿أتوني﴾ لا يُصرف إلى استدعاء تملك عين بهبة ولا غيرها، وأما انتصاب ﴿زُبُرُ الْحَدِيدِ﴾ فإنك تقول: أتيتك بدرهم، وقال:  
أَتَيْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مَوْثِقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧، والتيسير للداني ص ١٤٦.  
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٦١٠، ومجالس نعلب ١/٧٤، والمقاصد النحوية ٤/٤٧٥.

فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر، ثم يجوز أن يحذف الحرف اتساعاً، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني على حدّ:

أمرتك الخيّر<sup>(١)</sup>

ونحوه.

قال: قرأ ابن كثير وحد: ﴿ما مكّني﴾ [الكهف: ٩٥] بنونين، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة.

وقرأ الباقون ﴿مَامَكَّنِي﴾ مدغم<sup>(٢)</sup>.

قال أبو زيد: رجل مكين عند السلطان من قوم مكّاء، وقد مكّن مكانة. قال أبو علي: مكّن فعلٌ غير متعدّ كَشَرُفٌ وَعَظَمٌ، فإذا ضَعُفَت العين عديته بذلك كقولك: شرفته وعظّمته، فقول ابن كثير: مكّني يكون متقولاً من مكّن، وكذلك قول الباقين، فأما إظهار المثلين في مكّني فلأن الثاني منهما غير لازم، لأنك قد تقول: مكّنت ومكّنته فلا تلزم النون، فلما لم تلزم لم يعتدّ بها، كما أن التاء في اقتتلوا كذلك، ومن أدغم لم ينزله منزلة ما لا يلزم، فأدغم، كما أن من قرأ: قَتَلُوا في: اقتتلوا كذلك. اختلفوا: في قوله: ﴿بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿الصَّدَفَيْنِ﴾ بضم الصاد والداد.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿الصَّدَفَيْنِ﴾ بفتح الصاد والداد.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿الصَّدَفَيْنِ﴾ بضم الصاد وتسكين الدال. وروى

حفص عن عاصم: ﴿الصَّدَفَيْنِ﴾ بفتحيتين<sup>(٣)</sup>.

هذه لغاتٌ في الكلمة فاشيةٌ زعموا. وقال أبو عبيدة: الصدفان: جنبتا الجبل<sup>(٤)</sup>.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿مَأْتُونِ أَوْعِيَّ عَلَيْهِ﴾ [الكهف: ٩٦] فقرأ ابن كثير ونافع

وابن عامر والكسائي ﴿قَالَ مَأْتُونِ أَوْعِيَّ﴾ ممدوداً، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة ﴿قَالَ أَتُونِي﴾ قصراً.

وروى خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه قال: ﴿مَأْتُونِ﴾ ممدودة.

حفص عن عاصم قال: ﴿مَأْتُونِ﴾ ممدودة<sup>(٥)</sup>.

(١) جزء من بيت لعمر بن معديكرب مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

(٤) الصدفان: ناحيتا الشعب أو الوادي كالصدين. ويقال لجانبي الجبل إذا تحاذيا: صدفان وصدفان لتصادفهما أي تلاقيهما وتحاذي هذا الجانب الجانب الذي يلاقيه، وما بينهما فج أو شعب أو واد.

(لسان العرب ١٨٨/٩ مادة: صدف).

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧، والتيسير ص ١٤٦.

قال أبو علي: أما قراءة من قرأ ﴿ائتوني أفرغ عليه قطراً﴾ فمعناه: جيئوني به، واللفظ على إيصال الفعل إلى المفعول الثاني بالحرف، كما كان قوله: ﴿ائتوني زُبُر الحديد﴾ كذلك، إلا أنه أعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لكان: ﴿ائتوني أفرغه عليه قطراً﴾ إلا أن تقدير الفعل أن يصل إلى المفعول الثاني، بلا حرف كما كان كذلك في قوله: ﴿ائتوني زبر الحديد﴾، وجميع ما مر بنا في التنزيل من هذا النحو إنما هو على إعمال الثاني كما يختاره سيبويه، فمنه قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلِمَاتِ﴾ [النساء: ١٧٦] ومنه قوله: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾ [الحاقة: ١٩].

ووجه من قال: ﴿ءَاتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ أن المعنى: ناولوني قطراً أفرغه عليه، إلا أنه أعمل الثاني من الفعلين كما أعمل الثاني في قصر ائتوني.

قال: كلهم قرأ ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ [الكهف: ٩٧] بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ يريد: فما اسْتَطَاعُوا، ثم يُدغم التاء في الطاء، قال: وهذا غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة<sup>(١)</sup>.

قالوا: طاع يطوع، فلم يتعد الفعل منه، فإذا أريد تعديته ألحقت الهمزة فقالوا: أطعت زيدا، قال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١] وقالوا أيضاً: اسطاع يسطيع في معنى أطاع يطيع، وقولهم: اسطاع أفعل، وإنما ألحقت السين البناء لنقل الحركة إلى الفاء وتهيئة الكلمة بنقل الحركة فيها للحذف، ألا ترى أنها هيأت الكلمة للحذف منها في نحو لم يسْطِيع، ومثل السين في ذلك الهاء في قول من قال: أَهْرَاقِ يَهْرِيقِ. فالهاء في أنها عوضٌ مثل السين في اسطاع، وليس هذا العوض بلازم، ألا ترى أن ما كان نحوه لم يلزم هذا العوض. وقالوا أيضاً: اسطاع يسطيع، وفي التنزيل: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] فهذا استفعل، وكأن استفعل في ذلك جاء في معنى أفعل، كما أن استجاب في معنى أجاب في نحو:

فلم يستجبه عند ذلك مجيب<sup>(٢)</sup>

وحذفوا من الكلمة التاء المزيدة مع السين فقالوا: اسطاع يسطيع، وفي التنزيل: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ وهو قراءة الجمهور، لما اجتمعت المتقاربة أحبوا التخفيف بالإدغام كما أحبوا ذلك في الأمثال، فلما لم يسْغ التخفيف بالإدغام لتحريك ما لم يتحرك في موضع عُذِل عنه إلى الحذف، كما أنه لما اجتمع المثلاث في قولهم: عَلماءِ بنو فلان، يريدون: على الماء، ولم يسغ إدغام الأولى في الثانية وإن كانت تتحرك

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

(٢) عجز بيت مر سابقاً.

بحركة الهمزة في نحو قولهم: أَلْحَمْرُ؛ حذفوا الأول من المثلين لما كان الإدغام يؤدي إلى تحريك ما تكره الحركة فيه فأما تحريكه بحركة الهمزة فهي في هذا التحريك في نية السكون يدلّك على ذلك تقدير همزة الوصل مع تحرك اللام، فقالوا: علماء بنو فلان، فحذفوا الأول من المثلين حيث لم يتجه الإدغام، وهذا أولى من قولهم: استطاع، لأن هذه السين لم تتحرك في موضع من الحركات كما تحركت اللام، فهذا استفعل بمنزلة أفعال وأجروا المتقاربين في هذا مجرى المثلين، فقالوا: بَلْعَثِير، لما كانت النون مقاربة اللام، وكانت تدغم فيها في نحو: من لك، أريد إدغامها في هذا الموضع أيضاً، فلما لم يسغ ذلك عندهم خففوا بالحذف كما خففوا به في المثلين، ولغة أخرى خامسة في الكلمة، وهي أن بعضهم قال في: يستطيع: يَسْتَيْع، فهذا يحتمل أمرين: أحدهما: أنه أبدل من الطاء التي هي فاء التاء ليقربها من الحرف الذي قبلها، فأبدل التاء لتوافق السين في الهمس، كما أبدل الدال من التاء في نحو: ازدان ليوافق ما قبله في الجهر، والآخر: أن يكون حذف الطاء لما لم يستقم إدغام ما قبلها في المتقارب منها، كما حذف المثل والمتقارب من: عِلْمَاءِ بنو فلان، وبلْعَثِير، ويكون هذا في أنه حذف من الكلمة الأصل للتخفيف، بمنزلة قولهم: تَقَيْتُ، ألا ترى أنه في الأصل: اتَّقَى، فحذف الفاء التي هي في الأصل واو، فلما حذفها سقطت همزة الوصل المجتلبة لسكون الفاء فبقي تَقَيْتُ على فعلت، فإن قلت: فلم لا يكون على أنه أبدل من الفاء التي هي واو التاء، كما أبدل من تَيْقُور<sup>(١)</sup> وتَوَلَّج<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك، ولا يكون على ما ذكرت من حذفه الفاء من افتعلت، فالدليل على أن الحذف من افتعلت وليس على حد ما ذكرت قولهم في المضارع: يَتَّقِي ولو كان على الحد الآخر لسكن ما بعد حرف المضارعة وأنشدنا:

يَتَّقِي بِهِ نَفْيَانُ كُلُّ عَشِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>

(١) التيقور: فيقول من الوقار، وقيل: لغة في التوفير. قيل: والتيقور الوقار وأصله ويقور قلبت الواو تاء. (لسان العرب ٢٩٠/٥ مادة: وقر).

(٢) التَوَلَّج: كناس الظبي أو الوحش الذي يلج فيه، التاء فيه مبدلة من الواو، والدولج لغة فيه، داله عند سيويه بدل من تاء، فهو على هذا بدل من بدل وعده كراع فوعلا الجوهري: قال سيويه التاء مبدلة من الواو، وهو فوعل لأنك لا تجد في الكلام تفعل اسماً، وفوعل كثير. (لسان العرب ٤٠٠/٢ مادة: ولج).

(٣) صدر بيت. عجزه:

فالماء فوق متونهِ يتصببُ

يُروى «يقرو» بدل «يتقي».

البيت من الكامل، وهو لساعدة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٠، ولسان العرب ٣٣٧/١٥ (نفي)، وتاج العروس (نفي).

نفيان السحاب: ما نفته السحابة من مائها فأسالته.

ومثل تقديره الفاء التي هي طاء من يستيع، تقدير حذف التاء من قولهم: استخذ فلانُ ما، يجوز أن يكون: استخذ، فحذف الفاء لاجتماع حروف متماثلة، فحذفت التاء التي هي فاء، كما حذفت الفاء في يستيع، وإنما هو يستطيع، ويجوز أن يكون: استخذ اتخذ، فأبدل السين من التاء لاجتماعهما في الهمس ومقاربة المخرج، وأبدلت السين من التاء، كما أبدلت التاء من السين في قولهم: طُسْتُ. قال العجاج:

أَنْ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطُّسْتِ<sup>(١)</sup>

والأصل السين، يدل على ذلك أن أبا عثمان أنشد:

لَوْ عَرَضْتِ لِأَيْبُلِي قَسْ

أَشَعَتْ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسٌ حَنْ إِلَيْهَا كَحَنِّينِ الطُّسِّ<sup>(٢)</sup>

فأما قول حمزة: ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَطْهَرُوهُ﴾ فإنما هو على إدغام التاء في الطاء ولم يلق حركتها على السين فيحرك ما لا يتحرك، ولكن أدغم مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مد، وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو، وقد قدمنا ذكر وجه هذا النحو، ومما يؤكد ذلك أن سيبويه أنشد:

كَأَنَّهُ بَغْدٌ كَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْجِي مَرُّ عُقَابٍ كَأَسِيرِ<sup>(٣)</sup>

والحذف في: ما استطاعوا، والإثبات في ما استطاعوا، كل واحد منهما أحسن من الإدغام على هذا الوجه.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿دَكَّأَ﴾ [الكهف: ٩٨]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿دَكَّأَ﴾ منونٌ غير مهموز ولا ممدود.

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم: ﴿دَكَّأَ﴾ ممدودٌ مهموزٌ بلا تنوين.

وهبيرة عن حفص ﴿دَكَّأَ﴾ منونٌ غير ممدود، وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم: ممدود<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿جعلهُ دَكَّأَ﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أنه لما قال: ﴿جَعَلَهُ﴾ وكان بمنزلة خَلَقَ وَعَمِلَ، فكأنه قد قال: دَكَّهُ دَكَّأَ، فحمله على الفعل الذي

(١) مرٌّ سابقاً.

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٢٣/٦ (طس)، ١٧٤ (قسس)، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٨٨، وتهذيب اللغة ١٢/٢٧٥، وتاج العروس ١٦/٣٧١ (قسس) طس: جاء بها على الأصل لأن أصلها طس، والتاء في طست بدل من السين.

(٣) مرٌّ سابقاً.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

دلّ عليه قوله: جَعَلَهُ، والوجه الآخر: أن يكون جعله ذا دكٍ، فحذف المضاف، ويمكن أن يكون حالاً في هذا الوجه.

ومن قال: ﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ فعلى حذف المضاف، كأنه جعله مثل دكاء، قالوا: ناقةٌ دكاءٌ، أي: لا سنام لها، ولا بدّ من تقدير الحذف، لأن الجبل مذكّر فلا يوصف بدكاء، لأنه من المؤنث وجعل مثل خَلَقَ، ويمكن أن يكون حالاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتُ﴾ بالتاء. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يَنْفَدُ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: التأنيث أحسن، لأن المسند إليه الفعل مؤنث، والتذكير حسن أيضاً لأن التأنيث ليس بحقيقي وقد تقدم ذكر ذلك في غير موضع.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة مريم

اختلفوا في ﴿كَهَيْصَ ذِكْرُ﴾ [١، ٢].

فقرأ ابن كثير ﴿كَهَيْصَ﴾ بفتح الهاء والياء، وتبيين الدال التي في هجاء صاد.  
وقرأ أبو عمرو ﴿كَهَيْصَ﴾ بكسر الهاء وفتح الياء ويدغم الدال في الذال.  
نافع يلفظ بالهاء والياء بين الكسر والفتح، ولا يدغم الدال التي في هجاء صاد في الذال  
من ﴿ذِكْرُ﴾ هذا قول محمد بن إسحاق عن أبيه. وقال ابن سعدان عن إسحاق المدني  
عن نافع بفتح الهاء والياء ويدغم، وقال إسماعيل بين الكسر والفتح. وقال أحمد بن  
صالح عن ورش، وقالون عن نافع: الهاء بين الكسر والفتح، ونون العين غير مبيّنة،  
ودال صاذ غير مبيّنة وهو معها ذال. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي بكسر  
الهاء والياء والكسائي لا يبين الدال وعاصم يبينها.

وقرأ حمزة وابن عامر ﴿كَهَيْصَ ذِكْرُ﴾ بفتح الهاء وكسر الياء ويدغمان، وكلهم  
يخفي نون ﴿عين﴾.

وروى ابن اليتيم عن أبي حفص عن عاصم أنه كان يبين الهاء ولا يرفعها ولا  
يكسر الياء. أبو عمارة عن حفص عن عاصم يفخم<sup>(١)</sup>.

القول في إمالة هذه الحروف أن إمالتها لا تمتنع، لأنها ليست بحروف معنى وإنما  
هي أسماء لهذه الأصوات، قال سيبويه: قالوا: با، تا، لأنها أسماء ما يتهجى به، فلما  
كانت أسماء غير حروف جازت فيها الإمالة كما جازت في الأسماء. ويدلّك على أنها  
أسماء أنها إذا أخبرت عنها أعربت، وإن كنت لا تعربها قبل ذلك، كما أن أسماء العدد  
إذا أخبرت عنها أعربت، فكما أن أسماء العدد قبل أن تُعربها أسماء، فكذلك هذه  
الحروف، وإذا كانت أسماء ساغت الإمالة فيها، فأما من لم يمل فعلى قول أهل الحجاز.  
قال: كلهم يُخفي نون عين. حفص عن عاصم يبين النون، قال أبو عثمان: بيان النون  
مع حروف الفم لحن، إلا أن هذه الحروف تجري على الوقف عليها والقطع لها مما بعدها،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨.

فحكمتها البيان وأن لا تُخفى، وقول عاصم هو القياس فيها وما لا مذهب عنه، وكذلك أسماء العدد حكمتها على الوقف على أنها منفصلة مما بعدها. ومما يبين أنها على الوقف أنهم قالوا: ثلاثة اربعة، فألقوا حركة الهمزة على الهاء لسكونها ولم يقبلوها تاء، وإن كانت موصولة لما كانت النية بها الوقف، فكذلك النون ينبغي أن تبيّن لأنها في نية الوقف والانفصال ممّا بعدها. ولمن لم يبيّن أن يستدلّ بتركهم قطع الهمزة من قوله: ﴿الْمِيمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] ألا ترى أن الهمزة لم تقطع، وإن كان ما هي منه في تقدير الانفصال ممّا قبله، فكما لم تقطع الهمزة في ﴿اللَّهُ أَكْبَرُ﴾ وفي قولهم: واحد اثنان، كذلك لم تبيّن النون لأنها جعلت في حكم الاتصال، كما كانت الهمزة فيما ذكرنا كذلك. قال أبو الحسن: التبيين: يعني تبيين النون، أجود في العربية لأن حروف الهجاء والعدد منفصل بعضها من بعض، قال: وعامة القراء على خلاف التبيين.

اختلفوا في قوله: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ [مریم: ٥].

فقرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ مهموزة ممدودة مفتوحة الياء.

وحدثوني عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ مثل: ﴿عَصَاي﴾ [طه: ١٨] و﴿هُدَاي﴾ [طه: ١٢٣] بغير همز ونصب الياء.

وكلهم همز ومدّ وأسكن الياء، غير ابن كثير.

قال أبو عبيدة وغيره: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾: من قدامي، وكذلك قال: في قوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] أي: بين أيديهم وأنشد لسوار بن المضرب:

أبرجو بنو مروان سمعي وطاعتي وقومي تميم والفلاة ورائيا<sup>(١)</sup>

أي: أمامي، وهكذا حكى عنه التوزي، قال: وقال: وراء الرجل: خلفه ووراءه: قدامه. قال: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ أي: أمامهم. وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ عَدَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أي: أمامه، قال التوزي: وأنشدنا أبو عبيدة:

أثوعدني وراء بني رياح كذبت لتقصرن يداك دوني<sup>(٢)</sup>  
وراء بني رياح، أي: قدام بني رياح. وأنشد:

أليس ورائي أن أدب على العصا فيأمن أعدائي ويسأمني أهلي<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرب في لسان العرب ٣٩٠/١٥ (وري)، وتاج العروس (وري) ونوادير أبي زيد ص ٤٥، وللفرزدق في جمهرة اللغة ص ١٣١٨، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٦، ١٠٧٠.

(٢) مر سابقاً.

(٣) البيت لعروة بن الورد في الأغاني ٨٠/٣ وفيه «قيشمت» بدل «فيأمن».



وقال غيره أيضاً: وراء: يكون بمعنى خلف، وبمعنى قدام، قال: وفي القرآن في معنى خلف وبعد قوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]. وروي عن ابن عباس: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ أي: أمامهم، ونحو ذلك قال يعقوب مثل غيره.

وقد حكى متقدمو أهل اللغة وقوع الاسم على الشيء وعلى ضده، وصنفوا فيه الكتب كقطرب، والتوزي ويعقوب وغيرهم، وربما أنكر ذلك منكرون بتعسف وتأويلات غير سهلة، وليس ينكر أحد أن اللفظة الواحدة تقع على الشيء وعلى خلافه، وكذلك لا ينبغي أن يُنكر وقوعه على الشيء وعلى ضده، لأن الضد ضرب من الخلاف، فإن زعموا أن ذلك يُلبس فهو في الخلاف أيضاً يُلبس.

والقصر الذي روي عن ابن كثير لم أعلم أحداً من أهل اللغة حكاه ولعله لغة، وقد جاء في الشعر من قصر الممدود شيء كثير وقياسه قياس رد الشيء إلى أصله، واللام من هذه الكلمة همزة وليس من باب الراء، ولا من قول الشاعر:

كَظَهَرَ اللَّأْيُ لَوْ يَبْتَغِي رِيَّةً بِهَا<sup>(١)</sup>

لأنهم قالوا في تحقيرها: وَرِيَّةً، مثل: وَدِيَّةً، حكى ذلك أبو عثمان وغيره، ولو كان من باب الوري والتواري لكان تحقيره وَرِيَّةً، ومن نادر ما جاء في هذه الكلمة دخول الهاء في تحقيرها مع أنها على أربعة أحرف، وكذلك دخلت في: قُدَيْدِيْمَةٌ، تحقير قدام، قال:

قُدَيْدِيْمَةُ التَّجْرِيْبِ وَالْجِلْمِ إِنْنِي أَرَى عَفَلَاتِ الْعِيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ<sup>(٢)</sup>  
وقال:

يَوْمَ قُدَيْدِيْمَةَ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومٌ<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت. عجزه:

لَعْنَتٌ وَشَقَّتْ فِي بَطُونِ الشَّوْاجِنِ

البيت من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه ص ٤٨٩، ولسان العرب ٢٣٣/١٣ (شجن)، ٣٥٠/١٤ (روي)، ٢٣٨/١٥ (لأي)، ٣٨٩/١٥ (وري)، وتهذيب اللغة ٣٦٧/١١، ٢٧١/١٤، وتاج العروس (شجن)، (لأي)، (وري)، وبلا نسبة في المخصص ٣٩/٨.

الشواجين: جمع شاجنة: ضرب من الأودية يُنبِت نباتاً حسناً (اللسان ٢٣٣/١٣ شجن) الرية: ما يُورَى به النار، قال: وأصله وريّة مثل وعدة، ثم قدموا الراء على الواو فصارت الية (اللسان ٣٥٠/١٤ روي). اللأي: بوزن اللعا: الثور الوحشي. (اللسان ٢٣٨/١٥ لأي).

(٢) البيت من الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ص ٤٤، وخزانة الأدب ٨٦/٧، واللمع في العربية ص ٣٠٣ ولسان العرب ٤٦٦/١٢ (قدم)، والمقتضب ٢٧٣/٢، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٢٨/٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٠، والمقتضب ٤١/٤.

(٣) عجز بيت. صدره:

وقد علوث قنود الرّحل يسفمني

والقول في ذلك إن ما كان على أربعة أحرف لا تدخله تاء التانيث في التحقير كما يدخل عامة ما كان على ثلاثة أحرف، وكأن الحرف الأصل قام مقام الزائد، كما قام مقامه في قولهم لم يَغْزُ، ولم يخش ولم يرم، ألا ترى أن هذه اللامات حذفت كما تحذف الحركات للجزم، وأما دخولها على قدييمة، وورثية، فمن الأشياء التي تشد فتد إلى الأصل المرفوض نحو: استحوذ والقصوى والقود ورجل لدوغ، وطعام قَضَض<sup>(١)</sup>، حكاه أبو زيد.

فأما قوله: ﴿وَأَيُّ خِفْتُ الْمَوْلَىٰ مِنْ وَرَأَىٰ﴾ فإن الخوف لا يكون من الأعيان في الحقيقة، إنما يكون من معانٍ فيها، فإذا قال القائل: خفتُ الله، وخفت الوالي، وخفت الناس، فالمعنى: خفت عقاب الله ومؤاخذته، وخفت عقوبة الوالي وملامة الناس، وكذلك ﴿وَأَيُّ خِفْتُ الْمَوْلَىٰ مِنْ وَرَأَىٰ﴾ أي: خفت تضييع بني عمي، فحذف المضاف، والمعنى على تضييعهم الدين ونبذهم إياه وأطراحهم له، فسأل ربّه وليّاً يرث نبوته وعلمه لئلا يضيع الدين. ويقوي ذلك ما روي عن الحسن أنه قال: ﴿بِرِثِي﴾ [مريم: ٦]: يرث نبوتي، وهذا بين لأنه لا يخلو من أن يكون أراد: يرث مالي أو علمي ونبوتي. وفيما أثار عن رسول الله ﷺ من أنه قال: «نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث ما تركناه صدقة»<sup>(٢)</sup>. دلالة على أن الذي سأل أن يرثه وليه ليس المال، فإذا بطل هذا ثبت الوجه الآخر.

وقريب من هذا الوجه: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٩] على أنه لا يجوز على نبي الله أن يقول: أخاف أن يرثني بنو عمي وعصبتي على ما فرضته لهم، وكان الذي حمله على مسألة ذلك زبّه ما شاهدتهم عليه من تبديلهم الدين وأطراحهم له وتوثيهم على الأنبياء وقتلهم إياهم. وروي عن عثمان بن عفان، رضي الله عنه: ﴿وَأَيُّ خِفْتُ الْمَوْلَىٰ مِنْ وَرَأَىٰ﴾ وكان المعنى: أنهم قتلوا وقل من كان منهم يقوم بالدين، فسأل وليّاً يقوم به، وقد قال الشاعر:

إذا أنا لم أومن عليك فلم<sup>(٣)</sup> يكن<sup>(٤)</sup> كلامك<sup>(٤)</sup> إلا من وراء وراء<sup>(٥)</sup>

= البيت من السيط وهو لعلمة بن عبدة في ديوانه ص ٧٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٩، وبلا نسبة في المقتضب ٢/٢٧٣، ٤١/٤.

(١) قض الطعام يقض قضضاً، فهو قضض وأفض إذا كان فيه حصى أو تراب فوقه بين أضراس الأكل. (لسان العرب ٧/٢٢٠ مادة: قضض).

(٢) أخرجه ابن حجر في (فتح الباري ٨/١٢)، وابن الجوزي في (زاد المسير ٥/٢٠٩)، والسيوطي في (اللؤلؤ المصنوعة ٢/٢٣٥)، وابن كثير في (البداية والنهاية ٢/١٥٤).

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٣/١. ولم.

(٤) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٣/١ لقاءك.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعتي بن مالك في لسان العرب ١٥/٣٩٠ (ورى)، وبلا نسبة في خزانة الأدب =

فيجوزُ فيه أهل النظر في العربية غير وجه، منها: إلا من وراء وراء، بضمها كما ضمنت قبل، وبعده، وتحث، ودون، وتجعل الثاني بدلاً من الأول، قال أبو الحسن: أنشدناه يونس وبيتاً آخر قبله، قال: وزعم أنه شعرٌ مرفوع: وإلا من وراء وراء، يريد به: ورائي، فحذف ياء الإضافة، وتدل الكسرة عليها. فيكون: من وراء وراء. وتكون الثانية بدلاً من الأولى، أو تكريراً، ويكون: من وراء وراء، على أن تجعل وراء معرفة فلا تصرفها للتأنيث والتعريف، وتكون الثانية تكريراً، وروى ابن حبيب عن أبي توبة: إلا من وراء وراء، أضاف وراء إلى وراء فجره للإضافة، وبنى وراء المضاف إليها على الضم مثل: تحث ودون، ويجوز: إلا من وراء وراء، تضيف وراء الأول إلى الثاني، وقد جعلته لا ينصرف للتأنيث والتعريف وراء الأول التقدير فيه الأفراد كما يقدر في سائر ما يضاف ذلك.

اختلفوا في الرفع والجزم من قوله عز وجل: ﴿يُرْتَبِي وَيُرْتُ﴾ [مريم: ٦].  
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿يُرْتَبِي وَيُرْتُ﴾ برفعهما.  
وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿يُرْتَبِي وَيُرْتُ﴾ بالجزم فيهما<sup>(١)</sup>.

وجه الرفع: أنه سأل ولياً وارثاً علمه ونبوته، وليس المعنى على الجزاء. أي: إن وهبته ورث، وذلك أنه ليس كل ولي يرث، فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن تقول: إن وهبته ورث، لأنه قد يهب ولياً لا يرث، وكون ولياً فاصلة لا يدل على أن يرثني ليس بصفة، ألا ترى أن الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلاً بها، فلا توجب الفاصلة قطع ما بعدها عنها.

ووجه الجزم: أنه أوقع الولي الذي هو اسم عام موضع الخاص فأراد بالولي ولياً وارثاً، كما وضع العام موضع الخاص في غير هذا كقوله: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمْ أُنَاسٌ إِذْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وإنما يراؤ بكل واحد من قوله الناس رجل مفرد، وقد يقول الرجل: جاءني أهل الدنيا، وإنما أتاه بعضهم إذا قصد الكثير. وتقول: سير عليه الدهر والأبد، فوضع العام في كل ذا موضع الخاص، فكذلك قوله: ﴿وَلِيّاً﴾ لفظة عامة تقع على الوارث وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره، فعلى هذا يصح معنى الجزاء.

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿عَتِيّاً﴾ [مريم: ٨] و﴿جُثِيّاً﴾ [٦٨] و﴿بُكِيّاً﴾ [٥٨] و﴿صَلِيّاً﴾ [٧٠] في كسر أوائلها وضمها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: بضم أوائل هذه الحروف.

= ٥٠٤/٦، والدرر ١١٣/٣، وشرح التصريح ٥٢/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٣٤ وشرح المفصل ٨٧/٤، ولسان العرب ٩٢/٣ (بعد)، وجمع الهوامع ٢١٠/١.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل هذه الحروف كلها. حفص عن عاصم بكسر أوائل هذه الحروف كلها إلا ﴿بَكِيًا﴾ فإنه يضمّ أوله<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: كلّ مبالغ في شرّ أو كفر فقد عتا عتياً، ومثلها عسى.

اعلم أن ما كان على فُعُول كان على ضربين، أحدهما: أن يكون جمعاً، والآخر: أن يكون مصدرأ، وقد جاءت أحرف في غير المصادر وهي قليلة.

فالجمع إذا كان على فُعُول من المعتل اللام جاء على ضربين، أحدهما: أن تكون اللام واواً، والآخر: أن تكون ياءً، فما كان اللام منه واواً من هذه الجموع قلب إلى الياء، وذلك نحو: حَقُّوْ وَحَقِّيْ، وَذَلُّوْ وَذَلِّيْ وَعَصَاْ وَعَصِيْ وَصَفَاْ وَصَفِيْ، فاللام إذا كانت واواً لزمها القلب على الاطراد إلى الياء، ثم قلبت واو فُعُول إلى الياء لإدغامها في الياء، وكسرت عين الفعل كما كسرت في مَرْمِيْ ونحوه، وقد جاءت حروف من ذلك قليلة على الأصل، فمن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: إنك لتنظرون في نُحُوْ كثيرة.

وحكى غيره في جمع نُحُوِ الذي يعني به السحاب: نُحُوْ، وفي حَمَاْ: حُمُوْ، وأنشد:

وَأُضْبِحَتْ مِنْ أَدْنَى حُمُوَّتِهَا حَمَاً<sup>(٢)</sup>

فما كان كذلك فإن كسر الفاء فيه مطرد، وذلك نحو ذَلِيْ وَحِقِّيْ وَعِصِيْ. وجاز ذلك فيها لأنها غُيِّرَتْ تغييرين، وهما: أن الواو التي هي لام قلبت، والواو التي كانت قبلها قلبت أيضاً، فلما غُيِّرَتْ تغييرين قويا على هذا التغيير من كسر الفاء، كما أن باب: حنيفّة، وجديلة، في الإضافة لما غير تغييرين قوي على حذف الياء في قولهم: جَدَلِيْ، وَحَنَفِيْ، وَفَرَضِيْ وقد تركوا أحرفاً من ذلك على الأصل فلم تغير فقالوا في السليقة، سَلِيْقِي، وفي غُميرة كلب: غُمَيْرِي. وفي الخُرَيْبَةِ خُرَيْبِي، والمستمر هو الأول، فأما ما كان لأمه ياءً من هذا النحو نحو تُدِيْ وَحُلِيْ وَلُجِيْ فقد كسروا الفاء منه أيضاً فقالوا: تُدِيْ وَحُلِيْ وإن لم يغيروا التغييرين اللذين ذكرنا في باب حُقِيْ وَعِصِيْ وذلك لأنهم أجروا الياء ههنا مجرى الواو، كما أجروها مجراها في اَتَسَرَ وَأَتِسَسَ، إذا

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨.

(٢) عجز بيت. صدره في اللسان ١٩٧/١٤ (حمو):

لقد أصبحت أسماء حجراً محرماً

وفي الشعر والشعراء ص ٤٧٩:

ألا إن هندا أصبحت منك محرماً

البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن عجلان النهدي في الشعر والشعراء ص ٤٧٩، ولمسافر بن أبي عمرو في الأغاني ٦٣/٩، ولعبد الله أو لمسافر في الأغاني ٢٤٤/٢٢، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢٧٢/٥، وكتاب العين ٣/٣١٢، وتاج العروس (حمو)، ولسان العرب ١٩٧/١٤ (حمو). ذكر في اللسان قال: رجلٌ كانت له امرأة فطلقها وتزوجها أخوه. أي أصبحت أختاً زوجها بعدما كنت زوجاً لها.

أردت: افتعل من اليُسْرِ واليُبْسِ، فاستمر الكسر في فاء ما كان من الباء كما استمر في باب الواو الذي غير تغييرين لإجرائهم الياء مجرى الواو، لأنهم قد غيروا أيضاً في باب النصب لتغيير واحد، فقالوا: قُرْشِي وهُدْلِي، فحذفوا الياء لما ألحقوا ياءي الإضافة.

وأما ما كان من ذلك مصدراً فما كان من الواو فالقياس فيه أن يصحح نحو: العُتُو والقُلُو، لأن واوه لم يلزمها الانقلاب كما لزمها الانقلاب في الجمع، ولكن لما كانوا قد قلبوا الواو من هذا النحو وإن كان مفرداً نحو: معدتي ومزمتي، وقلِّب ما كان قبل الآخر بحرفٍ كما قُلِّب الآخر نحو ضيِّم، وما كان على وزنه، وغير تغييرين كما غيروا في الجمع، قلبوا ذلك أيضاً في نحو عُنِّي، وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿ظَلَمًا وَعُلْيَا﴾ [النمل: ١٤] في عُلُو ولم يكن شبه هذا الضرب للجمع حيث وافقه في البناء، وغير تغييرين بدون شبه أحمدَ بأشْرَب، فأجري المصدر مجرى الجمع في كسر الفاء منه.

فأما ما كان من هذه المصادر من الياء، فليس يستمر الكسر في فائه، كما استمر في الجمع، وفي المصادر التي من الواو، ألا ترى أن المضِي في نحو: ﴿فَمَا اسْتَظْهَرُوا مُضِيًّا﴾ [يس: ٦٧] ليس أحد يروي فيه الكسر فيما علمناه، وحكى أبو عمر عن أبي زيد: أوى إليه إويأ ومما يؤكد الكسر في هذا النحو أنهم قالوا: قِسي وأزموها كسر الفاء، ولم نعلم أحداً يُسَكِّنُ إلى روايته حكى فيه غير الكسر، وذلك أنه قلبت الواو إلى موضع اللام، فلما وقعت موقعها قلبت كما ت قلب الواو إذا كانت لاماً، وكسرت الفاء وألزمت الكسر فإن لم نسمع فيها غيره دلالة على تمكّن الكسر في هذا الباب.

قال أبو الحسن: أكثر القراء يضمون أول هذا، يعني: ﴿عُيِّيَّا﴾. قال: وكذلك: الجُيِّي، والبُكِّي، والصلبي، قال: وزعم يونس أنها لغة تميم، وغيرهم يكسر. قال أبو الحسن: وسمعه من العرب مكسوراً سوى بني تميم في المصدر والجمع.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ و﴿خَلَقْنَاكَ﴾ [مريم: ٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ بالياء من غير ألف.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ بالنون والألف<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ﴾ أن قبله: ﴿قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْنَاكَ﴾. وحجة من قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ﴾ أنه قد جاء لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد، قال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وجاء بعد: ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢] وقال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَلٍ مَنْسُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦] ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، ونحو ذلك.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿لِيَهَبَ﴾ [مريم: ١٩].

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَاهَبَ﴾ بالهمز. وقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ورش والحلواني عن قالون: ﴿لِيَهَبَ لِكَ﴾ بغير همز. وفي رواية غير ورش عن نافع: ﴿لَاهَبَ لِكَ﴾ بالهمز<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿لَاهَبَ لِكَ﴾، فأسند الفعل إلى المتكلم، والهبه لله سبحانه، ومنه أن الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم، فإن كان الفعل للموكل والمرسل للعلم بأنه في المعنى للمرسل، وأن الرسول والوكيل مترجم عنه، ومن قال: ﴿ليهب لك﴾ فهو على تصحيح اللغة على المعنى، ففي قوله: ﴿ليهب لك﴾ ضمير من قوله: ﴿رَبِّكَ﴾، وهو سبحانه الواهب. وزعموا أن في حرف أبي وابن مسعود: ﴿ولِيَهَبَ لِكَ﴾، ولو خَفَّفَتِ الهمزة من ﴿لَاهَبَ﴾ لكان في قول أبي الحسن: ﴿ليهب﴾ فتقلبها ياء محضة، وفي قول الخليل ﴿لَاهَبَ﴾ تجعلها بين الياء والهمزة.

اختلفوا في كسر النون وفتحها من قوله عزّ وجلّ: ﴿نَسِيًا مَّنْسِيًا﴾ [مريم: ٢٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر والكسائي: ﴿نَسِيًا﴾ بكسر النون. وقرأ حمزة بفتح النون.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه: ﴿نَسِيًا﴾ كسراً، وروى حفص عن عاصم ﴿نَسِيًا﴾ فتحاً مثل حمزة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الحسن: النسي: هو الشيء الحقير ينسى نحو النعل والسوط، وقال غيره: النسي ما أغفل من شيء حقير، وقال بعضهم: ما إذا ذكر لم يطلب، وقالوا: الكسر أعلى اللغتين. وقال الشنفرى<sup>(٣)</sup>:

كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نَسِيًا تَقْضُهُ عَلَى أُمِّهَا وَإِنْ تُحَدِّثُكَ تَبَلَّتْ<sup>(٤)</sup>  
اختلفوا في فتح الميم والتاء وكسرها من قوله جلّ وعزّ: ﴿مِنْ نَحْوِهَا﴾ [مريم: ٢٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ بفتح الميم والتاء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨، والتفسير ص ١٤٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨.

(٣) الشنفرى (توفي نحو ١١٠ هـ = نحو ٥٢٥ م) عمرو بن مالك الأزدي، من قحطان، شاعر جاهلي يمني، من فحول الطبقة الثانية، كان من فناء العرب وعدائهم. وهو أحد الخلعاء الذين تيرأت منهم عشائهم. قتله بنو سلامان. وقبست قفزاته ليلة مقتله، فكانت الواحدة منها قريباً من عشرين خطوة. وهو صاحب «لامية العرب».

الأعلام ٨٥/٥، والمرزباني ٢١٨.

(٤) مرّ سابقاً.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ بكسر الميم والتاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ لأنه إنما هو جبريل عليه السلام، أو عيسى، وقال بعض أهل التأويل: لا يكون إلا عيسى، ولا يكون جبريل لأنه لو كان جبريل لناداها من فوقها. وقد يجوز أن يكون جبريل، وليس قوله من تحتها يراد به الجهة المحاذية للتمكن من تحته، ولكن المعنى: فناداها من دونها، ويدل على ذلك قوله: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] فلم يكن الجدول محاذياً لهذه الجهة، ولكن المعنى جعله دونك، وقد يقال: فلان تحتنا، أي: دوننا في الموضع، قال ذلك أبو الحسن، فمن تحتها، أبين لأن المنادي أحد هذين، وأن يكون المنادي عيسى أشبه وأشد إزالة لما خامرها من الوحشة والاعتمام، لما يوجد به طعن عليها، لأن ذلك يثقل على طباع البشر، ألا ترى قوله للنبي ﷺ: ﴿قَدْ نَعَلِمَ إِنَّهُ لَيَحْرُوكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعَلِمَ أَنَّكَ يَبِيقُ صَدْرَكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر: ٩٧] وإذا قال: من تحتها، كان عاماً، فلم يبلغ في إزالة وحشتها وهما ما يبلغه نداء عيسى عليه السلام.

ووجه من قرأ: ﴿مَنْ تَحْتِهَا﴾: أنه وضع اللفظة العامة موضع اللفظ الخاص، فقال: ﴿مَنْ تَحْتِهَا﴾ وهو يريد عيسى ﷺ كما تقول: رأيت من عندك، وأنت تعني واحداً بعينه.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿سُقِطَ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٢٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿تَسَاقَطُ﴾ بالتاء مشددة السين.

وقرأ حمزة: ﴿تَسَاقَطُ﴾ بالتاء مخففة السين.

واختلف عن عاصم فروى عنه أبو بكر: ﴿تَسَاقَطُ﴾ مثل أبي عمرو وروى عنه حفص ﴿سُقِطُ﴾ بضم التاء، وكسر القاف مخففة السين<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذه الوجوه كلها متفقة في المعنى إلا ما رواه حفص عن عاصم، ألا ترى أن قول حمزة: ﴿تَسَاقَطُ﴾ إنما هو تَسَاقَطُ، فحذف التاء التي أدمغها غيره، وكلهم جعل فاعل الفعل الذي هو ﴿تَسَاقَطُ﴾ أو ﴿سُقِطُ﴾ في رواية حفص: النخلة، ويجوز بأن يكون فاعل تَسَاقَطُ أو تَسَاقَطُ هو: جذع النخلة، إلا أنه لما حذف المضاف أسند الفعل إلى النخلة في اللفظ، ويجوز في قراءة عاصم: ﴿سُقِطُ﴾ هَرَّةُ النخلة فيحذف، أو: تساقط النخلة، فأما تعديتهم تساقط وهو تفاعل، فإن يتفاعل مطاوع

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

فاعل، كما أن تفعل مطاوع فَعَّل، فكما عدِّي تفعل في نحو: تجرعته وتمليته، وتمزّزته، كذلك عدِّي تفاعل، فمما جاء من ذلك في الشعر قول ذي الرمة:

وَمِنْ جُودَةِ غُفْلِ بَسَاطِ تَحَاسَنَتْ      بِهَا الْوَشْيِ قَرَّاتُ الرِّيحِ وَخُوزُهَا<sup>(١)</sup>  
ومن ذلك قول الآخر:

تُطَالِعُنَا<sup>(٢)</sup> خِيَالَاتٌ لَسَلْمَى      كَمَا يَتَطَالَعُ الدِّينَ الْغَرِيمُ<sup>(٣)</sup>  
وأشد أبو عبيدة لأوفى بن مطر<sup>(٤)</sup>:

تَخَاطَطَاتُ النَّبْلِ أَحْشَاءَهُ      وَأَخْرَى يَوْمِي فَلَمْ يَغْجَلِ<sup>(٥)</sup>  
قال هو في موضع أخطأت، وأنشد للأعشى:

رَبِّي كَرِيمٌ لَا يَكْذُرُ نَعْمَةً      وَإِذَا تُنْوِشِدَ بِالْمَهَارِقِ أَنْشُدَا<sup>(٦)</sup>  
قال: هو في موضع تُشَدُّ، أي: يُسأل بالكتب، وهي المهارق، وأنشد لامرئ القيس:

ومثلك بيضاء العوارضِ طفلةً      لَعُوبٌ تَنَاسَانِي<sup>(٧)</sup> إِذَا قَمْتُ سَرِبَالِي<sup>(٨)</sup>  
قال: يريد تُسَيِّنِي. وقد قرأ غيرهم: ﴿يَتَسَاقَطُ﴾. فمن قرأ كذلك أمكن أن يكون فاعله الهز، لأن قوله: ﴿هَزِي﴾ قد دل على الهز، فإذا كان كذلك جاز أن يضمه كما

(١) مرّ سابقاً.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٤٠/٧، وفي لسان العرب ٢٣٧/٨: تُطَالِعُنِي.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٣٨/٨ (طلع)، وتاج العروس ٤٥٧/٢١ (طلع) تطالعت: طرقته ووافيته.

(٤) هو مقرن (المعروف بأوفى) بن مطر بن ناشرة، من بني مازن بن عمرو بن تميم، أحد العدائين المشهورين في الجاهلية (وهم: أوفى، وسليك بن سلكة، والمنتشر بن وهب) وكان أحدهم يعدو خلف الظبي فيأخذه، وهو من الشعراء أيضاً. وعده ابن حبيب من المشهورين بالوفاء. الأعلام ٢٨٣/٧، والمرزباني ٤٦٨، والمجبر ٣٤٨.

(٥) مرّ سابقاً.

(٦) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٩، ولسان العرب ٤٢٢/٣ (نشد)، ٣٦٨/١٠ (هرق)، والمختصص ٦٦/١٤، وأساس البلاغة ص ٤٥٦ (نشد)، وتهذيب اللغة ٣٩٧/٥، وتاج العروس ٢٢٣/٩ (نشد)، (هرق).

أراد بالمهارق الصحائف.

(٧) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٧٣/٦: تُسَيِّنِي.

(٨) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٠، والأزهية ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ٦٦/١، ولسان العرب ٣٢٤/١٥ (نسا)، والمنصف ٩٣/١، وتاج العروس (نسي)، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٤٧٢/٢.

تناساه: أرى من نفسه أنه نسيه. الطُّفُلُ: الرُّخْصُ النَّاعِمُ الرَّقِيقُ، وهي طفلة (ج) طُفُولُ السَّرِبَالِ: ما يُلبس من قميص أو درع (ج) سراويل.



أضمر الكذب في قوله: من كذب كان شراً له، ويمكن أن يكون الجذع، أي: يُساقط عليك الجذع، ويجوز في الفعل إذا أسند إلى الجذع وجهان: أحدهما أن الفعل أضيف إلى الجذع كما أضيف إلى النخلة برمتها، لأن الجذع معظمها. والآخر: أن يكون الجذع منفرداً عن النخلة يسقط عليها، ويكون سقوط الرطب من الجذع آية لعيسى عليه السلام، ويصير سقوط الرطب من الجذع أسكن لنفسها وأشد إزالة لاهتمامها، وسقوط الرطب من الجذع منفرداً عن النخل مثل رزقها الذي كان يأتيها في المحراب<sup>(١)</sup> في قوله: ﴿كَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧] إلى قوله: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧].

وقوله: ﴿رُطْبًا﴾ في هذه الوجوه منصوب على أنه مفعول به، ويجوز في قوله: ﴿تَسَاقَطَ عَلَيْكَ﴾: أي تساقط عليك ثمرة النخلة رطباً، فحذف المضاف الذي هو الثمرة، ويكون انتصاب رطب على الحال، وجاز أن تُضمّر الثمرة وإن لم يجر لها ذكر، لأن ذكر النخلة يدل عليها كما دل البرق على الرعد فيما ذكرناه فيما مر.

فأما الباء في قوله: ﴿هَرَيَّ إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ﴾، فتحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون زائدة، كقولك: ألقى بيده، أي: ألقى يده، وقوله:

بِوَادِ يَمَانٍ يَنْبُتُ الشُّتُّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَهَانِ<sup>(٢)</sup>  
ونحو ذلك، ويجوز أن يكون المعنى: ﴿وَهَرَيَّ إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ﴾ أي: بهز جذع النخلة رطباً كما قال:

وَصَوَّحَ الْبَقْلَ نَاجٍ تَجِيءُ بِهِ هَنِيفٌ يَمَانِيَّةٌ فِي مَرَاهِنِ كَبِّ<sup>(٣)</sup>

(١) المحراب: مقام الإمام في المسجد. و - العُرْفَةُ.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأحول اليشكري في لسان العرب ٥٠٦/١٣ (شبه) وبلا نسبة في لسان العرب ١٥٨/٢ (شئت)، وتهذيب اللغة ٩٣/٦، وتاج العروس ٢٧٥/٥ (شئت)، وجمهرة اللغة ص ٨٣، ١٢٣٦، وكتاب العين ٤٠٤/٣، ومجمل اللغة ١٩٦/٣، وديوان الأدب ٢١/٢.

الشُّتُّ: الكثير من كل شيء، والشئت: ضرب من الشجر، وقيل: الشئت شجر طيب الريح، مر الطعم يُدبغ به. المرخ: شجر سريع الاشتعال، يُقتدح به. الشبهان: ضرب من العضاء وقيل: هو الشام. يمانية.

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٥٤، ولسان العرب ٥٢٠/٢ (صوح)، ٢١٥/٨ (صوح)، ٣٥١/٩ (هيف)، وتهذيب اللغة ١٦٥/٥، ٤٤٩/٦، وكتاب العين ٩٦/٤، ومقاييس اللغة ٣١٩/٣، ٣٧٦/٥، وأساس البلاغة ص ٤٤١ (ناج)، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٩ وتاج العروس ٦/ ٥٥٧ (صوح)، ٣٨٢/٢١ (صوح)، ٥٠٣/٢٤ (هيف). ويروى «وصوح» صوخته الريح: أيبسته. وقيل: تصوَّح البقل إذا يبس أعلاه وفيه نُذُوءٌ. وصوخته الريح: صبرته هيجاً كصوخته.

أي: تجيء بمجيئه هيف، أي: إذا جاء النَّاج جاء الهيف، وكذلك إذا هزرت الجذع هزرت بهزه رطباً، أي: فإذا هزرت الرطب سقط.

قال: قرأ الكسائي وحده ﴿وَأَوْصِنِي﴾ [مريم: ٣١] مُمالة. ﴿وَأَتَانِي﴾ [مريم: ٣٠] مماله، الباقون لا يميلون.

الإمالة في آتاني أحسن منها في أوصاني لأن في أوصاني مستعلياً، وهو مع ذلك يجوز كما جازت إمالة صاد، وطعاً وصفاً ونحو ذلك.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾ [مريم: ٣٤].

فقرأ عاصم: ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾ نصباً، وكذلك ابن عامر.

ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي: ﴿قَوْلِ الْحَقِّ﴾ رفعاً<sup>(١)</sup>.

الرفع: على أن قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾: كلام، فالمبتدأ المضممر ما دل عليه هذا الكلام، أي: هذا الكلام قول الحق، ويجوز أن تضممر هو وتجعله كناية عن عيسى، فيكون الرفع قول الحق، أي: هو قول الحق، لأنه قد قيل فيه: روح الله وكلمته، والكلمة قول.

وأما النصب فعلى أن قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ يدل على: أحمق قول الحق. وتقول: هذا زيد الحق لا الباطل، لأن قولك هذا زيد عندك، بمنزلة أحمق، فكانك قلت: أحمق الحق، وأحمق قول الحق.

اختلفوا في كسر اللام وفتحها من قوله عز وجل: ﴿كَانَ مُخْلِصًا﴾ [مريم: ٥١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر والمفضل عن عاصم: ﴿مُخْلِصًا﴾ بكسر اللام.

وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وحفص عنه: ﴿مُخْلِصًا﴾ بفتح اللام.

وقرأ حمزة والكسائي بفتح اللام أيضاً<sup>(٢)</sup>.

من كسر اللام فحجته قوله: ﴿وَأَخْلَصُوا وَيَنْهَهُ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٤٦] ومن فتحها فحجته قوله: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ [مريم: ٣٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾ بنصب الألف.

= الهيف: كل ريح حارة وقيل: كل ريح ذات سُموم تُعطش المال وتيبس الرطب.

النَّاج: السريع، وريح نؤوج: شديدة المر. والناجيات: الرياح الشديدة الهبوب.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَلِإِنَّ اللَّهَ﴾ خفضاً<sup>(١)</sup>.

حجة من كسر: أنه حملة على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ فجعله مستأنفاً، كما أن المعطوف عليه مستأنف.

وحجة من فتح أنه حملة على قوله: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ وبأن الله ربي وربكم.

علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ﴾ [مريم: ٦٥] يدغم اللام ويقول: إن شئت أدغمته، وما كان مثله، وإن شئت بيّنته. وقال هارون عن أبي عمرو إنه كان يدغم ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ ثم رجع إلى البيان.

قال أبو علي: يرى سيبويه: أن إدغام اللام في الطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين جائز، وجواز إدغامها فيهن على أن آخر مخرج اللام قريب من مخارجهن، وهن حروف طرف اللسان، وليس إدغام اللام في الطاء والذال والتاء. في الحسن كإدغامها في الحروف الستة، لأن هذه أخرج من الفم من تلك. وقد جاز إدغامها أيضاً في الطاء وأختها. قال: وقرأ أبو عمرو ﴿هَلْ تُؤْتِيكَ الْكُفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦] فإذا أدغمها في التاء مع أنها أخرج من الفم، فإدغامها في التاء التي هي أدخل في أجدر. ومما أدغم فيه اللام في التاء: ﴿بَلْ تُؤْتِيهِمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٦] وأنشد لمزاحم العقيلي<sup>(٢)</sup>:

فذر ذا ولكن هثعين متيماً على ضوء بزقٍ آخر الليل ناصب<sup>(٣)</sup>  
اختلفوا في قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ﴾ [مريم: ٦٧].

فقرأ عاصم ونافع وابن عامر: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ﴾ ساكنة الذال مشددة الكاف ﴿يَذْكُرُ﴾. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي بفتح الذال مشددة الكاف ﴿يَذْكُرُ﴾. قال أبو علي: التذكّر يراد به التدبّر والتفكير، وليس تذكراً عن نسيان. والثقيلة

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

(٢) مزاحم العقيلي (توفي نحو ١٢٠ هـ = نحو ٧٣٨ م) مزاحم بن الحارث، أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث، من بني عقيل بن كعب، من عامر بن صعصعة. شاعر غزل بدوي، من الشجعان. كان في زمن جرير والفرزدق، وقد أورد البغدادي والجمحي بعض محاسن شعره.

الأعلام ٧/ ٢١١، وخراتة الأدب للبغدادي ٤٣/ ٣ و٤٥، وطبقات فحول الشعراء ٥٨٣.

(٣) يروى «فدع» بدل «فذر».

البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ٢٤، وسر صناعة الإعراب ص ٣٤٨، والكتاب ٤/ ٤٥٩، وكتاب اللامات ص ١٥٥، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٤٤٢/ ٢، وشرح المفصل ١٠/ ١٤١.

كانه في هذا المعنى أكثر، فمن ذلك قوله: ﴿أَوْلَىٰ نَعْمِيَرِكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرُ﴾ [فاطر: ٣٧] وقال: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَٰئِكَ الْأَلْبَابُ﴾ [الرعد: ١٩ والزمر: ٩] فإضافته إلى ﴿أولي﴾ يدل على أن المراد به النظر والتفكير. والخفيفة في هذا المعنى دون ذلك في الكثرة، وقد قال: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ﴾ [الإنسان: ٢٩] ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ [عبس: ١٢].

وزعموا أن في حرف أبي: ﴿أَوْلَىٰ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ﴾. فأما قوله: ﴿وَلَقَدْ يَكُّ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٧] فمعناه: لم يك شيئاً موجوداً، وليس يراد أنه قبل الخلق لم يقع عليه اسم شيء، وهذا كما قال: ﴿هَلْ أُنِىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] وقد قال: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] والمعنى: أو لا يذكر الإنسان الجاحد للبعث أول خلقه، فيستدل بالابتداء على أن الإعادة مثل الابتداء؛ كما قال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩] وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وقال: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٨].

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] في ضم الميم وفتحها في مريم والدخان والأحزاب.

فقرأ ابن كثير: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بضم الميم و﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١] بفتح الميم، و﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣] بفتح الميم أيضاً.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بضم الميم، و﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بفتح الميم و﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بفتح أيضاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وأبو عمرو: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بفتح الميم، و﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بالفتح، و﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بالفتح فيهن.

وروى حفص عن عاصم في الأحزاب: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بالضم و﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ و﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بفتح الميم فيهما. وروى غيره: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بفتح الميم<sup>(١)</sup>.

اعلم أنهم قد قالوا: قام يقوم، وأقام يقيم، والمصدر واسم الموضع جميعاً من فَعَلَ يَفْعُلُ على: مَفْعَلٌ، وذلك نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ مَقْتَلًا، وهذا مَقْتَلُنَا، وكذلك: المَقَامُ، يستقيم أن يكون اسماً للمصدر ويستقيم أن يكون اسم الموضع. وأما أقام يقيم فالمصدر والموضع يجيئان منه على مُقَامٍ، وكذلك ما زاد من الأفعال على ثلاثة أحرف بحرف زائد أو حرف أصل، فالمُقَامُ يصلح أن يكون الإقامة فتقول: أقمْتُ إقامَةً، ومكان الإقامة مُقَامٌ أيضاً وعلى هذا قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: ٤١] تقديره: إجراؤها وإرساؤها، وقد يكون المُقَامُ: المكان

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

الذي تقيم فيه، فهذا هو الأصل المَقَام والمَقَام، وقال: ﴿فِيهِ آيَاتٌ يَتَذَكَّرُ لِمَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذا على موضع قيامه، وليس المصدر. وزعم أبو الحسن أنهم يقولون للمَقْعَد: المَقَام، وللمشهد: المَقَام. وتأول قوله: ﴿قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩] أي: من مشهدك، وهذا مما لا يَسُورُ فيه أن يكون اسماً للموضع، ألا ترى أن المصدر لا يكون ههنا، وأما قوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١] فالمعنى على الموضع، ألا ترى أن الموضع يوصف بالأمن، كما يوصف بخلافه الذي هو الخوف، كما قال:

يَا رَبِّ مَاءٍ صَرِيٍّ وَرَذْتُهُ<sup>(١)</sup> سَبِيلُهُ خَائِفٌ جَدِيبٌ<sup>(٢)</sup>

فأما من قرأه: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١] فإن المَقَام اسم لما يقيم فيه، ويشوي. يدلُّك على ذلك ما قدَّمناه من وصفه بالأمن، ويدلُّ عليه أيضاً قول حسان:

مَا هَاجَ حَسَانَ رُسُومَ الْمَقَامِ

فالرُسُومُ إنما يضاف إلى الأمكنة، ولا يضاف إلى الأحداث، وعلى هذا قال

الشاعر:

رُسُومٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ<sup>(٣)</sup>

وأما قول الشاعر:

وَفِيهِمْ مَقَامَاتٌ حَسَانٌ وَجُوهَهَا وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ<sup>(٤)</sup>

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣١٧/١:

فَسَرَبَ مَاءً وَرَدَتْ أَجْسَانُ

(٢) البيت من مخلع البسيط، وهو لعبيد في ديوانه ص ١٦، وأساس البلاغة ص ١٢٢ (خوف) الصرئ: الماء الذي طال استنقاؤه، وقال أبو عمرو: إذا طال مكثه وتغيَّر، وقد صري الماء. (اللسان ٤٥٧/١٤).

(٣) صدر بيت. عجزه:

كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلِهِ

البيت من الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ٩٤/٨، وأما القالي ٢٤٦/١

وحزانه الأدب ٢٠/١٠، والدرر ٨٤/٤، ١٩٩، وسمط اللآلي ص ٥٥٧، وشرح التصريح ٢٣/٢،

وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١، ٤٠٣، ولسان العرب ١٢٠/١١ (جلل)، وتاج العروس (جلل)،

ومغني اللبيب ص ١٢١، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٣، وكتاب العين ٤٠٥/٧، وبلا نسبة في الإنصاف

٣٧٨/١ وأوضح المالك ٧٧/٣، والجنى الداني ص ٤٥٤، ٤٥٥، والخصائص ٢٨٥/١، ١٥٠/٣،

ورصف المباني ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨، وسر صناعة الإعراب ١٣٣/١، وشرح الأشموني ٢/

٣٠٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٤، وشرح المفصل ٨٢/٣، ٧٩، ٨/

٥٢، ومغني اللبيب ص ١٣٦، وجمع الهوامع ٣٧/٢.

(٤) يُرَوَّى «وجوههم» بدل «وجوهها».

فإنما هذا على حذف المضاف، أي: أهل مقامات ومشاهد، وروى السكري عن الأصمعي أنه قال: المجلس: القوم، وأنشد:

واستبَّ بعدك يا كُليبُ المجلسُ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: والمجلس: موضع الجلوس، والمعنى: على أهل المجلس، كما أن المعنى على أهل المقامات. قال السكري: المقامة المجلس والمقام: المنزل. فأما قوله: ﴿الَّذِي أَلْحَنَّا دَارَ الْمُقَامِ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [فاطر: ٣٥] فهو من الإقامة. وسمي دار المقامة كما سمي دار الخلد، وجنات عدن، وكل ذلك من اللبث والمكث، وأنشد أبو زيد:

إنَّ التي وضعت داراً مهاجرةً بكوفة الخلد قد غالت بها غول<sup>(٢)</sup>

قالوا: زعم الأصمعي أن هذا تصحيف، وإنما هو بكوفة الجند، قال الجزمي: ليس بتصحيف، وإنما هو بكوفة الخلد، وإنما المعنى أن أهلها قاطنون فيها، لا ينتقلون للنجع، وطلب المراعي، وأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

وذاك فراق لا فراق ظمائن لهنُّ بذي القزحى مقامٌ ومُختمَل

فإن المقام مصدر كما أن خلافه الذي هو محتمل كذلك فأما قوله: ﴿لَا مَقَامَ لَكَوْ فَارِحُوا﴾ [الأحزاب: ١٣] فالمعنى: لا مشهد لكم، لأن المقام قد أريد به المشهد، ومن قرأ لا مقام: أراد الإقامة، وكلا الأمرين سائغ، وقد يكون المقام حيث يقوم الإنسان، مما يدل على ذلك قول الراجز:

هذا مقامٌ قدمني زجاج للششمس حتى ذلكت بزاج<sup>(٣)</sup>

= البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١٣، ولسان العرب ٥٠٦/١٢ (قوم) وكتاب الجيم ١١٥/٣، وتاج العروس (قوم).  
مقامات الناس: مجالسهم. الأندية: (ج) النادي: مكان مهياً لجلوس القوم فيه، والغالب أن يتفقوا في صناعة أو طبقة.

(١) عجز بيت. صدره:

لَبِثْتُ أَنْ النَّارَ بِعَمْدِكَ أَوْقَدْتُ

البيت من الكامل، وهو للمهلل في تاج العروس ٥١١/١٥ (جلس)، وأما القالي ٩٥/٨، وسمط اللالكى ص ٢٩٨.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٠٩/٦:

إنَّ التي ضربت بيتاً مهاجرةً بكوفة الجند غالت ودَّها غول

البيت من البسيط، وهو لعبد بن الطبيب العشمي في ديوانه ص ٥٩، وتاج العروس ٣٤١/٢٤ (كوف) ومعجم البلدان ٤٩١/٤ (الكوفة)، وشرح اختيارات المفصل ص ٦٤٦.

(٣) يُروى «غدوة» بدل «لشمس». وفي اللسان «ذَّب» و«بُكرة» بدل «لشمس» الرجز الغنوي في لسان

العرب ٤١٠/٢ (برج)، وتهذيب اللغة ٣٠/٥، ١١٦/١٠، وبلا نسبة في لسان ٤٠٩/٢ (برج)، ٤٤٤

المعنى: هذا موضعُ قيامه، وأما قوله: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] فمن ضم الميم كان اسماً للمثوى ومن فتح، كان كذلك أيضاً، ألا ترى أن الندبي والنادي هما المجلس، من ذلك قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩] ومن ذلك قول كثير:

أَنَادِيكَ مَا حَجَّتْ حَجِيحٌ وَكَبَّرَتْ بِفَيْفَاغَزَالٍ رُفْقَةً وَأَحْلَسَتْ<sup>(١)</sup>  
فأما المقام فيمن ضم، وفيمن فتح على اسم المكان، وليس اسم الحدت، ويدلُّ على ذلك. ﴿وَكَا أَهْلَكَا قَبْلَهُمْ مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنَا وَرِيَاءًا﴾ [مريم: ٧٤] فلا يراد بهذا الحدت، إنما يراد به حسن الشارة والمنظر، وهذا إنما يكون في الأماكن فعلى هذه المسالك تسلك وجوه هذه القراءات.

اختلفوا في همز ﴿وَرِيَاءًا﴾ وتركه [مريم: ٧٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَرِيَاءًا﴾ مهموزة بين الراء والياء في وزن رعيأ.

وقرأ ابن عامر ونافع: ﴿وَرِيَاءًا﴾ بغير همز، وروى ابن جَمَاز وورش وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿وَرِيَاءًا﴾ بالهمز بين الراء والياء. أخبرني محمد بن عبد الله، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت أشهب يقول: سمعت نافعاً يقرأ: ﴿وَرِيَاءًا﴾ مهموزاً. وروى إسماعيل بن جعفر وقالون والمسيبي والأصمعي عن نافع: ﴿وَرِيَاءًا﴾ غير مهموز. وأخبرنا محمد بن يحيى الكسائي عن أبي الحارث عن أبي عُمارة عن يوسف عن ابن جَمَاز عن أهل المدينة: ﴿وَرِيَاءًا﴾ غير مهموز<sup>(٢)</sup>.

وذكر غير أحمد بن موسى أن الأعشى روى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وَرِيَاءًا﴾ مثل: ورعيأ. أبو عبيدة: رِيَاءًا ما ظهر مما رأيت. قال أبو علي: رِيَاءًا فعلٌ من رَأَيْتُ،

= (ربح)، ٤٢٧/١٠ (ذلك)، ٤٩٨/١٢ (قوم)، وشرح المفصل ٦٠/٤ وتاج العروس ٣١٢/٦ (برج)، (ذلك)، (قوم)، وديوان الأدب ١٢٦/٢، ٦٧/٣، والمخصص ٢٥/٩، وجمهرة اللغة ص ٢٧٤، ٦٧٩.

براح يعني الشمس. ورواه الفراء: براح، وهو جمع راحة وهي الكف أي استريح منها، يعني أن الشمس قد عَزَبَتْ أو زالت فهم يضعون راحتهم على عيونهم، ينظرون هل غربت أو زالت. (اللسان ٤١٠/٢ برج).

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٥٣/١:

أَنَادِيكَ مَا حَجَّ الْحَجِيحُ وَكَبَّرَتْ

البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٩٦، وتاج العروس ٢٣٥/٢٤ (فيفا)، (غزل) ومعجم البلدان ٢٨٥/٤ (فيفاء) وفيه: فيفاء غزال: بمكة حيث ينزل الناس منها إلى الأبطح.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

وأما قراءة نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كل القرآن، فإن فتحهم الواو في قوله: **مَالَهُ وَوَلَدُهُ** على أنه واحد يراد به الجمع، ويجوز ذلك من وجهين: أحدهما: أنه إذا أضافه إلى اسم، هو جمع في المعنى، عَلِيمٌ أَنْ الْمَفْرَدَ فِي مَوْضِعِ جَمْعٍ، كقوله:

قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جَلْدُ الْجَوَامِيسِ<sup>(١)</sup>

وكقوله:

كَلُّوا فِي بَغْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا<sup>(٢)</sup>

ويجوز أن يكون كقوله: **﴿وَأَنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾** [النحل: ١٨].

وأما قراءة حمزة والكسائي: **﴿وَلِدَاءٌ﴾** في جميع القرآن فإن ما كان منه مفرداً قصداً به المفرد، وما كان جمعاً قصداً به الجمع.

اختلفوا في قوله: **﴿تَكَادُ السَّنَوَاتُ يَنْقَطِرُنَّ مِنْهُ﴾** [مريم: ٩٠] في الياء والتاء، وفي **﴿عَسَقٌ﴾** [الشورى: ٢] مثله.

فقرأه ابن كثير في السورتين: **﴿تَكَادُ السَّنَوَاتُ﴾** بالتاء **﴿يَنْقَطِرُنَّ﴾** بالياء والتاء مشددة الطاء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو: **﴿تَكَادُ﴾** بالتاء، **﴿يَنْقَطِرُنَّ﴾** بالياء والنون في السورتين جميعاً.

ابن اليتيم عن أبي حفص عن عاصم: **﴿تَكَادُ﴾** بالتاء، **﴿يَنْقَطِرُنَّ﴾** مشددة. وفي **﴿عَسَقٌ﴾** مثله.

هيرة عن حفص مثل أبي بكر في السورتين جميعاً. أبو عمارة عن حفص عن عاصم مثل ابن اليتيم.

وقرأ نافع والكسائي: **﴿يَكَادُ﴾** بالياء، **﴿يَنْقَطِرُنَّ﴾** بالياء والتاء، مشددة الطاء في الموضعين.

وقرأ حمزة وابن عامر في مريم مثل أبي عمرو، وفي عسق مثل ابن كثير<sup>(٣)</sup>. أما اختلافهم في: **﴿تَكَادُ﴾** و**﴿يَكَادُ﴾** وإلحاق علامة التانيث، وترك الإلحاق فكلاهما حسن. وقد تقدّم ذلك، وإلحاق العلامة أحسن، لأن الجمع بالألف والتاء في

(١) مرّ سابقاً.

(٢) صدر بيت. عجزه:

فَلِإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيضٌ

البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢٣، وتخليص الشواهد ص ١٥٧، وخزانة الأدب ٥٣٧/٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، والدرر ١/١٥٢، وشرح أبيات سيويه ١/٣٧٤، وشرح المفصل ٥/٨، ٢١/٦، والكتاب ١/٢١٠، والمحاسب ٢/٨٧، والمقتضب ٢/١٧٢، وجمع الهوامع ١/٥٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.



الأصل للجمع القليل، والجمع القليل يشبه الآحاد، فكما أن الأحسن في الآحاد إلحاق العلامة في هذا النحو، فكذلك مع الألف والتاء. وروينا عن مجاهد في هذه السورة: الانفطار: الانشقاق، وقال أبو عبيدة: ينفطرون بتشققن. وفي التنزيل: ﴿بَلْ رَزَقْنَا رَبِّي أَتَمَّتْ وَالْأَرْضَ الَّتِي فَطَرَها﴾ [الأنبياء: ٥٦] وفيه ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١] فمطاوع فطر: انفطر، كما أن مطاوع فَطَّرَ: تَفَطَّرَ وفَطَّرَ للتكثير، فمطاوعه في الدلالة على الكثرة مثل ما هو مطاوع له، فكأنه ألقى بهذا الموضع لما فيه من معنى المبالغة، وتكثير الفعل ولا يدل ما جاء في قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١] وقوله: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] على ترجيح قراءة من قرأ: ﴿ينفطرون﴾ وذلك أن قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ كقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] وذلك في القيامة لما يريد الله سبحانه من إبادتها وإفنائها وجاء ذلك على تفعل أيضاً في قوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْعَنَمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] وما في سورة مريم، إنما هو لعظم فيزيتهم وعُتُوهم في كفرهم، فالمعنيان مختلفان. وذهب أبو الحسن في معنى قوله: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ إلى أن ﴿تَكَادُ﴾ معناها: تريد، وكذلك قال: في قوله: ﴿كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦] أي: أردنا له، وأنشد:

كَادَتْ وَكَدَتْ، وَتَلَكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى<sup>(١)</sup>  
وكذلك قال في قوله: ﴿أَكَادُ أَخْفِيًا﴾ [طه: ١٥] أي: أريد أخفيها، وعلى هذا فسر غير أبي الحسن قول الأفوه<sup>(٢)</sup>:

بَلِّغُوا الأَمْرَ الَّذِي كَادُوا<sup>(٣)</sup>

أي: أرادوا. قال أبو الحسن: المعنى: يدنون، لأنهن لا يكون أن ينفطرن ولا يدنون من ذلك، ولكن هي هممن به إعظاماً لقول المشركين. ولا يكون على من هم

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣/٣٨٢ (كود)، ٣٨٥ (كيد)، وتاج العروس ٩/١٢٠ (كود).

معناه: أرادت وأردت.

(٢) الأفوه الأودي (توفي نحو ٥٠٠ ق هـ = نحو ٥٧٠ م) صلاة بن عمرو بن مالك، من بني أود، من مذحج، شاعر يمني جاهلي يكنى أبا ربيعة. قالوا: لقب بالأفوه لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان. كان سيد قومه وقائدهم في حروبهم. وهو أحد الحكماء والشعراء في عصره. الأعلام ٣/٢٠٦، ٢٠٧، ومعاهد التنزيص ٤/١٠٧، والشعر الشعراء ص ٥٩، وسمط اللآلي ص ٣٦٥.

(٣) تمام البيت:

فإن تجمّع أوتاد وأعمدة وساكن بلِّغوا الأمر الذي كادوا  
البيت من البسيط، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ص ١٠، ولسان العرب ٣/٣٨٥ (كيد) وتاج العروس ٩/١٢٠ (كود).

بالشيء أن يدنو منه، ألا ترى أن رجلاً لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك وقد كانت منه إرادة.

وقال بعض المتأولين في قوله: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَنْفَطِرُنَ مِنْهُ﴾: هذا مثل، كانت العرب إذا سمعت كذباً ومنكراً تعاضته، عظّمته بالمثل الذي كان عندها عظيماً، تقول: كادت الأرض تنشق، وأظلم ما بين السماء والأرض، فلما افتروا على الله الكذب ضرب مثل كذبهم بأهول الأشياء وأعظمها، قال أبو علي: ومما يقرب من هذا قول الشاعر:

- ألم تر صدعاً في السماء مُبَيَّنًا      على ابنِ لُبَيْتَى الحارِثِ بنِ هشامٍ<sup>(١)</sup>  
وقريب من هذا قول الآخر:
- وأصبح بطنُ مكة مُقَشَّعِرًا      كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامٍ<sup>(٢)</sup>  
والآخر:
- بكى حارثُ الجولانِ من موتِ ربِّهِ      وحوزانُ منه خاشعٌ متضائل<sup>(٣)</sup>  
وقال:
- لما أتى خبرُ الزبيرِ تواضعت      سُورَ المدينةِ والجبالِ الخُشَعُ<sup>(٤)</sup>

(١) مرّ سابقاً.

(٢) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه ص ٩٣، والاشتقاق ص ١٠١، ١٤٧، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٧١، وجواهر الأدب ص ٩٣، والدرر ١٦٣/٢، وشرح التصريح ٢١٢/١، وشرح شواهد المغني ٥١٥/٢، ولسان العرب ٤٦١/١٢ (قثم)، ومغني اللبيب ١٩٢/١، وهمع الهوامع ١/١٣٣. القشعريرة: الرعشة والرعدة.

(٣) يُروى «فقد» بدل «موت»، و«موحش» بدل «خاشع».

البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٢١، ولسان العرب ١٣٧/٢ (حرث)، ١١/١٣٣ (جول)، والتنبيه والإيضاح ١٨٣/١، وتاج العروس ٢٢٧/٥، (حرث)، (جول)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٣، ١٠٤٤.

يُقال للجبل حارث الجولان، وحارث قُلة من قلاله. والجولان: أرض، وقيل: حارث وحوزان جبلان.

(٤) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩١٣، والأشباه والنظائر ١٠٥/٢، ٢٢٠، ٢٢٥، وجمهرة اللغة ص ٧٢٣، وخزانة الأدب ٢١٨/٤، وشرح أبيات سيبويه ٥٧/١، ولسان العرب ١٣٧/٢ (حرث)، ٣٨٥/٤ (سور)، ٦/١٠ (أفق)، وجرير أو للفرزدق في سمط اللآلي ص ٣٧٩، ٩٢٢ وليس في ديوان الفرزدق، وبلا نسبة في الخصائص ٤١٨/٢، ووصف المياني ص ١٦٩، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧، والمقتضب ١٩٧/٤.

السُور: حائط المدينة، مذكر له، وهنا جرير أنث السور لأنه بعض المدينة فكأنه قال: تواضعت المدينة، والألف واللام في الخشع زائدة. (اللسان ٣٨٥/٤ سور).

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة طه

اختلفوا في كسر الطاء والهاء من ﴿طه﴾ [طه: ١] فقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿طه﴾ بفتح الطاء والهاء.

وقرأ نافع: ﴿طه﴾ بين الفتح والكسر، وهو إلى الفتح أقرب، كذلك قال خلف عن المسيبي وقال ابن سعدان كان المسيبي إذا لفظ بـ(ها)، فكأنه يُشتمها الكسر، فقلت له: إنك قد كسرت، فيأبى إلا الفتح. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: ﴿طه﴾ بفتح الطاء والهاء، وكذلك قال القاضي عن قالون: مفتوحتان.

وقال أحمد بن صالح عن قالون: الطاء والهاء وسط، وقال يعقوب بن جعفر عن نافع ﴿طه﴾ بكسر الطاء والهاء. وقال الأصمعي: ﴿طه﴾ كأنك تقطعها.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿طه﴾ بكسر الطاء والهاء. وقرأ أبو عمرو في غير رواية عباس ﴿طه﴾ بفتح الطاء وكسر الهاء. وروى عباس عن أبي عمرو: ﴿طه﴾ بكسر الطاء والهاء مثل حمزة. وقرأ عاصم في رواية حفص بالتفخيم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قد قلنا في الإمالة في نحو ﴿طه﴾، والتفخيم فيما تقدم، والتفخيم لغة أهل الحجاز، ولغة النبي ﷺ.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله عز وجل: ﴿يَمْوَسِئَإِنِّي أَنَارُتُكَ﴾ [طه: ١١، ١٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أني﴾ بفتح الألف والياء.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿إني﴾ بكسر الألف، وفتح نافع الياء<sup>(٢)</sup>.

من كسر فلأن الكلام حكاية، كأنه نودي فقبل: يا موسى إني أنا ربك، والكسر أشبه بما بعد مما هو حكاية، وذلك قوله: ﴿إني أنا اللّٰهُ لا إله إلا أنا﴾،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.

وقوله: ﴿وَأَنَا أَخْرَجْتُكَ﴾ [طه: ١٣]، فهذه كلها حكاية، فالأشبه أن يكون قوله: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ كذلك أيضاً.

ومن فتح كان المعنى: نودي بكذا، ونادى قد يوصل بحرف الجر، قال:  
نَادَيْتُ بِاسْمِ رَبِيْعَةَ بْنِ مُكْدَمٍ أَنَّ الْمُنُوَّةَ بِاسْمِهِ الْمَوْثُوْقُ<sup>(١)</sup>  
وقال:

ونادى بها ماءً إذا ثار ثوراً

المعنى: ونادى بندائها ماءً، فقوله: ماءً قد وقع النداء عليه، ومن الناس من يعمل هذه الأشياء التي هي في المعنى قولاً، كما يعمل القول ولا يضمم القول معها، وينبغي أن يكون في نودي ضمير يقوم مقام الفاعل، لأنه لا يجوز أن يقوم واحد من قولك: ﴿يَمْسُوْقٌ﴾ ولا ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ مقام الفاعل لأنها جمل، والجمل لا تقوم مقام الفاعل، فإن جعلت الاسم الذي يقوم مقام الفاعل موسى، لأن ذكره قد جرى كان مستقيماً.

اختلفوا في إجراء ﴿طُوَى﴾ [طه: ١٢] وضم طائها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿طُوَى وَأَنَا﴾ غير مجرأة والطاء مضمومة وفي التازعات [١٦، ١٧] مثله. وروى أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿طُوَى﴾ وقال: هي أَرْضٌ. وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿طُوَى﴾ مجرأة مضمومة الطاء<sup>(٢)</sup>.

حدثنا الكندي، قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن ابن أبي نجيح قلت له: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ﴾، قال: يقول: امض بقدميك إلى بركة الوادي، أظنه - يعني مجاهداً - ﴿طُوَى﴾؛ مصروف وغير مصروف، فمن صرف فمن وجهين أحدهما: أن يجعله اسم الوادي فيصرف لأنه سمي مذكراً بمذكر. والوجه الآخر: أن يجعله صفة، وذلك في قول من قال: إنه قُدَّسَ مَرَّتَيْنِ، فيكون طُوَى كقولك: ثناً، ويكون صفة كقولهم: مكاناً سِيَوَى، وقومٌ عَدَى. وجاء في طُوَى الضم والكسر، كما جاء في قوله: ﴿مَكَانًا سِيَوَى﴾ [طه: ٥٨] الكسر والضم، قال الشاعر:

أَفِي جَنْبِ بَكْرِ قَطَّعْتَنِي مَلَامَةً لِعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ مَلَامَتُهَا ثِنًا<sup>(٣)</sup>

(١) هو ربيعة بن مكدم بن عامر بن حريثان (نحو ٨٥ - ٦٢ ق هـ = نحو ٥٣٤ - ٥٥٨ م) من بني كنانة أحد فرسان مضر المعدودين في الجاهلية. له أخبار أشهرها حمايته الظعن بعد مقتله.

الأعلام ١٧/٣، وبلوغ الأرب للآلوسي ١/١٤٤، وسمط اللاكبي ٩١٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.

(٣) يروى «ثني».

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢١/١٥ (طوى).

أي: ليس هذا بأول ملامتها، وكذلك طوى وطوى. وقد أنشدوا:  
 ترى ثنانا إذا ما جاء بذأهمم وَيَذُوهُمْ إِنْ أَنَا كَانَ تُثَيَانَا<sup>(١)</sup>  
 ثنانا مكسورة الثاء، أنشدناه محمد بن السري، وزعم أبو الحسن أن الضم في  
 هذا لغة، وبالضم أنشد قول الشاعر: ترى ثنانا... وقال: الثنى: هو الثاني.  
 قال أبو علي: ومعنى ثنى وثنى: الذين يشنى بهم بعد السادة، لأنهم قالوا للسيد:  
 البذء، من حيث بدىء بهم فيما يهت من الأمور.

ومن لم يصرف احتمال أمرين: أحدهما: أن يكون اسماً لبقعة أو أرض، وهو  
 مُذْكَرٌ، فهو بمنزلة امرأة سميتها بحجر، ويجوز أن يكون معدولاً كعمر. فإن قلت: إن  
 عمر معدولٌ عن عامر، وهذا الاسم لا يعرف عمَّ عِدَلٍ، بأنه لا يمتنع أن يقدر العدلُ  
 عما لم يخرجوه إلى الاستعمال، ألا ترى أنَّ جُمع وكُتِع معدولتان عما لم يستعمل،  
 وكذلك يكون طوى.

ابن سعدان عن إسحاق عن نافع وحزمة: ﴿لَاهُلَهُ امكثوا﴾ [طه: ١٠] وكذلك في  
 القصص [٢٩]، بضم الهاء.

والباقون يكسرون الهاء فيهما<sup>(٢)</sup>

وقد تقدم القول في ذلك.

اختلفوا في التاء والنون من قوله عز وجل: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ [طه: ١٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي: ﴿وَأَنَا﴾ خفيفٌ  
 ﴿اخْتَرْتُكَ﴾ بالتاء بغير ألف.

وقرأ حمزة ﴿وَأَنَا﴾ النون مشددة ﴿اخْتَرْتُكَ﴾ بألف ونون<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الأفراد زعموا أكثر في القراءة، وهو أشبه بما قبله من قوله: ﴿إِنِّي﴾

(١) البيت من البسيط، وهو لأوس بن مغراء السعدي في لسان العرب ٢٩/١ (بدأ)، ١٢٢/١٤ (ثنى)،  
 والتنبيه والإيضاح ٦/١، وتهذيب اللغة ٢٠٥/١٤، ١٣٦/١٥، وتاج العروس ١٤٠/١ (بدأ)، (ثنى)،  
 والمختصص ١٥٩/٢، ١٣٨/١٥، ومجمل اللغة ٢٤٨/١، ٣٦٩/٤، وبلا نسبة في كتاب العين ٨/  
 ٢٤٤، ومقاييس اللغة ٢١٣/١، ٣٩١.

البذء: السيد، وقيل: الشاب المُستجد الرأي، المُستشار، والجمع بُدوء: والبذء: السيد الأول في  
 السيادة، والثَّيَانُ: الذي يليه في السؤدد.

ورواه الترمذي: ثنانا إن أتاهم، يقول: الثاني منا في الرياسة يكون في غيرنا سابقاً في السؤدد والكامل  
 في السؤدد من غيرنا ثنى في السؤدد عندنا لفضلنا على غيرنا. والثَّيَان بالضم: الذي يكون دون السيد  
 في المرتبة، والجمع ثنية. (اللسان ١٢٢/١٤ مادة: ثنى).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.

أَتَأْرِيكَ ﴿ ووجه الجمع: أن نحو ذلك قد جاء نحو قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم قال: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكَتَّابَ﴾ [الإسراء: ٢]. وزعموا أنه قراءة الأعمش، وزعموا أنه في حرف أبي: ﴿وَأَنِّي اخْتَرْتُكَ﴾ فهذا يقوي الوجه الأول.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿هَذَا أَخِي أَشَدُّ بِهِ﴾ [طه: ٣٠، ٣١] مقطوعة مفتوحة، والياء ساكنة ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ الألف مضمومة على الجواب والمجازاة.

وقرأ الباقون: ﴿أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ مفتوحة على الدعاء، إلا أبا عمرو وابن كثير فإنهما فتحا الياء من ﴿أَخِي﴾.

وقرأ نافع في رواية المسيبي وابن كثير: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ بزيادة واو في اللفظ.

وقرأ الباقون: ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ مضمومة الهاء من غير واو<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الوجه: الدعاء دون الإخبار، لأن ذلك معطوف على ما تقدمه من قول: ﴿رَبِّ أَسْحَبٍ لِي صَدْرِي وَيَمْرُؤٍ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥، ٢٦] فكما أن ذلك كله دعاء، فكذلك ما عطف عليه. وأما الإشراك فيبعد فيه الحمل على غير الدعاء، لأن الإشراك في النبوة لا يكون إلا من الله سبحانه، اللهم إلا أن يجعل أمره شأنه الذي هو غير النبوة، وإنما ينبغي أن يكون النبوة، ألا ترى أنه قد جاء: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ [النازعات: ١٧] فقال: ﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤] فأما ﴿أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى﴾ فحملة على الإخبار، وغير الدعاء أسهل، لأن الشد يكون من هارون لموسى.

وقال أبو عبيدة: ﴿أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى﴾ أي: ظهري قال: يقولون أزرنني أي: صار لي ظهراً، ويشبه أن يكون آزر لغة في وازر، كأكدت ووكذت، وأصدت وأوصدت وأزخت وورخت، ونحو ذلك، ولا يسوغ أن يحمل أشركه في أمري على غير السورة، لأنه قد جاء ما يعلم منه مسألة موسى لذلك، وذلك قوله: ﴿وَأَخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾، قال سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٣، ٣٤]. وقال:

بِمَخْنِيَةِ قَدِ آزَرَ الضَّالَّ نَبْتُهَا مَضْمٌ جِيوشِ غَانَمِينَ وَخِيَبِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.

(٢) يُرْوَى «مَجْرٌ» بدل «مَضْمٌ».

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٥، ولسان العرب ١٨/٤ (أزر)، ٢٠٦/١٤ (حنا)، وأساس البلاغة ص ٢٧٢ (ضمم)، وتاج العروس ٤٦/١٠ (أزر)، (حنا)، وبلا نسية في لسان العرب ١٢٩/٤ (جرر)، وتهذيب اللغة ٤٧٦/١٠، ٤٧٧/١٣، وتاج العروس ٤١١/١٠ (جرر).

المحنة: معطف الوادي. آزر الشيء الشيء: ساواه وحاذاه.

أي ساوئ نبتها الضال، وهو السدر البري، أراد: فأزره الله تعالئ فساوئ الفِراخ الطوال فاستوئ طولها. (اللسان ١٨/٤ أزر).

كان المعنى أن كلاًها قد طال حتى صار في قوام الضال، ويدل على أن قول الجماعة غير ابن عامر أرجح أن قوله: ﴿كَيْ شَيْخِكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣] كالجواب بعد هذه الأشياء التي سألها موسى ربه، فينبغي أن يكون ذلك كله في جملة ما دعا به.

اختلفوا في قوله: ﴿مِهَادًا﴾ [طه: ٥٣] في زيادة الألف ونقصانها ههنا وفي الزخرف [١٠] ولم يختلفوا في غيرها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿مِهَادًا﴾ بالألف في كل القرآن.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿مَهْدًا﴾ بغير ألف فيهما<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: المهْدُ: مصدر كالفرش، والمهاد مثل الفراش في قوله: ﴿أَلَيْذَى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: ١٩] فالمهاد مثل الفراش والبساط، وهما اسم ما يفرش ويبسط، ويجوز أن يكون المهْدُ استعمل استعمال الأسماء، فجمع كما يُجمع فَعْلٌ على فِعَالٍ، والأوّل أبين، ويجوز في قول من قرأ: ﴿مَهْدًا﴾ أن يكون المعنى: ذا مهدٍ، فيكون المعنى كقول من قال مهادًا.

اختلفوا في قوله: ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾ [طه: ٥٨] في ضم السين وكسرها. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾ كسرًا.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: ﴿سَوِيًّا﴾ بضم السين<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾ و﴿سَوِيًّا﴾ يضم أولها ويكسر مثل طَوِيٍّ وطَوِيٍّ. قال: وهو المكان النَّصْفُ فيما بين الفريقين، وأنشد لموسى بن جابر الحنفي<sup>(٣)</sup>:

فإن أبانا كانَ حَلًّا ببلدِ سَوِيٍّ بين قيسِ قيسِ عيلانَ والفِزْرِ<sup>(٤)</sup>

قال أبو علي: قوله: سَوِيٍّ، هو فِعْلٌ من التسوية، فكان المعنى مكانًا تستوي فيه مسافته على الفريقين فتكون مسافة كل فريق إليه كمسافة الفريق الآخر، وهذا بناءٌ يقل في الصفات، ومثله: قوم عدِّي، وأما فُعْلٌ فهو في الصفات أكثر من فِعْلٍ، نحو: رجلٍ سَلَعٍ، ودليلٍ حُنْعٍ، ومالٍ لُبْدٍ، ورجلٍ حُطْمٍ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠، ١٢١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٣) هو موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة (أو سلمة)، بن عبيد، الحنفي، شاعر مكث، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. من أهل اليمامة. كان نصرانيًا يقال له: أزيق اليمامة، ويُعرف بابن الفريعة أو بابن ليلٍ وهي أمه. وفي حماسة أبي تمام عدة مختارات من شعره.

الأعلام ٧/ ٣٢٠، والأمدي ١٦٥، والمرزباني ٣٧٦، وسمط اللآلي: الدليل ٣٥.

(٤) مرًّا سابقًا.

فإما انتصابُ قوله: ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾، فلا يخلو من أن يكون مفعولاً للموعد في قوله: ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨] أو يكون ظرفاً واقعاً موقع المفعول الثاني، أو يكون منتصباً بأنه المفعول الثاني، فلا يجوز أن يكون متعلقاً بالموعد لا على أنه مفعول به، ولا على أنه ظرف له، وذلك أن الموعد قد وصف بالجملة التي هي: ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ حَتَّىٰ﴾ [طه: ٥٨] وإذا وصف لم يجز أن يعمل عمل الفعل لاختصاصه بالصفة، ولأنه إذا وصف لم يجز أن يتعلق به بعد الوصف شيء منه، كما أنه إذا عطف عليه لم يجز أن يتعلق به بعد العطف شيء منه، وكذلك إذا أخبر عنه لم يجز أن يقع بعد الخبر عنه شيء يتعلق بالمخبر عنه، ولم يجز سيبويه: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً، ولا: هذا ضؤيربٌ زيداً، إذا حقر اسم الفاعل، لأن التحقير في تخصيصه الاسم بمنزلة إجراء الوصف عليه، وقد جاء من ذلك في الشعر شيء، سمعت أبا إسحاق يشد:

وراكضة ما تستججنُ بجئةٍ      بعيرَ جلالٍ غادرتُه مُجفَلٌ<sup>(١)</sup>  
وقرأتُ على محمد بن السري من خط السكري لبشر بن أبي خازم<sup>(٢)</sup>:

إذا فاقدُ خطباءَ فرخينِ رجعتُ      ذكرتُ سُليمى في الخليطِ المباينِ<sup>(٣)</sup>  
وقال ذو الرُّمة:

وقائلةٌ تخشى عليّ أظنه      سيودي به تزحاله ومدَاهِبُهُ

(١) البيت من الطويل، وهو لطيفيل في ديوانه ص ٦٨، ولسان العرب ١١٣/١١ (جعفل)، ١٧٢ (حلل) وتهذيب اللغة ٣/٣٢٣، وتاج العروس (جعفل)، (حلل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/٢٢ والمخصص ٧/١٤٧. مجعفل: مصروع. وقيل:

المجعفل: المقلوب. قال ابن بري: ومجعفل نعتٌ لحلال وهو مركب من مراكب النساء، وبعير مفعول براكضة. (اللسان ١١٣/١١ جعفل).

(٢) هو بشر بن (أبي خازم) عمرو بن عوف الأسدي (توفي نحو ٢٢٢ق هـ = نحو ٥٩٨م) أبو نوفل شاعر جاهلي فحل من الشجعان. من أهل نجد، من بني أسد بن خزيمه، توفي قتيلاً في غزوة أغار بها على بني صعصعة بن معاوية. رماه فتى من بني وائلة بسهم فأصاب شدوته. له «ديوان شعر» الأعلام ٢/٥٤، والشعر والشعراء ٨٦، وأمالي المرتضى ٢/١١٤، وخزانة البغدادي ٢/٢٦٢.

(٣) يُروى «المزابل» بدل «المباين».

البيت من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٣/٥٦٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٤١، ولسان العرب ٣/٣٣٧ (فقد)، (وفيه «المباين» مكان «المزابل») يقال: ظبية فاقد وبقرة فاقد: شبع ولدها؛ وكذلك حمامة فاقد. قال ابن سيده: هكذا أنشده سيبويه بتقديم خطباء على فرخين مقوياً بذلك أن اسم الفاعل إذا وصف قُرْب من الاسم، وفارق شبه الفعل. (لسان العرب ٣/٣٣٧ فقد).



وهذا الذي جاء منه في الشعر يحمل النحويون مثله على إضمار فعلٍ آخر: كما ذهبوا إليه في نحو قول الشاعر:

إِن الْعَرَاةَ وَالسُّبُوحَ لِدَارِمٍ وَالْمُسْتَخْفَ أَخُوهُمْ الْأَثْقَالَ<sup>(١)</sup>  
وكذلك قوله:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادُ دَارِهَا تَكَرَّيْتُ تَرْقُبُ حَبَّهُ أَنْ يُخَصِّدَا<sup>(٢)</sup>  
فإن قلت: فقد جاء ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقِّكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ

(١) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٥٣، ولسان العرب ٥٥٩/٤ (عرر)، والتنبيه والإيضاح ٢٧٥/١، ١٦٨/٢، وجمهرة اللغة ص ٢٨٥، وتهذيب اللغة ١٠٢/١، ومقاييس اللغة ٣٧/٤، وأساس البلاغة (نحج)، وكتاب العين ٨٦/١، ٢٥٢/٣، وتاج العروس ١٦١/٧ (نحج) ١١/١٣، (عرر)، والمخصص ٩٠/١، ١٢١/٣، ويلا نسبة في لسان العرب ٦١٠/٢ (نحج)، وديوان الأدب ٦٨/٣ العرارة: الشدة. السُّبُوح: الجماعة الكثيرة من الناس، قال الجوهري: ثم وضع موضع الكثرة والعز قال الأخطل:

إِنَّ الْعَرَاةَ وَالسُّبُوحَ لِدَارِمٍ وَالْعَرَاةَ عِنْدَ تَكَامِلِ الْأَحْسَابِ  
وهذا البيت أورده ابن سيده؛ وغيره:

إِن الْعَرَاةَ وَالسُّبُوحَ لِدَارِمٍ وَالْمُسْتَخْفَ أَخُوهُمْ الْأَثْقَالَ  
وقال ابن بري عن البيت الذي أورده الجوهري أنه للطرماح قال: وليس للأخطل كما ذكره الجوهري وصواب إنشاده والتبوح لطيء. وقبله:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمَفَاخِرُ طَيْئًا أَغْرَبْتَ نَفْسَكَ أَيَّمَا إِغْرَابٍ  
قال: وأما بيت الأخطل فهو ما أورده ابن سيده وبعده:

المانعين الماء حتى يشربوا عفواته، ويقسموه سجالا مدح الأخطل بني دارم بكثرة عددهم وحملهم الأمور الثقال التي يعجز غيرهم عن حملها، ويروى المستخف، بالرفع والنصب، فمن نصبه عطفه على اسم إن، وأخوهم خبر إن، والأثقال مفعول بالمستخف تقديره: إن المستخف الأثقال أخوهم، ففصل بين الصلة والموصول بخبر إن للضرورة، وقد يجوز أن ينتصب بإضمار فعل دل عليه المستخف تقديره إن الذي استخف الأثقال أخوهم، ويجوز أن يرتفع أخوهم بالمستخف والأثقال منصوبة به، ويكون العائد على الألف واللام الضمير الذي أضيف إليه الأخ، ويكون الخبر محذوفاً تقديره إن الذي استخف أخوهم الأثقال هم، فحذف الخبر لدلالة الكلام عليه وأما من رفع المستخف فإنه رفعه بالعطف على موضع إن، ويكون الكلام في رفع الأخ من الوجهين المذكورين كالكلام فيمن نصب المستخف. (لسان العرب ٦١٠/٢، ٦١١ مادة: نحج).

رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٩١/٢:

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادُ دَارِهَا تَكَرَّيْتُ ثَمْنَعُ حَبِّهَا أَنْ يُخَصِّدَا

البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨١، ولسان العرب ٤١٩/١٣ (منن)، ويلا نسبة في الخصائص ٤٠٢/٢، ٤٠٣، ٢٥٦/٣، ومغني اللبيب ٥٤١/٢، ولسان العرب ٧٨/٢ (كرت). تكريت: أرض. قال ابن جني: تقدير لسنا كمن حلت إياد دارها؛ أي كإياد التي حلت ثم قلت من بعد أن حلت دارها، فدل حلت في الصلة على حلت هذه التي نصبت دارها، وقيل: تكريت موضع. (اللسان ٧٨/٢ مادة: كرت).

تَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠] والظرف في المعنى يتعلق بالمقت الأول لأن المعنى: لمقت الله إياكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون، أكبر من مقتكم أنفسكم الآية. وقوله: ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ متعلق بالمقت الأول، وقد وقع بعد خبره، قيل: إن الظروف يُتجوّز فيها ما لا يتجوّز في غيرها، ألا ترى أنها تقع مواقع لا يقعها غيرها، وهو أيضاً مع ذلك ينبغي أن يحمل على فعل آخر دلّ المقت عليه كأنه: مَفَتَّكُمْ إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون. فعلى هذا الضرب من الأفعال يحمل هذا النحو إذا جاء، ولم نعلم في التنزيل مجيء شيء منه إلا في الظروف، فقد علمت أن ﴿مَكَانًا﴾ في قوله: ﴿مَكَانًا سِوَى﴾ ليس يتعلق بالموعد لما ذكرنا، وليس بالسهل أن تجعل انتصاب ﴿مَكَانًا﴾ في قوله: ﴿مَكَانًا سِوَى﴾ على أن يكون ظرفاً، وقع موقع المفعول الثاني، كقولك: ظننتُ خروجك اليوم، وعلمتُ ركوبك غداً، لأنك إن حملته على ذلك جعلت المبتدأ الذي يلحقه، جعلتُ، وظننتُ ونحوه، موعداً لا تُخَلِّفُهُ نحن ولا أنت مكاناً قصداً، فتنصب المكان كما تنصب اليوم، في قولك: القتال اليوم.

ولم يُجروا قولهم: الموعدُ مجرى سائر هذه الأحداث، ألا ترى أنه قد جاء في التنزيل: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ [هود: ٨١] برفع الصبح، وجاء: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ صُحًى﴾ [طه: ٥٩] فالقراءة بالرفع على أن الثاني هو الأول، وهذا حذف واتساع، ولا تقول على قياس موعدك الصبح: مرجعك الصبح، ولا مجيئك باب الأمير، ولا مقعدك السوق. وقد رأيت أنهم قد أخرجوا الموعد من أحكام نحوه، فلا يحسن فيه ما حسن في نحو ما يشبهه، ومما يدلُّ على أنهم أخرجوا ما بعد الموعد من أن يكون ظرفاً قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ صُحًى﴾ [طه: ٥٩] ألا ترى أن قوله: ﴿وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ﴾ ليس من الظروف في شيء فلولا أن اليوم في قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾، قد خرج من أن يكون ظرفاً لم يعطف عليه ما لا يكون ظرفاً. ولو نصب ناصب ﴿اليوم﴾ من قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ فجعل ﴿اليوم﴾ خبراً عن الحدث مثل: القتال اليوم، مع عطف قوله: ﴿وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ صُحًى﴾ عليه جاز على أن يتعلق ﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ بالمحذوف، ويضمّر لقوله: ﴿وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ صُحًى﴾ ما يكون مبنياً عليه، كأنه: موعدكم يوم الزينة، وموعدكم أن يحشر الناس صُحًى، وهذا هو الأصل، وإذا صار الاستعمال فيه على ما وصفناه مما جاء التنزيل به كان غير ذلك كالأصول المرفوضة، ولو قال قائل: إن الموعد في الآي اسمُ الزمان، فيكون مجيء الموعد اسماً للزمان كقولهم: كان هذا مبعث الجيوش، ومضرب الشول<sup>(١)</sup>، ومَحْبِلَ فلانة، أي وقت

(١) الشول: جمع شائلة من الإبل: التي أتى عليها من حَمَلها أو وضعها سبعة أشهر فخفَّ لبنها وقيل:

الشول من النوق التي خفَّ لبنها وارتفع ضرعها، وأتى عليها سبعة أشهر من يوم تناولها أو ثمانية فلم يبق

بعثهم، ومضرب الشول: أي وقت ضربها، ومجبل فلانة، أي: زمان حبليها. فإذا جاز أن يكون اسماً للزمان ارتفع الصبح، ويوم الزينة من حيث كان الثاني لأنه هو الأول، وأنشد أبو الحسن:

كَلِمَا قَلْتُ غَدًا مَوْعِدُنَا غَضِبَتْ هِنْدٌ وَقَالَتْ بَعْدَ غَدٍ  
فهذا يتجه أيضاً على الوجهين اللذين قدمنا: أن يكون جَعَلَ الموعَدَ الحدثَ،  
وجَعَلَهُ غَدًا، قُبِلَ على الاتساع، أو يكون جَعَلَ الموعَدَ اسمَ زمانٍ مثل المَحْبِلِ، وعلى  
هذا الاتساع فيه، ويجوز أن يكون الموعَدُ اسمَ المكانِ فمما جاء فيه اسمَ مكانٍ ﴿وَإِنَّ  
جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣] فالموعَدُ ينبغي ههنا أن يكون مكاناً، لأن جهنم  
مكان، والثاني فيه هو الأول، وهذا أبين من أن تحمله على أن جهنم مكان موعدهم  
لأن الكلام على الظاهر ولا حذف فيه، فإذا جعلت قوله: مكاناً مفعولاً ثانياً لجعلت  
كان بمنزلة قوله: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ  
عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩] في أنه انتصب على أنه مفعول ثانٍ لجعلت.

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله عز وجل: ﴿فَيَسْجُتْكُمْ﴾ [طه: ٦١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وابن عامر:  
﴿فَيَسْجُتْكُمْ﴾ بفتح الياء من يسحت.

وقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي: ﴿فَيَسْجُتْكُمْ﴾ بضم الياء من  
أسحت، وكسر الحاء<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: يَسْجُتْكُمْ: يهلككم قال: وبنو تميم يقولون: يُسْجُتْكُمْ، وأنشد:  
وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا<sup>(٢)</sup>

= في ضروعها إلا شول من اللين أي بقية، مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان نتاجها، واحدها شائلة، وهو جمع على غير قياس. (لسان العرب ١١ - ٣٧٤، ٣٧٥ شول).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٦/٢، وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٠، وجمهرة اللغة ص ٣٨٦، ١٢٥٩، وخزانة الأدب ٢٣٧/١، ٥٤٣/٨، والخصائص ٩٩/١، ولسان العرب ٤١/٢ (سحت)، ٣١/٩ (جلف)، ٣٨٢/٨ (ودع)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٨٨، وجمهرة اللغة ص ٤٨٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩، وشرح المفصل ٣١/١، ١٠٣/١٠، والمحتسب ١/١٨٠، ٣٦٥/٢ أسحت ماله: استأصله وأفسده. قال: والعرب تقول: سَحَتَ وَأَسْحَتَ، ويروى: إِلا مُسْحَتٌ أَوْ مُجْلَفٌ، ومن رواه كذلك، جعل لم يدع، لم يتقار، ومن رواه: إِلا مُسْحَتًا، جعل لم يدع، بمعنى لم يترك، ورفع قوله: أَوْ مُجْلَفٌ بِإِضْمَارٍ، كأنه قال: أَوْ هُوَ مُجْلَفٌ، قال الأزهرى: وهذا هو قول الكسائي. (اللسان ٤١/٢ مسحت).

المجلف: الذي بقيت منه بقية، والمجلف أيضاً: الرجل الذي جلفته السنون أي أذهبت أمواله (اللسان ٣١/٩ جلف)

وَفَسَّرَ لَمْ يَدْعُ: لَمْ يَبْتَدِئْ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ نَحْوَ ذَلِكَ، أَبُو عَثْمَانَ: سَحَتَ وَأَسَحَتَ نَحْوَ قَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِينَ﴾ [طه: ٦٣] في تشديد النون وتخفيفها.

فقرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّ﴾ مشددة النون. ﴿هَذَا﴾ بألف خفيفة النون من هذان.

وقرأ ابن كثير ﴿إِنَّ هَذَا﴾ بتشديد نون ﴿هَذَا﴾ وتخفيف نون ﴿إِنَّ﴾.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر ﴿إِنَّ هَذَا﴾ نون إن مشددة، وروى حفص عن عاصم ﴿إِنَّ﴾ ساكنة النون وهي مثل قراءة ابن كثير، و﴿هَذَا﴾ خفيفة.

وقرأ أبو عمرو وحده ﴿إِنَّ﴾ مشددة النون ﴿هَذِينَ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

قال قائلون: ﴿إِنَّ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرَانِ﴾ بمعنى: أجل، وأن تكون ﴿إِنَّ﴾ للتأكيد والناصبه للاسم أشبه بما قبل الكلام وما بعده، فأما قبل فقوله: ﴿فَلَنَنْزِعُوهُنَّ أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرَأَ التَّجْوِي﴾ [طه: ٦٢] فالتنازع إنما هو في أمر موسى وهارون، هل هما سارحان على ما ظنوه من أمرهما، وقد تقدم من قولهم ما نسبوهما فيه إلى السحر، وهو قولهم: ﴿أَجْتَنَّا لِنُخْرِجَنَّهُمَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَمْؤُوسُ فَلَئِن آتَيْتَكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ﴾ [طه: ٥٧، ٥٨] فهذا وإن لم يتقدمه سؤال عن سحرهم كما تقدم السؤال مثل قوله: ﴿قَالُوا نَمَرٌ﴾ وهو قوله: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَمَرٌ﴾ [الأعراف: ٤٤] فقد تقدم ﴿أَجْتَنَّا لِنُخْرِجَنَّهُمَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَمْؤُوسُ فَلَئِن آتَيْتَكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ﴾ [طه: ٥٧، ٥٨] فيكون نعم منصرفاً إلى تصديق أنفسهم فيما ادعوه من السحر و﴿إِنَّ﴾ بمنزلة نعم. وقال: قد قال سيبويه: نعم عدة وتصديق، وأن تصرف إلى الناصبه للاسم أولى. قال الجزمي: هو قراءة أبي عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد وقوله: ﴿يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ﴾ إلى آخر الكلام، أن يكون تأكيداً لأنهما ساحران أشبه بالكلام فإن حملة على التصديق ضرب من التأكيد فإن حملت ﴿إِنَّ﴾ على أنه بمعنى نعم بقي الكلام: هذان لساحران، فتحصل لام الابتداء داخلة على خبر المبتدأ، وهذا قد قال النحويون فيه: إنه يجوز في الشعر على الضرورة، فإن قلت: أقدر الابتداء محذوفاً، فإن هذا لا يتجه لأمرين: أحدهما: أن الذي حملة النحويون على الضرورة لا يمتنع من أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه. والآخر: أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف، ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، ثم يؤكد فأما أن يحذف ثم يؤكد، فليس باللائق في التقدير، ووجه قول من قال: إن كان، وإن هذان مخفف ﴿إِنَّ﴾: أن إن إذا خففت لم يكن النصب بها كثيراً، وكان الأوجه أن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

يرفع الاسم بعدها، والدليل على ذلك كثرة وقوع الفعل بعدها في نحو: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢] ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ [الصفات: ١٦٧] و﴿وَإِنْ كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَنَنْفِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، وإذا كان الأوجه الرفع بعدها رفع هذان بعدها، وأدى مع ذلك خط المصحف، ومن زعم أن ﴿هَذَا﴾ في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في هذا، ليس إلا ألف التي جلبته التثنية، فإن الأمر لو كان على ما زعم لم تنقلب هذه الألف في تثنيته، كما أن الألف التي في هذا لا تنقلب على حال، وفي كون هذه الألف مرة ياءً ومرة ألفاً دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا فصل بين هذا وبين غيره من الأسماء المعربة، وذلك أن هذه الأسماء في الانفراد إنما بُنيت لمشابتها الحروف، فإذا تبيت زال بالتثنية مشابقتها للحروف، من حيث لم تثن الحروف فتصير كسائر الأسماء المعربة، ويدل على أن هذه الألف للتثنية أن التي كانت في الواحد قد حذفت، كما حذفت الياء من التي والذي إذا قلت: اللتان واللذان، فالياء التي كانت في الاسم قد حذفت وجيء بالتي للتثنية. ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من أولات ومن ذوات ومن هيهات، هذه كلها حذفت فيها الألف والياء لقلّة تمكّنها، فكذلك تحذف من قولهم: هذا، ألفه، وتلحق التي تكون علماً للتثنية، ومن ثم انقلبت مرة ياءً ومرة ألفاً، والتي تثبت في الواحد لا يتعاورها القلب، ولا تزول عن أن تكون ألفاً، وقال أبو الحسن: ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرٌ﴾ بتخفيف ﴿إِنْ﴾ لأن الكتاب: ﴿هَذَا﴾ فيحملها على لغة من يخفف إن فيرفع بها، وإن ثقلت فهي لغة لبني الحارث بن كعب يرفعون الاثني في كل موضع قال: فأبي التفسيرين فسرت فهو جيد.

اختلفوا في همز الألف من قوله تعالى: ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ [طه: ٦٤] في كسر الميم وإسقاط الألف وفتح الميم.

فقرأ أبو عمرو وحده ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ مفتوحة الميم من جمعت. القطعي عن عبيد وهارون عن أبي عمرو: ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ ألف مقطوعة مثل حمزة.

وقرأ الباقون: ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ بقطع الألف وكسر الميم من أجمعت<sup>(١)</sup>.

احتج أبو عمرو، زعموا، للقراءة بالوصل بقوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾ [طه: ٦٠] والفعل في الموضعين جميعاً معدى إلى الكيد. قال أبو الحسن، وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا: أجمعتنا على كذا وكذا، فأما إذا قالوا: أجمعتنا أمركم، وأجمعتنا كيدكم، فلا يقولون إلا بالوصل، قال: والقطع أكثر القراءة، قال: فأما أن يكون لغة في ذا المعنى لأن باب فعلت وأفعلت كثير، أو يكون ﴿أجمعتنا﴾ أي: أجمعتنا على كذا وكذا، ثم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

قال: ﴿كَيْدُكُمْ﴾ على أمر مستأنف، فإن قيل: فقد تقدّم ذكر قوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدُكُمْ﴾ فإذا قالوا: فأجمعوا كيدكم، كان تكريراً؛ قيل: لا يكون كذلك، لأن ذلك في قصة وذا في أخرى، ذلك إخبار عن فرعون في جمعه كيده وسحره، وهذا فيما يتواصى به السحرة في جمع كيدهم، وما يستظهرون في المبالغة في سحرهم، ويشبه أن يكون ذلك على لغتين كما ظنه أبو الحسن كقول الشاعر:

وَأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مَائَةٍ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ طُرّاً فَكَيْدُونِي<sup>(١)</sup>  
فقوله: فأجمعوا أمركم بمنزلة: ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدُكُمْ﴾ لأن كيدكم من أمركم.

قال: وروى القطعي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ أَتَوْا صَفّاً﴾ [طه: ٦٤] بفتح الميم، ثم يأتي بياء بعدها ساكنة. وروى خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ أَيْتُوا﴾ بكسر الميم بغير همز، ثم يأتي بالياء التي بعدها تاء، وهذا غلط، لا تكسر الميم من ثم، وحظها الفتح، ولا وجه لكسرها، وإنما أراد ابن كثير أن يتبع الكتاب فلفظ بالياء التي خلفت الهمزة بعد فتحة الميم. وروى الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ أَيْتُوا صَفّاً﴾ مفتوحة الميم وبعدها ياء. وكذلك روى محبوب عن إسماعيل المكي عن ابن كثير وهذا هو الصواب.

وروى الثّبال وغيره عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ اتَّوَا صَفّاً﴾ مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقر.

قول ابن كثير: ﴿ثُمَّ أَيْتُوا صَفّاً﴾ بفتح الميم ثم يأتي بياء بعدها ساكنة، وجهه فيه أنه مثل قوله: ﴿أَيْدَا﴾ كأنه قلب الهمزة ياءً بعد ما خفّفها بأن جعلها بين بين إلا أنه في هذا قلبها ياءً، وإن لم يكن خفّفها، وهذا مثل ما حكاه سيوييه في المتصل بَيَسَ، وقد كان أبين من هذا أن يقلبها ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، مثل: راسٍ وفاسٍ في المتصل، فأما قوله: ﴿ثُمَّ أَيْتُوا صَفّاً﴾ فخطأ بين وأصل هذا أنك تقول: أتى يأتي، فإذا أمرت منه قلت: إيت، تجتلب همزة الوصل لسكون الهمزة التي هي فاء فلزم أن تقلب الفاء ياءً لاجتماع الهمزتين، فقلت: إيت، وإن وصلته بشيء سقطت همزة الوصل، فلا يخلو ما يتصل به من أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحركاً لم يخل من أن يكون ضمةً أو فتحةً أو كسرة، فإن كانت ضمةً وخفّفت الهمزة قلبتها واواً، فقلت: يا زيد

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٩٥، ولسان العرب ٣/١٩٨ (زيد) ٥٧٤/٤ (عشر)، والتنبيه والإيضاح ٢/٢٥، وتاج العروس ٨/١٥٥ (زيد)، ٢٠/٤٦٤ (جمع)، وأساس البلاغة (زيد)، وكتاب الجيم ٢/٥٩، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٤٣، ومقاييس اللغة ٣/٤٠، وديوان الأدب ٣/٣٢٣.

الزيد: الزيادة. المعشر: الجماعة متخالطين كانوا أو غير ذلك. الطُّرُّ: الجماعة. يقال: جاء القوم طُرّاً؛ أي جميعاً دون أن يتخلف منهم أحد.

وت، وعلى هذا: ﴿يا صالحُ وتنا﴾ [الأعراف: ٧٧] وعلى هذا ﴿ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ اودُنْ لي وَلَا﴾ [التوبة: ٤٩] وإن كانت كسرةً فخفقت الهمزة قلت: يا غلامِ نيت بكذا، فقلبتها ياءً، وإن شئت حَقَّقْتُ الهمزة فقلت: يا غلامِ نيت بكذا، كما حققت بعد الضمة من قولك يا زيدُ وت، وإن كانت فتحةً قلبتها ألفاً إذا خفقت الهمزة فقلت: يا غلامِ نيت، وإن شئت حَقَّقْتُ الهمزة. وعلى قياس قراءة ابن كثير: يا غلامِ نيت، فتقلبها ياءً ولا تقلبها ألفاً، والوجه ما عليه الجمهور والكثرة، وقد قال قوم فيما روى بعض البغداديين في أتى يأتي: ت بكذا وكذا، وأنشد:

ت لــــي آل زيــــدٍ<sup>(١)</sup>

وهذا على قياس مَنْ حذف الهمزة حذفاً من حيث كان حرف علة، كما حذف مِنْ: حُذِّ، ومُرٌّ، وكلُّ، ولَيْسَ ذلك بالكثير ولا المعروف، والوجه في الآية قراءة النَّبَال وغيره عن ابن كثير.

اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها من قوله: ﴿تَلَقَّفُ﴾ [طه: ٦٩].

فقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿ما في يمينك تَلَقَّفُ ما﴾ برفع الفاء وتشديد القاف.

وروى حفص عن عاصم: ﴿تَلَقَّفُ﴾ خفيفة.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَلَقَّفُ ما﴾ مجزومة الفاء.

وروى النَّبَال عن ابن كثير: ﴿ما في يمينك تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء كذلك قرأت على قنبل. وكان ابن كثير يشدد التاء والقاف في رواية البرزي وابن فليح: ﴿ما في يمينك تَلَقَّفُ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه قول ابن عامر: ﴿تَلَقَّفُ﴾ يرتفع على أنه في موضع حال، والحال يجوز أن يكون من الفاعل المُتَلَقِّفِ ومن المفعول المُتَلَقَّى، فإن جعلته من الفاعل الملقى جعلته المُتَلَقَّفُ، وإن كان التَلَقَّفُ في الحقيقة للعصا، ووجه جعل المُتَلَقَّفُ للفاعل على أن التَلَقَّفُ بإلقائه كان، فجاز أن ينسب إليه، كما قال: ﴿وما رميت إِذ رميتَ ولكنَّ الله

(١) جزء من بيت تمامه:

ت لي آل زيـدٍ وانـدُهُم لي جماعـة  
وسـل آل زيـدٍ أي شيء يـضـيرها  
البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٣٢٠/٦، وسر صناعة الإعراب ٨٢٣/٢، ولسان العرب ١٤/١٤ (أتي)، وجمع الهوامع ٢١٨/٢.

قال ابن جني: حكى أن بعض العرب يقول في الأمر من أتى: ت زيـداً، فيحذف الهمزة تخفيفاً كما حذف من حُذِّ وكل ومُرٌّ. وقرئ: يوم تأت بحذف الياء كما قالوا: لا أدر، وهي لغة هذيل. (اللسان ١٤/١٤ أتي).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

رَمَى ﴿[الأنفال: ١٧] فأضاف الرمي إلى الله سبحانه، وإن كان للنبي ﷺ لما كان بقوة الله وإقداره، ويجوز أن تكون الحال من المفعول، وقال فيه: ﴿تَلَقَّفُ﴾ على حدّ قولك: هند تذهب، لأنه حمل الكلام على المعنى، والذي في يمينه عصا فأنته، كما قال: ﴿وَمَنْ تَقْنُثْ مِنْكَنَّ لَهٗ وَرَسُولِهٖ﴾ [الأحزاب: ٣١] وكما قال: ﴿فَلَمَّا عَشُرُ أَمْثَلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنت الأمثال لما كانت في المعنى حسنات، ومثل هذا في أنّ لفظ يفعل يكون فيه مرّة للمخاطب ومرّة للمؤنث الغائب قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] فهذا على أن تكون: تحدث أنت أيها الإنسان، وعلى أن الأرض تحدث، فأما قوله:

... فَإِنْ تَهْوَى لَلْغَائِبَةِ لَا غَيْرَ، وَجَعَلْتَ ﴿تَلَقَّفُ﴾ حَالًا، وَإِنْ لَمْ تَتَلَقَّفْ بَعْدَ، كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿هَدْيًا يَبْلُغُ الْكَمِيَّةَ﴾ [المائدة: ٩٥] وكما أجاز النحويون: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غداً، وهذا النحو من الحال كثير في التنزيل وغيره.

وأما ﴿تَلَقَّفُ﴾ فعلى أن يكون جواباً كأنه: إِنْ تَلَقَّه تَلَقَّفَ، وكذلك تَلَقَّفَ، ويجوز في ﴿تَلَقَّفُ﴾ و﴿تَلَقَّفَ﴾ أن يكون لك أيها المخاطب، ويجوز أن يكون للغيبة وعلى الحمل على المعنى، ومن خَفَّفَ التاء من ﴿تَلَقَّفَ﴾ ومن شَدَّدَ فقال: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفُ﴾، فإنما أراد: تَتَلَقَّفُ وهذا يكون على تتلقف أنت أيها المخاطب، وعلى تَتَلَقَّفُ في الآية أنه أدغم التاء في التاء، والإدغام في هذا ينبغي أن لا يجوز، لأن المدغم يُسَكَّنُ وإذا سَكَنَ لَزِمَ أَنْ تُجَلِّبَ لَهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ كَمَا جُلِّبَتْ فِي أَمْثَلَةِ الْمَاضِي، نَحْوُ: اذْرَأْ وَأَزَيْتْ وَأَطِيرُوا، وهَمْزَةُ الْوَصْلِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَضَارِعِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ فِي تَتَرَّسْ: اَتَّرَسْ، لَا يَقُولُ فِي الْمَضَارِعِ: اَتَّرَسُونَ، وَلَا: اَتَّفَكَّرُونَ، يَرِيدُ: تَتَفَكَّرُونَ. وَهَذَا يَلْزِمُ أَنْ يَقُولَهُ مَنْ قَالَ: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ﴾ وَإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ عَلَى الْمَضَارِعِ، كَمَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلُ الْآخَرِ، وَلَيْسَ حَكْمُ الْوَصْلِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَصَادِرُ الْجَارِيَّةُ عَلَى أَعْمَالِهَا، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْقَلِيلَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا لَمَّا كَانَتْ مَحذُوفَةً الْوَأَخِرَ، لِأَنَّهُ بِذَلِكَ أَشْبَهَ الْأَفْعَالَ الْمَحذُوفَةَ مِنْهَا، فَأشبهت الأفعال التي للأمر عند النحويين.

وسألتُ أحمد بن موسى: كيف يبتدئ من أدغم؟ فقال كلاماً معناه أنه يصير بالابتداء إلى قول من خفف وبدع الإدغام.

(١) تمام البيت:

زجرث لها طير الشمال، فإن تكن هوأك الذي تهوى، يصبك اجتنابها  
البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤٢، ولسان العرب ٥١١/٤ (طير)، ٣٦٥/١١ (شمل)، ٣٧٣/١٥ (هوا)، وتاج العروس (هوى)، وللهدلي في جمهرة اللغة ص ١٧٢.  
طير شمال: كل طير يُتَشَاءَمُ بِهِ.



اختلفوا في فتح السين وكسرها، وإخراج الألف وإدخالها، وتسكين الحاء وكسرها من: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ [طه: ٦٩]. فقرأ حمزة والكسائي: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ بألف<sup>(١)</sup>.

حجة: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ أن الكيد للساحر في الحقيقة، وليس للسحر إلا أن تريد: كيد ذي سحر، فيكون في المعنى حينئذ مثل: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾، ويقوي ذلك: ﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ﴾، والسحر لا يمتنع أن يضاف إليه الكيد على التوسع، وزعموا أنه قراءة الأعمش.

قرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، وورش عن نافع: ﴿آمَنْتُمْ﴾ [طه: ٧١] على لفظ الخبر.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿آمَنْتُمْ﴾ بهمزة ممدودة.

وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم: ﴿آمَنْتُمْ﴾ بهمزتين، الثانية ممدودة<sup>(٢)</sup>.

يعني أحمد: أن الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة القطع، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء الفعل، وقوله عن أبي عمرو وابن عامر بهمزة ممدودة يعني: أنهما يستفهمان فيأتيان بهمزة الاستفهام، وبعدها مَدَّةٌ، وتكون الأولى همزة القطع، والثانية الأصل.

قال أبو علي: الخبر ههنا وجه حسن، كأن يُقَرَّعُهُم على تقدمهم بين يديه، وعلى استبدادهم على ما كان منهم من الإيمان عن غير أمره وإذنه، والاستفهام إلى هذا المعنى يؤول، لأنه تقرير وتوبيخ منه لهم بأيمانهم، وأما اللفظ، وقوله: قرأ نافع وابن عامر: ﴿آمَنْتُمْ﴾ بهمزة ممدودة. يعني به: أنهم يستفهمون، فيأتون بهمزة الاستفهام بعد مَدَّةٍ: الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: همزة أفعل في آمَنَ، وأبو عمرو إذا اجتمع هذا النحو من الهمزتين أدخل بينهما ألفاً، وكأنه ترك هنا هذا الأصل لما كان يلزم من اجتماع همزتين وألفين، الهمزة الأولى همزة الاستفهام والألف الأولى التي بعد الهمزة الأولى هي التي يفصل بها بين الهمزتين في نحو:

أَنْتَ أَمْ أَمْ سَالِمٌ<sup>(٣)</sup>

والهمزة الثانية وهي الثالثة من أول الكلمة همزة أفعل في: آمَنَ، والألف التي بعدها هي الألف المنقلبة عن فاء الفعل من الأَمْنِ والأَمَانِ، وأبدلت ألفاً لاجتماعهما مع

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٣) جزء من بيت مرَّ سابقاً.

همزة أفعل، فكان يلزم اجتماع همزتين وألفين متواليات: أأأمتتم، فترك ذلك في هذا الموضوع لكرهه اجتماع الأمثال. وقرأ حمزة والكسائي على أصلهما في هذا النحو وقد مرّ ذلك في مواضع.

اختلفوا في قوله: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾ [طه: ٧٧].

وقرأ حمزة وحده: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾ جزماً بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿لَا تَخَفْ﴾ رفعاً بألف.

ولم يختلفوا في فتح الراء من دَرَكًا<sup>(١)</sup>.

وجه قول من رفع أنه حالٌ من الفاعل: اضرب لهم طريقاً غير خائف ولا خاشٍ، ويجوز أن تقطعه من الأول: أنت لا تخاف، ومن قال: ﴿لَا تَخَفْ﴾ جعله جواب الشرط، إن تضرب لا تخف دركاً ممن خلفك، ولا تخشى غرقاً بين يديك، فأما من قال: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾، ثم قال: ﴿لَا تَخَشَى﴾، فيجوز أن يقطعه من الأول، أي: إن تضرب لا تخف، وأنت لا تخشى، ولا تحمله على قول الشاعر:

كأن لم تَرَى قبلي أسيراً يمانياً<sup>(٢)</sup>

ولا على نحو:

لا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلِّقِ<sup>(٣)</sup>

لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة الشعر كما أن نحو قوله:

ألم يأتيك والأنبياء تَنَمَّى<sup>(٤)</sup>

ونحو قوله:

لم تهجوا ولم تلدع<sup>(٥)</sup>

كذلك، ولكنك تقدّر أنك حذف الألف المنقلبة عن اللام ثم أشبعت الفتحة لأنها فاصلة، فأثبت الألف الثانية عن إشباع الفتحة، ومثل هذا مما ثبت في الفاصلة قوله: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧] وقد جاء إشباع هذه الفتحة في كلامهم قال:

فأنت من الغوائل حين تلقى ومن ذمّ الرجال بمُسْتَرَّاحِ<sup>(٦)</sup>

قال: روى عبيدٌ ﴿فَاتَّبِعَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] وحدها موصول في هذا، وكل شيء في

القرآن ﴿فَاتَّبِعَهُمْ﴾. وقرأ: ﴿فَاتَّبِعُوهُمْ شَرِيفًا﴾ [الشعراء: ٦٠] مقطوع الألف.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٢) عجز بيت مرّ سابقاً. (٣) عجز بيت مرّ سابقاً.

(٤) مرّ سابقاً. (٥) مرّ سابقاً.

(٦) مرّ سابقاً.

وعبيدٌ عن هارون عن أبي عمرو ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ﴾ موصولة، وكلّ شيءٍ في القرآن ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ﴾ مقطوع.

قال أبو علي: الباء الجارة على هذا معدية الفعل إلى المفعول لأنك تقول: تبعته واتبعته كما تقول: شويته واشتويته، وحفرته واحفرتة، وقديته وافنديته، فإذا استوفيت المفعول الذي يتعدى إليه الفعل. فعديته إلى آخر عديته بالجار. ومن قطع الهمزة هنا، فقال: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ﴾ فالباء زائدة في قوله، لأنّ ﴿اتَّبَعَهُمْ﴾ منقول من تبعهم، وتبع يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى آخر كقوله: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً﴾ [هود: ٩٩] فإذا كان كذلك جعلت الباء زائدة كما تزداد في كثير من المفعولات، نحو:

لَا يَثْرَأَنَّ بِالسُّورِ (١)

وقد يجوز أن تكون هذه الباء في موضع حال من الفاعل، كأنه اقتصر بالفاعل على فعله ولم يُعَدِّهِ إلى مفعوليه اللذين يتعدى فعلُهُ إليهما فصار مثل: تبعه زيدٌ بسلاحه، وقد تقدم ذكر هذه الكلمة.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿قَدْ أَجْمَعْنَاكَ... وَوَعَدْنَاكَ... مَا رَزَقْنَاكَ﴾ [طه: ٨٠، ٨١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم الثلاثة الأحرف بالنون.

وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَوَعَدْنَاكَ﴾ بغير ألف في كل القرآن.

وقرأهن حمزة والكسائي بالياء (٢).

حجة: ﴿وَعَدْنَاكَ﴾ أنّ ذلك يكون من الله سبحانه. وقال أبو الحسن: زعموا أن واعدناكم لغة في معنى وعدناكم، وإذا كان كذلك فاللفظ لا يدل على أن الفعل من الاثنين، كما أنّ استسحر واستقر، ونحو ذلك من بناء استفعل، لا يدل على استدعاء، والقراءة بوعد أحسن، لأن واعد بمعنى وعد، ويعلم من وعد أنه فعلٌ واحدٌ لا محالة، وليس واعد كذلك، والأخذ بالأبين أولى.

(١) جزء من بيت تمامه:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رِيَاءَ أَحْمَرَةَ سَوْدُ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ  
البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ١٢٢، وأدب الكاتب ص ٥٢١، ولسان العرب ٣٨٦/٤ (سور)، والمعاني الكبير ص ١١٣٨، وللقنابل الكلابي في ديوانه ص ٥٣، وللراعي أو للقتال في خزنة الأدب ١٠٧/٩، ١٠٨، ١١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٣/٢، وجمهرة اللغة ص ١٢٣٦، والجنتي الداني ص ٢١٧، وخزنة الأدب ٣٠٥/٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٨٣، ٥٠٠، ٨٣٠، وشرح شواهد المغني ٩١/١، ٣٣٦، ولسان العرب ١٢٨/١ (قرأ)، ٣٨٩/٣ (لحد)، ٥٤٧/١١ (قتل)، ٢٦٤/١٢ (زعم)، ومجالس ثعلب ص ٣٦٥، ومغني الليب ٢٩/١، ١٠٩، ٦٧٥/٢، والمقتضب ٢٤٤/٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

وحجة من قرأ: ﴿أُنَجِّنَاكُمْ... ووعدناكم﴾ قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ﴾ [طه: ٨٠] واتفقهم في ذلك على إسناد الفعل إلى اللفظ الدال على الكثرة، وفي أخرى: ﴿وَأَذَىٰ أُنَجِّنَاكُمْ مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٤١].

اختلفوا في قوله: ﴿فِيحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلِّ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

فقرأ الكسائي وحده: ﴿فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ﴾ بضم الحاء، ﴿ومن يَحِلُّ﴾ بضم اللام.

وقرأ الباقر: ﴿فَيَحِلُّ﴾، ﴿ومن يَحِلُّ عليه﴾.

ولم يختلفوا في قوله: ﴿أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦] أنها بكسر الحاء<sup>(١)</sup>.

أبو زيد تقول: قد حلَّ عليه أمرُ الله يَحِلُّ حُلُوءًا، وحلَّ الدارَ يَحِلُّهَا حُلُوءًا: إذا نزلها، وحلَّ العقدة يَحِلُّهَا حَلًّا. وحلَّ له الصومُ يَحِلُّ له حِلًّا، وأحلَّ له إخلالًا، وحل حقي عليه يحل محلاً وأحل من إحرامه إخلالًا، وحل يحل حِلًّا.

وجه قراءة من قرأ: ﴿يَحِلُّ﴾ بكسر الحاء أنه زوي في زمزم<sup>(٢)</sup>: «أنه لشارب حلٌّ وبلى» أي: مباح له غير محظور عليه، ولا ممنوع منه، والحلُّ والحلال في المعنى مثل المباح، فهو خلاف الحظر والحجر والحرام، والحرم، فهذه الألفاظ معناها المنع، وهي خلاف الحلِّ والحلال الذي هو الإباحة والتوسعة، والإباحة: من باح بالسر والأمر يباح به، إذا لم يجعل دونه حظراً، والمحلَّ خلاف المحرم، فمعنى يحلُّ عليكم: ينزل بكم وينالكم بعدما كان ذا حظرٍ وحجرٍ ومنعٍ عنكم. ويبين ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: حلَّ عليه أمرُ الله يَحِلُّ، والأمر قد جاء في التنزيل يراد به العذاب، قال: ﴿أَنْ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١] فهذا يعنى به العذاب لقوله: ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [العنكبوت: ٥٤] وقال: ﴿أَتُنْهَىٰ أَمْرًا نَاطِلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤] ويقوي ذلك قوله: ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّثْقِلٌ﴾ [هود: ٣٩] أي: ينزل به بعد أن لم يكن كذلك، ولم يختلفوا في هذا الحرف فيما زعموا، وهذا بمنزلة قوله: ﴿أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦] في أنه يحلُّ بالكسر.

ووجه من قال: ﴿يَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ أن الغضب لما كان يتبعه العقوبة والعذاب جعله بمنزلة العذاب فقال: يَحِلُّ أي: ينزل، فجعله بمنزلة قولهم: حلَّ بالمكان يَحِلُّ، وعلى هذا جاء: ﴿تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١] فكما أن هذا عذاب، فأخبر عنه بأنه يَحِلُّ، كذلك أخبر عن الغضب بمثله، فجعله بمنزلة لأنه يتبعه ويتصل به.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٢) زمزم: بئر بمكة عند الكعبة غير منصرف للعلمية والتأنيث. (وماه زمزم): كثير.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿مَوْعِدَكَ يَمَلِكُنَا﴾ [طه: ٨٧] في ضم الميم وكسرها وفتحها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. ﴿بِمَلِكُنَا﴾ بكسر الميم.

وقرأ نافع وعاصم ﴿بِمَلِكُنَا﴾ بفتح الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿بِمَلِكُنَا﴾ بضم الميم. القطعي عن عبيد عن هارون عن

أبي عمرو ﴿بِمَلِكُنَا﴾<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: هذه لغات، وزعموا أن الكسر أكثر في القراءة، والفتح لغة فيه، المعنى: ما أخلفنا موعدك بملكنا الصواب، ولكن لخطئنا، فأضاف المصدر إلى الفاعل وحذف المفعول، كما أنه قد يضاف إلى المفعول ويحذف الفاعل في نحو: ﴿مِنْ دُعَاؤِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] و﴿سُؤَالِ نَعَجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤].

وأما من قال: ﴿مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكُنَا﴾ فإنه لا يخلو من أن يريد به مصدر المَلِكِ: أو يكون لغة في مصدر المالك، فإن أريد بالملك مصدر المَلِكِ فالمعنى لم يكن لنا مُلْكٌ فنخلف موعدك لمكان مُلْكُنَا، وهذا على هذا التقدير كقوله: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أي: ليس منهم مسألة فيكون منهم إلحاف فيها، ليس على أنه أثبت مُلْكًا، كما أنه لم يثبت في قوله: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ مسألة منهم، ومثله قول ابن أحمر:

لَا يُفْزِعُ الْأَزْنَبَ أَهْوَالُهَا      وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ<sup>(٢)</sup>  
أي: ليس لها أرنب فيفزع ليهولها، ومثله:

وَبَلَدَةٌ لَا يَسْتَطِيعُ سَيْدُهَا      حَسْرَى الْأَرَاكِيْبِ وَلَا يَهْيِدُهَا<sup>(٣)</sup>  
ومثله قول ذي الرمة:

لَا تُشْتَكِي سَقَطَةً مِنْهَا وَقَدْ رَقَصَتْ      بِهَا الْمَفَاوِزُ حَتَّى ظَهَرُهَا حَدِبُ<sup>(٤)</sup>

أي: ليس منها سقطة فتشتكي، ولا يجوز أن يراد به تثبيت المُلْكِ الذي هو مصدر المَلِكِ، لأنهم لم يكن لهم مَلِكٌ بل كانوا مستضعفين قال: ﴿وَرُبُّدٌ أَنْ تَمَنَّ عَلَيَّ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) يقال: ما يهيد ذلك أي ما يكثر له ولا يُزْعِجُه (اللسان ٣/٤٤٠ مادة: هيد).

(٤) يُرَوِّى «المعاطش» بدل «المفاوز».

البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٤، ومقاييس اللغة ٤/٣٥٥، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٨، وبلا نسبة في كتاب العين ١/٢٤٣.

السقطة: العثرة والذلة.

الَّذِينَ اسْتَضِعُوا فِي الْأَرْضِ ﴿ [القصص: ٥] قال: ﴿وَأَوْزَنَّا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشْكُوكَ الْأَرْضِ وَمَعَادِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]. وأظنَّ أَنَّ أبا الحسن حكى أَنَّ الْمَلِكَ مصدرٌ في المَالِكِ، وحكى غير أبي الحسن: أَنَّ بعضهم قال: ما لي مُلْكٌ، يريد: شيئاً أملكه، وقد يكون المَلِكُ: الشيء المملوك، والمَلِكُ: المصدر، مثل الطَّحْنِ والطَّحِنِ، والسَّقِي والسَّقِي. وقد يجوز في قراءة من قرأ ﴿بِمَلِكِنَا﴾ أَنَّ تقدَّرَ حذف المفعول وتعمله إعمال المصدر، كما قال:

وبعد عطائك المائة الرِّتَاعَا<sup>(١)</sup>

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَلِكَا حَمَلْنَا﴾ [طه: ٨٧] في ضم الحاء وتشديد الميم، وفتحها وتخفيف الميم.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ وحفصٌ عن عاصم: ﴿حَمَلْنَا﴾ بضم الحاء مشددة الميم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿حَمَلْنَا﴾ خفيف. وقال أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿حملنا﴾ و﴿رَضَنَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حمل الإنسان الشيء وحَمَلْتُهُ إياه، يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، فإذا ضاعفت العين عديته إلى المفعولين، قال: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ كَفَرُوا يَحْمِلُونَهَا﴾ [الجمعة: ٥] والحَمَلُ: المصدر، والحَمْلُ: المحمول، وفي التنزيل ﴿فَأَبَيتُ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْتَنِي مِنْهَا... وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الأحزاب: ٧٢] كأنه: أبين أن لا يؤذين الأمانة فيما استؤمن فيهِ، وحملها الإنسان أي: لم يؤدها، لأن حمل الحامل الشيء إمساك وخلافٌ لأدائه، فكانه لم يؤد الأمانة، وكان المعنى: على أهل السموات وأهل الأرض وأهل الجبال ﴿وأشفقن منها﴾ أي: من حمل الأمانة، فحذف المضاف. وما روي في الحديث: «أنه إذا كان الماء قُلْتين أو خمس قِلال لم يحمل خبثاً»<sup>(٣)</sup>. معناه أنه لقلته يضعف عن أن يحتمل النجس، فينجس لأنه لا يحتمله كما يحتمله الكثير الذي بخلافه، وقالوا: احتمل الشيء وحمله: إذا اضطلع به وقوي عليه، أنشد الأصمعي:

وَاحْتَمَلَ السُّيُومَ قُرَيْخُ الثُّمَرِ وَنَسَرَ الْيَسْرُوعُ بُرْدَنِي حَبْرَةَ<sup>(٤)</sup>

(١) مرٌ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

(٣) أخرجه الشافعي في (المسند، ٧)، وأحمد بن حنبل في اللسان ٥٦٥/١١ (قلل).

(٤) اليسروع: الدودة الحمراء تكون في البقل ثم تسليخ فتصير فراشة. (لسان العرب ١٥٣/٨) سرعة الثمرة: طائر أصفر من العصفور، والجمع ثَمْرٌ، وقيل: الثَّمْر طائر يقال له: ابن تمره وذلك أنك لا تراه أبداً إلا وفي فيه تمره. (لسان العرب ٩٤/٤ مادة: تمر).

المعنى: أنه استقلّ بنفسه، واحتمل طلب قوته وفارق ما كان عليه من اليتيم في حاجته إلى الكاسب له، فمن قرأ ﴿حُمِلْنَا﴾ كان المعنى عنده: جعلونا نحمل أوزار القوم و﴿حُمِلْنَا﴾ على ذلك وأردنا له. ومن قال: ﴿حَمَلْنَا﴾ أراد أنهم فعلوا ذلك، وقد يجوز إذا قرأ ﴿حَمَلْنَا﴾ أن يكونوا حُمِلوا على ذلك وكلفوه لأنهم إذا حُمِلوه حملوه.

اختلفوا في إثبات الياء من قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَبْعِنِي﴾ [طه: ٩٣] وحذفها. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِي﴾ بياء في الوصل ساكنة. ويقف ابن كثير بالياء، وأبو عمرو يقف بغير ياء.

واختلف عن نافع، فروى ابن جَمَاز وإسماعيل بن جعفر: ﴿تَتَّبِعُنِي﴾ بياء منصوبة، وليس في الكتاب، وفي رواية قالون والمسيبي وورش وأحمد بن صالح عن أبي بكر وإسماعيل بن أبي أويس: ﴿تَتَّبِعِينَ﴾ بياء في الوصل ساكنة، ويقف بغير ياء.

وقرأ عاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف.

قد ذكر هذا النحو في غير موضع.

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله عزّ وجل: ﴿يَبْنَؤُمْ لَا﴾ [طه: ٩٤].

فقرأ ﴿يَبْنَؤُمْ لَا﴾ بنصب الميم ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي وابن عامرٍ ﴿يَا بَنَ أُمَّ﴾ بكسر الميم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿يَبْنَؤُمْ لَا﴾ احتمل قوله أمرين: أحدهما: أن يكون أراد: يا ابنَ أُمّ، فحذف الألف كما يحذف من غلامي في النداء إذا قال: يا غلام، وحذف الياء من المضاف إليه، وإن كانت لا تحذف في المضاف إليه إذا قال: يا غلامَ غلامي، كما تُحذف من المضاف إذا قال: يا غلام، لأن هذا الاسم قد كثر استعماله، فتغيّر عن أحوال النظائر، والفتحة في ابن علي هذا نصبة، كما أنها في قولك يا غلامَ أمي كذلك، ويجوز أن يكون جعلَ ابنَ وأُمّ جميعاً بمنزلة اسم واحد فبنى الآخر على الفتح وكذلك الاسم الذي هو المصدر، فالفتحة في الأول ليس بنصبة كما كانت في الوجه الأول، ولكنها بمنزلة الفتحة في خمسة من خمسة عشر، والاسم في موضع ضمّ من حيث كانا بمنزلة خمسة عشر، كما أن خمسة عشر كذلك.

ومن قال: ﴿يَا بَنَ أُمَّ﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أضاف ابناً إلى أُمّ، وحذف الياء من الثاني، وكان الوجه إثباتها مثلَ يا غلامَ غلامي، والآخر: أن يكون جعلَ الاسم الأول مع الثاني اسماً واحداً. وأضافه إلى نفسه، كما تقول: يا خمسة عشر

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

أقبلوا، فحذف الياء كما تحذف من أواخر المفردة نحو: يا غلام.  
 اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [طه: ٩٦] في الياء والتاء.  
 فقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَبْصُرُوا﴾ بالتاء.  
 وقرأ الباقون: ﴿يَبْصُرُوا﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.  
 من قال: ﴿يَبْصُرُوا﴾ وهو قراءة الأكثر فيما زعم بعضهم، أي: لم يبصر به بنو إسرائيل. ومن قال: ﴿تَبْصُرُوا بِهِ﴾ صرف الخطاب إلى الجمع.  
 واختلفوا في قوله: ﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ [طه: ٩٧] في فتح اللام وكسرها.  
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ بكسر اللام.  
 وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ بفتح اللام<sup>(٢)</sup>.  
 اختلفت يتعدى إلى مفعولين، ولن تُخْلِفَهُ مثل لن تعطاء، لما أسندت الفعل إلى أحد المفعولين، فأقمته مقام الفاعل بقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد، وفاعل الفعل الذي هو تخلف: الله سبحانه، أو موسى، ومعناه: سنأتيك به ولن يتأخر عنك. و﴿لَنْ تُخْلِفَهُ﴾ أي: ستأتيه ولا مذهب لك عنه، وهو وعيد، وهذا المعنى في القراءة الأولى أبين.  
 أبو بكر عن عاصم ﴿أعْمِي﴾ و﴿أعْمِي﴾ [طه: ١٢٤، ١٢٥] مكسورتان مثل حمزة والكسائي.

حفص عن عاصم بفتحهما.

نافع بين الكسر والفتح. أبو عمرو بفتحهما، وكذلك ابن كثير وابن عامر.  
 الإمامة وتركها جميعاً حسناً في هذا، وقد ذكر فيما مرّ قبل. وقال بعض المفسرين: ﴿لَمْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾: أعمى عن الحجة، وقد كنت بصيراً بها، ويجوز أن يكون أعمى عن طرق الثواب.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿يُنْفِخُ فِي الصُّورِ﴾ [طه: ١٠٢] في الياء والنون.

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿يَوْمَ نَنْفُخُ﴾ بالنون.

وقرأ الباقون: ﴿يُنْفِخُ﴾ بالياء على ما لم يُسَمِّ فاعله<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي وجه من قال: ﴿يُنْفِخُ﴾: ﴿وَيُنْفِخُ فِي الصُّورِ فَصَوِّقْ﴾ [الزمر: ٦٨] و﴿يَوْمَ يُنْفِخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَقْوَامًا﴾ [النبأ: ١٨].

ووجه النون: ﴿فَنَفْخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحریم: ١٢] ونفخ الروح في التنزيل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.



يجيء حيث يُرادُ الإحياء، قال: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَلَيْكَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣] ويقوي ذلك أيضاً ما عطف عليه من قوله: ﴿وَتَحْشُرُ﴾ [طه: ١٠٢]، والصُّورُ: جمع صورة في قول الحسن، مثل: صوفٍ وصوفية، وثومٍ وثومية، وفي قول مجاهد: آلةٌ ينفخ فيها، قال: ﴿وَيُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَنَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] كأنهم أصابهم الصعق لما عاينوا من أهوال القيامة، وقال: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨] لأنهم دُفعوا إلى حالٍ كالموت في الشدة وقال: ﴿وَحَرَّ مَوْسَى صَوْعًا فَلَمَّا أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فقوله: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨] في المعنى كقوله: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ﴾.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَا تَظُنُّهَا فِيهَا﴾ [طه: ١١٩].

فقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَإِنَّكَ﴾ بكسر الألف.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم:

﴿وَإِنَّكَ﴾ مفتوحة الألف.

وكلهم قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١٢] بالأسف على الخبر غير ابن كثير فإنه

قرأ: ﴿لَا يَخْفُ﴾ على النهي<sup>(١)</sup>.

من قال: ﴿وَإِنَّكَ﴾ ففتح الألف حملها على أن ﴿إِنَّ لَكَ الْأَلْجُوعَ﴾ وإن لك أنك لا

تظنُّ فيها، فإن قلت: إن (إن) لا يجوز أن تحمل عليها (أن)، ألا ترى أنك لا تقول:

إنَّ أنكَ منطلق، فهلاً لم يجز في ذلك العطف أيضاً، قيل له: إنما لم يجز: إنَّ أنَّ،

لكراهة اجتماع حرفين متقاربي المعاني، فإذا فصل بينهما لم يكره ذلك، ومثل ذلك إنَّ

مع اللام لا تقول: إنَّ لَزَيْدًا منطلق، ولا: لأنَّ زَيْدًا منطلق، ولو فصلت بينهما لجاز

نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا﴾ [المؤمنون: ٣٠] و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ﴾

[الشعراء: ٦٧] فلذلك لم يجز: أنَّ إنك، فإذا فصلت بينهما حسن، وجاز.

ومن كسر فقال: ﴿وَإِنَّكَ﴾ قطع الكلام من الأول واستأنف، وعلى هذين

الوجهين حمل سيبويه الآية.

قال: وكلهم قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ بألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿فلا

يخف﴾ على النهي. المعنى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [طه: ١١٢] الجملة

في موضع نصب على الحال، والعامل فيها ﴿يَعْمَلُ﴾ وذو الحال: الذكر، الذي في

يعمل من ﴿مَنْ﴾، وموضع الفاء وما بعدها من قوله: ﴿يَخَافُ﴾ أو ﴿يخف﴾ جزم،

لكونه في موضع جواب الشرط، والمبتدأ محذوف مراد بعد الفاء، والمعنى: فهو لا

يخاف، وكذلك الفاء في قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]. ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ

(١) انظر تلخيص عبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

قِيلَ ﴿ [البقرة: ١٢٦] ﴿وَمَنْ يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣] أي: لا يخاف أن يؤخذ بذنب غيره، والأمر في ﴿لا يخف﴾ جنس لأن المعنى: من يعمل من الصالحات، أي: شيئاً من الصالحات، أي: من يعمل من الصالحات فليأمن، لأنه لم يفرط فيما وجب عليه، وكذلك: ﴿فلا يخف﴾، واللفظ على النهي والمراد الخبر بأن المؤمن الصالح لا خوف عليه.

اختلفوا في ضمّ التاء وفتحها من قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [طه: ١٣٠].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي: ﴿لَعَلَّكَ تُرَضَى﴾ مضمومة التاء.

وقرأ الباقون، وهبيرة عن حفص عن عاصم وعمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿تُرَضَى﴾ بفتح التاء.

أبو عمار عن حفص عن عاصم: ﴿تُرَضَى﴾ مضمومة التاء، والمعروف عن حفص عن عاصم بالفتح<sup>(١)</sup>.

حجة من فتح التاء قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]. وحجة من قال: ﴿تُرَضَى﴾ أنه قد جاء في صفة بعض الأنبياء: ﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ [مريم: ٥٥]. وكان معنى تُرَضَى لفعلك ما أُمِرَتْ به من الأفعال التي يرضاها الله، أو تُرَضَى بما تُعْطَاهُ من الدرجة الرفيعة، وتُرَضَى: تُرَضَى بما يعطيكه الله من الدرجة العالية والدرجة المرضية.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ تَأْتِيهِم بَيِّنَةٌ﴾ [طه: ١٣٣].

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: ﴿أَوْلَمْ تَأْتِيهِم﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر بالياء<sup>(٢)</sup>.

من قرأ: بالتاء فلتأنيث لفظة البيئنة، ومن قرأ بالياء فلأن البيئنة والبيان معناهما واحد، كما أن الوعظ والموعظة، والصوت والصيحة كذلك.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### اختلافهم في سورة الأنبياء

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ﴾ [الأنبياء: ٤].  
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ﴾.  
 وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿قال ربي﴾ بألف، وكذلك هي في  
 مصاحف أهل الكوفة<sup>(١)</sup>.

وجه من قال: ﴿قل﴾ إنه لما قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُ﴾  
 إلى قوله: ﴿تُبَصِّرُونَكُ﴾، قيل: ﴿قل ربي يعلم القول﴾، أي: قل: إن الله عز وجل  
 عالم بما أسررتموه فيما بينكم وغيره مما لا يعلمه إلا الله عز وجل. و﴿قال﴾ على  
 إضافة القول إلى الرسول ﷺ والخبر عنه.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوْحِيَ إِلَيْهِ﴾ [٢٥] بالنون  
 وكسر الحاء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم يُوحى بالياء<sup>(٢)</sup>.  
 حجة النون أنه قد تقدمه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا﴾ والنون أشبه بما قبله، والياء في المعنى  
 كالنون، وكما جاء: ﴿سَبِّحْنَ الَّذِي آسَرْتِ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم قال: ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَى﴾  
 [الإسراء: ٢] كذلك يجوز أن يتقدم لفظ الجميع ويتبع لفظ الأفراد لأن المعنى واحد.  
 قال: قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾ [الأنبياء: ٤٥] بالتاء مضمومة (الصَّم) نصباً.  
 وقرأ الباقون: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ بالياء ﴿الصَّمُّ﴾ رفعاً<sup>(٣)</sup>.

قول ابن عامر إنه حملة على ما قبله، والفعل مسندٌ إلى المخاطب، وكذلك  
 قوله: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّ﴾ مسندٌ إليه، والمعنى: أنهم معاندون، فإذا أسمعتهم لم  
 يعملوا بما يسمعون، ولم يتقادوا له كما لا يسمع الأصم.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

ووجه قول الباقيين: إنه على وجه الظم لهم والتفريع بتركهم سَمِعَ ما يجب عليهم استماعه والانتهاه إليه، وقد تقول لمن تفرّعه بتركه ما تدعوه إليه: ناديتك فلم تسمع، وأفهمتك فلم تفهم، ولو كان ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّ﴾ كما قال ابن عامرٍ، لكان: إذا تذرهم، فأما إذا ما يندرون فَحَسُنَ أن يتبع ولا يسمع الصم إذا ما أنذروا.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿أَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٣٠] بغير واو وبين الألف واللام، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة.

وفي سائر المصاحف: ﴿أَوَلَمْ يَرَ﴾ كذلك قرأ الباقون: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup>.

وقد مضى ذكر هذا النحو فيما تقدّم.

وقرأ نافع وحده ﴿وإن كان مثقال حبة﴾ [الأنبياء: ٤٧] رفعاً. وقرأ الباقون ﴿مثقال﴾ نصباً.

وجه الرفع أنه أسند الفعل إلى المثقال، كما أسند في قوله: ﴿وإن كانت ذو عُسْفَرٍ فَتَطْرَهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. أي: ذا عسرة، وكذلك قوله:

إذا كان يومٌ ذو كواكبٍ أشهباً<sup>(٢)</sup>

ووجه النصب: وإن كان الظلامه مثقال حبة، وهذا حسن لتقدم قوله: ﴿لَا تظلم نفسٌ شيئاً﴾ [الأنبياء: ٤٧] فإذا ذكر ﴿تظلم﴾ فكأنه ذكر الظلامه، كقولهم: من كذب كان شراً له.

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿وضياء﴾ [الأنبياء: ٤٨] بهمزين، الأولى قبل الألف، والثانية بعد الألف، كذلك قرأت على قنبل عن القواس، وأبى ذلك ابن فليح وغيره، وهو غلط، والذي روى ابن فليح وغيره هو الصواب.

وقرأ الباقون: ﴿ضياء﴾ بهمزة واحدة بعد الألف.

وقد تقدّم القول في ذلك.

قرأ ابن عامر وحده: ﴿والينا ترجعون﴾ [الأنبياء: ٣٥] بالتاء مفتوحةً.

وقرأ الباقون: ﴿ترجعون﴾ مضمومة التاء.

عباس عن أبي عمر ﴿والخير فتنة وإلينا يزجون﴾ بالياء مضمومة.

ووجه ﴿ترجعون﴾: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] ووجه ﴿ترجعون﴾:

﴿وَلَمَّا زُجِرْتُمْ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا أَتَىٰ آلَ الْفَارِثِيِّ وَكَانَ آلُ الْفَارِثِيِّ يَتَّبِعُونَ آلَ الْفَارِثِيِّ وَكَانَ آلُ الْفَارِثِيِّ يَتَّبِعُونَ آلَ الْفَارِثِيِّ﴾ [الكهف: ٣٦] وقوله: ﴿ثُمَّ تَوَدَّوْنِي إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَادَةَ﴾

[التوبة: ٩٤].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٢) عجز بيت مرّ سابقاً.

وقول أبي عمرو ﴿وَاللِّينَا يُزْجَعُونَ﴾، يكون على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة، كقوله: ﴿وَمَا أَلْبَسُوا مِنْ دَكُونٍ تَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوتِيكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] ويجوز أن يكون على قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَاللِّينَا يُزْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

اختلفوا في ضم الجيم وكسرها من قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُدَاذًا﴾ [الأنبياء: ٥٨].

فقرأ الكسائي وحده ﴿جُدَاذًا﴾ بكسر الجيم.

وقرأ الباقون ﴿جُدَاذًا﴾ بضم الجيم<sup>(١)</sup>.

قال: جُدَاذٌ: فُعَالٌ من: جذذت الشيء إذا قطعته، قال:

تَجِدُّ السَّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجُهُ<sup>(٢)</sup>

ومثل الجذاذ الحطام والرفات، والضم في هذا النحو أكثر، والكسر فيما زعموا لغة وهي قراءة الأعمش.

اختلفوا في قوله: ﴿أَفِي لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٧].

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿أَفِي لَكُمْ﴾ بفتح الفاء.

وقرأ نافع وحفص عن عاصم ﴿أَفِي﴾ خفض منون.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿أَفِي لَكُمْ﴾ بكسر الفاء غير منون<sup>(٣)</sup>.

وقد تقدم القول في ذلك.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿لِيُنْخِصَنَّكُمْ﴾ بالياء.

وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿لِيُنْخِصَنَّكُمْ﴾ بالياء.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿لِيُنْخِصَنَّكُمْ﴾ بالنون<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٢) صدر بيت. عجزه:

وتوقد بالسطفاح نار الحباحب

ويروى بالشر الأول «تقد» بدل «تجد».

البيت من الطويل، وهو للنايعة الذبياني في ديوانه ص ٤٦، ولسان العرب ١/٢٩٧ (حجب) ١٣/٢ ٥١٣

(صفح)، ١٠/١٣٣ (سلق)، ومقاييس اللغة ٢/٢٨، ٣/٢٩٣، والتنبيه والإيضاح ١/٥٨، ومجمل

اللغة ٢/٢٨، وكتاب العين ٥/٧٧، وتهذيب اللغة ٤/٢٥٧، ٨/٤٠٤، وجمهرة اللغة ص ١٧٤، ويلا

نسبة في كتاب العين ٣/١٢٢، وجمهرة اللغة ص ٨٥١، وتاج العروس ٢/٢٢٩، ٢٣٠ (حجب)، ٦/

٥٤٥ (صفح)، ٢٥/٤٦٠ (سلق).

السلوقي: السيف أو الدرع.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

وجه الياء في قوله: ﴿لِيُحَصِّنْكُمْ﴾ يجوز أن يكون الفاعل اسم الله لتقدم ﴿عَلَّمْتَهُ﴾، ويجوز أن يكون اللباس، لأن اللبوس بمعنى اللباس من حيث كان ضرباً منه، ويجوز أن يكون داود، ويجوز أن يكون التعليم يدل عليه ﴿عَلَّمْنَاهُ﴾. ومن قرأ ﴿لِيُحَصِّنْكُمْ﴾ حمله على المعنى لأنها الدرغ. ومن قرأ ﴿لِيُحَصِّنْكُمْ﴾ فلتقدم قوله: ﴿وعَلَّمْنَاهُ﴾ أي علمناه لِيُحَصِّنْكُمْ.

قال: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَكَذَلِكَ نُشِجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يُسَمَّ فاعله والياء ساكنة.

وروى حفص عن عاصم: ﴿نُشِجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين خفيفة، الثانية منهما ساكنة، مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقر عبيد عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿نُجِي﴾ مدغمة كذلك قالوا، وهو وهم لا يجوز فيه الإدغام، لأن الأولى متحركة، والثانية ساكنة، والنون لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال: مدغم فهو غلط<sup>(١)</sup>.

قال: قوله في ذلك أن عاصماً ينبغي أن يكون قرأ ﴿نُجِي﴾ بنونين وأخفى الثانية، لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبينها لحن، فلما أخفى عاصم، ظن السامع أنه مدغم لأن النون تخفى مع حروف الفم، ولا تبين، فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كل واحد من الإخفاء والإدغام غير مبين، ويبين ذلك إسكانه الياء من ﴿نُجِي﴾ لأن الفعل إذا كان مبنياً للمفعول به وكان ماضياً لم يسكن آخره، وإسكان آخر الماضي إنما كان يكون في قول من قال في رُضٍ: رُضًا، وليس هذا منه، فإسكان الياء يدل على أنه قرأ ﴿نُشِجِي﴾ كما روى حفص عنه. ومما يمنع أن يُظَنَّ ذلك له نصب قوله ﴿المؤمنين﴾ من ﴿نُشِجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ ولو كان على ما لم يُسَمَّ فاعله لوجب أن يرتفع، فأما قول من قال: إنه يُسندُ الفعل إلى المصدر ويضمه لأن الفعل دلَّ عليه، فذلك مما يجوز في ضرورة الشعر، والبيت الذي أنشد:

ولسو ولدت قفيرة جزو كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجزو الكلابا<sup>(٢)</sup>

لا يكون حجة في هذه القراءة، وإنما وجهها ما ذكرنا، لأن الراوي حسب الإخفاء إدغاماً، ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول فينبغي أن يسند إليه كما يسند المني للفاعل، وإنما يسند إلى هذه الأشياء من الظروف والجار والمجرور إذا لم يذكر

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٢) البيت لجرير في خزنة الأدب ١/٣٣٧، والدرر ٢/٢٩٢، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في الخصائص ١/٣٩٧، وشرح المفصل ٧/٧٥، وهمع الهوامع ١/١٦٢.

قفيرة: اسم أم الفرزدق.

المفعول به، فأما إذا ذكر المفعول به لم يسند إلى غيره، لأن الفعل له فهو أولى به . وكذلك من حكى عن أبي عمرو أنه أدغم النون الثانية من نُجِي في الجيم فهو أيضاً وهم، ولعلُّه التبس عليه الإخفاء بالإدغام أيضاً، وإنما حذفت النون من الخط كراهةً لاجتماع صورتين متفتقتين، وقد كرهوا ذلك في الخط في غير هذا الموضع، وذلك أنهم كتبوا نحو: الدنيا والعليا والحُديا بألف، ولولا الياء التي قبل الألف لكتبوها بالياء، كما كتبوا نحو: بُهْمى وحُبلى وأخرى ونحو ذلك بالياء، كما كرهوا الجمع بين صورتين متفتقتين في هذا النحو، كذلك كرهوه في ﴿نُجِي﴾ فحذفوا النون الساكنة، والوجه فيه: كما رواه حفص عن عاصم، وقد قال بعض من يضبط القراءة: أن الصحيح أن الجماعة وحفصاً عن عاصم قرؤوا: ﴿نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين الثانية منهما ساكنة والجيم خفيفة. وروى أبو بكر عن عاصم ﴿نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وسكون الياء وقد تقدم القول فيه .

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأنبياء: ٩٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي: ﴿وَحَرَّمَ﴾ بكسر الحاء بغير ألف .

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرَبَةٍ﴾ بالألف<sup>(١)</sup>.

وحرّم وحرام: لغتان، وكذلك: حِلٌّ وحلال. فكل واحد من حُرْمٍ إن شئت رفعته بالابتداء لاختصاصه بما طال بعده من الكلام، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ، وكان المعنى: وحرام على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون، وجعلت ﴿لا﴾ زائدة، والمعنى: وحرام على قرية أهلكتها رجوعهم، كما قال: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ نَوْصِيَّةً وَلَا إِلًا عَلَيْهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠] وإن شئت جعلت حراماً وحرماً خبر مبتدأ، وأضمرت مبتدأ، ويكون المعنى: وحرام على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون، وجعلت ﴿لا﴾ غير زائدة، أي رجوعهم، المعنى: وحرام على قرية أهلكتها بالاستئصال رجوعهم، ومعنى حرامٌ عليهم: أنهم ممنوعون من ذلك، كما يمنعون من الأشياء المحرمة في الشرع والعقل. وقيل في تفسير قوله: ﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢] إن المعنى: حراماً مُحَرَّمًا، فهذا من معنى الامتناع، وما حُتم به عليهم، كما أن حراماً على قرية أهلكتها كذلك ليس كحظر الشريعة الذي إن شاء المحظور عليه ركبته. وإن شاء توقاه وتركه، وكان الأمر فيه موقوفاً على اختياره وأما: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١] فيحتمل ضربين: أحدهما: كم أهلكتنا بأنهم إليهم لا يرجعون، أي: بالاستئصال، والآخر: أن قوله: كم أهلكتنا، يدل على إهلاكنا، فيكون

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

قوله: ﴿أَنْتُمْ إِلَهُهُمْ لَا يَزِيحُونُ﴾ فيكون هذا هو الإهلاك، ولا تكون بدلاً من (كم) لأن كم يراد به أهل القرون الذين أهلكوا، وليس الإهلاك فيندل منهم.

كلهم قرأ: ﴿فُحِّتَ﴾ خفيفاً غير ابن عامر فإنه قرأ ﴿فُتِحَتْ﴾ مشدداً.

من خفف فلأن الفعل في الظاهر مسند إلى هذين الاسمين، فلم يحمل ذلك على الكثرة فيجعله بمنزلة: ﴿مُفَنِّعَةٌ لِّمُ الْأَبْرُونَ﴾ [ص: ٥٠].

ومن شدة ذهب إلى المعنى، وإلى أن ثَمَّ سَدَمًا وَرَدَمًا يفتح، وذلك كثير في المعنى، فجعله مثل: ﴿مُفَنِّعَةٌ لِّمُ الْأَبْرُونَ﴾.

ويجوز أن يكون المعنى: حتى إذا فتح سدُّ يأجوج ومأجوج، فأريد السدِّ وأضيف الفعل إليهما، والسدُّ في اللفظ واحد فلم يحمل على الكثرة لانفراد في اللفظ.

وكلهم قرأ ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦] غير مهموز إلا عاصماً فإنه قرأ: ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ بالهمز.

وقد تقدّم القول في ذلك:

اختلفوا في قوله: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ و﴿لِلْكِتَابِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] في الجمع والتوحيد. وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ جماعاً. وقرأ الباقون ﴿لِلْكِتَابِ﴾ واحداً<sup>(١)</sup>.

قيل: إن أبا الجوزاء روى عن ابن عباس: أن السَّجِلَّ: الرجل، أراد كطي الرجل الصحيفة، وروى عن السدي أن السَّجِلَّ ملك يطوي الصحف، قال قتادة: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجِلِّ﴾ كطي الصحيفة فيها الكتب.

﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ﴾ يكون في انتصابه وجهان: أحدهما: أن يكون بدلاً من الهاء المحذوفة من الصلة، ألا ترى أن المعنى: هذا يومكم الذي كنتم توعدونه، والآخر: أن يكون منتصباً بنعيده، المعنى: نعيد الخلق إعادةً كابتدائه، أي: كابتداء الخلق، ومثل ذلك في المعنى قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] ولا يكون الكلام على الظاهر لأن الظاهر تعودون كالبدء، وليس المعنى على تشبيههم بالبدء، إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدئ، فتقدير: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾: كما بدأ خلقكم يعود خلقكم، أي: يعود خلقكم عوداً كبده، فكما أنه لم يُعَنَّ بالبدء ظاهرة من غير حذف المضاف إليه منه، كذلك لا يعني بالعود من غير حذف المضاف إليه منه، فحذف المضاف الذي هو الخلق، فلما حذف قام المضاف إليه مقام الفاعل، وصار الفاعلون مخاطبين، كما أنه لما حذف المضاف من قوله ﴿كَمَا بَدَأَ خَلْقَكُمْ﴾، صار المخاطبون

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.



مفعولين في اللفظ، ومثل ذلك في المعنى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُمْ﴾ والخلق هنا اسم الحدث لا الذي يراد به المخلوق، فأما قوله: ﴿كَطَيِّ السَّجَلِ﴾ والمصدر فيه مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف من اللفظ كقوله: ﴿سُؤَالِ نَجْمِكَ إِلَى زَيْجِدٍ﴾ [ص: ٢٤] والتقدير: كَطَيِّ الطاوي الكتب، كما أن المعنى بسؤالك نعتك، وكان معنى قوله: ﴿كَطَيِّ السَّجَلِ﴾: كَطَيِّ الصحيفة مدرجاً فيها الكتب، أي: كَطَيِّ الصحيفة لدرج الكتب فيها، على تأويل قتادة، و: كَطَيِّ الصحيفة لدرج الكتب، فحذف المضاف والمصدر مضاف إلى الفاعل على قول السدي، والمعنى كَطَيِّ زيد الكتب، فتكون اللام على هذا زائدة كالتي في ﴿رَدِّقْ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] ألا ترى أنه لو قال: كَطَيِّ زيد الكتب، لكان مستقيماً.

فأما قول من أفرد الكتاب، ولم يجمع، فإنه واحدٌ يراد به الكثرة، كما أن قول من قال: ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتَابِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] كذلك، ومن قرأ: ﴿لِلْكَتُبِ﴾ جمع اللفظ كما أن المراد به في المعنى الجمع.

وقرأ حمزة وحده: ﴿الرُّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] بضم الزاي، وقرأ الباقون: ﴿الرُّبُورِ﴾ بفتح الزاي<sup>(١)</sup>.

وقد مضى القول في ذلك.

ابن اليتيم وغيره عن حفص عن عاصم: ﴿قُلْ رَبِّ أَعْمُرْ﴾ [الأنبياء: ١١٢] بالفتح. وقرأ الباقون: ﴿قُلْ رَبِّ﴾ بغير ألف<sup>(٢)</sup>.

من قال: ﴿قَالَ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ أراد: قال الرسول: رب احكم، وحنة ذلك أن الرسل قبله - عليهم السلام - قد دَعَوْا بمثل هذا في قولهم: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]. و﴿قُلْ﴾ على: قل أنت يا محمد.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿عَلَى مَا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٢].

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿عَلَى مَا يَصِفُونَ﴾ بالياء في رواية ابن ذكوان، وفي رواية هشام بن عمار بالتاء. وقرأ الباقون بالتاء.

والتاء على ما تكذبون به من ردكم إعادة الأموات، والياء على ما يصفون، يصف هؤلاء الكفار من كذبهم فيما يكذبون به من إحياء الأموات والبعث والنشور والجنة والنار.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على محمد

ذكر اختلافهم في

سورة الحج

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿سُكْرَى﴾ [الحج: ٢] في ضم السين وإثبات الألف وفتح السين وإسقاط الألف.

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكْرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكْرَىٰ﴾ بغير ألف فيهما والسين مفتوحة.

وقرأ الباقون: ﴿سُكْرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكْرَىٰ﴾ بضح السين فيها وبالألف<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿سُكْرَى﴾ أن سيبويه قال: قد قالوا: رجلٌ سكران، وقوم سُكْرَى، قال: وذلك أنهم جعلوه كالمرضى، قال: وقالوا: رجالٌ رَوْبَى، جعلوه بمنزلة سُكْرَى، والرَوْبَى: الذين قد استثقلوا نوماً فشبّهوه بالسكران. انتهى كلام سيبويه<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يجمع سكران على سُكْرَى من وجه آخر. وهو أن سيبويه حكى رَجُلٌ سَكْرٌ، وقد جمعوا هذا البناء على فَعْلَى، فقالوا: هِرْمٌ وَهَرْمَى وَرَمْنٌ وَرَمْنَى وَضَمْنٌ وَضَمْنَى، لأنه من باب الأدواء والأمراض التي يصاب بها، فَعْلَى من هذا الجمع وإن كان كَعَطَشَى فليس يراد بها المفرد، إنما يراد بها تأنيث الجمع كما أن الباضعة، والطائعة، وإن كان على لفظ الضاربة والقائمة، فإنما هو لتأنيث الجمع دون تأنيث الواحد من المؤنث.

وحجة من قال: ﴿سُكْرَى﴾ إنه لفظ يختص به الجمع وليس بمشترك للجمع والواحد كقولهم: سُكْرَى. ونظيره قولهم: أَسَارَى وَكُسَالَى، فجاء الأول منه مضموماً وإن كان الأكثر من هذا الجمع مفتوح الأول نحو: حُدَارَى وَحَبَاطَى وَجَبَاجَى، كما جاء

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) قال سيبويه: هم الذين أثنخهم السفر والوجع، فاستثقلوا نوماً. ويقال: شربوا من الرائب فسكروا (لسان العرب ١/٤٤١ مادة: روب).

نحو: تُؤَامِ وَظُؤَارٍ وَتُؤَاءِ وَرُؤَحَالٍ مضمومة الأوائل، وإن كان الأكثر من ذلك مكسوراً نحو: سِقَامٍ وَمِرَاضٍ وَظِرَافٍ.

اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوْلُو﴾ [الحج: ٢٣].

فقرأ ابن كثير ﴿وَلَوْلُو﴾ وفي الملائكة [فاطر: ٢٣] كذلك، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر ههنا وفي الملائكة ﴿وَلَوْلُو﴾ بالنصب. عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر بهمزة واحدة وهي الثانية. المعلى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَلَوْلُو﴾ يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، ضد قول يحيى عن أبي بكر وهذا غلط.

حفص عن عاصم يهزهما وينصب<sup>(١)</sup>.

وجه الجر في قوله: ﴿وَلَوْلُو﴾ أنهم: يُحَلُّونَ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَمِنْ لَوْلُو، أي: منهما، وهذا هو الوجه، لأنه إذا نصب فقال: ﴿يُحَكِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُو﴾ حمله على: وَيُحَلُّونَ لَوْلُوًا. واللؤلؤ إذا انفرد من الذهب والفضة لا يكون حلية. فإن قلت: فقد قال: ﴿وَسَتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤]. فهذا على أن يكون حلية إذا رُصِعَ في الذهب أو الفضة صار حلية، كما قال في العصر: ﴿إِنِّي أَرَبِّيَ أَعْصِرُ حَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] لأنه قد يستحيل إليها بالشدة، كما يكون ذلك حلية على الوجه الذي يُحَلَّى به، وكذلك القول في التي في الملائكة.

ويحتمل قوله: ﴿وَلَوْلُو﴾ فيمن نصب وجهاً آخر، وهو أن تحمله على موضع الجار والمجرور لأن موضعها نصب، ألا ترى أن معنى: ﴿الْأَنْهَارُ يُحَكِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ يحلون فيها أساور، فتحمله على الموضع.

فأما ما رواه معلى عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَلَوْلُو﴾ يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، ضد قول يحيى، قال أحمد: هذا غلط، فالأشبه أن يريد أنه غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهمز الأولى دون الثانية، والثانية دون الأولى وأن يهزهما جميعاً، فإن همز الأولى دون الثانية حَقَّقَ الهمزة الأولى فقال: ﴿لَوْلُوًا﴾ وإن خفف الهمزة أبدل منها الواو فقال: ﴿لُولُو﴾ مثال: بُوسٌ وَجَوْنَةٌ، وإن خفف الثانية، وقد نصب الاسم قال: ﴿وَلَوْلُوًا﴾ فأبدل من الهمزة الواو لانفتاح الهمزة وانضمام ما قبلها فيكون كقولهم: جَوْنٌ في جمع جَوْنَةٌ، والتَّوْدَةُ في التَّوْدَةِ، وإن خففها جميعاً قال: لُولُوًا. وأما من جرَّ فقال: ﴿وَلَوْلُو﴾ فتخفيف الثانية عنده أن يقلبها

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

واواً كما تقول: مررت بأكموك، فيقول: ﴿ولؤلؤ﴾ وقد تقدم ذلك في سورة البقرة.  
اختلفوا في كسر لام الأمر وإسكانها من قوله: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾ [الحج: ١٥] ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩].

فقرأ ابن كثير: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورة اللام، ولم يكسر غيرهما، هذه رواية القواس عنه. وقال البزّي: اللام مدرجة. قال: يعني بمدرجة: ساكنة.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعُ﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورة اللام، زاد ابن عامر: ﴿وَلَيُطَوِّفُوا﴾ [الحج: ٢٩]، ﴿وَلَيَطَوِّفُوا﴾ [الحج: ٢٩] بكسر لام الأمر فيهما.

واختلف عن نافع، فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد والقاضي عن قالون وإسحاق وإسماعيل بن أبي أويس: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعُ﴾ ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ ساكنتي اللام، وقال ورش وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعُ﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورتي اللام مثل أبي عمرو.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ ﴿وَلَيُطَوِّفُوا﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعُ﴾، ﴿وَلَيَطَوِّفُوا﴾ اللام للأمر ساكنة في كل القرآن، إذا كان ما قبلها واو أو فاء أو ثم (١).

قال أبو علي: أصل هذه اللام الكسر، يدل على ذلك أنك إذا ابتدأت بها فقلت: ليقيم زيد، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلام الذي فيه اللام الواو أو الفاء أو ثم؛ فمن أسكن مع الفاء والواو فلأن الفاء والواو يصيران كشيء من نفس الكلمة، نحو: كَتِيفٍ، لأن كل واحد منهما لا ينفرد بنفسه، فصار بمنزلة كَتِيفٍ وفخذٍ، فقلت: ﴿وَلَيَقْضُوا﴾. فإذا كان موضع الفاء والواو ﴿ثُمَّ﴾ لم يسكنه أبو عمرو، لأن ثم ينفصل بنفسه ويسكت عليه دون ما بعده، فليست في هذا كالفاء والواو، ومن قال: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ شبه الميم من ثم، بالفاء والواو، فيجعل فليَقْضُوا، من ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ بمنزلة الفاء والواو، وجعله كقولهم: «أراك مُتَفَخِّحاً» فجعل «تَفَخِّحاً» من متفخخاً مثل كَتِيفٍ، فأسكن اللام وعلى هذا قول العجاج:

فبات مُتَضَبِّباً وما تكزداً (٢)

ومثل ذلك قولهم: ﴿وَهِي﴾ [هود: ٤٢] ﴿فَهِي كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤].

وأما اختلاف الرواية عن نافع فأحدهما على قول من قال: ﴿فَهِي﴾ ﴿وَهِي﴾ والأخرى على قول من قال: ﴿فَهُوَ﴾ [الإسراء: ٩٧] ﴿وَهُوَ﴾ [البقرة: ٨٥] ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعاً لاجتماعهما في الجواز.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) مر سابقاً.

قال: وكلهم قرأ: ﴿سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ﴾ [الحج: ٢٥] رفعاً غير عاصم فإنه قرأ في رواية حفص: ﴿سَوَاءٌ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: العاكف: المقيم، والبادي غير العاكف وهو الذي لا يقيم. وجه الرفع في ﴿سَوَاءٌ﴾ أنه خبر ابتداء مقدّم، والمعنى: العاكف والبادي فيه سواء، أي: ليس أحدهما بأحقّ به من صاحبه، واستواء العاكف والبادي فيه دلالة على أن أرض الحرم لا تملك، ولو مُلِكت لم يستويا فيه، وصار العاكف فيها أولى بها من البادي بحقّ ملكه، ولكن سبيلها سبيل المساجد التي من سبق إليها كان أولى بالمكان لسبقه إليها، فسبيله سبيل المباح الذي من سبق إليه كان أولى به.

ومن نصب فقال: ﴿سَوَاءَ أَلْعَاكِفُ﴾ أعمل المصدر عمل اسم الفاعل، فرفع ﴿أَلْعَاكِفُ فِيهِ﴾ كما يرفع بمستو، ولو قال: مستوياً فيه العاكف والبادي فرفع العاكف فيه بمستو، فكذلك يرفعه بسواء، والأكثر الرفع في نحو هذا، وأن لا تجعل هذا النحو من المصدر بمنزلة اسم الفاعل في الإعمال. ووجه إعماله أن المصدر قد يقوم مقام اسم الفاعل في الصفة نحو: رجلٌ عدلٌ فيصير عدل كعادلٍ، وقد كسر اسم المصدر تكسير اسم الفاعل في نحو قوله:

فَنُؤَاؤُهُ مِثْلُ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرَةٌ<sup>(٢)</sup>

فلولا أن النون كاسم الفاعل لم يكسره تكسيره، وكذلك قول الأعشى

وَكُنْتُ لَقَاً تَجْرِي عَلَيْكَ السَّوَائِلُ<sup>(٣)</sup>

ومن أعمل المصدر إعمال اسم الفاعل فقال: مررتُ برجلٍ سواءٍ درهمه، وقال: مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعدم، كما تقول: مستوٍ هو والعدم، فقال: ﴿سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي﴾ كما تقول: مستوياً العاكف فيه والبادي. ويجوز في نصب قوله: ﴿سَوَاءٌ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) عجز بيت. صدره:

بِمَسْتَأْسِدِ الْقَرِيَانِ حُو تَلَاغِهِ

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٢١٩/١٠، وللحطّية في لسان العرب ٦٣٧/١١ (ميل)، القرينان: جمع القرى: مجرى الماء في الروض وقيل: مجرى الماء في الحوض (اللسان ١٥/١٧٩ قرأ).

الحوة: سواد إلى الخضرة وقيل: حمرة تضرب إلى السواد.

(٣) عجز بيت. صدره:

فَلَيْتَكَ حَالَ الْبَحْرِ دُونَكَ كُئْلُهُ

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٣٣، ولسان العرب ٣٥١/١١ (سيل)، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٥٦/١٥ (لقا)، وجمهرة اللغة ص ١٠٨٣، وتاج العروس (لقي).

الْعَنَكُفُ فِيهِ ﴿ وجه آخر، وهو أن تنصبه على الحال، فإذا نصبته عليها وجعلت قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ مستقراً، جاز أن يكون حالاً يعمل فيها معنى الفعل، وذو الحال الذكر الذي في المستقر، ويجوز أيضاً في الحال أن يكون من الفعل الذي هو ﴿جَعَلْتَهُ﴾. فإن جعلتها حالاً من الضمير المتصل بالفعل كان ذا الحال الضمير، والعامل فيها الفعل، وجواز للناس مستقراً، على أن يكون المعنى أنه جعل للناس ونصب لهم منسكاً ومتعبداً، كما قال: ﴿وَضِعْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦]. ويدل على جواز كون قوله: للناس مستقراً، أنه قد حُكي أن بعض القراء قرأ: ﴿الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾ فهذا يدل على أنه أبدل العاكف والبادي من الناس من حيث كانا كالشامل لهم، فصار المعنى الذي جعلناه للعاكف والبادي سواء. فقوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ يكون على هذا مستقراً في موضع المفعول الثاني لجعلناه، فكما كان في هذا مستقراً، كذلك يكون مستقراً في الوجه الذي تقدمه، ومعنى: الذي جعلناه للعاكف والبادي سواء: أنهما يستويان فيه في الاختصاص بالمعنى، فأما قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١] فقال سيبويه فيه: اعلم أن ما كان من النكرة رفعاً غير صفة، فإنه في المعرفة رفع، فذلك قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا...﴾ فتلا الآية، وهذا إنما يُراد به، أنه إذا لم يرتفع الاسم مع النكرة في نحو: مررت برجلٍ سواء أبوه وأمه، لم يرتفع به مع المعرفة في نحو: ظننت زيدا سواء أبوه وأمه، ولكن تقول: سواء أبوه وأمه، قد رفع سواء إذا جرى على معرفة بأنه خبر مبتدأ، والجملة التي سواء منها في موضع نصب بأنه مفعول ثانٍ أو حال. والمعنى في الآية أن مجترحي السيئات لا يستوون مع الذين آمنوا كما قال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]. وكما قال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] فالمراد في الآية هذا المعنى. والضمير في قوله: ﴿تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ لا يخلو من أن يكون للذين آمنوا دون الذين اجترحوا السيئات، أو للذين اجترحوا من دون المؤمنين، أو لهما، فيجوز أن يكون الضمير في ﴿تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للذين آمنوا دون غيرهم، ويكون المعنى: كالذين آمنوا مستوياً محيائهم ومماتهم، فتكون الجملة في موضع حال من الذين آمنوا، كما تكون الحال من المجرور في نحو: مررت بزید، ويجوز أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني من ﴿نَجْعَلُ﴾ أي: نجعلهم مستوياً محيائهم ومماتهم كالذين آمنوا، لا ينبغي ذلك لهم، فيكون الضمير في محيائهم ومماتهم للذين اجترحوا السيئات في المعنى، ألا ترى أن الضمير في ﴿تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للذين اجترحوا السيئات، ومحيائهم ومماتهم من قوله: ﴿سَوَاءً تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ يعود الضمير منه إلى الضمير الذي في نجعلهم، ويدل على ذلك أنه قد قرئ فيما زعموا ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ فنصب الممات، وقد حُكي عن الأعمش،

فهذا يدلّ على أنه أبدل المحيا والممات من الضمير المتصل بنجعلهم فيكون في البدل كقوله: ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] فيكون الذكر في محياهم ومماتهم على هذا في المعنى للذين اجترحوا السيئات. ويجوز أن تجعل قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الجاثية: ٢١] في موضع المفعول الثاني لـ ﴿تَجَمَّلَ﴾ فيكون الضمير في محياهم ومماتهم للقبيلين، ويكون العامل في الحال ﴿أَنْ تَجَمَّلَهُمْ﴾ الذي هو مفعول الحسبان، ويكون المعنى: أن نجعلهم والمؤمنين متساوين في المحيا والممات. وقد روي عن مجاهد أنه قال في تفسير هذه الآية أنه قال: يموت المؤمن على إيمانه ويبعث عليه، ويموت الكافر على كفره ويبعث عليه، فهذا يكون على هذا الوجه الثالث، يجوز أن يكون حالاً من ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾ والضمير للقبيلين، فإن قلت: إن من الكفار من يلحقه مكانة في الدنيا، ويكون له نِعَمٌ ومزِيَّةٌ، فالذي يلحقه ذلك ليس يخلو من أن يكون من أهل الذمة أو من أهل الحرب، فإن كان من أهل الذمة، فليس يخلو من أن يكون قد أدركه ما ضُرب عليهم من الذلّة في الحكم، نحو أن يُحشروا إلى مُؤدّي الجزية، والصُّغار الذي يلحقه في الحكم، وإن كان من أهل الحرب، فليس يخلو من إياحة نفسه وماله بكونه حرباً، أو من أن يكون ذلك جارياً عليه في الفعل من المسلمين ذلك بهم أو الحكم، والمؤمن مكرّم في الدنيا لغلبته بالحجّة، وفي الآخرة في درجاته الرفيعة، ومنازله الكريمة.

وقرأ ابن كثير: ﴿هَذَانِ حَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩] مشددة النون، وقرأ الباقون: ﴿هَذَانِ﴾ خفيفة النون.

قد تقدّم القول في تثقيل هذه النون.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿البادي﴾ [الحج: ٢٥] بالياء في الوصل، ووقفاً بغير ياء.

واختلف عن نافع، فقال ابن جمار وإسماعيل بن جعفر وورش ويعقوب عن نافع: ﴿البادي﴾ بالياء في الوصل. وقال المسيبي وأبو بكر وإسماعيل ابنا أبي أويس بغير ياء في وصل ولا وقف. وقال الأصمعي: سمعت نافعاً يقرأ: ﴿والبادي﴾ فقلت: أهكذا كتابها؟ فقال: لا.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف.

قد تقدم القول في ذلك ونحوه.

عاصم في رواية أبي بكر ﴿وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] مشددة الفاء ساكنة اللام. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ خفيفة ساكنة اللام غير ابن عامر فإنه كسر اللام.

قال أبو علي: ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ حجته: ﴿وَاتْرَهَبِ الَّذِي وَفَى﴾ [النجم: ٣٧] وسكون اللام قد تقدم القول فيه.

وحجة ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ قوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١]. و﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] والأكثر في التنزيل ﴿وَأَوْفُوا﴾، ووفى وأوفى ووفى لغات مستعملة، قال الشاعر:

أما ابنُ طوقٍ فقد أوفى بِذِمَّتِهِ    كما وُفِيَ بِقِلاصِ النجمِ حاديها<sup>(١)</sup>  
وقرأ نافع وحده: ﴿فَتَخَطَّفُهُ﴾ [الحج: ٣١] مشددة الطاء. وقرأ الباقون: ﴿فَتَخَطَّفُهُ﴾ خفيفة<sup>(٢)</sup>.

قالوا: خَطَفَ يَخِطِفُ، وَخَطِفَ يَخِطِفُ، وهذه أعلى، فأما قول نافع: ﴿فَتَخَطَّفُهُ الطَّيْرُ﴾ فإنما هو: تَخَطَّفُ تَخَطَّفُ، من الخطف، فحذف تاء التفعّل فصار: فتخطّفه، وتخطّف في كلتا القراءتين حكاية حال تكون، والمعنى في قوله: ﴿فَتَخَطَّفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَجِيٍّ﴾ أنه قوبل به قوله: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦] فكما كان المؤمن في إيمانه متمسكاً بالعروة الوثقى<sup>(٣)</sup>، كان المشرك بعكس ذلك الوصف، فلم يتمسك لكفره وشركه بشيء يتعلّق به، ولم يتمسك بماله فيه أماناً من الخُرُور<sup>(٤)</sup> ونجاةً من الهويّ واختطاف الطير له، كالمؤمن المتمسك بإيمانه، فصار كمن خرّ من السماء، فهوّت به الريح، فلم يكن له في شيء من ذلك متعلّق ولا معتصم فيكون له ثبات، ومثل هذا قول الشاعر:

ولمّا رأيت الأمرَ عَرَشَ هَوِيَّةٍ    تسلّيتُ حاجاتِ النفوسِ بصيّعراً<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من البسيط، وهو لطيف الغنوي في ديوانه ص ١١٣، ولسان العرب ٨٢/٧ (قلص) ٣٩٨/١٥ (وفي)، وتاج العروس ١٢٥/١٨ (قلص)، (وفي).

الوفاء: ضد الغدر، يقال: وفى بعهده وأوفى بمعنى وقد جمعها طيفيل الغنوي.

قلاص النجم: هي العشرون نجماً التي ساقها الدبران في خطبة الثريا كما تزعم العرب

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٣) عروة وثيقة؛ أي محكمة لا تنقطع ولا تنفصم.

(٤) خرّ الشيء خرّاً وخروراً: سقط وهوى بصوت.

(٥) رواية الشطر الثاني في الديوان ص ١٣٢، ولسان العرب ٤٢٩/٤ (شمر)، ٣١٦/٦ (عرش) ٣٧٤/١٥ (هوا):

تسلّيت حاجات الفؤاد بشمراً

البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص ١٣٢، ولسان العرب ٤٢٩/٤ (شمر)، ٣١٦/٦ (عرش)

٣٧٤/١٥ (هوا)، وتهذيب اللغة ٤٩٣/٦، ٣٦٥/١١، ومقاييس اللغة ٢٦٦/٤، وتاج العروس ٧/

٢٥٩ (عرض)، ٢٤٠/١٢ (شمر)، (هوا)، وبلا نسبة في مجمل اللغة ٣/١٧٥، ٤٦٦، وكتاب الجيم

٢/٢٣٣، ٢٥٧، والمخصص ٤٢/١٠.

قال: هوية تصغير هوة، وقيل: الهوية بئر بعيدة المهواة، وعرشها سقفا المعنى عليها بالتراب فيتغير به واطنه فيقع فيها ويهلك، أراد لما رأيت الأمر مشرفاً بي على هلكة طواطي سقف هوة مغمأة تركته =



فالعرش مكان المستقي والماتح، وليس بموضع طمأنينة ولا استقرار إلا على الخطر وخلاف الثقة بالموقف، يقول: لما رأيت الأمر لا ثبات بعدت منه، وقريب منه قول الآخر:

فَلَا يُرْمَى بِي الرَّجْوَانِ إِنِّي أَقْلُ الْقَوْمِ مَنْ يُغْنِي غَنَائِي<sup>(١)</sup>  
أي: لا أدفع إلى شيء لا يكون لي معه ثبات ولا قرار، كما أن من رُمي به الرجوان لم يقدر على استقرار ولا اطمئنان.

اختلفوا في فتح السين وكسرها من قوله عز وجل: ﴿مَنْسِكًا﴾ [الحج: ٣٤ و ٦٧].

فقرأ حمزة والكسائي، ﴿مَنْسِكًا﴾ بكسر السين في الحرفين جميعاً.

وقرأ الباقون: ﴿مَنْسِكًا﴾ بفتح السين في الحرفين جميعاً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الفتح أولى لأنه لا يخلو من أن يكون مصدرأ أو مكاناً، وكلاهما مفتوح العين، إذا كان الفعل على: فَعَلَّ يَفْعُلُّ، نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ مَقْتَلًا، وهذا مَقْتَلًا.

ووجه الكسر: أنه قد يجيء اسم المكان على المَفْعُولِ من هذا النحو، نحو: المَطْلَعِ، وإنما هو من طَلَعَ يَطْلَعُ، والمسجد وهو من يسجد، فيمكن أن يكون هذا مما شذَّ أيضاً عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعل الكسائي سمع ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُلْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨] ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠] بغير ألف.

وقرأ نافع: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُلْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، ﴿وَلَوْلَا دَفَاعُ اللَّهِ﴾ بألف.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُلْفِعُ﴾ بألف، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ بغير ألف<sup>(٣)</sup>.

= ومضيت وتسليت عن حاجتي من ذلك الأمر، وشمّر: اسم ناقة أي ركبها ومضيت (لسان العرب ١٥/ ٣٧٤ مادة: هرا).

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٨٢/٨، وفي لسان العرب ٣١٠/١٤ (رجا): «مكاني» بدل «غنائي» البيت من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن الحكم في الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ص ٣٦٦، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٥٧، ولسان العرب ٣١٠/١٤ (رجا).

الرجاء، مقصور: ناحية كل شيء، وخص بعضهم به ناحية البئر من أعلاها إلى أسفلها وحافتيها وكل شيء وكل ناحية رجاءً، وتثنيته رجوان كعصاً وعصوان. ورُمي به الرجوان: استهين به فكأنه رُمي به هنالك، أرادوا أنه طُرِحَ في المهالك. (اللسان ٣١٠/١٤ (رجا).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾ جعلوا الدفع مصدر دفع، وقراءة نافع: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ﴾ فدفاع يكون مصدر دافع، كما أن القتال مصدر قاتل. فأما من فصل بين الفعل والمصدر وقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ﴾ فيجوز أن يكون وافق قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ﴾ وذلك أن فاعل في معنى فَعَلَ مثل: طارقت النَّعْلُ، ولا يصح أن يكون مثل قَاتَلَ وضارب، فهو مثل واعد التي يراد به فعل، فجاء يدفع على أن معنى الفعل فَعَلَ، وإن كان لفظه على فاعل، مثل: طارقت النَّعْلُ، وعاقبت اللص، وعافاه الله.

ولو قرأ قارئ: ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسُ﴾ وقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ لجاز أن يكون الدفاع من دفع، كالكتاب من كتب، لا يريد به مصدر فاعل، ولكن مصدر الثلاثة مثل: الكتاب والقيام والعتاب، وقال أبو الحسن: أكثر الكلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ بغير ألف. قال: وتقولون: دفع الله عنك، قال: ودافع عربية إلا أن الأول أكثر.

اختلفوا في تشديد الدال وتخفيفها من قوله: ﴿هَلُمَّتْ صَوَاعِمُ﴾ [الحج: ٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿لَهْمِدَتْ صَوَامِعُ﴾ خفيفة الدال وقرأ الباقون: ﴿هَلُمَّتْ﴾ مشددة الدال<sup>(١)</sup>.

هدمت يكون للقليل والكثير، يدلُّك على ذلك أنك تقول: ضربت زيدا ضربة، وضربته ألف ضربة، فاللفظ في القلة والكثرة على حالة واحدة، وهُدِّمَتْ يختص به الكثير، كما أن الرُّكْبَةَ والجِلْسَةَ تختص بالحال التي هو عليها، وفي التنزيل: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابُ﴾ [يوسف: ٢٣]، وقال الشاعر:

ما زلتُ أفتحُ أبواباً وأغلقُها<sup>(٢)</sup> حتى أتيت أبا عمرو بن عمار<sup>(٣)</sup>  
فهذا وجه من قال: ﴿هَلُمَّتْ صَوَاعِمُ﴾ بالتخفيف.

اختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ﴾ [الحج: ٣٩].

فقرأ ابن كثير وحزمة والكسائي: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ﴾ مفتوحة الألف مكسورة التاء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٢٧/٣:

ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في أدب الكاتب ص ٤٦١، وسر صناعة الإعراب ٤٥٦/٢، ٥٢٨

وشرح أبيات سيبويه ٢٦١/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٩٣/١، والكتاب ٥٠٦/٣، ٦٣/٤، ٦٥

ولسان العرب ٢٩١/١٠ (غلق)، ومراتب النحويين ص ٣٤، وليس في ديوانم، وبلا نسبة في الأشباه

والنظائر ١١٨/١، وشرح المفصل ٢٧/١.

قال أبو حاتم السجستاني: يريد أبا عمرو بن العلاء، وغلق الباب وانغلق واستغلق إذا عسر فتحه.

وقرأ نافع وأبو عمارة وابن اليتيم وهبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿أُذِنَ﴾ برفع الألف ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ مفتوحة التاء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ مضمومة الألف مكسورة التاء. وقرأ ابن عامر ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ مفتوحة الألف والتاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: المأذون لهم في القتال أصحاب رسول الله ﷺ، وما ظلموا به: أن المشركين أخرجوهم من ديارهم وشردوهم حتى لحق طائفة منهم بالحبشة، ثم بوئوا المدينة بعد، فمن قرأ: ﴿أُذِنَ﴾ فبني الفعل للفاعل فلما تقدّم من ذكر الله تعالى وقوله: ﴿الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ في موضع نصب.

ومن قرأ: ﴿أُذِنَ﴾ فبني الفعل للمفعول به، فالمعنى على أن الله سبحانه أذن لهم في القتال، والجار والمجرور في موضع رفع لإسناد الفعل المبني للمفعول إليهما.

ومن قرأ: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ فالمعنى أنهم يقاتلون عدوهم، والظالمين لهم بإخراجهم عن ديارهم.

ومن قرأ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ فالمعنى فيه: أذن الله للذين يقاتلون بالقتال، ومعاني هذه القراءات متقاربة. وزعموا أن في بعض القراءات: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وهذا يصلح أن يكون في قراءة من قرأ: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ و﴿يُقَاتِلُونَ﴾ لأن من يقاتل المشركين ومن يقاتل من المسلمين، فقتاله في سبيل الله، وحذف مثل هذا في الكلام للدلالة عليه حسن كثير، والذي أظهره أخرج ما حذفه الجمهور من اللفظ إلى اللفظ. ومما يقوي قول من قال: ﴿يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ بأن الفعل الذي بعده مسند إلى المفعول به.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ [الحج: ٤٥] بالتاء.

وقرأ الباقر: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ [الحج: ٤٥] بالنون، وروى عبد الرحمن بن أبي

حماد عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>.

وجه قراءة: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ أن قبله: ﴿وَكَذَّبَ مُوسَىٰ فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ

كَانَ نَكِيرٍ﴾ [الحج: ٤٤] ﴿وَكَايُنَ مِن قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْنَا﴾ [الحج:

٤٨] فهو أشبه بما قبله وما بعده مع أن الأصل في هذا النحو الأفراد.

ومن قرأ: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ فيشبه أن يكون لما رأى من كثرة ذلك في التنزيل بلفظ

الجمع نحو: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَمَا هَا بِأَسْنَابِيَّتَا﴾ [الأعراف: ٤] ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِّن

قَبْلِكُمْ﴾ [يونس: ١٣] ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِّن قَرْيَةٍ بَطَرْتِ مَعِشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

اختلفوا في همز البئر وترك همزها من قوله تعالى: ﴿وَيَثُرُ مُعْطَلَةٌ﴾ [الحج: ٤٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَيَثُرُ﴾ مهموزة. وقرأ نافع في رواية ورش، وابن جماز ويعقوب وخارجة: ﴿وَيَبِيرُ﴾ بغير همز. وقال الأصمعي: سألت نافعاً عن البئر والذئب فقال: إن كانت العرب تهمزها فأهمز. واختلف عن المسيبي، فروى ابن المسيبي عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز، وروى أبو عمارة عن المسيبي عن نافع أنه همز. حدثني عبد الله بن الصقر عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز ﴿وَيَبِيرُ﴾.

وروى عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿وَيَثُرُ﴾ مهموز<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: تحقيق الهمز حسن وتخفيفه حسن، وتخفيفه أن تُقَلَّبَ ياءٌ بحسب الحركة التي قبلها، وكذلك الذئب وما أشبه ذلك من همزة ساكنة قبلها كسرة.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧].

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿مِمَّا يَعُدُّونَ﴾ بالياء هاهنا، وقرؤوا في السجدة: ﴿وَمِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [٥] بالتاء. وقرأ الباقون: بالتاء جميعاً<sup>(٢)</sup>.

حجة من قرأ بالياء أن قبله: ﴿رَسَّعَلُولُكَ بِالْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٧] فيكون الكلام من وجه واحد، وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿مِمَّا يَعُدُّونَ﴾ وقال: مما يعدون يا محمد.

وحجة التاء أنهم زعموا أنه أكثر في القراءة وهو مع ذلك أعم، ألا ترى أنه يجوز أن يُعْنَى به من ذَكَرَ في قوله: ﴿يَعُدُّونَ﴾ وغيرهم من النبي ﷺ والمسلمين وغيرهم، وقد جاء في كلامهم وصف اليوم ذي الشدائد والجهد بالطول، وجاء وصف خلافه بالقصر، أنشد عن أبي زيد:

تَطَاوَلَتْ أَيَّامٌ مَغْنِي بِنَا فَيَوْمٌ كَشَهْرَيْنِ إِذْ يُسْتَهْلُ  
وقال الآخر:

يَطُولُ الْيَوْمُ لَا أَلْقَاكَ فِيهِ وَيَوْمٌ نَلْتَقِي فِيهِ قَصِيرٌ  
وقال آخر:

ويوم كإيهام الخبر لهوته

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عز وجل: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ [الحج: ٥١]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو كل ما فيه: ﴿إِنَّا لَنُؤْمِنُ بِمَا نُنزِّلُ مِنَ رَبِّكَ مِن دُونِهِ وَإِنَّا لَنَرَاهُ فِي صَدْرِ السَّمَاءِ كَوَاقِبَ نَارٍ لَّيْلِيَّةٍ يَكْرُمُونَ﴾ [الحج: ١٧٥] بغير ألف مشدداً وقرأ الباقون: ﴿مُعَاجِرِينَ﴾ بألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: معاجزين: ظانين ومقدرين أنهم يعجزوننا، لأنهم ظنوا أن لا بعث ولا نشور فيكون ثواب وعقاب، وهذا في المعنى كقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ السَّيِّئَاتِ أَن نَسْفُتُنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤] و﴿مُعَاجِرِينَ﴾ ينسبون من تبع النبي ﷺ إلى العجز، وهذا كقولهم: جهلته: نسبته إلى الجهل، وفسفته: نسبته إلى الفسق، وزعموا أن مجاهداً فسر معجزين: مثبتين أي: يشطون الناس عن النبي ﷺ.

وكلهم قرأ: ﴿ثُمَّ قَاتَلُوا أَوْ مَاتُوا﴾ [الحج: ٥٨] خفيفة غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿قَاتَلُوا﴾ مشددة التاء، والقاف في قولهم جميعاً مرفوعة.

﴿قَاتَلُوا﴾: يكون للقليل والكثير، وقُتِلُوا: في هذا الموضع حسن؛ لأنهم قد أكثر فيهم القتل في وجوه توجها إليها.

وقرأ نافع وحده: ﴿مَدْخَلًا﴾ [الحج: ٥٩] بفتح الميم، وقرأ الباقون: ﴿مَدْخَلًا﴾ مرفوعة الميم، وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَدْخَلًا﴾ بفتح الميم.

قال: المدخل يجوز أن يراد به الإدخال، ويمكن أن يراد به مكانه، وإذا عُنِيَتْ بالمدخل الإدخال، كان المعنى أنهم إذا أدخلوا أكرموا، فلم يكونوا كمن ذكر في قوله: ﴿الَّذِينَ يَخْتَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٣٤]، ويجوز أن يعنى به الموضع، ويرضونه لأن لهم فيه ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين، فهو خلاف المدخل الذي قيل فيه: ﴿إِذِ الْأَطْفَالُ فِيَ آعْتِقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْتَحَبُونَ﴾ [غافر: ٧١].

وحجة من قال: ﴿مَدْخَلًا﴾ أن المدخل يجوز أن يكون الدخول، ويجوز أن يكون موضعه كالمُدخل، ودل: ﴿لِيَدْخُلْنَهُمْ﴾ [الحج: ٥٩] على الدخول لأنهم إذا أدخلوا دخلوا فكأنه قال: لِيَدْخُلْنَهُمْ فيدخلون مدخلا، ودل على هذا الفعل ما في قوله: ﴿لِيَدْخُلْنَهُمْ﴾ من الدلالة عليه.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] في الباء والتاء هاهنا وفي العنكبوت [٤٢] ولقمان [٣٠] والمؤمن [٢٠].

فقرأ ابن كثير في الحج والعنكبوت ولقمان بالتاء، وفي المؤمن: ﴿يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ بالياء.

وقرأه نافع بالتاء، وكذلك ابن عامر.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

وقرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم كله بالياء، وقرأ حمزة والكسائي في العنكبوت ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾ بالتاء، والباقي بالياء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر حرفين بالياء وحرفين بالتاء، في الحج ولقمان بالتاء، وفي العنكبوت والمؤمن بالياء<sup>(١)</sup>.

حجّة من قرأ ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء قوله: ﴿يَكَادُرُونَ بِسُطُونٍ﴾ [الحج: ٧٢].

وحجّة التاء قوله: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣] وهذا إليه أقرب من قوله: ﴿يَكَادُرُونَ بِسُطُونٍ﴾ والأقرب أولى، والتاء على تقدير: وأن ما تدعون أيها المشركون، والياء على تقدير: قل لهم إن ما يدعون. على هذا يحمل ذلك وما أشبهه.

عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿مَا لَمْ يَنْزَلْ﴾ [الحج: ٧١] وقال: إذا لم يكن قبلها أنزل فهو ﴿لَمْ﴾ خفيفة. وكذلك يقول: إذا كان قبلها ﴿أَنْزَلَ﴾؛ لا تبالي أيهما قرأت: ﴿يَنْزَلُ﴾، أو ﴿يُنزَلُ﴾.

قد مضى القول في هذا النحو في غير موضع.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة المؤمنون

قرأ ابن كثير وحده: ﴿لَأْمَانَتِهِمْ﴾ [٨] واحدة، وقرأ الباقون: ﴿لَأَمَانَاتِهِمْ﴾ جماع. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿على صَلَاتِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٩] واحدة، والباقون: ﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ﴾ جماعة<sup>(١)</sup>.

وجه الإفراد: أنه مصدر واسم جنس، فيقع على الكثرة، وإن كان مفرداً في اللفظ، ومن هذا قوله: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] فأفرد وجمع في قوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣] و﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧]، فإن قلت: إن الأعمال تختلف، قيل: والأمانة تختلف ولها ضروب نحو: الأمانة التي بين الله وعبده كالصيام والصلاة والاعتسال، والأمانة التي بين العبيد في حقوقهم كالودائع والبضائع ونحو ذلك مما تكون اليد فيه أمانة. وقال: ﴿أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ﴾ [النور: ٣٩].

ووجه الجمع: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

ومما أفرد عليه الأمانة والمراد بها الكثرة ما روي عن أبي: «من الأمانة أن أوتمنت المرأة على فرجها». يريد به تفسير قوله: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿على صلاتهم﴾ والباقون: ﴿صَلَوَاتِهِمْ﴾.

وجه الإفراد: أن الصلاة في الأصل مصدر كالعمل والأمانة.

ووجه الجمع: أنه قد صار بمنزلة الاسم لاختلاف أنواعها، فلذلك جمع في نحو قوله: ﴿حَافِظُوا عَلَىٰ الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] وكان الجمع فيه أقوى لأنه قد صار اسماً شريعياً لانضمام ما لم يكن في أصل اللغة أن ينضم إليها.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿عِظَمًا فَكَسَوْنَا الْبُطْنَ﴾ [المؤمنون: ١٤] في الجمع

والتوحيد.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿عَظْمًا فَكَسَوْنَا الْعَظْمَ لَحْمًا﴾  
واحد ليس قبل الميم ألف.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم وبكار عن أبان عن عاصم: ﴿عَظْمًا فَكَسَوْنَا الْعَظْمَ  
لَحْمًا﴾ جماعاً بألف<sup>(١)</sup>.

والجمع أشبه بما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع كقوله: ﴿أَوَدَا كُنَّا عَظْمًا وَوَفْنَا﴾  
[الإسراء: ٤٩، ٩٨] ﴿أَوَدَا كُنَّا عَظْمًا نَحْرَةً﴾ [النازعات: ١١] ﴿مَنْ يُعِي الْعَظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾  
[يس: ٧٨].

والإفراد أنه اسم جنس، وأفرد كما تفرد المصادر وغيرها من الأجناس نحو:  
الإنسان والدرهم والشاء والبعير، وليس ذلك على حدّ قوله:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تُعْفُوا<sup>(٢)</sup>

ولكنه على ما أنشد أبو زيد:

لَقَدْ تَعَلَّيْتُ عَلَى أَيَانِي صُهْبِ قَلْسِيَلَاتِ الْقُرَادِ اللَّازِقِ<sup>(٣)</sup>  
فالقُرَاد يراد به الكثرة لا محالة.

اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله تعالى: ﴿مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿سَيْنَاءَ﴾ بكسر السين ممدوداً، وقرأ الباقون:  
﴿سَيْنَاءَ﴾ مفتوحة السين ممدودة أيضاً<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿سَيْنَاءَ﴾ لم ينصرف الاسم عنده في المعرفة ولا في

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

(٢) صدر بيت. عجزه:

فإن زمانكم زمنٌ خمبص

البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢٣، وتخليص الشواهد ص ١٥٧، وخزانة الأدب  
٥٣٧/٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، والدرر ١/١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧٤، وشرح المفصل ٥/  
٨، ٢١/٦، والكتاب ١/٢١٠، والمحتسب ٢/٨٧، والمقتضب ٢/١٧٢، وجمع الهوامع ١/٥٠.

(٣) بعده:

وذات ألبساط ومُخَّ زاهتي

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣/٣٤٨ (قرد)، وتاج العروس ٩/٢٦ (قرد)، والمخصص ١/٣١،  
١٧١/٩، ١١٨/١٤، ١٤٥/١٧.

القُرَاد: دُوْبِيَّة تَعْضُ الإبل. عنى بالقُرَاد ههنا الجنس فلذلك أفرد نعمتها وذكره، ومعنى قليلات: أن  
جلودها مُلَسَّ لا يثبت عليها قُرَاد إلا زلق لأنها سمان ممتلئة، والجمع أقردة وقردان كثيرة. (لسان  
العرب ٣/٣٤٨ قرد).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.



النكرة، لأن الهمزة في هذا البناء لا تكون إلا للتأنيث ولا تكون للإلحاق، ألا ترى فَعْلَالاً لا يكون إلا في المضاعف نحو: الزُّلزال والقَلْقَال، إذا اختص البناء هذا الضرب لم يجز أن يلحق به شيء لأنك حينئذٍ تعدّي بالبناء إلى غير مضاعف الأربعة، فهذا إذن كموضع أو بقعة سمي بطرفاء وصحراء.

فأما من قرأ: ﴿سِينَاء﴾ بالكسر فالهمزة فيه منقلبة عن الياء كَعَلْبَاء، وجرَبَاء، وِسِينَاء، وهي الياء التي ظهرت في نحو: دِرْحَايَةٌ<sup>(١)</sup> لما بنيت على التأنيث، فإنما لم ينصرف على هذا القول وإن كان غير مؤنث لأنه جعل اسم بقعة أو أرض، فصار بمنزلة امرأة سميت بجعفر، ومن هذا البناء قوله: ﴿وَطُورِ سِينَاء﴾ [التين: ٢] فسيتين: فَعْلِيل، كَرَّرَت اللام التي هي نون فيه كما كَرَّرت في: زَحْلِيل<sup>(٢)</sup> وكَرْدِيد<sup>(٣)</sup> وخَنْدِيد<sup>(٤)</sup>، ومثله في أن العين ياء وكررت اللام فيه للإلحاق قول الشاعر:

تَسْمَعُ لِلجِنِّ فِيهِ زِيْرِمَا<sup>(٥)</sup>

الياء الأولى: عين، والثانية لفعليل، فإن قلت: فلم لا يكون سينين كغسلين ولا يكون كخنديذ؟ فالذي يمنع من ذلك أن أبا الحسن حكى أن واحد سنين: سِينِيَّةٌ، وما كان من نحو غسلين لم نعلم علامة التأنيث لحقه، وبهذه الدلالة يعلم أن سينين ليس كسنين ولا أرضين، لأن هذا الضرب من الجمع لا يلحقه التاء للتأنيث، وإنما لم ينصرف سينين كما لم ينصرف ﴿سِينَاء﴾ لأنه جعل اسماً لبقعة أو لأرض، كما جعل سِينَاء كذلك، ولو جعل اسماً للمكان أو المنزل أو نحو ذلك من الأسماء المذكورة لانصرف، لأنك كنت سميت مذكراً بمذكر.

(١) رجل درحاية: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لثيم الخلفة، وهو فعلاية ملحق بجمعظارة (لسان العرب ٤٣٤/٢ مادة: درح).

(٢) الزَّحْلِيل: السريع، مثل به سيبويه وفسره السيرافي؛ قال ابن جني: قال أبو علي زَحْلِيل من الزُّحْل، كسحتيت من السحت. والزَّحْلِيل: المكان الضيق الزلق من الصفا وغيره، وكذلك الزحليف. (لسان العرب ٣٠٣/١١ مادة: زحل).

(٣) الكَرْدِيد، بالكسر، ما يبقى في أسفل الجُلَّة من جانبيها من التمر، والجمع الكراديد. (لسان العرب ٣/٣٧٩ مادة: كرد).

(٤) الخَنْدِيدُ: الشاعر المجيد الْمُتَّقِ الْمَغْلُوق، وقيل: الشجاع البهمة الذي لا يُهْتَدَى لقتاله (لسان العرب ٣/٤٨٩ مادة: خند).

(٥) روايته في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٧٨/١٢، وفي لسان العرب ٣٥٩/٥ (زير):

تَسْمَعُ لِلجِنِّ بِه زِيْ زِيَا

الرجز بلا نسبة في تاج العروس ١٧٢/١٥ (زير).

زِيْ زِيْ: حكاية صوت الجن.

اختلفوا في ﴿تُنْبِتُ﴾ [المؤمنون: ٢٠] في فتح التاء وضمها. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿تُنْبِتُ﴾ بضم التاء وكسر الباء، وقرأ الباقون: ﴿تَنْبِتُ﴾ بفتح التاء وضم الباء<sup>(١)</sup>.

من قرأ ﴿تُنْبِتُ بِالذُّهْنِ﴾ احتمل وجهين: أحدهما: أن يجعل الجار زائداً، يريد تَنْبِتُ، ولحقت الباء كما لحقت في قوله: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] أي: لا تلقوا أيديكم، يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وَالْقَنَ فِي الْأَرْضِ رَوَّسًا أَنْ نَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] وقد زيدت هذه الباء مع الفاعل كما زيدت مع المفعول وزيادتها مع المفعول به أكثر، وذلك نحو قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ<sup>(٢)</sup> .....

وقد زيدت مع هذه الكلمة بعينها قال:

بِوَادِ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشُّبَّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشُّبُّ هَانِ<sup>(٣)</sup>  
حملة على: وَيُنْبِتُ أَسْفَلُهُ الْمَرْخُ.

ويجوز أن يكون الباء متعلقاً بغير هذا الفعل الظاهر، ويقدر مفعولاً محذوفاً تقديره: تنبت جناها أو ثمرتها وفيها دهن وصبغ، كما تقول: خرج بشيابه وركب سلاحه.

ومن قرأ: ﴿تَنْبِتُ بِالذُّهْنِ﴾ جاز أن يكون الجار فيه للتعدي: أنبته ونبت به، ويجوز أن يكون الباء في موضع حالٍ كما كان في الوجه الأول، ولا يكون للتعدي ولكن: تنبت وفيها دهن، وقد قالوا: أنبت في معنى نبت، فكان الهمزة في أنبت مرة للتعدي ومرة لغيره، يكون من باب: أحال وأجرب وأقطف، أي: صار ذا حيالٍ وجرب، والأصمعي ينكر أنبت، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها:

..... حتى إذا أنبت البقل<sup>(٤)</sup>

متهمة. وإذا جاء الشيء مجيئاً كان للقياس فيه مسلك، فروته الرواة لم يكن بعد ذلك موضع مطعن.

اختلفوا في قوله: ﴿شُقِيكُمُ﴾ [المؤمنون: ٢١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي: ﴿شُقِيكُمُ﴾ برفع النون.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) مرّ سابقاً.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ بفتح النون<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: أما من قال: ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ فعلى أن يكون المعنى: جعلنا ما في ضروعها من ألبانها سقياً لكم. وقد قالوا: أَسْقَيْتَهُمْ نَهْراً إذا جعلته سقياً لهم، هذا كأنه أعم لأن ما هو سقياً لهم لا يمتنع أن يكون للشفة، وما للشفة فقد يمتنع أن يكون سقياً، وما أسقينا من ألبان الأنعام أكثر مما يكون للشفة ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ بالضم فيه أشبه. ومن قال: ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ جعل ذلك مختصاً به الشفاه دون المزارع والمراعي فلم يكن مثل الماء في قوله: ﴿وَأَسْقَيْنَكُم مَّاءَ قُرْآنًا﴾ [المرسلات: ٢٧]. لأن ذا يصلح لأمرين فمن ثم جاء: ﴿وَمَقَّعْتَهُم رِيحاً شَرَاباً طَهُوراً﴾ [الإنسان: ٢١]. وقد قيل: إن سقى وأسقى لغتان. قال الشاعر:

سقى قومي بني مجدٍ وأسقى نُميراً والقبائل من هلال<sup>(٢)</sup>  
 ألا ترى أن أسقى لا يخلو من أن يكون لغة في سقى، أو يكون على حد:  
 ﴿وَأَسْقَيْنَكُم مَّاءَ قُرْآنًا﴾ [المرسلات: ٢٧] وهذا الوجه فيه بعض البعد، لأنه قد دعا لقومه وخاصته بدون ما دعا للأجنبي الغريب منه.

اختلفوا في ضم الميم وفتحها من قوله عز وجل: ﴿مُنْزَلاً﴾ [المؤمنون: ٢٩] فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مُنْزَلاً﴾ بفتح الميم وكسر الزاي. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿مُنْزَلاً﴾ بضم الميم وفتح الزاي<sup>(٣)</sup>.

الْمُنْزَلُ فِيمَنْ ضَمَّ المِيمَ مِنْهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّراً أَوْ يَكُونَ مُوضِعاً لِلْإِنْزَالِ، فَإِذَا أَرَادَ الْمَكَانَ فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنْزَلْنِي دَاراً، وَإِذَا أَرَادَ الْمَصْدَرَ كَانَ بِمَنْزِلَةٍ: أَنْزَلْنِي مَبَارِكاً، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَجُوزُ أَنْ يَعْدِيَ الْفِعْلُ إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ قَدْ اسْتَوْفَى مَفْعُولِيهِ. وَمَنْ قَالَ: ﴿مُنْزَلاً﴾ أَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّراً وَأَنْ يَكُونَ مُوضِعَ نَزُولٍ، وَدَلَّ: ﴿أَنْزَلْنِي﴾ عَلَى نَزَلَتْ، وَانْتَصَبَ ﴿مُنْزَلاً﴾ عَلَى أَنَّهُ مَحَلٌّ، وَعَلَى أَنَّهُ مُصَدِّرٌ، فَإِذَا عَنَيْتَ بِهِ الْمَصْدَرَ جَازَ أَنْ تَعْدِيَ الْفِعْلَ إِلَى الْمَكَانِ.

حفص عن عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آتَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧] منون. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بلا تنوين<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

(٢) يروى «بكر» بدل «مجد».

البيت من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص ٩٣، وتهذيب اللغة ٢٢٨/٩، ٦٨٤/١٠، وتاج العروس ٩/ ١٥٣ (مجد)، (سقى)، والمخصص ١٦٩/١٤، ونوادير أبي زيد ص ٢١٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٠، ولسان العرب ٣/ ٣٩٦ (مجد).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

حجة قول عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الحجر: ١٩] فحذف كما حذف في قوله: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] فزوجين على هذا مفعول به واثنين وصف له.

وأما من قال: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجِينَ﴾ فإنه أضاف كلاً إلى زوجين و﴿أُنثَىٰ﴾ انتصب على أنه مفعول به، والمعنى في قراءة عاصم: من كل يؤول إلى كل زوجين، لأن شيئاً المقدر حذفه في كل إنما هو ما يحمل من الأزواج التي للنسل وغيره دون الأشياء التي لا تكون أزواجاً.

فقراءة الجمهور في هذا أبين، والرواية الأخرى عن عاصم أولى من هذه، كأنه وضع العام موضع الخاص. أراد من كل زوج الأشبه أن يريد هذا.

اختلفوا في التنوين من قوله: ﴿تَتْرَىٰ﴾ [المؤمنون: ٤٤]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿تَتْرَىٰ كَلِمًا﴾ منونة؛ والوقف بالألف، وقرأ الباقون: ﴿تتري﴾ بلا تنوين، والوقف في قراءة نافع وعاصم وابن عامر بألف، هبيرة عن حفص عن عاصم يقف بالياء<sup>(١)</sup>.

قوله: يقف بالياء، يعني بألف ممالئة. ومن نون وقف بالألف، ومن لم ينون وقف بالألف والياء.

قال أبو علي: ﴿تتري﴾: فَعَلَىٰ مِنَ الْمَوَاتِرَةِ، والمواترة أن تُتْبَعَ الْخَبَرَ الْخَبَرَ، والكتاب الكتاب، ولا يكون بين ذلك فصل كبير، قال الشاعر:

قَرِينَةٌ سَبْعٌ إِنْ تَوَاتَرْنَ مَرَّةً ضَرْنَنْ وَصَفَّتْ أَرْؤُسٌ وَجُنُوبٌ<sup>(٢)</sup>  
يصف قطاً انفرد بعضها عن بعض في طيرانها يقول: إن انقطعن فلم يكن صفّاً  
ضربن أروساً وجنوباً لتصطف في طيرانها، فأعمل الفعل الثاني وحذف المفعول من  
الأول ليتبين الفاعل له، وقال آخر:

تَوَاتَرْنَ حَتَّىٰ لَمْ تَكُنْ لِي رَيْبَةً وَلَمْ يَكْ عَمَّا خَبَرُوا مُتَعَمِّبٌ<sup>(٣)</sup>  
وقال أبو عبيدة: تتري: بعضها في إثر بعض، يقال: جاءت كتبه تتري. قال:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٣، ولسان العرب ٢٧٥/٥ (وتر) وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٦٢.

(٣) يروى «تتابعن» بدل «تواترن».

البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٣٧، ولسان العرب ٦١٩/١ (عقب) وديوان الأدب ٤٣٨/٢، والتنبيه والإيضاح ١١٩/١، وأساس البلاغة ص ٣٠٨ (عقب) وتاج العروس ٤١١/٣ (عقب).

تعقبت عن الخبر إذا شككت فيه، وعدت للسؤال عنه.

وينونها بعض الناس، ومن قال في تترى إنها تفعل لم يكن غلطه غلط أهل الصناعة، والأقيس أن لا يصرف لأن المصادر تلحق أواخرها ألف التانيث كالدعوى والعدوى والذكرى والشورى، ولا نعلم شيئاً من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق، فمن قال: تترى، أمكن أن يريد فعلى من المواترة، فتكون الألف بدلاً من التنوين. وإن كان في الخط بالياء كان للإلحاق، والإلحاق في غير المصادر ليس بالقليل نحو: أرطى ومعزى، فإن كان في الخط ياء لزم أن يحمل على فعلى دون فعلاً، ومن قال: تترى، فأراد به فعلاً فحكمه أن يقف بالألف مفخمة، ولا يُميلها إلا في قول من قال: رأيت عتاً، وهذا ليس بالكثير، فلا تحمل عليه القراءة. ومن جعل الألف للإلحاق أو للتانيث أمال الألف إذا وقف عليها، وكثيراً ما تتعاقب الألف التي للإلحاق وألف التانيث في أواخر الكلم التي لا تكون مصادر.

قرأ عاصم وابن عامر: ﴿إِلَى رِبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] بفتح الراء..

وقرأ الباقون: ﴿إِلَى رِبْوَةٍ﴾ بضم الراء.

التوزي: الرِبْوَةُ والرِبَاوَةُ بمعنى. وقال أبو عبيدة: فلان في رِبْوَةِ قومه، أي: في عزهم وعددهم، وقال الحسن: الرِبْوَةُ: دمشق.

اختلفوا في قوله: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٥٢] في فتح الألف وكسرها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ﴾ بفتح الألف وتشديد النون.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَأَنَّ﴾ بفتح الألف أيضاً وتخفيف النون.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾ بكسر الألف وتشديد النون<sup>(١)</sup>.

من قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ﴾ كان المعنى في قول الخليل وسيبويه أنه محمول على الجار،

التقدير: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، أي اعبدوني لهذا. ومثل ذلك

عندهم قوله عز وجل: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] المعنى: ولأن

المساجد لله. وكذلك عندهم قوله: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] كأنه: فليعبدوا رب

هذا البيت لإيلاف قريش، أي: ليقابلوا هذه النعمة بالشكر والعبادة للمنع عليهم بها،

وعلى هذا التقدير يحمل قراءة ابن عامر، ألا ترى أن (أن) إذا خفقت اقتضت ما يتعلق

به اقتضاءها وهي غير مخففة، والتخفيف حسن في هذا لأنه لا فعل بعدها ولا شيء مما

لا يلي أن؛ فإذا كان كذلك كان تخفيفها حسناً، ولو كان بعدها فعل لم يحسن حتى

تعوّض السين أو سوف أولاً إذا كان في نفي، فإذا لم يكن بعدها فعل ساغ التخفيف،

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

ومن كسر فقال: ﴿وَأِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ لم يحملها على الفعل كما يحملها من فتح، ولكن جعلها كلاماً مستأنفاً، ويجوز أن يكون فيه تبيّة على الاعتداد بالنعمة كقول من فتح أنّ، فكان معنى: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ أي: أنتم أهل دعوة واحدة ونصرة، ولا تكونوا كالذين تفرّقوا واختلفوا، وقال: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣] من الاتفاق على التوحيد وخلع ما تدعون إليه من دونه.

وقرأ نافع وحده: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧] بضم التاء وكسر الجيم. وقرأ الباقون: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ بفتح التاء وضمّ الجيم<sup>(١)</sup>.

من قرأ: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ فالمعنى: أنكم كنتم تهجرون آياتي وما يتلى عليكم من كتابي فلا تنقادون له وتكذبون به؛ كقوله: ﴿قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُنَالُ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰ آعْقَابِكُمْ تُنْكِبُوهَا فَكُنْتُمْ مُكْذِبِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٦، ٦٧] بالبيت والحرم لأنكم فيه مع خوف سائر الناس في مواطنهم، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَّا مِثْلَ مَا يُحَرِّفُونَ الْبِئْسَ الْأُمَّةَ أَعْمَلُوا﴾ [العنكبوت: ٦٧] و﴿تَهْجُرُونَ﴾ تأتون بالهجر، وهو الهديان وما لا خير فيه من الكلام، وفي الحديث في زيارة القبور: «زوروها ولا تقولوا هجرأ»<sup>(٢)</sup>.

قرأ ابن عامر: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢] بغير ألف في الحرفين. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ بألف. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خَرَجًا، فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ في الحرفين جميعاً بألف<sup>(٣)</sup>. أبو عبيدة: العبد يؤدّي إليك خرجه، أي: غلته، والرعية تؤدّي إلى الأمير الخرج، قال: والخرج أيضاً من السحاب، ومنه نرى اشتقّ هذا أجمع، قال أبو ذؤيب: إذا همّ بالإقلاع هبّ له الصّبا وأعقب نوءاً بعدها وخرج<sup>(٤)</sup> قال: وزعم أبو عمرو الهذلي أنه سمي خرجاً وخرجاً للماء الذي يخرج منه. وفيما حكاه أبو عبيدة من قوله: الرعية تؤدّي إلى الأمراء الخرج، دلالة على من

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في (الاستذكار ١/ ٢٣٣)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٣/ ٣٤٢).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٤) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٨/٢.

إذا همّ بالإقلاع همت به الصّبا فعاقب نشء بعدها وخرج

البيت من الطويل: وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩، ولسان العرب ٢٥١/٢ (خرج)، وتاج العروس ٥١٠/٥ (خرج)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٧١/١ (نشأ)، وتهذيب اللغة ٤٨/٧، ٤١٩/١١، وتاج العروس ٤٦٥/١ (نشأ).

النشء: أول ما ينشأ من السحاب ويرتفع. المخرج: أول ما ينشأ من السحاب.

قرأ: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ فكأن الخرج يقع على الضريبة التي على الأرضين وعلى الجزية.

وحكى غير أبي عبيدة: أَدْ خَرَجَ رَأْسُكَ، والخَرَجُ: ما يُخْرَجُ إلى من يُخْرِجُ ذلك إليه وإن لم يكن ذلك ضريبة، ويدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾ [الكهف: ٩٤]، وقد يقع على هذا الخراج بدلالة قول العجاج:

يَوْمَ خَرَجٍ يُخْرِجُ السَّمْرَجَا<sup>(١)</sup>

فهذا ليس على الضريبة، والاسم الأخص بالضريبة المضروبة على الأرضين الخراج، قال:

طَرَمَحُوا الدُّورَ بِالْخَرَجِ فَأُضْحَتْ مَثَلْ مَا امْتَدَّ مِنْ عَمَايَةَ نَيْقٍ<sup>(٢)</sup>

فمعنى هذا: بأموال الخراج، وإذا كان كذلك فقول ابن كثير ومن تبعه: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ معناه: أنك لا تسألهم شيئاً يُخْرِجُونَ إِلَيْكَ، كما قال: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الفرقان: ٥٧] ﴿وَمَا أَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [يوسف: ١٠٤] ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ كأنه أضافه إلى الله تعالى، لأنه أوجبه وألزمه هذه الأشياء من الحقوق في الأرضين وجزى الرؤوس، فلهذا قال: ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾. وقول حمزة والكسائي: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ فقولهما: ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ بين على ما تقدم، و﴿خراج﴾ الذي قرأه غيرهما: ﴿خَرَجًا﴾ قد جاء فيه الخراج أيضاً، بدلالة قول العجاج، وزعموا أن أكثر القراءة: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ قال أبو الحسن: لا أدري أيهما أكثر في كلام العرب.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٥، ٨٧، ٨٩] في الآيتين. ولم يختلفوا في الأول، فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ بألف في الحرفين. وقرأ الباقون: ﴿لِلَّهِ . . . لله . . . لله﴾ هذه الثلاثة المواضع<sup>(٣)</sup>.

(١) بعده:

في ليلة تُغشي الصَّوَارِ الْمُحْرَجَا سَخًا أَمْضِيْبَ وَبِرْقًا مُرْعَجَا  
الرجز للعجاج في ديوانه ٢٥/٢، ٢٦، ولسان العرب ٢٨٤/٢ (رعج)، وتهذيب اللغة ١/٣٦٤ وتاج  
العروس ٥٩٨/٥ (رعج)، وديوان الأدب ٢٨٧/٢؛ وكتاب الجيم ٢٦/٢، وكتاب العين ١/٢٢٤.  
السمرج: استخراج الخراج في ثلاث مرات، فارسي معرب. وقيل: يوم جباية الخراج، وقيل: يوم  
للعجم يستخرجون فيه الخراج في ثلاث مرات. (اللسان ٢/٣٠٠ مادة: سمرج).

(٢) طرمح البناء وغيره: علاه ورفع، والميم زائدة. (لسان العرب ٢/٥٢٩ مادة: طرمح).  
النَيْقُ: أرفع موضع في الجبل، والجمع أنياق ونياق. وقيل: حرف من حروف الجبل، أو الطويل من  
الجبل. (لسان العرب ١/٣٦٤ مادة: نيق).

عماية: السحابة الكثيفة المطبقة وقيل: اسم جبل وقيل: جبل معروف بالبحرين (معجم البلدان ٤/١٥٢).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

أولها: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْمُرُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥] لا اختلاف فيها. الثاني: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦، ٨٧] و﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾. والثالث: ﴿قُلْ مَنْ مَلِكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨] إلى آخرها ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٩] و﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٩].

أبو عمرو وحده يقول فيهما: ﴿اللَّهُ﴾ والباقون: ﴿لِلَّهِ﴾ ولم يختلفوا في الأول، أما الآية الأولى فجوابها على القياس، كما يقال: لمن الدار؟ فنقول لزيد، كأنك تقول: لزيد الدار، فاستغنيت عن ذكرها لتقدمها.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ في الحرفين. وقرأ الباقيون: ﴿الله . . . الله﴾، وأما قوله: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ فجواب هذا: الله، على ما يوجب اللفظ، وأما من قال: ﴿الله﴾ فعلى المعنى، وذلك أنه إذا قال: من مالك هذا الدار؟ فقال في جوابه: لزيد، فقد أجابه على المعنى دون ما يقتضيه اللفظ، والذي يقتضيه: من مالك هذه الدار؟ أن يقال في جوابه: زيد، ونحوه، فإذا قال: لزيد، فقد حملة على المعنى، وإنما استقام هذا لأن معنى من مالك هذه الدار؟ ولمن هذه الدار؟ واحد، فلذلك حملت تارة على اللفظ وتارة على المعنى، والجواب على اللفظ هو الوجه.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [المؤمنون: ٩٢] في الخفض والرفع.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وابن عامر: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ﴾ خفضاً. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وحمزة والكسائي: ﴿عالم الغيب﴾<sup>(١)</sup> رفعاً. قال أبو الحسن: الجر أجود ليكون الكلام من وجه واحد، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر ابتداء محذوف. قال: ويقوي ذلك أن الكلام الأول قد انقطع.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿شَقَوْنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٦] في كسر الشين وفتحها والألف. فقرأ حمزة والكسائي: ﴿شَقَاوْنَا﴾ بفتح الشين وبالألف. وقرأ الباقيون: ﴿شَقَوْنَا﴾ بكسر الشين بغير ألف. حدثني أبو علي محمد بن عيسى العباسي وأحمد بن علي الخزاز قالا: حدثنا بشر بن هلال قال: حدثنا بكار عن أبان قال: سألت عاصماً فقال: إن شئت فاقراً: ﴿شَقَوْنَا﴾ وإن شئت فاقراً ﴿شَقَاوْنَا﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.



الشقوة: مصدر كالردة، والفيطنة، والشقاوة: كالسعادة وإذا كان كذلك فالقراءة بهما جميعاً سائغ كما روي عن عاصم.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿سُخْرِيًّا﴾ في كسر السين في المؤمنين [١١٠] وفي صاد [٦٣]، ولم يختلفوا في الزخرف [٣٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿سُخْرِيًّا﴾ بكسر السين وكذلك في صاد. هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿سُخْرِيًّا﴾ رفعاً، وهو غلطٌ، والمعروف عن حفص عن حفص ﴿سُخْرِيًّا﴾ بكسر السين.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي ﴿سُخْرِيًّا﴾ رفعاً في السورتين<sup>(١)</sup>.

قال أبو زيد: اتخذت فلاناً سُخْرِيًّا وسُخْرَةً: إذا هزئت منه، وقد سُخِرْتُ به وبه أسخر سُخْرِيًّا وسُخْرَاءً، أبو عبيدة: ﴿اتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾: تسخرون منهم، وسُخْرِيًّا: تُسَخِّرُونَهُمْ. وقال ابن سلام: قال يونس: ﴿لِئَسَّخِّدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢] قال: من السُّخْرَةِ، والسُّخْرِيُّ من الهزء قال: وقد يقال: سُخْرِيٌّ، فأما تلك الأخرى، يعني: السُّخْرِي، فواحدة مضمومة لا غير، ويقال من الهزء: سُخْرِي وسُخْرِي ومن السُّخْرَةِ مضمومة. أبو عبد الرحمن بن اليزيدي: ﴿سُخْرِيًّا﴾ من السُّخْرِيَّة، و﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم من السُّخْرَةِ. وحكى غيره أن الحسن وقتادة قالا: ما كان من العبودية فهو سُخْرِيًّا بالضم، وما كان من الهزء فبالكسر. قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠] بكسر السين أرجح من قراءة من ضم فقال: ﴿سُخْرِيًّا﴾ لأنه من الهزء، والأكثر من الهزء، كسر السين فيما حكوه، وترى أنه إنما كان الأكثر لأن السُّخْرَ مصدر سُخِرْتُ بدلالة حكاية أبي زيد لذلك، ولقول الشاعر:

مِنْ عَلَوِ لَا كَذِبَ فِيهِ وَلَا سَخْرَ<sup>(٢)</sup>

وقولهم في مصدر سَخِرْتُ: سُخْرِيًّا وسُخْرَاءً؛ إنما جاء ذلك لأن فَعَلَ وفِعْلٌ قد

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٢) عجز بيت. صدره:

إِنِّي أُنْتَسِي لِسَانَ لَا أَسْرُبُهَا

ويروى «لا عجبٌ منها» بدل «لا كذب فيه».

البيت من البسيط، وهو لأعشى باهلة في إصلاح المنطق ص ٢٦، والأصمعيات ص ٨٨، وأمالى المرتضى ٢/٢٠، وجمهرة اللغة ص ٩٥٠، ١٣٠٩، وخزانة الأدب ٦/٥١١، وسبط اللاكبي ص ٧٥، وشرح المفصل ٤/٩٠، ولسان العرب ٤/٣٥٢ (سخر)، ١٣/٣٨٥، ٣٨٦ (لسن)، والمؤتلف والمختلف ص ١٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٩١، ٤/١٥٦، ولسان العرب ١٥/٨٣ (علا).

يكونان بمعنى، نحو: المثل والمثل، والشبه والشبه وحروف آخر على هذا، فكذلك السخر والسخر، إلا أن المكسورة ألزمت ياء النسب دون المفتوحة، كما اتفقوا في القسم على الفتح في: لعمر الله، ولم يخرج مع إلحاق ياء النسب عن حكم المصدر، ولم يخرج إلى الصفة بلحاق الياءين له، كما يخرج سائر ما لحقته الياء، يدلك على ذلك قولهم: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾ فأفرد، وقد جرى على الجمع كما تفرد المصادر، فكان ياء النسب لم يقع به اعتداد في المعنى كما لم يعتد به، ولم يكن للنسب في نحو أحمر وأحمري ودوَار ودواري، ومثل ذلك في أن ياء النسب لما كان كالتي في قُمري ونحوه لم يعتد به قول الشماخ:

### خضراويات

ألا ترى أنه لو اعتد به وأريد به معنى النسب لُرِدَ إلى الواحد، كما يُرَدُّ سائر ما لحقه ياء النسب وأريد به النسب إلى الواحد، إذا لم يكن المنسوب مسمى بالجمع، وإن لم يرد: خضراويات إلى الواحد دلالة على أنه لم يُعتدَّ بها وكان في حكم الزيادة. ك(لا) في قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]. وأما قراءة من ضم في قوله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾ وفي صاد في قوله: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَنَزَّلَ رَبَّنَا لَنَا مِنَ الْأَشْرَارِ أَتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٢، ٦٣] فالكسر في معنى السخرية أفشى وأكثر إذا كان السخري في معنى الهزء، وهذان الموضعان يراد بهما، الهزء يقوي ذلك قوله في المؤمنين: ﴿وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضَاعُكُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٠] والضحك بالسخر والهزء أشبه، وجه ذلك في صاد: ﴿أَتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾. ووجه الضم أن يونس قال فيما حكى عنه ابن سلام: أن السخري قد يقال بالضم بمعنى الهزء، وقوله: فأما الأخرى فواحدة، يعني التي يراد بها السخرة. وقال أبو الحسن: سُخْرِي إذا أردت من سخرت به ففيه لغتان يعني الضم والكسر، ومن ثم اتفق هؤلاء القراء على الضم في التي في الزخرف في قوله: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ فهذا من السخرة وانقياد بعضهم لبعض في الأمور التي إن لم ينقد بعضهم لبعض فيها، لم يلتئم قوام أمر العالم. فأما سُخْرِي فأفراده يجوز أن يكون لإفراد بعضهم في اللفظ وإن كان المعنى على الكثرة، ويجوز أن يكون كسُخْرِي - بكسر السين - لم يخرج بلحاق الياء له من أن يكون مصدراً، ووجه الضم في سُخْرِي إذا كان من الهزء أن السخر على فَعَل، وفَعَل وفَعَل يتعاقبان على الكلمة كالحزْن والحزَن، والبخل والبخل، كما كان فَعَل وفَعِل كذلك، إلا أن المضموم خص بالنسب كما خص المكسور به، وبقي على حكم المصدر كما بقي عليه المكسور، فأما ما حكاه أبو زيد من قوله: اتخذت فلاناً سُخْرِيًّا وسُخْرَةً، فإن قوله: سُخْرِي وصف بالمصدر، وقولهم: سُخْرَةً ليس بمصدر من الهزء، فيكون النسب إليه، ولكن سُخْرَةً كقولهم: ضُحْكَةً، وهُزْأَةً - بتسكين العين - إذا كان يضحك منه. والفاعل

في هذا بفتح العين نحو: هُرَاةٌ<sup>(١)</sup> وَنُكْحَةٌ<sup>(٢)</sup>، وجملٍ خُجَاةٌ<sup>(٣)</sup>.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١] في كسر الألف وفتحها.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿أَنَّهُمْ﴾ فتحاً.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿إِنَّهُمْ﴾ كسراً. خارجة عن نافع: ﴿صَبِرُوا... إِنَّهُمْ﴾ كسراً، مثل حمزة<sup>(٤)</sup>.

من فتح كان على قوله: جزيئهم لأنهم هم الفائزون، ويجوز أن يكون ﴿أَنَّهُمْ﴾ في موضع المفعول الثاني لأن جزيت يتعدى إلى مفعولين، قال: ﴿وَجَزَيْتَهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢] تقديره: جزيئهم اليوم بصبرهم الفوز، وفاز الرجل إذا نال ما أراد، وقالوا: فَوَزَّ الرجل إذا مات. ويشبه أن يكون ذلك على التفاؤل له، أي: صار إلى ما أحب، والمفاضة للمهلكة على وجه التفاؤل أيضاً، وقيل: إنه مَفْعَلَةٌ من فَوَزَّ إذا هلك، فكان فَوَزَّ في الأصل على التفاؤل أيضاً، ومن كسر استأنف وقطعه مما قبله، ومثل ذلك في الكسر والاستئناف والإتياع لما قبله: لِيَبْكِ إِنْ الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ لَكَ، وَأَنْ الْحَمْدُ...

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَمْ... لَيْتَنَّا كُنَّا نَلْمِئُنَّ﴾ [المؤمنون: ١١٢-١١٤].

فقرأ ابن كثير: ﴿قُلْ كَمْ لَيْتَنَّا﴾ على الأمر ﴿قُلْ إِنْ﴾ على الخبر ولا يدغم ﴿لَيْتَنَّا﴾ هذه رواية البرقي عن ابن كثير، وروى قنبل عن النبال عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿قُلْ كَمْ لَيْتَنَّا... قُلْ إِنْ لَيْتَنَّا﴾ جميعاً في الموضعين بغير ألف.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قُلْ كَمْ لَيْتَنَّا﴾ و﴿قُلْ إِنْ لَيْتَنَّا﴾ بالألف فيهما على الخبر.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قُلْ كَمْ لَيْتَنَّا﴾ و﴿قُلْ إِنْ لَيْتَنَّا﴾ على الأمر جميعاً.

وأبو عمرو وحمزة والكسائي يدغمون التاء، الباقون لا يدغمون<sup>(٥)</sup>.

من قرأ: ﴿قُلْ كَمْ لَيْتَنَّا﴾ كان على: قل أيها السائل عن لَيْتَنَّا. وقال على الإخبار عنه. وزعموا أن في مصحف أهل الكوفة ﴿قُلْ﴾ في الموضعين، فكان حمزة والكسائي قرأ على مصاحف أهل الكوفة.

(١) يقال: رجل هُرَاةٌ، بالتحريك يَهْرَأُ بالناس. (لسان العرب ١/١٨٣ مادة: هزأ).

(٢) رجل نُكْحَةٌ: كثير النكاح (لسان العرب ٢/٦٢٦ مادة: نكح).

(٣) يقال: رجل خُجَاةٌ، أي نُكْحَةٌ كثير النكاح، وفحل خُجَاةٌ: كثير الضراب (لسان العرب ١/١٦٣) (خجأ).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

وأما وجه إدغام الشاء في التاء في ﴿لَيْتَنَّا﴾ فلتقارب مخرجي الشاء والتاء واجتماعهما في الهمس، فحسن الإدغام لذلك، ووجه ترك ابن كثير للإدغام تباين الحرفين في المخرجين، ألا ترى أن التاء من حيز الطاء والذال، والشاء من حيز الظاء والذال، فلما تباين المخرجان وكانا بمنزلة المنفصل والمنفصل لا يلزم؛ فأثر البيان، ألا ترى أنهم بينوا المثليين في اقتتلوا لما لم يكن الحرف من اللازم.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥] والقصص: ٣٩ في الياء والتاء.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ههنا بالتاء مضمومة ﴿تُرْجَعُونَ﴾ وفي القصص: ﴿لَا يُرْجَعُونَ﴾ بالياء مضمومة.

وقرأ نافع في المؤمنين ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء وفي القصص ﴿يُرْجَعُونَ﴾ بفتح الياء وكسر الجيم.

وقرأ حمزة والكسائي جميعاً ﴿تُرْجَعُونَ﴾ و﴿يُرْجَعُونَ﴾ بفتح الياء والتاء وكسر الجيم<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿تُرْجَعُونَ﴾: ﴿وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَرَاغِبُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] ﴿وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٤] وقوله: ﴿كُلُّ إِلَهِنَا رَجُوعٌ﴾ [الأنبياء: ٩٣] وقوله: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨] ألا ترى أن المصدر مضاف إلى الفاعل. فأما ما كان من الرجوع في الدنيا فإن الفعل فيه مسند إلى الفاعل نحو: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] و﴿لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ [المنافقون: ٨] ﴿وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجَعُونَ﴾ [يس: ٥٠] ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجَعُونَ﴾ [يس: ٣١] وكذلك بما كان من أمور الآخرة التي لا يراد بها البعث كقوله: ﴿وَالَّذِي يَرْجِعُ الْأَمْرَ كُلَّهُ﴾ [هود: ١٢٣] ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ نَصِيرُ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٥٣] وقد تقدم ذكر هذا النحو.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة النور

اختلفوا في التّشديد والتّخفيف من قوله عزّ وجلّ: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: ١].  
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ مشدداً.  
وقرأها الباقون مخففة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: معنى فرضناها، فرضنا فرائضها فحذف المضاف وحسن إضافة  
الفرائض إلى السورة، وهي لله - سبحانه - لأنها مذكورة فيها، ومفهومة عنها والتثقيل  
في ﴿فَرَضْنَاهَا﴾ لكثرة ما فيها من الفرض. والتخفيف يصلح للقليل والكثير.  
ومن حجة التخفيف قوله: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ [القصص: ٨٥]  
والمعنى: أحكام القرآن، وفرائض القرآن، كما أنّ التي في سورة النور كذلك.

وقرأ ابن كثير ﴿رَافَةً﴾ [النور: ٢] ههنا وفي سورة الحديد ﴿رَافَةً﴾ [النور: ٢٧]  
ساكنة الهمزة، كذا قرأت علي قنبل، وقال لي قنبل: كان ابن أبي بزة قد أوهم<sup>(٢)</sup>  
وقرأها جميعاً بالتحريك، فلما أخبرته أنّما هي هذه وحدها رجع.

وقرأ الباقون ساكنة الهمزة فيهما، ولم يختلفوا في الهمز غير أن أبا عمرو كان إذا  
أدرج القراءة وقرأ في الصلاة غير همزتها إلى الألف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو زيد: رَأَفْتُ بالرجل أرؤف به رافة ورافة، ورأفت به أرأف به وكل من  
كلام العرب<sup>(٤)</sup>.

ولعل رَافَةً التي قرأها ابن كثير لغة. ومعنى ﴿لا تأخذكم بهما رافة﴾: كأنه نهى  
عن رحمتها؛ لأن رحمتها قد تؤدي إلى تضييع الحدود، وترك إقامة عليها.

اختلفوا في قوله: ﴿فَشَهَدَةَ أَحْمَرَ أَرْبَعِ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦] في ضم العين وفتحها.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) أوهم: أي أسقط (اللسان ٦٤٣/١٢ مادة: وهم).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٤) انظر لسان العرب ١١٢/٩ مادة: راف.

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ بالضم .  
 وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فتحاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من نصب قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ نصبه بالشهادة، وينبغي أن يكون قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ مبنياً على ما يكون مبتدأ، تقديره: ما الحكم؟ أو: ما الغرض؟ أن يشهد أحدهم أربع شهادات، أو فعليهم أن يشهدوا، وإن شئت حملته على المعنى؛ لأنَّ المعنى: يشهد أحدهم، فقوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ يجوز أن يكون من صلة الشهادة، ومن صلة شهادات إذا نصبت الأربع، وقياس من أعمل الثاني أن يكون قوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ من صلة شهادات، وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، كما تقول: ضربت وضربني زيد. ومن رفع فقال: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فإنَّ الجارَّ والمجرور من صلة شهادات، ولا يجوز أن يكون من صلة شهادة؛ لأنك إن وصلتها بالشهادة فقد فصلت بين الصلة والموصول، ألا ترى أن الخبر الذي هو أربع شهادات يفصل.

وقوله: ﴿إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [النور: ٨] في قول من نصب ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ يجوز أن يكون من صلة شهادة أحدهم، وتكون الجملة التي هي ﴿إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ في موضع نصب؛ لأنَّ الشهادة كالعلم فيتعلق بها ﴿إِنْ﴾ كما يتعلق بالعلم، والجملة في موضع نصبٍ بأنَّه مفعول به، وأربع شهادات يتصب انتصاب المصادر.

ومن رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ لم يكن قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ إلا من صلة شهادات دون لشهادة، كما كان قوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ من صلة شهادات دون صلة شهادة؛ لأنك إن جعلته من صلة شهادة فصلت بين الصلة والموصول.

وكلهم قرأ: ﴿وَالْفَتَىٰ﴾ [النور: ٧] رفعاً غير حفص عن عاصم فإنه قرأ ﴿والخامسة﴾ نصباً<sup>(٢)</sup>.

القول في ذلك إنَّ من نصب ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ وأضمر لقوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ أو حملة على المعنى، نصب ﴿الخامسة﴾ لأنَّ الخامسة من الشهادات؛ فيكون المعنى: شهد أربع شهادات بالله، والخامسة، فيكون محمولاً على ما حمل عليه الأربع في الإعراب؛ لأنَّه بمعناه. ومن رفع أربع شهادات على أنَّه خبر ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ لزمه أن يرفع الخامسة أيضاً. فيكون المعنى: أربع شهادات، والشهادة الخامسة، وما بعده من ﴿أَنَّ﴾ في موضع نصب. والخامسة بأن غضب الله هذا هو

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

القياس، ويجعل الخامسة يتعلق بها الباء التي تقدر في بأن لأنه بمعنى الشهادة فيتعلق به الجار كما يتعلق بالشهادة كما يتعلق إلى بالرفث في قوله: ﴿أَرْفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] لما كان الرفث بمعنى الإفضاء. ولا يجوز أن يكون تعلقه بالشهادة الموصوفة بالخامسة، لأن الموصول إذا وصفته لم يتصل به شيء بعد الوصف، فرواية غير حفص عن عاصم ﴿وَالْحَمْسَةُ﴾ يحملها على ما روي عنه من قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ المعنى: أربع شهادات والخامسة ومن نصب الخامسة مع رفعه ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ حملة على فعل دل عليه ما تقدم لازماً. تقدم من قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ يدل على يشهد أحدهم ويشهد الخامسة بكذا. ومن نصب ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ جاز في قوله: ﴿وَالْحَمْسَةُ﴾ أن يكون معطوفاً على ما في صلة المصدر، وجاز أن يكون في صلة شهادات؛ لأنه لم يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، كما يفصل إذا رفع أربع شهادات، فإن رفع أربع شهادات لم يكن إلا معطوفاً على صلة شهادات، ولا يجوز أن يعطف على صلة المصدر الأول؛ لأنك تفصل حينئذ بين الصلة والموصول بخبر الموصول، ويجوز أن لا تقدر به العطف على الصلة، ولكن تضرع فعلاً يحمل عليه، وتنصبه به. وإذا رفع الخامسة، وقد رفع الأربع، حمل الخامسة على الأربع، لأنها شهادة، كما أن «الأربع» شهادات، ومجموع ذلك خبر المبتدأ الذي هو ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾. ومن نصب الخامسة وقد رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ قطعه منه ولم يجعل الخبر المجموع، ولكن حملة على ما الكلام من معنى الفعل كأنه ويشهد الخامسة، يضرع هذا الفعل، لأن في الكلام دلالة عليه.

قال: ولم يختلفوا في الأولى أنها مرفوعة<sup>(١)</sup>.

يعني بالأولى قوله: والخامسة بعد قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿وَالْحَمْسَةُ﴾ ووجه ذلك أنه لا يخلو أن يكون ما قبله من قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ مرفوعاً أو منصوباً؛ فإن كان مرفوعاً أتبع الرفع، التقدير: شهادة أحدهم أربع والخامسة؛ فيكون محمولاً على ما قبلها من الرفع، وإن كان ما قبله من قوله: ﴿أَرْبَعُ﴾ منصوباً قطعه عنه، ولم يحمله على النصب. وحمل الكلام على المعنى؛ لأن معنى قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾: عليهم أربع شهادات، وحكمهم أربع شهادات والخامسة، فيحملة على هذا، كما أن قوله:

إِلَّا زَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءٌ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) عجز بيت. صدره:

بادت وغير آيهن مع البلى

معناه ثم رواكد فحمل قوله:

وَمُشَجَّجٌ أَمَا سَوَاءٌ قَدَالِهِ<sup>(١)</sup>

عليه. ويجوز في القياس النصب في الخامسة الأولى؛ رُفِعَ ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ أو نصب، وإذا نصب فعلى قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾ فَيَعطفه على الأربع المنصوبة. وإن رُفِعَ أربع شهادات؛ جاز النصب في الخامسة؛ لأن المعنى: يشهد أحدهم أربع شهادات، ويشهد الخامسة فينصبه لما في الكلام من الدلالة على هذا الفعل، وأحسب أن غيرهم قد قرأ بذلك.

اختلفوا في قوله: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ و﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٧ - ٩] فقرأ نافع وحده: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ و﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ بكسر الضاد رفع وقرأ الباقون: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ و﴿أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ﴾ مشددة النون فيهما<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الحسن: لا أعلم الثقيلة إلا أجود في العربية، لأنك إذا خففت فالأصل عندي التثقيل فثخفت وتضمر، فأن تجيء بما عليه المعنى، ولا تكون أضمرت، ولا حذف شيئا أجود، وكذلك: ﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠] وجميع ما في القرآن مما يشبه هذا.

فأما قراءة نافع: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ قال سيبويه: من قال: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ فمعناه عنده: أنه غَضِبَ اللَّهُ عليها، ولا تخفف في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة على إضمار القصة فيها، وكذلك قوله: ﴿أَنْ لَعْنَتُ اللَّهِ لِلرَّيِّبِ الْكَلِيمِ﴾ [يونس: ١٠] فيمن خفف وعلى هذا قول الأعشى:

.....قد علموا أن هالك كل من يخفى ويشتعل<sup>(٣)</sup>

= البيت من الكامل، وهو للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧، ٤٢٨، وأساس البلاغة ص ٤٣٣ (معز)، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٦/١، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٤٠، ١٨٤١، وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٢٢٩ (شجج)، وتاج العروس ٥٦/٦ (شجج)، وخزانة الأدب ١٤٧/٥، والكتاب ١٧٣/١، ١٧٤، ولسان العرب ٣٠٤/٢ (شجج).  
(١) صدر بيت. عجزه:

فبدا وغيب ساره السمعزاء

البيت من الكامل، وهو للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧، ٤٢٨، وأساس البلاغة ص ٤٣٣ (معز)، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٦/١، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٤٠، ١٨٤١، وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٢٢٩ (شجج)، وتاج العروس ٥٦/٦ (شجج)، وخزانة الأدب ١٤٧/٥، والكتاب ١٧٣/١، ١٧٤، ولسان العرب ٣٠٤/٢ (شجج).

المُشَجَّج: التود لشعته، صفة غالبية. القذال: ما بين الأذنين من مؤخر الرأس (ج) قذل وأقذلة.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٣) عجز بيت. صدره:

في فتية كسيوف الهند قد علموا



وإنما خُفِّفَتِ الثَّقِيلَةُ المَفْتُوحَةُ عَلَى إِضْمَارِ القِصَّةِ والحَدِيثِ، وَلَمْ تَكُنْ كَالْمَكْسُورَةِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الثَّقِيلَةَ المَفْتُوحَةَ مَوْصُولَةً، وَالْمَوْصُولَ يَتَشَبَّثُ بِصَلْتِهِ أَكْثَرَ مِنْ تَشَبُّثِ غَيْرِ الْمَوْصُولِ بِمَا يَتَّصِلُ، فَلَمْ يَخْفَفْ إِلَّا عَلَى هَذَا الحَدِّ؛ لِيَبْدُلَ عَلَى اتِّصَالِهَا بِصَلْتِهَا أَشَدَّ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ فَإِنَّ ﴿أَنْ﴾ فِيهِ المَخْفُفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَأَهْلُ العَرَبِيَّةِ يَسْتَقْبِحُونَ أَنْ تَلِيَ الفِعْلَ حَتَّى يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الفِعْلِ بِشَيْءٍ، وَيَقُولُونَ: اسْتَقْبِحُوا أَنْ تَحْذِفَ وَيَحْذِفَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ، وَأَنْ تَلِيَ مَا لَمْ تَكُنْ تَلِيهِ مِنَ الفِعْلِ بِلَا حَاجِزٍ بَيْنَهُمَا، فَتَجْتَمِعُ هَذِهِ الِاتِّسَاعَاتُ فِيهَا، فَإِنَّ فَصْلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الفِعْلِ بِشَيْءٍ لَمْ يَسْتَقْبِحُوا ذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَكَوْنُ مِنْكَ مَرْحَبٌ﴾ [المزمل: ٢٠] و: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] و: عَلِمْتَ أَنْ قَدْ قَامَ. وَإِذَا فَصَلَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا النِّحْوِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الفِعْلِ زَالَ بِذَلِكَ أَنْ تَلِيَ مَا لَمْ يَكُنْ حَكْمَهَا أَنْ تَلِيهِ. فَإِنَّ قِيلَ: فَقَدْ جَاءَ: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] وَجَاءَ: ﴿تُورِي أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨] فَإِنَّ ﴿لَيْسَ﴾ تَجْرِي مَجْرَى مَا وَنَحْوَهَا مِمَّا لَيْسَ بِفِعْلٍ. فَأَمَّا ﴿تُورِي أَنْ بُورِكَ﴾ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿بُورِكَ﴾ عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ؛ فَلَمْ يَجْزِ دُخُولُ لَا، وَلَا قَدْ، وَلَا السَّيْنِ، وَلَا شَيْءٍ مِمَّا يَصْحُحُ دُخُولُهُ فِي الكَلَامِ، فَيَصْحُحُ بِهِ الفِصْلُ وَهَذَا مِثْلُ مَا حَكَاهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا. فَلَمْ يَدْخُلْ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الفَوَاصِلِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعًا لَهَا، وَغَيْرِ الدُّعَاءِ فِي هَذَا لَيْسَ كَالدُّعَاءِ، وَوَجْهَ قِرَاءَةِ نَافِعٍ: أَنْ ذَلِكَ، قَدْ جَاءَ فِي الدُّعَاءِ وَلَفْظُهُ لَفْظُ الخَيْرِ. وَقَدْ يَجِيءُ فِي الشُّعْرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَفْصَلُ بَيْنَ أَنْ وَبَيْنَ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الفِعْلِ، فَإِنَّ قُلْتَ: فَلِمَ لَا تَكُونُ أَنْ. فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ أَنْ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ وَصِلَ بِالمَاضِي؟ فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ مِنْ قَرَأَ: ﴿وَامرأةٌ مُؤْمِنَةٌ أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْهَلُ. أَلَا تَرَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالشَّهَادَةِ، وَالشَّهَادَةُ بِمَنْزِلَةِ العِلْمِ لَا تَقَعُ بَعْدَهَا النَّاصِبَةُ.

قال أحمد: وروى عبيد عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: ١٥] مشددة التاء، مدغمة الذال، مثل ابن كثير. القُطْعِيُّ عن عبيد، وعبيد عن هارون عن أبي عمرو مثله، قال أبو بكر، وهو رديء إلا أن تظهر الذال من إذ.

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى مثل قول ابن كثير غلط، إنما ابن كثير يظهر

= البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٩، والأزهية ص ٦٤، والإنصاف ص ١٩٩ وتخليص الشواهد ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١، ٣٥٤، والدرر ٢/١٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٧٦/٢، والكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتسب ٣٠٨/١، ومغني اللبيب ٣١٤/١، والمقاصد النحوية ٢/٢٨٧، والمنصف ٣/١٢٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٣٩١، ورفص المبانى ص ١١٥، وشرح المفصل ٧١/٨، والمقتضب ٩/٣، وجمع الهوامع ١/٤٢٢.

الذال، ويشدّد التاء، يريد: **تَتَلَقَّوْنَهُ**، وأبو عمرو لا يفعل ذلك، وإنما أراد عبيد عن أبي عمرو بقوله: **مشددة التاء**، مدغمة الذال أنه يدغم الذال في التاء فيشدّها، لذلك رجع إلى كلام أحمد.

أبو عمرو وحمزة والكسائي. **﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾** مدغمة الذال في التاء، والباقون يظهرون الذال عند التاء، وكلّهم يخفّفها.

قال أبو علي: ابن كثير قد يدغم أحد المثلين في الآخر في الابتداء كما قال: **﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾** [الأعراف: ١١٧] يريد **﴿تَتَلَقَّفُ﴾** ولا يجوز أن يدغم ههنا: **﴿إِذْ تَتَلَقَّوْنَهُ﴾** كما أدغم في قوله: **﴿تَلَقَّفُ﴾** لأن الذال من **﴿إِذْ﴾** ساكنة فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجه لا يستحسن، ألا ترى أن الذال من **﴿إِذْ﴾** ليس بحرف لين كالألف في **﴿لا تناجوا﴾** [المجادلة: ٩] فيدغم التاء من قوله: **﴿تلقون﴾** كما يدغم من **﴿لا تناجوا﴾** فإذا كان كذلك لم يجرز إدغام الذال من **﴿إِذْ﴾** في التاء، وأما إذا حذف التاء الثانية من **﴿تَلَقَّوْنَهُ﴾** وأنت تريد تتلقونه فبقيت تاء واحدة لم يمتنع أن يدغم الذال من إذ في التاء من تلقونه فتصير تاء مشددة.

اختلفوا في قوله تعالى: **﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ﴾** [النور: ٢٤]. فقرأ حمزة والكسائي: **﴿يَوْمَ يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾** بالياء. وقرأ الباقيون: **﴿تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾** بالتاء<sup>(١)</sup>.

الياء والتاء في هذا النحو كلاهما حسن وقد مرّ نحوه.

روى عباس عن أبي عمرو: **﴿وَلْيَضْرِبْنَ﴾** [النور: ٣١] على معنى: كي إن كان صحيحاً.

وقرأ الباقيون: ساكنة اللام على الأمر.

قال أبو علي: تقدير اللام الجارة في هذا الموضع فيه بُعد، لأنه ليس المراد من أجل الضرب، فإذا لم يسغ هذا وجب أن تكون اللام للأمر، كما أن ما بعده وما قبله كذلك، وذلك: **﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا... وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ... وَلِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾** [النور: ٣٠، ٣١].

فهذا كله على الأمر والنهي. والمراد: مرّهم بهذه الأشياء، فإن كسر أبو عمرو اللام في **﴿وَلْيَضْرِبْنَ﴾** فإنما كسرّها لأن أصل هذه اللام الكسر في نحو: **لِيَذْهَبَ زَيْدٌ**. كما أن أصل الهاء من: هي وهو: الكسر والضم، وإنما تسكن مع لام الأمر وحروف العطف على التشبيه بَعْضِدِ وَكَتَفِ، ونحو ذلك.

اختلفوا في خفض الراء ونصبها من قوله عز وجل: **﴿عَبْرَ أُولِي الْأَلْبَانِ﴾** [النور:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

[٣١]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ﴿غَيْرَ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾ نصباً. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿غَيْرَ أُولِي﴾ خفضاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿غَيْرَ﴾ فيمن جر صفة للتابعين، المعنى: لا يبيدين زينتهن إلا للتابعين الذين لا إربة لهم في النساء، والإربة: الحاجة، لأنهم في أنهم لا إربة لهم كالأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء، أي: لم يَقَوْا عليها. ومنه قوله: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] وجاز وصف التابعين بغير لأنهم غير مقصودين بأعيانهم؛ فأجري لذلك مجرى النكرة، كما أن قولك: مررت برجل أبي عشرة أبوه، جاز أن تعمله عمل الفعل لما لم تكن العشرة عشرة بأعيانهم. وقد قيل: إن التابعين جاز أن يوصفوا بغير في نحو هذا لِقَصْرِ الوصف على شيء بعينه، فإذا قصر على شيء بعينه زال الشيع عنه واختص.

والتابعون ضربان: ذو إربة وغير ذي إربة، وليس ثالث، وإذا كان كذلك جاز لاختصاصه أن يجري وصفاً على المعرفة، وعلى هذا: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ وكذلك: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَبِ﴾ [النساء: ٩٥] لأن المسلمين وغيرهم لا يخلون من أن يكونوا أصحاء أو زَمَتِي، فإذا وصفوا بأحد القسمين زال الشيع فساغ الوصف به لذلك.

ومن نصب ﴿غَيْرِ﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون استثناء التقدير: لا يبيدين زينتهن للتابعين إلا إذا الإربة منهم، فإنهن لا يبيدين زينتهن لمن كان منهم ذا إربة.

والآخر: أن يكون حالاً، المعنى: الذين يتبعونهن عاجزين عنهن وذو الحال: ما في التابعين من الذكر.

كلهم قرأ: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] و﴿يَتَأَيُّهُ السَّاجِدُ﴾ [الزخرف: ٤٩] و﴿أَيُّهُ﴾ [الأنفال: ٣١] بفتح الهاء غير ابن عامر، فإنه قرأ: ﴿أَيُّهُ﴾ بضم الهاء في الثلاثة الأحرف.

وكلهم يقف ﴿أَيُّهُ﴾ بالهاء في الثلاثة، إلا أبا عمرو والكسائي فإنهما وقفاً: ﴿أَيُّهَا﴾ بالألف على الثلاثة الأحرف. قال أحمد: ولا ينبغي أن يُتعمد الوقف عليها لأن الألف سقطت في الوصل لسكونها وسكون اللام. أخبرني محمد بن يحيى الوراق قال: حدثني محمد بن سعدان عن الكسائي أنه كان يقف: ﴿أَيُّهَا﴾ بالألف<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

قال أبو علي: الوقف على ﴿أَيْهَا﴾ من قوله: ﴿يَتَأَيَّهَ السَّاحِرُ﴾ ونحوه بالألف، لأنها إنما كانت سقطت لسكونها وسكون لام المعرفة، كما قال أحمد، فإذا وقفت عليه زال التقاء الساكنين؛ فظهرت الألف، كما أنك لو وقفت على: ﴿مُحَلِّي﴾ من قوله: ﴿غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] لرجعت الياء المحذوفة لسكونها، وسكون اللام، وإذا كان حذف الألف من ها التي للثنية من ﴿يَتَأَيَّهَ﴾ تحذف لهذا، فلا وجه لحذفها للوقف. ألا ترى أن من حذف الياء من الفواصل، والقوافي نحو: ﴿وَأَلَّيْلَ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤].

وبعض القوم يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ (١)

لم يحذف الألف من قوله: ﴿وَأَلَّيْلَ إِذَا يَتَشَّى﴾ [الليل: ١] ولا من نحو قوله:

داينت أروى والديون تُقْضَى (٢)

وقد حذف الألف من بعض القوافي للضرورة والحاجة إلى إقامة القافية، فإن جعلت الحذف من ﴿ها﴾ من يأئها على هذا الوجه لم يسغ؛ لأنه لا حاجة هنا ولا ضرورة، ومما يُضَعَّفُ ذلك أن الألف في حرف، والحروف لا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة، فأما ضمُّ ابن عامر الهاء من ﴿يا أَيُّهَ السَّاحِرُ﴾ فلا يتجّه؛ لأن آخر الاسم هو الياء الثانية من أي، فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أن يضم هذا من حيث كان مقترناً بالكلمة لجاز أن يضم الميم من ﴿اللهم﴾؛ لأنه آخر الكلمة.

ووجه الإشكال في ذلك، والشبهة؛ أنه وجد هذا الحرف قد صار في بعض المواضع التي يدخل فيها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: مررت بهذا الرجل، وغلام هذه المرأة، وليست يا وغيرها من الحروف التي يتبها بها كذلك، فلما وجدها في أوائل المبهمة كذلك وفي الفعل في قول أهل الحجاز: هَلَمْ، جعله في الآخر أيضاً بمنزلة شيء من نفس الكلمة، كما كان في الأول كذلك، واستجاز حذف الألف اللاحق

(١) مرّ سابقاً.

(٢) شطر بيت بعده:

فمطلت بعضاً، وأدت بعضاً وهي ترى إذا حاجة مؤتضاً

الرجز لرؤية في ديوانه ص ٧٩، ولسان العرب ١١٥/٧ (أضرض)، ١٦٨/١٣ (دين)، والأغاني ٢٠/٣١١، والخصائص ٩٦/٢، وسمط اللآلي ص ٢٣١، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٥/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٣، والمقاصد النحوية ١٣٩/٣، وتهذيب اللغة ٩٨/١٢، ١٨٥/١٤، وتاج العروس ٢٣٣/١٨ (أضرض)، ٦٤/١٩ (معضر)، (دين)، (روى)، وكتاب العين ٢٨٨/١، ٤٣٤/٧، ومجمل اللغة ١٤٨/١، ومقاييس اللغة ١٥/١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٧، ٩٠٤، ووصف المباني ص ٣٥٤، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٥/٢، وشرح المفصل ٢٥/١، ٣٣/٩، والكتاب ٢١٠/٤، ومجمل اللغة ٣٠٥/٢، ومقاييس اللغة ٣٢٠/٢، والمختص ٣٠٠/١٢، وديوان الأدب ١٥٥/١٧، ٢٣٤/٤.

للحرف لَمْأَ رآه قد حذف في قولهم هَلَمْ؛ فأجرى عليه الإعراب لَمْأَ كان كالشيء الذي من نفس الكلمة.

فإن قلت: فَإِنَّه قد حرك الياء التي قبلها بالضمّ في: يا أَيُّه الرجل، فَإِنَّه يجوز أن يقول: إِنَّ ذلك في هذا الموضع كحركات الإتياع نحو امرؤ وامرئ، ونحو ذلك، فهذا لعله وجهُ شُبُهَتِهِ، وينبغي أن لا يُقرأ بذلك ولا يؤخذ به.

وممّا يَقْوِي الشُّبُهَةَ أَنَّ ﴿ها﴾ هذه قد لحقت في الآخر كما لحق في الأوّل، ألا ترى أنّهم قد قالوا فيما أنشده أبو زيد:

تُبْكُ الحَوْضَ عَلاها وَنَهَلَى وَدُونَ ذِيادِها عَطَنُ مَنِيمٍ<sup>(١)</sup>  
 إِنَّها للنتيبه، لأنّ علَى ونهلى: حالان، فلمّا كانت إذا لحقت أولاً بمنزلة شيء من نفس الكلمة، كذلك قدّرها إذا لحقت آخرًا.

قال أحمد وروى أبو عمّر الدوري عن الكسائي ﴿كَيْشْكُورَةٌ﴾ [النور: ٣٥] بكسر الكاف الثانية، لم يروها غيره.

الإمالة في قوله: ﴿كَيْشْكُورَةٌ﴾ غير ممتنعة؛ لأنّ الألف فيها لا تخلو من أن تكون منقلبة عن الياء، أو عن الواو، وعن أيّهما كان الانقلاب لم تمتنع إمالة الألف؛ لأنّها إذا تُثِبَّت انقلبت ياءً، قال:

كأَما حَواؤُباها لَمَن رَقَبَ بِمِذْعَينِ نُثْبَةَ مِنَ الجَرَبِ  
 فَمِذْعًا مِثْلُ مِشْكَأَ وقوله: ﴿فِيها مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥] صفة للمشكاة، لأنّها جملة فيها ذكر يعود إلى الموصوف، والمصباح يرتفع بالظرف، وكذلك قالوا في قوله: ﴿فِي بِيوتِ أَذُنِ اللَّهِ أَن تَرْفَعُ﴾ [النور: ٣٦] إنّ قوله: ﴿فِي بِيوتِ﴾ تقديره: كمشكاة فيها مصباح في بيوتِ أَذُنِ اللَّهِ، ففي قوله: ﴿فِي بِيوتِ﴾ ضمير مرفوع يعود إلى الموصوف؛ لأنّ الظرف في الصفة مثله في الصلّة، وقوله: ﴿أَذُنُ اللَّهِ أَن تَرْفَعُ﴾ صفة للبيوت، والعائد منه إلى البيوت الذكر الذي في قوله: ﴿تَرْفَعُ﴾ ومعنى ترفع: تُبنى كقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ أَلْوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧].

(١) البيت من الوافر، وهو لعاهان بن كعب في لسان العرب ٤٦٧/١١ (علل)، ٦٨٠ (نهل) وتاج العروس (علل)، (نهل)، ويلا نسبة في لسان العرب ٥٩٧/١٢ (نوم)، ومقاييس اللغة ١٨٦/١، الثهل: أول الشرب، تقول: أنهلت الإبل وهو أول سقيها، ونهلت هي إذا شربت في أول الورد، نهلت الإبل نهلاً وإبل نواهل ونهال ونهَلٌ ونهول ونهلة ونهَلِي. يقال: إبل نهلت وعلَى للتي تشرب النهل والعلل. ويريد بالبيت أي ينام صاحبها إذا حصلت إبله في مكان أمين، وأراد ونهلاها فاجتزأ من ذلك بإضافة علاها، وأراد ودون موضع زيادها فحذف المضاف. قال ابن سيده: وإنما قلنا هذا لأن الذبياد الذي هو العَرَض لا يمنع منه العطن، إذ العطن جوهر، والجواهر لا تحول دون الأعراض. (لسان العرب ٦٨٠/١١ مادة: نهل).

ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿ذُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] بضم الدال وكسر الراء مشددة الياء من غير همز، أبو عمرو والكسائي: ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ مهموز بكسر الدال - أبو بكر عن عاصم: ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ مهموز بضم الدال وكذلك حمزة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قرأ ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ احتمل قوله أمرين أحدهما: أن يكون نسبه إلى الدرّ، وذلك لفرط ضيائه ونوره، كما أنّ الدرّ كذلك، ويجوز أن يكون فُعَيْلاً من الدرّ، فحَقَّفَ الهمزة، فانقلبت ياء كما تنقلب من النسيء والنيء، ونحوه إذا حَقَّفَت ياء.

ومن قرأ: ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ كان فُعَيْلاً من الدرّ مثل السكير والفَسِيق والمعنى: أنّ الخفاء يدفع عنه لتلألئه في ظهوره، فلم يَخَفْ كما خفي نحو السُّها<sup>(٢)</sup>، وما لم يضىء من الكواكب.

قال أبو عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو قال: مذ خرجت من الخندق لم أسمع أعرابياً يقول إلاّ ﴿كَأَنَّهُ كوكبٌ ذُرِّيٌّ﴾ بكسر الدال، قال الأصمعي: فقلت: أفيهمزون؟ قال: إذا كسروا فحسبك، قال: أخذوه من ذرأت النجوم تذرّاً إذا اندفعت، وهذا فعيل منه، ومن قرأ: ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ كان فُعَيْلاً من الدرّ الذي هو الدفع، وإن خففت الهمزة من هذا قلت: ﴿ذُرِّيٌّ﴾ وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب: كوكب ذُرِّيٌّ في الصفات، ومن الأسماء المُرِّيَّق: العصفر<sup>(٣)</sup> ومما يمكن أن يكون من هذا البناء قولهم: العُلَيْة، ألا تراه من علا؛ فهو فُعَيْلٌ منه، ومنه السُرِّيَّة الأولى أن تكون فُعَيْلة؛ وذلك أنّها لا تخلو من أن تكون من السُرّ أو السَّراة أو السرو أو السرور، فالأشبه أن تكون فُعَيْلة من السُرّ، ولأنّ صاحبها إذا أراد استيلاها لم يمتنها، ولم يبتذلها لما يبتذل له من لا يُراد للاستيلاء، ولا يكون فُعَيْلة من السَّراة؛ لأنّ السَّراة: الظهر، وهي لا تُؤتى من ذلك المأتى، ومن رأى ذلك جاز عنده أن تكون عنده فُعَيْلة من السَّراة، ولا تكون فُعَيْلة من السُرّ؛ لأنّ السُرّ لا يتّجه فيها، إلاّ أن يريد: أن المولى قد يُسرّها عن حذّته، ويجوز إن أخذتها من السرور؛ لأنّ صاحبها يُسرُّ بها من حيث كانت نفساً عن الحرّة أمران: أحدهما أن تكون فُعَيْلة من السرور، والآخر أن تكون فُعَيْلة من السُرّ، فأبدل من لام فُعَيْلة للتضعيف حرف اللين، وأدغم ياء فُعَيْلة فيها فصار سُرِّيَّة.

ابن كثير وأبو عمرو بالتاء مفتوحة ونصب الدال من ﴿تَوَقَّدَ﴾ [النور: ٣٥]، نافع

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) السُّها: نجم خفي الضوء ملاصق للنجم الأوسط من الذيل في بنات نعش الكبرى.

(٣) المُرِّيَّق: حبّ العصفر، وفي التهذيب: شحم العصفر، وبعضهم يقول هي عربية محضة، وبعض يقول ليست بعربية. قال ابن سيده: المُرِّيَّق حبّ العصفر، قال: وقال سيبويه حكاه أبو الخطاب عن العرب قال أبو العباس: هو أعجمي وقد غلط أبو العباس لأن سيبويه يحكيه عن العرب فكيف يكون عجمياً؟ (لسان العرب ٣٤٢/١٠ مادة: مرق).

وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿تُوقَدُ﴾ مضمومة الياء مفتوحة القاف مضمومة الدال، حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ﴿تُوقَدُ﴾ بضم التاء والدال. وروى أبان عن عاصم ﴿تُوقَدُ﴾ مثل نافع. القطعي عند عبيد عن هارون عن أبي عمرو عن عاصم بن بهدلة، وأهل الكوفة ﴿تُوقَدُ﴾ برفع الدال، مشددة، مفتوحة الواو<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ومعنى ﴿تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ﴾، أي: من زيت شجرة، فحذف المضاف، يدلُّك على ذلك: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥] قول ابن كثير وأبي عمرو ﴿تُوقَدُ﴾ على أن فاعل توقد: المصباح، وهو البين؛ لأنَّ المصباح هو الذي يتوقد قال: سَمَوْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحٌ زُهَبَانِ تُشَبُّ لِقْفَالِ<sup>(٢)</sup>

ومن قال: ﴿يُوقَدُ﴾ كان كمن قرأ: ﴿تُوقَدُ﴾ في أنه جعل فاعل الفعل المصباح، كما جعل فاعله المصباح في ﴿تُوقَدُ﴾. ومن قرأ ﴿تُوقَدُ﴾ كان فاعله الزجاجية، والمعنى على مصباح الزجاجية، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: ﴿تُوقَدُ﴾ فحمل الكلام على لفظ الزجاجية، أو يريد بالزجاجية القنديل، فيقول: ﴿تُوقَدُ﴾ على لفظ الزجاجية، وإن كان يريد القنديل، ومن قال: ﴿تُوقَدُ﴾ برفع الدال وتشديد القاف وفتحها، فإنه يحمل الكلام على الزجاجية، والمعنى: تتوقد وحذف التاء الثانية.

حدثنا الكندي قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء قال: سألت الحسن عن قوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] إلى قوله: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل هذا القرآن في القلب كمشكاة: ككوة فيها مصباح، ﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾.

اختلفوا في فتح الباء وكسرها من قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ [النور: ٣٦] فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بفتح الباء، وقرأ الباقر: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء، وكذلك حفص عن عاصم أيضاً.

حدثني أحمد بن أبي خيثمة وإدريس بن عبد الكريم جميعاً عن خلف عن الضحاك بن ميمون عن عاصم ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء، وروى بكار عن أبان عن عاصم ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء أيضاً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ ففتح الباء فعلى أنه أقام الجارَّ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب ١/٣٢٨، والدرر ٤/١٣، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٢٤٦.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

والمجرور مقام الفاعل، ثم فُسِّر: مَنْ يَسِيحُ؟ فقال: ﴿رَجَالٌ﴾ أي يَسِيحُ له فيها رجال، فرفع رجالاً بهذا المضمّر الذي دلّ عليه قوله: ﴿يَسِيحُ﴾، لأنّه إذا قال ﴿يَسِيحُ﴾ دلّ على فاعل التسييح، ومثل هذا قول الشاعر:

لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ<sup>(١)</sup>

لمّا قال: لبيك يزيد، دلّ على فاعل البكاء، فكأنّه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع لخصومة، والوجه يُسِيحُ، كما قرأه الجمهور، فيكون فاعل يسبح رجال الموصوفون بقوله: ﴿لَا تُلْهِيمُ بَحْرَةَ﴾ [النور: ٣٧].

حمزة والكسائي: ﴿وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [النور: ٤٥] بألف، وقرأ الباقون: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ بغير ألف<sup>(٢)</sup>.

حجّة من قال: ﴿خالق﴾ قوله: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَأَعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، ومن قال: ﴿خَلَقَ﴾ فلأنّه فعل ذلك فيما مضى، وحجّته قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [إبراهيم: ١٩] وقوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

قال: ﴿وَلْيَبْدُلْنَهُمْ﴾ [النور: ٥٥] كُتِبَ في سورة الكهف.

حفص عن عاصم ﴿وَلْيَبْدُلْنَهُمْ﴾ مشددة وكذلك في ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ مشددة وتُخَفَّفَ في التحريم ونون والكهف. وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر: ﴿وَلْيَبْدُلْنَهُمْ﴾ مشددة، وخَفَّفوا التي في الكهف والتحريم، ونون، وقد ذكر في سورة الكهف. ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر في النور مخففة، ﴿وَلْيَبْدُلْنَهُمْ﴾ وكذا كلُّ شيء في القرآن خفيف<sup>(٣)</sup>.

(١) صدر بيت. عجزه:

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

البيت من الطويل، وهو للحرث بن نهيك في خزنة الأدب ٣٠٣/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤ وشرح المفصل ٨٠/١، والكتاب ٢٨٨/١، ولليبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢، ولنهشل بن حري في خزنة الأدب ٣٠٣/١، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢٨٦/٢، ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١، ولنهشل أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلل في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٥/٢، ٢٤/٧، وأمالى ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩، وأوضح المسالك ٩٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ وخزنة الأدب ١٣٩/٨، والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١٧١/١، وشرح المفصل ٨٠/١ والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦، والكتاب ٣٦٦/١، ٣٩٨، ولسان العرب ٥٣٦/٢ (طوح) والمحتسب ٢٣٠/١، ومعني الليبي ص ٦٢٠، والمقتضب ٢٨٢/٣، ومع الهوامع ١٦٠/١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.



قال أبو علي قد مرّ القول فيه فيما تقدّم في سورة الكهف.

ابن كثير وحمزة والكسائي ونافع في رواية ورش وابن سغدان عن إسحاق المسيبي عن نافع: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقِيهِ﴾ [النور: ٥٢] موصولة بياء. وقال قالون عن نافع: ﴿وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ﴾ بكسر الهاء لا يبلغ بها الياء. وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿وَيَتَّقِيهِ﴾ جزماً. حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ﴾ ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء مختلصة الكسرة. وروى أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقِيهِ فَأُولَئِكَ﴾ مكسورة القاف ساكنة الهاء، وكذلك روى أبو عمارة عن حمزة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قول من قال: ﴿وَيَتَّقِيهِ﴾ موصولة بياء، هو الوجه، لأنّ الهاء ما قبلها، متحرك وحكمها إذا تحرك ما قبلها أن تتبعها الياء في الوصل. وما رواه قالون عن نافع: ﴿وَيَتَّقِيهِ فَأُولَئِكَ﴾ لا يبلغ فيها الياء، وجهه: أن الحركة ليست تلزم ما قبل الهاء، ألا ترى أن الفعل إذا رفع دخلته الياء، وإذا دخلت الياء اختير حذف الياء بعد الهاء في الوصل مثل: ﴿عَلَيْهِ﴾ فلمّا كان الحرف المحذوف لا يلزم حذفه صار كأنه في اللفظ، كما أنّ الحرف لمّا لم يلزم حذفه في قوله:

وَكَحَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ<sup>(٢)</sup>

صار كأنه في اللفظ؛ فلم يهمز الواو، فكذا لم يثبت في الآية الياء بعد الهاء. وقول أبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿وَيَتَّقِيهِ﴾ جزماً، فإن قول من تقدم أبين من هذا. ووجهه أنّ ما يتبع هذه الهاء من الواو والياء زائدة فردّ إلى الأصل، وحذف ما يلحقه من الزيادة، ويقوي ذلك أن سيبويه يحكي أنّه سمع من يقول: هذه أمة الله، في الوصل والوقف، وهذه الهاء التي في هذه قد أجروها مجرى هاء الضمير، فكما استجازوا الحذف في هذه فكذا يجوز الحذف في هذه الهاء التي للضمير. وزعم أبو الحسن: أن:

لَهُ أَرْقَانِ<sup>(٣)</sup>

ونحوه لغة يجرونها في الوصل مجراها في الوقف، فيحذفون منها كما حذفوا في الوقف، وحملها سيبويه على الضرورة، وعلى أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف. وأمّا ما رواه حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقِيهِ﴾ فإنّ وجهه أن ﴿تَقِيهِ﴾ من ﴿يَتَّقِيهِ﴾ مثل: كَتِفِ، فكما يسكن نحو: كَتِفِ، كذلك سكن القاف من ﴿تَقِيهِ﴾ وعلى هذا قول الشاعر:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

(٢) رجز مرّ سابقاً.

(٣) جزء من بيت ليعلى الأحول مرّ سابقاً.

لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ<sup>(١)</sup>

ومثله:

فَبَاتَ مُنْتَظِباً وَمَا تَكَرَّدَسَا<sup>(٢)</sup>

فلماً أسكن ما قبل الهاء لهذا التشبيه، حَرَكُ الهاء بالكسر، كما حَرَكُ الدَّال بالفتح في: «لَمْ يَلِدْهُ».

قال: قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: ﴿سَحَابٌ﴾ [النور: ٤٠] منونة ﴿ظُلُمَاتٍ﴾ مكسورة التاء ينونهما جميعاً.

وقال ابنُ أبي بزة: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ مضافاً.

وقرأ الباقون: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ رفع جميعاً منون<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ﴾ [النور: ٤٠] معناه أو كذي ظُلُمَاتٍ، ويدلُّ على حذف المضاف قوله: ﴿إِذَا أُخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠]، فالضمير الذي أضيف إليه «يدُهُ» يعود إلى المضاف المحذوف، ومعنى ذي ظُلُمَاتٍ، أَنَّهُ فِي ظُلُمَاتٍ. ومثل حذف المضاف هنا حذفه في قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] فتقديره أو كذوي صَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ، أو أصحاب صَيِّبٍ، فحذف المضاف، كما حذف من قوله: أو كظُلُمَاتٍ، ومعنى: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾: ظلمة البحر وظلمة الموج، وظلمة الموج الذي فوق الموج، وقوله تعالى: ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] ظلمة البحر وظلمة بطن الحوت، ويجوز أن يكون الالتقام كان في ليل فهذه ظلمات. وقوله: ﴿خَلْقًا بَعْدَ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦]؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظُلْمَةٌ الرَّجْمِ، وظلمة البطن، وظلمة المشيمة. فمن قرأ: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠] فرفع الظلمات، كان خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذه ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، ومن قال: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ جاز أن يجعله توكيداً وبدلاً من الظلمات الأولى، ومن قال: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ بإضافة السحاب إلى الظلمات، فالظلمات: هي الظلمات التي تقدّم ذكرها، وأضاف السحاب إلى الظلمات، لاستقلال السحاب وارتفاعه في وقت كون هذه الظلمات، كما تقول: سحاب رحمة، وسحاب مطر، إذا ارتفع في الوقت الذي تكون فيه الرحمة والمطر.

قال ورش عن نافع: لا يهمز ﴿يُولَفُ﴾ [النور: ٤٣]. وقالون يهمز، وكذلك الباقون.

(١) جزء من بيت مرّ سابقاً.

(٢) رجز مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

إذا كان من: أَلْفَتْ بين الشيتين، إذا جمعت، فالأصل في الكلمة الهمز؛ فتقول: يؤلف، إذا حَقَّقَتْ، وإذا حَقَّقَتْ، أبدلت منها الواو كما أبدلتها في قولهم: التَّؤدَّةُ حين قلت: التَّؤدَّةُ. وفي: جَوَّزَ حيث قلت: جَوَّزَ. فالتَّحْقِيقُ والتَّخْفِيفُ حسنان، ولا يختلف النحويون في قلب هذه الهمزة واواً إذا خففت.

اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله تعالى: ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ﴾ [النور: ٥٥]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾ بضم التاء وكسر اللام، وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿اسْتَخْلَفَ﴾ بفتح التاء واللام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الوجه ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾، ألا ترى أن اسم الله تعالى قد تقدّم ذكره، وأن الضمير في ﴿لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥] يعود إلى الاسم؟ فكذلك في قوله تعالى: ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾، ألا ترى أن المعنى: ليستخلفنهم استخلاقاً كاستخلافه الذين من قبله؟.

وجه ﴿استخلف﴾ أنه يُراد به ما أريد باستخلف.

قال: وقرأ حمزة وحفص وابن عامر: ﴿لَا يَخْسِبَنَّ﴾ [النور: ٥٧] بالياء وفتح السين. وقرأ الباقر ﴿لَا تَخْسِبَنَّ﴾ بالتاء، وفتح عاصم وابن عامر وحمزة السين وكسرها الباقر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ بالياء جاز أن يكون فاعل الحسبان أحد شيئين: إما أن يكون قد تَضَمَّنَ ضميراً للشيء، ﴿يَحْسِبَنَّ﴾، كأنه: لا يحسبَنَّ النبي ﷺ الذين كفروا معجزين، فالذين في موضع نصب بأنه المفعول الثاني، ويجوز أن يكون فاعل الحسبان: الذين كفروا، ويكون (المفعول الأول محذوفاً تقديره: لا يحسبَنَّ الذين كفروا أنفسهم سبقوا، ومن قرأ ﴿لَا تَخْسِبَنَّ﴾ ففاعل الفعل المخاطب ومفعولاه ما بعد يَحْسِبَنَّ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ وَحَسَبَ يَحْسِبُ لغتان.

اختلفوا في ضمّ التاء وفتحها من قوله تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ [النور: ٥٨]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ نصباً. وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ رفعا<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ كان خبر ابتداء محذوف لما قال: ﴿الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ [النور: ٥٨] وفُصِّلَ الثلاث بقوله:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٨]، فصار كأنه قال: هذه ثلاث عورات، فأجمل بعد التفصيل. ومن قال: ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ﴾ جعله بدلاً من قوله ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾. فإن قلت: إن قوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ زمان بدلالة أنه فُسر بزمان وقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ... وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ وليس العورات بزمان فكيف يصح البدل منه، وليس هي هي. قيل: يكون ذلك على أن يُضمَر الأوقات، كأنه قال: أوقات ثلاث عورات، فلما حذف المضاف إليه بإعراب المضاف فعلى هذا يوجه.

قال: ولم يُخْتَلَفَ في إسكان الواو من ﴿عَوْرَاتٍ﴾.

قال أبو علي واحد العورات: عورة، وحكم ما كان على فَعْلَةٍ من الأسماء أن تُحَرِّكَ العينُ منه في فَعَلَاتٍ نحو: صَحِيفَةٍ وَصَحَفَاتٍ، وَجَفْنَةٍ، وَجَفَنَاتٍ، إِلاَّ أَنْ التحريك فيما كان العين منه ياءً، أو واواً كرهه عامة العرب، لأن العين بالتحريك، تصير على صورة ما يلزمه الانقلاب من كونه متحركاً بين متحركين؛ فكرهوا ذلك وعدلوا عنه إلى الإسكان، فقالوا: عَوْرَاتٍ، وَجَوْرَاتٍ وَبَيْضَاتٍ، ومثل هذا في اطراد التحريك في الصحيح وكراهيته في المعتل قولهم في حنيفة: حنفي، وفي جديلة وربيعة: جَدَلِي وربيعي، فإذا أضافوا إلى مثل طَوِيلَةٍ وَحَوِيلَةٍ، قالوا: طويلي، وحويزي، كراهة طولي وحوزي لأنه يصير على ما يجب فيه القلب، وكذلك قالوا في شديدة شديدي، ورفضوا شديدي الذي آثروا نحوه في ربيعي كراهة التقاء التضعيف.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الفرقان

اختلفوا في الياء والنون من قوله تعالى: ﴿جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان: ٨].  
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ بالياء.  
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَأْكُلُ مِنْهَا﴾ بالنون<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ يعني النبي ﷺ، كأنهم أنكروا أن يكون رسول الله لما رآوه بشراً مثلهم يأكل كما يأكلون فقالوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧]، فيبين مثلاً باقتران المَلَكِ به، وكونه معه نذيراً من جملتنا، فكذلك اقترحوا عليه إلقاء كنز إليه، أو كون جنة يختص بما يأكل منها، حتى يتبين في مأكله أيضاً منهم كما يبين باقتران المَلَكِ به وإلقاء الكنز إليه، وعلى هذا قالوا: ﴿وَلَيْنَ أَطْعَمُهُ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِذْ أَخْسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]، ﴿فَقَالُوا أَشْرَكْنَا وَبِحَدِّ نَبِيِّكُمْ﴾ [القمر: ٢٤]، وقد قال في ذلك سواهم من الكفار فقالوا فيما حكى الله تعالى عنهم: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] فأنكروا أن يكون لمن ساواهم في البشرية حالٌ ليست لهم، وقد احتج الله سبحانه عليهم في ذلك، بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رَجُلًا يُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]. ومن قال: نَأْكُلُ فكأنه أراد أنه يكون له بذلك مزية علينا في الفضل بأكلنا من جنته.

اختلفوا في رفع اللام وجزمها من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكَ فُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠].  
فقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر: ﴿وَجَعَلَ لَكَ﴾ برفع اللام.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

عن عاصم: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ بجزم اللام<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: من جزم ﴿وَيَجْعَلُ﴾ عطفه على موضع جَعَلَ لأنَّ موضع جعل جزمٌ بأنَّه جزاء الشرط، فإذا جزم ﴿يَجْعَلُ﴾ حملة على ذلك، وإذا كانوا قد جزموا ما لم يله فعلٌ لأنَّه في موضع جزم، كقراءة من قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وكقول الشاعر:

أَتَى سَلَكْتَ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدَدِ<sup>(٢)</sup>  
وكلُّ ذلك ليس بأفعال، وإنما هو في موضع الأفعال، فالفعل أولى أن يُحمل عليه من حيث كان الفعل بالفعل أشبه منه بغير الفعل، وحكم المعطوف أن يكون مناسباً للمعطوف عليه، ومثابهاً له. ومن رفع فقال: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ قطعه ممَّا قبله واستأنف، والجزء في هذا النحو موضع استئناف، ألا ترى أنَّ الجمل التي من الابتداء والخبر تقع فيه. كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. وقوله تعالى: ﴿وَلِإِنْ تُخَفُّوهُا وَتُوْتُوهُا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ فَيَقُولُ﴾ [الفرقان: ١٧]، فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ فَيَقُولُ﴾ بالياء جميعاً. وقرأ نافع وأبو عمرو والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَيَوْمَ تَحْشُرُهُمْ﴾ بالنون، ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء. قال أبو بكر: ليس عندي عن أبي بكر عن عاصم في قوله ﴿فَيَقُولُ﴾ شيء، وقال بعض أصحابه: روى الأعشى عن أبي بكر: ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء وروى عباس، وعبيد بن عقيل عن هارون عن أبي عمرو وعبيد عن أبي عمرو وأبو زيد والخفاف عن أبي عمرو ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَيَقُولُ﴾ مثل ابن كثير بالياء، وقرأ ابن عامر: ﴿وَيَوْمَ تَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَيَقُولُ﴾ بالنون جميعاً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالياء: قوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا﴾ ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ... فَيَقُولُ﴾ [الفرقان: ١٧]، ويقوي ذلك قوله: ﴿عِبَادِي﴾. ومن قرأ: ﴿وَيَوْمَ تَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَيَقُولُ﴾ فإنه على أنه أفرد بعد أن جمع، كما أفرد بعد الجمع في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ... أَنْ لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي﴾ [الإسراء: ٢]. وقراءة ابن عامر: ﴿وَيَوْمَ تَحْشُرُهُمْ فَنَقُولُ﴾ حسن لإجرائه المعطوف مجرى المعطوف عليه في لفظ الجمع، وقد قال: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جميعاً، ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَأِكَةِ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿وَيَوْمَ تَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ٢٢]، ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ﴾ [الكهف: ٤٧].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

عبيد عن أبي عمرو: ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [الفرقان: ١٣] خفيف مثل ابن كثير، والباقون يشددون الياء من ﴿ضَيِّقًا﴾ غير ابن كثير.

قال أبو علي: ﴿ضَيِّقًا﴾ تقديره فيعل، وليس بمصدر، لأنه قد جرى وصفاً على المكان، ومن خَفَّفَ، فكتخفيف اللين والهين، والتخفيف في هذا النحو كثير، وما كان من هذا النحو من الواو نحو: سيد وميت فالحذف فيه في القياس أشيع؛ لأن العين تَعْلُ فيه بالحذف، كما أعل بالقلب إلى الياء، والحذف في الياء أيضاً كثير، لأن الياء قد تجري مجرى الواو في نحو: أَسْرَ، جعلوه بمنزلة اتَّعَدَ.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ [الفرقان: ١٩] بالتاء جميعاً. ابن سعدان عن محمد بن يحيى عن أبي بكر عن عاصم ﴿يَقُولُونَ﴾ بالياء. الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ بالتاء، ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ بالياء. وقال لي قنبل عن ابن أبي بزة عن ابن كثير بالياء جميعاً، ﴿يقولون، فما يستطيعون﴾<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان: ١٩] أي: كذبوكم بقولهم، وقولهم هو نحو ما قالوه من قولهم: ﴿وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَا بَعْدُونَ﴾ [يونس: ٢٨]، وقوله: ﴿فَأَلْقُوا إِلَيْهِ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ٨٦]، وكذلك الملائكة كذبوهم في قولهم في ما ادعوا من عبادتهم لهم في قوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَا ئِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْحِجْنَ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]. ففي قولهم: ﴿أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ دلالة على أنهم لم يعبدوهم؛ لأنهم لو عبدوهم ورضوا بذلك لم يكن الله ولياً لهم. وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضِرًّا﴾ [سبأ: ٤٢] مثل قوله: ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صِرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [الفرقان: ١٩] أي: لا يملكون أن يدفعوا العذاب عنهم وينصروهم من بأس الله.

فالمعنى في من قرأ بالتاء: فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بما كنتم تعبدون بقولهم: فما تستطيعون أنتم أيها المتخذون الشركاء من دونه صرفاً ولا نصراً، أي: لا تستطيعون صرفاً لعذاب الله ولا نصراً منه لأنفسكم، ومن قرأ: ﴿تَسْتَطِيعُونَ﴾ كان على الشركاء، أي: فما يستطيع الشركاء صرفاً ولا نصراً لكم، وليس بالحسن أن تجعل ﴿تَسْتَطِيعُونَ﴾ للمتخذين الشركاء على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة؛ لأن قبله خطاباً، وبعده خطاباً، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ مَنكُم نَذِقْهُ﴾ [الفرقان: ١٩].

ومن قرأ بالتاء ﴿تَقُولُونَ﴾: فالمعنى: كَذَّبُوكُمْ في قولكم: إِنَّهُمْ شُرَكَاءُ وَإِنَّهُمْ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

ألهة وذلك في قولهم، ﴿تَرَانَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِنَانَا يَسْتَدُونَ﴾ [القصص: ٦٣].  
 وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿وَيَوْمَ تَشْفُقُ﴾ [الفرقان: ٢٥] مشددة الشين، وقرأ  
 الباقون خفيفة الشين<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: المعنى: تشفق السماء وعليها غمام، وقال: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾  
 [الانشقاق: ١]، ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، وجاء في  
 التفسير فيما زعموا أنه تتشقق سماء سماء، ومعنى: ونزل الملائكة إلى الأرض كما  
 قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]. ويجوز في تشقق أمران: أحدهما أن  
 يُراد به الآتي، والآخر أن يكون حكاية حال تكون، كما أن قوله: ﴿رُبَيْبًا يَوَدُّ الَّذِينَ  
 كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] كذلك، وكما أن قوله: ﴿وَكَلْبُهُمْ بِسِطْرٍ ذَرَأَ عَلَيْهِ﴾ [الكهف:  
 ١٨]، في أنه حكاية حال قد مضت، فكذاك قوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾  
 [القصص: ١٥]، وتقدير تشقق: تشقق، فأدغم التاء في الشين، لأن الصوت بالشين  
 يلحق بمخارج هذه الحروف التي من طرف اللسان وأصول الثنايا، فأدغم فيها كما  
 أدغم في الضاد لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهن في بعض.

ومن قال: ﴿تَشْفُقُ﴾ بتخفيف الشين حذف التاء التي أدغمها من قال: ﴿تَشْفُقُ﴾.  
 قال أبو الحسن: الخفيفة أكثر في الكلام نحو: تَذَكَّرُ أُمَّةُ اللَّهِ، لأنهم أرادوا الخفة،  
 فكان الحذف أخف عليهم من الإدغام.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿وَنُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الفرقان: ٢٥] نصباً ﴿تَنْزِيلًا﴾ منوناً  
 منصوباً وقرأ الباقون: ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ﴾ بنون لم يُسم فاعله ﴿الْمَلَائِكَةَ﴾ رفعاً<sup>(٢)</sup>.  
 قال أبو علي: التنزيل: مصدر نَزَلَ، فكما أن في بعض الحروف: ﴿وَأُنزِلَ  
 الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾، لأن أنزل مثل نزل، كذلك قال ابن كثير: ﴿وَنُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾  
 وفي التنزيل: ﴿وَيُنزِلُ إِلَيْهِ تَنْزِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، فجاء المصدر على فَعَلَ، ولو كان على  
 تَبَيَّلَ لكان تَبَيَّلًا، وقال:

وقد تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الْحِضْبِ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٣) بعده:

بين فتاد ردهة وشقْب

الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٦، ولسان العرب ١/٣٢١ (حضب)، والدرر ٣/٥٩، وشرح أبيات سيويه  
 ١/٢٩١، وشرح المفصل ١/١١٢، والكتاب ٤/٨٢، وتهذيب اللغة ٤/٢٢٠، وتاج العروس ٢/٢٨٩  
 (حضب)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/١٨ (طوى)، وجمع الهوامع ١/١٨٧، والمخصص ٨/



حيث كان تَطَوَّيْتُ وَاطَّوَيْتُ يَتَقَارِبَانِ حُومِلَ مصدرٌ ذا على مصدرٌ ذا. فأما: ﴿نُنزِلُ الملائكة﴾ نصباً، فالمعنى في ﴿نُنزِلُ الملائكة﴾ و﴿وَنَزَّلْنَا الملائكة﴾ واحداً. ومن قال: ﴿وَنَزَّلْنَا الملائكة﴾ فبنى الفعل للمفعول، فمن الدلالة عليه قوله: ﴿نَزَّلْنَا الملائكة وَالرُّوحَ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] ف﴿نَزَّلْنَا﴾ مطاوعٌ ﴿نَزَّلْنَا﴾ تقول: نَزَّلْتُهُ فَتَنَزَّلَ.

قال: كلهم قرأ: ﴿يَلَيْتَنِي أَخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧] ساكنة الياء غير أبي عمرو، فإنه قرأ: ﴿يَا لَيْتَنِي أَخَذْتُ﴾ بفتح الياء، وكذلك قال أبو حنيد عن نافع.

قال أبو علي: إسكان الياء وتحريكها جميعاً حسنان، فالأصل التحريك، لأنها بإزاء الكاف التي للمخاطب، إلا أن حرف اللين تكره فيه الحركة، فلذلك أسكن من أسكن.

قال: روى عبيد عن أبي عمرو: ﴿يَا وَيْلَتَا﴾ [الفرقان: ٢٨] بفتح التاء، وكذلك روى البزبي عن ابن كثير مثله، وأمال حمزة والكسائي الألف التي بعد التاء من ﴿يَوَيْلَتِي﴾، فمالت التاء بميل الألف. والباقون لا يميلون.

وقال بعض أصحاب أبي بكر: روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو: ﴿يَا وَيْلَتَا﴾ و﴿يَا أَسْفَا﴾ [يوسف: ٨٤] مُمَالَتِينَ قال: وأبو عبد الرحمن ثبت فيما يرويه عن أبيه قال أبو علي: الإمالة وتزكها حسنان، ولو قيل: إن ترك الإمالة أحسن لكان قولاً، وذلك أن أصل هذه الألف الياء، وكان حكمها ﴿يَا وَيْلَتِي وَيَا حَسْرَتِي﴾ فأبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء الألف، فإنما أبدل الألف كراهة الياء، وفراراً منها، فإذا أمال كان عائداً إلى ما كان تركه وأخذاً بما رفضه، ألا ترى أن الإمالة إنما هي تقريب الألف من الياء وانتحاء بها نحوها، والإمالة إنما تكون في الألف بأن تنحو بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، فتميل الألف لذلك نحو الياء، وذلك نحو عابِدٍ وعمادٍ، فإذا كان قبل الألف هاء مفتوحة فمن العرب من يميل الحرف الذي قبل الهاء، وذلك لأن الهاء لما كانت خفية لم يُعتدَّ بها، كما لم يعتدَّ بها في نحو: رُدَّهَا، ففتحتها الجميع فيما يرويه من يُسَكِّنُ إليه، لأنه لخفاء الهاء كأنه قال رُدَّأ، وذلك قولهم: «يريد أن ينزعها»، «ويريد أن يضربها» فيميل قبل الألف فتحتي الحرفين لخفاء الهاء.

قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿إِنْ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ [الفرقان: ٣٠] محركة الياء، ابن أبي بزة عن ابن كثير: ﴿قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بفتح الياء، وقرأت علي قنبل عن القوَّاس عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بسكون الياء، وقال لي قنبل:

= الحَضْبُ والحَضْبُ جميعاً: صوت القوس، والجمع أحضاب. والحَضْبُ والحَضْبُ: ضرب من الحيات.

وقيل: هو الذكر الضخم منها، وهو الوتر (اللسان ١/٣٢١ حضب).

كان البزّي ينصب الياء، فقال لي القوّاس: انظر في مصحف أبي الإخريط كيف هي في نقطها؟ فنظرت فإذا هو قد كان نقطها بالفتح ومحاها.

وقال عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بسكون الياء. وقال محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالإسكان أيضاً في قوله: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾ بإسكان الياء.

قال أبو علي: الإسكان والتحريك في قياس العربية والاستعمال حسنان.

عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿نُشْرَأُ﴾ و﴿نُشْرَأُ﴾ [الفرقان: ٤٨] بالثقل والتخفيف عاصم: ﴿بُشْرَأُ﴾ بالياء ساكنة الشين والباء مضمومة. وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير ﴿نُشْرَأُ﴾ بضم النون والشين - وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نُشْرَأُ﴾ بفتح النون وسكون الشين.

﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ نُشْرَأُ﴾ [الفرقان: ٤٨]، فنُشْرَأُ جمعُ رِيحٍ نُشُورٍ، فالتخفيف في نُشْرٍ، على قول من قال في كُتِبَ: كُتِبَ، والثقل على قول من جاء به على الأصل، ولم يخفّف، ومعنى النشور: التي تحيا، مِنْ نَشَرَ المَيْتُ. كأنها تثير الغيم فيمطرُ فتجيءُ به البلاد الميتة، ويدلُّ على وصفها بالحياة قول المرار:

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُخْيِيَتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُخَيِي المِیةَ نَسِيمُهَا<sup>(١)</sup>

وقول عاصم: ﴿بُشْرَأُ﴾ بالياء كأنها جمعُ رِيحٍ ﴿بُشُورٍ﴾ أي تبشّر بالغيث في قوله: ﴿الرِّيحُ مَبْشُرٌ﴾ أي: مبشرات بالغيث المحيي البلاد، وبُشْرَأُ قد مرّ. وقول حمزة والكسائي: ﴿نُشْرَأُ﴾ نُشْرَأُ: مصدرٌ واقع موقع الحال، تقديره: يرسل الرِّيحَ حياةً، أي: تحيا بها البلاد الميتة.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا﴾ [الفرقان: ٥٠] خفيفة ساكنة الذال، وقرأ الباقون: ﴿لِيَذَكَّرُوا﴾ مشددة الذال<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ﴿لِيَذَكَّرُوا﴾ أي: ليتفكروا في قدرة الله تعالى، وموضع نعمته عليهم: بما أحيأ به بلادهم من الغيث. وقول حمزة: يذكر في معنى يتذكر وقد جاء ﴿إِنَّمَا لَذِكْرُ مَنْ شَاءَ ذَكْرًا﴾ [عبس: ١١، ١٢] وهما بمعنى، إلا أن التفعّل في التذكر والنظر أكثر، ويدلُّ على أنّهما بمعنى قوله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهَا﴾ [البقرة: ٦٣] وزعموا أنّ في حرف عبد الله: ﴿وَتَذَكَّرُوا مَا فِيهَا﴾.

واختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿لِمَا نَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠]. فقرأ حمزة

(١) مرّاً سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

والكسائي: ﴿لَمَّا يَأْمُرْنَا﴾ بالياء وقرأ الباقون: تأمرنا بالتاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠] كأنهم تلقوا أمر النبي ﷺ بالرّد، وزادهم أمره عليه السلام إياهم بالسجود نفوراً عما أمروا به في ذلك. ومن قرأ بالياء فالمعنى: أسجد لما يأمرنا محمد ﷺ بالسجود له على وجه الإنكار منهم لذلك، ولا يكون على: أسجد لما يأمرنا الرحمن بالسجود له؛ لأنهم أنكروا الرحمن تعالى بقولهم: وما الرحمن؟ فإنما المعنى: أسجد لما يأمرنا محمد ﷺ بالسجود له.

اختلفوا في كسر السين وإثبات الألف وضمها وإسقاط الألف من قوله تعالى: ﴿سِرْجًا﴾ [الفرقان: ٦١] فقرأ حمزة والكسائي: ﴿سُرْجًا﴾ بضم السين وضم الراء وإسقاط الألف. وقرأ الباقون: ﴿سِرْجًا﴾ بكسر السين وإثبات الألف<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة قوله: ﴿سِرْجًا﴾ والإفراد قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرْجًا وَقَمَرًا﴾ [الفرقان: ٦١] وحجة حمزة والكسائي: ﴿سُرْجًا﴾، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ [الملك: ٥] فشبهت الكواكب بالمصابيح، كما شُبّهت المصابيح بالكواكب في قوله تعالى: ﴿الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] وإنما المعنى: مصباح الزجاجه كأنه كوكبٌ دُرِّيٌّ، وكذلك قول الشاعر:

سموت إليها والنجوم كأنها مصابيح زهبانٍ تُشَبُّ لِقَالِ<sup>(٣)</sup>

فإن قلت: كيف يجوز أن تكون المصابيح زينة مع قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهَا نُجُومًا لِلسَّيِّطِينَ﴾ [الملك: ٥] فالقول: إنها إذا جعلت رجوماً لهم لم تزل فتزول زينتها بزوالها، ولكن يجوز أن ينفصل منها نور يكون رجماً للشياطين كما ينفصل من الشرح، وسائر ذوات الأنوار ما لا يزول بانفضاله منها صورتها كما لا تزول صورة ما ذكرنا.

وقرأ حمزة وحده: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ﴾ [الفرقان: ٦٢] خفيفة الذال مضمومة الكاف، وقرأ الباقون: ﴿يَذْكَرَ﴾ مشددة الذال<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: المعنى في قراءة حمزة: أن ﴿يَذْكَرَ﴾: يتذكر، وقد تقدّم ذكر ذلك.

اختلفوا في ضم الياء وكسر التاء وفتح الياء وضم التاء من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَفْتَرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَمْ يَفْتَرُوا﴾ مفتوحة الياء

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

مكسورة التاء. وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي: ﴿يَقْتَرُوا﴾ بفتح الياء وضم التاء، وقرأ نافع وابن عامر: ﴿يُقْتَرُوا﴾: بضم الياء وكسر التاء، روى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم بضم الياء وكسر التاء مثله<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقال: أقتَر يُقتَر، خلاف أيسر، وفي التنزيل ﴿عَلَى الْمَوْسَى قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وقال الشاعر:

لكم مَسْجِدُ اللَّهِ الْمَزُورِ وَالْحَصَا لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا<sup>(٢)</sup>

تقديره: من بين رجل أثرى ورجل أقتَر؛ فأقام الصفة مقام الموصوف. وفي التنزيل: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١] فيجوز أن يكون على قبيل مردوا على النفاق مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] فأما قَتَرَ يُقْتَرُ وَيُقْتَرُ فمثل: فَسَقَ يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ، وَعَكَفَ يَعْكُفُ وَيَعْكُفُ، وَحَشَرَ يَحْشُرُ وَيَحْشُرُ، فمعنى لم يُسرفوا: لم يخرجوا من إنفاقهم من السَطَّةِ والاقتصاد، ومنه:

وقد وَسَطْتُ مَالَكَا<sup>(٣)</sup>

من التوسط بين الشئتين ولم يُقتروا: لم يمسكوا ولم ينقصوا عن الاقتصاد كما قال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

فأما من صَمَّ فقال: ﴿لَمْ يُقْتَرُوا﴾ فكأنه أراد: لم يفتقروا في إنفاقهم؛ لأن المسرف مشفٍ على الافتقار لسرفه في إنفاقه. فأما من قال: ﴿لَمْ يُقْتَرُوا﴾ أو ﴿وَلَمْ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكُميت بن زيد في ديوانه ١٩٢/١، ولسان العرب ٢٠٥/٣ (سجد)، ٦٨/٧ (قبض)، ١١١/١٤ (قرا)، والمقاصد النحوية ٨٤/٤، ويلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٩٧، والإنصاف ٧٢١/٢، وشرح الأشموني ٤٠١/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٨، ولسان العرب ٧١/٥ (قتر). المسجدان: مسجد مكة ومسجد المدينة، شرفهما الله عز وجل. القَبْضُ: العدد، وقوله: من بين أثرى وأقترا يريد من بين رجل أثرى ورجل أقتَر أي لكم العدد الكثير من جميع الناس، المثري منهم والمُقتَر (اللسان ٢٠٥/٣ سجد).

(٣) قطعة من بيت من الرجز تمامه:

إني وَسَطْتُ مَالَكَا وَحَسَبْتُ ظِلَا

وبعده:

ضَبَابِهَا وَالْعَدَدُ الْمَحْجَلَا

الرجز لغيلان بن حريث في مجالس ثعلب ص ٣٠٦، ويلا نسبة في لسان العرب ٥٣٨/١ (صيب)، وتاج العروس ٢٢٤/٣ (صيب)، وأساس البلاغة (وسط)، وديوان الأدب ٢٥٢/٣. وسط الشيء: صار بأوسطه. قال الجوهري: أراد وحتنظلة، فلما وقف جعل الهاء ألفاً لأنه ليس بينهما إلا الههته وقد ذهبت عند الوقف فأشبهت الألف (اللسان ٤٢٩/ مادة: وسط).

يَقْرَأُوا ﴿ فمعناه: لم يُضَيِّقُوا في الإنفاق فَيُقَصِّرُوا عن التوسط، فمن كان في هذا الظرف فهو مذموم، كما أنَّ من جاوز الاقتصاد كان كذلك، وبين هذا قوله: ﴿ وَكَانَ بَيْنَكَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧] أي كان إنفاقهم بين ذلك لا إسرافاً يدخلُ به في حدِّ التبذير، ولا تضييقاً يصير به في حدِّ المانع لما يجب.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلَدُ ﴾ [الفرقان: ٦٩] فقرأ ابن كثير: ﴿ يُضَعَفُ وَيَخْلَدُ فِيهِ ﴾ جزماً و﴿ يُضَعَفُ ﴾ مشددة العين بغير ألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر بالرفع فيهما: ﴿ يَضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ﴾. و﴿ وَيَخْلَدُ ﴾ غير أن ابن عامر قرأ بغير ألفٍ وشدَّد العين وقرأ حفص عن عاصم: ﴿ وَيَخْلَدُ ﴾ جزماً مثل أبي عمرو. وقرأ حفص عن عاصم: ﴿ فِيهِ مِهَانًا ﴾ يصل الهاء بياءً وكذلك ابن كثير. وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿ يُضَعَفُ لَهُ ﴾ و﴿ وَيَخْلَدُ ﴾ [الفرقان: ٦٩] جزماً، والياء من يَخْلَدُ مفتوحة. وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو ﴿ وَيَخْلَدُ ﴾ بضم الياء وفتح اللام وهو غلط<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿ يُضَعَفُ لَهُ ﴾ و﴿ وَيَخْلَدُ ﴾ جعل قوله ﴿ يُضَعَفُ ﴾، بدلاً من الفعل الذي هو جزاء الشرط، وهو قوله: ﴿ يَلْقَى أَثَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٨] وذلك أن تضعيف العذاب لقي جزاء الآثام في المعنى، فلما كان إيَّاهُ أبدلُهُ منه، كما أنَّ البيعة لما كان ضرباً من الأخذ أبدل الأخذ منها في قوله:

إِنْ عَلَيَّ اللَّئَةُ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا  
ومثل ذلك في البدل من جزاء الشرط قوله:

إِنْ يَجِبُ تُؤَاوِئُوا أَوْ يَغْدُرُوا أَوْ يَبْخُلُوا أَوْ يَخْفَلُوا<sup>(٢)</sup>

يغدوا عليك مرجلين من كأنهم لم يفعلوا<sup>(٣)</sup>

فغدوهم مرجلين في المعنى، ترك للاحتفال، فهذا مثل إبدال ﴿ يُضَعَفُ ﴾ من ﴿ يَلْقَى أَثَامًا ﴾. وقد أبدل من الشرط كما أبدل من جزائه وذلك قوله:

مَتَى تَأْتِيَنَا تُلْمِحٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا<sup>(٤)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٤٦/٦:

إِنْ يَجِبُ تُؤَاوِئُوا أَوْ يَبْخُلُوا أَوْ يَخْفَلُوا أَوْ يَغْدُرُوا أَوْ يَبْخُلُوا

(٣) البيتان من مجزوء الكامل، وهما لبعض بني أسد في خزانة الأدب ٩١/٩، والكتاب ٨٧/٣، ولسان

العرب ٢٦٥/٦ (برقش)، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٨٤/٢، والبيان والتبيين ٣/٣٣٣، وديوان المعاني

١٨٢/١، وذيل الأمالي ص ٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٦/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي

ص ٥١٥، وشرح المفصل ٣٦/١، وكتاب الصناعتين ص ٦٠١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩٠/٩-٩٩، والدرر ٦٩/٦، وشرح أبيات =

فأبدل تلمس من تأتانا، لأنَّ الإلمام إتيانٌ في المعنى. ومثل حذف جزاء الذي هو مضافٌ في المعنى في قوله: ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ أي جزاء أثم قوله تعالى: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢] المعنى: على جزاء ما كسبوا. وقال أبو عبيدة: يلق أثمًا، أي: عقوبةً، وأنشد لمسافع العبيسي:

جزى اللُّهُ ابن عروَةَ حيثُ أمسى عقوقاً والعقوقُ له أثمٌ<sup>(١)</sup>  
قال: وابن عروَةَ: رجل من بني ليث كان دلَّ عليهم ملكاً من غسان فأغار عليهم.

قال أبو علي: ويمكن أن يكون من هذا قولُ بشر:

فكانَ مُقامًا نَدَعُو عَلَيْنِهِمْ بِأَبْطَحِ ذِي الْمَجَازِ لَهُ أَثَامٌ<sup>(٢)</sup>  
وحكى عن أبي عمرو الشيباني: لقي أثم ذلك، أي: جزاءه. ومن رفع فقال: ﴿يَضَاعِفُ وَيُخْلِدُ﴾ لم يُبَدِلْ ولكئنه قطعه ممَّا قبله واستأنف. وأمَّا ﴿يُضَعِّفُ﴾ و﴿يُضَعِّفُ﴾ فهما في المعنى سواء كما قال سيبويه، ويقال: خلد في المكان يخلد إذا عَطَنَ به وأقام. وحكى أبو زيد: أخلد به، وما حكاه عن حسين الجعفي عن أبي عمرو: ﴿وَيُخْلِدُ﴾ بضم الياء وفتح اللام وأنه غلط، فإنه يشبه أن يكون غلظه من طريق الرواية، وأمَّا من جهة المعنى فلا يمتنع، فيكون المعنى خلد هو، وأخلده الله، ويكون يُخْلِدُ مثل يُكْرِمُ ويُعْطَى في أنه مبني من أفل، ويكون قد عطف فعلاً مبنيًا للمفعول على مثله إلا أن الرواية إذا لم تكن صحيحة لم يجز أن تنسب إلى الذي تروى عنه.

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ في رواية حفص وابن عامر: ﴿مِنَ أَرْوَجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا﴾ [الفرقان: ٧٤] جماعاً وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿وَذُرِّيَّتِنَا﴾ واحدة<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الذرية تكون واحدة وتكون جمعاً فالدليل على كونها للواحد قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨] فهذا كقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦] فأما جواز كونها للجمع فقوله: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا

= سيبويه ٦٦/٢، وسر صناعة الإعراب ص ٦٧٨، وشرح المفصل ٥٣/٧، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٨٣، ووصف المباني ص ٣٢، ٣٣٥، وشرح الأشموني ص ٤٤٠، وشرح قطر الندى ص ٩٠ وشرح المفصل ٢٠/١٠، والكتاب ٨٦/٣، ولسان العرب ٢٤٢/٥ (نور)، والمقتضب ٦٣/٢، وجمع الهوامع ١٢٨/٢.

(١) البيت من الوافر، وهو لشافع الليثي في لسان العرب ٦/١٢ (أثم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٦١/١٥. أي عقوبة مُجازاة العقوق، وهي قطعة الرحم.

(٢) البيت من الوافر، وهو لبشر في ديوانه ص ٢٠٦، ولسان العرب ٦/١٢ (أثم)، وتهذيب اللغة ١٦٠/١٥.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

مِنْ حَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً مُّضَعَفًا ﴿ [النساء: ٩] فمن أفرده فقال: ﴿مِنْ أَرْوَجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا﴾ [الفرقان: ٧٤] فإنه أراد به الجمع فاستغنى عن جمعه لما كان جمعاً، ومن جمع فكما تجمع هذه الأسماء التي تدلُّ على الجمع نحو: قوم وأقوام، ونَقَرٍ وأنفار، ورَهْطٍ وأراهط. وقد جمعوا بالألف والتاء والواو والنون الجُمُوع المكسرة كقولهم الجُزُرَات والطُرُقَات والكَلَابَات، وجاء في الحديث: «صواحبات يوسف»<sup>(١)</sup> وقال العجاج:

جَذَبَ الصَّرَارِيِّينَ بِالْكُرُورِ<sup>(٢)</sup>

وإنما الصراري جمعُ صُرَاءٍ. وهو مفردٌ نحو: حُسَّان؛ فَكَسَّرَهُ ككَلَابٍ وكَلَالِبٍ، لأنَّ الصفة تُشَبَّهُ في التكسير بالأسماء. ويدلُّ على أنَّ الصُرَاءَ واحدٌ قول الفرزدق:

أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَلِيدِينَ<sup>(٣)</sup> زَيْرٍ وَصُرَاءٍ لِفَسْوَتِهِ بُخَارٍ<sup>(٤)</sup>

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا﴾ [الفرقان: ٧٥] في ضمِّ الياء وفتح اللام وتشديد القاف، وسكون اللام، وتخفيف القاف. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مضمومة الياء مفتوحة اللام مشددة القاف.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزة والكسائي: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مفتوحة الياء ساكنة اللام خفيفة القاف.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مثل حمزة. وقال حفص عنه: ﴿يَلْقَوْنَ﴾ مشددةً مثل أبي عمرو<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾، قوله تعالى: ﴿وَلَقَنَّهُمْ نَصْرَهُ وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١] فعلى «لِقَاهُمْ» «يَلْقَوْنَ».

(١) أخرجه النسائي (إمامة ٤٠)، وابن ماجه (إقامة ١٤٢)، وأحمد بن حنبل ٤/١٢٤.

(٢) قبله:

لأبأبثانيه عن الكُرُورِ

الرجز للعجاج في ديوانه ٣٥٠/١، ولسان العرب ٥٢٠/١ (صحب)، ٤٥٤/٤ (صرر)، ١٣٦/٥ (كرر)، وإصلاح المنطق ص ١٢٩، وجمهرة اللغة ص ١٢٦، والتبني والإيضاح ١٤٧/٢، وتاج العروس ٣٠٩/١٢ (صرر)، ٢٩/١٤ (كرر)، وتهذيب اللغة ٤٤٢/٩، وخزانة الأدب ١٦٦/١، ١٦٨، وبلا نسبة في المنخصص ٧٩/٨، ١٧١/٩، ٢٥/١٠، ٢٨، ١١٨/١٤، ولسان العرب ٤٥٩/١٣ (بمن) ٤٦٠/١٤ (صرى).

الصراري: الملاح، والجمع صراريون ولا يُكسَّر. الكرور: جمع الكرّ: حبل شراع السفينة.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٨٣/٣: وحليف.

(٤) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٣٨٨ (طبعة الصاوي)، ولسان العرب ٤٧/٤ (بخر)،

٤٥٤ (صرر)، والتبني والإيضاح ١٤٧/٢، وتاج العروس ١٣٥/١٠ (بخر) ١٣٠/١٢ (صرر).

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

وحجّةٌ من خُفِّفَ قوله سبحانه: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] ولقي: فعلٌ متعدٍ إلى مفعول واحد، فإذا نقل بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين فقوله: ﴿فَحَيَّةٌ﴾ المفعولُ الثاني من قولك لُقِيتُ زيداً تحيةً، فلما بنيت الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل، فبقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الشعراء

اختلفوا في إدغام النون من سين عند الميم وبيانها وكسر الطاء وفتحها. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿طَسَّرَ﴾ بفتح الطاء وإدغام النون، وروى خارجة عن نافع: ﴿طَسَمَ﴾ بكسر الطاء، وإدغام النون. وقال خلف عن إسحاق المسيبي عن نافع: الطاء غير مكسورة ولا مفتوحة هو إلى الفتح أقرب.

وقال الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن نافع يبين النون في ﴿طَسَمَ﴾ مثل حمزة. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: الطاء مفتوحة وقال ورش وقالون عن نافع: الطاء مفتوحة وَسَطًا من ذلك، وقال: يعقوب عن نافع وأبو جعفر ﴿طَسَمَ مَ﴾ يُقَطَعَانِ كل حرف على حده، ويأتي اختلافهم في يس ونون في موضعه إن شاء الله. قال أحمد: والذي قاله الكسائي عن إسماعيل عن نافع: يوجب رواية يعقوب بن جعفر عن أبي جعفر ونافع بيان النون من ﴿طَسَمَ﴾. وروى حفص عن عاصم: ﴿طَسَمَ﴾ فتحاً ولم يظهر النون في ﴿طَسَمَ﴾ غير حمزة وما روى الكسائي عن إسماعيل. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿طَسَمَ﴾ بالكسر<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: تبين النون من ﴿طَسَمَ﴾ على قراءة حمزة، ورواية الكسائي عن نافع هو الوجه؛ لأن حروف التهجى في تقدير الانفصال والانقطاع مما بعدها، فإذا كان كذلك وجب تبين النون، لأنها إنما تخفى إذا اتصلت بحرف من حروف الفم، فإذا لم يتصل بها لم يكن شيء يوجب إخفاءها. ووجه إخفائها مع هذه الحروف أن همزة الوصل قد وصلت، ولم تقطع، وهمزة الوصل إنما تذهب في الدرج، فكما سقطت همزة الوصل، وهي لا تسقط إلا في الدرج مع هذه الحروف في ﴿ألف لام ميم اللة﴾ كذلك لا تبين النون ويقدر فيها الاتصال مما قبلها ولا يقدر فيها الانفصال.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

وكلهم قرأ: ﴿مِنْ عُمْرِكَ﴾ [الشعراء: ١٨] مثقلة، وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبي عمرو، وعبيد عن أبي عمرو: ﴿عُمْرِكَ﴾ خفيفة، قال هارون: وكان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأساً، يعني التثقيب. وروى عبيد بن عجيل عنه مثقلاً.

قال ابن مقبل:

يا حُرَّ أُمْسَيْتُ شَخْصًا<sup>(١)</sup> قَدْ وَهَى بَصْرِي وَالتَّاتُ<sup>(٢)</sup> مَا دُونَ يَوْمِ الْبَغْتِ مِنْ عُمْرِي<sup>(٣)</sup>  
وأشدد أبو زيد:

إِنْ يَمْضِ عَسًا فَقَدْ ثَوَى عُمُرَا

اختلفوا في ﴿تَلَقَّفُ﴾ [الشعراء: ٤٥] في تشديد التاء وتخفيفها.

فقرأ عاصم في رواية حفص: ﴿تَلَقَّفُ﴾ بتاء خفيفة. وروى البرزي وابن فليح عن ابن كثير ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ بتشديد التاء، وروى قبل عن النبال: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء مشددة القاف<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: قد ذكرنا هذا النحو فيما تقدم، ورواية قبل عن ابن كثير ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ هو الوجه. ومن شدد التاء من قوله ﴿تَلَقَّفُ﴾ وهو يريد تَلَقَّفُ لزمه إذا ابتداء على هذه القراءة أن يجتلب همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين.

قال أحمد: قد ذكرنا اختلافهم في قوله: ﴿أَمْتَنُكُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩] في سورة الأعراف [١٢٣].

قال: وروى حفص عن عاصم ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ [الشعراء: ٦٢] بنصب الياء من معي وكل ما في القرآن من قوله: ﴿مَعِيَ﴾ فَإِنَّ عاصمًا في رواية حفص يحرك الياء فيه.

وروى حفص عن عاصم وورش عن نافع ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٨] بتحريك الياء ولم يحركها غيرهما<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي كل واحد من التحريك والإسكان حسن.

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٤٠/٣: شيخاً.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٤٠/٣: وأفتيت.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٧٢، ولسان العرب ٦٩/٢ (فوت) وتهذيب اللغة ١٤/٣٣١، وتاج العروس ٣٤/٥ (فوت).

الافتيات: الفراغ.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿حَدِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿حَدِرُونَ﴾ بغير ألف. وقرأ الباقر: ﴿حَدِرُونَ﴾ بألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيدة: رجلٌ حَذِرٌ وحاذِرٌ، قال ابن أحمر:  
 إِنِّي حَوَالِيَّ وَأَنْبِي حَذِرٌ هَلْ يُنْسَأَنَّ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>  
 قال: حوالِيُّ ذو حيلةٍ وأنشد العباسُ بن مرداس<sup>(٣)</sup>:  
 وَإِنِّي حَاذِرٌ أَنْمِي سِلَاحِي إِلَى أَوْصَالِ دِيَالٍ صَنِيعِ<sup>(٤)</sup>  
 قال أبو علي: يقال: حَذِرَ يحذِرُ حذراً واسم الفاعل حَذِرٌ. فأماً حاذِرٌ فإنه يراد به  
 أنه يفعل الحذِرَ فيما يستقبل كقولك: بعيرك صائتٌ غداً، وكذلك قوله:

وَإِنِّي حَاذِرٌ أَنْمِي سِلَاحِي  
 كَأَنَّهُ يَرِيدُ مُتَحَذِرٌ عِنْدَ اللَّقَاءِ.

قال: قرأ ابن كثير ونافع ﴿أَنْ أُسْرِي﴾ [الشعراء: ٥٢] من سَرَيْتُ، وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ أُسْرِي﴾ من أُسْرَيْتُ<sup>(٥)</sup>.  
 قال أبو علي: حَجَّةُ القَطْعِ قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وحجَّةُ  
 الوصلِ قوله:

سَرَى بَعْدَمَا عَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا كَأَنَّ الثُّرَيَّا حَلَّةَ الْعَوْرِ مُنْخَلٌ<sup>(٦)</sup>  
 وهو كثير في الشعر.

قال: قرأ حمزة: ﴿فلما تراءى الجمعان﴾ [الشعراء: ٦١] بكسر الراء ويمد ثم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.  
 (٢) البيت لابن أحمر، ويقال للمرار بن منقذ العدوي في لسان العرب ١١/١٨٦ (حول) يقال: رجل حوالِيٌّ للمجيد الرأي ذي الحيلة.  
 وفي اللسان رواية البيت:

أَوْ تَنْسَأَنَّ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ إِنِّي حَوَالِيَّ وَإِنِّي حَذِرٌ  
 (٣) هو العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمى (توفي نحو ١٨هـ = نحو ٦٣٩م) من مضر، أبو الهيثم شاعر فارس، من سادات قومه. أمه الخنساء الشاعرة. أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم قبيل فتح مكة، وكان من المؤلفة قلوبهم. ويُدعى فارس العُبيد، وهو فرسه. وكان بدأياً فحاً. مات في خلافة عمر. الأعلام ٣/٢٦٧، وشرح شواهد المغني ٤٤، وتهذيب التهذيب ٥/١٣٠، والإصابة ٢/٤٥٠٢، وابن سعد ٤/١٥٠، وسمط اللآلي ٣٢، وخزانة الأدب ١/٧٣، والشعر والشعراء ١٠١.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعباس بن مرداس في لسان العرب ١١/٢٦٠ (ذيل)، وليس في ديوانه. ذِيَالٌ: طويل الذيل. والذِيَالُ من الخيل: المتبختر في مشيه واستناته كأنه يسحب ذيل ذنبه.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.  
 (٦) مرّ سابقاً.

يهمز، وكذلك روى هبيرة عن حفص عن عاصم. وروى أبو بكر. عن عاصم مفتوحاً ممدوداً. أبو عمارة عن حفص عن عاصم ﴿تراءى﴾ مفتوحاً مثل أبي بكر. وكان حمزة يقف ﴿تراءى﴾ يمدُّ مدَّة بعد الراء ويكسر الراء، وروى نُصَيْرٌ عن الكسائي، ﴿تراءى﴾ مثل تَرَاعَى إذا أراد أن يقف. الباقون: ﴿تراءى﴾ يفتحون الراء وبعدها ألف وهمزة الألف مفتوحة في وزن تراءى<sup>(١)</sup>.

وقال بعض أصحاب أحمد بن موسى قوله: وهمزة الألف، يعني الهمزة التي بعدها الألف من تفاعل. وهو عين الفعل.

قال أبو علي: وجه إمالة الفتحة التي على الراء أن قياسه: أن يكون في الوقف تراءى مثل تراءى فأمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة التي أميلت فتحتها، لتميل الألف نحو الياء كما قالوا: راء فأمالوا فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة. ومن قال: راء فلم يمل الفتحة كما لم يمل لإمالة الألف في رأيت عماداً لم يمل هذه الفتحة لإمالة فتحة الهمزة فيقول: ﴿تراءى﴾ قال: ومن لم يمل البتة قال: ﴿تراءى﴾. قال أحمد: وكان حمزة يقف تِراءَ يمدُّ مدَّة بعد الراء، ويكسر الراء فقوله: يمدُّ مدَّة بعد الراء يدلُّ على أنه يقول: تِراءى فيثبت بعد الراء مدَّة، وهذه المدَّة ينبغي أن تكون ألف تفاعل، والهمزة هي عين الفعل، والألف المنقلبة عن اللام على هذا محذوفة وحذفها لا يستقيم، وليس هذا في قول الباقيين إنما قولهم على الإمالة: ﴿تراءى﴾، والإمالة من أجل الإمالة: ﴿تراءى﴾، أو بغير إمالة البتة: ﴿تراءى﴾، ومن زعم أن إمالة فتحة الراء التي هي فاء تفاعل من رأيت لا يجوز، فقد غلط، لأنَّ إمالته جائزة من الوجه الذي تقدّم ذكره. فإن قلت: فإذا وصل فقال: ﴿تراءى الجمعان﴾ هلاً لم تجز إمالة الفتحة التي على الراء لأنه إذا كان إمالته لإمالة فتحة الهمزة وما يوجب إمالة الهمزة فقد سقط وهو الألف المنقلبة عن الياء التي سقطت لالتقاء الساكنين، فإذا سقطت لم يجز إمالة فتحة الهمزة، وإذا لم يجز إمالة فتحة الهمزة وجب أن لا يجوز إمالة فتحة الراء. قيل: إن إمالة فتحة الراء من ﴿تراءى﴾ جائزة في الوصل مع سقوط الألف من تفاعل لالتقاء الساكنين، وهو عندهم في حكم الثبات، يدلُّ على ذلك قولهم:

ولا ذا كِرَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً<sup>(٢)</sup>

فنصب مع سقوط التنوين لالتقاء الساكنين كما ينصب إذا ثبت وكذلك يميل فتحة الراء مع سقوط الألف لالتقاء الساكنين، كما كان يميلها إذا ثبتت، ولم تسقط، وقد حكى أبو الحسن ذلك، فزعم أنه قد قرئ ﴿فِي الْقَنْبُلِ الْمُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨] فأمال فتحة

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

(٢) مرَّ سابقاً.

اللام مع سقوط الألف كما يميلها مع ثباتها، فكذلك يميل فتحة الهمزة من ﴿تَرَاءَ﴾ إذا أدرج فقال: ﴿تراءى الجمعان﴾ [الشعراء: ٦١]. ونظير ذلك أيضاً في كلامهم قولهم: شَهِدَ. ألا ترى أنهم إنَّما كسروا الفاء لكسرة العين التي هي الهاء. ثم حذفت الكسرة التي على العين، ولم تذهب كسرة الفاء من شهد. ونظيره أيضاً قولهم: صَبَعِي. فهذا أشدُّ لأنه أَقْرُّ الكسرة في الفاء مع فتحة العين، والأوَّلُ كانت الكسرة المحذوفة منه في اللَّفْظ في تقدير الإثبات، كما كانت في تقديره في: رَضِي، وَعُزِّي، وَلَقَضَوُ الرَّجُلُ.

وزعم بعض البغداديين في احتجاج الحذف لهذه الألف في ﴿تراء﴾، في وقف حمزة، أنه يجوز على لغة حكاها الكسائي والفراء، وهو أنهم حَكَّوْا: أن بعضهم قال: اسقني ما يا هذا.

قال أبو الحسن: ولا يجوز تراء من حيث جاز: اسقني ما يا هذا، وذلك أن الذي يقول هذا إنَّما أبدل من الهمزة الألف للضرورة، كما أبدلها منها في قوله:

لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ<sup>(١)</sup>

وكما أبدل الآخر منها ألفاً في الباء فيما حدثنا محمد بن السري عن بعض اليزيديين وأنشدنا عنه:

على أن قيساً لم يَطَأَ بَاءَ مَحْرَمٍ<sup>(٢)</sup>

فحذف الهمزة لما أسكنها، فانقلبت ألفاً لالتقاءها مع الألف الساكنة، وكذلك حذف الهمزة من ماء، لما قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين، فإذا وقف على ماء في قوله: اسقني شربة ما يا هذا، لزمه أن يقول: ما، فيبدل من التنوين الألف فيصير (ما) وكذلك لو حذف الهمزة من ﴿تراء﴾ كما حذفها من شربة ما يا هذا، لزمه أن يقول: ﴿تراء﴾ ولا يَمُدُّ كَمَا لَا يَمُدُّ (ما) إذا وقف عليه على هذه اللغة، وليس الرواية عن حمزة ﴿تراء﴾ إنَّما الرواية عنه أنه يمدُّ مدةً بعد الراء من ﴿تراء﴾، فينبغي أن تكون المدة ألفاً وهمزة، أمَّا الألف فألف تفاعل، وأمَّا ما بعد الألف فهو الهمزة التي هي عين الفعل، إمَّا بين بين، وإمَّا مخففة، وعلى أيِّ الأمرين كان وجب أن يُسَكِّنَ في الوقف، كما تَسَكَّنُ سائر الحروف الموقوف عليها، وعلى هذا جاء في الشعر:

يستمسكون من جذار الإلقاء بتلعات كرؤوس<sup>(٣)</sup> الصيصاء<sup>(٤)</sup>

(١) مرّ سابقاً. (٢) مرّ سابقاً.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/٩: كجدوع.

(٤) الرجز لغيلان الربيعي في لسان العرب ٣٦/٨ (تلع)، والخصائص ٢٨٠/١، وتاج العروس ٤٠١/٢٠ (تلع)، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٥٥/١٥ (لقا)، وجمهرة اللغة ص ٢٤٢، ٨٦٦، ١٢٣٤، إنما أراد =

فهذا على أن الضرب مفعولان، ومنه قول الآخر:

ردي ردي وزد قَطَاة صماء كُذِرِيَّة أعجبها بزُد الماء<sup>(١)</sup>

وأما ما رواه نُصير عن الكسائي في الوقف تراءي مثل تراعي، فحسن، وذلك أن الوقف موضع تبيين فيه الحروف الموقوف عليها.

وفي الألف خفاء شديد من حيث لم تعتمد في إخراجها على موضع، فصارت لذلك بمنزلة النفس من أنه لا يُعتمد له على موضع، فبينها بأن نَحَا بها نحو ألياء وقرَّبها منها. ويدلُّك على حسن هذا أن قوماً يبدلون منها ألياء المحضة في الوقف، فيقولون أفعني، وحُبلي، وآخرون يبدلون منها الهمزة، فيقولون: هذه حُبلا، ورأيت رجلاً فكذلك نحا بالألف بإمالتها نحو ألياء ليكون أبين لها، ولم يُجلب الرء من «تراء» لأن الإمالة إنما هي عنده من أجل الوقف، والوقف غير لازم، فلما لم يلزم لم ير أن يعتد به.

اختلفوا في فتح الخاء وضمها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿لَا خَلْقَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿خَلْقَ الْأَوَّلِينَ﴾، بفتح الخاء وتسكين اللام، وقرأ الباقون: بضم الخاء واللام<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: خُلِقَ الأولين: أي: عادتُهُم، وخَلَقَ الأولين يجوز أن يكون المراد اختلاقهم وكذبُهُم، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَنْخَلِقُ﴾ [ص: ٧]، وفيه ﴿وَتَخَلَّقُونَ أَفْكَأ﴾ [العنكبوت: ١٧] أي تخلقونه، وقيل: إنه يجوز أن يكون خَلَقْنَا كخَلَقِيكُمْ، نموت كما ماتوا، ولا نُبعثُ، فخلق على هذا: مصدر، إن شئت قدرته تقدير الفعل المبني للمفعول، أي: خَلَقْنَا كما خُلِقُوا. ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول به، ولا يقدر تقدير الفعل المبني للمفعول.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿قَدْرِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿قَرِهَيْنَ﴾ بغير ألف، وقرأ الباقون: ﴿قَدْرِهِينَ﴾ بألف<sup>(٣)</sup>.

أبو عبيدة ﴿قَرِهَيْنَ﴾ أي: مَرِحِين، قال: ويقال في هذا المعنى: ﴿قَرِهَيْنَ﴾ وأنشد:

لا أَسْتَكِينُ إِذَا مَا أَرَمَةً أَرَمَتْ ولن تراني لخيرِ قَارَةِ اللَّبِّبِ<sup>(٤)</sup>

= أنهم يتمسكون بخيزران السفينة خشية أن تُلقِيهم في البحر، ولقاه الشيء وألقاه إليه وبه. ويعني بالتلعات هنا سُكَّانَات السفن؛ وقوله: كجدوع الصيياء أي أن قلوب هذه السفينة طويلة حتى كأنها جدوع الصيياء وهو ضرب من التمر نخله طوال.

(١) الرجز بلا نسبة في أساس البلاغة (ورد).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

(٤) رواية الشطر الثاني في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٨٤/١:

قال: وقوم يقولون: فارهين أي: حاذقين.

قال أبو علي: ليس فارهين كحاذرين، في أن فارهين يكون لما يأتي في الأمر العام، وليس للحال؛ لأنهم قد قالوا: فارةً وفرةً، فدل جمعهم له مثل صاحب وضحة أن فاعل يستعمل للحال، والآتي، والماضي، وليس الحاذر كذلك، لأن الحاذر لما يأتي بدلالة أن الفعل حذرَ يحذرُ، وقد قال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، فإذا كان الفعل على هذا فاسم الفاعل حاذرٌ، وفاعلٌ للمستقبل كقولك: بعيرك صائدٌ غدًا.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ [الشعراء: ١٧٦] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿لَيْكَةِ﴾ هاهنا، وفي «صاد» [١٣]: بغير همز، والهاء مفتوحة بلا ألف.

وقرأ الباقون: ﴿أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ بالهمز فيهما والألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قد قلنا في هذا الحرف فيما تقدّم من هذا الكتاب. ومن زعم أنه يختار قراءة أهل المدينة، وأنه اختار ذلك لموافقته الكتاب، وهي - زعموا - في هذه السورة، وسورة صادٍ بغير ألف فإن ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللام لا يدل على صحة ما اختار من قولهم: ﴿لَيْكَةِ﴾، وذلك لأنه يجوز أن يكون كتب في المصحف على تخفيف الهمزة، وقول من قال: لَحْمَرٌ، كما كتبوا ﴿الْحَبَّةَ﴾ على ذلك، فإذا جاز أن يكون إسقاط ألف الوصل لهذا، ثبت أن ما اختاره من ﴿لَيْكَةِ﴾ لا يدل عليه خطّ المصحف، ولا يصحّ ذلك لأمر آخر، وهو أنه يجوز أن تكون الكتابة في هذين الموضعين وقعت على الوصل، فكما أنه لا ألف ثابتة في اللفظ في قوله سبحانه: ﴿أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ فكذلك لم تكتب في خط. ومثله في أنه كتب مرة على اللفظ، وأخرى على غيره كتابتهم. ﴿سَنَعُ الزَّيْنَةَ﴾ [العلق: ١٨] بغير واو، لما لم تثبت في الخط، وكتب في ﴿يَدْعُو الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١] بالواو فإذا جاز هذا فيه، علمت أن الاختيار مدخولٌ ويدلّ على ضعف الاختيار أن سائر القرآن غير هذين الموضعين عليه. ويدلّ على فساد ذلك أيضاً همز من همز فقال: ﴿الْأَيْكَةِ﴾، فإذا بينت هذا، علمت أن ﴿لَيْكَةِ﴾ على تخفيف الهمزة، وأن فتح ﴿لَيْكَةِ﴾ لا يصحّ في العربية، لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس من قال: مررت بلحمر، فاعلم.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فقرأ ابن كثير ونافع

ولا ترانبي إلا فارة اللبب

البيت من السيط، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة ص ٣٤٠ (فوه)، والمخصص ١١٦/٣.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠، ١٣١.

وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص: ﴿نَزَّلَ بِهِ﴾ خفيف، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ رفع. وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي: ﴿نَزَّلَ بِهِ﴾ مشددة الزاي، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ قوله: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقوله: ﴿تُنزَّلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ﴾ [النحل: ٢]، فتنزل مطاوع نزل، فهو مثل مطاوع: نزل الملائكة بالروح فدخلت أثناء للمطاوعة. فصار. ﴿تُنزَّلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ﴾ والروح في التنزيل قد جاء يراد به القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] إلى قوله: ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾ وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النحل: ١٠٢]. ومن أسند الفعل إلى الروح فقال: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ﴾ فلائه ينزل بأمر الله جلَّ وعزَّ فمعناه معنى الثقلية.

وكلهم قرأ: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ [الشعراء: ١٩٧] نصباً، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿آيَةٌ﴾ بالرفع<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وجه قول ابن عامر: ﴿تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ أَنَّ ﴿تَكُنْ﴾ ليس للآية، ولكن تضمير في ﴿تَكُنْ﴾ القصة أو الحديث، لأن ما يقع تفسيراً للقصة والحديث من الجمل، إذا كان فيها اسم مؤنث، جاز تأنيث الضمير على شريطة التفسير، كقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦] فكذلك ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَوَانِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧] لما كان فيه مؤنث، جاز أن يؤنث ﴿تَكُنْ﴾ فآية مرتفعة بأنها خبر الابتداء الذي هو ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ علماء بني إسرائيل لما كان فيه مؤنث جاز أن تؤنث ﴿تَكُنْ﴾ ولا يمتنع أن لا يضمم القصة ولكن يرتفع ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ بقوله: ﴿تَكُنْ﴾ وإن كان في تكن علامة تأنيث، لأنَّ ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ في المعنى هو الآية، فيحمل الكلام على المعنى، كما حُمل على المعنى في قوله سبحانه: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فأنت لما كان المراد بالأمثال: الحسنات، وكذلك قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣].

قرأ نافع وابن عامر: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: ٢١٧] بالفاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في سائر مصاحفهم<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الوجهان حسنان.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.



وقرأ نافع وحده: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] ساكنة التاء، وقرأ  
 الباقون: ﴿يَتَّبِعُهُمُ﴾ مشددة التاء، مفتوحة مكسورة الباء.  
 قال أبو علي: الوجهان حسنان تبغث القوم أتبعهم وأتبعثهم أتبعهم، وهو مثل:  
 حفرتُه واختفرتُه وشويتُه واشتويتُه، وقد تقدم ذكر ذلك.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة سليمان صلى الله عليه

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله جل وعز: ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ منوناً غير مضاف.

وقرأ الباقون: ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ مضاف غير منون<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾: الشهاب: النار، والقبس ما اقتبست، وأنشد لأبي زيد:

فِي كَفِّهِ صَفْدَةٌ مَثْقَفَةٌ فِيهَا سِنَانٌ كَشَعْلَةِ الْقَبَسِ<sup>(٢)</sup>

غيره: كل أبيض ذي نور فهو شهاب، ولا أدري أقاله رواية أم استدللاً ويجوز

أن يكون القبس صفة، ويجوز أن يكون اسماً غير صفة، فأما جواز كونه وصفاً فلا يهم

يقولون: قَبَسْتُهُ أَقْبَسُهُ قَبَسًا، والقَبَسُ: الشيء المقبوس، وقالوا: حَلَبٌ يَحْلُبُ حَلْبًا،

فيجوز في قولهم: حَلْبًا، أن يكون مصدراً كقولهم: بَدَأَ لَهُ يَبْدُو بَدَأً، ويجوز أن يكون

الحلبُ المحلوب، وفي التنزيل: ﴿شَهَابٌ نَّازٍ﴾ [الصافات: ١٠]، فيجوز أن يكون

الشهاب النار، لأن النار قد وصفت بالثقوب قال:

أذَاعَ بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَأَنَّهُ بَعْلِيَاءَ نَارًا أَوْقَدَتْ بِثَقُوبٍ<sup>(٣)</sup>

فتقدير قوله: أوقدت بثقوب، أوقدت مثقبة، والجازر والمجرور في موضع حال.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

(٢) رواية البيت في الأغاني:

تَحَالُ فِي كَفِّهِ مَثْقَفَةٌ تَلْمَعُ فِيهَا كَشَعْلَةُ الْقَبَسِ

البيت في الأغاني ١٢/١٦٠. ثقف الرمح: وقومه وسواه.

(٣) يروى «نار» وليس «ناز».

البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٥ وفيه «لثقوب» مكان «بثقوب» والحجوان ٥/٦٠١، وبلا نسبة في لسان العرب ٨/٩٩ (ذيع)، وتهذيب اللغة ٣/١٤٨، وتاج العروس ٢١/٢٢ (ذيع).

أذاعوا به أي أظهوروه ونادوا به في الناس.

فأما قول الشاعر يروي للأفوه:

كشهاب القذف يرميكم به قارسٌ في كفهٍ لِحَرْبِ نَارِ  
فإنه يجوز أن يكون جعل المزراق<sup>(١)</sup> الذي يرميه الفارس لتلائمه، وضيائه وبريقه  
ناراً قال أوس:

فانقضُّ كالذريءِ يثبَعُهُ لَهَبٌ يثورُ تخالُهُ طُنْبًا<sup>(٢)</sup>  
فاللهب هنا كالشهاب في البيت الآخر، فإذا كان قوله: قَبَسٌ صَفَةٌ، فالأحسن أن  
يجري على الشهاب كما جرى على الموصوف في قوله:

كأنه ضَرَمَ بالكف مَقْبُوسٌ<sup>(٣)</sup>

فكان مقبوسٌ صفةً للضرم، فكذلك يكون القَبَسُ في قوله: ﴿يَشَاهِبُ قَبَسٌ﴾؛ وإن  
كان مصدرًا غير صفة حسنت فيه الإضافة بشهاب قبس ولا يحسن ذلك في الصفة، ألا  
تري أن الموصوف لا يضاف إلى صفته قال الشاعر:

فِي حَيْثُ خَالَطَتِ الْخُزَامِي عَرْفَجَا يَأْتِيكَ قَابِسٌ أَهْلِيهِ لَمْ يُقْبَسِ<sup>(٤)</sup>  
وقريب من هذا المعنى قول الطرمّاح:

كَظَهَرَ اللَّأْيَ لَوْ تَبْتَخِي رِيَةً بِهَا لَعَيَّتْ نَهَارًا<sup>(٥)</sup> فِي بَطُونِ الشَّوْاجِنِ<sup>(٦)</sup>

(١) المزراق: الرُمح القصير (ج) مزاريق.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/١٣٤، وفي لسان العرب ١/٧٣: نَقَعُ يَثُوبُ.

البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٣، ولسان العرب ١/٧٣ (درأ)، وتهذيب اللغة  
١٤/١٥٨، وتاج العروس ١/٢٢٤ (درأ).

الذريء: الكوكب المنقضُّ يُدْرَأُ عَلَى الشَّيْطَانِ. قوله: تخاله طُنْبًا: يريد تخاله فسطاطاً مضروباً.  
(٣) عجز بيت. صدره:

وقد أَلَاخَ سُهَيْلٌ بَعْدَمَا هَجَعُوا

البيت من البسيط، وهو للمتلص في ديوانه ص ٨٣، ولسان العرب ٢/٥٨٦ (لوح)، ١٢/٣٥٥ (ضرم)،  
وأساس البلاغة ص ٤١٦ (لوح)، وتاج العروس ٧/١٠٢ (لوح)، وبلا نسبة في المخصص ١١/٢٢.  
الضرام: لهب النار. والضرم: شدة العَدُو.

(٤) الخُزَامِي: جنس نبات من الفصيلة الشفوية، له زهر طيّب الريح.

العرفج: شجر صغير سريع الاشتعال (ج) عرفج: الواحدة عرفجة.

(٥) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/٢١٤: لَعَثَتْ وَشَقَّتْ.

(٦) البيت من الطويل، وهو للطرمّاح في ديوانه ص ٤٨٩، ولسان العرب ١٣/٢٣٣ (شجن)، ١٤/٣٥٠  
(روى)، ١٥/٢٣٨ (لأى)، ١٥/٣٨٩ (ورى)، وتهذيب اللغة ١١/٣٦٧، ١٤/٢٧١، وتاج العروس

(شجن)، (لأى)، (ورى)، وبلا نسبة في المخصص ٨/٣٩.

أي هذه الصحراء كظهر بقرة وحشية ليس فيها أكمة ولا هدة.

وقال:

خَلِقتُ شِكْسًا لِلأَعادي مِشْكَسا مَن شاءَ مِن شَرِّ الجَحِيمِ اسْتَقْبَسًا<sup>(١)</sup>

وقال أبو عثمان عن أبي زيد يقال: أَقْبَسْتُهُ العِلْمَ وَقَبَسْتُهُ النارَ، وقول الشاعر:

يَأْتِيكَ قَابِسُ أَهْلِهِ

يدلُّ على ما حكاه أبو زيد من قبسته النارَ، واسم الفاعل للحال، ولكنه نوى به

الانفصال، وأحد المفعولين محذوف كأنه أهل هذا المكان النارَ. فأما قوله:

وَعَيْدُ أَبِي قَابوسَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

فَمُلْكُ أَبِي قَابوسَ أَضْحَى وَقَدْ نَجَزَ<sup>(٣)</sup>

فليس قابوس فاعولاً من القبس، كما أن جالوت وطلوت ليسا بفعلوت من الطول

والجول، ولو كان كذلك لانصرف، ألا ترى أن حاطوماً وجاروفاً، ونحو ذلك ينصرف

في المعرفة في امتناع ما ذكرنا من الصرف ما يعلم به أنه أعجمي، فلما انضمت العجمة

إلى التعريف، لم ينصرف، وكذلك إبليس، ليس من أبليس، وإنما هذه الأشياء اتفاقاً

ألفاظ بين اللغتين. وأما قوله:

(١) البيت في لسان العرب ١١٢/٦ مادة (شكس) وهو بلا نسبة.

الشكس والمشكس: السيء الخلق وقيل: هو السيء الخلق في المباينة وغيرها.

(٢) صدر بيت. عجزه:

أَسَانِي وَدُونِي رَاكِسٌ فَالضَّوْاجِعُ

البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٣٢، ولسان العرب ١٠١/٦ (ركس)، ٢٢١/٨

(ضجع)، والتنبيه والإيضاح ٢٧٨/٢، وديوان الأدب ١٥٨/٢، وتاج العروس ١٣١/١٦ (ركس) ٢١/

٤٠٢ (ضجع)، ومعجم البلدان ٤٥٤/٣ (الضجوع)، ٤٦٤ (الضواجع)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة

٣٩٠/٣، ومجمل اللغة ٣٠٥/٣.

راكس: اسم واد، وقوله: في غير كنهه أي لم أكن فعلت ما يوجب غضبه عليّ فجاء وعيده في غير

حقيقة أي على غير ذنب أذنبته. والضواجع: جمع ضاجعة، وهو منحني الوادي ومنعطفه.

(٣) عجز بيت. صدره:

وَكُنْتُ رَبِيعاً لِلِيتَامَى وَعِصْمَةً

البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٩٤، ولسان العرب ٤١٤/٥ (نجز)، والتنبيه

والإيضاح ٢٥٢/٢، وتهذيب اللغة ٦٢٥/١٠، وأساس البلاغة ص ٤٤٧ (نجز) وتاج العروس ١٥/

٤٤٣ (نجز)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٢٣٦/٢، والمخصص ٥٩/١٥، ٧/١٧ نَجَزَ وَنَجَزَ الشَّيْءَ:

فني وذهب فهو ناجز. أبو قابوس: كنية للنعمان بن المنذر، يقول: كنت لليتامى في إحسانك إليهم

بمنزلة الربيع الذي به عيش الناس. والعصمة: ما يعتصم به الإنسان من الهلاك، وذكره الجوهري بكسر

الجيم، والأكثر على قول أبي عبيد، ومعنى البيت أي انقضى وقت الضحى لأنه مات في ذلك الوقت.

(لسان العرب ٤١٤/٥ (نجز)).

فَإِنْ يَفْقِرْ عَلَيْكَ أَبُو قُبَيْسٍ<sup>(١)</sup>

فإنما انصرف من حيث حُفِرَ تحقير الترخيم ولم ينصرف في الشعر للضرورة من حيث انصرف نوح ولو طُ مَكْبَرِينَ ومصغَّرِينَ، يعني أنه تحقير قبس، وقَبَسُ شيء ينصرف. وقال أبو الحسن: ﴿بِشِهَابِ قَبَسٍ﴾ الإضافة أكثر وأجوز في القراءة، كما تقول: دارٌ أَجْرٌ، وسوارٌ ذَهَبٌ، قال: ولو قلت: سوارٌ ذَهَبٌ، ودارٌ أَجْرٌ، كان عربيًّا قال: إلا أن الأكثر في كلام العرب الإضافة. قال أبو علي: فأبو الحسن جعل القبس فيه غير وصف، ألا ترى أنه جعله بمنزلة الأجر والذهب، وليس واحد منهما صفة.

هيرة عن حفص عن عاصم ﴿هُدَىٰ وَيُشْرَىٰ﴾ [النمل: ٢] بكسر الراء، والمعروف عن حفص عن عاصم الفتح، وكسر أبو بكر راء ﴿رَاهَا تَهْتَزُ﴾ [النمل: ١٠] والهمزة وفتحهما حفص عن عاصم، وفتح أبو عمرو الراء وكسر الهمزة في كل القرآن، والكسائي مثل عاصم في رواية أبي بكر يكسرهما وحمزة مثله، ابن عامر يفتح، وكذلك ابن كثير ونافع.

قال أبو علي: قد تقدّم ذكر وجه إمالة الفتحين منهما في غير موضع.

اختلفوا في فتح الياء من قوله سبحانه: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَىٰ الْهَيْدَةَ﴾ [النمل: ٢٠] ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢]، وسكونهما.

فقرأ ابن كثير وعاصم والكسائي: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَىٰ الْهَيْدَةَ﴾ ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ بفتح الياء فيهما، وقرأ نافع وأبو عمرو ﴿مَالِكٌ لَا أَرَىٰ الْهَيْدَةَ﴾ ساكنة الياء ههنا، وقرأ ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ بفتح الياء في يس، وقرأ ابن عامر وحمزة الحرفين جميعاً ساكنة ياءهما.

قال أبو علي: كلا الوجهين من الإسكان والفتح حسن.

عباس عن أبي عمرو ﴿عَلَّ وَادِ التَّمَلِّ﴾ [النمل: ١٨] يميل الواو، والباقون: ﴿وَادِ التَّمَلِّ﴾ مفخماً.

قال أبو علي: الإمالة في ﴿وَادِ﴾ حسنة من أجل الكسرة، والألف اللازمة بعدها فهما يجلبان الإمالة، إذا كان كل واحدٍ منهما منفرداً، فإذا اجتمعا كان أجدر لهما. ومن لم يُمَلِّ، فلأن ترك الإمالة شائع، ولغة كثير من العرب. والوادي من ودي، إذا سال، واللام منه ياء، ولا يجوز أن يكون واواً، إلا أنه اسم كالكاهل والغارب، وليس بوصف، وقالوا: أمئى يُمني، وفي التنزيل: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨]، وأمئى،

(١) صدر بيت. عجزه:

يحط بك المعيشة في هوان

البيت للناطقة الذيباني في لسان العرب ١٦٨/٦ مادة: قبس. وفيه:

أبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر بن امرئ القيس بن عمرو بن عدي اللخمي ملك العرب، وجعله الناطقة أبا قبيس للضرورة فصغره تصغير الترخيم. وإنما صغره وهو يريد تعظيمه.

وقالوا: كلُّ فحلٍ يمضي. وقالوا: ودَى الرجل، من الوَدَى، ولم أعلم أودى في هذا المعنى، وأنشدنا محمد بن السري:

كأنَّ عِرْقَ أَيْرِهِ إِذَا وَدَى حَبْلُ عَجُوزٍ ضَفَرَتْ خَمْسَ قُوى<sup>(١)</sup>

وقالوا: في جمع وادٍ أودية، وفي التنزيل: ﴿فَسَاكَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] أي بقدر مياهها، فحذف المضاف، وقالوا: سال الوادي، وجرى النهر، إذا سال مياههما، ولم أعلم فاعلاً جمع على أفعلة كهذا الحرف، ويشبه أن يكون لاشتراك فاعلٍ وفاعلٍ في كثير من المواضع، نحو عليم وعالم، وولي ووالٍ، فكما جُمِعَ فاعل على أفعلة، شُبِّهَ هذا الحرف بفاعلٍ.

ومما يقرب ذلك قولهم: شريف وأشراف، ويتيم وأيتام، وأبيل<sup>(٢)</sup> وآبال، كما قالوا: صاحب وأصحاب، وطائر وأطيّار، فكأنه لما اتفقا في البناء، ووقع كلُّ واحد منهما موقع الآخر، اتفقا في الجمع، كما اتفق فاعل وفعل الذي هو المصدر في الجمع. قال:

فَتَوَارُهُ مَيْلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرُهُ<sup>(٣)</sup>

فالتوارُ: جمع نورٍ، وليس كحُسانٍ وُضراءٍ، ألا ترى أنّه وصفه بالجمع في قوله: فتوّارُهُ مَيْلٌ، لَمَّا اتَّفَقَ فاعِلٌ وفَعْلٌ في الصِّفَةِ نحو قوله تعالى: ﴿أَصْبَحَ مَاؤُكَ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، اتفقا في التكسير فُجِمِعَ على فُعَالٍ، كما جُمِعَ فاعِلٌ عليه.

قال: وقرأ ابن كثير وحده: ﴿أَوْ لِيَأْتِيَنَّيْ﴾ [النمل: ٢١] بتونين، وكذلك هي في مصاحفهم، وقرأ الباقون على الإدغام، وكذلك في مصاحفهم<sup>(٤)</sup>.

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى في قوله: وقرأ الباقون على الإدغام، غلطٌ في الترجمة، إنّما يريد أنّهم قرؤوا بنون واحدة مشددة، وحذفوا الثانية التي قبل ياء المتكلم لاجتماع النونات وهو: ﴿لِيَأْتِيَنَّيْ﴾.

قال عبيد عن أبي عمرو: ﴿لَا يَخْطِمَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨] ساكنة النون وهو غلط. قال: وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو ﴿لَا يَخْطِمَنَّكُمْ﴾ مشددة النون، وكذلك قرأ الباقون: ﴿لَا يَخْطِمَنَّكُمْ﴾.

(١) مرّاً سابقاً.

(٢) الأبييل: رئيس النصارى، وقيل: هو الراهب، وقيل الراهب الرئيس، وقيل: صاحب الناقوس. والأبيل: العصا (لسان العرب ٦/١١ أبل).

(٣) عجز بيت. صدره:

بمستأسد القريبان حُرّاً تلاعه

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٢١٩/١٠.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

قال أبو علي: قوله: وهو غلط، يريد أنه غلط من طريق الرواية، إلا أنه لا يتجه في العربية، ووجه النون الخفيفة والشديدة هاهنا حسنان، ووجه الشديدة في ﴿لَا يَحِطُّ بِكُمْ﴾ أن الفاعلين كثرة، فنقلت العين للدلالة على الكثرة.

قال: قرأ عاصمٌ وحده ﴿فَمَكَتْ﴾ بفتح الكاف، وقرأ الباقون: ﴿فَمَكَتْ﴾ [النمل: ٢٢] بضم الكاف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وجه ﴿مَكَتْ﴾ أنهم قالوا: مَكَتْ يَمَكْتُ، كما قالوا: قَعَدَ يَقَعُدُ، وَمَكَتْ كَطَرَفَ.

قال أبو علي وأظن سيبويه قد حكاهما، ومما يقوي: ﴿مَكَتْ﴾ بالفتح قوله: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ تَمَكُّونَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وفيه: ﴿تَمَكُّونَ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]؛ فمما كثر: يدل على مَكَتْ، ألا ترى أنك لا تكاد تجد فاعلاً من فَعَلَ؛ إنما يكون مكان الفاعل فيه: فَعِيلٌ نحو: ظريفٌ وشريفٌ وكريمٌ.

فإن قلت: إن فاعلاً من ﴿مَكَتْ﴾ في الآيتين، يراد بهما الآتي، فهو مثل: بعيرك صائدٌ غدأ، فهو قول. فإن قلت: إنه حكاية الحال التي يصيرون إليها، فهو قول: ويؤكد ذلك قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمِ فِي شُغْلٍ فَكَاهُونَ﴾ [يس: ٥٥]. ألا ترى أنه جاء على أصله لئلا يريد حكاية الحال، ولم يجئ على حد: بعيرك صائدٌ غدأ. قال أبو حسن: مَكَتْ أَكْثَرُهُمَا.

اختلفوا في إجراء ﴿سَبَا﴾ [النمل: ٢٢]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿مِنْ سَبَا﴾ غير مجرأة، هذه رواية البزي، وقرأت على قنبل عن الثَّالِ ﴿مِنْ سَبَا بِنْبَأٍ يَقِينٍ﴾ ساكنة الهمزة، وكذلك في قوله: ﴿لِسَبَا فِي مَسَاكِينِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥] وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبد الله بن أبي يزيد عن شبيل عن ابن كثير، وقال: هو وهم وأخيرني قنبل عن ابن أبي بزة: ﴿مِنْ سَبَا﴾ مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وهذا هو الصواب. وكذلك ﴿لِسَبَا﴾ وقرأ الباقون: ﴿مِنْ سَبَا﴾ مجرأة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: قال سيبويه: ثمودٌ وسبأ، مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، فكثرتين سواء، يريد أن هذه الأسماء منها ما جاء على أنه اسم للحي نحو: مَعَدٌ وقُرَيْشٌ وثَقِيفٌ، ومنه ما يغلب عليه أن يكون اسم قبيلة كقولهم: تغلبت بنتٌ وائلٍ، وتميم بنت مرٍّ.

ومنه ما يستوي فيه الأمران جميعاً، كثمود وسبأ، قال أبو الحسن في ﴿سَبَا﴾: إن شئت صرفته؛ فجعلته اسم أبيهم أو اسم الحي، وإن شئت لم تصرف، وجعلته اسم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

القبيلة، قال: والصرف أعجب إليّ، لأنه قد عرفت أنه اسم أبيهم، وإن كان اسم الأب يصير كالقبيلة إلا أنني أحمله على الأصل. انتهى كلام أبي الحسن. وقال غيره: هو اسم رجل، واليمانية كلها تنسب إليه، يقولون: سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وقال أبو إسحاق: من قال: إن سبأ اسم رجل فقد غلط لأن سبأ مدينة بقرب مأرب من اليمن بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام كذلك قيل، انتهى كلامه.

قال: كُتِبَتْ شَدَدَ اللَّامِ من قوله سبحانه: ﴿الْأَسْحُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] غير الكسائي فإنه خففها، ولم يجعل فيها ﴿أَنْ﴾ ووقف ﴿الآيَا﴾ ثم ابتداء ﴿اسْجُدُوا﴾<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من شَدَدَ ﴿الْأَسْحُدُوا﴾ فتقديرها: فصدّهم عن السبيل لئلا يسجدوا، ويجوز أن يعلق ﴿أَنْ﴾ بزَيْن، كأنه زَيْن لهم الشيطان أعمالهم، لئلا يسجدوا، واللام في الوجهين داخل على مفعول له، وهذا هو الوجه لتحري القصة على سننها، ولا يُفَصَّلُ بين بعضهما وبعض بما ليس منها، وإن كان الفصل بهذا النحو غير ممتنع، لأنه يجري مجرى الاعتراض، وما يُسَدِّدُ القِصَّةَ، وكأنه لما قيل: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤]، فدلّ هذا الكلام على أنهم لا يسجدون لله تعالى، ولا يتدينون بدين، قال: ألا يا قوم أو يا مسلمون اسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض، خلافاً عليهم، وحمداً لله، ومكان ما هداهم لتوحيده، فلم يكونوا مثلهم في الطغيان والكفر. ووجه دخول حرف التنبيه على الأمر، أنه موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه، كما أن النداء موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المنادى له من إخبار أو أمر أو نهي، ونحو ذلك مما يخاطب به، وإذا كان كذلك فقد يجوز أن لا يريد منادى في نحو قوله: ﴿الْأَسْحُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] كما يريد المنادى في قوله:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ<sup>(٢)</sup>

وكذلك ما حكى عن أبي عمرو من قوله: يا ويلّ له، ويؤكد ذلك قولهم: هَلُمَّ، ويناؤهم ها التي للتنبيه مع لَمْ، وجعلها مع الفعل كشيء واحد، وإجماع الناس على فتح آخر الكلمة في اللغتين، فكما لا يجوز أن يراد ها هنا مأمور لبناء الكلمة على

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨، والإنصاف ١/١١٨، والجنن الداني ص ٣٥٦، وجواهر الأدب ص ٢٩٠، وخزانة الأدب ١١/١٩٧، والدرر ٣/٢٥، ٥/١١٨، ووصف المباني ص ٤٠٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦، وشرح المفصل ٢/٢٤، ٤٠، والكتاب ٢/٢١٩، واللامات ص ٣٧، ومغني اللبيب ٢/٣٧٣، والمقاصد النحوية ٤/٢٦١، وجمع الهوامع ١/١٧٤، ٢/٧٠.



الفتح، وإن فُكَّ إحداهما من الأخرى، بل لا يسوغ إرادة المنادى، لمكان بنائهما معاً، وجعلهما بمنزلة شيء واحد؛ كذلك يجوز لك أن لا تريد مأموراً في قوله: ﴿أَلَا يَا سَاجِدُوا﴾. ويجوز أن يُراد بعد يا مأمورون، فحذفوا، كما حذفوا من قوله:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كَلَّهِمْ

فكما أن ﴿يَا﴾ هنا لا تكون إلا لغير اللعنة، كذلك يجوز أن يكون المأمورون مرادين فحذفوا من اللفظ، وقد جاء هذا في مواضع من الشعر، فمن ذلك ما أنشده أبو زيد:

وقالت ألا يا اسمع نِعْظَكَ بِخُطْبَةٍ فَقُلْتُ سَمِعْنَا فَاَنْطَقِي وَأَصِيبِي<sup>(١)</sup>

ومما يؤكد قول من قال: ألا مثقلة، أنها لو كانت مخففة ما كانت في ﴿سَاجِدُوا﴾ ياء لأنها اسجدوا، ففي ثبات الياء في يسجدوا في المصحف دلالة على التشديد، وأن المعنى: أن لا يسجدوا؛ فانتصب الفعل بأن وثبتت ياء المضارعة في الفعل.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ في الياء والتاء. [النمل: ٢٥].

فقرأ عاصم في رواية حفص والكسائي بالتاء فيهما.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم بالياء فيهما<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: من قرأ بالياء، فلأن الكلام على الغيبة: فزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَلَا يسجدوا، وهو يعلم الغيب وما يخفون وما يعلنون. وقرأ الكسائي فيهما بالتاء لأن الكلام قد دخله خطاب على قراءته: اسجدوا لله الذي يعلم ما تُسْرُونَ وما تُعْلِنُونَ.

ومن قرأ: ﴿أَنْ لَا يَسْجُدُوا﴾، فالكلام على الغيبة، ويجوز أن يكون على الخطاب للمؤمنين والكافرين الذين جرى ذكرهم، على لفظة الغيبة، فأخبر الجميع بأنه سبحانه يعلم ما يخفون وما يعلنون، ورواية أبي بكر عن عاصم بالياء فيهما أشبه بقراءة ﴿أَلَا سَاجِدُوا﴾ بالياء فيهما، لأنه غيبة مع غيبة.

اختلفوا في وصل الهاء بياء في قوله جلّ وعزّ: ﴿فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨] وإسكانها.

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: ﴿فَأَلْقَيْهِ إِلَيْهِمْ﴾ موصولة بياء في رواية الخُلَوَانِي عن هشام بن عمار عن ابن عامر، وقال: ابن ذكوان بكسر الهاء، واختلف

(١) يروى «سميماً» بدل «سمعنا».

البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٣٥، ونوادير أبي زيد ص ٢٢، وبلا نسبة في الإنصاف ص ١٠٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

عن نافع فقال ابن جَمَّاز والمسيبي والقاضي عن قالون: ﴿فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾ مكسورة الهاء من غير ياء.

وقال ورش: في الوصل ياءٌ بعد الهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفرٍ وكذلك قال الحلواني عن قالون.

واختلف عن أبي عمرو؛ فروى عنه اليزيدي: ﴿فَأَلْقَيْتَهُ﴾ ساكنة، وروى عنه عبد الوارث وشجاع، ﴿فَأَلْقَيْتَهُ﴾ موصولة بياءٍ في الوصل. وقال عباسٌ: سألته فقراً: ﴿فَأَلْقَيْتَهُ﴾ جزماً وقال: إن شئت: ﴿فَأَلْقَيْتَهُ﴾ وكان اختياره فألقه مشددة، وقرأ عاصم في الرويتين جميعاً جزماً وحمزة مثله<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وصلُ الهاء بياء في ﴿أَلْقَهُ﴾ ونحوه أقيسُ وأشبهه، وتَرَكُ وَضَلَهُ بالياء إنما يجري في الشعر، كقوله:

مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اغْتَمَّرَا<sup>(٢)</sup>

وكذلك رواية من روى عن أبي عمرو: ﴿فَأَلْقَيْتَهُ إِلَيْهِمْ﴾ موصولة بياء، أقيس من رواية من روى: ﴿فَأَلْقَيْتَهُ﴾ بسكون الهاء. وزعم أبو الحسن أن نحو: ﴿أَلْقَيْتَهُ﴾ ونحو قوله:

مَشْتَنَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ<sup>(٣)</sup>

لغة، ولم يخك ذلك سيويه، وحمل قوله: «له أرقان» على الضرورة ولم يخك اللُّغة التي حكاه أبو الحسن في موضع عَلِمْتُ.

اختلفوا في قوله جَلٌّ وعزٌّ: ﴿أَتَمِدُّونِي بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦]. فقراً ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿أَتَمِدُّونِي﴾ بنونين وياءٍ في الوصل. حدثنا ابن واصل قال: حدثنا ابن سعدان عن المسيبي عن نافع: ﴿أَتَمِدُّونِي﴾ خفيفة النون وهي بنون واحدة وياء في الوصل والوقف.

وقرأ ابن عامرٍ وعاصم والكسائي: ﴿أَتَمِدُّونَ﴾ بغير ياء في الوصل والوقف. وقرأ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) عجز بيت. صدره:

أَوْ مَعْبِرُ الظُّهْرِ يُنْبِي عَنْ وِلْيَتِهِ

البيت من البسيط، وهو لرجل من باهلة في شرح أبيات سيويه ٤٢٢/١، والكتاب ٣٠/١، وبلا نسبة في لسان العرب ٥٣٣/٤ (عبر)، والمخصص ٧٦/٧، وأساس البلاغة (نبو)، وتاج العروس ٥٠٦/١٢ (عبر)، والإنصاف ٥١٦/٢، وخزانة الأدب ٢٦٩/٥، والمقتضب ٣٨/١، والمقرب ٢٠٤/٢. جمل مُعْبِرٌ: كثير الوبر كان وبره وُقِرَ عليه وإن لم يقولوا أعبرته.

(٣) مرٌ سابقاً.

حمزة: ﴿أَتَمِدُونِي بِمَالٍ﴾ بنون واحدة مشددة ووقف على الياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي في: أتمدونني بمال: أبو زيد: أمددت الرجل بالمال والرجال إمداداً.  
قال أبو علي: وفي التنزيل: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُضْمِرُهُمْ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ﴾ [المؤمنون: ٥٥]،  
وفي غير المال والبنين، مد على فعل، قال: ﴿وَيُضْمِرُهُمْ فِي طُفَيْنِهِمْ يَمْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]  
و﴿يَمِدُّوهُمْ فِي اللَّغْوِ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، وقال: ﴿وَنَضْمُرُهُمْ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩]  
فأما قوله: ﴿أَتَمِدُونِي﴾ هو: ﴿أَتَمِدُونِي﴾. فادغم الأولى في الثانية، ومن لم يحذف  
الياء في الوصل، فلائنه ليس بفاصلة ولا يشبه الفاصلة، لأنه ليس بكلام تام، فالتون  
الأولى علامة الرفع، والثانية التي تصحب ضمير المتكلم المنصوب.  
وقرأ نافع: ﴿أَتَمِدُونِي﴾ خفيفة النون.

قال أبو علي: التشديد حسن، ووجه التخفيف أنه يحذف الثانية، ولا يحذف  
الأولى لأن حذف الأولى لحن، والثانية قد حذفت في مواضع من الكلام والشعر،  
نحو: قدي<sup>(٢)</sup> وإني، ومن بين فقال: ﴿أَيَمِدُونِي﴾ فجمع بين المثلين ولم يدغم، فلأن  
الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها تجري في الكلام ولا يلتزق بها الثانية نحو: أتمدون  
زيداً، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٣].

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦] في فتح الياء، وإثباتها  
وجزمها.

فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي: ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾  
بكسر النون من غير ياء.

وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم في رواية حفص: ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾ بفتح الياء.  
وكلهم فتح التاء غير الكسائي، فإنه أمالها من: ﴿آتاني﴾. وأمال حمزة ﴿أَنَا إِلَيْكَ بِهِ﴾  
[النمل: ٣٩، ٤٠]. أشمّ الهمزة شيئاً من الكسر، ولم يملها غيره.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾ بسكون الياء لزمه إذا أدرج أن يحذفها  
لالتقاء الساكنين: الياء ولام المعرفة، ومن فتحها على أصل ما يجب لهذه الياء من  
الفتحة ثبتت له ولم يحذف، لأنه لم يلتق ساكن مع ساكن فيلزم حذفها.

فأما إمالة الكسائي الألف من ﴿آتاني﴾ فحسن، لأن هذه الياء ثابتة في تصرف هذا  
الفعل، فبحسب لزومها تحسن الإمالة.

وأما إمالة حمزة ﴿أَنَا إِلَيْكَ﴾ فإنما هي من أجل لزوم الكسرة في: ﴿آتي﴾، فإذا لزم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) إشارة إلى رجز مر سابقاً.

الكسرة جازت الإمالة، فأمال الفتحة التي على همزة المضارعة، لتميل الألف التي في آتي نحو الياء، وإمالة الكسائي فتحة التاء من ﴿آتاني﴾ أحسن من إمالة حمزة، لأنَّ ﴿آتي﴾ مثال ماض، والهمزة في ﴿مآئيك﴾ همزة المضارعة، فإمالتها لا تحسن، ألا ترى أنّه لو كانت الياء التي للمضارعة في الفعل، لم تجز الإمالة، وإذا لم تجز الإمالة في حرف من حروف المضارعة، كان ما بقي من الحروف على حكمه، ألا ترى أنّهم قالوا: يَعدُّ، فأتبعوا سائر الحروف الياء، وكذلك أُكْرِمُ ولم يميلوا الفتحة في ﴿أحسب﴾ كما أمالوها في قولهم في عمَرَ، ولأنَّ الياء لو كانت من مكان التاء، لم تحسن إمالتها، فكذلك لا تحسن إمالة الهمزة من قوله: ﴿أنا مآئيك يده﴾ [النمل: ٣٩، ٤٠].

قال: همَزَ ابن كثيرٍ وحده: ﴿وَكشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا﴾ [النمل: ٤٤] في رواية أبي الإخريط، ولم يهمز غيره ﴿على سُوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] و﴿بالسُوْقِ﴾ [ص: ٣٣].

قال أبو بكر: ولم يهمز ﴿يَوْمَ يَكشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ولا وجه له. وقرأت على قُنبَل عن النبال بغير همز: حدثنا مضر بن محمد قال: حدثنا ابن أبي بَرَّة قال: كان وهبُ بن واضح يهمز ﴿عَنْ سَاقِيهَا﴾، و﴿على سُوْقِهِ﴾ و﴿بالسُوْقِ﴾، قال ابن أبي بَرَّة، أنا لا أهمز من هذا شيئاً، وكذلك ابن فليح لا يهمز من هذا شيئاً.

وقرأ الباقر: ﴿سَاقِيهَا﴾ غير مهموز، ولم يهمز أحد: ﴿يَوْمَ يَكشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أما الهمز في ﴿سَاقِيهَا﴾، و﴿سَاقٍ﴾، فلا وجه له، وأما ﴿على سُوْقِهِ﴾ و﴿بالسُوْقِ﴾ فهُمَزُ ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة، قد جاء في كلامهم وإن لم يكن بالفاشي.

فأمَّا رواية ذلك، فإنَّ أبا عثمان زعم أنَّ أبا الحسن خَبَّرَهُ قال: كان أبو حية النميري<sup>(٢)</sup> يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة، وينشد:

لحب المؤقدين إليّ مؤسسى<sup>(٣)</sup>

ووجهه من القياس أنّه يقدر الضمّة، كأنّها على الواو، إذ لا حائل بينها وبين

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) أبو حية النميري (توفي نحو ١٨٣هـ = نحو ٨٠٠م) الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نمير بن عامر، أبو حية، شاعر مجيد فصيح راجز، من أهل البصرة. من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. مدح خلفاء عصره فيهما. وقيل في وصفه: كان أهوج (به لوة) جباناً بخيلاً كذاباً. وكان له سيف ليس بينه وبين الخشب فرق، يسميه «العب المنية». قيل: مات في آخر خلافة المنصور (سنة ١٥٨هـ) وقال البغدادي: توفي سنة بضع وثمانين ومئة.

الأعلام ١٠٣/٨، ١٠٤، ورغبة الأمل ١/١٢٩-١٣١، ٢٣١ والأغاني طبعة الساسي ٦١/١٥، وسمط اللآلي ٩٧، والآمدي ١٠٣، وخزانة البغدادي ٣/١٥٤ نم ٤/٢٨٣-٢٨٥، والشعر والشعراء ٢٩٩.

(٣) صدر بيت مرّ سابقاً.

الواو، ونظير ذلك قولهم: امرأة مقلات، فيميلون الألف، كأنه قَدَرَ الكسرة، لَمَّا لم يكن بينها وبين القاف حاجزٌ على القاف، فكما أنه لو قال: قِلَاتٍ وقِبَابٍ وِضِفَافٍ، ونحو ذلك، لجازت الإمالة فيه، كذلك استجازوها في مِفْلَاتٍ لِمَا أعلمتُك، وأن لا يؤخذ بذلك في التلاوة أحسن.

وأما ما يروى عن ابن كثير من همز ﴿سَأَقِيهَا﴾، فوجه الشبه فيه أن من قال: سُوْقٌ، في جمع ساقٍ، فكان مثل: لايةٍ ولُوبٍ، ودار ودُورٍ. وكان ﴿سُوْقٌ﴾ كحولٍ وخُؤولٍ، وجاز الهمز في الجمع على القولين. فأما سُوْقٌ فَعَلَى:

لَحَبِّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى

و﴿سُوْقٌ﴾ لتحركها بالضَّم، وهذه الهمزة جرت مجرى نائِرٍ، لأنَّ بعضهم قال: أدوُرٌ، ثم قلب، فقال: أدُرٌ، ولم يَزِدْ الواو التي هي عين، ولكن جعلها كآخرِ وَاَدَمَ، فلمَّا استمر في الجمع الهمز في هذين الوجهين، فقالوا: ﴿أَسُوْقٌ﴾ أيضاً، فجاز همزها قال:

لكلِّ دهرٍ قد لبست أنثُوباً<sup>(١)</sup>

استجاز ذلك أيضاً في سَأَقٍ، كما أن أدَكَرَ ومدَكِرَ لما استمر فيه بدلُ الذالِ، قالوا: الذَكَرُ، وكذلك قولهم: اتقى وتَقِيَّةً، وكأنه لما رأى الهمز في الجمع في هذه المواضع، أجرى الواحد على قياس الجمع، وأكد ذلك أن الهمزة في هذه المواضع من الجمع، جرت مجرى الهمزة من نفس الكلمة فيما ذكرت لك.

اختلفوا في التاء والنون من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿لَنَبِيَّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ﴾

[النمل: ٤٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصمٌ بالنون جميعاً، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء جميعاً<sup>(٢)</sup>.

(١) بعده:

رباطه واليمنة المُنشُوبَا

ويروى «حال» بدل «دهر».

الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في التنبيه والإيضاح ٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٠/٢، ولسان العرب ٢٤٥/١ (ثوب)، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٦، وله أول معروف بن عبد الرحمن في شرح التصريح ٣٠١/٢، والمقاصد النحوية ٥٢٢/٤، وبلان نسبة في أساس البلاغة ص ٤٥٦ (نشب)، وكتاب الجيم ٣/٢٧٣، وأوضح المسالك ٣٠٨/٤، وسر صناعة الإعراب ٨٠٤/٢، وشرح الأشموني ٦٧٢/٣، والكتاب ٥٨٨/٣، ولسان العرب ٦٠٢/٢ (ملح)، ومجالس ثعلب ص ٤٣٩، والمقتضب ٢٩/١، ١٣٢/٢، ١٩٩، والمتعمق في التصريف ٣٣٦/١، والمنصف ٢٨٤/١، وتاج العروس ١٠٩/٢ (ثوب).

الثوب: اللباس، واحد الأثواب، والثياب والجمع أثُوبٌ، وبعض العرب يهمزه فيقول: أنثُوبٌ لاستئصال الضمة على الواو، والهمزة أقوى على احتمالها منها. (اللسان ٢٤٥/١ ثوب).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

قال أبو علي: قوله: ﴿تَقَاسَمُوا﴾ فعل لا يخلو من أن يراد به مثال الماضي، أو مثال الآتي الذي يراد به الأمر، ألا ترى أنك تقول: تقاسموا أمس، إذا أردت الماضي، وتقاسموا غداً، إذا أردت به الأمر، فمن قال: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ فأراد الأمر وجعل ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ جواباً لتقاسموا؛ لأن هذه الألفاظ التي تكون من ألفاظ القسم تتلقى بما تتلقى به الأيمان كقوله سبحانه: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَنَبَيِّتَنَّهُ﴾ [فاطر: ٤٢] ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَى﴾ [النحل: ٣٨]، فكذلك: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾، فمن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ تلقاه باللام والنون الثقيلة، وأدخل المتكلمون أنفسهم مع المقسمين، كما دخلوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ آبَاءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١]. ومن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ أراد ليقسم بعضهم لبعض لنبيئته، فتقاسموا على هذا: أمر، كما كان فيمن قال: لنبيئته، أمراً.

ومن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ بالياء، فتقاسموا على هذا مثال ماضٍ، ولا يجوز مع هذا إلا بالياء، لأن مثال الماضي للغيبة، كما أن ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ بالياء كذلك، ولا يجوز التاء ولا النون في قوله ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ و﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ مع مثال الماضي. لأن الماضي للغيبة، و﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ للخطاب.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مَهْلِكٌ أَهْلِهِ﴾ [النمل: ٤٩] بفتح الميم واللام، وروى عنه حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ الباقون: ﴿مَهْلِكٌ﴾ بضم الميم وفتح اللام.

قال أبو علي: يقال: هَلَكَ يَهْلِكُ، والمصدر منه مَهْلِكٌ، كما أن المصدر من ضرب يضرب مضرباً، بفتح الراء، واسم المكان: المهلك، بكسر اللام، فقول عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مَهْلِكٌ﴾ أي هلاك أهله، وقد حكي أنه يقال: هلكني، بمعنى: أهلكني. وذلك لغة تميم، فيما زعموا، فيجوز في المهلك على هذا أن يكون مصدراً مضافاً إلى المفعول به، ويكون على قول من لم يجعل هلكه بمعنى أهلكه، مصدراً مضافاً إلى الفاعل، كما تقول: هَلَكَ أَهْلِهِ.

وأما رواية حفص عنه، فيحتمل ضربين: يجوز أن يكون: مهلك اسم المكان، فيكون المعنى: ما شهدنا موضع هلاكهم ومكانه، فيكون المَهْلِكُ: كالمجلس، في أنه يراد به موضع الجلوس، ويجوز أن يريد بالمهلك، المصدر، لأنه قد جاء المصدر من فَعَلَ يَفْعُلُ، على مفعِل، قال: ﴿إِلَى مَرَجِّكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨]، قال: ﴿رَسَقُوا لَنَا عَيْنَ الْمَجِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، والأول أكثر.

فأما من قرأ: ﴿مَهْلِكٌ﴾ فيحتمل ضربين، يجوز أن يكون إهلاك أهله: أي: لم يشهد إهلاك أهله، ويجوز أن يكون الموضع أي: لم يشهد موضع الإهلاك.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جَلَّ عَزَّ: ﴿إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ [النمل: ٥١].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَنَّا﴾ بفتح الألف، وقرأ الباقون: ﴿إِنَّا﴾ بكسر الألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قال سبحانه: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ [النمل: ٥١]. مَنْ كَسَرَ ﴿إِنَّا﴾ جاز أن تكون ﴿كَانَ﴾ المفتقرة إلى الخبر، وجاز ﴿أَنَّ﴾ تكون التي بمعنى وَقَعَ، فإذا جعلته على وقع كان قوله: ﴿كَيْفَ﴾ في موضع حالٍ تقديره: على أي حالٍ وقع عاقبة مكرهم. أي أحسنًا وقع عاقبة مكرهم، أم سيئًا؟ ويكون في: كيف ضمير من ذي الحال، كما أنك إذا قلت في الدار حدث الأمر، فجعلته في موضع الحال كان كذلك، و﴿حُكْمٌ﴾ «كيف» أن يكون متعلقًا بمحذوف، كما أنك إذا قلت في الدار وقع زيد، تقديره: وقع زيد مستقرًا في هذه الحال، فإن جعلته ظرفًا للفعل تعلق بكان الذي بمعنى الحدوث.

وقوله: ﴿إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ [النمل: ٥١] فيمن كَسَرَ استئناف، وهو تفسير للعاقبة، كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد، فكذلك قوله: ﴿إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ تفسير.

ومن قرأ: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ جاز أن يكون ﴿كَانَ﴾ على ضربيها، فإذا حملتها على وقع كان ﴿كَيْفَ﴾ في موضع حالٍ، وجاز في قوله: ﴿إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ أمران، أحدهما: أن يكون بدلاً من قوله: عاقبة مكرهم، وجاز أن يكون محمولاً على مبتدأ مضمرة، كأنه: هو ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ أو ذاك أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ، فإذا حملتها على المقتضية للخبر جاز في قوله: ﴿إِنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ أيضاً أمران: أن يكون بدلاً من اسم ﴿كَانَ﴾ الذي هو ﴿العاقبة﴾، فإذا حملته على ذلك كان ﴿كَيْفَ﴾ في موضع خبر كان.

والآخر: أن يكون خبر ﴿كَانَ﴾، ويكون موضعه نصباً، بأنه خبر كأنه: كان عاقبة مكرهم تدميرهم، ويكون كيف في موضع حال، ويجوز أن يكون العامل في كيف أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون ﴿كَانَ﴾ لأنه فعل كما كان العامل في الظرف في قوله سبحانه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢] كان. ألا ترى أنه لا يجوز أن يتصل قوله ﴿لِلنَّاسِ﴾ بواحدٍ من المصدرين، إلا أن تجعله صفة لعَجَبٍ، فتقدمه، فيصير في موضع حالٍ، والعامل فيه على هذا أيضاً كان. ويجوز أن يكون العامل فيه ما في الكلام من الدلالة على الفعل، لأن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

قوله: ﴿إِنَّا دَمَرْنَاَهُمْ﴾ بمنزلة تدميرنا، وتدميرنا يدلّ على ﴿دَمَرْنَاهُمْ﴾ فيصير العامل فيه هذا المعنى الذي دلّ عليه ما في الكلام من معنى الفعل. وزعموا أن في حرف أبيّ: ﴿أَنَّ دَمَرْنَاَهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ [النمل: ٥١] فهذا يقوي الفتح في ﴿أَنَّا﴾.

ابن كثير: ﴿أَيْتُكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ [النمل: ٥٥] بهمزة واحدة غير ممدودة، وبعدها ياء ساكنة، وكذلك روى ورش عن نافع، وقد ذكرته في الأعراف وغيرها، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَيْتُكُمْ﴾ بهمزتين. وقرأ نافع وأبو عمرو في غير قراءة ورش ﴿أَيْتُكُمْ﴾ بهمزة واحدة ممدودة.

قال أبو علي: أبو عمرو يريد ﴿أَيْنَكُمْ﴾ ثم يلين الهمزة الأخيرة فتصير بين بين، وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم.

قال: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿قَدَرْنَاَهَا﴾ [النمل: ٥٧] خفيفة. وقرأ الباقون: ﴿قَدَرْنَاَهَا﴾ مشددة وكذلك روى حفص عن عاصم بالتشديد.

وقد ذكرنا فيما تقدم أنّ قَدَرْنَا في معنى قَدَرْنَا. ويدلّ على ذلك قوله:

وَمُفْصِرَةٌ عَنِّي قَدَرْتُ لِسَاقِهَا<sup>(١)</sup>

ومثله للأعشى:

يَهْمَاءٌ طَامِسَةٌ رَفَعَتْ لِعَرْضِهَا طَرْفِي لِأَقْدِيرِ بَيْسِنِهَا أَمْيَالِهَا<sup>(٢)</sup>  
قالوا: معناه لأَقْدَرُ.

اختلفوا في الباء والتاء، من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قَلِيلًا مَا يَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢].

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قَلِيلًا مَا يَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء، وروى عبيد عن أبي عمرو بالتاء. وروى هشام بن عمار عن ابن عامر بالياء مثل أبي عمرو، وروى ابن ذكوان عن ابن عامر بالتاء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء<sup>(٣)</sup>.

(١) صدر بيت. عجزه:

فخَرَّتْ كَمَا تَتَابِعُ الرِّيحَ بِالْقَفْلِ

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص ٩٢، ولسان العرب ٣٨/٨ (تبع)، ٥٦١/١١، ٥٦٢ (قف)، ٥٢٢/١٣ (فوه)، وجمهرة اللغة ص ٩٦٦، ١١٦٠، والمخصص ٢٠٠/١٠، وتاج العروس ٤٠٦/٢٠ (تبع)، (قف)، (فوه)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣/١٤٥، ١٦٠/٩ يذكر عقره ناقة وأنها كاست فخرت على رأسها. قال الأزهري: يقال: أتايعت الريح بورق الشجر إذا ذهب به، وأصله تتايعت به، والقفل: ما يبس من الشجر.  
ناقة مفرحة: تلد الفرحة.

(٢) اليهماء: مفازة لا ماء فيها ولا يُسمع فيها صوت. وقال عمار: الفلاة التي لا ماء فيها ولا علم فيها ولا يُهتدى لطرقتها. (لسان العرب ٦٤٨/١٢ مادة: بهم).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.



قال أبو علي: ﴿قَلِيلًا مَا يَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]، أي ما يذكر هؤلاء المشركون الذين يجعلون مع الله آلهة أخرى، أو إلهاً آخر، ووجه الخطاب والتاء، أن الخطاب مصروف إليهم دون المسلمين، كأنه: قل لهم يا محمد: ﴿قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢].

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ﴾ [النمل: ٦٦]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ خفيفة بغير ألف، وقرأ الباقون: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ بالألف ممدودة. روى المفضل عن عاصم: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ مثل أبي عمرو غير أحمد، وروى الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ على افتعل<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يعلم قد يصل بالجار كقوله: ﴿الَّذِينَ يَأْتُونَ اللَّهَ بِرَبٍّ﴾ [العلق: ١٤] وقولهم: عِلْمِي يزيد يوم الجمعة، ويمكن أن يكون منه قول ابن مقبل:

وعلمي بأسدام الميا<sup>(٢)</sup> . . . .

ومعنى أدرك: بلغ ولحق، تقول: فلان أدرك الجيش إذا لحق بهم وقد تقول: هذا ما أدركه علمي أي: بلغه، فالمعنى: أنهم لم يدركوا علم الآخرة، أي لم يعلموا حدوثها وكونها، وذلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] أي: بل هم من علمها، وإذا كان كذلك، كان معنى قوله سبحانه في الآخرة معنى الباء، أي: لم يدركوا علمها، ولم ينظروا في حقيقتها، فيدركوها ولهذا قرأ من قرأ: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ كأنه أراد لم يدركوه، كما تقول: أجتتني أمس أي: لم تجيء. والمعنى: لم يدرك علمهم بحدوث الآخرة، بل هم في شك من حدوثها، بل هم عن علمها عمون.

والعبي عن علم الشيء أبعد منه من الشاك فيه، لأن الشك قد يعرض عن ضرب من النظر، والعبي عن الشيء الذي لم يدرك منه شيئاً.

أمّا من قال: ﴿أَدْرَاكَ﴾ فإنه أراد: تدارك، فأدغم التاء في الدال لمقاربتها لها، وكونها من حيزها، فلما سكنت التاء للإدغام اجتلبت لها همزة الوصل كما اجتلبت في نحو اذان وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَاكُهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، كأن معناه: تلاحقوا قال:

تداركنم الأحلاف قد ثلّ عرشها<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) جزء من بيت مرّ سابقاً.

(٣) صدر بيت. عجزه:

وُدُبَيان قد زلّت بأقدامها النعل

وما رواه الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ فَمَعْنَاهُ افْتَعَلَ، مِنْ أَدْرَكَتْ، وَافْتَعَلَ، وَتَفَاعَلَ: قَدْ جِيئَانِ بِمَعْنَى، يُعْنَى بِأَحَدِهِمَا مَا يُعْنَى بِالْآخَرِ، وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ قَوْلُهُمْ: اذْذَوْجُوا، وَإِنْ كَانَ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَلَى صُورَةِ يَجِبُ فِيهَا الْإِنْقِلَابُ، وَلَكِنَّهُ صَحَّ لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا، وَتَفَاعَلُوا يَلْزِمُ تَصْحِيحَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِيهِ لِسُكُونِ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ، فَصَارَ تَصْحِيحُ هَذَا كِتَابَةً: عَوْرَ، وَحَوَّلَ، لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى تَفَاعَلَ، وَتَفَاعَلَ قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ مِنْهُ سَاكِنٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَادْرَكَ وَادْرَكَ بِمَعْنَى، كَمَا أَنَّ عَوْرَ وَاعْوَارًا بِمَعْنَى، وَلَوْ قُرِئَ: حَتَّى إِذَا أَدْرَكُوا فِيهَا، وَادْرَكُوا لَكَانَ مِثْلَ مَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَوْلَا دِرَاكُ الشَّدِّ قَاظَتْ حَلِيلِيَّتِي<sup>(١)</sup>

أي: لولا متابعتي للعدو والنجاء، لأسروني. فِدْرَاكٌ مُصَدَّرٌ لِدَارَكٍ، كَمَا أَنَّ الْقِتَالَ مُصَدَّرٌ لِقَاتَلٍ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَيْدَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاؤُنَا أَيْنًا﴾ [النمل: ٦٧] بهمزة، غير أن ابن كثير لا يَمُدُّ، وأبو عمرو يَمُدُّ، وكان أبو عمرو يأتي بالالف بعد الهمزة، ثم ياء، وكان ابن كثير لا يأتي بالالف بعدها ياء، تقول: ﴿أَيْدَا، أَيْنًا﴾، وقرأ عاصم وحمة: ﴿أَيْدَا﴾ بهمزتين، ﴿أَيْنًا﴾ بهمزتين، وقرأ نافع: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ مكسورة الألف، ﴿أَيْنًا﴾ ممدودة، وقرأ ابن عامر والكسائي: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ بهمزتين، ﴿إَيْنًا لمُخْرَجُونَ﴾ بنونين وكسر الألف من غير استفهام.

قال أبو علي: قد ذكرنا ألفاظ ذلك ومعانيه فيما تقدم.

قال: وقرأ ابن كثير: في ﴿ضَيْقٍ﴾ بكسر الضاد. [النمل: ٧٠]. خلف عن المسيبي عن نافع مثله، وكذلك روى أبو عبيدة عن إسماعيل عنه وهو غلط، وقرأ الباقون ﴿ضَيْقٍ﴾ بفتح الضاد.

قال أبو علي: لا يكون الضيقُ مثلَ هَيْنٍ وَلَيْنٍ، لِأَنَّكَ إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى ذَلِكَ، أَقَمْتَ الصِّفَةَ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ، مَا أَصَبَتْ عَنْهُ مَدْوُحَةٌ، فَيَحْمَلُ ضَيْقٌ وَضَيْقٌ عَلَى أَنْهُمَا لَغْتَانِ.

= البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٠٩، ولسان العرب ٦/٣١٤ (عرش) ٩/٥٤ (حلف)، ١١/٩١ (ثلل)، وجمهرة اللغة ص ٨٤، وكتاب العين ١/٢٤٩، ومقاييس اللغة ١/٣٦٩، ٤/٢٦٥، وأساس البلاغة (عرش)، والمخصص ٦/٨، وتاج العروس ١٧/٢٥٢ (عرش)، ٢٣/١٥٩ (حلف)، (ثلل)، وديوان الأدب ١/١١٤.

ثُلُّ عَرَشُهُ: هُدْمٌ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ قَوَامِ أَمْرِهِ، وَقِيلَ: وَهِيَ أَمْرُهُ وَذَهَبَ عَزَّهُ.

الأحلاف: أسد وغطفان لأنهم تحالفوا على التناصر.

(١) عجز بيت. وهو من الطويل.

يقال: قَيْظُوا واقْتَاظُوا: أقاموا زمن قَيْظِهِمْ (اللسان ٧/٤٥٦ قَيْظ).

قال: قرأ ابن كثير: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمُ﴾ [النمل: ٨٠] رفعاً، وفي الروم [الآية: ٥٢] مثله، وقرأ الباقون: ﴿تَسْمِعُ﴾ بالتاء، ﴿الصَّمُ﴾ نصباً في الموضعين.  
عباس عن أبي عمرو: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمُ﴾ مثل ابن كثير<sup>(١)</sup>.

حجّة من قرأ: ﴿تَسْمِعُ﴾ أنّه أشبه بما قبله، ألا ترى قوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠] فأسند الفعل إلى المخاطبين، فكذلك يُسند إليهم في قوله: ﴿وَلَا تَسْمِعُ الصَّمُ﴾ ويؤكد ذلك قوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ فيكون المعنى: إنّك لا تسمعهم كما لم يسمعهم الله. والمعنى: أنّهم لفرط إعراضهم عما يُدعَوْنَ إليه من التوحيد والدين، كالميت الذي لا سبيل إلى إسماعه وإعلامه شيئاً، وكالصَّم الذين لا يسمعون ولا يُسمعون. ومن قرأ: ﴿لَا يَسْمَعُ الصَّمُ﴾ فالمعنى أنّهم لا ينقادون للحق لعنادهم، وفرط ذهابهم عنه، كما لا يسمع الأصم ما يقال له.

ومن قرأ: لَا تَسْمِعُ فالمعنى: إنّك إذا أسمعتهم لم يسمعوا، فالمعنى فيه يؤول إلى أن الصم لا تسمع.

قال: قرأ حمزة وحده: ﴿تَهْدِي﴾ [النمل: ٨١] بالتاء ﴿الْعُمِّي﴾ نصباً، وفي الروم [٥٣] مثله، وقرأ الباقون: ﴿يَهْدِي الْعُمِّي﴾ مضافاً في السورتين. قال أبو بكر: وكتبت: ﴿تَهْدِي الْعُمِّي﴾ في هذه السورة بياء على الوقف، وكتب التي في الروم بغير ياء على الوصل، وقال خلف: كان الكسائي يقف عليهما جميعاً بالياء.

حدثنا بذلك محمد بن يحيى الكسائي عن خلف، قال خلف: سمعت الكسائي يقول: من قرأ: ﴿تَهْدِي الْعُمِّي﴾ بالتاء، وقف عليهما جميعاً بالياء.

قال بعض أصحاب أحمد، يعني الكسائي: إن حمزة يقف: ﴿تَهْدِي﴾، كما يصل بالياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة حمزة قوله: ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمِّي﴾ [يونس: ٤٣] والمعنى على تقدير: إنّك لا تهديهم لشدة عنادهم، وفرط إغراضهم، وإذا كان كذلك كان المعنى: إنّك لا تهدي العُمِّي.

فأمّا أنت من قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ تَهْدِي الْعُمِّي﴾ فعلى قول أهل الحجاز، وهي لغة التنزيل يرتفع بما، وتهدي في موضع نصب بأنّه الخبير، وعلى قول بني تميم: يرتفع بمضمر يفسره الظاهر الذي هو: ﴿تَهْدِي﴾ تقديره إذا أظهرت ذلك المضمر ما تهدي

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

تهدي، لأنك إذا أظهرت الفعل المضمر اتصل به الضمير، ولم ينفصل كما ينفصل إذا لم تُظهر.

وكذلك لو أظهرت ما ارتفع عليه أنت: فانظر؛ اتصل الضمير فصار: انظر انظر. ومن قرأ: ﴿بِهَيْدَى أَلْمَتِي﴾ مضافاً في السورتين، فاسم الفاعل للحال، أو للآتي وإذا كان كذلك. كانت الإضافة في نية الانفصال، فأما كتابة: ﴿بِهَيْدَى أَلْمَتِي﴾ في هذه السورة بالياء، فإن في الوقف على هادٍ ووادٍ، وواقي، ونحوه لغتين: إحداهما وهي الأكثر: أن يقف بغير ياء؛ فيقول: ﴿بِهَادٍ﴾ بالسكون، وذلك أنه كان في الوصل متحركاً بالكسر، فإذا وقفت حذفت الحركة، كما تحذفها من سائر المتحركات في الوقف.

وقوم يقفون بالياء فيقولون: بهادي وواقي، وذلك أنه كان حذف الياء من هادي لالتقائهما مع التنوين، وهما ساكنان، فلما وقف حذف التنوين في الوقف، فلما حذف التنوين عادت الياء التي كانت حذف لالتقائها ساكنة مع التنوين فيقول: هادي وواقي. ونحوه حكى سيويه اللغتين، فعلى هذا حذف الياء في موضع وإثباتها في آخر، على أن تكون كتبت على اللغتين، أو يكون أريد ﴿بِهَيْدَى﴾ الإضافة، فلم ينون، فإذا لم ينون لم يلزم أن يحذف الياء، كما يحذف إذا نون لسكونها، وسكون الياء، أو يكون: أريد به تهدي تفعل، ولم يُرَدَّ به اسم الفاعل، وإذا أريد: تفعل ثبتت الياء في الوصل والوقف، ولعل حمزة في قراءته ﴿تَهْدِي﴾. اعتبر ذلك إن كان مكتوباً في الخط بغير ألف، وزعموا أن: ﴿تَهْدِي﴾ قراءة الأعمش.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله جل وعز: ﴿تَكَلَّمْتُمْ أَنَّ النَّاسَ﴾ [النمل: ٨٢] فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ فتحاً وقرأ الباقون: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾ كسراً<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: وجه الفتح: تَكَلَّمْتُمْ بِأَنَّ النَّاسَ. وفي قراءة أبي زعموا: ﴿تُنَيْبْتُمْ﴾ ورؤي عن قتادة: أنه في بعض الحروف: ﴿تَحَدَّثْتُمْ﴾، وهذا يدل على أن ﴿تَكَلَّمْتُمْ﴾ من الكلام الذي هو نطق، وليس من الكلام الذي هو الجراح. ومن كسر فقال: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾، فالمعنى: تَكَلَّمْتُمْ تقول لهم: إن الناس، وإضمار القول في الكلام كثير، وحسن هذا لأن الكلام قول، فكأن القول قد ظهر. قال: قرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ﴾ [النمل: ٨٧] مفتوحة التاء، وقرأ الباقون: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ﴾ ممدودة مضمومة التاء، أبو بكر عن عاصم مثله<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿أَتَوْهُ﴾ كان: فعلوا من الإتيان، وحبَّته قوله ﴿حَوَّيْ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ﴾ [الزخرف: ٣٨]، فكذلك: ﴿أَتَوْهُ﴾ فعلوا من الإتيان، وحمل على معنى كل، دون لفظه، ولو حُمل على لفظ كل لكان حسناً، كما قال سبحانه: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

ومن قرأ: ﴿وَكُلُّ أٰتَوْهُ﴾ فحبَّته قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] فكما أنَّ ﴿آتِيهِ﴾ فاعله حُمل على لفظ ﴿كُلُّ﴾ كذلك آتَوْهُ: فاعلوه، فاتَوْهُ: محمول على معنى كل، وقوله: ﴿آتِيهِ﴾: ﴿وَإِنْ كُلُّ إِلَّا آتِ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ محمول ذلك كله على لفظ كل دون معناه.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: بالتاء.

وروى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء وهو غلط.

وحدثني عبيد الله بن علي الهاشمي عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يفعلون﴾ بالياء: أنَّ ذكر الغيبة قد تقدَّم في قوله: ﴿وَكُلُّ أٰتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

وحجَّة التاء أنَّه خطابٌ للكافة، وقد يدخل الغيب في الخطاب، ولا يدخل الخطاب في الغيبة.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَهُمْ مِنْ فَرَعٍ يَوْمِيذٍ﴾ [النمل: ٨٩] مضافاً، واختلف عن نافع في الميم، فروى ابن جَمَاز وقالون وأبو بكر بن أبي أويس، والمسيبي، وورش عنه: ﴿مِنْ فَرَعٍ يَوْمِيذٍ﴾ غيرُ منون بفتح الميم.

وروى عنه إسماعيل بن جعفر: ﴿مِنْ فَرَعٍ يَوْمِيذٍ﴾ بكسر الميم.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿مِنْ فَرَعٍ يَوْمِيذٍ﴾ بفتح الميم والتنوين، لا يجوز مع التنوين إلا فتح الميم، فإذا لم تُنَوَّنْ فزَعاً جاز فيه الفتح والكسر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يجوز فيمن نَوَّنْ قوله سبحانه: ﴿مِنْ فَرَعٍ﴾ في انتصاب يومٍ ثلاثة أضرِب:

أحدها: أن يكون منتصباً بالمصدر؛ كأنه: وهم من أن يفزعوا يومِيذٍ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

والآخر: أن يكون صفة لفزع لأن أسماء الأحداث توصف بأسماء الزمان، كما يخبر عنها بها، وفيه ذكر للموصوف وتقديره في هذا الوجه أن يتعلق بمحذوف: كأنه من فزع يحدث يومئذ.

والثالث: أن يتعلق باسم الفاعل كأنه: آمنون يومئذ من فزع.

ويجوز إذا نون فزعا أن يعنني به: فزعا واحداً، ويجوز أن يعني به كثرة؛ لأنه مصدر، والمصادر تدل على الكثرة، وإن كانت مفردة الألفاظ كقوله سبحانه: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، وكذلك إذا أضيف، فقيل: ﴿من فزع يومئذ﴾، أو ﴿يومئذ﴾ أن يعنى به مفرداً، ويجوز أن يعنى به كثرة.

فأمّا القول في إعراب يوم، وبنائه إذا أضيف إلى ﴿إذ﴾ فقد ذكر فيما تقدم.

قال: قرأ نافع وعاصم في رواية حفص وابن عامر: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالياء [النمل: ٩٣].

وفي كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان، عن ابن عامر ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالياء.

وقرأ الباقون بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي حجة الياء أنه وعيد للمشركين، وحجة التاء أنه على: قل لهم: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة القصص

قال سبحانه: ﴿طَسَمَ﴾ وقد ذُكِرَتْ.

اختلفوا في النون والياء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَوَيْلٌ لِّفِرْعَوْنَ وَكُنُودُهُمَا﴾ [القصص: ٦] ورفع الأسماء ونصبها. فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَوَيْلٌ لِّفِرْعَوْنَ﴾ بالياء ورفع الأسماء بعده.

وقرأ الباقون بالنون: ﴿وَوَيْلٌ﴾ ونصب الأسماء بعده<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة ﴿ثُرِي﴾ أن ما قبله للمتكلم، فينبغي أن يكون ما بعده أيضاً، كذلك، ليكون الكلام على وجه واحد، لأنَّ فرعون يُرى ذلك.

وحجة ﴿يَرَى﴾ أن فرعون وحزبه يرون ذلك، ويُعَلِّمُ أنهم يرونه إذا أروه. وهي فيما زعموا قراءة الأعمش.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] في فتح الحاء وضمها.

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَحَزَنًا﴾ بضم الحاء، وقرأ الباقون ﴿وَحَزَنًا﴾ بفتح الحاء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الحُزْنُ والحَزْنُ: لغتان مثل: العُجْمُ والعَجْمُ، والعُرْبُ والعَرَبُ، وهما مطَّردان في هذا النحو.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿حَتَّىٰ يَصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ [القصص: ٢٣] في فتح الياء

وضمها.

فقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿حَتَّىٰ يَصْدِرَ﴾ بنصب الياء ورفع الدال من صَدَرَتْ.

وقرأ الباقون: ﴿حتي يَصْدِرُ﴾ برفع الياء وكسر الدال من أَصْدَرْتُ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

قال أبو علي: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءَ﴾: حَتَّى يَرْجِعُوا مِنْ سَقِيهِمْ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿يَوْمَئِذٍ يُصْدِرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ [الزلزلة: ٦]، فَمِنْ قَرَأَ: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءَ﴾ أَرَادَ: حَتَّى يُصْدِرُوا مَوَاشِيَهُمْ مِنْ وَرْدِهِمْ، فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ، وَحَذَفُ الْمَفْعُولِ كَثِيرٌ فِي التَّنْزِيلِ وَفِي سَائِرِ الْكَلَامِ، قَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢]، فَحَذَفَ أَحَدَ الْمَفْعُولِينَ الَّذِينَ ثَبَتَا فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَوْفَةً﴾ [فصلت: ١٣] وَالْمَفْعُولُ الْمَحْذُوفُ إِنَّمَا هُوَ لِتَنْذِرِ النَّاسِ، أَوْ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

لَا يَغْدَلَنَّ أَتَاوِيُونَ تَضْرِبُهُمْ نَكْبَاءً صِرْبًا بِأَصْحَابِ الْمُجَلَّاتِ<sup>(١)</sup>  
أَي أَحَدًا.

اختلفوا في ضمِّ الجيم وكسرها وفتحها من قوله تعالى: ﴿جَذْوَةٌ﴾ [القصص: ٢٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿أَوْ جِذْوَةٌ﴾ بكسر الجيم.

وقرأ عاصم وحده: ﴿جَذْوَةٌ﴾ بفتح الجيم، وقرأ حمزة بضمِّ الجيم<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذه لغات في الكلمة، قال أبو عبيدة: الجذوة مثل الجذمة وهي: القطعة الغليظة من الخشب ليس فيها لهب، قال ابن مقبل:

بَاتَتْ حَوَاطِبُ لَيْلَى يَلْتَمِسْنَ لَهَا جَزْلَ الْجِذَاءِ غَيْرَ خَوَارٍ وَلَا دَعِرٍ<sup>(٣)</sup>  
وذكر أبو عبيدة المكسورة منها.

اختلفوا في فتح الراء وضمها من قوله عز وجل: ﴿الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾ بفتح الراء والهاء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وابن عامر: ﴿الرَّهْبِ﴾ مضمومة الراء ساكنة الهاء، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿الرَّهْبِ﴾ بفتح الراء والهاء،

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٩١، ولسان العرب ٢٨٦/٤ (دعر) ١٣٩/١٤ (جذا)، وتهذيب اللغة ٢/٢٠٣، ١١/١٦٧، ومقاييس اللغة ٢/٢٨٣، والمخصص ١١/٢٣، ١٥/١٥٦، وتاج العروس ١١/٢٩٤ (دعر)، (جزل) وفيه «دعر» مكان «دعر»، (جذو) وأساس البلاغة (جذو)، والكامل ص ٦٨٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/١٠٠.

الدعر: ما احترق من حطب أو غيره فطفئ قبل أن يشتدَّ احتراقه، الواحدة دعرة. وقال شمر: العود النخر الذي إذا وضع على النار لم يستوقد ودخن فهو دعر. (اللسان ٢٨٦/٤ دعر).

الجذء: أصول الشجر العظام العادية التي بلي أعلاها وبقي أسفلها. واحدته جذاة. (اللسان ١٣٩/١٤).

الخوار: الضعيف الذي لا بقاء له على الشدة. (اللسان ٤/٢٦٢ خور).



وهو غلط، وروى عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾ مفتوحة الراء ساكنة الهاء وهو الصواب<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة، جناحا الرجل يده، والرَّهْبُ: الرَّهْبَةُ، وهو الخوف.

قال: ﴿وَأَضْمْتُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢] لَمَّا جَاءَ ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]، و﴿لَا تَخَفْ بَيَّوتَ مِنَ الْقَوْرِ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٢٥] وقال: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون﴾ [الشعراء: ١٢]، وقال: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمِعُ وَأَرِئُ﴾ [طه: ٤٦]. وقال: ﴿إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُقْرَطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى﴾ [طه: ٤٥]، وقال: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧] وقال: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]، فأضاف عليه السلام الخوف في هذه المواضع إلى نفسه، أو نزل منزلة من أضافه إلى نفسه، قيل له: ﴿أَضْمْتُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢] فَأَمِيرٌ بِالْعَزْمِ عَلَى مَا أُرِيدُ لَهُ مِمَّا أَمِيرٌ بِهِ وَخُضٌّ عَلَى الْجِدِّ فِيهِ، لثلاً يمنعه من ذلك الخوف والرهبة الذي قد تغشاه في بعض الأحوال، وأن لا يستشعر ذلك، فيكون مانعاً له مما أمر بالمضاء فيه، وقال تعالى: ﴿سَنَسُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطٰنًا﴾ [القصص: ٣٥]، فكما أن الشد ههنا ليس بخلاف الحل، كذلك الضم في قوله: ﴿وَأَضْمْتُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ ليس يراد به الضم المزيل للفرجة، والخصاصة<sup>(٢)</sup> بين الشيتين، وكذلك قول الشاعر:

أشدُّ حيازيمك للموت فإن الموت لا قبيلك<sup>(٣)</sup>  
ليس يريد به الشد الذي هو الربط والضم، وإنما يريد: تأهب له، واستعدادك للقاء به، حتى لا تهاب لقاءه، ولا تجزع من وقوعه. فتكون بحسن الاستعداد له، كمن قيل فيه: حبيب جاء على فاقة، كما يروى أن أمير المؤمنين عليه السلام قال للحسن<sup>(٤)</sup>: إن أباك لا يبالي أوقع على الموت، أو وقع الموت عليه. وقالوا: في

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٢) قيل في لسان العرب ٧/٢٥ (خصص): بعضهم يجعل الخاص للواسع والضيق حتى قالوا لخروق المصفاة والمنخل خصاص. وخصاص المنخل والباب والبرقع وغيره: خلله، واحدته خصاصة. وكذلك كل خلل وخرق يكون في السحاب، ويجمع خصاصات.

(٣) البيت من مجزوء الهزج، وهو للإمام علي في ديوانه ص ١٤٠، ولسان العرب ١٢/١٣٢ (حزم)، وتاج العروس (حزم)، وبلا نسبة في المخصص ٢/٥، وأساس البلاغة (حزم)، وانظر المزيد من مصادر البيت في ديوانه ص ١٤٠.

الحيازيم: جمع الحيزوم، وهو الصدر، وقيل: وسطه، وهذا الكلام كناية عن التشمر للأمر والاستعداد له.

(٤) انظر ترجمته في الأعلام ٢/١٩٩، ٢٠٠، وتهذيب التهذيب ٢/٢٩٥، والإصابة ١/٣٢٨، وتهذيب ابن عساكر ٤/١٩٩.

رأى فلان فسح<sup>(١)</sup> وفكك<sup>(٢)</sup>، فهذا خلاف الشد والضم.

ووصفوا الرأي والهمة بالاجتماع، وألا يكون منتشرأ في نحو قوله:

جَمَى ذات أهوالٍ تخطَّيْتُ حَوْلَهُ بِأَضْمَعٍ مِنْ هَمِّي حِيَاضَ الْمَتَالِفِ<sup>(٣)</sup>  
وقد جاء ذكر اليدين في مواضع يُراد بها: جملة ذي اليد. من ذلك قولهم: لَبَيْكَ  
وخيرٌ بين يديك، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]،  
وقالوا: يَدَاكَ أَوْكَا وَفُوكَ نَفَخَ<sup>(٤)</sup>. فهذا يقال عند تفريع الجملة، قال:

فزارياً أَحَدٌ يَدِ الْقَمِيصِ<sup>(٥)</sup>

فنسب الخيانة إلى اليد، وهي للجملة، وعلى هذا نسب الآخر الإغلال إلى الإصبع فجعلها بمنزلة اليد فقال:

.....وَلَمْ يَكُنْ لِلْعَدْرِ خَائِنَةٌ مُغِيْلٌ الْإِصْبَعِ<sup>(٦)</sup>

(١) الفسخ: الضعيف الذي يتفسخ عند الشدة وقيل: فيه فسح وفسخة إذا كان ضعيف العقل والبدن. (لسان العرب ٤٥/٣ مادة: فسح).

(٢) يقال: في فلان فكك أي استرخاء في رأيه. والفكك أيضاً: الحُكْمُ مع استرخاء. (لسان العرب ٤٧٦/١٠ مادة: فكك).

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٦٣٢، وبلا نسبة في المخصص ٥/٢ يقال: عزمة صمعا أي ماضية. الأهوال: (ج) الهول: الفزع.

(٤) «يداك أوكنا وفوك نفخ» قال المفضل: أصله أن رجلاً كان في جزيرة من جزائر البحر، فأراد أن يعبر على زق نفخ فيه فلم يحسن إحكامه، حتى إذا توسط البحر خرجت منه الريح فغرق فلما غشيه الموت استغاث برجل، فقال له: يداك أوكنا وفوك نفخ، يضرب لمن يجني على نفسه الحين (مجمع الأمثال ٤١٤/٢).

(٥) عجز بيت. صدره:

لَأَطْعَمَتِ الْعِرَاقَ وَرَأْفِدِيهِ

البيت من الوافر، وهو للفردق في ديوانه ٣٨٩/١، والحيوان ١٩٧/٥، والدرر ١٥٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٩٠/١، وسمط اللآلي ص ٨٦٢، والشعر والشعراء ٩٤/١، ولسان العرب ١٨٣/٣ (رغد)، ٤٨٣ (حذذ)، وبلا نسبة في الحيوان ٥١٠/٦، وهمع الهوامع ٥٠/١.

الرافدان: دجلة والفرات، وهنا الشاعر يعاتب يزيد بن عبد الملك في تقديم أبي المثنى عمر بن هبيرة الفزاري على العراق ويهجو. يصفه بالفلول وسرعة اليد، وقوله: أخذ يد القميص أراد أخذ اليد فأضاف إلى القميص لحاجته وأراد خفة يده في السرقة. قال ابن بري: الفزاري المهجور في البيت عمر بن هبيرة، وقد قيل في الأحذ: أن الأحذ المقطوع، يريد أنه قصير اليد على نيل المعالي فجعله كالأخذ الذي لا شعر لذنبه ولا يحب لمن هذه صفته أن يولى العراق. (لسان العرب ١٨٣/٣ و ٤٨٣)

(٦) تمام البيت:

حَدَّثَتْ نَفْسِكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ لِلْعَدْرِ خَائِنَةٌ مُغِيْلٌ الْإِصْبَعِ

البيت من الكامل، وهو للكلابي في لسان العرب ١٤٤/١٣ (خون)، وتاج العروس ٣١٦/٢١ (صبع)، (خون)، والكامل ص ٤٦٣، وبلا نسبة في لسان العرب ١٩٣/٨ (صبع)، ٥٠٠/١١ (غليل)، وتهذيب =

وقال أبو عبيدة: جناحا الرجل: يدها، وقد ذكر أن غيره قال في قوله: ﴿وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [القصص: ٣٢]: إِنَّهُ الْعَضُدُ.

وقول أبي عبيدة: أَيْبِنُ عُنْدَنَا، ويدل على قول من قال: إِنَّهُ الْعَضُدُ، أن العضد قد قام مقام الجملة في قوله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]؛ واليد في هذا المعنى أكثر وأوسع، وقد جاء الاسم المفرد يراد به التثنية، وأنشد أبو الحسن: يَدَاكَ يَدٌ إِحْدَاهُمَا الْجَوْدُ كُلُّهُ وَرَاحَتُكَ الْآخَرَى طِعَانٌ تَغَايِرُهُ الْمَعْنَى: يَدَاكَ يَدَانِ، بدلالة قوله: إِحْدَاهُمَا، ولأنك إن جعلت يداً مفرداً بَقِيَتْ لَا يَتَعَلَقُ بِهَا شَيْءٌ.

ومن وقوع التثنية بلفظ الإفراد ما أنشده أبو الحسن: وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَسْطَرَةٌ شَقَّتْ مَآقِبَهُمَا مِنْ أُخْرٍ<sup>(١)</sup> فيجوز على هذا القياس في قوله: ﴿وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ أن يراد بالإفراد التثنية، كما أريد بالتثنية الإفراد في قوله:

فَإِنْ تَرَجَّرَانِي يَا بِنَ عَعَانَ أَتَرْجِرُ<sup>(٢)</sup> . . .

ومن الناس من يحمل قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَلْفِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَبِيدٍ﴾ [ق: ٢٤] عليه.

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَذَانِكَ﴾ [القصص: ٣٢]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَذَانِكَ﴾ مشددة النون.

= اللغة ٥٢/٢، وجمهرة اللغة ص ٣٤٧، وإصلاح المنطق ص ٢٦٦، وتاج العروس (غلل)، فلان مُفَلِّ الإصبع إذا كان خائناً.

(١) يروى «حذرة» بدل «حدره».

البيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦٦، ولسان العرب ١٥/٤ (أخر)، ٤٩ (بدر)، ١٧٣ (حدر)، والتنبيه والإيضاح ٧٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٠٩/٤، وجمهرة اللغة ص ٥٠٠، والمخصص ٥/٢، ١٨٥/١٦، وديوان الأدب ١٣٨/١، وتاج العروس ٣٧/١٠ (أخر)، ١٤٣/١٠ (بدر)، ٥٥٧/١٠ (حدر)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢٠٨/١. عين حدره أي مكتنزة صلبة. والبدره: التي تيدر بالنظر، ويقال: هي التامة كاليدر ومعنى شَقَّتْ من أُخْرٍ: يعني أنها مفتوحة كأنها شقت من مؤخرها.

(٢) صدر بيت. عجزه:

وإن تدعاني أحم عرضاً مُمْتَعَا

البيت من الطويل، وهو لسويد بن كراع العكلي في لسان العرب ٣٢٠/٥ (جزز)، والتنبيه والإيضاح ٢٣٩/٢، وتاج العروس ٦٠/١٥ (جزز)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٣٩، والمخصص ٥/٢. أي إن تركتmani حميت عرضي ممن يؤذيني، وإن زجرتmani انزجرت وصبرت هذا يدل على أنه يخاطب اثنين سعيد بن عثمان ومن يتوب عنه أو يحضر معه.

علي بن نصر عن أبي عمرو: يخفف ويثقل، وروى نصر بن علي عن أبيه عن شبل عن ابن كثير: ﴿فَدَانِيكَ﴾ خفيفة النون بياء.

وقرأ الباقر: ﴿فَدَانِيكَ﴾ خفيفة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وجه ما روي من قوله تعالى: ﴿فَدَانِيكَ﴾ أنه أبدل من النون الثانية الياء كراهية التضعيف، وحكى أحمد بن يحيى: لا وَرَيْكَ ما أفعَل، يريد: لا وَرَبَّكَ، وأنشد أبو زيد:

فَالنَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمَلَّنِي بِشَيْءٍ وَلَا أَمْلَأَهُ حَتَّى يَفَارِقَا<sup>(٢)</sup>

يريد: لا أمله، فأبدل من التضعيف الألف، كما أبدل منه الأول الياء، وقيل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى آهِلِهِ يَنْتَهِي﴾ [القيامة: ٣٣]، أي يتمطط من المُطَطِّطِيَاءِ ويجوز أن يكون: يتمطى يتكفى في مشيته، فيجري فيها مطاءً، وهو الظهر، فيكون يتفعل: من المطا ولا يكون على القلب، ووجه التثقيف، قد مرَّ فيما تقدّم.

قرأ نافع وحده: ﴿رِدَاً﴾ [القصص: ٣٤] غير مهموز متون، وهَمْزُهُ كُلُّهُمْ غير نافع فإنه لم يهمزه، وفتح الدال وأسكنها الباقر<sup>(٣)</sup>.

أبو عبيدة: الرذة: المُعِين، يقال: أزدأته بشيء على عدوه، وعلى ضيعته أي: أعتته.

قال أبو علي: أما قول نافع: فإنه خَفَّفَ الهمزة، وكذلك حكم الهمزة إذا خَفَّفَتْ وكان قبلها ساكن أن تُحَدَفَ، وتُلْفَى حركتها على الساكن الذي قبلها، وهكذا قرأ أهل التخفيف ﴿الَّذِي يُخْرِجُ الخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥]، فمن آثر منهم التخفيف قال كما قال نافع، وقد جاء في بعض القوافي في الردء: الرذ، ذلك على أنه خَفَّفَ الهمزة، وألقى حركتها على ساكن قبلها، ثم وقف بعد التخفيف على الحرف فثقل كما يثقل هذا فَرَجَ، وهذا خالد، فيضعف الحرف للوقف، ثم يطلق كما أطلق نحو:

سبِسِبًا<sup>(٤)</sup> ... والقصبًا<sup>(٥)</sup>

وحكى أبو الحسن: ﴿رِدَاً﴾ وحمله على أنه فَعَلَ من ﴿رُودتْ﴾ أي يَرُدُّ عَنِّي.

اختلفوا في ضم القاف وإسكانها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿يَصْدِقُونَ﴾ [القصص: ٣٤]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٢) مرَّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٤) جزء من رجز لرؤية مرَّ سابقاً.

(٥) جزء من رجز لرؤية مرَّ سابقاً.

اسماً لَمَّا أَضَافَ إِلَيْهِ، ومثل ذلك قراءة من قرأ: ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ومثله في الشعر:

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِيئَهُ صَلَاءَهُ وَزَسِ وَسَطُهَا قَدْ تَمَلَّقًا<sup>(١)</sup>  
ومن قال: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ جاز في قوله: ﴿بَيْنِكُمْ﴾ إذا نَوَّت ﴿مَوَدَّةَ﴾ ضربان: أحدهما: أن يجعله ظرفاً متعلقاً بالمصدر، والآخر أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً متعلقاً بالمصدر، والآخر أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً للمصدر لم يمتنع أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أيضاً متعلقاً بالمصدر، لأنَّ الطرفين أحدهما من المكان، والآخر من الزمان، وإنَّما الذي يمتنع أن تعلق به طرفين من المكان أو طرفين من الزمان، فأما إذا اختلفا، فسائغ، فقوله سبحانه ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [النكبات: ٢٥] ظرف زمان، لأنَّ المعنى: في وقت الحياة الدنيا؛ ولا ذكر في واحد من الطرفين، كما أنك إذا قلت: لقيتُ زيدا اليوم في السوق، كان كذلك، وإذا جعلت الظرف الأول صفة للنكرة كان متعلقاً بمحذوف، وصار فيه ذكر يعود إلى الموصوف.

وإذا جعلته وصفاً للمصدر جاز أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ في موضع حال، والعامِل في الظرف الذي هو صفة للنكرة، وفيه ذكرٌ يعود إلى ذي الحال، وذو الحال: هو الضمير الذي في الظرف يعود إلى الموصوف الذي هو ﴿مَوَدَّةَ﴾، وهو هي في المعنى.

فإن قلت: هل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن يكون حالا في المودة مع أنه قد وُصِفَ بقوله بَيْنَكُمْ.

قيل: لا يمتنع ذلك، لأنك إذا وصفته فمعنى الفعل قائم فيه، والظرف متعلق بمعنى الفعل، وإنَّما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف المفعول به، فأما الحال والظرف، فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به، وإن كان قد وصف.

وقد جاء في الشعر ما لا يعمل عمل الفعل إذا وصف عاملاً في المفعول به، فإذا جاز عمله في المفعول به فلا نظر في جواز عمله فيما ذكرنا من الظرف والحال، فمن ذلك قوله:

إِذَا فَاسَقَدَ خُطْبَاءُ فَرْحَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سَلِيمِي فِي الْخَلِيظِ الْمُبَايِنِ<sup>(٢)</sup>

(١) مرّ سابقاً.

(٢) يُرَوَّى «الْمُزَابِلِ» بدل «الْمُبَايِنِ».

البيت من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٥٦٠/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٤١/٢، ولسان العرب ٣٣٧/٣ (فقد) (وفيه «المباين» مكان «المزابيل»).

والتحقير في ذلك بمنزلة الوصف، لو قلت: هذا ضَوَيْرِبٌ زيداً، لَقَبِحَ كما يَقْبَحُ ذلك في الصّفة، ولم يجيء ذلك في حال السّعة والاختيار.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَنَاأُونَ الْفٰحِشَةِ﴾ [العنكبوت: ٢٨]، ﴿أَيْنُّكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٩]. وكان ابن كثير يستفهم بغير مدٍّ، يلفظ بياء بعد الألف، ورُوِيَ عن نافع المدُّ، ورُوِيَ عنه مثل قراءة ابن كثير. وكان ابن عامر يهمز همزتين في ﴿أَيْنُّكُمْ﴾، وقال ابن ذكوان عنه بهمزتين والاستفهام، فكانَ قراءته: ﴿أَيْنُّكُمْ﴾ يَمُدُّ بين الهمزتين، وإِنَّمَا قلت ذلك، لأنَّ أبا العباس أحمد بن محمد بن بكر أخبرني عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿إِذَا﴾ في وزن: عاعِذا.

حفص عن عاصم في الأوّل مثل نافع الثاني بهمزتين.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي بالاستفهام فيهما غير أنَّ أبا عمرو لا يهمز همزتين، وهؤلاء يهمزون همزتين. قد تقدم ذكر القول في ذلك.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿لَتُنَجِّيَنَّ﴾ [العنكبوت: ٣٢] مشددة، و﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] ساكنة النون خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم بتشديد الحرفين، وقرأ حمزة والكسائي بتخفيف الحرفين.

أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿لَتُنَجِّيَنَّ﴾ ساكنة النون الثانية<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حَجَّةٌ مَنْ قَالَ: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ بالتخفيف.

قوله سبحانه: ﴿فَأَمَّا جِنَّةُ اللَّهِ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

وحجّة مَنْ ثَقَّلَ قوله: ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فصلت: ١٨]، يقال: نجا زيداً، قال:

نجا سالمَ والروحُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ<sup>(٢)</sup>

ونجيتُهُ، وأنجيتُهُ مثل: فَرَّخْتُهُ وأفرختُهُ، ويقوِّي التشديد قوله تعالى: ﴿إِلَّا آءَالَ لَوْطٍ

بَجَنَّتْهُمُ بِسِحْرِ﴾ [القمر: ٣٤]، وفي قصة لوطٍ في موضع آخر ﴿فَنَجَّيْنَاهُ﴾.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٤] بالتشديد، وقرأ الباقون:

﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ﴾ بإسكان النون.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٢) صدر بيت مرَّ سابقاً.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ﴿إِنَّا مُتَزَلِّونَ﴾ مشدداً، وكذلك رَوَى الْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ .

قال أبو علي: قال سبحانه: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فإذا عَدَّيْتَهُ نقلته بالهمزة أو بتضعيف العين، كما أَنَّ نَجَا زَيْدًا، كذلك، تقول: نَجَّيْتَهُ، وَأَنْجَيْتَهُ، قال: ﴿وَأَنْزَلَ لِكُرْمَيْنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الزمر: ٦] ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩]، وأكثر ما في القرآن من التنزيل دلالة على تقدم تضعيف العين.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢] بالتاء.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء.

الأعشى عن أبي بكر والكسائي وحُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَا تَدْعُونَ﴾ بالتاء، حفص عن عاصم: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾<sup>(١)</sup> بالياء.

قال أبو علي حجة الياء: أن الذي تقدمه غيبة ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ... لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢] والتاء على: قُلْ لَهُمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾، لا يكون إلا على هذا، لأنَّ المسلمين لا يخاطبون بذلك، و(ما) استفهام موضعه نصب بتدعون، ولا يجوز أن تكون نصباً بـ يعلم، ولكن صار الجملة التي هي منها في موضع نصب بـ يعلم، والتقدير: إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ: أَوْثَقًا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ أَوْ غَيْرِهِ؟ أي: لا يخفى ذلك عليه؛ فيؤاخذكم على كفركم، ويعاقبكم عليه.

ولا يكون: يعلم بمعنى يعرف، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْكُمْ فِي النَّبِيِّ﴾ [البقرة: ٦٥]، لأنَّ ذلك لا يُلْعَى، وما لا يُلْعَى، لا يُعَلَّقُ، ويبعد ذلك دخول من في الكلام، وهي إنما تدخل في نحو قولك: هل من طعام؟ وهل من رجل؟ ولا تدخل في الإيجاب، وهذا قول الخليل، وكذلك قال: ﴿فَسَوْفَ نَعْلَمُوكُمْ مَنْ تَكُونُ لَهُمْ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، المعنى: فسوف يعلمون: المسلم تكون له عاقبة الدار أم الكافر؟ وكل ما كان من هذا، فهكذا القول فيه، وهو قياس قول الخليل.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠].

فقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿آيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ جماعة. علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿آيَةً﴾ واحدة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿آية﴾ على التوحيد<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة الإفراد قوله: ﴿فَلْيَأْتِنَا بَيِّنَاتٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوْلُونَ﴾ [الأنبياء: ٥]، ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] وحجة الجمع أن في حرف أبي زعموا: ﴿لَوْلَا يَأْتِنَا بَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [طه: ١٣٣] ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وقد تقع ﴿آية﴾ على لفظ الواحد ويراد بها كثرة، كما جاء: ﴿وَحَطَّلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وليس في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩] دلالة على ترجيح من قرأ: ﴿آيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، لأنهم لما اقترحوا ﴿آية﴾ قيل لهم: الآيات عند الله، والمعنى: الآية التي اقترحوها، وآيات أخر لم يقترحوها، فقد ثبت مما تلوناه أنهم اقترحوا آية.

اختلفوا في الياء والنون من قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ دُوقُوا﴾ [العنكبوت: ٥٥]. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر ﴿ونقول﴾ بالنون، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿ويقول﴾ بالياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول ذوقوا أي: يقول الموكّل بعدابهم: ذوقوا، كقوله: ﴿وَالْمَلَكُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، أي: يقولون لهم: أخرجوا أنفسكم، ومن قال: ﴿ونقول﴾؛ فلأن ذلك لما كان بأمره سبحانه، جاز أن ينسب إليه، وجوازه على هذا المعنى، لأن الله سبحانه: ﴿لَا يَكْفُرُهُمْ﴾ ومعنى: ﴿دُوقُوا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي: جزاءه، وقيل: ﴿دُوقُوا﴾ لوصول ذلك إلى المعذب كوصول الذوق إلى الذائق.

قال:

دوئك ما جنيتُهُ فاخسُ ودُق

ويجوز في ﴿ويقول دُوقُوا﴾، أن يكون القول للموكّلين بالعذاب دون المعذبين كقوله جلّ وعزّ: ﴿وَنَقُولُ دُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١] ونحو ذلك من الآي.

اختلفوا في سكون الياء وتحريكها من قوله سبحانه: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّي أَرْضِي وَرِيعَةً﴾ [العنكبوت: ٥٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ﴾، وفي الزمّر: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [٥٣] بنصب الياء فيهما، وفي الزخرف: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.



[٦٨]، ويأتي في موضعه إن شاء الله، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿يَا عِبَادِي﴾ بوقف الباء في الحرفين.

ابن عامر وحده: ﴿أَرْضِي وَسِعَةً﴾ بفتح الباء وأسكنها الباقون.

قال أبو علي: التحريك والإسكان في هذه الباءات حستان.

قرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: ﴿ثُمَّ إِنِّي أُنَادِيكُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٧] بالياء، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم بالياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أما ﴿يُرْجَعُونَ﴾، فلأن الذي قبله على لفظ الغيبة، وهو قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا يَرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٧]، وجاء على لفظ الجمع لأن كلاً جمع في المعنى، وإن كان مفرداً في اللفظ.

﴿تَرْجَعُونَ﴾ بالياء على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقوله: ﴿إِنَّا نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿لَتُبَيَّنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨] في الباء والشاء، فقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَتُثْوِيَنَّهُمْ﴾ بالياء، وقرأ الباقون: ﴿لَتُبَيَّنَّهُمْ﴾ بالياء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو زيد: بؤأنا فلاناً منزلاً تبويثاً، فما حكى أبو زيد. حجة لمن قرأ ﴿لَتُبَيَّنَّهُمْ﴾ مِنَ الْجَنَّةِ عَرَفَا﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأً صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] فيجوز أن تكون اللام زائدة كزيادتها في ﴿رَدِّفْ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] ويجوز أن يكون ﴿بَوَّأْنَا﴾ لدعاء إبراهيم وهو قوله: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادِعَ ذِي زَرْعٍ . . . فَأَجْعَلْ آفُقَةً مِنْ أَلَيْسَ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ويكون المفعول محذوفاً على هذا، كأنه: وَإِذْ بَوَّأْنَا بِالْدُعَاءِ إِبْرَاهِيمَ نَاساً مَكَانَ الْبَيْتِ، كقوله تعالى: ﴿بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأً صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿نَبِّؤْنَا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤] فعلى هذا قوله سبحانه: ﴿لَتُبَيَّنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ عَرَفَا﴾ [العنكبوت: ٥٨]، فأما من قرأ: ﴿لَتُثْوِيَنَّهُمْ﴾ فقد قال: ﴿وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًا فَتَأْوِي مَدِينَةَ﴾ [القصص: ٤٥] ففسره أبو عبيدة: وما كنت مقيماً نازلاً فيهم، قال: والثوي: الضيف، وأنشد للعجاج:

فبات حيث يدخل الثوي

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

وقال الأعشى :

أَثْوَى وَقَصَّصَرَ لَيْلَةً لِيُرْوَدَا<sup>(١)</sup>

وقال حسان :

ثوى في قريش بضغ عَشْرَةَ حَجَّة  
فكان هذا كقوله : أقام فيهم ونَزَلَ فيهم ، فإذا تعدى بحرف جرٍّ ، أو زيدت عليه  
الهمزة وجب أن يتعدى إلى المفعول الثاني ، وليس في الآية حرف جرٍّ .  
قال أبو الحسن : قرأ الأعمش : «لَثْوَيْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ حُرْفًا» قال : ولا يعجبني ،  
لأنك لا تقول : أثويته الدار .

قال أبو علي : هذا الذي رآه أبو الحسن يدلُّ على أن ثوى ليس بمتعدِّ ، وكذلك  
تفسير أبي عبيدة : أنه النازل فيهم ، ووجهه أنه كان في الأصل : لَثْوَيْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فِي  
غَرْفٍ ؛ كما تقول : لَثْوَيْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فِي غَرْفٍ ، وحذف الجار كما حذف من قوله :  
أمرتُك الخَيْرَ فافعل ما أمرتُ به<sup>(٢)</sup>

ويقول ذلك إن العُرف وإن كانت أماكن مختصة ، فقد أجريت المختصة من هذه  
الظروف مجرى غير المختصة نحو قوله :

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْلَبُ<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت . عجزه :

فمضت وأخلف من قتييلة موعدا

البيت من الكامل ، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٧ ، ولسان العرب ٩٤/٩ (خلف) ، ١٢٥/١٤ ، ١٢٦  
(ثوا) ، وجمهرة اللغة ص ٦١٥ ، ومقاييس اللغة ١/٣٩٣ ، ومجمل اللغة ٢/٢١٣ ، وديوان الأدب ٤/١٠٩ ،  
وتهذيب ١٥/١٦٧ ، وتاج العروس ٢٣/٢٧١ (خلف) ، (ثوى) ، وبلا نسبة في المخصص ١٣/٢٦٢ .  
قال شمر : أثوى عن غير استفهام وإنما يريد الخبر ، قال : ورواه ابن الأعرابي أثوى على الاستفهام ، قال أبو  
منصور : والروايتان تدلان على أن ثوى وأثوى معناهما أقام (لسان العرب ١٢٦/١٤ مادة : ثوا) .

(٢) صدر بيت . عجزه :

فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبٍ

البيت من البسيط ، وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه ص ٦٣ ، وخزانة الأدب ٩/١٢٤ ، والدرر ٥/  
١٨٦ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧ ، والكتاب ١/٣٧ ، ومغني اللبيب ص ٣١٥ ، ولخفاف بن ندبة  
في ديوانه ص ١٢٦ ، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١ ، ولأعشى طرود في المؤلف والمختلف  
ص ١٧ ، وهو لأحد الأربعة السابقين ، أو لزراعة بن خفاف في خزانة الأدب ١/٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ،  
ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيويه ١/٢٥٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر  
٤/١٦ ، ٨/٢٥١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٧٧ ، وشرح المفصل ٨/٥٠ ، وكتاب اللامات ص ١٣٩ ،  
والمحتسب ١/٥١ ، ٢/٣٦ ، ٨٦ ، ٣٢١ .

(٣) تمام البيت :

لَئِنْ بِهِزَ الكَفِّ يَعَسَلُ مَتْنَهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْلَبُ

فقرأ عاصمٌ وحمزة ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ بضم القاف . وقرأ الباقون ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ ، ساكنة القاف (١) .

قال أبو علي : وجه الرفع في ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ أنه صفة للشكرة ، وتقديره : رذءاً مصدقاً ، وسأل ربه إرساله بهذا الوصف ، ومن جزم كان على معنى الجزاء ؛ إن أرسلته صدقني ، وهو جيد في المعنى ، لأنه إذا أرسله معه صدقه .

قال : قرأ ابن كثير وحده : ﴿قَالَ مُوسَى﴾ [القصص : ٣٧] بغير واو ، وكذلك في مصاحف أهل مكة . وقرأ الباقون : ﴿وَقَالَ مُوسَى﴾ بالواو ، وكذلك في مصاحفهم (٢) .

قال أبو علي : قد مضى القول في نحو هذا قبل .

اختلفوا في الياء والتاء ، من قوله جلَّ وعزَّ :

﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾ [القصص : ٣٧] .

فقرأ حمزة والكسائي : ﴿وَمَنْ يَكُونُ﴾ بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء .

الياء والتاء في هذا النحو حسان وقد مضى ذلك .

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم : ﴿أَنَّهُمْ إِنْسَانًا يُرْجَعُونَ﴾ [القصص :

٣٩] برفع الياء ، وقرأ نافع وحمزة والكسائي : ﴿لَا يُرْجَعُونَ﴾ بفتح الياء (٣) .

قال أبو علي : حجة الفتح قوله : ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ رَجِعُونَ﴾ [البقرة : ١٥٦] ، وحجة

الضَّم : ﴿وَلَكِنَّ رُؤُوسَهُ لِرَبِّي﴾ [الكهف : ٣٦] وقوله : ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام : ٦٢]

وقوله : ﴿فَأَرْجِعْنَاعْمَلِ صَالِحًا﴾ [السجدة : ١٢] .

اختلفوا في قوله تعالى : ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص : ٤٨] في الألف

وإسقاطها ، فقرأ عاصم وحمزة والكسائي : ﴿قَالُوا سِحْرَانِ﴾ ليس قبل الحاء ألف ، وقرأ

الباقون : ﴿ساحران﴾ بألف قبل الحاء (٤) .

قال أبو علي : حجة من قال : ﴿ساحران﴾ أنه قال : ﴿تَظَاهَرَا﴾ ، والمظاهرة :

المعاونة ، وفي التنزيل : ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحريم : ٤] ، والمعاونة إنما تكون في

الحقيقة للساحرين لا للسحرين .

ووجه من قال : ﴿سِحْرَانِ﴾ أنه نسب المعاونة إلى السحرين على الاتساع ، كأن

المعنى : كلُّ سحرٍ منهما يقوي الآخر . لأنهما تشابها واتفقا ونحو ذلك .

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤ .

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤ .

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤ .

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤ .

ومما يقوي ذلك قوله سبحانه: ﴿قُلْ فَأَتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا﴾ [القصص: ٤٩] على الكتابين اللذين قالوا فيهما سحران.

ومن قال: ﴿سَاحِرَانِ﴾ قال: المعنى هو أهدى من كتابيهما، فحذف المضاف، وزعموا أن ﴿سِحْرَانِ﴾ قراءة الأعمش.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿تُجَبَّىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ﴾ [القصص: ٥٧].

فقرأ نافع وحده: ﴿تُجَبَّىٰ إِلَيْهِ﴾ بالتاء، وقرأ الباقرن بالياء<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: تأنث ثمرات تأنث جمع، وليس بتأنث حقيقي، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعظ، والموعظة والصوت، والصيحة إذا ذكرت كان حسناً، وكذلك إذا أنث.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَفَلَا يَغْفِلُونَ﴾ و﴿تَمَقِّلُونَ﴾ بالتاء والياء [القصص: ٦٠] وقرأ الباقرن<sup>(٢)</sup>: بالتاء.

قال أبو علي: حجة التاء قوله: ﴿وَمَا أُوْتِيتُمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾ ﴿أَفَلَا تَمَقِّلُونَ﴾ [القصص: ٦٠] ليكون الكلام وجهاً واحداً.

والياء: أَفَلَا يَغْفِلُونَ يَا مُحَمَّد.

قال: وقرأ عاصم في رواية حفص: ﴿لَحْخِيفَ بِنَا﴾ نصباً [القصص: ٨٢] وكذلك روى علي بن نصر عن أبان عن عاصم مثله، وقرأ الباقرن، وأبو بكر عن عاصم ﴿لَحْخِيفَ بِنَا﴾ بضم الخاء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي من قال: ﴿لَحْخِيفَ﴾ بفتح الخاء فلتقدم ذكر الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]، ومن قال: ﴿لَحْخِيفَ بِنَا﴾ فبنى الفعل للمفعول، فإنه يؤول إلى الخسف في المعنى.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿بِضِئَاءٍ﴾ [القصص: ٧١] بهمزين، كذا قرأت علي قنبل، وهو غلط.

وروى ابن قُليح والبرقي عن ابن كثير بغير همز، وهو الصواب. وقد ذكرنا القول فيما تقدّم فيه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة العنكبوت

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالياء، وقرأ حمزة والكسائي ﴿تَرَوْا﴾ بالتاء، واختلف عن عاصم، فروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم بالتاء، وروى في النحل [٤٨] بالياء. وروى الكسائي والأعشى عن أبي بكر وحفص عن عاصم بالياء - حدثني موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم مثله بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة الياء أن الذي قبلها غيبة، ﴿وَإِنْ تَكْذِبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّنْ قَبْلِكُمْ أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ [العنكبوت: ١٨، ١٩]، وحجة التاء: قل لهم: ﴿أَوَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ﴾.

ولا ينه المسلمون علي علم الابتداء والبعث والإعادة بعد الموت، لأنهم قد علموا ذلك وَتَيَقَّنُوهُ، ولا يدل قوله سبحانه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٢٠] على اختيار التاء، لأن ذكر الأمم التي كذبت وكفرت قد تقدم، فحمل الكلام عليه، والخطاب جاء بعد ذلك.

اختلفوا في المد والقصر من قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْفِثُ الْغَمَامَ الْبَرْقِ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿الغَمَامَ﴾ ممدودة في كل القرآن، وقرأ الباقون بالقصر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو زيد: نَشَأَتْ أَنْشَاءُ نَشَأً، وَنَشَأَتْ السُّحَابُ نَشَاءً، ولم يذكر النشأة وهو في

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

القياس كالرأفة والرأفة، والكأبة، والكأبة، وحكى أبو عبيدة ﴿الْشَّأَةُ﴾ ولم يذكر الممدود، ونشأ هو الفعل الذي لا يتعدى، وإذا عدَّيْتُهُ نقلته بالهمزة، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣] ﴿وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الأنبياء: ١١] والقياس: أن يجوز النقل بتضعيف العين.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله جَلَّ وعزَّ: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ بالرفع والإضافة، وروى أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ و﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ جميعاً، وروى علي بن نصر عن أبي عمرو ﴿مَوَدَّةٌ﴾ مضافاً، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾، المفضل عن عاصم: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ مثل أبي عمرو.

الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَوَدَّةٌ﴾ رفع منون ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصباً. وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ بنصب ﴿مَوَدَّةٌ﴾ مع الإضافة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يجوز فيمن قال: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ أن يجعل (ما) اسم (إن)، ويضم له ذكراً يعود إلى (ما) كما جاء قوله: ﴿وَأَتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرًا﴾ [هود: ٩٢]. فيكون التقدير: إن الذين اتخذتموه من دون الله أوثاناً، مودة بينكم، فيصير ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ خبر إن وتجعل المودة: ما اتخذوا على الاتساع، أو تحذف المضاف تقديره: إن الذين اتخذتموه أوثاناً ذوو مودة بينكم، فيكون دخول ﴿أَنْ﴾ على (ما) لأنه بمنزلة الذي كقوله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُؤْتُهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ مَبْنُونٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥] لعود الذكر، ويجوز أن يضم هو، ويجعل ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ خبراً عنه، والجملة في موضع خبر إن.

ومن قرأ: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ و﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب، جعل (ما) مع (إن) كإضافة، ولم يعد إليها ذكراً كما أعاد في الوجه الأول، ولكن جعل الأوثان منتصبَةً بِأَتَّخَذْتُمْ، وعده أبو عمرو إلى مفعول واحد، كقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ [البقرة: ٨٠]، والمعنى: إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً آلهة، فحذف، كما أن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، معناه: اتخذوا العجل إلهة، فحذف. وانتصب ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ على أنه مفعول له، أي اتخذتم الأوثان للمودة و﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصبٌ على الظرف، والعامل فيه المودة.

ومن قال: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ أضاف المودة إلى البين، واتسع في أن جعل الظرف

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

ونحو: ذهبُ الشام، عند سيبويه، ويقوِّي الوجه الأوَّل، قوله سبحانه: ﴿نَبِّؤْا  
وَمِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤].

اختلفوا في كسر اللام وإسكانها من قوله تعالى: ﴿وَلِيَتَنَبَّؤْا﴾ [العنكبوت: ٦٦]،  
فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ بجزم اللام، وقرأ أبو عمرو وعاصم  
وابن عامر بكسر اللام، ﴿وَلِيَتَنَبَّؤْا﴾ أبو زيد عن أبي عمرو ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ ساكنة اللام.

واختلف عن نافع، فروى المسيبي، وقالون وإسماعيل بن أبي أويس،  
﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ على الوعيد، وكذلك أبو بكر بن أبي أويس ساكنة اللام.

وقال ابن جَمَّاز وإسماعيل بن جعفر وورش عن نافع ﴿وَلِيَتَنَبَّؤْا﴾ على معنى  
كي<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من كسر اللام وجعلها الجارّة، كانت متعلقة بالإشراك، كأنَّ  
المعنى: يشركون ليكفروا، أي لا عائدة لهم في الإشراك إلا للكفر، فليس يردُّ عليهم  
الشرك نفعاً، إلا التمتع بما يستمتعون به في العاجلة من غير نصيب في الآخرة. ومن  
قرأ: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ أراد الأمر على معنى التهديد والوعيد، كقوله: ﴿وَأَسْتَفْرِزْ مَنْ  
أَسْتَطَقَتْ﴾ [الإسراء: ٦٤]، و﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] ونحو ذلك من الأوامر  
التي في معناها، ويدلُّ على جواز الأمر هاهنا، قوله في الأخرى: ﴿يَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ  
فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَلْمُونَ﴾ [النحل: ٥٥ والروم: ٣٤].

والإسكان في لام الأمر سائغ نحو: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

= البيت من الكامل: وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، ٨٦، والدرر ٣/ ٨٦، وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠، وشرح التصريح ١/ ٣١٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٥، وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥، والكتاب ١/ ٣٦١، ٢١٤، ولسان العرب ٧/ ٤٢٨ (وسط)، ٤٤٦/١١ (عسل)، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٤، ونوادير أبي زيد ص ١٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٩، وجمهرة اللغة ص ٨٤٢، والخصائص ٣/ ٣١٩، وشرح الأشموني ١/ ١٩٧، ومغني اللبيب ص ١١، وجمع الهوامع ١/ ٢٠٠.

عسل الذئب والثعلب يعسل عسلاً وعسلاناً: مضى مُسرِعاً واضطرب في غدوه وهَزَّ رأسه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الروم

اختلفوا في قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾ [الروم: ١٠] في الرفع والنصب.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾ رفعا، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾ نصبا، وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم ﴿عَاقِبَةَ﴾ رفعا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْأَأُوا الشَّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠] مَنْ نَصَبَ ﴿عَاقِبَةَ﴾ جعله خبر كان ونصبه متقدما، كما قال: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، فأما اسمها على هذه القراءة، فيجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما: ﴿الشَّوْأَى﴾ التقدير: ثم كان الشَّوْأَى عاقبة الذين أسأؤوا، ويكون في قوله: ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ مفعولا له، تقديره: ثُمَّ كَانَ الشَّوْأَى عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْأَأُوا لِأَنْ كَذَّبُوا، ولا يجوز أن تكون ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ متعلقا بقوله: ﴿أَسْأَأُوا﴾ على هذا، لأنك تفصل بين الصلة والموصول، ألا ترى أن: ﴿أَسْأَأُوا﴾ في صلة الذين، و﴿الشَّوْأَى﴾ الخبر، فلو جعلت ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ في صلة ﴿أَسْأَأُوا﴾ لفصلت بين الصلة والموصول بخبر كان. والشيء الآخر الذي يجوز أن يكون اسم كان إذا نصبت العاقبة أن كذبوا، المعنى: ثم كان التكذيب عاقبة الذين أسأؤوا، ويكون ﴿الشَّوْأَى﴾ على هذا مصدرا لأسأؤوا، لأنَّ فَعَلَى من أبنية المصادر، كالرُّجْعَى، والشُّورَى، والبشْرَى، وكذلك تكون الشَّوْأَى مصدرا.

ومما يدلُّ أنَّ السَّوْءَ والشَّوْأَى بمعنى ما أنشده أبو عُمر:

أَتَى جَزَوْا عَامِرًا سَوْءًا بِفَعْلِهِمْ      أم كيف يجزونني الشَّوْأَى مِنَ الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٢) يروى «سيئا» بدل «سوءا».



وَمَنْ رَفَعَ الْعَاقِبَةَ فَقَالَ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْأَرُوا﴾ جاز أن يكون الخبر شيئين: ﴿السُّوْأَى﴾ و﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾، كما جاز فيمن نصب العاقبة أن يكون كل واحد منهما الاسم، ومعنى الذين أسأروا: الذين أشركوا. التقدير: ثم كان عاقبة المسيء التكذيب بآيات الله، أي لم يظفر من شركه وكفره بشيء إلا بالتكذيب، بآيات الله، فإذا جعلت «أن كذبوا» نفس الخبر، جعلت ﴿السُّوْأَى﴾ في موضع نصب، بأنه مصدر، وقد يجوز أن تكون السوأي صفة لموصوف محذوف كأنه: الخلة السوأي، أو الخلال السوأي.

حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿لَا تَلْمِزْ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الروم: ٢٢] مكسورة اللام جمع عالم، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بفتح اللام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: خص العالمين على رواية حفص، وإن كانت الآية لكافة الناس عالمهم وجاهلهم، لأن العالم لما تدبر، فاستدل بما شاهد على ما لم يستدل عليه غيره، صار كأنه ليس بآية لغير العالم، لذهابه عنها وتركه الاعتبار بها. ومن قال: ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ فلأن ذلك في الحقيقة دلالة وموضع اعتبار، وإن ترك تاركون لغفلتهم ولجهلهم التدبر لها والاستدلال منها.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جل وعز: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فقرأ أبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ بالياء [الروم: ١١] وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء. عباس عن أبي عمرو: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي حجة الياء أن المتقدم ذكره غيبة ﴿يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الروم: ١١] والخلق هم المخلوقون في المعنى، وجاء قوله ﴿يُعِيدُهُ﴾ على لفظ الخلق، وقوله: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ على المعنى، ولم يرجع على لفظ الواحد كما كان يعيده كذلك. ووجه التاء أنه صار الكلام من الغيبة إلى الخطاب، ونظيره: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُكَ﴾ [الفاتحة: ٥].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ١٩] بفتح التاء.

= البيت من البسيط، وهو لأفنون بن صريم التغلبي في شرح اختيارات المفضل ص ١١٦٤، وتاج العروس ٢٧٦/١ (سوا)، والبيان والتبيين ٩/١، والخزانة ١٤٧/١١، وبلا نسبة في لسان العرب ٩٧/١ (سوا): فإنه أراد سبتاً، مخفف كهين من هين، وأراد من الحسنى فوضع الحسن مكانه لأنه لم يمكنه أكثر من ذلك. وسوات عليه فعله وما صنع تسوئة وتسويماً إذا عبت عليه. وقلت له: أسأت.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

وقرأ الباقون: ﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ بضم التاء.

قال أبو علي حجة تخرجون: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧ والمعارج: ٤٣].  
وقوله تعالى: ﴿إِلَيْكَ رَبِّهِمْ يَسْأَلُونَ﴾ [يس: ٥١].

وحجة تخرجون: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفِدًا هَذَا﴾ [يس: ٥٢] وقوله: ﴿كَذَلِكَ نُخْرِجُ  
الْمَوْتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ تَقَلَّبُوا﴾ [العنكبوت: ٢١].

عباس عن أبي عمرو ﴿كَذَلِكَ يَفْصَلُ الْآيَاتِ﴾ [الروم: ٣٢] بالياء، وقرأ الباقون  
بالنون.

قال أبو علي: وجه الياء ما تقدم من لفظ الغيبة من قوله: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ  
أَنْفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، ووجه النون ما تقدم من قوله سبحانه: ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾  
[الروم: ٢٨] ﴿كَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ﴾.

وذكر بعض أصحاب أحمد أن المشهور من قراءة أبي عمرو ﴿كَذَلِكَ نَفْصَلُ﴾  
وهو الوجه لأن قوله: ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ متأخر عن قوله: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾  
[الروم: ٢٨].

قال: كلهم قرأ: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا﴾ [الروم: ٣٩] ممدوداً غير ابن كثير فإنه  
قرأ: ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ قصراً. ولم يختلفوا في مد ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾ [الروم: ٣٩] (١).

قال أبو علي: معنى ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا﴾: ما آتيتم من هدية أهديتموها لتعوضوا  
ما هو أكثر منها وتكافؤوا أزيد منها فلا يربو عند الله، لأنكم قصدتم إلى زيادة العوض،  
ولم تبتغوا في ذلك وجه الله. ومثل هذا في المعنى قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَمُنُّنَ نَسْتَكْبِرُ﴾  
[المذثر: ٦] فَمَنْ مَدَّ آتَيْتُمْ، فلأن المعنى: أعطيتم من قوله: ﴿فَاتَاهُمْ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾  
[آل عمران: ١٤٨] أي: أعطاهم. وأما قصر ابن كثير فإنه يؤول في المعنى إلى قول من  
مدَّ؛ إلا أن ﴿آتَيْتُمْ﴾ على لفظ: جنتم، كما تقول: جئت زيدا، فكأنه ما جنتم من رباً،  
ومجيئهم لذلك إنما هو على وجه الإعطاء له، كما تقول: آتيت الخطأ، وآتيت  
الصواب، وآتيت قبيحاً، وقال الشاعر:

آتيت الذي يأتي السفية لغيرتي إلى أن علا وخط من الشيب مفرقي (٢)  
فإتيائه الذي يأتي السفية إنما هو فعل منه له، قال: ولم يختلفوا في مد ﴿وَمَا  
آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾ [الروم: ٣٩] فهذا كقوله: ﴿وَرِيسَةَ الرُّكُوءِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وإن كان

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٤٢٤/٧ (وخط)، وتاج العروس ١٦٤/٢٠ الوخط: هو فشو الشيب في الرأس. وقد وخطه الشيب وخطاً ووخضه بمعنى واحد أي خالطه.

لو قال: أتيتُ الزكاةَ لجاز أن يعني به فعلتها، ولكن الذي جاء منه في التنزيل . وسائر الكلام: الإيتاء.

قال: وكلُّهم قرأ: ﴿لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ [الروم: ٣٩] غيرُ نافع، فإنه قرأ ﴿لِيَرْبُوا﴾ بالتاء، ساكنة الواو<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: فاعل ليربو، الربا المذكور في قوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا﴾ وقُدِّرَ المضافُ وحُدِّفَ كأنه اجتلابُ أموال الناس، واجتلابها ونحو ذلك، وكأنه سُمِّيَ هذا المدفوع على وجه اجتلاب الزيادة رباً لما كان الغرض فيه الاستزادة على ما أعطى، فسُمِّيَ باسم الزيادة، والربا: هو الزيادة، وبذلك سُمِّيَ المُحَرَّمُ المُتَوَعَّدُ عليه فاعله رباً لزيادة ما يأخذ على ما أعطى، والمدفوع ليس في الحقيقة رباً، إنما المُحَرَّمُ الزيادة التي يأخذها زائداً على ما أعطى فسُمِّيَ الجميع رباً، وكذلك ما أعطاه الواهب والمُهَيِّد لاجتلاب الزيادة سُمي رباً لمكان الزيادة المقصودة في المكافأة، فوجه ﴿لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ ليربو ما آتيتم فلا يربو عند الله؛ لأنه لم يقصد به وجه البرِّ والقربة، إنما قصد به اجتلاب الزيادة، ولو قصد به وجه الله لكان كقوله: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] أي صرتم ذوي أضعافٍ من الثواب على ما أتوا من الزكاة تُعْطُونَ بالحسنة عشرة كما قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وقول نافع ﴿لِيَرْبُوا﴾ أي لتصيروا ذوي زيادة فيما آتيتم من أموال الناس؛ أي: تستدعونها وتجتلبونها، وكأنه من أربى أي: صار ذا زيادة، مثل: أقطف، وأجرب.

قال: كلُّهم قرأ: ﴿وَيَعْمَلُ كِسْفًا﴾ [الروم: ٤٨] مفتوحة السين غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الكِسْفُ القِطْعُ، الواحدة كِسْفَةٌ، مثل: سِدْرَةٌ وسِدْرٍ، ومن قرأ ﴿كِسْفًا﴾ أمكن أن يجعله مثل سِدْرَةٍ وسِدْرٍ، فيكون معنى القراءتين واحداً وقوله بعد: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ جَانِبِهِ﴾ [الروم: ٤٨] يجوز أن يعود الضمير إلى الكِسْفِ فَذَكَرَ، كما جاء ﴿مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠] ويجوز أن يعود إلى السحاب. ومن قال: ﴿كِسْفًا﴾ رجع الضمير إلى السحاب على قوله لا غير.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿إِلَى آثَارِ﴾ على واحدة. وقرأ ابن عامر وحمة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ جماعة<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

قال أبو علي: الإفراد في ﴿أثر﴾ لأنه مضاف إلى مفرد، وجاز الجمع لأن رحمة الله، يجوز أن يراد به الكثرة كما قال سبحانه: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ [النحل: ١٨] فأما قوله: ﴿كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ﴾ [الروم: ٥٠] فيجوز أن يكون فاعله الأثر، ويجوز أن يكون فاعله: الضمير الذي يعود إلى اسم الله، وأن يكون الفاعل: الذكر العائد إلى اسم الله تعالى أولى، لقوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧] و﴿يُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾ [الفرقان: ٤٩] ونحو هذا من الآي.

ومن ردّ الذكر الذي في ﴿يُحْيِي﴾ إلى الأثر لزمه إذا قال: ﴿إلى آثار رحمة الله﴾ أن يقول: ﴿تحيي﴾ بالتاء، إذا جعل الفعل للآثار.

قال: كلهم قرأ: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ [الروم: ٥٢]، نصباً غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمَّ﴾ رفعا، عباس عن أبي عمرو مثل ابن كثير.

قال أبو علي: هذا مثل ضربه الله للكافر، والمعنى: كما أنك لا تسمع الميت لبعده استماعه وامتناع ذلك منه، كذلك لا تسمع الكفار، والمعنى: أنه لا ينتفع بما يسمعه لأنه لا يعيه، ولا يعمل به، ويبعد عنه، فإذا كان كذلك فمعنى: ولا تُسْمِعُ ولا يَسْمَعُ يتقاربان، لأن المعنى: إنك لا تُسْمِعُ الكافر ما تأتيه من حكمة وموعظة كما لا تُسْمِعُ الأصم المدبر عنك، إلا أن لا تُسْمِعُ أحسن ليكون مشاكلاً لما قبله في إسناد الفعل إليك أيها المخاطب، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلاً لما عطف عليه.

اختلفوا في ضَمِّ الضَّادِ وفتحها من قوله جلّ وعزّ: ﴿الله الذي خلقكم من ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤] فقرأ عاصم وحمزة ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ بفتح الضاد فيهنّ كلهنّ. وقرأ الباقون: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ في كلهنّ بضم الضاد، وقرأ حفص عن نفسه ﴿ضَعْفٍ﴾ بضم الضاد<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: هما لغتان ومثله: الفَقْرُ والفُقْرُ، وروي عن ابن عمر أنه قال: قرأت على رسول الله ﷺ: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾، فقال: ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾. والمعنى: خلقكم من ضَعْفٍ أي من ماء ذي ضَعْفٍ كما قال: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ مِنْ تَأْوِيهِمْ﴾ [المرسلات: ٢٠].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزّ وجلّ: ﴿فَيَوْبِحُونَ لِأَنْفَعُ﴾ [الروم: ٥٧]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا تَنْفَعُ﴾ بالتاء ههنا، وفي المؤمن [٥٢] أيضاً. وقرأ نافع وابن عامر: ههنا بالتاء وفي المؤمن بالياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالياء فيهما<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

قال أبو علي: التأنيث حسنٌ لأنَّ المعذرة اسمٌ مؤنث. فأما التذكير فلأنَّ التأنيث ليس بحقيقي، وقد وقع الفصل بين الفاعل وفعله، والفصلُ يُحسِّنُ التذكير، وقد قال فيما لم يقع فيه الفصل ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فإذا انضمَّ الفصلُ إلى أنَّ التأنيث ليس بحقيقي قوي التذكير.

قرأ ابن كثير وحده: ﴿لِنُذِقَهُمُ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الروم: ٤١] بالنون، وكذلك قرأت على قنبل ولم يتابعه أحدٌ في هذه الرواية.

عبيدُ بن عقييل ومحمد بن صالح والبيزي عن شبل عن ابن كثير: ﴿لِنُذِقَهُمُ﴾ بالياء. وكذلك قال الخزاعي عن ابن فليح ورأيتُه لا يعرفُ النون. وقرأ الباقرن: ﴿لِنُذِقَهُمُ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الجار يتعلق بقوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١] المعنى ظهر الجدب في البرِّ والبحر، والبحر: الريف. وقال بعض المفسرين: هذا قبل أن يبعث النبي ﷺ.

امتَلأتِ الأرضُ ظلماً وضلالةً، فلما بعث الله النبي ﷺ رجع راجعون، والقحط يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشئٍ مِنْ تَتَوَفَّيَ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٥] وقوله: ﴿لِنُذِقَهُمُ﴾، فيه ضمير اسم الله، وهو في المعنى مثلُ ﴿لِنُذِقَهُمُ﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ لِقْمَانَ

اختلفوا في النَّصْبِ والرفع من قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [٣].

فقرأ حمزة وحده: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ رفَعًا، وقرأ الباقون: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ نصَبًا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وجهُ النَّصْبِ، أنَّه انتصب عن الاسم المبهم، وهو من كلام واحد، والرفْعُ على إضمار المبتدأ وهو: هو هُدًى وَرَحْمَةً.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦] فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ نصَبًا، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ رفَعًا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ رفع ﴿يَتَّخِذَهَا﴾ جعله عطفًا على الفعل الأوَّل من: يشتري، ويتخذ، ومَنْ نصب عطفه على ﴿لِيُضِلَّ﴾ ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾، فأما الضمير في قوله: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ فقليل: إنَّه يجوز أن يكون للحديث؛ لأنَّه بمعنى الأحاديث، وقيل: إنَّه يجوز أن يكون للسبيل، والسبيل يؤنث، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقيل: إنَّه يجوز أن يكون الضمير في قوله: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ يعود إلى آياتِ الله. وقد جرى ذكرها في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٢] والفعالان المرفوع والمنصوب جميعاً في الصَّلَة.

حدَّثنا أحمد بن محمد البصري، قال: حدَّثنا المؤمِّل قال: حدَّثنا إسماعيل عن ليث عن مجاهد ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦] قال: سماعُ الغناء.

وقرأ ابن كثير ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣] بوقفِ الياء، و﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا﴾ مكسورة الياء، و﴿يَكْبِتُ أَقْرِضْكَ﴾ [لقمان: ١٧] بنصب الياء هذه رواية ابن أبي بزة. وأما قبل فأقرأني الأولى والثالثة بوقف الياء وكسر الياء في الوسطى.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

وروى حفص عن عاصم الثلاثة بفتح الياء فيهنّ. أبو بكر عن عاصم بكسر الياء في الثالثة، وكذلك قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامرٍ وحمزة والكسائي. المفضل عن عاصم: ﴿يَبْنِي﴾ نصب في الثلاثة المواضع<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ قال ﴿يا بني﴾ فأسكن في الوصل فإنه يجوز أن يكون على قول مَنْ قال: يا غلام أقبل فلماً وقف قال يا غلام، فأسكن الحرف للوقف، ويكون قد أجرى الوصل مجرى الوقف، وهذا يجيء في الشعر كقول عمران:

قد كنتُ عندك حَولاً لا يَروُ عني فيه روائعُ من إنسٍ ولا جانٍ<sup>(٢)</sup>  
فإنما خُفَّ جانٍ للقافية ثم وصل بحرف الإطلاق، وأجرى الوصل مجرى الوقف وهذا لا نعلمه جاء في الكلام، ومَنْ قال: ﴿يا بُنَيَّ إِنَّهَا﴾ [لقمان: ١٦] فهو على قولك: يا غلام أقبل، وهذا حسن لأنَّ المستحسن في هذه الياء أن تحذف من المنادى لوقوعها موقع التنوين، وكونها بمنزلة، والتنوين يُحذف في النداء فكذلك هذه الياء تحذف فيه.

ومَنْ قال: ﴿يَبْنِي﴾ ففتح الياء، فإنه على قولك يا بُنَيَّا فأبدل من ياء الإضافة ألفاً، ومن الكسرة فتحةً وعلى هذا حمل أبو عثمان قول مَنْ قال: ﴿يا أبتَ لِمَ تَعْبُدُ﴾ [مريم: ٤٢] ويرى إبدال الألف من الياء مطرداً في هذه الياءات وقد تقدم ذكر ذلك فيما سلف من هذا الكتاب.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عز وجل: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: ١٨] فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿تُصَاعِرْ﴾ بألف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يشبه أن يكون: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾، ﴿وَلَا تُصَاعِرْ﴾ بمعنى كما قال سيبويه في: ضَعَفَ وضَاعَفَ. وقال أبو الحسن: لا تصاعر: لغة أهل الحجاز، ولا تصعّر: لغة بني تميم. والمعنى فيه: لا تتكبر على الناس ولا تعرض عنهم تكبراً عليهم. قال أبو عبيدة: وأصل هذا من الصّعير الذي يأخذ الإبل في رؤوسها وأعناقها.

قال أبو علي: فكأنه يقول لا تعرض عنهم، ولا تزور كازورار الذي به هذا الداء الذي يكون منه في عنقه، ويُعرضُ بوجهه، ومثل ذلك قوله:

يُهدي إليَّ حياةً ثاني الجيد

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

وقرأ نافع وحده: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [لقمان: ١٦] رفعا، ونصبَ الباقون اللام.

قال أبو علي: مَنْ نصب فقال: ﴿إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ فاسمٌ كان ينبغي أن تكون: المظلمة، المعنى: إِنْ تَكُ المظلمةُ أو السيئةُ مثقالَ حبةٍ من خردلٍ أتى الله بها، وأثابَ عليها، أو عاقب، إِنْ لم يكن قد كفر، أو أخطأ. وَمَنْ قال: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ فألحق علامة التأنيث الفعل، والفاعلُ مثقال المذكر، فلأنَّ المِثقال هو السيئةُ أو الحسنَةُ فأنتَ على المعنى كما قال: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فَأَنْتَ وَإِنْ كَانَ الْأَمْثَالُ مُذَكَّرًا؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْحَسَنَاتُ، فَحَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ الْمِثْقَالُ. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا وَجْهُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ﴾ [لقمان: ١٦]؟

وإذا كانت في صخرة فلا يخلو من أن تكون في الأرض، وإذا حصل بكونه في صخرة كائنة في الأرض أغنى: «أو في الأرض» عن قوله: «فتكن في صخرة». قيل: إِنْ هَذَا النِّحْوُ مِنَ التَّأْيِيدِ وَالتَّكْرِيرِ لَا يَنْكُرُ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ثم قال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [العلق: ٢] فَكَذَلِكَ وَصِفَتِ الْمَظْلَمَةُ بِكُونِهَا فِي صَخْرَةٍ أَخْفَى لَهَا، وَأَغْمَضَ لِمَكَانِهَا فِيهِ تَأْيِيدٌ وَتَثْبِيْتُ أَنَّ هَذِهِ الْمَظَالِمَ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَلَنْ يَدَعَ أَنْ يَثِيبَ أَوْ يَعَاقِبَ عَلَيْهَا.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ﴾ [لقمان: ٢٠].

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم ﴿نِعْمَةً﴾ جماعةً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿نِعْمَةً﴾ واحداً.

علي بن نصر وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: ﴿نِعْمَةً﴾ واحداً، ﴿وَنِعْمَةً﴾ جماعةً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: النعمُ: جمع نعمة، مثلُ سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ. فالنعم الكثير، ونعم الله تعالى كثيرة، والمفرد أيضاً يدلُّ على الكثرة قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدَّوْا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا﴾ [النحل: ١٨] فهذا يدلُّ على أنَّه يُرَادُ بِهِ الكثرة. فأما قوله: ﴿ظَهْرَهُ وَبَاطِنُهُ﴾، فلا ترجيح فيه لإحدى القراءتين على الأخرى، ألا ترى أن النعم توصف بالظاهرة والباطنة؛ كما توصف النعمة بذلك، وقد جاء في التنزيل: (الكتاب، والكتب) يراد بالواحد الكثرة؛ كما يراد بالجمع.

اختلفوا في رفع الراء ونصبها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ [لقمان: ٢٧].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.



فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائي: ﴿وَالْبَحْرُ﴾ رفعاً. وقرأ أبو عمروٌ وحده ﴿وَالْبَحْرُ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو زيدٌ أمددت القومَ بمالٍ ورجالٍ إمداداً، وأمددتُ القائدَ بجندٍ، ونهرٌ كذا يمدُّ نهرٌ كذا. قال تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمْدُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]. وَقَلَّ مَاءٌ رَكِيْبَتَنَا فَمَدَّتْهَا رَكِيْبَةٌ أُخْرَى تَمُدُّهَا<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عبيدة: هذا مختصرٌ سبيله كسبيل لو كُتِبَ كتابُ الله بهذه الأقسام والبحر ما نفذَ كلامُ الله.

قال أبو عليُّ: المرادُ بذلك والله أعلم: ما في المُقَدَّرِ دون ما خرج منه إلى الوجود، وقال قتادة: يقول: لو كان شجرُ الأرض أقلاماً، ومع البحر سبعة أبحر؛ إذا لانكسرت الأقسام، ونفذ ماءُ البحر قبل أن تنفذ عجائب الله وحكمته وخلقه وعلمه. فأما انتصاب البحر من قوله سبحانه: ﴿وَالْبَحْرُ يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ فالأثرُ معطوفٌ على اسم إنَّ وهو ﴿ما في الأرض﴾ ف(ما) اسم إنَّ وأقسامٌ خبرها التقدير: لو أن شجرَ الأرض أقلامٌ، والبحرُ يمدُّه من بعده سبعة أبحر، إذا عطفَ البحرُ على اسم إنَّ فنصبته كان خبره يمدُّه، والراجع إلى البحر الضمير المنصوب المتصل بيمدُّه. ومن رفع فقال: ﴿وَالْبَحْرُ يَمْدُ﴾ استأنف كأنه قال: والبحر هذه حاله فيما قال سيبويه، وإذا نصبت البحرَ أو رفعتَه فالمعنى: فكتب ما في تقدير الله لنفذ ذلك قبل نفاذ المقدور، ونحو هذا من الجمل قد تحذف للدلالة الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] والمعنى: فضرب فانفلق، ومثله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والمعنى: فحلق فعليه فدية، ومثله: ﴿أَذْهَبَ بِكَتَبِي هَذَا فَالْقَةَ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨]. ﴿فَالَّتِي يَأْتِيهَا الْمَلَأُ﴾ [النمل: ٢٩] والمعنى: فذهب فالتقى الكتاب فقرأتها المرأة أو قرئ عليها فقالت: يا أيها الملاء، ومثل ذلك فيما يحذف للدلالة الفحوى عليه في غير موضع. وقال بعض أهل النظر: ليس هذا على الكلام ولكن المراد أن وجه الحكمة وتأمل عجيب الصنعة وإتقانها لا ينفد، وليس المراد الكلام.

عبَّاسٌ عن أبي عمروٍ ﴿كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٩] بالياء لم يأت بها غيره.

قال أبو علي: الأبين في هذا: التاء ﴿وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، فيجازي مُحْسِنَكُمْ بإحسانه، ومسيئكم بإساءته.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) يقال: وادي كذا يمدُّ في نهر كذا أي يزيد فيه، ويقال منه: قلَّ ماء ركيبتنا فمدَّتْها ركية أخرى فهي تمدُّها مذاً. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَالْبَحْرُ يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ أي يزيد فيه ماء من خلفه تجره إليه وتكثره. (لسان العرب ٣/٣٩٧ مادة: مدد).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة السجدة

اختلفوا في تحريك اللام وسكونها من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿خَلَقَهُ﴾ ساكنة اللام. وقرأ الباقون: ﴿خَلَقَهُ﴾ بتحريك اللام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿خَلَقَهُ﴾ منتصب على أنه مصدرٌ دلَّ عليه ما تقدّم من قوله سبحانه: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [السجدة: ٧] فأما الضمير الذي أضيف خَلَقَ إليه فلا يخلو من أن يكون ضمير اسم الله تعالى، أو يكون كنايةً عن المفعول، فالذي يدلُّ عليه نظائره أَنَّ الضمير لاسم الله؛ لأنه مصدرٌ لم يُسند الفعلُ المنتصبُ عنه إلى فاعلٍ ظاهر. وما كان من هذا النحو أضيف المصدر فيه إلى الفاعل نحو ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨] و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٢٢] و﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فكما أضيفت هذه المصادر إلى الفاعل؛ فكذلك يكون ﴿خَلَقَهُ﴾ مضافاً إلى ضمير الفاعل لأنَّ قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، يدلُّ على خَلَقَ كُلِّ شَيْءٍ. فإن قلت: كيف يدلُّ قوله: أحسن كلِّ شيءٍ على: خلق كلِّ شيءٍ، وقد تُجعلُ أشياءً حسنةً ممَّا لم يخلقها؟ قيل: هذا كما قال: ﴿خَلَقَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] فأطلق اللفظ عاماً، فكما جاء هذا على لفظ العموم، كذلك يدلُّ قوله: ﴿أحسن كلِّ شيءٍ﴾ على: خلق كلِّ شيءٍ، وانتصب ﴿خَلَقَهُ﴾ عمّا في هذا اللفظ من الدلالة على خلق.

وروي أن عكرمة<sup>(٢)</sup> سئل عن قوله تعالى: ﴿الذي أحسن كلِّ شيءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧] فقال: أما إنَّ أسنَّ القرود ليست بحسنة، ولكنه أبرم خَلَقَهَا، أي: أتقن. وما تقدّم ذكره من انتصاب ﴿خَلَقَهُ﴾ على المصدر الذي دلَّ فعلٌ متقدّم مذهبُ سيبويه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ٤/٢٤٤.

ويجوز في قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧] أن يجعل ﴿خَلَقَهُ﴾ بدلاً من كل، فيصير التقدير: الذي أحسن خلق كل شيء.

ومن قال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ كان خلقه وصفاً للنكرة المتقدمة، وموضع الجملة يحتمل وجهين: إن جعلت الجملة صفة لكل شيء كانت في موضع نصب، وإن جعلتها وصفاً لشيء كانت في موضع جر، ومثل وصف النكرة بالجملة هنا قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] فقوله: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ وصف لكتاب وموضع الجملة رفع، والدليل على ذلك رفع ﴿مَبَارَكٌ﴾ بعده فيعلم بارتفاع المفرد أن الجملة قبله في موضع رفع.

قال: قرأ ابنُ عامر ﴿إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ مكسورة الهمزة ﴿إِنَّا﴾ بهمزتين والاستفهام، وقد بين قبل هذا.

قال أبو علي: موضع إذا نضب بما دل عليه قوله: ﴿إِنَّا لَنَقْبِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠] وكأن هذا الكلام يدل على: تعاد والتقدير: تعاد إذا ضللنا في الأرض، وقد تقدم ذكر ذلك.

أبو عبيدة: ضللنا في الأرض: همدنا في الأرض، وقال غيره: صرنا تراباً، فلم يتبين شيء من خلقنا.

قرأ حمزة وحده: ﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ [السجدة: ١٧] ساكنة الياء، وقرأ الباقون: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ نصبا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الذي يقوي بناء الفعل للمفعول به قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩] فأبهم ذلك كما أبهم قوله: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ [السجدة: ١٧]، ولم يسند إلى الفعل بعينه، ولو كان ﴿أَخْفَى﴾ كما قرأ حمزة وهي قراءة الأعمش لكان: أعطاهم جنات المأوى، فيوافق أعطي أخفي في ذكر فاعل الفعل، ويقوي ذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ﴾ [السجدة: ٢٠] فكما أن الفعل في ذلك مبني للمفعول، ولم يسند إلى فاعل بعينه، فكذلك ينبغي أن يكون ما يعطف عليه من قوله تعالى: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾. ويقوي قراءة حمزة ﴿أَخْفَى﴾ أن ﴿أَخْفَى﴾ إنما هو مثل قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [السجدة: ١٣] وقوله: ﴿حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣] ويتصل بالحرَف قوله: ﴿وَمَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [السجدة: ١٦] فهذا كله يقوي ﴿أَخْفَى﴾ لأن قوله: ﴿آتَيْنَا﴾ و﴿ورزقنا﴾ في المعنى مثل لفظ المفرد، فأما ما في قوله: ﴿مَّا أَخْفَى لَهُمْ﴾ فالأبين فيه أن يكون استفهاماً، وهو عندي قياس قول الخليل، فمن قال: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ كان ما عنده مرتفعاً بالابتداء، والذكر الذي في ﴿أَخْفَى﴾ يعود عليه، والجملة التي هي

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ في موضع نصب. و﴿تَعَلَّمْ﴾ هو الذي يتعدّى إلى مفعولين، كما أنّ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢] كذلك. ومَنْ قال: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾، فَإِنَّ (ما) في موضع نصب، بأخفي. والجملة في موضع نصب بتعلم، كما كان في القول الآخر كذلك، ومثل ذلك قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [هود: ٩٣] وما أشبه ذلك. يحمل فيه العلم على التعدّي إلى مفعولين و(ما) للاستفهام.

اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله تعالى: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤] فقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ مكسورة اللام خفيفة. وقرأ الباقون ﴿لَمَّا﴾ بفتح اللام وتشديد الميم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أمّا مَنْ قرأ ﴿لَمَّا﴾ فإنه جعله كالمجازاة إلا أنّ الفعل المتقدم أغنى عن الجواب، كما أنّك إذا قلت: أجيئك إن جئت، تقديره: إن جئت أجيئك، فاستغنيت عن الجواب بالفعل المتقدم على الجزاء فكذلك المعنى ههنا: لما صبروا جعلناهم أئمة ومَنْ قال: لَمَّا صبروا، علّق الجار بجعلنا، التقدير: جعلنا منهم أئمة لصبرهم.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الأحزاب

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [٢] فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿بِما يعملون خبيرًا﴾ بالياء، وقرأ الباقون: ﴿بِما تعملون خبيرًا﴾ بالتاء<sup>(١)</sup>.

﴿بِما يعملون﴾ على: ﴿لا تطع الكافرين﴾ [الأحزاب: ١] إنَّه بما يعملون. والتاء على الخطاب، ويدخل فيه الغيب.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿الَّتِي تُظَاهِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤] فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿اللاء﴾ ليس بعد الهمزة ياءً كذلك، وقرأت على قنبل. وأخبرني إسحاق الخزاعي عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿اللاء﴾ يكسُرُ ولا يثبت ياءً مخففةً بغير همز، ولا مدَّ في كلِّ القرآن، وكذلك أبو عمرو، وحدثني محمد بن مضر عن ابن أبي بزة عن أصحابه عن ابن كثير مثل أبي عمرو. قال ابن مخلد: عن ابن أبي بزة اللائي مشددةً مكسورةٌ وهو غلطٌ. وقال في الطلاق: ﴿وَالَّتِي يَبْسَنَ﴾ [الطلاق: ٤] مثقلةً، ﴿وَالَّتِي لَتَّ يَحِضُّنَ﴾ [الطلاق: ٤] مثلها. وروى ورش عن نافع مثل قراءة أبي عمرو. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿الَّتِي﴾ بياء بعد الهمزة، وكذلك اختلافهم في اللائي ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، وفي الطلاق<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: اللائي: وزنه فاعلٌ مثل شائي فالقياس أن تثبت الياء فيه كما تثبت في الشائي، والنائي ونحوه. وقد حذفوا الياء من فاعل في حروفٍ من ذلك قولهم: ما باليتُ به بالة<sup>(٣)</sup>، ومنه حانئةٌ، فكذلك إذا حذف من اللائي يصير ﴿اللاء﴾ فإن حُفِّت الهمزة فالقياس

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

(٣) انظر لسان العرب ٨٣/١٤، ٨٤، ٨٥ مادة: بلا.

أن تُجَعَلَ بين بين . وقد حكى سيبويه : حذف الياء من اللائي ، فقال : مَنْ قال في ﴿اللاء﴾ قال ﴿لاء﴾ لأنه يصير بمنزلة باب ، صار حرف الإعراب العين ، يريد : عين الفعل التي هي همزة من اللائي . فأما قبل الحذف من اللائي فإن اللائي واللائي قال فيهما : إنهما بمنزلة شاربي وضاري ، ومن ردّ الفاء في «يضع» اسم رجل إذا صغّر ، فقال : «يُوضِع» ردّ اللام هنا أيضاً ، فقال : لُوَيْي ، ومن لم يردّ قال : لُوَيْي مثل : لُوَيْع ، فإن خَفَفَتِ الهمزة قلت : لُوَيْي ، وزنه من الفعل : فُوَيْع . ومن أمثلة التحقير : فُعَيْلٌ . وقال بعض أصحاب أحمد : يعني أن ابن كثير وأبا عمرو يقرآن : اللائي يريد اللاء بهمزة ليس بعدها ياء ثم يخفف الهمزة فتصير ياء ساكنة ، وزعم أنه كذلك ضبط ، قال : وهو تخفيف إبدال على غير قياس ، قال أبو علي : ومثل هذا البديل من الهمز لا يقدم عليه إلا بسمع .

اختلفوا في قوله تعالى : ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ [الأحزاب : ٤] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو و﴿تَظَهَّرُونَ﴾ بفتح التاء والتثقيل . وفي المجادلة [٢] مثله غير أن تلك بالياء . وقرأ عاصم : ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بألف ، مضمومة التاء خفيفة ، وقرأ حمزة والكسائي : ههنا ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ خفيفة الظاء بفتح التاء وألف بعد الظاء ، وفي المجادلة بياء مشددة الظاء ﴿يَظَاهِرُونَ﴾ ، وقرأهما ابن عامر بتشديد الظاء مع الألف<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : ﴿يَظَهَّرُونَ﴾ معناه : يتظهرون ، فأدغم التاء في الظاء ، وتقديره : يتفعّلون من الظهر ، وفي المجادلة مثله ، غير أن تلك بالياء ، والذين يَظَهَّرُونَ تقديره : يتظَهَّرُونَ ، فأدغم التاء في الظاء . وقول عاصم : ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ بألف مضمومة التاء . خفيفة فهذا من ظاهر من امرأته . ويقوي ذلك قولهم في مصدر ظاهر : اظهار ، ولا يمتنع أن يقال : ظاهر لقولهم : الظهار في مصدره وإن كان الظهار قد جاء في نحو قوله : ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ﴾ [الأحزاب : ٢٦] وفي قوله : ﴿تَظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدُوبِ﴾ [البقرة : ٨٥] ؛ أي : تتعاونون ، فلا يمتنع أن يستعمل في قولهم ظاهر من امرأته كالأشياء التي تتفق ألفاظها وتختلف معانيها ، وكل ذلك من الظهار . وقول حمزة والكسائي ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ خفيفة الظاء ، معناها : تتظاهرون ، فحذف تاء تتفاعلون التي أدغمها غيرهما .

وقولهما في المجادلة : ﴿تَظَهَّرُونَ﴾ أدغما في المجادلة التاء التي حذفها من تظاهرون ، والمعنى واحد .

وقول ابن عامر بتشديد الظاء مع الألف ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ ، مثل قول حمزة والكسائي في المجادلة ، إنما هو يتظاهرون .

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧ .

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠] و﴿الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص والكسائي بألف إذا وقفوا عليهنّ وبطرحها في الوصل.

وقال هبيرة: عن حفص عن عاصم وصل أو وقف بألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر بألف فيهنّ في الوصل والوقف. وقرأ أبو عمرو بغير ألف في الوصل والوقف. هذه رواية اليزيدي وعبد الوارث وروى عبّاس عن أبي عمرو بألف فيهنّ في الوصل والوقف. وروى علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿السَّبِيلَا﴾ يقف عندها بألف. أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿الظُّنُونَا﴾، و﴿الرَّسُولَا﴾. و﴿السَّبِيلَا﴾، يقف ولا يصل ووقفه بألف. عبيد عن هارون عن أبي عمرو يقف عندها ﴿الرَّسُولَا﴾. وحدثني الجمال عن الحلواني عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو بألف فيهنّ وصل أو قطع<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وجه قول من أثبت في الوصل الألف أنّها في المصحف كذلك، وهي رأس آية. ورؤوس الآي تشبّه بالفواصل من حيث كانت مقاطع؛ كما كانت القوافي مقاطع؛ فكما شبّه ﴿أَكْرَمَنَ﴾ [الفجر: ١٥] و﴿أَهَانَنَ﴾ [الفجر: ١٦] بالقوافي. في حذف الياء منهنّ نحو:

مِنْ خَدَّرِ الْمَوْتَ أَنْ يَأْتِيَنَّ

و:

إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَّ<sup>(٢)</sup>

كذلك يُشَبَّهُ هذا في إثبات الألف بالقوافي. فأما في الوصل، فلا يتنون، ويحمل على لغة من لم يتنون ذلك إذا وصل في الشعر لأنّ من لم يتنون أكثر. وقال أبو الحسن: وهي لغة أهل الحجاز، فكذلك، ﴿قَاضِلُونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦]. فأما من طرح الألف في الوصل كابن كثير والكسائي، فإنّهم ذهبوا إلى أنّ ذلك في القوافي، وليس رؤوس الآي بقوافي، فتحذف في الوقف كما، تحذف في غيرها، ممّا يثبت في الوقف نحو التشديد الذي يلحق الحرف الموقوف عليه، وهذا إذا ثبت في الخطّ فينبغي أن لا يحذف، كما لا تحذف هاء الوقف من ﴿جَسَابِيَّةَ﴾ [الحاقة: ٢٠] و﴿كَنِيَّةَ﴾ [الحاقة: ١٩] وأن يجري مجرى الموقوف عليه، ولا يوصل، وكذلك الهاء التي تلحق في الوقف، فهو وجه، فإذا ثبت ذلك في القوافي في الوصل فيما حكاه أبو الحسن، لأنّه زعم أن هذه اللّغة أكثر، فثبت ذلك في الفواصل، كما يثبت في القوافي حسن.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

(٢) مرًا سابقاً.

قال: قرأ أبو عمرو وحده ﴿وَكَانَ اللهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٩] بالياء .  
وقرأ الباقون بالتاء، أبو زيد عن أبي عمرو بالياء والتاء، وعبيد عن أبي عمرو مثله .

قال أبو علي: حجّة التاء: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩]  
فالوجه فيما عَطِفَ عليه الخطاب؛ كما أنّ الذي عَطِفَ عليه كذلك، والياء على معنى  
فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا، وكان الله بما يعملون، أي يعمل الجنود، أو يعمل  
الأحزاب من تألّبهم عليكم أيها المسلمون .

حفص عن عاصم: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣] مضمومة الميم . الباقون: ﴿لَا  
مَقَامَ لَكُمْ﴾ مفتوحة الميم<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: المَقَام: يحتمل أمرين، يجوز: لا موضع إقامة لكم، وهذا أشبه؛  
لأنّه في معنى مَنْ فتح فقال: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ أي: ليس لكم موضع تقومون فيه، ومن  
ذلك قول الشاعر:

فَأَيُّ مَآ وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا<sup>(٢)</sup>

ودخلتها التاء كما دخلت على المنزلة . والمقامة موضع ثواء ولَبِث . ويحتمل قول  
عاصم: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ لا إقامة لكم فأما المَقَام: فاسم الموضع، قال: ﴿مَقَامُ  
إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٥]: مُصَلَاةٌ، وقيل للمجلس والمشهد: مَقَامٌ وَمَقَامَةٌ .

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ سِئِلُوا الْفِتْنَةَ لَأَنتَوَهَا﴾ [الأحزاب: ١٤] في المدّ  
والقصر، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿لَأَنتَوَهَا﴾ قصيرة، وروى ابن فليح عن أصحابه  
عن ابن كثير: ﴿لَأَتَوْهَا﴾ ممدودة، وكذلك قرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي:  
﴿لَأَتَوْهَا﴾ ممدودة<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي: أمّا مَنْ قصر فلأنك تقول: أتيت الشيء: إذا فعلته . تقول: أتيت  
الخير، وتركت الشر، أي: فعلت الخير، ومعنى: ﴿ثُمَّ سِئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾: سئلوا فعل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧ .

(٢) يُروى «فسيق» بدل «فقيد» .

البيت من الواقف، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٤٨، وخزانة الأدب ٤/٣٦٧، ٣٦٨ وذيل  
أمالي القتالي ص ٦٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٣، وشرح ديوان زهير ص ١١٣، وشرح المفصل ٢/  
١٣١، والكتاب ٢/٤٠٢، ولسان العرب ١٢/٥٠٦ (قوم)، ويلا نسبة في لسان العرب ١٤/٥٦ (أيا) .  
المقام والمقامة: المجلس . قيل في لسان العرب ١٤/٥٦ (أيا): هذا بمنزلة قول الرجل الكاذب مني  
ومنك فعل الله به، وقال غيره: إنما يريد أنك شرّ ولكنه دعا عليه بلفظ هو أحسن من التصريح كما قال  
الله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْلَىٰ بِكُمْ لَعَلِّي هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ .

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧ .



الفتنة لأتوها، أي: لفعلوها. ومن قرأ: ﴿لَاتُوهَا﴾ بالمدّ فالمعنى: ثم سئلوا فعل الفتنة لأعطوها، أي: لم يمتنعوا منها، ومما يُحَسِّنُ المدّ قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ سِئِلُوا أَلْفِئْتَةً﴾، فالإعطاء مع السؤال حسنٌ، والمعنى: لو قيل لهم: كونوا على المسلمين مع المشركين لفعلو ذلك.

اختلفوا في ضمّ الألف وكسرها من قوله تعالى: ﴿أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] فقرأ عاصم: ﴿أَسْوَةٌ﴾ بضمّ الألف حيث وقعت، وقرأ الباقون: ﴿إِسْوَةٌ﴾ بكسر الألف حيث وقعت<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أسوة وإسوة لغتان، ومعناهما قِدْوَةٌ.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿يُضَعَّفُ لَهَا أَلْعَدَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿نُضَعَّفُ﴾ بالثؤن ﴿العذاب﴾ نصباً. وقرأ أبو عمرو: ﴿يُضَعَّفُ﴾ بالياء ﴿أَلْعَدَابُ﴾ رفعاً. وقرأ نافع وعاصم وحمز والكسائي: ﴿يُضَعَّفُ﴾ بالياء ﴿لَهَا أَلْعَدَابُ﴾ رفعاً، على ما لم يسمّ فاعله<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ضَاعَفَ وَضَعَّفَ، بمعنى فيما حكاه سيبويه. وقال أبو الحسن: الخفيفة لغة أهل الحجاز، والثقيلة لغة بني تميم، ومن قال: ﴿نُضَعَّفُ﴾ فالفعل مسندٌ إلى ضمير اسم الله تعالى، ومن قال: ﴿يُضَعَّفُ﴾ فلم يسمّ الفاعل أسند الفعل إلى العذاب، ومعنى ﴿يُضَعَّفُ لَهَا أَلْعَدَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ أنها لما تشاهد من الزواجر، وما يردع عن مُوَاقَعَةِ الذنوب ينبغي أن تمتنع أكثر مما يمتنع من لا يشاهد ذلك ولا يحضره، وقال: ﴿يُضَعَّفُ لَهَا أَلْعَدَابُ﴾ فعاد الضمير على معنى (من) دون لفظ (من)، ولو عاد على لفظ (من) لَذَكِرَ. ومثل يضاعف لها العذاب ضعفين، فزيد في العذاب ضعف كما زيد في الثواب ضعف في قوله تعالى: ﴿تُوَفِّيهِمَا أَجْرَهُمَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] فكما ضوعف الأجر كذلك ضوعف العذاب.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْتَنُ وَتَعَمَلْ صَالِحًا تُوَفِّيهِمَا أَجْرَهَا﴾ [الأحزاب: ٣١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ﴿يَفْتَنُ﴾ بالياء، ﴿وَتَعَمَلْ﴾ بالتاء، ﴿تُوَفِّيهِمَا﴾ بالنون. وقرأ حمزة والكسائي كل ذلك بالياء، ولم يختلف الناس في: ﴿يَفْتَنُ﴾ أنه بالياء وكذلك ﴿مَنْ يَأْتِ﴾ بالياء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: أمّا مَنْ قرأ: ﴿يَفْتَنُ﴾ بالياء، فلأنّ الفعل مسندٌ إلى ضمير ﴿مَنْ﴾ ولم يبيّن فاعل الفعل بعد، فلمّا ذكر ما دلّ على أنّ الفعل لمؤنثٍ حُمِلَ على المعنى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

فَأَنْتَ، وذلك كقوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩] ثُمَّ قَالَ: ﴿فَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]، وقال: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَعِجُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وفي أخرى: ﴿يَسْتَعِجُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ كُلَّ ذَلِكَ بِالْيَاءِ، فَإِنَّهُ حَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، وَاللَّفْظُ ﴿مَنْ﴾ وَهُوَ مَذْكُورٌ، وَمِمَّا يَقْوِي قَوْلَ مَنْ حَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى فَأَنْتَ، اتِّفَاقُ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيِّ مَعَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿تَوَاتَرَهَا﴾ فَحَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَتَمَسَّلَ﴾ كَانَ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا لَمْ يَخْتَلَفِ النَّاسُ فِي ﴿يَفْتَتَ﴾ وَ﴿يَأْتِ﴾؛ لِأَنَّهُ إِثْمًا جَرَى ذِكْرُ ﴿مَنْ﴾، وَلَمْ يَجْرِ ذِكْرُ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ فَيُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْنَى.

اختلفوا في فتح القاف وكسرها من قوله سبحانه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] فقرأ عاصم ونافع: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بالفتح، وقرأ الباقون: ﴿وَقَرْنَ﴾ بالكسر<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ قَالَ: ﴿قِرْنَ﴾ بكسر القاف احتمل أمرين: أحدهما أن يكون من التوقر في بيوتكن، وأن لا يخرجن منها. وقِرْنَ مثل عِدْنَ، وزِنْنَ، ونحو ذلك، ممَّا تُخَذَفُ مِنْهُ الْفَاءُ، وَهِيَ وَاوُّ، فَيَبْقَى مِنَ الْكَلِمَةِ عَلَنٌ. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَرَّ فِي مَكَانِهِ يَقَرُّ، فَإِذَا أَمَرَ مِنْ هَذَا قَالَ: أَقَرَّ فَيُبَدَلُ مِنَ الْعَيْنِ الْيَاءُ كَرَاهِيَةَ التَّضْعِيفِ كَمَا أُبَدَلُ مِنَ قِيرَاطٍ وَدِينَارٍ، فَيَصِيرُ لَهَا حَرَكَةُ الْحَرْفِ الْمُبَدَلِ مِنْهُ، ثُمَّ تَلْقَى الْحَرَكَةَ عَلَى الْفَاءِ، فَتَسْقُطُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَحْرُكَ مَا بَعْدَهَا فَتَقُولُ: ﴿قِرْنَ﴾ لِأَنَّ حَرَكَةَ الرَّاءِ كَانَتْ كَسْرَةً فِي يَقَرُّ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَافَ مَتَحْرِكَةً بِهَا؟ فَأَمَّا مَنْ فَتَحَ ﴿قِرْنَ﴾ فَإِنَّ مَنْ لَمْ يُجِزْ قَرَزْتُ فِي الْمَكَانِ أَقَرُّ، وَإِنَّمَا يَقُولُ فِي الْمَكَانِ قَرَرْتُ أَقَرُّ وَقَرَزْتُ بِهِ عَيْنًا أَقَرُّ، وَلَا يَجُوزُ قَرَزْتُ فِي الْمَكَانِ، أَقَرُّ، فَإِنَّ فَتْحَ الْفَاءِ عِنْدَهُ لَا يَجُوزُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَرَكَةُ الْقَافِ بِالْفَتْحَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْقَى عَلَيْهَا الْفَتْحَةَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَتْحَةَ إِذَا لَمْ تُجِزْ فِي قَوْلِهِمْ: أَنَا أَقَرُّ فِي الْمَكَانِ، لَمْ يَثْبُتْ فِي الْكَلِمَةِ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا لَمْ يَجِزْ أَنْ يَلْقَى عَلَى مَا قَبْلُهَا، وَمَنْ جَازَ عِنْدَهُ قَرَزْتُ فِي الْمَكَانِ جَازَ عَلَى قَوْلِهِ: قَرْنَ كَمَا جَازَ قِرْنَ، حَيْثُ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي قَرَزْتُ فِي الْمَكَانِ أَقَرُّ. وَأَبُو عَثْمَانَ يَزْعُمُ أَنَّ قَرَرْتُ فِي الْمَكَانِ لَا يَجُوزُ، وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ؛ فَيَجُوزُ الْفَتْحُ فِي الْقَافِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ إِذَا ثَبَّتَتْ، وَالْوَجْهُ فِي الْقِرَاءَةِ الْكَسْرُ ﴿وَقِرْنَ﴾؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ مِنْ وَجْهَيْنِ لَا إِشْكَالَ فِي جَوَازِهِ مِنْهُمَا، وَهُمَا مِنَ الْقَرَارِ، وَالْوَقَارِ، وَفَتْحُ الْقَافِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الْخِلَافِ. قَالَ أَبُو عَثْمَانَ يَقَالُ: قَرَزْتُ بِهِ عَيْنًا وَأَنَا أَقَرُّ بِهِ عَيْنًا قَالَ: وَلَا يَقَالُ: قَرَزْتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَالَ: وَيَقَالُ: قَرَزْتُ فِي الْمَكَانِ فَأَنَا أَقِرُّ فِيهِ، وَيَأْمُرُهُ فَيَقُولُ: قِرَّ فِي مَكَانِكَ. انْتَهَتْ الْحِكَايَةُ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

اختلفوا في التاء والياء من قوله تعالى: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْحَبِيرةُ﴾ [الأحزاب: ٣٦] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿أَنْ يَكُونَ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: التانيث والتذكير: حسنان، وقد مضى نحو ذلك وهذه الآية تدلُّ على أنَّ ما في قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْغَيَّةُ﴾ [القصص: ٦٨] يقوي قول مَنْ قال: ﴿أَنْ يَكُونَ﴾ لهم بالياء. ألا ترى أنَّه لم تثبت علامة التانيث في كان؟.

اختلفوا في فتح التاء وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَعَاتَمَ النَّبِيُّنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فقرأ عاصم وحده: ﴿وَعَاتَمَ﴾ بفتح التاء، وقرأ الباقون بالكسر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ كسر قال: لأنَّه ختمهم، فهو خاتمهم.

وزعموا أنَّ الحسن قال: خاتم: هو الذي ختم به.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿تَمَّاسُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] بالفتح، وقرأ الباقون ﴿تَمَّسُوهُنَّ﴾ بغير ألفٍ والتاء مفتوحة<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: وجه مَنْ قال: ﴿تَمَّسُوهُنَّ﴾ بغير ألفٍ ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشْرًا﴾ [مريم: ٢٠] وقال: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ إِسْنٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٧٤] وما كان من هذا النحو جاء على فَعَلٍ دون فاعِلٍ، وقد حكى أبو عبيدة أن اللَّمَّاسَ: الجماع، فيمكن أن يكون ذلك مصدرٌ فاعلٌ وإذا جاء ذلك في اللَّمْسِ أمكن أن يكون المَسُّ مثله، وقد تقدَّم القول في ذلك فيما سلف من الكتاب.

قال: وقرأ ابن بزَّة عن ابن كثير ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ خفيفة الدال وروي القواس عنه ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ مشددة. وقال لي قنبل: كان ابن أبي بزَّة قد أوهم في ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ فكان يخففها فقال لي القواس: صرَّ إلى أبي الحسن فقل له ما هذه القراءة التي قرأتها لا نعرفها فصرتُ إليه فقال: قد رجعتُ عنها. قال قد كان غلط أيضاً في ثلاثة مواضع هذا أخذها، وهو قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧] خفيفة ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ [التكوير: ٤].

تَعْتَدُونَهَا: تفتعلون من العدَّة ولا وجه للتخفيف في نحو تَشْتَدُّونَهَا تَرْتَدُّونَهَا من الشَّدِّ والرَّدِّ، وليس كلُّ المضاعف يبدلُ من حروفِ التضعيف فيه، وإنَّما يبدلُ فيما سُمِعَ، وإن شئت قلت: قد جاء في التنزيل في هذا النحو الأمران قال سبحانه: ﴿فَلْيَمْدِلْ وَإِيَّاهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال: ﴿فَهِيَ تُمَلِّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الفرقان: ٥].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٣) ذكر في البقرة.

وأشدد أبو زيد:

وَلَا أَمَلَةٌ حَتَّى يُفَسَّرِقَا<sup>(١)</sup>

وإن شئت جعلته افتعل من عدوث الشيء إذا جاوزته، أي: ما لكم عليهن من وقتٍ عِدَّةٍ تلزمكم أن تجاوزوا عدده، فلا تنكحوا أختها ولا أربعا سواها حتى تنقضي العِدَّة.

وقال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وفي رواية أبي بكر ﴿تُزجىء﴾ [الأحزاب: ٥١] مهموزاً، وقرأ عاصم في رواية حفص ونافع وحمزة والكسائي بغير همز<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: قد جاء في هذا الحرف الهمز وغيره، وكذلك ﴿أرجثه﴾ [الأعراف: ١١ والشعراء: ٣٦] و﴿أزجه﴾ و﴿أخزرون مرجؤون﴾ [التوبة: ١٠٦] ومُرْجُونَ.

فإذا جاء فيه الهمز وغير الهمز كانت القراءة بكل واحد من الأمرين حسنة. قال: وكلهم قرأ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥٢] بالياء، غير أبي عمرو فإنه قرأ: ﴿يَحِلُّ﴾ بالتاء. وروى القُطَيعِيُّ عن محبوب عن أبي عمرو: ﴿لَا يَحِلُّ﴾ بالياء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: التاء والياء جميعاً حسنان، لأن النساء تأنيثه ليس بحقيقي، إنما هو تأنيث الجمع، نحو الجمال والجذوع فالتذكير حسن، والتأنيث حسن.

قال: وكلهم فتح النون من قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] غير حمزة والكسائي فإنهما أمالا النون فيها<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: من لم يُمَلِّ فلأن الكثير من الناس لا يميلون هذه الألفات، ومن أمال فلأن الألف منقلبة عن الياء. يدل على ذلك أنهم قالوا في المصدر: إنِّي، وإناء، مثل: جِسي وجِساء، وإذا صحَّ انقلاب الألف عن الياء، لم يكن في إمالته إشكال عند من أمال. وَالْأُنْي<sup>(٥)</sup>: هو إدراك الشيء ويلوغه ما يراد أن يبلغه، ومنه: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحديد: ١٦] وقالوا للمتثبت في الأمور: متأن، ومن ذلك قولهم لِمَا يُرْتَفَقُ به: إناء، وفي جمعه: أنية، مثل إزارٍ وآزرة.

(١) مر سابقاً.

(٢) ذكر في براءة.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٥) أنى الشيء يأتي أنياً وإنى وأنى، وهو أنى: حان وأدرك، وخص بعضهم به النيات (لسان العرب ٤٨/١٤ مادة: أنى).

قال: كلهم قرأ ﴿سَادَتَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧] على التوحيد غير ابن عامر فإنه قرأ ﴿سَادَاتِنَا﴾ جماعة سادة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: سادة جمع سيّد وهو فعلة مثل كتّبة وفجّرة، أنشدنا علي بن سليمان:

سَلِيلٌ قُرُومٍ سَادَةٌ ثُمَّ قَادَةٌ يَبْذُونَ أَهْلَ الْجَمْعِ يَوْمَ الْمُحْصَبِ<sup>(٢)</sup>  
ووجه الجمع بالألف والياء أنهم قد قالوا الجُرُزَاتِ والطَّرُقَاتِ والمُعَنَاتِ في معنى جمع معين، فكذاك يجوز في هذا الجمع ساداتٌ وقال الأعشى:

جُنْدُكَ التَّالِدُ الطَّرِيفُ مِنَ السَّادَاتِ أَهْلُ الْقِيَابِ وَالْأَكَالِ<sup>(٣)</sup>  
قال أبو الحسن: لا يكادون يقولون: ساداتٌ. قال وهي عربية، وزعموا أنّ الحسن قرأ ﴿أَطَعْنَا سَادَاتِنَا﴾.

اختلفوا في الباء والياء من قوله جلّ وعزّ: ﴿لَعْنًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٨] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿لَعْنًا كَثِيرًا﴾ بالياء، وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿كَيْرًا﴾ بالياء كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان عن ابن عامر، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء، وقال هشام بن عمار عن ابن عامر بالياء<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: الكِبَرُ مثل العِظَمِ، والكِبَرُ وصفٌ لِلْعَنِّ بالكِبَرِ، كالعِظَمِ، والكثرة أشبه بالمعنى، لأنهم يُلْعَنُونَ مرّةً، وقد جاء: ﴿يَلْمَهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] فالكثرة أشبه بالمرار المتكررة من الكِبَرِ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٢) المُحْصَبُ: موضع رمي الجمار بمئى، وقيل: هو الشعب الذي مخرجه إلى الأبطح بين مكة وميى، يُنام فيه ساعة من الليل، ثم يُخرج إلى مكة، سُمّي بذلك للحصى الذي فيهما. (لسان العرب ٣١٩/١ مادة: حصب)

(٣) يُرَوَى «العتيق» بدل «الطريف».

البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦١، ولسان العرب ٢١/١١ (أكل)، وتاج العروس (أكل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٢٢/١.

آكال الجند: أطماعهم.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة سبأ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾ [٣] كسراً، وقرأ نافع وابن عامر: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ رفعاً. وقال ابن ذكوان: قال بعض أصحابنا عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾ كسراً. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿عَلَامُ الْغَيْبِ﴾ بالكسر وبلاد قبل الألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الجرُّ في ﴿عَلِيمِ﴾ على إتباعه المجرور ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ﴾. وأما الرفع؛ فيجوز أن يكون ﴿عَالِمٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو عالم الغيب ويجوز في من رفع أن يكون ابتداءً وخبره ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾، وعلامة الغيب في إتباعه ما قبله. مثل: عالم الغيب، وعلامة أبلغ وقد قال: ﴿يَقْدِفُ يَلْمَعُ عَلَمُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]، وقال: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩ و١١٦].

وحجة ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ﴾ قوله: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التغابن: ١٨] و﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى عَيْنِيهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦].

قال: قرأ الكسائي وحده ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾ [سبأ: ٣] بكسر الزاي. وقرأ الباقون: ﴿يَعْزُبُ﴾ بضم الزاي<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يَعْزُبُ وَيَعْزِبُ لَغْتَانِ، وَمِثْلُهُ يَخْشِرُ وَيَخْشَرُ، وَيَعْكِفُ وَيَعْكُفُ، وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ. وهو كثير.

قال قرأ عاصم في رواية حفص ﴿مِنْ رَجَزِ الْيَمِّ﴾ [سبأ: ٥] رفعاً، وفي الجاثية [١١] مثله.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

وكذلك قرأ ابن كثير فيهما، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿رَجَزَ أَلِيمٌ﴾ كسراً فيهما<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الرجزُ: العذاب، بدلالة قوله سبحانه. ﴿لَيْنَ كَشَفَتْ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤] وقال: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩] وإذا كان الرجز العذاب، جاز أن يوصف بأليم، كما أن نفس العذاب قد جاز أن يوصف به في نحو قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٧]، ومثل هذا في أن الصفة تجري على المضاف مرةً، وعلى المضاف إليه أخرى، قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قَوْلٌ مِّنْ يَتَّبِعُونَ لِيُؤْتِيَهُم مِّمَّا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مِثْلَ بَنِي إِدْرِيسَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، والرفع على حمله على القرآن، وإذا كان القرآن في لوح، وكان اللوح محفوظاً، فالقرآن محفوظ أيضاً، وكذلك ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ خُضِرٍ﴾ و﴿خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١]. فالرفع على أن يتبع الثياب، والجزء على أن يتبع السندس، وإذا كان الثياب سندساً والسندس خضراً فالثياب كذلك، ولفظ سندس وإن كان مفرداً فهو في المعنى جنس وكثرة، فلذلك جاز أن يوصف بخضير. فكذلك قوله سبحانه: ﴿مِن رَّجَزٍ أَلِيمٍ﴾ [سبأ: ٥] والجزء في أليم أبين؛ لأنه إذا كان عذاباً من عذاب أليم، كان العذاب الأول أليماً، وإذا أجريت الأليم على العذاب كان المعنى عذاب أليم من عذاب فالأول أكثر فائدة.

اختلفوا في الياء والنون من قوله سبحانه: ﴿إِن نَّشَأْ نُخَسِّفَ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطَ عَلَيْهِمْ﴾ [سبأ: ٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو: ﴿نُخَسِّفُ﴾ ﴿أَوْ نُسْقِطُ﴾ بالنون، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُخَسِّفُ﴾ ﴿أَوْ يُسْقِطُ﴾ بالياء، وأدغم الكسائي وحده الفاء في الياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة النون قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ﴾ [سبأ: ١٠] فالنون أشبه ﴿بَاتِينَا﴾، وحجة الياء قوله: ﴿أَفَرَأَى عَلَى اللَّهِ﴾ [سبأ: ٨] فالياء، على الحمل على اسم الله. فأما إدغام الكسائي الفاء في الباء في ﴿نُخَسِّفُ بِهِمْ﴾ فإن إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام التاء في الفاء، وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وانحدر الصوت بها إلى الفم حتى اتصلت بمخرج التاء، حتى جاء مثل: الحَدَثُ، والحَدَفُ، والمغافير، والمغائير<sup>(٣)</sup> فتعاقبا على الحرف للمقاربة التي بينهما،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٣) المغائير: لغة في المغافير، والمغثور: لغة في المغفور. وأغثر الرمث وأغفر إذا سال منه صمغ حلو، ويقال له المغثور والمغثر، وجمعه المغائير والمغافير، يؤكل وربما سال لثاء على الثرى مثل الدبس، وله =

فلما اتّصلت بمخرج الثاء صارت بمنزلة حرف من تلك الحروف؛ فلم يجز إدغامها في الباء؛ لأنه لما اتّصل بما ذكرناه صار بمنزلة حرف من ذلك الموضع، فكما أنّ ذلك الحرف الذي اتّصل الفاء به لا يدغم في الباء، كذلك الفاء لا تدغم في الباء. ومما بيّن ذلك أنّ الضاد لما استطال مخرجها؛ فتجاوز صوتها مخرج اللّام، وانحدرت من مخرج اللّام حتّى اتّصل الصوتُ بها بمخرج الطّاء والذّال والثّاء أدغم هذه الحروف في الضاد، وجعلت الضاد لما استطالت واتّصل صوتها بمواضع ما ذكرنا أدغم ما ذكرنا من الحروف فيها، فصارت لذلك بمنزلة ما هو من الموضع الذي اتّصل صوتها به؛ فأدغمت هذه الحروف في الضّاد، كما يدغم فيما هو من مخرجها، فكذلك الفاء، لما اتّصل صوتها بمخرج الثّاء، جرت مجرى ما هو من ذلك الموضع، فكما كانت الضّاد كذلك فأدغمت فيها الطّاء والذّال والثّاء، وذلك نحو: اضبط ضُرْمَةً وانعت ضُرْمَةً، وانقُذ ضُرْمَةً، ولم يجز أن تدغم الضاد في هذه الحروف لما فيها من زيادة الصوت، فكذلك لا يجوز أن تدغم الفاء في الباء لزيادة صوتها المتّصل بحرف من حروف الفم ومثّل إدغامهم الطّاء والذّال والثّاء في الضّاد، إدغامهم الطّاء والذّال والثّاء فيها أيضاً، وهي أخرج من الفم، والحروف الأخرُ أدخل فيه، ومثّل الضّاد في إدغامهم هذه الحروف فيها: الشّين: أدغمت هذه الحروف الستة فيها، كما أدغمت في الضّاد، فهذه الحروف أدغمت في الضّاد والشّين، ولم تدغم الضّاد والشّين فيها، فكذلك الفاء لا تدغم في الباء، وإن كانت الباء قد أدغمت فيها في نحو: اذهب في ذلك.

وكذلك أدغمت الطّاء والذّال والثّاء والضّاد والشّين في الضّاد والشّين، ولم يدغم شيءٌ منهنّ في الحروف الستة؛ لما فيهنّ من زيادة الصّفير الذي ليس في الحروف الستة، وكذلك لا تدغم الفاء في الباء لزيادة صوتها على صوت الباء. وكذلك الباء أدغمت في الميم نحو اضحَبَ مطراً، ولم تدغم هي في الباء نحو: اضمم بكرأ؛ لما فيها من زيادة الغنة التي ليست في الباء.

وكذلك الرّاء لم تدغم في اللّام نحو: اختر ليلةً، وإن كانت اللّام أدغمت في الرّاء نحو: اشغل رَجَبَةً؛ فما كان من الحروف يُدْهَبُ الإدغامُ منه زيادة صوت فيه من نحو ما ذكرنا، لم يَجُزْ إدغامُهُ في مقاربه العاري من تلك الزيادة، وكذلك الفاء مع الباء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، والمفضل عن عاصم ﴿وَلِسَلِيمَانَ الرَّيْحُ﴾ [سبأ: ١٢] رفعا، وفي رواية حفص ﴿الرَّيْحُ﴾ نصبا؛ وكذلك قرأ الباقون: ﴿الرَّيْحُ﴾ نصبا<sup>(١)</sup>.

= ريح كريحه، وقال يعقوب: هو شيء ينضحه الثمام والرمث والعُرْفَط والعُشْر حلو كالعسل، واحدها مغشور ومغثار ومغثر. (لسان العرب ٨/٥ مادة: غثر).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.



قال أبو علي: وجه النصب أن الرِّيحَ حملت على التَّسخير في قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [ص: ٣٦] فكما حملت في هذا على التَّسخير، كذلك ينبغي أن تحمل هنا عليه. ومما يقوي النَّصب قوله: ﴿وَلَسَلِّمَنَّ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] والنصب يحمل على سَخَّرْنَا، ووجه الرَّفع: أن الرِّيحَ إذا سُخِّرَتْ لسليمان، جاز أن يقال: له الرِّيحُ، على معنى: تسخير الريح، فالرفع على هذا يؤول إلى معنى النصب؛ لأن المصدر المقدر في تقدير الإضافة إلى المفعول به.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿كَالجَوَابِي﴾ [سبأ: ١٣] بياء في الوصل ووقف ابن كثير بياء، أبو عمرو: بغير ياء. وقرأ الباقون: بغير ياء في وصل ولا وقف.

قال أبو علي: الجوابي: جمع جابية، وهو الحوض. والقياس أن تثبت الياء مع الألف واللام، ووقف ابن كثير بالياء حسن من حيث كان الأصل، والقياس وقف أبي عمرو بغير ياء لأنها فاصلة أو مشبهة بالفاصلة من حيث تم الكلام، ومن حذف الياء في الوصل والوقف؛ فلأن هذا النحو قد يحذف كثيراً، ويقال: جبا الماء إذا اجتمع وقال الشاعر:

نفي الذم عن آل المَحَلِّقِ جَفْنَةٌ<sup>(١)</sup> كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ العِرَاقِيِّ تَفْهَقُ<sup>(٢)</sup>  
اختلفوا في همز ﴿مِنْسَاتَهُ﴾ [سبأ: ١٤] وترك الهمز.

فقرأ نافع وأبو عمرو: ﴿مِنْسَاتَهُ﴾ غير مهموز، وقرأ الباقون ﴿مِنْسَاتَهُ﴾ مهموزاً مفتوح الهمزة<sup>(٣)</sup>.

أبو عبيدة: هي العصا التي يُنْسَأُ بها الغنم، وأصلها من نَسَأَتْ تَنْسَأُ بها الغنم أي: تسوقها، وأنشد لطرفة<sup>(٤)</sup>:

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٧٥/٥، وفي اللسان ٦٤/١٠:

تروخ على آل المَحَلِّقِ جَفْنَةٌ

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، ولسان العرب ٦٤/١٠، (حلق)، ٣١٤، (فهق)، ١٢٩/١٤ (جبي)، وتهذيب اللغة ٤٠٤/٥، ومقاييس اللغة ٥٠٣/١، ٤٥٦، ومجمل اللغة ٦٧/٤، وتاج العروس (فهق)، (جبي)، وبلا نسبة في المخصص ٥٠/١٠.

المحلق: اسم رجل من ولد بكر بن كلاب من بني عامر ممدوح الأعشى، قال ابن سيده: المحلق اسم رجل سمي بذلك لأن فرسه عضته في وجهه فتركت به أثراً على شكل الحلقة، وإياه عنى الأعشى بقوله: الفهق: الامتلاء. الجابية: الحوض الذي يُجَبَى فيه الماء للابل، وقيل: الحوض الضخم. وحض العراقي لجهله بالمياه لأنه حضري، فإذا وجدها ملاً جابيته وأعدّها ولم يدِر متى يجد المياه، وأما البدوي فهو عالم بالمياه فهو لا يبالي أن لا يُعدّها؛ ويروي: كجابية السَّيْح، وهو الماء الجاري، والجمع الجوابي.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٤) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي (نحو ٨٦ - ٦٠ ق.هـ = نحو ٥٣٨ - ٥٦٤ م) أبو =

وعنس كالأواح الإيرانية نَسَأَتْهَا<sup>(١)</sup> على لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهَرَ بُرْجِدٍ<sup>(٢)</sup>  
 أي: سقتها، والقياس في همز منسأة إذا خُفِّضَتِ الهمزة منها أن تُجَعَلَ بين بين،  
 إلا أَنَّهُمْ خَفَّفُوا همزتها على غير القياس، وكثر التخفيف فيها. وقال سيبويه: تقول:  
 مُنَيِّسَةٌ في تحقير منسأة؛ لأنها من نَسَأَتْ، فلم يُجَعَلَ البَدَلُ فيها لازماً كياء عيد، حيث  
 قالوا في تكسيره أعياد، وبدل على أنه ليس ببدلٍ لازم قولهم في تكسيرها: مناسي،  
 فيما حكاه سيبويه.

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿مَسَاكِينِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥].

فقرأ الكسائي وحده: ﴿مَسَكِينِهِمْ﴾ بغير ألف مكسورة الكاف. وقرأ عاصم في  
 رواية حفص وحمزة: ﴿مَسَكِينِهِمْ﴾ مفتوحة الكاف. وقرأ الباقون: ﴿مَسَاكِينِهِمْ﴾  
 بالالف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ قال ﴿مَسَاكِينِهِمْ﴾ أتى باللفظ وفقاً للمعنى؛ لأن لكل ساكن  
 مسكناً فجمع، والمساكين: جمع مسكين؛ الذي هو اسم للموضع من سكن يسكن.  
 ومَنْ قال: ﴿مَسَكِينِهِمْ﴾ فيشبه أن يكون جعل المسكن مصدراً، وحذف المضاف،  
 والتقدير: في مواضع سكناهم، فلما جعل المسكن كالمسكنى والسكون أفرد، كما تُفْرَدُ  
 المصادر، وهذا أشبه من أن تحمله على نحو:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ<sup>(٤)</sup>

= عمرو. شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. ولد في بادية البحرين، وتنقل في بقاع نجد. واتصل  
 بالملك عمرو بن هند فجعله في ندمائه. ثم أرسله بكتاب إلى المكعب (عامله على البحرين وعمان)  
 يأمره فيه بقتله، لأبيات بلغ الملك أن طرفه هجاه بها، فقتله المكعب، شاباً في «هجر». أشهر شعره  
 معلته. وجمع المحفوظ من شعره في «ديوان» صغير، ترجم إلى الفرنسية وكان هجاء، غير فاحش  
 القول. تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره.

الأعلام ٢٢٥/٣، وشرح شواهد المغني ٢٧٢، والزوزني ٢٨، والشعر والشعراء ٤٩، وسمط اللآلي  
 ٣١٩، ومعاهد التنصيص ٣٦٤/١، وخزانة البغدادي ٤١٤/١ - ٤١٧.

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٦٦/٢، وفي اللسان ١٧٣/١:

أمون كالأواح الإيرانية

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٢، ولسان العرب ١٧٣/١ (نصاً) ١٥/١٣  
 (أرن)، وكتاب العين ٢٧٨/٨، وجمهرة اللغة ص ١٠٦٩، وتاج العروس ٤٦٩/١ (نصاً) (أرن)، وبلا  
 نسبة في كتاب العين ٢٠٥/٦، ١٦١/٧.

نصاً الدابة والبعير ينصونها نصاً إذا زجرها. ونصاً الشيء نصاً، بالهمز: رفعه، لغة في نصبت إيران:  
 تابوت الموتى، وقيل: تابوت خشب.

البرجيد: كساء غليظ من صوف أحمر مخطط. ضخم يصلح للخباء وغيره (ج) براجد.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٤) جزء من بيت مرّ سابقاً.

و: ..... جَلْدُ الْجَوَامِيسِ (١)

وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] أي: مواضع قعود، ألا ترى أن لكل واحد من المتقين موضع قعود، فهذا التأويل أشبه من أن تحمله على الوجه الآخر الذي لا يكاد يجيء إلا في شعر. فأما قول الكسائي: فِي مَسْكِنِهِمْ فَالْأشْبَهُ فِيهِ الْفَتْحُ، لأن اسم المكان من فَعَلَ يَفْعُلُ عَلَى الْمَفْعَلِ، فإن لم تُرِدِ الْمَكَانَ. ولكن المصدر، فالمصدر أيضاً في هذا الحد على الْمَفْعَلِ مثل الْمَخْشَرِ ونحوه، وقد يشدُّ عن القياس المطرد نحو هذا، كما جاء الْمَسْجِدُ وسيبويه يحمله على أنه اسم البيت، وليس المكان من فَعَلَ يَفْعُلُ، فإن أراد ذاك فتح، وكذلك الْمَطْلِعُ من طَلَعَ يَطْلُعُ، وَالْمَطْلَعُ على القياس، إلا أن أبا الحسن يقول: إِنَّ الْمَسْكِنَ إِذَا كَسَرْتَهُ لُغَةً كَثِيرَةً، قال: وهي لُغَةُ النَّاسِ الْيَوْمِ. قال: وَأَمَّا الْمَسْكَنُ مَفْتُوحَةٌ فِيهِ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ. قال وهي اليوم قليلة.

اختلفوا في إضافة ﴿أَكْلِي خَمِطٍ﴾ [سبأ: ١٦] والتنوين.

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿ذَوَاتِ أَكْلِي خَمِطٍ﴾ مضافاً. وثقل الأكل وثون الباكون. عباس عن أبي عمرو ﴿ذَوَاتِي أَكْلِي خَمِطٍ﴾ مضافاً خفيفاً، وخفف الكاف ابن كثير ونافع.

وثقل الباكون إلا ما روى عباس عن أبي عمرو (٢).

أبو عبيدة: الخمط: كل شجرة مرة ذات شوك، والأكل: الجنا، كل ما اجتني. قال أبو علي: ما ذهب إليه أبو عمرو في قراءته بالإضافة على تفسير أبي عبيدة حسن، وذاك أن الأكل إذا كان الجنا فإن جنا كل شجرة منه، والدليل على أن الأكل: الجنا، كما قال أبو عبيدة، قوله سبحانه: ﴿تَوَاتَى أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥] وقد جاء الجنا مضافاً إلى الشجرة في قوله:

موشحة بالطرّتين دنا لها جناً أيكة يَضْفُو عليها قصارها (٣)

فكما أضاف الجنا إلى الشجرة التي هي الأيكة كذلك أضاف أبو عمرو الأكل الذي هو الجنا إلى الخمط، وغير الإضافة على هذا ليس في حسن الإضافة، وذلك لأن الخمط إنما هو اسم شجرة، وليس بوصف، وإذا لم يكن وصفاً. لم يجز على ما قبله، كما يجزي الوصف على الموصوف. والبدل ليس بالسهل أيضاً، لأنه ليس هو هو، ولا بعضه لأن الجنا من الشجرة، وليس الشجرة من الجنا؛ فيكون إجراؤه عليه على وجه

(١) جزء من بيت لجرير مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٣) مرّ سابقاً.

عطف البيان، كأنه بيّن أن الجنا لهذا الشجر، ومنه، وكأنّ الذي حسّن ذلك أنهم قد استعملوا هذه الكلمة استعمال الصّفة. قال الشاعر:

عُقَارٌ كَمَاءِ النَّيِّ لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ وَلَا خَلَّةٌ يَكْوِي الشَّرُوبَ شَهَابُهَا<sup>(١)</sup>

قال أبو الحسن: الأحسن في كلام العرب أن يضيفوا ما كان من نحو هذا مثل: دارٌ أجْرٌ، وثوبٌ خزٌّ. قال: و﴿أَكْلِي خَمَطٌ﴾ قراءة كثيرة وليست بالجيدة في العربية.

ابن عامر: ﴿حتى إذا فَرَّعَ عن قلوبهم﴾ [سبأ: ٢٣] مفتوحة الفاء والزاي، الباقون: ﴿فُرِّعَ﴾ مضمومة الفاء مكسورة الزاي<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: فُرِّعَ عن قلوبهم: نُفِّسَ عنها. وقال أبو الحسن: المعنى فيما ذكروا: جليٌّ. وقال غيره: الذين فُرِّعَ عن قلوبهم هنا: الملائكة.

قال أبو علي: فُرِّعَ وفُرِّعَ: معناه أزيل الفُرْعُ عنها، وقد جاء مثل هذا في أفعلٍ أيضاً قالوا: أشكاه إذا أزال عنه ما يشكوه منه، وأنشد أبو زيد:

تَمَدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا

وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّنا نُشْكِيهَا

عمر حَوَايَا قَلِّ مَا نَجْفِيهَا<sup>(٣)</sup>

فكما أن أشكيت: أزلت الشكوى. كذلك فُرِّعَ وفُرِّعَ: أزال الفرع. وما روي من قراءة الحسن: ﴿فُرِّعَ عن قلوبهم﴾ كالراجع إلى هذا المعنى، لأنّ التقدير كأنه: فُرِّعَتْ من الفرع، قال قتادة: فُرِّعَ عن قلوبهم: أي جُلِّيَ عن قلوبهم، قال: يوحى الله إلى جبريل

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤٥، ولسان العرب ١٧٩/١ (نيا)، ٢٩٦/٧ (خمت)، ٢١١/١١ (خلل)، والمخصص ٨/١١، وجمهرة اللغة ص ١٠٨، والمعاني الكبير ص ٤٣٩، وتاج العروس ٤٧٥/١ (نوا)، ٢٧١/١٩ (خلل).

لحم نيء؛ لم تمسه نار. شهابها: نارها وحدتها. الخمطة: الخمر التي أخذت ريحاً، وقيل: التي أخذت شيئاً من الريح كريح النبق والتفاح. ويقال: خمطت الخمر، وقيل: الخمطة الحامضة مع ريح ويروى: فجاء بها صفراء ليست، يقول: هي في لون ماء اللحم النيء، وليست كالخمطة التي لم تدرك بعد، ولا كالخلة التي جاوزت القُدْرَ حتى كادت تصير خَلًّا. الخلة: الخمر الحامضة.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٤٨/١٤ (جفا) (وفيه «مسّ حوايانا فلم نجفيها» مكان «عمر حوايا قلّ ما نجفيها»)، ٤٤٠ (شكا) (وفيه «تشيها» مكان «تلويها» و«مسّ حوايا قلما نجفيها» مكان «عمر حوايا قلّ ما نجفيها»)، وإصلاح المنطق ص ٢٣٨، وخزانة الأدب ٣١٦/١١، والخصائص ٧٧/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٨/١، وتهذيب اللغة ٢٩٧/١٠، والمخصص ٢٩٨/١٢، ٢٦٣/١٣، وأساس البلاغة (جفو)، (شكو)، وتاج العروس (جفا).

قال الراجز يصف إبلاً قد أتعبها السير، فهي تلوي أعناقها تارةً وتمدّها أخرى وتشكي إلينا فلا تُشْكِيها، وشكواها ما غلبها من سوء الحال والهزال فيقوم مقام كلامها.

فَيَعْرِفُ الْمَلَائِكَةَ، وَيَفْرَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ السَّاعَةِ، فَإِذَا جَلَّأَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَعَلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ أَمْرِ السَّاعَةِ ﴿قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ﴾ [سبا: ٢٣] قال أبو علي: التقدير: قالوا: قال الحق فَمَنْ قرأ ﴿فَرَعٌ﴾ فالمعنى: أن الفعل المبني للفاعل فاعله ضمير عائد إلى اسم الله سبحانه، وَمَنْ قرأ: ﴿فَرَعٌ﴾ فبني الفعل للمفعول به كان الجار والمجرور في موضع رفع، والفعل في المعنى لله تعالى.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ يُجِزِي إِلَّا الْكُفُورُ﴾ [سبا: ١٧] في الياء والنون، فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَهَلْ يُجِزِي﴾ بالنون: ﴿الْكُفُورُ﴾ بالنصب. حفص عن عاصم مثل قراءة حمزة وأدغم الكسائي اللام من هل في النون وحده، وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿يُجَازِي﴾ بالياء ﴿الْكُفُورُ﴾ رفع<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة نجازي قوله سبحانه: ﴿جَزَيْنَهُمْ﴾ وهي قراءة الأعمش فيما زعموا، وَمَنْ قال: ﴿يُجَازِي﴾ فالمجازي: الله عز وجل وإن بني الفعل للمفعول به وهذا مثل قوله: ﴿حَقٌّ إِذَا فَرَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ و﴿فَرَعٌ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾. وأمَّا قوله: ﴿وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكُفُورُ﴾، والكفور وغيره يجزي على هذا فعله وإنما خص الكفور بهذا، لأن المؤمن قد يكفر عنه ذنوبه بطاعته؛ فلا يجازي على ذنوبه التي تكفر، والكافر عمله يحبط فلا يكفر عن سيئاته؛ كما يكفر عن سيئات المؤمن.

قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَبِئُوا كِبَابًا مِمَّا نُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكْفَرْ عَنْكُمْ سِغَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] وقال: ﴿وَمَا نُنْزِلُ بِمَا نُزِّلَ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سِغَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢] وقال: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ﴾ [هود: ١١٤] وقال: ﴿وَنَجَاوِزُ عَنْ سِغَاتِهِمْ فِي أَحْصَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَّ الْبَصِيرُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٦] وقال في الكفار: ﴿أَصْلَحَ أَعْمَلُهُمْ﴾ [محمد: ١] وقال: ﴿أَعْمَلُهُمْ كَرَمًا إِسْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَرَابٍ يَقِيعُو﴾ [النور: ٣٩] فالكافر يجازي بكل سوء يعمله، وليس كالمؤمن الذي يكفر عن بعض سيئاته بأعماله الصالحة. وأمَّا إدغام الكسائي اللام في النون، فجائز. حكاها سيبويه وذلك: هنرى من هل نرى، فيدغم اللام في النون، قال سيبويه: والبيان أحسن، قال: لأنه قد امتنع أن يُدْغَمَ فِي النَّوْنِ مَا أُدْغِمَتْ فِيهِ سِوَى اللَّامِ. قال: فكأنهم يستوحشون من الإدغام.

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿وَرَبَّنَا بَعْدَ﴾ [سبا: ١٩] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بَعْدَ﴾ مشددة العين، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿بَعْدَ﴾، واختلف عن ابن عامر حدثني أحمد بن محمد بن بكر قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا أيوب بن تميم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

وسويد بن عبد العزيز<sup>(١)</sup> بإسناده عن ابن عامر **﴿بَعْدُ﴾**. ابن ذكوان عنه **﴿بَعْدُ﴾**<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ذكر سيبويه: فاعلٌ وفعلٌ قد يجيئان لمعنى كقولهم: ضاعف وضعف، فيجوز أن يكون باعدٌ وبعُد من ذلك. وكذلك خلافه قاربٌ وقربٌ، واللفظان جميعاً على معنى الطلب والدعاء. والمعنى في الوجهين على أنهم كرهوا ما كانوا فيه من السعة والخصب وكفاية الكدح في المعيشة، وهؤلاء ممن دخل في جملة قوله سبحانه: **﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِشَتَهَا﴾** [القصص: ٥٨] والبطر فيما قال بعض الناس: كراهة الشيء من غير أن يُستحقَّ أن يُكره. وسؤالهم ما سألوا قريب من سؤال قوم موسى. **﴿اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِئُ الْأَرْضُ﴾** [البقرة: ٦١].

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله سبحانه: **﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ﴾** [سبأ: ٢٠] قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: **﴿صَدَقَ﴾** خفيفة، وقرأ عاصم وحمزة الكسائي: **﴿صَدَّقَ﴾** مشددة<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: معنى التخفيف: أنه صدق ظنه الذي ظنه بهم من متابعتهم إياه إذا غواهم؛ وذلك نحو قوله سبحانه: **﴿قَالَ فِيمَا أُغْوِيَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾** [الأعراف: ١٠] **﴿وَأُغْوِيَنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾** [الحجر: ٣٩] فهذا ظنه الذي صدقوه، لأنه لم يقل ذلك عن بقرن، فظنه على هذا ينتصب انتصاب المفعول به، ويجوز أن ينتصب انتصاب الظرف، ندق عليهم إبليس في ظنه، ولا يكون متعدياً بصدق إلى المفعول به، وقد يقال: صاب الظن، وأخطأ الظن، ويدل على ذلك:

للمعنى الذي يظن لك الظن - من كأن قد رأى وقد سمعاً<sup>(٤)</sup> فهذا يدل على إضافة الظن، وقال الشاعر في تعديته إياه إلى المفعول به:

إن كان ظنني صادقي

(١) هو سويد بن عبد العزيز بن النمير، السلمى مولاهم الدمشقي، قاضي بعلبك، أصله واسطي، نزل حمص، لئن الحديث، من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين ومائة، وله ست وثمانون. (تقريب التهذيب ٣٤٠/١).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٤) البيت من المنسرح، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٣، ولسان العرب ١/٣٢٤ (حظرب) ٨/٣٢٧ (لمع)، وتهذيب اللغة ٢/٤٢٤، وديوان الأدب ١/٢٧٣، وكتاب الجيم ٣/٢١٤، والكامل ص ١٤٠٠، وذيل أمالي القاضي ص ٣٤، ومعاهد التنصيص ١/١٢٨، ولأوس أو لبشر بن أبي خازم في تاج العروس ٢٢/١٦٨ (لمع)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٥/٢١٢.

الألمعي: الداهي الذي يتظن الأمور فلا يخطئ وقيل: هو الذكي المتوقد الحديد اللسان والقلب وقيل الخفيف الظريف.

ووجه من قال: ﴿صَدَّقَ﴾ بالتشديد أنه نصب على أنه مفعول به، وعدى ﴿صَدَّقَ﴾ إليه قال:

فإن لم أصدق ظنكم بتيقنٍ فلا سقت الأوصال مني الرواعد  
اختلفوا في ضم الألف وفتحها من قوله سبحانه: ﴿إِلَّا لِمَنْ أُوذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]  
فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿أُوذِنَ لَهُ﴾ بفتح الألف، وقرأ عاصم في رواية  
الكسائي عن أبي بكر عنه، وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿أُوذِنَ لَهُ﴾ بضم الألف.  
وروى يحيى وحسين وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم بالفتح وكذلك روى حفص  
عن عاصم بالفتح<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿أُوذِنَ﴾ فبني الفعل للفاعل أنه أسنده إلى ضمير  
اسم الله تعالى، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ أُوذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨] وقال: ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ  
يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُرِيدُ﴾ [النجم: ٢٦]. ومن قال: ﴿أُوذِنَ﴾ ببني الفعل للمفعول به، فهو  
يريد: ذا المعنى، كما أن قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾، و﴿فَزَعٌ﴾، و﴿وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا  
الْكُفُورُ﴾ [سبأ: ١٧] واحد في المعنى، وإن اختلفت الألفاظ.

قال: قرأ حمزة وحده ﴿وهم في العُرْفَةِ﴾ [سبأ: ٣٧] واحدة، وقرأ الباقون:  
﴿العُرْفَاتِ﴾ جماعة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة حمزة في إفراده العُرْفَةَ قوله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ يُجْرَؤُنَ  
الْعُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الفرقان: ٧٥] فكما أن العُرْفَةَ يُراد بها الجمع والكثرة كذلك قوله:  
﴿وهم في العُرْفَةِ آمنون﴾ [سبأ: ٣٧] يراد بها الكثرة واسم الجنس.

وحجة الجمع قوله: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ أَتَفَوْا رَبَّهُمْ لَمْ تُغِرَّفْ بَيْنَ يَدَيْهَا عُرْفٌ مَّبِينَةٌ﴾ [الزمر: ٢٠]  
وقوله: ﴿لَتُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨] فكما أن عُرْفًا جمع، كذلك العُرْفَات  
ينبغي أن يكون جمعاً. فإن قلت: إن العُرْفَات قد تكون للقليل واسم الجنس للكثير  
واستغراق الجميع فإن الجمع بالألف والتاء كقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾  
[الأحزاب: ٣٥] وقول حسان:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرْفُ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٣) جزء من بيت تمامه:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرْفُ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسِيافِنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةِ دَمَا

البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣١، وأسرار العربية ص ٣٥٦، وخزانة الأدب  
١٠٦/٨، ١٠٧، ١١٠، ١١٦، وشرح الأشموني ٣/٦٧١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢١، وشرح =

فهذا لا يريد إلا الكثرة، لأن ما عداها لا يكون موضع افتخار.

اختلفوا في همز ﴿التَّائِشِ﴾ [سبأ: ٥٢] وترك همزه.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية حفص: ﴿التَّائِشِ﴾ غير مهموز، وكذلك روى حسين الجعفي والأعشى والكسائي عن أبي بكر عن عاصم بغير همز. المفضل عن عاصم: مهموز، وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالهمز<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّائِشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ كأنهم آمنوا حين لم ينتفعوا بالإيمان، كما قال: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتَابًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] فكأن المعنى: كيف يتناولونه من بُعد وهم لم يتناولوه من قرب في حين الاختيار، والانتفاع بالإيمان؟ والتناوش: التناول من نُشْتِ تَنَوَّشٌ، قال:

وهي تنوش الحوض نوشاً من علا<sup>(٢)</sup>

وقال:

تَنَوَّشُ الْبَرِيرِ حَيْثُ نَالَ اهْتِصَارُهَا<sup>(٣)</sup>

= المفصل ١٠/٥، والكتاب ٥٧٨/٣، ولسان العرب ١٣٦/١٤ (جدا)، والمحتسب ١٨٧/١، والمقاصد النحوية ٥٢٧/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٥/١، والخصائص ٢٠٦/٢، والمقتضب ١٨٨/٢. (١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠. (٢) بعده.

نوشاً به تقطع أجواز الفلا

ويُروى «باتت» بدل «وهي».

الرجز لأبي النجم العجلي في لسان العرب ٨٤/١٥ (علا)، ولغيلان بن حريث في خزنة الأدب ٩/٤٣٧، ٤٣٨، ولسان العرب ٣٦٢/٦ (نوش)، والتنبيه والإيضاح ٣٢٧/٢، وتاج العروس ٤٣١/١٧ (نوش)، وديوان الأدب ٢٢/٤، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٣، وأسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ١٢٤/٨، وإصلاح المنطق ص ٤٣٢، وخزنة الأدب ١٦٥/١٠، وروصف الميباني ص ٣٧١، وشرح المفصل ٧٣/٤، ٨٩، والكتاب ٤٥٣/٣، ومجالس ثعلب ٦٥٦/٢، والمنصف ١/١٢٤، وتهذيب اللغة ٤١٧/١١، وأساس البلاغة (جوز)، ومقاييس اللغة ١١٧/٤، والمخصص ١٤/٦٣، وتاج العروس (علا)، (فلا).

الضمير في قوله: فهي للإبل. وتنوش الحوض: تناول ملاء. وقوله: من علا أي من فوق، يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق، وذلك النوش الذي تناوله هو الذي يُعِينُهَا عَلَى قَطْعِ الْفُلُواتِ. والأجواز جمع جوز وهو الوسط، أي تناول ماء الحوض من فوق وتشرب شرباً كثيراً وتقطع بذلك الشرب فلولات فلا تحتاج إلى ماء آخر. (اللسان ٣٦٢/٦ (نوش)).

(٣) عجز بيت. صدره:

فَمَا أُمَّ حَشَفٍ بِالْعَلَايَةِ شَادِنٍ

ويُروى «طاب» بدل «نال».



فَمَنْ لَمْ يَهْمَزْ جَعَلَهُ فاعِلاً مِنَ النُّوْشِ الَّذِي هُوَ التَّنَاوُلُ، وَمَنْ هَمَزَ احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ: أَحَدَهُمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ تَنْوُشٍ، إِلَّا أَنَّهُ أُبْدِلَ مِنَ الْوَاوِ الْهَمْزَةَ لِانْتِصَامِهِمَا مِثْلُ أَقْتَتْ، وَأَذْوَرٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّاشِ وَهُوَ الطَّلْبُ، وَالْهَمْزَةُ مِنْهُ عَيْنٌ قَالَ رُوْبَةُ:

أَحَمَّنِي جَارُ أَبِي الْخَامُوشِ  
إِلَيْكَ نَاشُ الْقَدْرِ التُّوْشِ<sup>(١)</sup>

فسره أبو عبيدة بطلبِ القدر، وحكى أبو الحسن أيضاً عن يونس قال أبو الحسن: ولم أرَ العرب تعرفه.

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جِيعًا ثُمَّ يَقُولُ﴾ [سبأ: ٤٠] بالياء فيهما. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالنون فيهما<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة الياء أن قبله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي بِسَبْطٍ﴾ [سبأ: ٣٩] ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ [سبأ: ٤٠]. ووجه النون أنه انتقال من لفظ الأفراد إلى الجمع، كما أن قوله سبحانه: ﴿أَنْ لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً﴾ [الإسراء: ٢] انتقال من الجمع إلى الأفراد، والجمع ما تقدم من قوله سبحانه: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكُتُبَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى﴾ [الإسراء: ٢].

عباس عن أبي عمرو: ﴿قُلْ ادْعُوا﴾ [سبأ: ٢٢] بكسر اللام. قال أبو علي: قد مضى القول في ذلك فيما تقدم.

= البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٧١، ولسان العرب ٦/٣٦٢ (نوش)، ١٥/٩٢ (علا)، وتاج العروس ١٧/٤٣١ (نوش)، وبلا نسبة في المخصص ١١/٤٥، ناشت الظبية الأراك: تناولته. العلاية: موضع. قال ابن جني: الياء في العلاية بدل عن واو، وذلك أنا لا نعرف في الكلام تصريف ع ل ي، إنما هو ع ل و، فكأنه في الأصل علاوة، إلا أنه غُيِّرَ إِلَى الْيَاءِ مِنْ حَيْثُ كَانَ عَلَماً، وَالْأَعْلَامُ مِمَّا يَكْثُرُ فِيهَا التَّغْيِيرُ وَالْخِلَافُ كَمَوْهَبٍ وَحَيْوَةٍ وَمُخَبَّبٍ، وَقَدْ قَالُوا: الشكاية، فهذه نظير العلاية، إلا أن هذا ليس بعلم. (اللسان ١٥/٩٢ (علا)).

(١) الرجز لرؤية في ديوانه ص ٧٧، ٧٨، والمخصص ١٣/٥١، ولسان العرب ٦/٣٠٠ (خمش) أبو الخاموش: رجل معروف بقال.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الملائكة

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ خفضاً: [٣].  
وقرأ الباقر: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ رفعاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ قال (غير) جعله صفة على اللَّفْظ، وذلك حسن لإتباعه الجرَّ الجرِّ، فأما الخبيرُ على قولهما فيجوز أن يكون: ﴿يُرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣] ويرزقكم في موضع رفع على أنه الخبير.

ومَنْ قال: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] احتمل الرفع غير وجه؛ يجوز أن يكون خبرَ المبتدأ، وارتفاع غير بأنه خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمّر تقديره: هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم؟ ويجوز أن يكون غيرُ استثناء، والخبر مضمّر كأنه: هل من خالق إلا الله. والخبر مضمّر قبل، كقولك: ما خالق إلا الله، وموضع الجارِّ والمجرور رفع بالابتداء، وزيادة هذا الحرف في غير الإيجاب كثيرٌ نحو: هل من رجل؟ ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] فقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ يدلُّ على جواز الاستثناء في «غير» من قوله سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] والخبر مضمّر كما كان مضمراً في قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

اختلفوا في الياء والنون من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿كَذَلِكَ يُجْزَى كُلُّ كَفُورٍ﴾ [فاطر: ٣٦]، فقرأ أبو عمرو، وكذلك ﴿يُجْزَى﴾ بالياء ﴿كُلُّ كَفُورٍ﴾ رفع.  
وقرأ الباقر: ﴿بَجْزَى﴾ بالنون ﴿كُلُّ كَفُورٍ﴾ نصباً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وجه النون قوله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ﴾ [فاطر: ٣٧] و﴿بَجْزَى﴾ في المعنى مثل نُجْزَى، ومثله: ﴿فُرِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ و﴿فَرَعَ﴾، و﴿وهل يُجْزَى﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

﴿نَجَازِي﴾، ومن حجة يُجزى قوله: ﴿وَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦].

وقرأ أبو عمرو وحده ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] برفع الياء، وقرأ الباقون: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ بفتح الياء، وروى عباس عن مطرف الشَّقْرِي عن معروف بن مشكان<sup>(١)</sup> عن ابن كثير: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] مثل أبي عمرو. وقرأت على قنبل: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ بفتح الياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ﴾ نكرة ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ و﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ صفة لها؛ لأنها جملة، والتكرات توصف بالجمَل، فمن قال: زيداً ضَرَبْتُهُ، لم يفعل ذلك في الصفة كما يفعله في الصلة. وأجاز أبو عثمان: أزيداً أنت رجلٌ تضربه؟ ولم يُجز ذلك على أن تضربه صفة لرجل ولو كان صفة لم يجز فيه النصب، ولكن على أن تجعل كل واحد من رجل وتضرب خبراً، مثل: حُلُوٌ حامضٌ، فإذا كان كذلك لم يكن صفة، وإذا لم يكن صفة لم يمتنع ذلك فيه كما يمتنع من الصفة، فأما ارتفاع ﴿جَنَاتٍ﴾ فيجوز أن يكون تفسيراً للفضل، كأنه قيل: ما ذلك الفضل؟ فقيل: جنات؛ أي: جزء جنات أو دخول جنات، ويجوز أن تجعل الجنات بدلاً من الفضل كأنه: ذلك هو جنات عدن؛ أي: دخول جنات عدن.

قرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع: ﴿وَلَوْلُؤُاٌ﴾ [فاطر: ٣٣] نصباً، وكان عاصم في رواية أبي بكر يهزم الواو الثانية، ولا يهزم الأولى.

المعلى عن أبي بكر عن عاصم: يهزم الأولى ولا يهزم الثانية ضد رواية يحيى عن أبي بكر، حفص عن عاصم يهزمهما.

المفضل عن عاصم: ﴿وَلَوْلُؤُاٌ﴾ خفض، ويهزمهما.

وكلهم قرأ: ﴿وَلَوْلُؤُاٌ﴾ بالجر غير نافع وعاصم في رواية أبي بكر.

قال أبو علي: ﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤُاٌ﴾ [فاطر: ٣٣] نصب لؤلؤاً على الموضع؛ لأنه إذا قال: ﴿يَحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [فاطر: ٣٣] كان بمنزلة يحلون فيها أساور، وقيل: إن أكثر التفسير على الجر: أساور من ذهبٍ ولؤلؤٍ، وقد قدمنا ذكر ذلك، وتخفيف الهمز وتحقيقه.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله سبحانه: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ يَنبَتٍ مِّنْهُ﴾ [فاطر: ٤٠] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة ﴿عَلَىٰ يَنبَتٍ﴾ واحدة، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن

(١) معروف بن مشكان المكي باني الكعبة، أبو الوليد، صدوق مقرئ، مشهور، من السابعة مات سنة خمس وستين، وله خمس وستون سنة. (تقريب التهذيب ٢/٢٦٤).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

عاصم والكسائي: ﴿بَيْنَاتٍ﴾ جماعة؛ حفص عن عاصم ﴿بَيْنَتٍ﴾ واحدة، المفضل عن عاصم ﴿على بَيْنَاتٍ﴾ جماعة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي وجه الإفراد: أن يجعل ما في الكتاب، أو ما يأتي به النبي ﷺ بيئنة على لفظ الإفراد، وإن كانت عدة أشياء، كما قال: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾ [هود: ٢٨ - ٨٨] و﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣ - ٨٥].

فأما قوله سبحانه: ﴿جَاءَهُو بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ فإنما هو على قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءَهُو بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] فلأن مع كل واحد من الأنبياء بيئنة، فإذا جَمَعُوا جُمِعَتِ البيئنة لجمعهم. وقال سبحانه: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْآيَةُ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [البيئنة: ١، ٢] وزعموا أن في مصحف عبد الله بالهاء، فهذا دليل على الإفراد، والجمع في البيئات على أن في الكتاب ضروباً من البيئنة؛ فجمع كذلك.

قرأ حمزة وحده: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّءُ... وَلَا﴾ [فاطر: ٤٣] ساكنة الهمزة، ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا﴾ [فاطر: ٤٣] مرفوعة الهمزة. وقرأ الباقون بالكسر في الهمزة الأولى وبالضم في الثانية<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: التقدير في قوله عز وجل: ﴿اسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٣] استكبروا استكباراً في الأرض ومكر السيئ. أي: مكروا المكر السيئ فأضيف المصدر إلى صفة المصدر، المعنى: ومكروا المكر السيئ، ألا ترى أنه قد جاء بـ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣] فكما أن السيئ صفة للمصدر، كذلك الذي قبل تقديره: ومكروا المكر السيئ. وكذلك قوله: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [النحل: ٤٥] تقديره: الذين مكروا المكرات السيئات. إلا أنك إذا أضفت إلى السيئ قدرت الصفة وصفاً لشيء غير المكر، كما أن من قال: دار الآخرة، وجانب الغربي، قدره كذلك، فحذف المصدر من قوله: المكرات السيئات، وأقام صفته مقامه، ف وقعت الإضافة إليه، كما كانت تقع على موصوفه الذي هو المصدر. فأما قراءة حمزة: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ وإسكانه الهمزة في الإدراج، فإن ذلك يكون على إجرائها في الوصل مُجْرَاهَا في الوقف، فهو مثل:

سَبَسَبًا<sup>(٣)</sup>، وَعَيْهَل<sup>(٤)</sup>، وَالْقَصَبَا<sup>(٥)</sup>، وَجَدَبَيَا<sup>(٦)</sup>.

وهو في الشعر كثير. ومما يقوي ذلك: أن قوماً قالوا في الوقف: أفعُوْ، وأفعُوْ،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) مرّ سابقاً.

(٥) مرّ سابقاً.

(٦) مرّ سابقاً.

فأبدلوا من الألف الواو والياء ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف، فقالوا: هذا أفعَوْ يا هذا، فكذلك عَمِلَ حمزةٌ بالهمزة في هذا الموضع لأنها كالألف في أنها حرف علة، كما أنَّ الألف كذلك. ويقوِّي مقاربتها الألف أن قوماً يبدلون منها الهمزة في الوقف فيقولون: رأيت رجُلاً ورأيت حُبلاً. ويحتمل وجهاً آخر: وهو أن تجعل ﴿يَنْ وَلَا﴾ من قوله: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا﴾ بمنزلة إبل، ثم أسكن الحرف الثاني كما أسكن من إبل لتوالي الكسرتين إحداهما ياءً قبلها ياءٌ فخفَّف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات كما خفَّف العربُ نحو ذلك بالحذف من نحو: أسيدِي وبالقلب في نحو رحوي، ونزَل حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب؛ كما فعلوا في قولهم:

فاليومَ أشربَ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ<sup>(١)</sup>

وقد بدأ هُنك من المسزِرِ<sup>(٢)</sup>

ولا تَغْرِفُكُمُ العَرَبُ<sup>(٣)</sup>

وكما أن حركة غير الإعراب نزلت منزلة حركة الإعراب في نحو: رُدَّ وِفْرٌ، وعضٌ. فأدغم كما أدغم يَعْضُ، ويفرُّ لِمَا تعاقب حركات غير الإعراب على لامها، وهي حركة التقاء الساكنين، وحركة الهمزة المخففة، وحركة النونين فنزلت هذه الحركات منزلة حركة الإعراب حتى أدغم فيما يتعاقب عليه فيها، كما أدغم المعرب، وكذلك نزلت حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب، في أن استجيز فيها من التخفيف ما استجيز في غيرها، وليس يختل بذلك دلالة الإعراب؛ لأن الحكم بمواضعها معلوم، كما كان معلوماً في المعتل، والإسكان للوقف. فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول: إنه لحن، ألا ترى أنَّ العرب قد استعملت ما في قياس ذلك؟ فلو جاز لقائل أن يقول: إنه لحن للزمه أن يقول: إن قول من قال: إفعَوْ في الوصل لحن، فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنشور، لم يكن لحناً، وإذا لم يكن لحناً لم يكن لقادح بذلك قدح، وهذه القراءة وإن كان لها مخلص من الطعن، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور في الدرج ويقال: سَيِّئٌ مثلُ سَيِّدٍ، ويخفَّف كما يخفَّف. قال أبو زيد: سؤته أسوؤه مساءةً، وقال أبو عبيدة: ﴿يَحِيْقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾ لا (يدل) إلا بأهله.

(١) صدر بيت مرّ سابقاً.

(٢) عجز بيت مرّ سابقاً.

(٣) جزء من بيت لجرير مرّ سابقاً.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة يس

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿يس﴾ [١] و﴿نون﴾ [القلم: ١] نونهما ظاهرة.

الخلواني عن هشام بن عمار عن ابن عامر: لا يبين النون. الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: يبين النون. الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: لا يبين النون فيهما، وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: يبين النون، والكسائي لا يبين النون.

وكان حمزة والكسائي: يُميلان الياء في ﴿يس﴾ غير مفرطين. وحمزة إلى الفتح أقرب من الكسائي في ﴿يس﴾ وقياس قول أبي بكر عن عاصم ﴿يس﴾ بالإمالة.

وكان ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص وأبو عمرو وابن عامر يقرؤون ﴿يس﴾ مفتوحة الياء، نافع قراءته وسط من ذلك. وقال ورش، وقالون: الياء مفتوحة شيئاً. وقال محمد بن إسحاق وابن جَمَاز: الياء مفتوحة والنون مُبَيَّنَةٌ في السورتين جميعاً. وقال يعقوب بن جعفر عن نافع: النون فيهما غير مُبَيَّنَةٌ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من بين النون في ﴿يس﴾ فإنما جاز ذلك، وإن كانت النون الساكنة تخفى مع حروف الفم ولا تُبَيَّنُ، فإنما بينه لأن هذه الحروف مبيئة على الوقف، ومما يدلُّ على ذلك استجازتهم فيها الجمع بين ساكنين، كما يجتمعان في الكلم التي يوقف عليها، ولولا ذلك لم يجز فيها التبيين، فكما جاز فيها الجمع بين الساكنين من حيث كان التقدير فيهما الوقف؛ كذلك استجيز معها تبيين النون في الدَّرج، لأنَّ التقدير فيها الوقف. فكما جاز التبيين في الوقف؛ كذلك جاز التبيين في هذه الحروف من حيث كان في تقدير الوقف.

وأما قول من لم يبين فلائنه، وإن كان في تقدير الوقف، لم يقطع فيه همزة الوصل؛ وذلك قولهم: ﴿الَّذِينَ﴾ [آل عمران: ١، ٢]. ألا ترى أنهم حذفوا همزة الوصل، ولم يثبتوها كما لم يثبتوها مع غيرها من الكلم التي توصل؟ فلا يكون التقدير

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

فيها الوقف عليها. وكذلك قالوا واحد اثنان، فحذفوا همزة الوصل، فكذلك لم يبين النون مَنْ لم يبين؛ لأنها قد صارت في تقدير الوصل من حيث حذفت معها همزة الوصل، فإذا صار في تقدير الوصل، وجب أن لا تبين معها النون، كما لم تبين مع سائر الكَلِم التي ليست بحروف هجاء، وأمّا القول في انتحاء فتحة الياء من يس نحو الكسرة فقد مضى القول فيه. ومما يحسن إمالة الفتحة فيها نحو الكسرة أنهم قالوا: يا زيد. في النداء، فأمالوا الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وإن كان قولهم (يا) حرفاً على حرفين، والحروف التي على حرفين لا يُمال منها شيء نحو لا، وما. فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمال من الحروف من أجل الياء، فأن يُميلوا الاسم الذي هو (يا) من يس أجدُر. ألا ترى أن هذه الحروف أسماء لما يلفظ به؟

ومن لم يُميل فلأن كثيراً من الناس لا يميلون.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [يس: ٥] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى [بن آدم] عن أبي بكر: ﴿تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ﴾ رفعا، حفص عن عاصم والكسائي عن أبي بكر عن عاصم وحمزة وابن عامر والكسائي: ﴿تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ﴾ نصبا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ رفع فعلى: هو تنزيل العزيز، أو على: تنزيل العزيز الرحيم هذا، والنصب على نزل تنزيل العزيز.

اختلفوا في ضم السين وفتحها من قوله تعالى: ﴿سَكَنًا﴾ [يس: ٩] فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿سَكَنًا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ مفتوحة السين.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿سُدًّا﴾ و﴿سُدًّا﴾ مضمومتي السين<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: قال أبو الحسن الضم أكثر القراءتين واللغتين، وحكي عن بعض المفسرين ما كان من الخلق، فهو سد بالضم، وما كان من البناء مفتوح، وقال غيره: السد بالضم في كل ما صنع الله والعباد، وهما سواء، وقال العجاج:

سِيلَ الْجِرَادِ السُّدَّ يَرْتَادُ الْخُضْرَ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٣) قبله:

ليلاً تغشى وغراً وقد خافوا الوعرَ ليلاً يُغشي صعبه وما اختصر

ويروى «سبل» مكان «سيل».

الرجز للعجاج في ديوانه ٨٠/١، ٨١، والتنبيه والإيضاح ٢٧/٢، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٠٨/٣

(سدد)، وجمهرة اللغة ص ١١١.

السُّدُّ: القطعة من الجراد تسد الأفق.

يريد: زعموا قطعة من الجراد سدَّ بطيرانه الأفق.

قال أبو علي: فقوله: السدُّ، يجوز أن يجعله صفةً كالحلُو والمُرِّ، ويجوز أن يكون يريد: ذي السدِّ، أي: يسدُّ الأفق كما يسدُّ السدُّ، فحذف المضاف. وإن كان السدُّ مصدرًا جاز أن تصفه به. والمصدرُ فيما زعم بعض أهل اللغة السدُّ سدده سدًّا، وقال بعضهم: السدُّ: فعلُ الإنسان وخَلَقَهُ المسدودُ: السدُّ، وقيل في تفسيره قولان: أحدهما: أن جماعة أرادوا بالنبي ﷺ سوءاً، فحال الله بينهم وبينه، فَجَعَلُوا بمنزلة مَنْ هذه حاله، والآخر: أن الله سبحانه وصف ضلالتهم؛ فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْيُنِهِمْ أَغْشَاءً﴾ [يس: ٨] فأمسكوا أيديهم عن الإنفاق، كما قيل في اليهود: ﴿غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤] ويقوي هذا الوجه قوله سبحانه: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠].

اختلفوا في التخفيف والتثقيب من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَعَزَّزْنَا بِشَالِكٍ﴾ [يس: ١٤].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر والمفضل عن عاصم ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ خفيفةً.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ مشددة الزاي<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قال بعضهم: عَزَّزْنَا: قوينا وكثَرْنَا. وأما عَزَّزْنَا: فغلبنا من قوله: ﴿وَعَزَّزْنَا فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] وقال جرير:

أَعَزُّكَ بِالْحِجَازِ وَإِنْ تَسَهَّلَ بِغُورِ الْأَرْضِ تُنْتَهَبُ انْتِهَابًا<sup>(٢)</sup>

المفضل عن عاصم: ﴿أَيْنَ دُكْرْتُمْ﴾ [يس: ١٩] بهمزة بعدها ياء والكاف مشددة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر ﴿أَيْنَ﴾ بهمزتين وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير بهمزة بعدها ياء، وكان أبو عمرو يمدُّ، وابن كثير لا يمدُّ، واختلف عن نافع وقد بين.

قال أبو الحسن: معناه حيث دُكْرْتُمْ، قال: وفي بعض الحروف: ﴿وَلَا يَفْلِحُ السَّاجِرُ أَيْنَ أَتَى﴾ [طه: ٦٩]. ومن قال: ﴿إِن دُكْرْتُمْ﴾ فإنما هي إن التي للجزاء دخلت عليها ألف الاستفهام، والمعنى: إن تَشَاءُمْ مَتَمُّ؛ لأنَّ ﴿تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ معناه: تَشَاءُمْ مَتَمَّا بكم، فكأنهم قالوا: أين دُكْرْتُمْ تَشَاءُمْ مَتَمُّ! فحذف الجواب لتقدم ما يدلُّ عليه، وأصل تطيِّرنا: تفعلنا، من الطائر عند العرب الذي به يتشاهمون، ويتيمنون، وقد تقدم ذكر ذلك. وقد قرأ من غير السبعة ﴿أَنَّ دُكْرْتُمْ﴾ بفتح أن، والمعنى: أَلَا إِنَّ دُكْرْتُمْ تَشَاءُمْ مَتَمُّ، وأما الهمزة وتخفيفها وتحقيقتها فقد مرَّ ذكرها في مواضع.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٦٣.

الغور: المنخفض من الأرض.



اختلفوا في نصب الرءاء ورفعها من قوله سبحانه: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَهُ﴾ [يس: ٣٩] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ رفعاً. وقرأ الباقون: ﴿وَالْقَمَرَ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الرفع على قوله: وآية لهم القمر قدرناه منازل، مثل قوله: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَيْلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] وكأن التقدير: وآية لهم الليل نسلخ منه النهار، وآية لهم القمر قدرناه منازل، فهو على هذا أشبه بالجمل التي قبلها، والقول في ﴿آية﴾ أنها ترتفع بالابتداء، ولهم صفة للنكرة، والخبر مضمرة تقديره: وآية لهم في المشاهدة أو في الوجود، وقوله: ﴿أَيْلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَهُ مَنَازِلَ﴾: تفسير للآية، كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَعْقُورَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد و﴿لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية، ومن نصب فقد حملة سبويه على: زيدا ضربته، قال: وهو عربي، ويجوز في نصبه وجه آخر، وهو أن تحمله على ﴿نَسَلَخُ﴾ الذي هو خبر المبتدأ على ما أجازته سبويه من قولهم: زيد ضربته وعمرو أكرمته وعمراً أكرمته على أن تحمله مرة على الابتداء، ومرة على الخبر الذي هو جملة من فعل وفاعل، وهي ﴿تَجْرِي﴾ من قوله سبحانه: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يس: ٣٨] ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَهُ﴾ [يس: ٣٩].

اختلفوا في إثبات الهاء وإسقاطها من قوله عز وجل: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ بغير هاء، وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء<sup>(٢)</sup>.

القول إن أكثر ما جاء في التنزيل من هذا على حذف الهاء، كقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ﴿وَسَلَّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ و﴿أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢] ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فكل على إرادة الهاء وحذفها.

وقد جاء الإثبات في قوله: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وكذلك قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥] وموضع (ما) على هذا جرُّ تقديره: ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم. ويجوز أن تقدَّر (ما) نافية فيكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تفعله أيديهم، ويقوي ذلك: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُوثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَهُمْ أَمْ نَحْنُ الَّذِينَ نَزَعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣، ٦٤] ومن قدر هذا التقدير لم يكن صلة، وإذا لم يكن صلة لم يقتضِ الهاء الراجعة إلى الموصول.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الياء والخاء غير أنّ أبا عمرو كان يختلس حركة الخاء قريباً من قول نافع. وقرأ عاصم والكسائي وابن عامر: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الياء وكسر الخاء، وهذه رواية خلف وغيره عن يحيى عن أبي بكر، وقرأ نافع: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ ساكنة الخاء مشددة الصاد، ورشّ ﴿يَخْصِمُونَ﴾: بفتح الياء والخاء مشددة الصاد، وقرأ حمزة: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ ساكنة الخاء خفيفة الصاد. حدّثني أحمد بن محمد بن صدقة، قال: حدّثنا أحمد بن جبير، قال: حدّثني أبو بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بكسر الياء والخاء و﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] بكسر الياء والهاء<sup>(١)</sup>.

مَنْ قرأ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ حذف الحركة من الحرف المدغم، وألقاها على الساكن الذي قبلها، وهذا أحسن الوجوه بدلالة قولهم: رُدٌّ، وِفْرٌ، وَعَضٌّ، فألقوا حركة العين على الساكن.

وَمَنْ قال ﴿يَخْصِمُونَ﴾ حذف الحركة، إلاّ أنّه لم يلقها على الساكن كما ألقاها الأوّل، وجعله بمنزلة قولهم: ﴿لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَهَا﴾ [الجن: ٨] حذف الكسرة من العين، ولم يلقها على الحرف الذي قبلها، فلما لم يلقها على ما قبلها التقى ساكنان، فحرّك الحرف الذي قبل المدغم.

وَمَنْ قال: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ جمع بين الساكنين الخاء والحرف المدغم.

وَمَنْ زعم أنّ ذلك ليس في طاقة اللسان ادّعى ما يُعلمُ فساده بغير استدلال، فأما مَنْ قرأ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ فتقديره: يخصم بعضهم بعضاً، فحذف المضاف، وحذف المفعول به كثير في التنزيل وغيره. ويجوز أن يكون المعنى: يَخْصِمُونَ مُجَادِلَهُمْ عند أنفسهم، فحذف المفعول به، ومعنى يَخْصِمُونَ: يغلبون في الخصام خصومهم. فأما ﴿يَخْصِمُونَ﴾ فعلى قول مَنْ قال: أنت يَخْصِمُ تريد: تختصم، فحذف الحركة وحرّك الخاء لالتقاء الساكنين، لأنّه لم يلقى الحركة المفتوحة على الفاء، وكسر الياء التي للمضارعة لاتباعها كسرة الخاء، كما قالوا: أجوءك، وأنبوؤك، وهو مُنَحَدَّرٌ من الجبل.

وقالوا في هذا الباب: ﴿مُرْدَفَيْنِ﴾ [الأنفال: ٩]، فأتبعوا حركة الراء حركة الميم فضمّوها، وهذا ينبغي أن يكون على مَنْ قال: ردّ فحذف الحركة ولم يلقها على ما قبلها، وهذه اللّغة رواها سيبويه عن الخليل وهارون، فإن قلت: إنّ الهاء لا تكسر كما تكسر الحروف الأخر التي للمضارعة، ألا ترى أن مَنْ قال يعلّم لم يقل يعلّم؛ قيل: إن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

هذه الياء قد كُسِرَتْ في مواضع: فمن ذلك أن سيبويه حكى هو يئبى فكسر الياء، وقالوا: هو ييجل. فصيروها من قولهم يوجل للياء فكذلك قولهم ﴿يَغْضَمُونَ﴾ وعلى هذا قوله:

تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَأَمْ أَلِفٌ<sup>(١)</sup>

فهذا من الحركات التي للإتباع.

قال: قرأ حمزة والكسائي ﴿فِي ظَلَلٍ﴾ [يس: ٥٦] وقرأ الباقون ﴿فِي ظَلَلِ﴾ بكسر الظاء<sup>(٢)</sup>.

أما الظلل فجمع ظلة، كغرفة وغرف، وقُرْبَة وقرب، وجورة وجور، وفي التنزيل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وأما ﴿ظَلَلِ﴾ فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون جمع ظلة، كغلبة وعلاب، وجفرة وجفار، وبُرْمَة وبرام، فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً، ويجوز أن يكون ﴿ظلالاً﴾ جمع ظلل، وفي التنزيل: ﴿يَتَفَيَّأُ ظِلَالَهُ عَنِ اليمينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ [النحل: ٤٨] وقال:

تَتَّبِعُ أَقْيَاءَ الظَّلَالِ عَشِيَّةً عَلَى طَرِيقِ كَأْتُهُنَّ سُبُوبُ<sup>(٣)</sup>  
عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ [يس: ٦١] بكسر النون، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: ﴿وَأَنْ اعبُدُونِي﴾ بضم النون. وكلهم قرأ بالياء وكذلك هي في كلِّ المصاحف.

قال أبو علي: الضم والكسر حسنان، وقد مضى القول في ذلك، وأما إثبات الياء، فإنَّ الإثبات والحذف مذهبان، فإذا ثبت الياء في الخط أخذ به دون الآخر.

اختلفوا في التَّخْفِيفِ والتَّثْقِيلِ من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿جِيلاً كَثِيراً﴾ [يس: ٦٢] فقرأ

(١) قبله:

أقبلت من عند زياد كالخرف نخط رجلاي بخط مختلف  
الرجز لأبي النجم في خزنة الأدب ٩٩/١، والخصائص ٢٩٧/٣، ولسان العرب ٦٩٨/١ (كتب) ٧/٢٨٨ (خطط)، ٦٢/٩ (خرف)، والدرر ١١٣/٥، وسر صناعة الإعراب ص ٦٥١، وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦، وشرح شواهد المغني ٧٩٠/٢، ومغني اللبيب ٣٧٠/١، وتاج العروس ١٠٠/٤ (كتب)، ٢٥٥/١٩ (خطط)، ١٩٤/٢٣ (خرف)، (تلل)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٢٣، والكتاب ٢٦٦/٣، والمقتضب ٢٣٧/١، ٣٥٧/٣، والمخصص ٤/١٣، ٩٥/١٤، ٥٣/١٧، ٥٤ كتبه: خطه.

(٢) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٣) مرّ سابقاً.

ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿جُبَلًا﴾ مضمومة الجيم، والباء، مخففة اللام، وقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿جُبَلًا﴾ بضم الجيم وتسكين الباء، وقرأ نافع وعاصم ﴿جِبَلًا﴾ بكسر الجيم، والباء، مشددة اللام<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيدة: ﴿أَصَلَ مِنْكَ جِبَلًا كَثِيرًا﴾ مثل بضعهم لا يثقل، ويضم الحرف الأول، ويسكن الثاني، ومنهم من يضم الأول والثاني. ولا يثقل، قال: ومعناها: الخلق والجماعة. وقال التوزي: يقال جُبَلًا وجِبَلًا وجِبَلًا. وحكى غير التوزي: جِبَلًا، وقال هو جمع جِبَلَةٍ.

اختلفوا في التخفيف والتثقيب من قوله عز وجل: ﴿تُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨] فقرأ حمزة: ﴿تُنَكِّسُهُ﴾ مشدداً، واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه مشدداً، وكذلك روى عنه حفص أيضاً، وكذلك قال أبو الربيع الزهراني عن حفص، وأبو حفص عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: مشدداً. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم مخففة. علي بن نصر عن أبان عن عاصم: ﴿تُنَكِّسُهُ﴾ خفيف<sup>(٢)</sup>.

قال قتادة: تُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ لَكِي لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا، يعني الهرم.

غيره، معناه: من أطلنا عمره نَكَّسْنَا خلقه؛ فصار بدل القوة ضعفاً، وبدل الشباب هرمًا، قال أبو الحسن: تُنَكِّسُهُ، وهو كلام العرب، قال: وقال الأعمش: تُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ، قال أبو الحسن: ولا يكادون يقولون نَكَّسْتُهُ إِلَّا لَمَّا يَقْلِبُ فَيَجْعَلُ رَأْسَهُ أَسْفَلَ. قال غير أبي الحسن أنكروا أبو عمرو ﴿تُنَكِّسُهُ﴾.

قرأ نافع وأبو عمرو في رواية عباس بن الفضل عنه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٨] بالتاء وقرأ الباقون: بالياء ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الياء على: قُلْ لَهُمْ: أفلا يعقلون. والتاء لقوله: ﴿أَلَمْ نَأْتِكُمْ﴾ [يس: ٦٠] ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله: ﴿أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَالِكِ﴾ [يس: ٤١] فقرأ نافع وابن عامر: ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جمعاً، وقرأ الباقون: ﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ واحدة<sup>(٤)</sup>.

الذُرِّيَّةُ: تكون جمعاً وتكون واحداً، فالواحد قوله: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً﴾ [آل عمران: ٣٨] فهذا بمنزلة ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦]. والجماعة

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

يدلّ عليها قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩] فَمَنْ جمع فكما جمع أسماء الجمع، وَمَنْ لم يجمع ما كان جمعاً في المعنى فكما تفرد أسماء الجمع ولا تجمع.

وقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: ﴿لَمَسَخْتَاهُمْ عَلَى مَكَانَاتِهِمْ﴾ [يس: ٦٧] جمعاً جماعةً، وحدثني موسى بن إسحاق قال حدثنا هارون بن حاتم قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عاصم ﴿مَكَاتِهِمْ﴾ واحدة، المفضل مثله. حفص عن عاصم واحدة أيضاً، وكذلك قرأ الباقر على التوحيد أيضاً ﴿مَكَاتِهِمْ﴾.

مَنْ أفرد فلأنه مصدرٌ، والمصادر تفرد في موضع الجمع لأنه يُراد به الكثرة، كما يراد ذلك في سائر أسماء الأجناس، وَمَنْ جمع فلأنهم قد جمعوا من المصادر شيئاً نحو: الحُلوم، والألباب.

قرأ نافع: ﴿لَتُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ [يس: ٧٠] بالتاء وقرأ الباقر: ﴿لَيُنذِرَ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

وجه التاء أنه خطاب النبي ﷺ، وَمَنْ قال: ﴿يُنذِرَ﴾، أراد القرآن، ومعنى مَنْ كان حَيًّا: من المؤمنين؛ لأنّ الكفار أمواتٌ، كما قال: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١]، وقال: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

قرأ ابن عامر والكسائي: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] نصباً، وقرأ الباقر: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعاً<sup>(٢)</sup>.

أمّا الكسائي فإنه يحمل نصب ﴿فَيَكُونُ﴾ على ما قبله من «أَنْ» ولا يَنْصِبُ ﴿فَيَكُونُ﴾ إذا لم يكن قبله «أَنْ» فيحمل عليها.

وأما ابن عامر؛ فإنه ينصب ﴿فَيَكُونُ﴾ كان قبلها «أَنْ» أو لم يكن وقد ذكرنا قوله فيما تقدّم.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٢) في البقرة.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الصافات

قرأ أبو عمرو إذا أدغم، وحمزة على كل حال: ﴿وَالصَّافَتِ صَفَاً فَالزَّجْرَتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَتِ ذِكْرًا﴾ [١، ٢، ٣] ﴿وَالذَّارِيَتِ ذَرَوًا﴾ [الذاريات: ١]، وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالْعَادِيَتِ صَبْحًا﴾ [العاديات: ١] مدغماً، ﴿وَالْمَغِيرَاتِ صَبْحًا﴾ [العاديات: ٢]، ﴿فَالتَّالِيَتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ٣]، ﴿وَالسَّيِّحَاتِ سَبْحًا فَالسَّيِّئَاتِ سَبْحًا﴾ [النازعات: ٣، ٤]، مدغماً.

عبّاس عن أبي عمرو لا يدغم شيئاً من ذلك، و﴿فَالتَّالِيَتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥] ﴿وَالسَّيِّحَاتِ سَبْحًا فَالسَّيِّئَاتِ سَبْحًا﴾ [النازعات: ٣، ٤].

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر والكسائي بإظهار التاء في ذلك كله<sup>(١)</sup>. قتادة: الصافات صفاء الملائكة صفوف في السماء، والزاجرات زجراً: ما زجر الله عنه في آي القرآن، والتاليات ذكراً: ما يتلى من آي القرآن.

أبو عبيدة: كل شيء في السماء والأرض ممّا لم يَضُمَّ قُتْرِيَهُ فهو صافٌ، والتالي: القارئ. قال أبو علي: إدغام التاء في الصاد حسنٌ لمقاربة الحرفين، ألا ترى أنّهما من طرف اللسان، وأصول الشايبا، ويجمعان في الهمس؟ والمدغم فيه يزيد على المدغم بخلتين هما: الإطباق<sup>(٢)</sup>، والصفير، وحسنٌ أن يدغم الأنقص في الأزيد، ولا يجوز أن يدغم الأزيد صوتاً في الأنقص، ألا ترى أن الطاء والذال، والتاء والطاء، والذال والتاء يدغمن في الصاد والسّين والزّاي، ولا تدغم الصاد وأختها فيهنّ لزيادة الصاد وأختيها عليهنّ في الصفير؟ وكذلك يدغم اللّام في الرّاء، ولا تدغم الرّاء في اللّام لزيادة التكرير في الرّاء، فقد علمت - فيما ذكر - حسنٌ إدغام التّاء في الصاد، وإدغام التّاء في الرّاء في قوله: ﴿فَالزَّجْرَتِ زَجْرًا﴾ حسنٌ. لأنّ التّاء مهموسة، والرّاء مجهورة، وفيها زيادة

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٢) الإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً والطاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس من موضعها شيء غيرها، تزول الضاد إذا عدم الإطباق البتة. (لسان العرب ١٠/٢١٠ مادة: طبق).

صغير، كما كان في الضاد، وكذلك حسن إدغام التاء في الذال في قوله: ﴿والتاليات ذكراً﴾، ﴿والذاريات ذرواً﴾، لانفاقتهما في أنهما من طرف اللسان، وأصول الثنايا، فأما إدغام التاء في الضاد من قوله: ﴿والعاديات ضبحاً﴾، فإنَّ التاء أقرب إلى الذال والزَّاي منها إلى الضاد. لأنَّ الذال والزَّاي والضاد من حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا، والضاد أبعد منهنَّ لأنَّها من وسط اللسان.

ولكن حمل حُسن الإدغام التاء فيها، لأنَّ الضاد تفسى الصوت بها، وأتسع واستطال حتى أتصل صوتها بأصول الثنايا وطرف اللسان، فأدغم التاء فيها وسائر حروف طرف اللسان، وأصول الثنايا إلاَّ حروف الصَّفير، فإنَّها لم تدغم في الضاد، ولم تدغم الضاد في شيء من هذه الحروف لما فيها من زيادة الصوت فكَرِهَ إدغامها فيما أدغم فيها من هذه الحروف؛ لما فيها من التَّفْشِي والاستطالة، حتى أتصلت بأصول الثنايا مع أنَّها من وسط اللسان.

قال: وسمعناهم ينشدون:

ثَارَ فَضَّجْتُ ضَجَّةً رَكَائِبُهُ<sup>(١)</sup>

فأما الإدغام في السَّابحات سبحاً، والسَّابقات سبقاً، فحسن لمقاربة الحروف، وأما مَنْ قرأ بالإظهار في هذه، وترك إدغامها، فذلك لاختلاف المخارج، وإنَّ المدغم فيه ليس بلازم، فلم يدغموا لتباين المخارج، وانتفاء الرفع، ألا ترى أنَّهم بينوا نحو أفعَل؟ وإن كان من كلمة واحدة، لما لم تلزم التاء - هذه - البناء، فما كان من كلمتين منفصلتين أجدر بالبيان.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦] فقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص: ﴿بِزِينَةٍ﴾ خفض منونة ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ بكسر الباء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿بِزِينَةٍ﴾ خفض ﴿الكواكب﴾ بفتح الباء.

وقرأ الباقون: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ مضافاً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ جعل الكواكب بدلاً من الزينة؛ لأنها هي، كما تقول: مررت بأبي عبد الله زيد.

(١) روايته في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨٨/٩:

ثَارَ فَضَّجْتُ ضَجَّةً رَكَائِبُهُ

الرجز للقتاني في شرح أبيات سيبويه ٤١٧/٢، ويلا نسبة في الكتاب ٤/٤٦٥، والمقرب ١٢/٢، والممتع في التصريف ٦٩١/٢، ٧٠٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

ومن قال: ﴿بزينة الكواكب﴾، أعمل الزينة في الكواكب، والمعنى: بأن زيننا الكواكب فيها، ومثل ذلك قوله: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥] ومثله: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهْرٌ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣] تقديره: ما لا يملك أن يرزق شيئاً.

فأمّا قوله: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَٰكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] فيجوز أن يكون الرسول بدلاً من الذكر، كما كان الكواكب بدلاً من الزينة، والمعنى ذا ذكر رسولاً، ويجوز أن يكون كقوله: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥] فأمّا قوله: ﴿أَوْ تَجَمَّلِ الْأَرْضُ كِفَاتًا أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥، ٢٦] فإن كان الكفات مصدرًا لكفت، كما أن الكتاب مصدرٌ لكتب، فقد انتصب «أحياء» به، والمعنى: نكفت أحياء، كما أن قوله: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَتِيمًا﴾، تقديره: أو أن تُطعم مسكيناً، وقد قيل: إن الكفات جمع الكافّة، فأحياء على هذا منتصب بالجمع كقوله:

... أنهم في قومهم عُفِرَ ذُنُوبُهُمْ<sup>(١)</sup> ...

ومن قال: ﴿بزينة الكواكب﴾ أضاف المصدر إلى المفعول به كقوله: ﴿مِن دُعَاؤِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] و﴿سَوَّالٍ نَّعَجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤] ولو جاء إطعام يتيم في يوم ذي مسغبة جاز في القياس، والمعنى: بأن زيننا الكواكب فيها.

اختلفوا في التشديد والتخفيف من قوله عز وجل: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الصافات: ٨].

فقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ مشددة.

وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ خفيفة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ﴿يَسْمَعُونَ﴾ إنما هو: لا يتسمعون، فأدغم التاء في السين، وقد تقدّم حسن إدغام التاء في السين، وقد يتسمع، ولا يسمع، فإذا نفى التسمع عنهم فقد نفى سمعه من جهة التسمع، ومن جهة غيره؛ فهو أبلغ. ويقال: سمعت الشيء واستمعت كما تقول: حفرته واحتفرته، وشويته واشتويته. وقد قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ

(١) تمام البيت:

ثم زادوا أنهم في قومهم عُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

البيت من الرمل، وهو لطفة بن العبد في ديوانه ص ٥٥، وخزانة الأدب ١٨٨/٨، والدرر ٢٧٤/٥ وشرح أبيات سيويه ٦٨/١، وشرح التصريح ٦٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٢، وشرح المفصل ٧٤/٦، والكتاب ١١٣/١، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣، ونوادير أبي زيد ص ١٠، وبلا نسبة في أمالي الحاجب ص ٣٥٧، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٦، وهمع الهوامع ٩٧/٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.



الْقَرَّةَ أَنْ فَاسْتَمِعُوا لَهُمْ وَأَصْبَحُوا ﴿[الأعراف: ٢٠٤] وقال: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] فتعدى الفعل مرّةً بإلى، ومرّةً باللام، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٨٧] و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] وقال: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨] وقال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] فتعدى الفعل مرّةً بإلى، ومرّةً باللام، ولا فصل بين فعلت وافتعلت في ذلك لاتفاقهما في التعدّي.

ومن حُجّة من قرأ ﴿يَسْمَعُونَ﴾ قوله: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢] والسَّمْعُ: مصدرٌ يسمع.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [الصافات: ١٢]، في ضمّ التاء وفتحها.

فقرأ حمزة والكسائي ﴿بل عجبْتَ﴾، بضم التاء.

وقرأ الباقون ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ بنصب التاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من فتح فالمعنى: بل عجبْتَ من إنكارهم البعث وهم يسخرون، أو عجبْتَ من نزول الوحي عليك وهم يسخرون. والضمُّ فيما زعموا قراءة عليّ، وعبد الله، وابن عباس، وروي عن شريح<sup>(٢)</sup> إنكاره له، وأنه قال: إن الله لا يعجب، وقد احتج بعضهم للضمِّ بقوله: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، وليس في هذا دلالة على أن الله سبحانه أضاف العجب إلى نفسه، ولكن المعنى: وإن تعجب فعجب قولهم عندكم.

والمعنى: في الضمِّ أن إنكار البعث والتشّير مع ثبات القدرة على الابتداء والإنشاء، ويبيّن ذلك عند من استدلّ: عَجِبْتَ عندكم، ومما يقولون فيه هذا النحو من الكلام إذا ورد عليكم مثله.

كما أن قوله: ﴿أَتَدْعِيهِمْ وَأَصْبِرُ﴾ [مريم: ٣٨] معناه: أن هؤلاء ممّن تقولون أنتم فيه هذا النحو، وكذلك قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] عند من لم يجعل اللفظ على الاستفهام، وعلى هذا النحو قوله: ﴿وَتَبٰلٰغٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و﴿وَتَبٰلٰغٌ يُؤْمِدُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥] وقوله: ﴿أَعْلَمُ بِتَذٰكُرٍ أَوْ يَحْشُرُ﴾ [طه: ٤٤] ولا يجوز أن يكون الوصف بالعجب في وصف القديم سبحانه، كما يكون في وصف الإنسان، لأنّ العجب فينا إنّما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهد مثله، ولم نعرف سببه، وهذا منتفٍ عن القديم سبحانه.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَلُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]. في فتح الزّاي

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ٣/١٦١، ١٦٢.

وكسرها، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿يُنزَفُونَ﴾ ههنا بفتح الزاي، وفي الواقعة [١٩].

وقرأ عاصم ههنا ﴿يُنزَفُونَ﴾ بنصب الزاي، وفي الواقعة: ﴿يُنزَفُونَ﴾ بكسر الزاي.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُنزَفُونَ﴾ بكسر الزاي في الموضعين<sup>(١)</sup>.  
يقال: أنزف الرجل على معنيين: أحدهما: أنه يراد به: سَكِرَ.  
وأشدد أبو عبيدة وغيره:

لعمري لئن أنزفتُم أو صحوتُم لبيئس السدأسي كنتُم آل أبجرا<sup>(٢)</sup>  
فمقابلته له بصحوتهم يدلُّك على إرادة سكرتهم. والآخر: أنزف: إذا نعد شرابه،  
ومعنى أنزف صار ذا إنفاذٍ لشرابه، كما أنَّ الأوَّل معناه النفاذ من عقله، فقول حمزة  
والكسائي ﴿يُنزَفُونَ﴾، يجوز أن يراد به: ولا يسكرون عن شربها، ويجوز أن يراد: لا  
ينفذ ذلك عندهم كما ينفذ شرابُ أهل الدنيا، فإذا كان معنى ﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ﴾ [الصافات:  
٤٧] لا تغتال عقولهم، حمل قول حمزة والكسائي: ﴿لَا يُنزَفُونَ﴾ في الصافات على:  
لا ينفذ شرابهم، لأنك إن حملته على أنهم لا يسكرون صرت كأنك كررت يسكرون  
مرتين، وإن حملت ﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ﴾ على لا تغتال صحتهم ولا يصيبهم عنها العلل التي  
تحدث عن شربها كما ترى أنَّ عاصمًا ذهب إليه، حملت يُنزَفُونَ في ﴿وَالْمَنَقَلَتِ﴾ على  
أنهم لا يسكرون، ويقال للسكران منزوف. وفي الواقعة قال: ﴿يُنزَفُونَ﴾ أي: لا ينفذ  
شرابهم؛ لأنه قد تقدّم أنهم لا يصيبهم فيها الصداغ، فقلوه: ﴿لَا يُصَدَّغُونَ عَنَّا﴾ [الواقعة:  
١٩] كتأويل قوله في الصافات: لا تغتال من صحتهم، فيصرف ﴿لَا يُنزَفُونَ﴾ في  
الصافات إلى أنه لا ينفذ شرابهم.

وأما من قرأ: ﴿وَلَا يُنزَفُونَ﴾ في الموضعين؛ فإنه أراد: لا يسكرون، وهو مثل لا  
يُضْرَبُونَ وليس يُفْعَلُونَ من أفعال، ألا ترى أنَّ أنزف الذي معناه سكر وأنزف الذي يراد  
به نفذ شرابه لا يتعدى واحدٍ منهما إلى المفعول به، وإذا لم يتعدَّ إلى المفعول به لم  
يجز أن يبنى له، فإذا لم يجز ذلك علمت أن ينزفون من نزف وهو منزوف إذا سكر.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/١٠١ رواية الشطر الثاني:

لبئس الذي ما أنتم آل أبجرا

البيت من الطويل، وهو للأبيرد في لسان العرب ٩/٣٢٧ (نزف)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٢١،  
وحزارة الأدب ٩/٣٨٨، والدرر ٥/٢١٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٩٣، والمحتسب ٢/٣٠٨.  
أبجر: هو أبجر بن جابر العجلي وكان نصرانياً.

قال: وكلهم قرأ: ﴿مُطَّلِعُونَ فَاطَّلَعٌ﴾ [الصافات: ٥٤، ٥٥] إلا أن ابن حبان أخبرنا عن أبي هشام عن حسين الجعفي عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ. فَاطَّلَعٌ﴾ الألف مضمومة، والطاء ساكنة، واللام مكسورة، والعين مفتوحة.

قال أبو علي: من قال: هل أنتم مُطَّلِعُونَ، فالمعنى: هل أنتم مُشْرِفُونَ لتنظروا، فاطَّلَع فرأى قرينه في سواء الجحيم. قال أبو الحسن: مُطَّلِعُونَ مثقلة أكثر في كلام العرب، وقال: واطَّلَعْتُ - افتعلت - أكثر من أطلَعْتُ، قال: وهما عربيَّتان.

قال أبو علي: المعنى في ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ﴾: هل أنتم مُطَّلِعِي فَاطَّلَع. تقديره: أفعل، تقول: طلع زيداً، وأطلعه غيره.

اختلفوا في قوله: ﴿يُرْفُونَ﴾ [الصافات: ٩٤] فقرأ حمزة وحده ﴿يُرْفُونَ﴾، برفع الياء وكسر الزاي، المفضل عن عاصم مثله.

وقرأها الباقون: ﴿يُرْفُونَ﴾ بفتح الياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقال: رَفَّتِ الإبل تَرَفُّ: إذا أسرع، وقال الهذلي:

وَرَفَّتِ الشَّوْلُ مِنْ بَرْدِ العَشِيِّ كَمَا رَفَّتِ الشَّعَامُ إِلَى حَقَائِهِ الرُّوحُ<sup>(٢)</sup>

الحفان: صغار النعام. والرُّوح: جمع روحاء، وهي التي بين رجليها فرجة.

وقول حمزة: ﴿يُرْفُونَ﴾ يحملون غيرهم على الزفيف، قال الأصمعي: أرففت

الإبل: إذا حملتها على أن ترف، وهو سرعة الخطو، ومفاربة المشي، والمفعول محذوف على قراءته، كأنهم حملوا ظهورهم على الإسراع والجد في المشي.

اختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله عز وجل: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢].

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿مَاذَا تُرَىٰ﴾ بضم التاء وكسر الراء.

وقرأ الباقون ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ بفتح التاء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من فتح التاء فقال: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ كان مفعول ترى أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد فيكونان في موضع نصب بأنه

مفعول ترى.

والآخر: (ذا) بمنزلة ﴿الذي﴾ فيكون مفعول ترى، والهاء محذوفة من الصلة،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢١، والمخصص ١١٥/٧،

٥٥/٨، وتاج العروس ٤١١/٦ (روح)، ولسان العرب ٤٦٦/٢ (روح) (في فهارس اللسان «الروح»

مكان «الروح» وهذا خطأ)، وبلا نسبة في لسان العرب ٥٢/٩ (حذف) وتهذيب اللغة ٥/٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

وتكون ترى على هذا التي معناها: الرّأي، وليس إدراك الحاجة كما تقول: فلان يرى رأي أبي حنيفة، ومن هذا قوله عز وجل: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] فلا يخلو أراك من أن يكون نقلها بالهمزة من التي هي رأيت، تريد رؤية البصر، أو رأيت التي تتعدى إلى مفعولين، أو رأيت التي بمعنى: الرأي الذي هو الاعتقاد والمذهب. فلا يجوز أن يكون من الرؤية التي معناها: أبصرت يعني لأن الحكم في الحوادث بين الناس ليس مما يدور بالبصر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم، ولا يجوز أن يكون من رأيت التي تتعدى إلى مفعولين، لأنه كان يلزم بالنقل بالهمزة أن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، وفي تعديته إلى مفعولين، أحدهما الكاف التي للخطاب، والآخر المفعول المقدر حذفه من الصلة تقديره: بما أراكه الله، ولا مفعول ثالثاً في الكلام؛ دلالة على أنه من رأيت التي معناها الاعتقاد والرأي، وهي تتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين كما جاء في قوله: ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] فإذا جعلت قوله: (ذا) من قوله ﴿مَاذَا تَرَى﴾ بمنزلة الذي، صار تقديره: ما الذي تراه، فيصير (ما) في موضع ابتداء ابتداء، و﴿الذي﴾ في موضع خبره، ويكون المعنى: ما الذي تذهب إليه فيما ألقى إليك؟ هل تستسلم له وتتلقاه بالقبول، أو تأتي غير ذلك؟ فهذا وجه قول من قال: ﴿مَاذَا تَرَى﴾ بفتح التاء، وقوله ﴿يَتَأْتِ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصفات: ١٠٢] دلالة على الاستسلام والانقياد لأمر الله عز وجل.

فأما قول حمزة والكسائي: ﴿مَاذَا تُرَى﴾، فإنه يجوز أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد؛ فيكونان في موضع نصب، والمعنى: أجلداً<sup>(١)</sup> تُرَى على ما تُحْمَلُ عليه أم حَوْرًا<sup>(٢)</sup>؟. ويجوز أن تجعل (ما) مبتدأ و(ذا) بمنزلة الذي ويعود إليه الذكر المحذوف من الصلة، والفعل منقول من رأى زيد الشيء وأريته الشيء إلا أنه من باب أعطيت فيجوز أن يقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، كما أن أعطيت كذلك، ولو ذكرت المفعول كان أريت زيدا جلدًا، ولو قرأ قارئ: ﴿مَاذَا تُرَى﴾ لم يجز لأن (تُرَى) يتعدى إلى مفعولين، وليس هنا إلا مفعول واحد، والمفعول الواحد إما أن يكون (ماذا) بمجموعه، وإما أن يكون (الهاء) التي تقدرها محذوفة من الصلة إذا قدرت (ذا) بمنزلة (الذي)، فإذا قدرتها محذوفة كانت العائدة إلى الموصول، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني فيكون ذلك كقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] ألا ترى أن التقدير: أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم، أي: تزعمونهم شركائي، فحذف المفعول الثاني لاقتضاء المفعول الأول الذي في تقدير الإثبات في

(١) الجَلْدُ: الصبر والصلابة والشدة والقوة.

(٢) الحَوْرُ: الضعف.

الصلة إياه فهو قول، ويكون مثل هذه الآية، وكذلك إن قَدَرْتَ (ما) و(ذا) بمنزلة اسم واحد صار (ماذا) في موضع نصب بكونه مفعولاً لثري، ويكون المفعول الثاني محذوفاً، كآئه: ماذا تُري كائناً منك، أو واقعاً منك، ونحو ذلك، وأري بمنزلة زعمت وظننت ونحوه، ألا ترى أنه ذكره في هذا الباب؟ وذلك أنه متقول من أريْتُ زيداً عمراً خَيْرَ الناسِ، فإذا بنيتَه للمفعول أقمت المفعول الأول مقام الفاعل؛ فبقي المفعولان اللذان كانا مفعولي ظننت، وخلتُ ونحوهما.

قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿وَأَنَّ الْيَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣] بغير همزة.

وقرأ الباقون: بالهمز.

وقرأ نافع وابن عامرٍ: ﴿سَلَّمَ عَلَيَّ إِلَى يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠].

وقرأ الباقون: ﴿سَلَامٌ عَلَى الْيَاسِينَ﴾ مكسورة الألف ساكنة اللام<sup>(١)</sup>.

قول ابن عامرٍ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حذف الهمزة من ﴿الياس﴾ حذفاً كما حذفها ابن كثير من قوله: ﴿إِنَّهَا لَخَدْيُ الْكَبِيرِ﴾ [المذثر: ٣٥]. ألا ترى أن ياء ﴿ليا﴾ بمنزلة ﴿لَاخِدَى﴾ والمنفصل قد يُتْرَلُ المتَّصِلُ في كثير من الأمر.

والآخر: أن تكون الهمزة التي تصحب اللام للتعريف كقوله: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ [الأنعام:

٨٦، ص: ٤٨].

وأما قول من أثبت الهمزة مكسورةً فيقويه قول من قال: ﴿سَلَّمَ عَلَيَّ إِلَى يَاسِينَ﴾، فهذا يدلُّ على أن الهمزة ثابتة في إلياس ثبوتها في قوله: ﴿وَأَنَّ إِدْرِيسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣] وفي بعض الحروف. ﴿سَلَامٌ عَلَى إِدْرِاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠] ويقوي ثبات الهمزة في إلياس أن هذا ليس بموضع تحذف فيه الهمزة، إنما هو موضع تجعل فيه بين بين في التخفيف، كما يخفف: سَيْمٌ، وَبَيْسٌ، ﴿وَإِذْ قَالَ إِزْرَهُعُ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وأما قراءة نافع وابن عامرٍ: ﴿سَلَّمَ عَلَيَّ إِلَى يَاسِينَ﴾ فحجتها أنهم زعموا أنها في المصحف مفصولة من ياسين، ولو كانت الألف واللام التي للتعريف لوصلت في الخط ولم تُفْصَلْ، ففي فصل ذلك في الكتاب دلالة على (أل) الذي تصغيره أهيل، وليس بلام التعريف التي تصحبها الهمزة الموصولة.

وأما من قرأ ﴿سَلَامٌ عَلَى الْيَاسِينَ﴾ فهو جَمْعٌ، معنى واحده الإضافة بالياء. مثل: تميمي ويكري، والقول فيه إنه لا يخلو من أن يراد بهذا الجمع الذي على حَدِّ: مسلمٌ ومسلمون، وزيدٌ وزيدون، أو الذي واحده يراد به النسب، فمن البين أنه لا يجوز أن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣، والتيسير للداني ص ١٨٧.

يكون على حدّ: مسلمٌ ومسلمون لأنّه ليس كلُّ واحد منهم اسمه إلياس، وإنّما إلياس اسم نبيهم، وإذا لم يكن على هذا عَلِمَ أنّه على معنى إرادة النسب بالياء، إلا أنّ الياءين حذفنا في جمع الاسم على التصحيح، كما حذف ياء النسب والتكسير، وذلك نحو: المَسَامِعَةِ، والمَهَالِبَةِ، والمَنَادِرَةِ، فإنّما هذا على أن كلُّ واحد منهم مَسْمَعِيٌّ ومُهَلَّبِيٌّ فحذف في التكسير الياءات كما حُذِفَ في التصحيح. ومما يدلُّ على ذلك قولهم: فارسي وفُزْسٌ، وليس الفُزْسُ جمع فارسٍ، إنّما هو جمع فارسيٍّ، حذف منه ياء النَّسَبِ ثم جمع الاسم بعد على حدّ: بإذِلِّ، ولذلك جمع على حدِّ الصُّفَةِ، وليس اسم الآحاد المجموعة فارسٌ، ولكنّه فارسيٌّ، قال:

طَافَتْ بِهِ الْفُزْسُ حَتَّى بَدَأَ نَاهِضَهَا<sup>(١)</sup>

ومما يدلُّ على أنّ جمع التصحيح على تقدير إرادة النصب به في المعنى وإن حذف الحرف في اللفظ قولهم: الأعجمون. ألا ترى أنّه ليس يخلو من أن يكون المجموع: أعجمٌ أو أعجميٌّ؟ فلا يجوز أن يكون المجموع بالياء والنون الأعجم؛ لأنّ هذا الضرب من الآحاد التي هي صفات لا تجمع بالواو والنون، كما أنّ مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء، لا يقال في الأحمر الأحمرون، فإذا لم يجز ذلك علِمَ أنّه إنّما جمع على الأعجمي، وإذا قامت الدلالة من هذا على أنّ المجموع لا يكون الأعجم علمت أنّه الأعجمي، وعلى هذا قالوا: النميرون والهبيرات، إنّما هو الهُبْرِيَّاتُ، ويدلُّ أيضاً على أنّ المراد بجمع التصحيح هو ما فيه ياء الإضافة، فحذفنا منه قولهم: مُقْتَوُونَ. ألا ترى أنّه لولا إرادة الياء التي للنسب لم يجمع هذا الجمع؟ ولا اعتلّت الواو التي هي لام من: القِتْوَةِ، وانقلبت كما انقلبت في نحو هذا ممّا جاء على مفعّل فثبات الواو في هذا دلالة على أنّ إرادة الياء التي للإضافة كما كان الجمع في الأعجمين دلالة على إرادة النسب، فمن ثمّ جاز: الأعجمون، وجاز: مقتوون، والتكسير في هذا النحو كالتصحيح، وكذلك قوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى الْيَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠] تقديره إرادة ياء النسب، كما أنّ الأعجمون كذلك، والتقدير: إِيَّاسِيَّينَ، فحذف كما حذَفَ من سائر هذه الكَلِمِ التي يُراد بها الصُّفَةُ، ومما يثبت ذلك قوله: ﴿وَإِنَّ إِدْرِيسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣] ﴿سَلَامٌ عَلَى إِدْرِاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، فكما جاء إدراسين، والمراد به

(١) صدر بيت. عجزه:

عُمٌ لِقَحْنٍ لِقَاحاً غَيْرَ مُبْتَسِرٍ

البيت من البسيط، وهو لثيم بن مقل في ديوانه ص ٩٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٤٩، ولسان العرب ٥٨/٤ (بسر) وفيه (العجم حتى نذّه بدل الفُرس حتى بَدْءاً).  
بسر النخلة وابتسرها: لَقَحَهَا قَبْلَ أَوَانِ التَّلْفِيحِ. أبو عبيدة: إذا هَمَّتِ الْفَرَسُ بِالْفَحْلِ وَأَرَادَتْ أَنْ تَسْتَوْدِقَ فَأَوْلَ وَدَاقَهَا الْمَبَاسِرَةَ. (لسان العرب ٥٨/٤ (بسر)).

إدراسين كذلك المراد بإلياسين، فإن قلت: فكيف قال: إدراسين، وإنما الواحد إدريس، والمجموع إدريسين في المعنى ليس بإدراس ولا إدراسي؟ فإن ذلك يجوز أن يكون لإبراهيم، وإبراهام، اختلاف لغة في الاسم، ومثل ذلك قوله:

قَدْ ذِنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي<sup>(١)</sup>

وأراد عبد الله وَمَنْ كَانَ عَلَى رَأْيِهِ، وكذلك إدراسين مَنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِهِ وَأَهْلِ دِينِهِ، والمعنى يدلُّك على إرادة ياء النسب، وقال بعضهم: يجوز أن يكون إلياس وإلياسين كقوله: ميكال وميكايل، وليس كذلك لأنَّ ميكال وميكايل لغتان في اسم واحد، وليس أحدهما مفرداً والآخر جمعاً لإدريس، وإدراسين وإلياسين، وزعموا أن إلياسين قراءة أهل البصرة والكوفة.

اختلفوا في النصب والرفع من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ [الصافات: ١٢٦].

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ نصباً.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ رفعاً<sup>(٢)</sup>.

حجة مَنْ قرأ: (الله) بالنصب أن يكون الكلام فيه من وجه واحد وهو يدلُّ على معنى الرفع، والمعنى: لِمَ تَعْبُدُونَ مَا لَا يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ، وتذرون عبادة أحسن الخالقين.

وَمَنْ رَفَعَ اسْتَأْنَفَ، وحسن الاستئناف لتمام الكلام الأول، والمعنى: الله ربكم وربُّ آبائكم الأولين، أي: خالقكم ورازقكم فهو الذي تحقُّ له العبادة دون مَنْ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ وَلَا يَغْنِي عَنْ أَحَدٍ شَيْئاً.

قال: كلُّهم قرأ: ﴿لَكَذِبُونَ أَصْطَفَى﴾ [الصافات: ١٥٢، ١٥٣] مهموزاً.

واختلف عن نافع فروى المُسَيَّبِيُّ وَقَالُونَ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: ﴿لَكَذِبُونَ أَصْطَفَى﴾ مهموز، وروى ابن جَماز وإسماعيل عن نافع وأبي جعفر وشيبة ﴿لَكَاذِبُونَ اصْطَفَى﴾ غير مهموز ولا ممدود ورأيت من أصحاب ورش مَنْ يرويه: ﴿لَكَاذِبُونَ اصْطَفَى﴾ غير مهموز ممدود مثل رواية إسماعيل. أخبرني بذلك محمد بن عبد الرحيم الأصفهاني عن أصحابه عن ورش فإذا ابتدأت في قراءة نافع في رواية إسماعيل وابن جَماز فبالكسر.

الوجه الهمز على وجه التقريع لهم بذلك والتوبيخ، ويقوي ذلك قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَتَّخَذَ

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

﴿مَا يَخْلُقُ بَنَاتِي﴾ [الزخرف: ١٦] وقوله: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] ﴿أَلَمْ يَكُنْ أَلَدًا﴾ [النجم: ٢١، ٢٢] فكما أن هذه المواضع كلها استفهام كذلك قوله: ﴿اصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ وغير الاستفهام ليس باتجاه الاستفهام.

ووجه ما روي عن نافع أنه على وجه الخبر، كأنه: اصطفى البنات فيما يقولون، كقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] أي عند نفسك وفيما كنت تقوله، وتذهب إليه ومثله قوله: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦] أي فيما يقول هو ومن يتبعه، ويجوز أن يكون المعنى: وإنما هم لكاذبون، قالوا اصطفى البنات، فحذف: قالوا، وقوله بعد: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَقْكُونُ﴾ [الصافات: ١٥٤] توبيخ لهم على قولهم الكذب. ويجوز أن يكون قوله: ﴿اصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ بدلاً من قوله: ﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾ [الصافات: ١٥٢]، لأن ولادة البنات واتخاذهن اصطفاً لهن، فيصير ﴿اصْطَفَى﴾ بدلاً من المثال الماضي، كما أن قوله: ﴿يُضَعِفُ لَهُ الْمَكْدَابُ﴾ [الفرقان: ٦٩] بدل من قوله: ﴿يَلْقَى أَشَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]، ويجوز أن يكون ﴿اصْطَفَى﴾ في رواية من كسر الهمزة عن نافع: تفسيراً لكذبهم الذي نسب إليهم في قولهم: ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥٢]، كما أن ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد ويجوز أن يكون قوله: ﴿اصْطَفَى﴾ متعلقاً بالقول على أنه أريد حرف العطف فلم يذكر، واستغنى بما في الجملة الثانية من الاتصال بالأولى عن حرف العطف، كقوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَأَيْبُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ونحو ذلك مما حذف حرف العطف فيه لالتباس الثانية بالأولى.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة صَاد

اختلفوا في ضمّ الفاء وفتحها من قوله عزّ وجلّ: ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ [١٥].  
فقرأ حمزة والكسائي ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ بضمّ الفاء.  
وقرأ الباقون ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ بفتح الفاء<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ بفتح الفاء: ما لها من راحة ومن قال: فَوَاقٍ جعله  
فَوَاقٍ الناقة: ما بين الحلبتين، قال: وقال قوم: هما واحدٌ وهو بمنزلة: جُمَامِ المَكُوكِ  
وجَمَامُهُ<sup>(٢)</sup>، وَقَصَاصُ الشعر وَقَصَاصُهُ.

وذكر محمد بن السري أن أحمد بن يحيى قال: الفَوَاقُ: الرُّجُوعُ.

قال: يقال: استفتق ناختك، قال: ويقال: فَوَّقَ فَصِيلَهُ<sup>(٣)</sup> إذا سقاه ساعة بعد  
ساعة، قال: ويقال: ظَلَّ يَتَفَوَّقُ المَحْضُ، وقال عن ابن أبي نجیح عن مجاهد ﴿إِلَّا  
صَيِّحَةً وَجِدَّةً مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ قال: من رجوع، وأفادت الناقة: إذا رجع اللَّبْنُ في ضرعها،  
وأفاق الرجل من المرض؛ منه. انتهت الحكاية عن ثعلب.

قال أبو علي: ومن هذا الباب قول الأعشى:

حَتَّى إِذَا فَيَّقَهُ فِي ضُرْعِهَا اجْتَمَعَتْ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

(٢) أبو العباس في الفصيح: عنده جَمَامِ القَدْحِ وجَمَامِ المَكُوكِ، بالرفع، دَقِيقًا. الجوهري: جَمَامِ المَكُوكِ  
وجَمَامُهُ وجَمَامُهُ وجَمَامُهُ، بالتحريك، وهو ما علا رأسه فوق طفافه. (لسان العرب ١٢/١٠٧).

المَكُوكِ: طَاسٌ يُشْرَبُ بِهِ، وفي المحكم: طَاسٌ يُشْرَبُ فِيهِ أَعْلَاهُ ضَيْقٌ وَوَسْطُهُ وَاسِعٌ وَالمَكُوكِ: مَكْيَالٌ  
مَعْرُوفٌ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، وَالْجَمْعُ مَكَاكِيكٌ وَمَكَاكِي. (لسان العرب ١٠/٤٩١).

(٣) الفصيل: ولد الناقة إذا فُصِلَ عَنْ أُمِّهِ (ج) فُصْلَانٌ وَفِصَالٌ، وَهِيَ فَصِيلَةٌ.

(٤) صدر بيت. عجزه:

جاءت لترفع شق النفس لو رضعنا

فالفيقة من الواو، وإنما انقلبت ياءً للكسر، وكالكئنة والحينة: وهما من الكون والحوون.

قرأ عاصم في رواية الكسائي وحسين عن أبي بكر ﴿لِتَدْبَرُوا﴾ [ص: ٢٩] بالناء الخفيفة الدال، وروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿لِيَدْبَرُوا﴾ بالياء مشددة، وكذلك قال حفص عن عاصم بالياء، وقال أبو هشام: وكذلك سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر ﴿لِتَدْبَرُوا﴾ بالناء وقرأ الباقون بالياء.

قال أبو علي: ما روي عن عاصم من قراءته ﴿لِتَدْبَرُوا﴾ أصله تتدبروا تتفعلوا من التدبر، والنظر، فحذف التاء الثانية التي هي تاء التفعّل والباقية تاء المضارعة، والمعنى: لتتدبر أنت أيها النبي والمسلمون، ومن قال: ﴿لِيَدْبَرُوا بَيْتَهُ﴾، أراد: ليتدبر المسلمون، فيتقرر عندهم صحّتها، وتسكن نفوسهم إلى العلم بها.

حفص عن عاصم: ﴿وَلِي نَعْجَةٌ﴾ [ص: ٢٣] مفتوحة الياء، الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَلِي نَعْجَةٌ﴾ الياء ساكنة.

قال أبو علي: إسكان الياء وتحريكها حسنان جميعاً.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، بهمز الواو وقال البزّي بغير همز، قال البزّي: وسمعت أبا الإخريط هنا يهمزها ويهمز ﴿سَأَقِيهَا﴾ قال: وأنا لا أهمز شيئاً من هذا، وقال علي بن نصر عن أبي عمرو: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿بِالسُّوقِ﴾ بواو بعد الهمزة، كذا قال لي عبيد الله بإسناده عن أبي عمرو، وكذا في أصله.

قال: ورواية أبي عمرو عن ابن كثير هذه هي الصواب من قبل أن الواو انضمت فهمزت لانضمامها والأولى لا وجه لها.

قال أبو علي: ساقٌ وسوقٌ مثلُ لابةٍ ولُوبٍ وقارةٍ وقورٍ، وبدنةٍ ويُدْنٍ وخَشَبَةٍ وخُشْبٍ، وأما الهمز في السوق فغيره أحسن وأكثر، وللهمز فيه وجهٌ في القياس والسماع، فأما السَّماعُ فإنَّ أبا عثمان زعم أنَّ أبا الحسن كان يقول: إنَّ أبا حَيَّةَ النَّميري يهمز الواو التي قبلها ضمة وينشد:

لَحَبِّ الْمُؤَقَّدانِ إِلَيَّ مُؤَسَّى<sup>(١)</sup>

= البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٥٥، ولسان العرب ٣١٨/١٠ (فوق)، وجمهرة اللغة ص ٩٦٧، ومقاييس اللغة ٤/٤٦١، وديوان الأدب ٣/٣٢٩، والمخصص ٧/٣٧.

الفَيْقَةُ: اسم اللبن الذي يجتمع بين الحلبتين، صارت الواو ياء لكسرة ما قبلها. وجمعها فَيْقٌ وأفواق مثل شبر وأشبار، ثم أفواق.

(١) مرّ سابقاً.



هيرة عن حفص **﴿بِئْصِبِ﴾** مفتوحة. عاصم بضم النون، والمعروف عن حفص عن عاصم: **﴿بِئْصِبِ﴾** مضمومة النون ساكنة الصاد.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم **﴿بِئْصِبِ﴾** بضم النون وتسكين الصاد.

أبو عبيدة: بئُصِب: أي بلاء وشر، وأنشد لبشر بن أبي خازم:

تَعَنَّكَ نُصْبٌ مِنْ أَمِيمَةٍ مُنْصِبٍ<sup>(١)</sup>

وقال النابغة:

كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ<sup>(٢)</sup>

قال: وتقول العرب: أنصبني: أي عذبنني، وبرح بي، وبعضهم يقول: نصبني، قال: والنَّصْبُ: إذا فتح أولها وأسكن ثانيها واحداً أنصاب الحرم، وكل شيء نصبته وجعلته علماً، ولأنصبك نصب العود، ويقال: نَصَبَ بغيره ليلته نصباً، قال أبو الحسن: النَّصْبُ الإعياء، لا يمسننا فيها نصب، ولا أذى<sup>(٣)</sup>، قال: وأرى: نَصَبٌ، ونُصْبٌ، لغتين، مثل البُخْلِ والبَحْلِ، في معنى الوجع.

غيره: نَصَبٌ وَنَصَبٌ واحداً، وهو ما أصابه من مرض وإعياء، مثل: الحُزْنِ والحَزْنِ.

وقرأ نافع وحده: **﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِي الدَّارِ﴾** [ص: ٤٦] مضافاً.

= البُعَاثُ: طائر أغير أصفر من الرخم بطيء الطيران. و- من الطير: ما لا يصيد ولا يُرْغَب في صيده لأنه لا يؤكل. واحده بعَاثة (ج) بعثان.

الوَقْلَاتُ: التي لا يعيش لها ولد، وقد أقلتت، وقيل: هي التي تلد واحداً، ثم لا تلد بعد ذلك وكذلك الناقة، قال اللحياني: وكذلك كل أنثى إذا لم يبق لها ولد ويقوي ذلك قول كثير أو غيره حيث استعمله في الطير، كأنه أشعر أنه يُستعمل في كل شيء (اللسان ٧٢/٢ قلت).

(١) صدر بيت. عجزه:

كذي الشوق لما يسله وسيذهب

البيت من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص٧، وكتاب العين ١٣٥/٧، والتنبيه والإيضاح ١٤١/١.

(٢) صدر بيت. عجزه:

وليل أفساسيه بطيء الكسواكِبِ

البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٠، والأزهية ص٢٣٧، وخزانة الأدب ٣٢١/٢، ٣٢٥، ٣٧٣/٣، ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٢٢/١١، والدرر ٥٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٥/١ والكتاب ٢٠٧/٢، ٣٨٣/٣، وكتاب اللامات ص١٠٢، ولسان العرب ٧٥٨/١ (نصب)، ٦/٦ (أسس)، وجمهرة اللغة ص٣٥٠، ٩٨٢، وشرح الأشموني ٤٦٩/٢، ورفض المباني ص١٦١، وشرح المفصل ١٠٧/٢. النصب: التعب.

(٣) هنا إشارة إلى سورة فاطر الآية ٣٥.

وقرأ الباقون ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ منونة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿بِخَالِصَةٍ ذَكَرَى الدَّارِ﴾ احتمل أمرين أحدهما: أن يكون بدلاً من الخالصة تقديره: إننا أخلصناهم بذكرى الدار، ويجوز أن يُقَدَّرَ في قوله: ﴿ذَكَرَى﴾ التثنية؛ فيكون ﴿الدار﴾ في موضع نصبٍ تقديره: بأن يذكروا الدار، أي يذكرون بالتأهب للآخرة، ويزهدون في الدنيا. ويجوز أن لا يقدر البدل، ولكن يكون الخالصة مصدرًا، فيكون مثل ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] فيكون المعنى: بخالصة تذكير الدار. ويقوي هذا الوجه ما روي من قراءة الأعمش: ﴿بِخَالِصَتِهِمْ ذَكَرَى الدَّارِ﴾، فهذا يقوي التَّصْبِ، ويقوي ذلك أن مَنْ نصب خالصةً أعملها في الدار، كأنه: بأن أخلصوا تذكير الدار، فإذا نَوَّنت خالصةً احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون المعنى: بأن خَلَصَتْ لهم ذكرى الدار، فيكون ذكرى الدار في موضع رفع بأنه فاعل. والآخر: أن يقدر المصدرُ الذي هو خالصةٌ: من الإخلاص، فحذفت الزيادة، كما حذفت من نحو:

دَلَّوْا الدَّالِيَّ<sup>(٢)</sup>

ونحوه، فيكون المعنى: بإخلاصٍ ذكرى فيكون ﴿ذَكَرَى﴾ في موضع نصبٍ كانتصاب الاسم في عَمْرِكَ اللهُ، والدار يجوز أن يعنى بها الدنيا، ويجوز أن يعنى بها الآخرة، فالذي يدل على أنه يجوز أن يراد بها الدنيا قوله عزَّ وجلَّ في الحكاية عن إبراهيم: ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤] وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لِهَيْبَتِهِمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٠] فاللسان هو القول الحسن والثناء عليه، وليس اللسان هنا الجارحة، يدل على ذلك ما أنشده أبو زيد:

ندمتُ على لسانٍ كان مني فليت بأنه في جوف عمك<sup>(٣)</sup>  
فالكلام لا يكون على العضو، إنما يكون على كلامٍ يقوله مرَّة، ويمسك عنه أخرى، وكذلك قول الآخر:

إنني أتاني لسانٌ لا أسرُّ به من علوٍ لا كذبٌ ولا سَخَرُ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

(٢) رجز مرَّ سابقاً.

(٣) مرَّ سابقاً.

(٤) البيت من البسيط، وهو لأعشى باهلة في إصلاح المنطق ص ٢٦، والأصمعيات ص ٨٨ وأمالى المرتضى ٢٠/٢، وجمهرة اللغة ص ٩٥٠، ١٣٠٩، وخزانة الأدب ٥١١/٦، وسمط اللآلي ص ٧٥ وشرح المفصل ٩٠/٤، ولسان العرب ٣٥٢/٤ (سخر)، ٣٨٥/١٣، ٣٨٦ (لسن) وفيه رواية البيت:

إنني أتتني لسانٌ لا أسرُّ بها من علوٍ لا عجبٌ منها ولا سَخَرُ -

وقوله: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ، سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٨، ١٠٩] و﴿سَلِّمْ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٩] و﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٣٠] و﴿سَلِّمْ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ الَّذِي أَحْضَقْنَاهُ﴾ [النمل: ٥٩] فالمعنى: أبقينا عليهم الثناء الجميل في الدنيا، فالدار في هذا التقدير ظرف، والقياس أن يتعدى الفعل والمصدر إليه بالحرف، ولكنه على: ذهب الشام عند سيبويه.

و:

كما عسل الطريق الشعلب<sup>(١)</sup>

فأما جواز كون الدار الآخرة في قوله: ﴿أَنفَلْتُمْ بِهَا صِغَةَ ذِكْرِ الدَّارِ﴾ مفعولاً بها فيكون ذلك بإخلاصهم ذكرى الدار، ويكون ذكرهم لها وجلّ قلوبهم منها، من حسابها كما قال: ﴿وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩] و﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ مَن يَشَاءُ﴾ [النازعات: ٤٥] وقال: ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩] فالدار على هذا مفعولٌ بها، وليست كالوجه الآخر المتقدّم.

فأما من أضاف فقال: ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِ الدَّارِ﴾ فَإِنَّ الْخَالِصَةَ تَكُونُ عَلَى ضَرْبٍ: تكون للذكر، وغير الذكر، فإذا أضيف إلى ذكرى، اختصت الخالصة بهذه الإضافة؛ فتكون الإضافة إلى المفعول به، كأنه بإخلاصهم ذكرى الدار، أي: أخلصوا ذكرها، والخوف منها لله، ويكون على إضافة المصدر الذي هو الخالصة إلى الفاعل، تقديره: بأن أخلصت لهم ذكرى الدار، والدار على هذا يحتمل الوجهين اللذين تقدّما من كونها الآخرة والدنيا، فأما قوله: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] فيجوز في خالصة وجهان: أحدهما: أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة، والآخر: أن يكون وصفاً، وكلا الوجهين يحتمل الآية، ويجوز أن يكون ما في بطون هذه الأنعام ذات خلوص، ويجوز أن يكون الصفة، وأنت على المعنى؛ لأنه كثرة. والمراد به: الأجنّة، والمضامين، فيكون التأنيث على هذا.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ [ص: ٤٨] فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَاللَّيْسَعَ﴾ بلامين، وقرأ الباقون: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ بلام واحدة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: نرى أن الكسائي إنما قال: ﴿الليسع﴾ ليجعله اسماً على صورة الصفات، فيحسن لذلك دخول لام المعرفة عليه. فيكون كالحارث والعباس والقاسم

= والمؤتلف والمختلف ص ١٤، وبلا نسبة في خزنة الأدب ١/١٩١، ٤/١٥٦، ولسان العرب ١٥/٨٣ (علا). اللسان هنا الرسالة والمقالة. من علو أي أتاني خير من أعلى.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) تقدم ذكر ﴿اليسع﴾ في الأنعام.

ونحو ذلك، ألا ترى أن فيعلاً مثل ضيغم، وحيدر كثير في الصفات، وليس في الأسماء المنقولة التي في أوائلها زيادة المضارعة ما يدخل فيها الألف واللام مثل: يشكر، وتغلب ويزيد، وتدمر، فكذلك ما أعرب من الأعجمي؛ لأنه لا يدخله لام المعرفة، وليس يخرج بذلك على أن يكون حمل ما لا نظير له، ألا ترى أنه ليس في الأسماء الأعجمية الأعلام مثل: الحارث والعباس؟ ووجه قراءة من قرأ: ﴿اليسع﴾ أن الألف واللام قد تدخلان الكلمة على وجه الزيادة، كما حكى أبو الحسن: الخمسة العشر درهماً، وقد قال بعضهم: في ﴿إِيَّاسَ﴾ أنه اسم علم. وقرأ ابن عامر: ﴿وَلِئِنَّ إِيَّاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣]، فعلى هذا أيضاً يكون اليسع، وقد أنشد أبو عثمان عن الأصمعي:

ولقد جئيتك أكمؤراً وعساقلاً  
ولقد نهيتك عن بنات الأوبر<sup>(١)</sup>  
وأنشدوا أيضاً:

يا ليت أم العمر كانت صاحبي  
مكأن من أنشأ على الركائب<sup>(٢)</sup>  
وأنشد أبو عثمان:

باعد أم العمر من أسيرها<sup>(٣)</sup>

وبنات أوبر: ضرب من الكمأة معرفة ينتصب الخبر عنه، كما أن ابن قنزة<sup>(٤)</sup> وابن بريح<sup>(٥)</sup> كذلك؛ فأدخل في الاسم المعرفة الألف واللام، وهذا إنما ينصرف إلى الزيادة، وعليها يتجه فكذلك تكون التي في ﴿اليسع﴾، ولو قال قائل: إن هذا أوجه مما ترى أن الكسائي قصده من جعله إيَّاه كالضيغم والحيدر، وليس هو كذلك، إنما هو اسم علم أعجمي، كإدريس وإسماعيل ونحوهما، من الأعلام، ويشبه أن يكون الألف واللام إنما هو لحن في التعريب، ألا ترى أنه ليس في هذه الأسماء العجمية التي هي أعلام ما فيه الألف واللام التي تكون للتعريف في الأسماء العربية، وقد قدمنا القول في ذلك.

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿وَأَذْكُرْ عِبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [ص: ٤٥]، واحداً. وقرأ الباقون: ﴿عِبْدَنَا﴾ جماعة<sup>(٦)</sup>.

وجه إفراده قوله: ﴿عِبْدَنَا﴾ أنه اختصه بالإضافة على وجه التكرمة له،

(١) مر سابقاً.

(٢) مر سابقاً.

(٣) صدر بيت مر سابقاً.

(٤) ابن قنزة: ضرب من الحيات خبيث إلى الصفر ما هو لا يسلم من لدغها، مشتق من ذلك وقيل: هو بكر الأفعى، وهو نحو من الشبرينزو ثم يقع. وقيل غير ذلك. (لسان العرب ٧٣/٥ (قتر)).

(٥) ابن بريح، وأم بريح: اسم للغراب معرفة سمي بذلك لصوته، وهن بنات. بريح (لسان العرب ٤١٢/٢ مادة: بريح).

(٦) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣

والاختصاص بالمنزلة الرفيعة، كما قيل في مكة بيت الله، وكما اختصّ بالخلّة في قوله: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

ومن قرأ: ﴿عِيدَنَا﴾ فلأنّ غير إبراهيم من الأنبياء قد أجري عليه هذا الوصف فجاء في عيسى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩] وفي أيوب: ﴿يَعْمُ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤٤]، وفي نوح: ﴿إِنَّهُ كَانَتْ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣].

ومن قال: عبادنا، جعل ما بعده بدلاً من العباد، ومن قال: عبدنا، جعل إبراهيم بدلاً، وما بعده معطوفاً على المفعول المذكور.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا تُوعَدُونَ﴾ [ص: ٥٣] في الياء والتاء.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ بالياء ههنا، واختلفا في سورة قاف [٣٢].

فقرأ ابن كثير: بالياء، وقرأ أبو عمرو: بالتاء.

وقرأ الباقر بالتاء في السورتين<sup>(١)</sup>.

التاء على: قل للمتّقين هذا ما توعدون، والياء ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَكُفْرًا﴾ [ص: ٤٤٩]، ﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ [ص: ٥٣]، والتاء أعمّ لأنّه يصلح أن يدخل فيه الغيب من الأنبياء إذا اختلط الخطاب.

فأمّا ما في سورة قاف، فنحو هذا: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [ق: ٣١] ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾ [ق: ٣٢] أيّها المتّقون على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب أو على: قل لهم هذا ما توعدون، والياء على إخبار النبيّ بما وعدوا، كأنّه هذا ما يوعدون أيّها النبيّ.

اختلفوا في قوله: ﴿وَعَسَاقٌ﴾ [ص: ٥٧] فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿وَعَسَاقٌ﴾ مشدداً.

وفي ﴿عَمَّ بَسَاءَةٌ﴾ [النبا: ١] مثله.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَعَسَاقٍ﴾ بالتخفيف في الموضعين<sup>(٢)</sup>.

أمّا العساق: فلا يخلو من أن يكون اسماً، أو وصفاً، فيبعد أن يكون اسماً؛ لأنّ الأسماء لم تجع على هذا الوزن إلا قليلاً، وذلك الكلاء<sup>(٣)</sup>، والقذاف<sup>(٤)</sup>، والجبان<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

(٣) الكلاء: مرفأ السفن، وهو عند سيبويه فُعَالٌ، مثل جبار، لأنه يكلا السفن من الريح وعند أحمد بن يحيى: فُعَلَاءٌ، لأنّ الريح تكلّ فيه، فلا ينخرق، وقول سيبويه مرجح، ومما يرجحه أن أبا حاتم ذكر أن الكلاء مذكر لا يؤنثه أحد من العرب... (للتوسع انظر لسان العرب ١/١٤٦ مادة: الكلاء).

(٤) القذاف: جمع هو الذي يرمى به الشيء فينبغذ، والقذاف: المنجنيق وهو الميزان. (لسان العرب ٩/ ٢٧٧ مادة: قذف).

(٥) الجبان: الصحراء، وتسمى بها المقابر لأنها تكون في الصحراء تسمية للشيء بموضعه.



وقد ذكر في الكلاء التانيث، ولم نعلمهم حكوا ذلك فيما جاء من هذا الوزن من الأسماء، فإذا لم يكن اسماً كان صفةً، وإذا كان صفةً فقد أقيم مقام الموصوف، وأن لا تقام الصفة مقام الموصوف أحسن. إلا أن يكون صفة قد غلب نحو: العبد، والأبطح، والأبرق.

والقراءة بالتخفيف أحسن من حيث كان فيه الخروج من الأمرين اللذين وصفناهما في عَسَاقٍ بالتثقيب، وهما قلة البناء، وإقامة الصفة مقام الموصوف.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَرْوَاجٌ﴾ [ص: ٥٨] جماعةً. وقرأ الباقر ﴿وَأَخْرُ﴾ واحداً، حدَّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> قال: حدَّثنا أبي قال: حدَّثنا مؤمِّل قال: حدَّثنا حَمَّالُ بن سلمة، قال: سمعت ابن كثير يقرأ ﴿وَأَخْرُ﴾ مضمومة الألف.

وحدَّثنا ابن حَيَّان عن أبي هاشم عن سُويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن ابن كثير: وَأَخْرُ بِالضَّمِّ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: قوله: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَرْوَاجٌ﴾، روي عن ابن مسعود وقتادة أنهما قالوا: الزمهير<sup>(٣)</sup>، فتفسيرهما يقوي قراءة مَنْ قرأ: ﴿وَأَخْرُ﴾ بالتوحيد، كأنه: ويعذب به آخر؛ لأنَّ الزمهير واحدٌ، ويجوز على تفسيرهما الجمع، وأخْرُ على أن يجعل أجناساً يَزِيدُ بَرْدُ بعضه على بعض على حسب استحقاق المعذبين، ورتبهم في العذاب، فيكون ذلك كقولهم: جمالان، وتمران، ونحو ذلك من الجمع التي تجمع وتشئ إذا اختلفت، وإن لم تختلف عندي. ويجوز الجمع على وجه آخر، وهو أن يجعل كلُّ جزء منه وإن اختلف زمهيراً، فيجمع كما جمعوا في قولهم: شابت مفارقة، ويعبر ذو عثانين<sup>(٤)</sup>، ومُعْغِرِبَانَاتٍ<sup>(٥)</sup>. ونحو ذلك، ويجوز أن يجعل أَخْرُ على الجمع لما

= والجَيَّان: ما استوى من الأرض في ارتفاع، ويكون كريم المنبت. (لسان العرب ١٣/٨٥ مادة: جين).  
(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (٢١٣ - ٢٩٠ هـ = ٨٢٨ - ٩٠٣ م) أبو عبد الرحمن، حافظ للحديث، من أهل بغداد. له «الزوائد» على كتاب الزهد لأبيه، و«زوائد المسند» زاد به على مسند أبيه نحو عشرة آلاف حديث و«مسند أهل البيت» و«الثلاثيات».  
الإعلام ٤/٦٥، وتهذيب ٥/١٤١، والمستطرف ١٦، والطبقات لابن أبي يعلى ١/١٨٠، والتيمورية ٢/٢٣٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

(٣) الزمهير: شدة البرد.

(٤) العُثْنُون: شعيرات عند مذبج البعير والتيس. وقيل: شعيرات طوال تحت حنك البعير. يقال: يعبر ذو عثانين، كما قالوا لمفرق الرأس مفارق. (لسان العرب ١٣/٢٧٦ مادة: عثن).

(٥) غربت الشمس تغرب غروباً ومُعْغِرِبَانَاتٍ: غابت في المغرب، وكذلك غَرَبَ النجم، وغَرَبَ. ومُعْغِرِبَانٍ =

تقدّم من قوله: حميمٌ، وغساقٌ، وزمهيراً الذي هو نهاية البرد بإزاء الجميع، فيجوز الجمعُ لما في الكلام من الدلالة على جواز الجمع، فَمَنْ قرأ: ﴿وَأَخْرُ﴾ على الجمع كان ﴿أَخْرُ﴾ مبتدأً وقوله: ﴿مِنْ سَكَلِيهِ﴾ في موضع وُضْفِهِ، ومعنى من شكله: قال أبو عبيدة: من ضربه، قال: ويقال: ما أنت من شكلي أي من ضربتي.

و﴿أَزْوَاجُ﴾ خبر المبتدأ؛ لأنه جمع كالمبتدأ، وقد وصفت النكرة فحسن الابتداء بها. فإن قلت: فهلاً كان من شكلها لترجع إلى الآخر، وهلاً دل ذلك على أن آخر أجود من آخر قيل: يجوز أن يكون الضمير المفرد تجعله راجعاً إلى ما ذكر من المفرد صفةً فتفرد، فيكون المعنى من شكل ما ذكرنا، ويجوز أن يعود إلى قوله: حميمٌ فأفرد بذلك، والذكر الراجع إلى المبتدأ من وصفه الذكر المرفوع الذي في الظرف، ومَنْ أفرد فقال: وأخْرُ من شكله أزواج، فأخْرُ يرتفع بالابتداء في قول سيبويه، وفيه ذكرٌ مرفوع عنده، وبالظرف في قول أبي الحسن، ولا ذكر في الظرف لارتفاع الظاهر به، وإن لم تجعل أخْرُ مبتدأً في هذا الوجه خاصة، وقلت لأنه يكون ابتداءً بالنكرة فلا أحمل على ذلك، ولكن لما قال: ﴿هَذَا﴾ [ص: ٥٧] دل هذا الكلام على أن لهم حميماً وغساقاً، فحُمِلَ المعطوف على المعنى؛ فجعل لهم المدلول عليه خبراً آخر، فهو قولٌ، وكأنَّ التقدير: لهم عذابٌ آخر من شكله أزواج، فيكون ﴿مِنْ سَكَلِيهِ﴾ في موضع الصّفة، ويكون ارتفاع ﴿أَزْوَاجُ﴾ به، وقول سيبويه وأبي الحسن: ولا يجوز أن يجعل قوله: من شكله أزواج في قول مَنْ قرأ وأخْرُ على الجمع وصفاً، وتضمّرُ الخبر كما فعلت ذلك في قول من وَحَدَّ، لأنَّ الصّفة لا يرجع منها ذكر إلى الموصوف، ألا ترى أن أزواج إذا ارتفع بالظرف لم يجز أن يكون فيه ذكر مرفوع، والهاء التي للإفراد لا ترجع إلى الجمع في الوجه البين فتجعل الصّفة بلا ذكر يعود منها إلى الموصوف، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون صفة.

ومعنى أزواج: أشياء مقترنات، يبين ذلك قوله: ﴿بِهَبِّ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُّ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ أَوْ نُرُوجُهُمْ﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠] أي يهب الإنثا مفردة من الذكور، والذكور مفردة من الإنثا، أو يقرن بين الإنثا والذكور، للموهوبة له الأولاد، فيجمع له الذكر والأنثى في الهبة، وكذلك قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَيَئِرُهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣] وقال: ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَعِيفًا مُقْتَرَبِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣].

= الشمس: حيث تغرب. ولقيته مغرب الشمس ومُغْبِرَانِهَا ومُغْبِرَانَاتِهَا أي عند غروبها وقولهم: لقيته مُغْبِرَانَ الشَّمْسِ، صفروه على غير مُكْتَبَرِهِ، كأنهم صفروا مغرباناً؛ والجمع مُغْبِرَانَاتُ. (لسان العرب ٦٣٨/١ مادة: غرب).

وقيل: في قول من قرأ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَلْسَ الْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٨] إنه الكافر، وقرينه، ومنه: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ رُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] أي جمع بينها وبين أشكالها، وقربت في الجنة أو النار، فكذلك: ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾ أي قرن للمعذبين، وجمع لهم بين الحميم والعساق والزمهري، وقرن بعض ذلك إلى بعض، وأما امتناع أَخْرَجْنَا من الصَّرف في النكرة فللعدل والوصف، فمعنى ذلك العدل فيه، أن هذا النحو لا يوصف به إلا بالألف واللام نحو: الأصغر والأكبر، والصغرى والصغرى، والأصاغر، لا يستعمل شيء من ذلك إلا بالألف واللام، واستعملت ﴿أَخْرَجْنَا﴾ بلا ألف ولام، فصار بذلك معدولة عن الألف واللام، فإن قلت: فإذا كانت معدولة عن الألف واللام، فهلا لم يجز أن يوصف بها النكرة؟ لأن المعدول عن الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام! ألا ترى أن سَحَرُ<sup>(١)</sup> لَمَّا كَانَ معدولاً عن الألف واللام كان بمنزلة ما ثبت فيه، وكذلك ﴿أَمْسَ﴾ - في قول من لم يصرف، ولم يبين الاسم - معدول عن الألف واللام فصار بذلك بمنزلة ما ثبت فيه الألف واللام، فالقول إن ما ذكرته في العدل في سحر وأمس كما ذكرت، وهكذا كان القياس في أَخْرَجْنَا أن لا يوصف بها النكرة، ولكن ذلك إنما جاز لأنك قد تجد العدل عمّا هو مقدّر في التقرير، وإن لم يخرج إلى اللفظ، ألا ترى أنهم عدلوا جَمَعَ وَكْتَعَ عن جَمَعَ غير مستعمل في اللفظ، ولم يمنعهم إن لم يستعمل ذلك في اللفظ من أن يوقعوا العدل عنه، فكذلك ﴿أَخْرَجْنَا﴾ يقدر فيه أنه قد عدل عن الألف واللام في المعنى والتقدير حملاً على أخواتها، وإن لم يكن في اللفظ ألف ولام عدل ذلك عنه، كما كان ذلك في جَمَعَ، فلما لم يكن ذلك خارجاً إلى اللفظ لم يمنع أن يوصف به النكرة في نحو: ﴿فَمِئَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥] ولم يجب، وإن لم يعتد بذلك في التعريف، ووصف النكرة بها أن لا يعتد به في العدل، لأن العدل قد صحَّ عمّا لم يخرج إلى اللفظ، فأما الاعتداد به في التعريف، فلم يجز من حيث جاز الاعتداد به في العدل، لأنك لا تجد الألف، واللام تُعرَفُ في موضع مقدرة غير خارجة إلى اللفظ، بل ذلك لا يُعرَفُ، ألا تراهم قالوا في نحو قولهم: قد أمرت بالرجل مثلك، أنه في تقدير الألف واللام وكذلك: في خير منك، ونحوه، ولم يتعرف مع ذلك عند العرب كما وجدت العدل معتداً به فيما لم يخرج إلى اللفظ، فصارت الألف واللام في ﴿أَخْرَجْنَا﴾ في أنه معتد به من وجه، وغير معتد به من آخر أعني أنه معتد به في العدل ولم يعتد به في التعريف بمنزلة اللام في: لا أبالك، فإنها معتد بها من وجه وغير معتد بها من وجه آخر.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَا هُمْ﴾ [ص: ٦٢، ٦٣] موصولة.

(١) انظر لسان العرب ٤/٣٥٠ مادة: سحر.

وقرأ الباقون: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ أَخَذَتْهُمُ﴾ بقطع الألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي في إلحاق همزة الاستفهام: قوله: ﴿أَتَخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] بعض البعد؛ لأنهم قد علموا أنهم اتخذوهم سُخْرِيًّا، فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سُخْرِيًّا وهم قد علموا ذلك؟ يدلُّ على علمهم به أنه أخبر عنهم بذلك. في قوله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠] فالجملة التي هي اتخاذناهم صفة للنكرة. فأما قوله: ﴿حَتَّىٰ أَنْسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾. فليس في أن هؤلاء الصالحين من عباد الله أنسواهم في الحقيقة ذكر الله سبحانه، ولكنهم لما اتخذوهم سُخْرِيًّا فاشتغلوا بذلك عن الصَّلاح والإخبار أسند الإنساء إلى صالحى عباد الله المظلومين، كما أسند الإضلال إلى الأصنام لما اشتغلوا بعبادتهم عن عبادة الله.

فأما وجه قول من فتح همزة فقال: ﴿أَتَخَذْتُمُ سُخْرِيًّا﴾ فإنه يكون على التقرير وعودت بأَمٍ لأنها على لفظ الاستفهام، كما عودت همزة بأمٍ في نحو قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وإن لم يكن استفهاماً في المعنى، وكذلك قولهم: ما أبالي أزيدَ قام أم عمرو، فلما جرى على حرف الاستفهام جعل بمنزلة، كما جعل بمنزلة في قولهم: ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً، فإن قلت: فما الجملة المعادلة لقوله: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ﴾ في قول من كسر همزة في قوله من ﴿أَتَخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا﴾، فالقول فيه إن الجملة المعادلة لأم محذوفة، المعنى: أمفقودون هم أم زاغت عنهم الأبصار، وكذلك قوله: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [النمل: ٢٠] لأن معنى: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠] أخبروني عن الهدهد، أحاضر هو أم كان من الغائبين، وهذا قول أبي الحسن، ويجوز عندي في قوله: ﴿قُلْ تَمَنَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آتَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ [الزمر: ٨، ٩] أن تكون المعادلة لأم قد حذفت تقديرها: أفأصحاب النار خير أم من هو قانت؟ ومن كان على هذه الصفة والصفات الأخر التي تتبع هذه، فهو من أصحاب الجنة، فصار المعنى: أصحاب النار خير أم أصحاب الجنة؟ وعلى هذا التبيكيت، ومثل هذا في المعنى قوله: ﴿أَفَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [فصلت: ٤٠] ومن قرأ: ﴿أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ [الزمر: ٩] بالتخفيف فيشبه أن يكون فعل ذلك لما لم يجد ما يعادل أم، ولم يُحمل على الحذف كالأولى التي حملت على حذف الجملة المعادلة، والتقدير: آمن هو قانت، وكان بصفة كيت وكيت<sup>(٢)</sup>، كمن لا يفعل ذلك؟ ومثل ذلك

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

(٢) كَيْتٌ وَكَيْتٌ: يُكْنَى بِهِمَا عَنِ الْحَدِيثِ وَالْخَيْرِ. يُقَالُ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ؛ أَي: كَذَا وَكَذَا وَلَا تُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مَكْرَرَتَيْنِ بِالْمَطْفِ أَوْ بَدُونِهِ.

في الحذف قوله: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣] والمعنى: وأمة على خلاف ذلك، ودل على المحذوف قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَدْعُونَ بِمَلَكُوتِ اللَّهِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] فكما حذفت الجملة الأولى التي دخلت عليها الهمزة في الآي التي تقدّم ذكرها، كذلك حذفت الجملة الأولى التي دخلت عليها (أم) وذلك قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿خَيْرٌ أَمْ مَّا تَشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩].

قال: وأمال الراء أبو عمرو وابن عامر والكسائي من ﴿الْأَثَرَارِ﴾، وقرأ نافع بإشمام الراء الأولى: الإضجاع، وكذلك حمزة يشتم، وفتحها ابن كثير وعاصم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: إمالة الراء التي قبل الألف ﴿مِنَ الْأَثَرَارِ﴾ حسنة في نحو ﴿مِنَ قَرَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٦] و﴿مِنَ الْأَثَرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و﴿دَارُ الْفَكَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] وذلك أن الراء المكسورة لما غلبت المستعلي في نحو طارِدٍ وغازِمٍ وصادِرٍ فجازت الإمالة مع المستعلي كان أن تكون في الراء أجدر، لأن الراء لا استعلاء فيها، وإنما هي بمنزلة الياء واللام، ومن ثم كان الأثع بالراء ربما جعلها ياء، ومما غلبت فيه الراء المكسورة المستعلي قوله:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمَنْهَمِرِ جَوْنِ الرَّيَابِ سَكُوبِ<sup>(٢)</sup>  
وَأَمَّا مَنْ فَتَحَ فَلَمْ يُمَلِّ فَلَأَنَّ الْكَثِيرَ لَا يَمِيلُ الْأَلْفَ مَعَ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَلَا مَعَ  
غَيْرِهَا.

قال: قرأ ابن عامر وأبو عمرو وابن كثير وعاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] كسراً. المفضل عن عاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿سُخْرِيًّا﴾ ضم<sup>(٣)</sup>.  
حكى عن أبي عمرو قال: ما كان من قبل العبودية فسُخْرِيٌّ مضموم، وما كان من قبل السُخْرِ فِسُخْرِيٌّ مكسور السين، وقد تقدّم ذكر هذا الحرف قبل.

قال: حدثني الصوفي عن روح عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿بِيَدَيْ اسْتَكْبَرَتْ﴾ [ص: ٧٥] موصولة على الواجب، حدثني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة ﴿بِيَدَيْ اسْتَكْبَرَتْ﴾، كأنها موصولة، وهي على الاستفهام يعني بقوله: وهي على الاستفهام أن الهمزة مخففة بين بين، قال غير أحمد: المعروف عن ابن كثير ﴿اسْتَكْبَرَتْ﴾ بقطع الألف على التقرير.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

(٢) مر سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

وجه قول مَنْ وصل الهمزة، وقال: ﴿بَيْدَيَّ اسْتَكْبَرْتُ﴾ أنه لم يجعل أم المعادلة للهمزة، ولكن جاء باستكبرت على وجه الإخبار عنه بالاستكبار، وجاء بأم منقطعة كقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّيْتَهُ﴾ [الأحقاف: ٨] على وجه التقرير لذلك منهم، والتوبيخ لهم.

ومن حجة مَنْ وصل أنه لو عادل ﴿أَمْ﴾ بالهمزة لكان المعنى كأنه يكون استكبرت: أم استكبرت، ألا ترى أن قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] استكباراً يدلُّك على ذلك قوله: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤] وفي موضع آخر: ﴿وَأَسْتَكْبَرَهُ وَوَجُوهُدُهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٣٩].

ووجه قول مَنْ قطع الهمزة إن الاستكبار كأنه أذهب في باب الطغيان من قوله: ﴿عَلَا﴾ فجاز معادلة أم، بالهمزة. وقال الشاعر:

أَنْصَبُ لِلْمَنِيَّةِ تَغْتَرِبُهُمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ<sup>(١)</sup>  
فَمَنْ كَانَ دَرَجًا لِلسُّيُولِ كَانَ نَصَبًا لِلْمَنِيَّةِ، وقد عادلها بقوله: نَصَبٌ لِلْمَنِيَّةِ.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، ونافع وابن عامر والكسائي: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ بالفتح فيهما.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ﴾ بالفتح. المفضل عن عاصم: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ﴾، مثل أبي عمرو<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ نصب الحق الأول كان منصوباً بفعلٍ مضميرٍ يدلُّ انتصاب الحق عليه، وذلك الفعل هو ما ظهر في قوله: ﴿وَيُحْيِي اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [يونس: ٨٢] وقوله: ﴿يُحْيِي الْحَقَّ وَيُبْطِلُ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨] وهذا هو الوجه.

ويجوز أن ينصب على التشبيه بالقسم فيكون الناصب للحق ما ينصب القسم من نحو قوله: الله لأفعلن، فيكون التقدير: الْحَقُّ لِأَمْلَانِ، فإن قلت: فقد اعترض بين القسم وجوابه قوله: ﴿وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ فإن اعترض هذه الجملة التي هي: ﴿وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ لا يمتنع أن يفصل بها بين القسم والمقسم عليه، لأن ذلك مما يؤكد القصة ويشددها، قال الشاعر:

(١) البيت من الوافر، وهو لابن هرمة في ديوانه ص ١٨١، والأزمنة والأمكنة ٣٠٧/١، وخزانة الأدب ١/٤٢٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨٤، والكتاب ١/٤١٥، ٤١٦، وبلا نسبة في لسان العرب ٢/٢٦٧ (درج).

درج السيل ومدرجه: مُنحدره وطريقه في معانف الأودية.

(٢) انظر تلميح العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِّلَّهِ - أَيَّةٌ لِنَفْسِي لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مَنِيْلٍ<sup>(١)</sup>  
 فاعترض بما ترى بين المفعول الأول والثاني. وقد يجوز أن يكون الحق الثاني الأول  
 وكثر على وجه التوكيد، فإذا حملته على هذا كان: ﴿لَا مَلَأَنَّ﴾ على إرادة القسم.

قال سيبويه: سألته يعني الخليل عن: لأفعلن، إذا جاءت مُبتدأة؟ فقال: هو على  
 إرادة قسم، أو نيّة قسم.

ومن رفع فقال: الحق والحق أقول كان الحق محتملاً لوجهين: أحدهما: أن  
 يكون خَبَرٌ مبتدأ محذوف تقديره: أنا الحق، وبدل على ذلك قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ  
 مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٢] فكما جاز وصفه سبحانه بالحق كذلك يجوز أن يكون خبراً  
 في قوله: أنا الحق.

والوجه الآخر: أن يكون الحق مبتدأ وخبره محذوف، وتقدير الخبر: مني، فكأنه  
 قال: الحق مني، كما قال: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُوْنَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِيْنَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

قال: وقرأ ابن كثير: ﴿أُنزِلَ عَلَيْهِ﴾ [ص: ٨] بلا مد.  
 قوله بلا مد: يعني أنه لا يُدخِلُ بين الهمزتين ألفاً، ولكن يحقُّ الأولى ويجعل  
 الثانية بين بين، مثل: لؤم.

وكذلك أبو عمرو في رواية أصحاب اليزيدي عنه غير مهموز: ﴿أُونزِلَ﴾  
 ﴿أُولقي﴾، وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو: ﴿أُونزِلَ﴾ ﴿أُولقي﴾، بهمزة  
 مطوّلة.

قوله: بهمزة مطوّلة يعني: أنه يدخل بين همزة الاستفهام وبين الهمزة الأخرى  
 المضمومة ألفاً ثم يلين همزة ﴿أُونزِلَ﴾ ليمد الألف التي بينهما.

وروى أبو قرة عن نافع وخلف وابن سعدان عن المسيبي عن نافع ﴿أَنْزِلَ﴾  
 ممدود الألف و﴿أَلقي﴾ [القمر: ٢٥].

قال أبو علي: هذه الأقوال قد مضى ذكرها فيما تقدّم.  
 حفص عن عاصم: ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ [ص: ٦٩] منصوبة الياء.

(١) البيت من الطويل، وهو لابن الدمينية في ديوانه ص ٨٦، ولكثرة عزة في الدرر ٢/٢٢٧ (وفيه «مئيل»  
 ولعله خطأ طباعي)، وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٠، ولسان العرب  
 ١٤/٥٣ (أوا)، ومغني اللبيب ٢/٣٩٤، وتهذيب اللغة ١٥/٦٥١، وهمع الهوامع ١/١٤٧، وتاج  
 العروس (أوا).

إنه أراد أُوْنِتْ لنفسه أي رحمتها ورققت لها، وهو اعتراض. وقوله: ولا كفران لله، وقال غيره: لا  
 كفران لله، قال أي غير مُفْلَق من الفرع، أراد لا أكفر لله أي لنفسه، نصبه لأنه مفعول له. (لسان العرب  
 ١٤/٥٣ (أوا)).

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في

### سورة الزمر

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿يَرْضَهُو لَكُمْ﴾ [٧] موصولةً بواوٍ .  
وقرأ ابن عامرٍ: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، من غير إشباع .  
وقرأ نافعٌ مثله في رواية ورشٍ ومحمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع وقالون في  
رواية أحمد بن صالح وابن أبي مهران أخبرني عن الحلواني عن قالون . وكذلك قال  
يعقوب بن جعفر عن نافع .  
وقرأ نافع في رواية الكسائي عن إسماعيل وابن جَمَّاز روى أيضاً عن نافع :  
﴿يَرْضَهُو لَكُمْ﴾، وكذلك قال خلف عن المسيبي، وقال ابن سعدان عن إسحاق عن  
نافع مشبع أيضاً . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ بإسكان الهاء .  
وقال خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ يُشْمُ الضَّمُّ، وكذلك  
روى ابن اليتيم عن حفص عن عاصم يُشْمُ الضَّمُّ .  
وقال أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ يُشْمُها الرفع مثل حمزة .  
وقال حمزة عن الأعمش: ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ ساكنة الهاء وفي رواية سُلَيْمٍ عنه مثل  
نافع: يَضُّمُّ من غير إشباع أيضاً .  
وقرأ أبو عمرو في رواية عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو يشبع  
﴿يرضهوه لَكُمْ﴾ .  
وفي رواية أبي شعيب السُّوسي وأبي عمر الدوري عن اليزيدي: ﴿يرضه لَكُمْ﴾  
جزم الهاء مثل . ﴿يُؤَدُّهُ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿وَنُضِّلُهُ﴾ [النساء: ١١٥] .  
وقال أبو عبيدة عن شجاع<sup>(١)</sup> عن أبي عمرو ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ يُشْمُها الضَّمُّ، ولا  
يشبع، وكذلك قرأ أصحاب شجاع<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر ترجمته في الأعلام ٣/ ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤ .



قد ذكرنا وجه هذه الحروف فيما تقدّم.

ووجه قول من قال: ﴿يرضهؤ لكم﴾، فألحق الواو أنّ ما قبل الهاء متحرك، فصار للحركة بمنزلة ضربه، وهذا له، فكما أنّ هذا مشبع عند الجميع، كذلك يكون قوله: ﴿يرضهؤ لكم﴾.

ووجه قول من قال: ﴿يرضه﴾ فحرك الهاء ولم يلحق الواو أنّ الألف المحذوفة للجزم ليس يلزم حذفها، فإذا لم يلزم حذفها لأنّ الكلمة إذا نصبت أو رفعت عادت الألف فصارت الألف في حكم الثبات، وإذا ثبتت الألف كان الأحسن أن لا تلحق الواو، كقوله: ﴿فألقى مؤمناً عصاه﴾ [الشعراء: ٤٥] ﴿خذوه فقلوه﴾ [الحاقة: ٣٠] وذلك أنّ الهاء خفية، فلو ألحقها الواو وقبلها ألف أشبه الجمع بين الساكنين. وأمّا من أسكن وقال: ﴿يرضه لكم﴾ فإنّ أبا الحسن يزعم أن ذلك لغة، وعلى هذا قوله:

ومطوي مشتاقان له أرقان<sup>(١)</sup>

فعلى هذه اللغة يُحمل، ولا يحملها على إجراء الوصل مجرى الوقف.

قال: قرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي ﴿أمن هو قانت﴾ [الزمر: ٩] مشددة الميم.

وقرأ ابن كثير ونافع وحزمة ﴿أمن هو قانت﴾ خفيفة الميم<sup>(٢)</sup>.

من قال: ﴿أم من هو قانت﴾ احتمل قراءته ضربين: أحدهما أن تكون الجملة التي عادلّت أم قد حذفت، المعنى: الجاحد الكافر بربه خير أم من هو قانت، و﴿من﴾ موصولة، وليست باستفهام، المعنى: الجاحد الكافر خير أم الذي هو قانت، ودل على الجملة المحذوفة المعادلة لأم ما جاء بعده من قوله: ﴿قل هل يستوي الذين يؤمنون والذين لا يعلمون﴾ [الزمر: ٩] ودل عليها أيضاً ما قبل من قوله. ﴿قل تمتع بكفرك قليلاً إنك من أصحاب النار﴾ [الزمر: ٨] ومثل حذف هذه الجملة المعادلة لأم للدلالة عليها من الفحوى قوله: ﴿وقالوا ما لنا لا نرى رجلاً كنا نعدهم من الأشرار أخذتهم سيخياً أم زاعت عنهم الأبصار﴾ [ص: ٦٢، ٦٣] فالمعنى: أمفقودون هم أم زاعت عنهم الأبصار، ومثله قوله: ﴿فقال مالك لا أرى الهدى هدأتم كان من الفاسيين﴾ [النمل: ٢٠] وقد تقدّم ذكر ذلك، فأما من خفف وقال: ﴿أمن هو قانت﴾ فالمعنى: أمن هو قانت كمن هو بخلاف هذا الوصف؟ ولا وجه للنداء ههنا، لأنّ هذا موضع معادلة فيلس النداء ممّا يقع في هذا الموضع، إنّما يقع في نحو هذا الموضع الجمل التي تكون إخباراً، وليس النداء كذلك، ويدل على

(١) عجز بيت مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

المحذوف هنا قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] لأنّ التسوية لا تكون بين شيئين وفي جملتين في الخبر، فالمعنى: أمن هو قانت كمن جعل الله أنداداً ليضلّ عن سبيله.

وقال أبو الحسن في قراءة من قرأ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ بالتخفيف، ذا ضعيف؛ لأنّ الاستفهام إنّما يبدأ ما بعده ولا يحمل على ما قبل الاستفهام. وذا الكلام ليس قبله شيء يحمل عليه إلاّ في المعنى.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي. الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] بنصب الياء في رواية أبي عبد الرحمن بن الزبيدي عن أبيه، وقال عباس سألت أبا عمرو فقراً: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي. الَّذِينَ﴾ بنصب الياء، وقال عبيد عن أبي عمرو إن كانت رأس آية وقفت، وإن لم تكن رأس آية قلت: ﴿عِبَادِي. الَّذِينَ﴾، فقراءته القطع.

الْقَطْعِي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي. الَّذِينَ﴾ بنصب الياء.

وقرأت على قنبل عن الثّبال عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿عِبَادِ الَّذِينَ﴾ بكسر الذال من غير ياء.

وقرأ الباقر: ﴿عِبَادِ الَّذِينَ﴾ بغير ياء.

التسكين في الياء حسن، والتحريك فيها أيضاً حسن.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَرَجُلًا سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] بآلف.

وقرأ الباقر: ﴿سَلَمًا﴾، وروى أبان عن عاصم: ﴿سَالِمًا﴾ مثل أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حدّثت عن الحسيني: قال: حدّثنا أحمد بن المفضل، قال: حدّثنا أسباط<sup>(٢)</sup> عن السّدي في قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّمُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] قال: هذا مثّل لأوثانهم.

وقال قتادة: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّمُونَ﴾، قال: هذا المشرك تنازعتة الشياطين فقرّنه بعضهم ببعض، و﴿رَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾، قال: هو المؤمن، أخلص الدعوة لله والعبادة، وقال أبو عبيدة: ﴿مُتَشَكِّمُونَ﴾: مجازها من الرجل الشكس، وسالماً وسلاماً لرجل أي: صلح.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

(٢) هو أسباط بن نصر الهمداني الكوفي (توفي ١٧٠هـ = ٧٨٦م) أبو يوسف، مفسر، من رجال الحديث. خُرج له البخاري في تاريخه، ومسلم والأربعة. وتوقف الإمام أحمد في الرواية عنه.

الأعلام ٢٩٢/١، وتهذيب التهذيب ٢١١/١، وشدرات الذهب ٢٧٩/١.

وزعموا أن أبا عمرو فسّر سالمًا: خالصًا له، وأنشد غير أبي عبيدة:

أَكْوِي الْأَسْرَيْنِ وَأَحْسِمُ النَّسَا      خُلِقْتَ شِكْسًا لِلْأَعَادِي مُشْكِسًا<sup>(١)</sup>  
مَنْ شَاءَ مِنْ حَرِّ الْجَحِيمِ اسْتَقْبَسَا

قوله: رجلاً فيه شركاء؛ تقديره: في إتباعه أو في شيعته، ويقوي قراءة من قرأ: ﴿سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ قوله: ﴿فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّمُونَ﴾، فكما أن الشريك عبارة عن العين، وليس باسم حدث، كذلك الذي يباذله ينبغي أن يكون فاعلاً، ولا يكون اسم حدث، ومن قال: ﴿سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ أو ﴿سَلَمًا﴾ فهما مصدران وليسا بوصفين: كحسن، وبطل ونقض<sup>(٢)</sup>، ونضو، ولكنه مصدر لِسَلِمَ سَلَمًا، وسَلَمًا، ونظيره في أنه على فِعْلٍ وفَعَلٍ: الشُّبُهَةُ والشُّبُهَةُ، وقالوا: رِيحٌ رِيحًا وَرِيحًا، وكذلك سَلِمَ سَلَمًا وَسَلَمًا وَسَلَامَةً، حكى السلامة أحمد بن يحيى، والمعنى فيمن قال سَلَمًا ذا سَلَمٍ، فيكون التقدير: ضرب الله مثلاً رجلاً له شركاء ورجلاً ذا سَلَمٍ، قال أبو الحسن: سَلَمٌ من الاستسلام، وقال غيره: السَلَمُ خلاف المحارب.

قال أبو علي: ويدل على أن سَلَمٌ وسَلِمٌ مصدران قول الشاعر:

أَنْزِلْ إِنِّي سَلَمٌ      لأهلك فاقبلي سَلَمِي<sup>(٣)</sup>  
فهذا يدل على أنه حَدَثٌ مثل: اقبلي عذري، واقبلي قولي، ونحو ذلك مما يكون عبارة عن حدث.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿بِكَافٍ عِبَادَةً﴾ [الزمر: ٣٦] جماعاً.  
وقرأ الباقون ﴿بِكَافٍ عَبْدَةً﴾ واحداً<sup>(٤)</sup>.

حجّة من قال (عبدّة) فأفرد قوله: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ٣٦]، فكأن المعنى: أليس الله بكافيك وهم يخوفونك، ويقوي الإفراد قوله: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]. ومن قال: ﴿بِكَافٍ عِبَادَةً﴾ فالمعنى: أليس بكافٍ عباده الأنبياء قبل، كما كفى إبراهيم النار، ونوحاً الغرق، ويونس ما دفع إليه، وهو سبحانه كافيك كما كفى هؤلاء الرسل قبلك.

قال: وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿كَاشِفَاتٌ ضُرَّةً﴾ [الزمر: ٣٨] و﴿مُتَمِسِكَاتٌ

(١) مرّ سابقاً.

(٢) التَّفْضُ: البعير الذي أنضاه السفر، وكذلك الناقة، والنقض: المهزول من الإبل والخيل. (لسان العرب ٢٤٣/٧ مادة: تفض).

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

رَحْمَةً ﴿ [الزمر: ٣٨] منوناً. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل أبي عمرو.  
والباقون: ﴿كَشِفْتُ ضَرْبَهُ﴾ و﴿مُسِكَتُ رَحْمَتِهِ﴾ مضاف<sup>(١)</sup>.

وجه النصب أنه ممّا لم يقع، وما لم يقع من أسماء الفاعلين أو كان في الحال، فالوجه فيه النصب قال:

يا عين بَكِّي حَنِيفًا رَأْسَ حَيْهَمِ الكاسرينَ القَنَا في عَوْرَةِ الدُّبْرِ<sup>(٢)</sup>  
ووجه الجرّ أنه لما حذف التنوين، وإن كان المعنى على إثباته عاقبت الإضافة  
التنوين، والمعنى على التنوين، وعلى هذا قوله عز وجل: ﴿عَبْرَ حُجِيِّ الصَّيِّدِ﴾ [المائدة:  
١] وقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أُوْدِيِّنِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤] وقوله: ﴿عَارِضٌ مُّطِرًا﴾  
[الأحقاف: ٢٤] فأما قوله: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَكِيسَاطَ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] فأعمل ونصب به  
وإن كان ذلك فيما مضى، وأنت لا تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمس؛ فلأن المعنى على  
حكاية الحال الماضية، كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَبِخْرِكُمْ بِئِنَّهُمْ يَوْمَ الْفَيْكَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]  
على تقرير حكاية الحال الآتية.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿قُضِيَ عَلَيْهَا المَوْتُ﴾ [الزمر: ٤٢] بضم القاف  
والياء مفتوحة والموت رفع.

وقرأ الباقر: ﴿قَضَى﴾ بفتح القاف، ﴿أَلْمَوْتُ﴾ نصباً<sup>(٣)</sup>.

حجّة بناء الفعل للفاعل قوله: ﴿وَيُرْسِلُ الْأَخْرَجَى﴾ [الزمر: ٤٢] فكما أن هذا الفعل  
مبني للفاعل؛ كذلك حكم الذي عطف عليه، ومن بنى الفعل للمفعول به فهو في  
المعنى مثل بقاء الفعل للفاعل، والأول أبين.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿بِمَقَارَاتِهِمْ﴾ [الزمر: ٦١]  
جماعةً.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿بِمَقَارَاتِهِمْ﴾ واحد<sup>(٤)</sup>.

حجّة الإفراد أن المفازة والفوز واحد، وإفراد المفازة كإفراد الفوز، ووجه الجمع  
أن المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها، ومثله في الجمع والإفراد: ﴿عَلَى مَكَاتِكُمْ﴾  
[الأنعام: ١٣٥] و﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو لثميم بن مقبل في ديوانه ص ٨٢، وشرح أبيات سيبويه ٢١٤/١، والكتاب ١/١٨٤، ولسان العرب ٢٦٩/٤ (دير). الدير: الظهر.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] فقرأ نافع وابن عامر: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ خفيفة، غير أن نافعاً فتح الياء ولم يفتحها ابن عامر. قال أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن ذكوان: وكذلك وجدتها في كتابي عن أيوب وفي حفظي ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بنونين، وقال هشام عن ابن عامر بنونين.

غير أحمد: الصحيح عن ابن عامر ﴿تأمروني﴾ بنون واحدة خفيفة مثل نافع. وقرأ ابن كثير: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ مشددة النون مفتوحة الياء، وقرأ الباقون: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ ساكنة الياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله: ﴿أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ (عَيَّرَ) فيه ينتصب على وجهين: أحدهما: أَعْبُدُ غير الله فيما تأمروني.

والوجه الآخر: أن ينتصب بتأمروني، والمعنى: أتأمروني بعبادة غير الله، فلما حُذِفَ ﴿أَنْ﴾ ارتفع ﴿أَعْبُدُ﴾ فصار أن وصلتها في موضع نصب، ولا يجوز انتصاب (غير) بأَعْبُدُ على هذا، لأنه في تقدير الصلة، فلا يعمل فيما تقدم عليه، والمعنى: أتأمروني بعبادة غير الله؟! فموضع (أَعْبُدُ) وأن المضمرة نصب على تقدير البدل من (غير) كأنه: أعبادة غير الله تأمروني؟! إلا أن الجار حُذِفَ كما حُذِفَ من قوله:

أَمْرَتِكَ الْخَيْرُ<sup>(٢)</sup>

وصار التقدير بعد الحذف: أغير الله تأمروني بعبادته، فأضمر المفعول الثاني للأمر، والمفعول الأول علامة المتكلم، و﴿أَنْ أَعْبُدُ﴾ بدل من (غير)، ومثل هذا في البدل قوله: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] أي ما أنساني ذكره إلا الشيطان. ومثله في حذف حرف الجر منه ﴿أَفَعَلْ مَا تُوْمَرُ﴾ [الصفافات: ١٠٢] التقدير: ما تُوْمَرُ به فحذف الجار، فوصل الفعل إلى الضمير، فصار تُوْمَرُه، ثم حذفت الهاء من الصلة كما حذفت من قوله: ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِي الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٩] أي اصطفاهم، والدليل على أن المحذوفة من اللفظ مرادة في المعنى: أن أبا عمر حكى عن ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من ينشد:

أَلَا أَيُّهَاذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ السَّوْعَىٰ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤، والتيسير للداني ص ١٩٠.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) صدر بيت. عجزه:

وَأَنْ أَشْهَدَ السَّلْدَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلْدِي

البيت من الطويل، وهو لطفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢، والإنصاف ٢/٥٦٠، وخزانة الأدب ١/١١٩، =

بالنصب. فأماً ﴿تَأْمُرُونِي﴾، فالقياس: تأمروني، وتدغم فيصير: تأمروني، فجاز الإدغام، وإسكان النون المدغمة لأن قبلها حرف لين، وهو الواو في تأمروني، فمن خفف النون وقال ﴿تَأْمُرُونِي﴾ فإنه ينبغي أن يكون حذف النون الثانية المصاحبة لعلامة المنصوب المتكلم، لأنها قد حذفت في مواضع، نحو: فليتني وإني، وكأني، وقدي، في نحو قوله:

قَدِينِي مِنْ نَضْرِ الخَبِيبِينَ قَدِي<sup>(١)</sup>

وإنما قدر من المحذوف الثانية لأن التكرير والتثقيب به وقع، ولأن حذف الأولى لحن لأنها دلالة الرفع، وعلى ذلك يُحمل قول الشاعر:

لَا أَبَاكَ تَخَوِّفِينِي<sup>(٢)</sup>

ولو فتح فاتح النون لكان قد حذف المفعول الأول وهو يريده، فإذا كسر فقال تأمروني حذف النون المصاحبة للضمير. وفتح الياء من ﴿تَأْمُرُونِي﴾ وإسكانها جميعاً سائغ حسن.

وقرأ نافع وابن عامر وابن كثير وأبو عمرو: ﴿فُتِّحَتْ﴾ [الزمر: ٧١] ﴿وَفُتِّحَتْ﴾ [الزمر: ٧٣] مشددين. وعاصم وحزمة والكسائي: يخففون<sup>(٣)</sup>.

حجّة التشديد: قوله: ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لِمُ الْأُتُوبِ﴾ [ص: ٥٠] والاتفاق عليه وهذا التشديد يختص بالكثرة، ووجه التخفيف: أن التخفيف يصلح للقليل والكثير.

= ٥٧٩/٨، والدرر ٧٤/١، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١، وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢ والكتاب ٩٩/٣، ١٠٠، ولسان العرب ٣٢/١٣ (أنن)، ٢٧٢/١٤ (دنا)، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٤، والمقتضب ٨٥/٢، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٤٦٣/١، ٥٠٧/٨، ٥٨٥، والدرر ٣٣/٣، ٩٤/٩، ووصف المباني ص ١١٣، وشرح شذور الذهب ص ١٩٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧، وشرح المفصل ٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧، ومجالس ثعلب ص ٣٨٣، ومغني اللبيب ٣٨٣/٢، ٦٤١، وهمع الهوامع ١٧/٢.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) جزء من بيت مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة المؤمن

اختلفوا في الحاء من ﴿حاميم﴾ [١]. فقرأ ابن كثير، بفتح الحاء. واختلف عن أبي عمرو فأخبرني أحمد بن زهير<sup>(١)</sup> عن القسبي عن عبد الوارث عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿حَم﴾ جزماً مفتوحة الحاء قليلاً، وكذلك أخبرني ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو ﴿حَم﴾ الحاء بين الكسر والفتح، وأخبرني الجمال عن أحمد بن يزيد عن أبي مَعْمَر عن عبد الوارث عن أبي عمرو مثله، وأخبرني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن أبي عمرو ﴿حَم﴾ بكسر الحاء، وقال عباس بن الفضل، وهارون الأعور عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾ جزم لم يذكر غير ذلك. وأخبرني محمد بن يحيى عن محمد عن اليزيدي عن أبي عمرو ﴿حَم﴾ بكسر الحاء. وقال ابن رومي عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو ﴿حَم﴾ بكسر الحاء. حدثنا إبراهيم بن علي العمري قال: حدثنا عبد الغفار عن عباس عن أبي عمرو ﴿حَم﴾ بكسر الحاء شكلاً لا ترجمة.

واختلف عن نافع فأخبرني محمد بن الفرغ عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع: ﴿حَم﴾ بفتح الحاء. وكذلك قال محمد بن سعدان عن إسحاق عن نافع. وأخبرني الأشناني عن أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع ﴿حَم﴾ لا مفتوحة ولا مكسورة وسطاً بين ذلك. وقال خارجة ومُصعب عن نافع ﴿حَم﴾ بفتح غير مشيع، ذكره عن خارجة محمد بن أبان البلخي<sup>(٢)</sup>.

واختلف عن عاصم أيضاً؛ فقال الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنه لم يكسر من الهجاء شيئاً إلا ﴿طِه﴾ [طه: ١] وحدها. وكان يفتح ﴿حَم﴾ ويفخمها، وقال محمد بن

(١) هو أحمد بن زهير (أبي خيثمة) بن حرب بن شداد النسائي ثم البغدادي (١٨٥ - ٢٧٩هـ = ٨٠١ - ٨٩٢) أبو بكر، مؤرخ، من حفاظ الحديث، كان ثقة، راوية للأدب، بصيراً بأيام الناس، له مذهب ونسب إلى القول بالقدر. مولده ووفاته ببغداد. من تصانيفه «التاريخ الكبير».

(٢) هو محمد بن أبان البلخي (توفي ٢٤٤هـ = ٨٥٨م) أبو بكر، من حفاظ الحديث. كان مستملي «وكيع». له تصانيف في الحديث. توفي ببلخ. الأعلام ٢٩٣/٥، وتذكرة الحفاظ ٧٤/٢.

المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه كان يكسر الحاء من حاميم، وأخبرنا النرسي وأبو بكر قال: حدثنا خلاد عن حسين عن أبي بكر عن عاصم أنه كان يكسر الحاء من ﴿حم﴾ وقال حفص عن عاصم أنه قرأ ﴿حم﴾ مفخمةً.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ﴿حم﴾ بكسر الحاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قد بيّنا وجوه هذه الأقوال فيما تقدّم.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ [المؤمن:

٢٠] فقرأ نافع وابن عامر ﴿والذين تدعون﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء وكلّهم فتح الياء<sup>(٢)</sup>.

ووجه الياء من قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ أي يدعو الكفار من آلهتهم من دون الله

تعالى.

والتاء علي: قل لهم: والذين تدعون.

قال: وكلّهم فتح الياء، أي لم يضمّها أحد منهم؛ فيقولوا: والذين يدعون من

دونه، ولو قرئ ذلك لكان المعنى في يدعون: يُسْمُون؛ وذلك كقولهم: ما تدعون كذا

فيكم؟ أي ما تسمون؟ فكانّ المعنى: والذين يُسْمُون آلهة لا يقضون بشيء. قال:

أهوى<sup>(٣)</sup> لها بمشقصاً حشراً فسبّرَها وكنت أدعو قذاها الأئمة القردا<sup>(٤)</sup>

أدعو: أي كنت أسمي.

قال: واختلفوا في إثبات الياء وحذفها من قوله: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [المؤمن: ١٥]

و﴿التنادي﴾ [المؤمن: ٣٢]. فقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون وأبي بكر بن أبي

أويس عن نافع: ﴿التلاقي﴾ يثبت الياء في الوصل وكذلك قال ورش وقالون: ﴿يوم

التنادي﴾ بياء، وقال عن أبي بكر بن أبي أويس بغير ياء في وصل ولا وقف ﴿التنادي﴾،

وقال إبراهيم القورسي عن أبي بكر بن أبي أويس عن نافع: بغير ياء ﴿التلاقي﴾، وقال

أبو قرّة عن نافع: ﴿التنادي﴾ بمدّ الياء.

ابن كثير: ﴿يوم التنادي﴾، و﴿التلاقي﴾، يثبت الياء وصلّ أو وقف، وكذلك:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٨٧/٢: أهدى.

(٤) البيت من البسيط، وهو لابن أحمّر الباهلي في ديوانه ص ٤٩، ولسان العرب ٢٦١/١٤ (دعا) ٣٧١/١٥

(هوا)، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٤، والمخصص ٩٨/٩، وتهذيب اللغة ١٢٤/٣، والمذكر والمؤنث

للأنباري ص ٢٥٨.

أراد أهوى لها بمشقص حذف الحرف وأوصل.



﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤] و﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] يصلون بالتتوين، ويقفون بالياء.

وقال ابن جماز وإسماعيل والمسيبي وأبو خليلد بغير ياء في وصل ولا وقف، ﴿التَّلَاقِ﴾، و﴿التَّنَادِ﴾.

وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿التَّلَاقِ﴾، و﴿التَّنَادِ﴾. بغير ياء. وعباس عن أبي عمرو: و﴿يوم التنادي﴾ يثبت الياء.

قال أبو علي: المعنى أي: أخاف عليكم عذاب يوم التلاقي، وعذاب يوم التنادي، فإذا كان كذلك كان انتصاب يوم انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف لأن إعرابه إعراب المضاف المحذوف، وقيل في ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ أنه يوم ينادي أهل الجنة أهل النار، وأهل النار أهل الجنة، فينادي أهل الجنة ﴿أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبَّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤] وينادي أهل النار أهل الجنة: ﴿أَنْ أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٠] وقد قرئ ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ بالتشديد من نداء البعير إذا فرّ هارباً على وجهه، ويدل على هذا قوله: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْكُرْهُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤] وقد يجوز إذا أراد هذا المعنى في الشعر أن يخفف ويطلق كقول عمران:

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا لَا تَرَوْعُنِي فِيهِ زَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ<sup>(١)</sup>

وقد تكون الفواصل كالقوافي في أشياء، وقد قيل في يوم التلاقي، أنه يوم يلتقي أهل السماء وأهل الأرض، ويوم يلتقي فيه الظالم والمظلوم، فأما إثبات الياء وحذفها، فإنه إذا كان فاصلة حسن الحذف كما حسن في القافية من نحو:

وَبَغِضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ، ثُمَّ لَا يَفِرُّ<sup>(٢)</sup>

في الوصل والوقف. وما كان كلاماً تاماً، ولم يكن فاصلةً، فإنه يشبه بها، وكذلك إذا كان ما قبلها كسرة، والآخر ياء، والإثبات حسن كما كان الحذف كذلك، وكذلك هو في القوافي.

فأما اسم الفاعل إذا لم يكن فيه ألف ولا ميم نحو: ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] و﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤] فإذا وقفت على شيء من هذا منه أسكته، والوقوف فيه على الياء لغة حكاه سيبويه، وقد ذكرناها وذكرنا وجهها فيما تقدم.

قال قرأ نافع وابن عامر: ﴿حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٦] جماعة.

وقرأ الباقون: ﴿كَلِمَةً﴾ واحدة.

قال أبو علي: الكلمة تقع مفردة على الكثرة، فإذا كان كذلك استغني فيها عن

(٢) مرّ سابقاً.

(١) مرّ سابقاً.

الجمع كما تقول: عَمَّنِي قِيَامِكُمْ وَقَعُودِكُمْ، وقال: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَجِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤] وقال: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْمَيِّتِ﴾ [لقمان: ١٩] وأفرد الصوت، مع الإضافة إلى الكثرة، وكذلك الكلمة.

وقد قالوا: قُسُّ فِي كَلِمَتِهِ، يريدون في خطبته، ومن جمع فلاناً هذه الأشياء، وإن كانت تدلُّ على الكثرة قد تجمع إذا اختلفت أجناسه، قال: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾ [التحریم: ١٢] ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] فالكلمات في قوله: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾ والله أعلم، يراد بها: شرائعه، لأن كتبه قد ذُكِرَتْ.

وقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾ [غافر: ٢١] بالكاف وكذلك في مصاحفهم.

وقرأ الباقون: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾، وكذلك في مصاحفهم<sup>(١)</sup>.

من قرأ: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ فأتى بلفظ الغيبة فلاناً ما قبله من قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فَيَنْظُرُوا﴾ [غافر: ٢١] من قبلهم، على لفظ الغيبة، فكذلك يكون قوله: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ على الغيبة؛ ليكون موافقاً لما قبله من ألفاظ الغيبة. فهذا البيِّن.

وأما من قال: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ بعدما ذكرناه من ألفاظ الغيبة فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب، كقولك: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وحسُنَ الخطاب هنا، لأنه خطابٌ فيما أرى لأهل مكة، فحسُنَ الخطاب بحضورهم، فجعل الخطاب على لفظ الحاضر المخاطب، وهذه الآية في المعنى مثل قوله: ﴿مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تَمَكِّنْ﴾ [الأنعام: ٦] ومثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَنَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩]

وهذه كلها على لفظ الغيبة ففيها ترجيح لمن قرأ هذه التي في المؤمن على لفظ الغيبة دون الخطاب.

وعباسٌ عن أبي عمرو: ﴿أَمَرْتُ إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤] ساكنة الياء، وروى البيهقي وغيره عن أبي عمرو بفتح الياء.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامرٍ: ﴿وَأَن يُظْهِرُ﴾ [غافر: ٢٦] بغير ألف.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿أَوْ أَن﴾ [غافر: ٢٦] بألف قبل الواو<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

قوله بألف يريد به: الهمزة التي في أو.

قال أبو علي: مَنْ قرأ ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ﴾، فالمعنى: أخاف هذا الضربَ منه، كما تقول: كل خبزاً أو تمرأ، أي: هذا الضرب، ومَنْ قال: ﴿وَأَنْ يُظْهَرَ﴾ فالمعنى: إنني أخاف هذين الأمرين منه، ومَنْ قال: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ﴾، فالأمران يخافان منه، كما أنه إذا قال: أكلت خبزاً أو تمرأ، أو أكلت خبزاً وتمرأ، جاز أن يكون قد أكلهما جميعاً، كأنه قال في أو؛ أكلت هذا الضرب من الطعام.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يُظْهَرَ﴾ [غافر: ٢٦] وفي رفع ﴿الْفَسَادُ﴾ [غافر: ٢٦] ونصبه.

فقرأ نافع وأبو عمرو: و﴿يُظْهَرَ﴾ بضم الياء ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ نصباً. وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يُظْهَرَ﴾ منصوبة الياء ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعاً. وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعاً.

حفص عن عاصم ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ﴾ برفع الياء ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>. حجة مَنْ قال: ﴿يُظْهَرَ﴾ أنه أشبه بما قبله، لأن قبله: ﴿يُبَدَّلُ﴾ [غافر: ٢٦] فأسند الفعل إلى موسى، وهم كانوا في ذكره، فكذلك ﴿وَأَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ ليكون مثل ﴿يُبَدَّلُ﴾، فيكون الكلام من وجه واحد، ومَنْ قال: ﴿وَأَنْ يُظْهَرَ﴾ فإنه أراد أنه إذا بُدِّلَ الدينُ ظهر الفساد بالتبديل، أو يكون أراد: أو يظهر في الأرض الفساد بمكان.

قال: حدَّثني الخزاز قال حدَّثنا محمد بن يحيى القطعي<sup>(٢)</sup> عن عبيد عن أبي عمرو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾ [غافر: ٢٨] ساكنة الجيم. وقرأ الباقر: ﴿رَجُلٌ﴾.

رَجُلٌ وَرَجُلٌ وَسَبْعٌ وَسَبْعٌ، وَعَضُدٌ وَعَضُدٌ التَّحْقِيقُ عَلَى هَذَا النِّحْوِ مُسْتَمِرٌّ كَثِيرٌ. اختلفوا في إدغام الذَّالِ مِنْ ﴿عُدَّتْ﴾ [غافر: ٢٧] فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر ﴿عُدَّتْ﴾ مُبَيَّنَّةَ الذَّالِ، وَفِي الدِّخَانِ [آية: ٢٠] مثله.

قال محمد بن إسحاق عن أبيه، وقال القاضي عن قالون، وأبو بكر بن أبي أويس وورش عن نافع كذلك. ﴿عُدَّتْ﴾ غَيْرُ مَدْغَمَةٍ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٢) هو محمد بن يحيى بن أبي حزم، القطعي، البصري، صدوق، من العاشرة. مات سنة ثلاث وخمسين. (تقريب التهذيب ٢/٢١٧).

وقال ابن جَمَازٍ وإسماعيل عن نافع ﴿عُدْتُ﴾ مدغمة.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي مدغماً.

الإدغام حسن لتقارب هذه الحروف، وأنها كلها من اللسان وأصول الثنايا، والبيان حسن لاختلاف حيز هذه الحروف، ألا ترى أن الدال ليست من حيز التاء، وإنما الدال والتاء والظاء من حيز والذال والطاء من حيز؟ فحسن البيان لذلك. قال سيويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: أخذت فَيَبِينُ.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ [غافر: ٣٥] ينون قلب.

وقرأ الباقر: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾ مضاف<sup>(١)</sup>.

وجه قول أبي عمرو إنه جعل التكبر صفة للقلب، وإذا وصف القلب بالتكبر كان صاحبه في المعنى متكبراً، وكأنه أضاف التكبر إلى القلب كما أضاف الصعر إلى الخد، في قوله: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: ١٨] فكما يكون بتصعير الخد متكبراً؛ كذلك يكون التكبر في القلب متكبر الجملة. ومما يقوي ذلك أن الكبر قد أضيف إلى القلب في قوله: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦] فالكبر في القلب، كالصعر في الخد، والثني في الجيد في قوله:

«... ثَانِي الْجِيْدِ»

وكذلك كإضافة الخضوع إلى أعناق فيمن جعل الأعناق جمع عنق الذي هو العضو. فكما أن هذه الأمور إذا أضيفت إلى هذه الأعضاء، ووصفت بها، كان الوصف شاملاً لجملة الشخص؛ كذلك التكبر إذا أضيف إلى القلب يكون صاحبه به متكبراً. وكذلك إضافة الكتابة إلى اليد في قوله: ﴿قَوِيلٌ لَّهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] فأما من أضاف فقال: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾، فلا يخلو من أن يقدر الكلام على ظاهره، أو يقدر فيه حذفاً، فإن تركه على ظاهره كان المعنى: يَطْبَعُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ، أي: يطبع على جملة القلب من المتكبر، وليس المراد أنه يطبع على كل قلبه فيعم الجميع بالطبع، وإنما المعنى أنه يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً، والطبع علامة في جملة القلب، كالختم عليه، فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمت أن الكلام ليس على ظاهره، وأنه قد حذف منه شيء، وذلك المحذوف إذا أظهرته كذلك، يطبع الله على كل قلب، كل متكبر، فيكون المعنى: يَطْبَعُ عَلَى الْقُلُوبِ إِذَا كَانَتْ قَلْبًا قَلْبًا، من كل متكبر، ويختم عليه، ويؤكد ذلك أن في حرف ابن مسعود فيما زعموا: ﴿عَلَى قَلْبِ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾، وإظهار ﴿كُلِّ﴾ في حرفه يدل على أنه في حرف العامة أيضاً مراداً وحسن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

﴿كَلٌّ﴾ لتتقدّم ذكرها، كما جاء ذلك في قوله:

أَكَلُّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً . وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(١)</sup>  
وفي قولهم: ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ<sup>(٢)</sup>. فحذف ﴿كَلٌّ﴾ لتتقدّم  
ذكرها وكذلك في الآية.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿فَأَطْلَعُ﴾ [غافر: ٣٧] نصباً.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم ﴿فَأَطْلَعُ﴾ رفعا<sup>(٣)</sup>.

مَنْ رَفَعَ فَقَالَ: لَعَلِّي أَبْلُغُ فَأَطْلَعُ كَانَ الْمَعْنَى: لَعَلِّي أَبْلُغُ وَلَعَلِّي أَطْلَعُ، وَمِثْلُ هَذِهِ  
الْقِرَاءَةُ قَوْلُهُ: ﴿لَعَلَّهُ يَزِيدُ أَوْ يَذْكَرُ﴾ [عبس: ٣، ٤] أَي لَعَلَّهُ يَتَزَكَّى، وَلَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ. وَلَيْسَ  
بِجَوَابٍ، وَلَكِنْ الْمَعْنَى أَبْلُغُ فَأَطْلَعُ. وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ جَوَاباً بِالْفَاءِ لِكَلَامٍ غَيْرِ مُوجِبٍ،  
كَالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَا يَكُونُ إِجْبَاباً، وَالْمَعْنَى: إِنِّي إِذَا بَلَغْتُ أَطْلَعْتُ، وَمِثْلُهُ: أَلَا  
تَقَعُ الْمَاءُ فَتَسْبِخُ، أَي أَلَا تَقَعُ، وَأَلَا تَسْبِخُ، وَإِذَا نَصَبَ كَانَ الْمَعْنَى: إِنَّكَ إِذَا وَقَعْتَ سَبَخْتَ.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧] بضم الصاد.

وقرأ الباقر: ﴿وَصَدَّ﴾ بفتح الصاد<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت من المتقارب، هو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وأمالي ابن الحاجب  
١٣٤/١، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٥٩٢/٩، ٤٨١/١٠، والدرر ٣٩/٥، وشرح التصريح ٥٦/٢، وشرح  
شواهد الإيضاح ص ٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٧٠٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠، وشرح  
المفصل ٢٦/٣، والكتاب ٦٦/١، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٣، ولعدي بن زيد في ملحقات ديوانه  
ص ١٩٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٩/٨، والإنصاف ٤٧٣/٢، وأوضح المسالك ١٦٩/٣،  
وخزانة الأدب ٤١٧/٤، ١٨٠/٧، ووصف المباني ص ٣٤٨، وشرح الأشموني ٣٢٥/٢، وشرح ابن  
عقيل ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٧٩/٣، ١٤٢، ٥٢/٨، ١٠٥/٩، والمحتسب ٢٨١/١، ومغني  
الليبي ٢٩٠/١، والمقرب ٢٣٧/١، وجمع الهوامع ٥٢/٢، والشاهد فيه قوله: «ونارٍ» حيث حذف  
المضاف «كَلٌّ» وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف  
معطوف على مماثل له، وهو قوله: «كل امرئ».

(٢) مثل عربي «ما كل بيضاء شحمة، ولا كل سوداء تمرّة» وحديثه أنه كانت هند بنت عوف بن عامر بن نزار  
ابن بجيلة تحت ذهل بن ثعلبة بن عكابة، فولدت له عامراً وشيبان، ثم هلك عنها ذهل، فتزوجها بعده  
مالك بن بكر بن سعد بن ضبة، فولدت له ذهل بن مالك؛ فكان عامر وشيبان مع أمهما في بني ضبة،  
فلما هلك مالك بن بكر انصرفا إلى قومهما، وكان لهما مال عند عمهما قيس بن ثعلبة، فوجدها قد  
أتواها، فوثب عامر بن ذهل فجعل يخنقه، فقال قيس: يا ابن أخي دعني فإن الشيخ متأوه، فذهب قوله  
مثلاً، ثم قال: ما كل بيضاء شحمة، ولا كل سوداء تمرّة، يعني أنه وإن أشبه أباه خُلُقاً فلم يشبهه خُلُقاً،  
فذهب قوله مثلاً. يضرب في موضع التهمة. (مجمع الأمثال للميداني ٢٨١/٢ - ٢٨٢).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥، والتيسير للداني ص ١٩١.

مَنْ قَرَأَ: ﴿وَصَدَّعِنِ السَّبِيلَ﴾ بضم الصاد فلاَنْ ما قبله فعلٌ مبني للمفعول، فَجَعِلَ ما عَطَفَ عليه مثله، والذي قبله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ﴾ [غافر: ٣٧].

وَمَنْ قَالَ: وَصَدَّ فبنى الفعل للفاعل؛ فلاَنْ فرعون قد تقدّم ذكره، وهو الصاد عن السبيل، ومن صدّه عن السبيل المستقيم والإيمان، وعيده من آمن على إيمانهم في قوله: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤، الشعراء: ٤٩] ونحو ذلك ممّا أوعدَهُمُوهُ لإيمانهم، والمُزَيْنُ له سوء عمله، والصاد له هم طغاة أصحابه والشیطان. كما بيّن ذلك في الآية الأخرى في قوله: ﴿وَزَيْنٌ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ﴾ [النمل: ٢٤] وممّا يقوّي بناء الفعل للفاعل: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [محمد: ١] و﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥] ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ﴾ [الفتح: ٢٥] وكذلك ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ ينبغي أن يكون الفعل مبنياً منه للفاعل مثل الآي الأخرى.

قال: وصدّ عن السبيل، وصدّ عن الدين وقال: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَفَقِّهِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١] فيجوز أن يكون يصدّون هم عنك ويجوز أن يكون يصدّون المسلمين عن متابعتك والإيمان بك فصدّ وصدّدته، مثل رجع ورجعته، ونحوه.

قال: وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو ﴿الساعة أَدْخُلُوا﴾ [غافر: ٤٦] موصولة. وقرأ نافع وحزمة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿أَدْخُلُوا﴾ بفتح الألف وكسر الخاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: القول: مراد في الوجهين جميعاً، كأنه يقال: أدخلوهم، ويقال: أدخلوا، فمن قال: ﴿أَدْخُلُوا﴾ كان ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ مفعولاً بهم، و﴿أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ مفعول ثانٍ، والتقدير إرادة حرف الجر ثم حذف، كما أنك إذا قلت دخل زيد الدار كان معناه: في الدار. كما أن خلافة الذي هو خرج كذلك في التعدي. وكذلك قوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧].

ومن قال: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٤٦] كان انتصاب ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ على النداء، ومعنى ﴿أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾، أنه في موضع: مفعول به، وهو في الاختصاص مثل المسجد الحرام، وحذف الجار فانصب انتصاب المفعول به، وحجّة من قال: ﴿أَدْخُلُوا﴾ قوله: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠] و﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ﴾ [الحجر: ٤٦] ﴿أَدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٧٦] وهذا النحو كثير.

وحجّة من قال: ﴿أَدْخُلُوا﴾ أنهم أمر بهم فأدخلوا.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا﴾ [غافر: ٤٠]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

بضم الياء. وقرأ عاصم في رواية أبي هشام عن يحيى وابن عطار عن أبي بكر عن عاصم. ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بضم الياء، وفي رواية خلف وأحمد بن عمر الوكيعي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء. حفص عن عاصم يفتح الياء: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء<sup>(١)</sup>.

من حجة من ضم الياء قوله: ﴿أَنْ تَلْكُمُ الْجَنَّةُ أَوْ رُسُلُهَا بِمَا كُنتُمْ﴾ [الأعراف: ٤٣] فإذا أورثوها أدخلوها.

وحجة من قرأ ﴿يَدْخُلُونَ﴾ ﴿ادْخُلِي فِي عِبَادِي وادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩] فعلى هذا يدخلون.

اختلفوا في فتح الياء من قوله عز وجل: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] وضمها.

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو في رواية عباس بن الفضل: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ مرتفعة الياء.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم وأبو عمرو في غير رواية عباس: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء<sup>(٢)</sup>.

يدل على ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ قوله: ﴿ادْخُلُوا سَلَامِينَ﴾ [الحجر: ٤٦] ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [النحل: ٢٩] فعلى هذا يكون: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾.

فأما من قال: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ فهو من ادخلوا، ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول، وقد تعدى إلى مفعول واحد، فهذا يدل على أنه إذا بني للفاعل تعدى إلى مفعولين، فهذا على ﴿ادْخُلُوا أَلْفِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَوْمَ لَا تَنْفَعُ﴾ [غافر: ٥٢] بالتاء. وقرأ الباقر: ﴿يَنْفَعُ﴾ بالياء.

الوجهان حسنان لأن المعذرة والاعتذار بمعنى، كما أن الوعظ والموعظة كذلك. قرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [غافر: ٥٨] بتاءين، والباقر بالياء<sup>(٣)</sup>.

التاء على: ﴿قُلْ لَهُمْ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾، والياء على: ﴿أَنَّ الْكُفَّارَ قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ، أي: يقل نظرهم فيما ينبغي أن ينظروا فيه مما دعوا إليه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة السجدة<sup>(١)</sup>

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿فِي أَيَّامٍ نَّحْسَاتٍ﴾ [١٦] الحاء موقوفة. والباقون: ﴿نَحْسَاتٍ﴾ مكسورة الحاء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: النَّحْسُ كلمة تكون على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً، والآخر: أن يكون وصفاً، فمما جاء فيه اسماً مصدراً قوله: ﴿فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩] فالإضافة إليه تدلُّ على أنه اسمٌ، وليس بوصف، لو كان وصفاً لم يضاف إليه لأنَّ الصفة لا يضاف إليها الموصوف.

وقال المفسرون في ﴿نَحْسَاتٍ﴾ قولين؛ أحدهما: الشديد البرد، والآخر: أنها المشؤومة عليهم، فتقدير قوله: ﴿فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾: في يوم شؤم، وقالوا: يومٌ نَحْسٍ ويومٌ نَحْسٌ، فمَنْ أضاف كان مثل ما في التنزيل من قوله: ﴿يَوْمٍ نَحْسٍ﴾، ومَنْ أجراه على الأوّل: احتمل أمرين: يجوز أن يكون جعله مثل قَسْلٍ وَرَذْلٍ، ويجوز أن يكون وُصِفَ بالمصدر مثل رَجُلٍ عَدْلٍ. والنَّحْسُ: البرد، أنشد عن الأصمعي: كَأَنَّ سُلَاقَةَ عَرَضَتْ لِنَحْسٍ يُجِيلُ شَفِيفَهَا الْمَاءَ الزَّلَالَا<sup>(٣)</sup> أي: البرد.

فمَنْ قال: ﴿فِي أَيَّامٍ نَّحْسَاتٍ﴾ أمكن أن يكون جعله كصَغَبَاتٍ. فلما كان ذلك صفةً، كذلك يكون ﴿نَحْسَاتٍ﴾ فيمن كَسَرَ العين؛ أسكنها لأنَّه صفةٌ مثل غِيلَانٍ، وَصَغَبَاتٍ، وَخَدَلَاتٍ<sup>(٤)</sup>. ويجوز أن يكون جمع المصدر، وتَرَكَه على

(١) وتسمى سورة فصلت.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

(٣) يُرْوَى «مُدَامَةٌ» بدل «سُلَاقَةٌ».

البيت من الوافر، وهو لابن أحرمر في ديوانه ص ١٢٦، ولسان العرب ٢٢٧/٦ (نحس)، وتهذيب اللغة ٣١٩/٤، وتاج العروس ٥٤١/١٦ (نحس)، والمخصص ٦١/٩.

النحس: شدة البرد، وفسره الأصمعي فقال: لنحس أي وُضِعَتْ في رِيحٍ قَبِرَدَتْ، وشفيها: بردها، ومعنى يُجِيلُ: يَصُبُّ. يقول: بردها يصب الماء في الحلق ولولا بردها لم يشرب الماء.

(٤) الخَدَلَةُ من النساء: الغليظة الساق المستديرتها وجمعها خَدَالٌ. (اللسان ٢٠١/١١) (خدل).



الحكاية في الجمع، كما قالوا: دَوْرَةٌ، وَعَدْلَةٌ، قال أبو الحسن: لم أسمع في النحس إلا الإسكان، وإذا كان الواحد من نحو ذا مُسْكَنًا أسكن في الجمع، لأنها صفة.

وقال أبو عبيدة: نَحِسَات: ذوات نحوس.

فيمكن أن يكون من كسر العين جعله صفة من باب فَرِقَ ونَزِقَ، وجمع على ذلك إلا أنا لم نعلم منه فِعْلاً كما علمنا من فرق، ولكن جعلوه صفةً كما أن من أسكن فقال: ﴿نَحِسَاتٌ﴾ أمكن أن يكون جعله كَصَغَبَاتٍ.

فلما كان ذلك صفةً، كذلك يكون ﴿نَحِسَاتٌ﴾ فيمن كسر العين، وفِعْلٌ من أبنية الصفاتِ إلا إذا لم تعلم منه فعلاً، وإن استدلت بخلافه الذي هو سَعِدٌ، فقلت كما أن سعد على فِعْلٍ، وجاء في التنزيل: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾ [هود: ١٠٨] فكذلك النحس في القياس، وإن لم يسمع منه نَحِسَ يَنْحَسِرُ، كما سُمِعَ سَعِدٌ يَسْعَدُ، فكأنه استعمل على تقدير ذلك، كما أن فقيراً وشديداً استعمالاً على تقدير فَعْلٌ وإن لم يستعمل فَقْرٌ ولا شَدَدٌ، فاستغني عنه بافتقر واشتدَّ، وكذلك يكون نَحِسٌ في قول من قال نَحِسَاتٍ.

نافع وحده: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ﴾ [فصلت: ١٩] مع النون ﴿أعداء الله﴾ بفتح الألف مع المد.

وقرأ الباقون: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءَهُ﴾ رفع<sup>(١)</sup>.

حجّة من قال نحشُرُ: إنه معطوف على قوله: ﴿وَجَبَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فصلت: ١٨] وكذلك المعطوف عليه، يحسن أن يكون وَفَقَهُ في لفظ الجميع. ويقويه قوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥] ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١].

وحجّة من قال: ﴿يُحْشَرُ﴾ أن قوله: ﴿وَجَبَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ كلام قد تم، فلما تم الكلام استأنفوا، ولم يحملوا على ﴿نَجَّيْنَا﴾، وقد قال: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢] فقالوا: يُحْشَرُ، واختاروه على الثون في ﴿نَحْشُرُ﴾ لأن الحاشرين لهم هم المأمورون بقوله: ﴿أَحْشَرُوا﴾؛ فلذلك لم يجعلوه وفق قوله: ﴿وَجَبَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وكلا الأمرين حسن، ويقوي قول من قال: ﴿يُحْشَرُ﴾ فبني الفعل للمفعول به، أنه قد عطف عليه وهو قوله: ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [النمل: ١٧].

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿وَبَيْنَ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهِنَّ﴾ [فصلت: ٤٧] جماعةً.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿ثَمَرَةٌ﴾ واحدة<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ إذا أفرده يدل على الكثرة، فإذا كان كذلك استغني به عن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

الجمع، ويقوي الأفراد قوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ﴾ [فاطر: ١١] فكما أفرد ﴿أُنْثَىٰ﴾ كذلك ينبغي أن يكون ﴿من ثمرة﴾ مفردة.

وحجة من جمع أن الجمع صحيح، والمعنى عليه، ألا ترى أنه ليس يراد بها ثمرة دون ثمرة؟ إنما يراد جميع الثمرات، وإذا كان كذلك، كان الجميع حسناً، وإن كان الأفراد قد يدل عليه، وليس الثمرة بواحد، كما أن قوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ﴾ ليس بواحد، إنما هو أجناس الإناث، فكذلك يكون المراد أجناس الثمار.

وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾ وفي حرف أبي: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾.

وقوله: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ مثل قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهَا ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ [فاطر: ٢٧] ولو كان من أكمامها: من أكمامهن، ومختلفاً ألوانهن كان حسناً.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿أَعْجَمِي﴾ [فصلت: ٤٤]: ممدود.

عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿أَعْجَمِي﴾: بهمزتين<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الأعجم الذي لا يفصح؛ من العرب كان أو من العجم، ألا ترى أنهم قالوا: زياد الأعجم، لأنه كانت في لسانه، وكان عربياً، وقالوا: «صلاة النهار عجماء»<sup>(٢)</sup>، أي تخفى فيها القراءة ولا تُبَيَّنُ، «والعجماء جبار»<sup>(٣)</sup> لأنها لا تبين عن أنفسها، كما يُبَيَّنُ ذوو التعبير.

قال أبو يوسف: هي المُثْفَلَةُ؛ لاجتماع الناس على تضمين السائق والقائد، ويجمع الأعجم على عَجْمٍ، أنشد أبو زيد:

يَقُولُ الْحَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى زَيْنَا صَوْتُ الْحِمَارِ السُّجْدُوعِ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

(٢) أخرجه القرطبي في (التفسير ٣٦٨/٥)، والفتني في (تذكرة الموضوعات ٣٨)، وعلي القاري في (الأسرار المرفوعة ٢٣٤، ٢٣٥)، والسيوطي الحلبي في (الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة ١٠٢)، والعلولوني في (كشف الخفاء ٣٧/٢).

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٢/٢٢٨، ٢٧٤، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٨٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٩)، والطبري في (المعجم الكبير ١٠/١٠٧)، وابن خزيمة في (الصحيح ٢٣٢٦)، والهيتمي في (مجمع الزوائد ٣/٧٨) وعبد الرزاق في (المصنف ٧٣، ١٨٣)، وابن عبد البر في (التمهيد ٧/٢٥)، وابن حجر في (فتح الباري ١٢/٩٣) والساعاتي في (بدائع المنن ١٣٦٠)، والطبري في (المعجم الصغير ١/١٢٠)، والتمتقي الهندي في (كنز العمال ٣٩٨٧٤، ٣٩٨٧٥)، والقرطبي في (التفسير ١١/٣١٥، ٣١٩)، وابن عساكر في (تهذيب تاريخ دمشق ٣/٢٠٧)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٥/٥٤، ١١/١٨٣)، وأبو نعيم في (تاريخ أصفهان ١/١٢٨).

(٤) مرّ سابقاً.

فالعجمُ جمع أعجم والمعنى: وأبغض صوت العجم صوت الحمار، لأنَّ المضاف في أفعل بعضُ المضاف إليه، وصوت الحمار ليس بالعجم. فإذا لم يَسْغُ حملُ هذا الكلام على ظاهره علمت أن التقدير فيه ما وصفنا، وتسمي العرب من لم يبيِّن كلامه من أيِّ صنف كان من الناس أعجم، ومن ثمَّ قال أبو الأحرر:

سَلُومَ لَوْ أَضْبَحَتْ وَسَطَ الْأَعْجَمِ  
بِالرُّومِ أَوْ بِالْتَّرِكِ أَوْ بِالذَّنَائِمِ<sup>(١)</sup>

فقال: لو كنت وسط الأعجم، ولم يقل: العجم لأنه جعل كلَّ من لم يبيِّن كلامه أعجم، وكأنه قال: لو كنت وسط القبيل الأعجم. والعجمُ خلاف العرب، ويقال: العُجمُ والعَجَمُ كما يقال: العُربُ والعَرَبُ، والعجمي خلاف العربي، وهو منسوبٌ إلى العجم كما أن العربي منسوبٌ إلى العرب، وإنَّما قوبل الأعجمي في الآية بالعربي، وخلاف العربي العجمي، لأنَّ الأعجمي في أنه لا يبين مثل العجمي عندهم، فمن حيث اجتماعهما في أنَّهما لا يبيِّنان قوبل به العربي في قوله: «أعجمي وعربي» وينبغي أن يكون الأعجمي الياء فيه للنسب، تنسب إلى الأعجم الذي لا يفصح، وهو في المعنى كالعجمي، وإن كانا يختلفان في النسبة، فيكون الأعجمي عربياً، ويجوز أن يقال: رجلٌ أعجميٌّ فيراد به ما يراد بالأعجم بغير ياء النسب، كما يقال: أحمرٌ وأحمري، ودوّارٌ. و: دَوَّارِيٌّ<sup>(٢)</sup>.

(١) بعده:

إِذَا لَسْرُنَاكَ وَلَوْ بِسُلْمِ

الرجز لأبي الأخرز الحماني في شرح شواهد الإيضاح ص ٤٤٠، ولسان العرب ٤٢٨/٧ (وسط)، وتاج العروس ١٧٦/٢٠ (وسط)، والمخصص ١٢١/٢، ١٠٢/١٦، وبلا نسبة في تاج العروس (عجم)، ولسان العرب ٣٨٥/١٢ (عجم)، وفيه رواية الشطر الثاني: في الروم أو فارس، أو في الديلم.

(٢) كلمة من رجز تمامه:

أَطْرِباً وَأَنْتَ قَنْسَرِيٌّ وَالْدَهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ

الرجز للعجاج في ديوانه ٤٨٠/١، وجمهرة اللغة ص ١١٥١، وخزانة الأدب ٢٧٤/١١، ٢٧٥، والدرر ٧٤/٣، وشرح أبيات سيبويه: ١٥٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ٤١/١، ٧٢٢/٢، والكتاب ٣٣٨/١، ولسان العرب ٩٣/٥ (قسر)، ١١٧ (قنسر) والمحتسب ٣١٠/١، ومغني اللبيب ١٨/١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٥٤٠، والخصائص ١٠٤/٣، وشرح الأشموني ٣٠٥/٢، وشرح المفصل ١٢٣/١، ١٠٤/٣، ومغني اللبيب ٦٨١/٢، والمقتضب ٢٢٨/٣، ٢٦٤، ٢٨٩، والمقرب ١٦٢/١، ٥٤/٢، والمنصف ٢/١٧٩، وهمع الهوامع ١٩٢/١، ١٩٨/٢.

وفيه شاهدان: أولهما مجيء الاستفهام التوبيخي للمخاطب، وثانيهما قوله: دَوَّارِيٌّ بتشديد الياء للمبالغة لا للنسب.

وقوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨] مما جمع على إرادة ياء النسب فيه، مثل النميرون والهبيرات، ولولا ذلك لم يجز جمعه بالواو والنون، ألا ترى أنك لا تقول في الأحمر إذا كان صفةً أحمر؟ فإنما جاز الأعجمون لما ذكرنا. فأما الأعاجم فينبغي أن يكون تكسير أعجمي، كما كان المسامعة تكسير مسمعي، وقد استعمل هذا الوصف استعمال الأسماء، من ذلك قوله:

لأعجمٍ طمطم<sup>(١)</sup>

وقوله:

وسط الأعجم<sup>(٢)</sup>

فيجوز لذلك أن يكون من باب الأجازع، والأباطح، وهذه الآية في المعنى كقوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨، ١٩٩]، فقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُ اللَّهِ﴾ [فصلت: ٤٤] كأنهم كانوا يقولون: لِمَ تفضّل آياته، ولم تُبيّن لأنه أعجمي، فأما قوله: ﴿أعجمي وعربي﴾، فالمعنى: المنزل عليه أعجمي وعربي، يرتفع كل واحد منهما بأنه خبر مبتدأ محذوف، وقوله: ﴿أعجمي وعربي﴾ على وجه الإنكار منهم لذلك، كقوله في الأخرى: ﴿مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٩].

ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر ﴿أعجمي﴾ على تخفيف الهمزة الثانية، وجعلها بين بين.

وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿أعجمي﴾ بهمزتين<sup>(٣)</sup>.

وهذا على أصلهم في الهمزتين إذا التقتا، وتخفيفهم لهما.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿أرنا اللذين﴾ [فصلت: ٢٩] ساكنة الراء.

(١) جزء من بيت تامه:

تاوي له حزق النعام، كما أوثق لُصّ يمانية لأعجم طمطم

البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢٠٠، ولسان العرب ٤٧/١١ (حزق)، ٣٧١/١٢ (طمطم)، وتهذيب اللغة ٢٠٧/١٣، ومجمل اللغة ٥٧/٢، وجمهرة اللغة ص ٢١٣، ٨٩٤، ومقاييس اللغة ٥٣/٢، وتاج العروس ١٢٠/١٨ (قلص)، ١٦١/٢٥ (حزق)، (طمطم)، وبلا نسبة في المخصص ١٢٠/٢، ١٢٢، ولسان العرب ٨١/٧ (قلص).

رجل طمطم: أي في لسانه حجة لا يفصح. الحزق: الجماعة من الناس والطيور وغيرها.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

حفص عن عاصم ﴿أَرْنَا﴾ مُثَقَّلٌ، وقال هشام بن عمار عن ابن عامر: ﴿أَرْنَا اللَّذِينَ﴾ خطأ، إنما هو ﴿أَرْنَا﴾ بكسر الراء.

وقرأ أبو عمرو بإشمام الراء الكسر.

أبو الربيع عن عبد الوارث عن أبي عمرو ﴿أَرْنَا﴾ ساكنة الراء.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي ﴿أَرْنَا﴾ مثقل<sup>(١)</sup>.

روي عن بعض المفسرين في قوله: ﴿أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت]:

[٢٩] قال: إبليس، وابن آدم الذي قتل أخاه، فمن قرأ ﴿أَرْنَا﴾ حذف الياء التي هي لام الفعل للوقف، وتحركت الراء لحركة الهمزة المحذوفة التي أقيت على الراء.

ووجه ﴿أَرْنَا﴾ أنه على لفظ كَتَفٍ، وضجك، فخفف الحركة، كما يخفف كِتَفٌ، فيقال كَتَفٌ. ومثل ذلك قولهم:

أَرَاكَ مُنْتَفِخًا<sup>(٢)</sup>

وأرنا فهو أعلنا من رأيت التي يراد بها رؤية العين، يدل على ذلك أنه قد تعدى إلى مفعولين، فأحد المفعولين هو الذي كان يتعدى رأيت إليه، وزاد الآخر للنقل بالهمزة، ولو كان النقل من المتعدى إلى مفعولين لتعدى إلى ثلاثة مفعولين، ولم يجز الاقتصار على مفعولين.

ابن عامر: ﴿وَنَآئًا بِجَانِبَيْهِ﴾ [فصلت: ٥١] مفتوحة النون ممدودة، والهمزة بعد الألف، هذه رواية ابن ذكوان. وقال الحلواني عن هشام بن عمار ﴿ونأى﴾ مثل أبي عمرو.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿ونأى﴾ في وزن نَعَا.

وقرأ حمزة والكسائي في رواية خلف عن سليم: ﴿ونأى﴾ مكسورة النون والهمزة وفي رواية أبي عمرو وغيره: ﴿نأى﴾ بفتح النون، وإمالة الهمزة، وقرأ الكسائي بإمالة الهمزة والنون.

وروي البيهقي ﴿ونأى﴾ وزن نَعَا وعبد الوارث عن أبي عمرو ونأى بفتح النون وإمالة الهمزة.

عباس عن أبي عمرو ﴿ونأى﴾ في وزن نَعَا<sup>(٣)</sup>.

قراءة ابن عامر: ﴿وَنَآئًا﴾ مقلوب من نأى؛ لأنه من نأيت؛ فقدّم اللام إلى موضع العين، فصار وزنه فلع، ونأى على غير القلب. قال الشاعر:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

(٢) رجز للحجاج مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

- أقول وقد ناءت بِهَا غُرْبَةُ النَّوَى نَوَى خَيْتَعُورٌ لَا تَشِطُّ دِيَارُكَ<sup>(١)</sup>  
وقد جاء القلب في هذا النحو قال:  
وكلُّ خليلٍ راءني فهو قائل من أجلك هَذَا هَامَةٌ السَّوْمِ أَوْ غَدِ<sup>(٢)</sup>  
وقال آخر:  
تَقَرَّبَ يَخْبُو ضَوْؤُهُ وَشَعَاعُهُ وَمَصَّحَ حَتَّى يُسْتَرَاءَ فَلَا يُرَى<sup>(٣)</sup>  
وهو يُسْتَفْعَلُ من رأيتُ، قال:

وقد شاءنا القوم السراع فأوعبوا<sup>(٤)</sup>

وأما قول حمزة في رواية خلف عن سليم: ﴿وِنَايُ﴾ بكسر النون والهمزة فهذا على أنه كسر الهمزة، لأن الهمزة عين، كما يقال ﴿رَائِي﴾ مثلُ شِهْدَ أو يكون أمال فتحة الراء، وأتبعها بإمالة الهمزة، وهذا الوجه أشبه بكسر النون والهمزة، إنما أميل فتحها؛ فكَذَلِكَ تكون الراء، وفي رواية أبي عمر الدوري ﴿نَايُ﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة. وأما قراءة الكسائي بإمالة الهمزة والنون، فهو على أنه أمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة، وروى اليزيدي: ﴿نَايُ﴾ في وَزَنَ نَعَا، ورواية عبد الوارث عن أبي عمرو ﴿نَايُ﴾ بفتح النون وإمالة الألف، فهذا جعله بمنزلة ﴿نَعَا﴾ و﴿رَيْئِي﴾ فيمن أمال.

- (١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٧٨/١ (نبا)، ٢٣٠/٤ (ختمر)، ٣٠٠/١٥ (نأي) ناء الرجل، مثل ناع، كنأي، مقلوب منه: إذا بعد، أو لغة فيه.  
نوى خيتعور: وهي التي لا تستقيم، ويجوز أن تكون الداهية، وأن تكون الكاذبة، وأن تكون التي لا تبقى.
- (٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٣٥، ولسان العرب ١٢/٦٢٤ (هوم)، ٣٠٤/١٤ (رأي)، والكتاب ٣/٤٦٧.  
راء لغة في رأي، والاسم الرّي. ورياه تربية: فسح عنه من خناقه ورايا فلاناً: اتقاه هذا هامة اليوم أو غد، أي يموت اليوم أو غداً.
- (٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣٠٤/١٤ (رأي).  
يُستَرَاءُ: يُسْتَفْعَلُ من رأيت.
- (٤) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٤/٤١٨ (شأي) حكاه يعقوب: شاءني الشيء يشوئني ويشيئني: شاقني، مقلوبٌ من شاني. أراد: شأناً، والدليل على أنه مقلوب أن لا مصدر له.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الشورى

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله عز وجل: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [٣] فقرأ ابن كثير وحده: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ مفتوحة الحاء. وقرأ الباقون: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ بكسر الحاء<sup>(١)</sup>.

من قال: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ فبنى الفعل للمفعول به احتمال أمرين: زعموا أن في التفسير أن هذه السورة قد أوحى إلى الأنبياء قبل، فعلى هذا يجوز أن يكون يوحى إليك السورة كما أوحى إلى الذين من قبلك، ويجوز أن يكون الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ويجوز في قوله: ﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] أن يكون تبييناً للفاعل كقوله: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْأَصْوَالِ﴾ [النور: ٣٦] ثم قال: ﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٧] كأنه قيل: من يسبح؟ فقال: يسبح رجال، ومثله:

لِيُنَبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخِصُومَةٍ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) صدر بيت. عجزه:

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِعُ

البيت من الطويل، وهو للحارث بن نهيك في خزنة الأدب ٣٠٣/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤، وشرح المفصل ٨٠/١، والكتاب ٢٨٨/١، ولليد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢، ولنهشل بن حري في خزنة الأدب ٣٠٣/١، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢٨٦/٢، ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١، ولنهشل، أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار أو للمهلل في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٥/٢، ٢٤٤/٧، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩، وأوضح المسالك ٩٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨، وخزنة الأدب ١٣٩/٨، والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١٧١/١، وشرح المفصل ٨٠/١، والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦، والكتاب ٣٦٦/١، ٣٩٨، ولسان العرب ٥٣٦/٢ (طوح)، والمحتسب ٢٣٠/١، ومغني اللبيب ص ٦٢٠، والمقتضب ٢٨٢/٣، وهمع الهوامع ١٦٠/١. الشاهد فيه حذف عامل الفاعل لقرينة، والتقدير: يبيك ضارع. و«ضارع» فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل: من يبيكه؟ فقيل: ضارع، أي يبيكه ضارع، ثم حذف الفعل و«يزيد» نائب فاعل «بيك» المجزم بلام الأمر.

ومما يقوَى بناء الفعل للمفعول به: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦] وفي أخرى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ صَنِعَ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. وأمّا مَنْ قرأ: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [الشورى: ٣] على بناء الفعل للفاعل، فإنَّ اسمَ الله يرتفع بفعله، وما بعده يرتفع بالوصف.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى: ٥].

فقرأ ابن كثير وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ بالتاء ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ بياء وتاء، وكذلك حفص عن عاصم إلا هبيرة؛ فإنه روى عنه ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ بالنون مثل أبي عمرو.

وقرأ نافع والكسائي ﴿يكاد﴾ بالياء، ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ بياء وتاء.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ بالنون<sup>(١)</sup>.

يقال: فطرته فانفطر، وانفطر مطاوع فطر. وفي التنزيل: ﴿الَّذِي فَطَرَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، وأمّا يتفطرن فمطاوع فطرته فتفطر، ويقوَى ذلك ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِأَفْغَمٍ﴾ [الفرقان: ٢٥]، فتشقق مثل: تَفَطَّرَ، والمعنى والله أعلم: استعظام ما افتروه من ادعاء الولد، ودليل ذلك قوله في الأخرى: ﴿أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١]، وقال قتادة: يتفطرن من عظمة الله وجلاله، فهذا يكون كقوله: ﴿لَوْ أَرْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَشَعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] وبنحو هذا مما يراد به تعظيم الأمر.

فأمّا قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١] و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] فليس كهذا المعنى، ولكن عَلِمَ من أعلام الساعة، وكلُّ واحد من القراءة يكاد وتكاد حسنٌ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥].

فقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي (بالتاء).

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿يَفْعَلُونَ﴾ بالياء<sup>(٢)</sup>.

حجّة الياء: قبله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]، ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾، أي: ما يفعل عباده.

وحجّة التاء: أن التاء تعم المخاطبين والغيب فتفعلون تقع على الجميع، فهو في العموم مثلُ عباده.

وقرأ نافع وابن عامرٍ: ﴿مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.



وقرأ الباقون: ﴿فِيمَا﴾<sup>(١)</sup>.

القول في ذلك إن ما أصاب من قوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ﴾ يحتمل أمرين: يجوز أن يكون صلة (ما)، ويجوز أن يكون شرطاً في موضع جزم، فمن قدره شرطاً لم يُجْزَ حذف الفاء فيه على قول سيبويه، وقد تأول أبو الحسن، بعض الآي على حذف الفاء في جواب الشرط، وقال بعض البغداديين: حذف الفاء من الجواب جائز، واستدل على ذلك بقوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]. وإذا كان صلة فالإثبات والحذف جائزان على معنيين مختلفين، أما إذا أثبت الفاء ففي إثباتها دليل على أن الأمر الثاني وجب بالأول، وذلك نحو قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَتَاهُمُ الْعِلْمُ﴾ [البقرة: ٢٧٤] ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤] فثبت الفاء يدل على أن وجوب الأجر إنما هو من أجل الإنفاق، ومثل ذلك قوله: ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ يَمَعَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فإذا لم يذكر الفاء جاز أن يكون الثاني وجب للأول، وجاز أن يكون لغيره، والأولى إذا كان جزاء غير جازم أن تثبت الفاء كقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وهذا قريب في المعنى من قوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الروم: ٤١] أي جزاء بعض ذلك، وليس ما للحسنة والسيئة المذكورتين هنا المكتسبتين، وإنما يُراد بهما الشدة والرخاء، كما قال: ﴿فَإِذَا جَاءَ نَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١] وكقوله: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ فَسَبِّحْهُنَّ وَسُوِّهُنَّ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا﴾ [التوبة: ٥٠] فهذا كما حكي عنهم من قولهم: ﴿وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ﴾ [الأعراف: ٩٥].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي﴾ [الشورى: ٣٢] بياء في الوصل، ووقف ابن كثير: بياء، ونافع وأبو عمرو: بغير ياء.

وقرأ الباقون: بغير ياء في وصل ولا وقف.

القياس: ﴿الجواري﴾ في الوصل والوقف كما ذهب إليه ابن كثير، ومن حذف فلأن حذف هذه الياءات، وإن كانت لأمأ، قد كثر في كلامهم؛ فصار كالقياس المستمر، وقد مضى القول فيه.

اختلفوا في رفع الميم ونصبها من قوله: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [الشورى: ٣٥].

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿ويعلم الذين﴾ برفع الميم.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

وقرأ الباقون: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

ومن قرأ: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يجادلون﴾ بالرفع، استأنف لأنه موضع استئناف من حيث جاء من بعد الجزاء، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ محذوف، وأما من نصب: فلأن قبله شرطاً وجزاء، وكل واحد منهما غير واجب، تقول في الشرط: إن تأتي وتعطيني أكرمك. فتنصب تعطيني، وتقديره: إن يكن منك إتيان وإعطاء أكرمك، فالنصب بعد الشرط إذا عطفت عليه بالفاء أمثل من النصب بالفاء بعد جواب الشرط فأما قوله:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتْهَا فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلِقُ<sup>(٢)</sup>  
والنصب فيه حسن لمكان النفي. فأما العطف على الشرط نحو: إن تأتي وتكرميني فأكرمك، فالذي يختار سبويه في العطف على جزاء الشرط الجزم فيختار ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يجادلون﴾ إذا لم يقطعه من الأول فيرفعه، ويزعم أن المعطوف على جزاء الشرط شبيه بقول القائل:

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا<sup>(٣)</sup>

قال: إلا أن ما ينصب في العطف على جزاء الشرط أمثل من ذلك، لأنه ليس يوقع فعلاً إلا بأن يكون من غيره فعل فصار بمنزلة الهواجس، وزعم سبويه أن بعضهم قرأ: ﴿يُعَاسِبِكُمْ بِوَالِدِهِ فَكَيْفَ يُرَى لِمَنْ يَنْشَأُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وأنشد للأعشى في نصب ما عطف بالفاء على الجزاء<sup>(٤)</sup>:

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ أَهْلِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا  
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَى كُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا  
فهذا حجة لمن قرأ: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يجادلون فِي آيَاتِنَا﴾ بالنصب.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن زهير في شرح أبيات سبويه ١١٣/٢، ولكعب بن زهير في الكتاب ٣/٨٩، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٥٠ وبلا نسبة في شرح عمدة المحافظ ص ٣٦٠، والمقتضب ٢٣/٢، ٦٧.

(٣) عجز بيت. صدره:

سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ

البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء في خزنة الأدب ٥٢٢/٨، والدرر ١/٣٤٠، ٧٩/٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١، وشرح شواهد المغني ص ٤٩٧، والمقاصد التحوية ٣٩٠/٤، وبلا نسبة في الدرر ١٣٠/٥، والرد على النحاة ص ١٢٥، ووصف المباني ص ٣٧٩، وشرح الأشموني ٣/٥٦٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٩، وشرح المفصل ٧/٥٥، والكتاب ٣٩، ٩٢، والمحتسب ١/١٩٧، ومغني اللبيب ١/١٧٥، والمقتضب ٢/٢٤، والمقرب ١/٢٦٣.

(٤) يُرَوَى «قومه» بدل «أهله».

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عز وجل: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ [الشورى: ٣٧].  
فقرأ حمزة والكسائي: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ واحد بغير ألف، وفي النجم مثله.  
وقرأ الباقون: ﴿كَبِيرَ﴾ بالألف فيهما<sup>(١)</sup>.

حجة الجمع قوله: ﴿إِنْ تَحْتَبِئُوا كَبِيرًا مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفَرُ﴾ [النساء: ٣١] فهذه يراد بها تلك الكبائر المجموعة التي تكفر باجتنابها السيئات التي هي الصغائر.

ويقوي الجمع أن المراد هنا اجتناب تلك الكبائر المجموعة في قوله: ﴿كَبِيرًا مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، وإذا أفرد جاز أن يكون المراد واحداً، وليس المعنى على الأفراد، وإنما المعنى على الجمع والكثرة، ومن قال: ﴿كَبِيرٌ﴾ فأفرد، فإنه يجوز أن يريد بها الجمع، وإن جاز أن يكون واحداً في اللفظ، وقد جاءت الأحاد في الإضافة، يراد بها الجمع كقوله: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] وفي الحديث: «منعت العراق دِرْهَمَهَا وَقَفِيضَهَا»<sup>(٢)</sup>.

اختلفوا في رفع اللام وإسكان الياء من قوله عز وجل: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ [الشورى: ٥١].

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿أَوْ يَرْسُلُ﴾ برفع اللام ﴿فَيُوحِي﴾ ساكنة الياء.  
وقال ابن ذكوان في حفطي عن أيوب: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ نصب جميعاً.  
وقرأ الباقون: ﴿أَوْ يُرْسِلُ فَيُوحِي﴾ نصب جميعاً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: ﴿مَا كَانَ لِيُبَشِّرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ [الشورى: ٥١] لا يخلو قوله: ﴿يَرْسُلُ﴾ فيمن نصب من أن يكون محمولاً على ﴿أَنْ﴾ في قوله: ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا﴾، أو على غيره، فلا يجوز أن يكون محمولاً على ﴿أَنْ﴾، لأنك إن حملتها عليها كان المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه، أو أن يرسل رسولا، ولم يخل قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ من أن يكون المراد فيه: أو يرسله رسولا، أو يكون، أو يرسل إليه رسولا، ولا يصح واحد من التقديرين، ألا ترى أنك

= البيتان من الطويل، وهما للأعشى في ديوانه ص ١٦٣، ولسان العرب ١/ ٤٥٤ (ذيب)، ٦٩٧ (كعب)، وجمهرة اللغة ص ١٧٧، وحماسة البحرني ص ١٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٩٢، والكتاب ٣/ ٩٢، والمذكر والمؤنت للأنباري ص ٤٨١، وتاج العروس ٣/ ٣١ (ذيب)، وبلا نسبة في البلغة ص ٨٠، والمقتضب ٢/ ٢٢.

ككعب: اسم جبل بمكة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.  
(٢) أخرجه مسلم (فتن ٣٣، ٦٧)، وأبو داود (إمارة ٢٩)، وأحمد بن حنبل ٢/ ٢٦٢.  
(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

إن قَدَّرت العطف على ﴿أَنْ﴾ هذه المظهرَة في قوله: أن يكلمه الله، كان المعنى: ما كان لبشر أن يرسله رسولا، أو يرسل إليه رسولا، والتقديران جميعاً فاسدان، ألا ترى أن كثيراً من البشر قد أرسل رسولا، وكثيراً منهم قد أرسل إليهم الرسل، فإذا لم يخل من هذين التقديرين، ولم يصحّ واحدٌ منهما، علمت أن المعنى ليس عليه، والتقدير على غيره، فالذي عليه المعنى، والتقدير الصحيح: ما ذهب إليه الخليل من أين يحمل ﴿رُسُلًا﴾ فيمن نصب على ﴿أَنْ﴾ أخرى غير هذه، وهي التي دلّ عليه قوله: ﴿وَحَيًّا﴾ لأن ﴿أَنْ يُوْحِي﴾ والوحي قد يكونان بمعنى، فلما كان كذلك حملت ﴿رُسُلًا﴾ من قوله: ﴿أَوْ رُسُلًا رُسُولًا﴾ على ﴿أَنْ﴾ هذه التي دلّ الوحي عليها، فصار التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى وحياً، أو يرسل رسولا فيوحي، ويجوز في قوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ أمران: أحدهما: أن يكون استثناءً منقطعاً، والآخر أن يكون حالاً، فإن قدرته استثناءً منقطعاً لم يكن في الكلام شيء يوصل بمن، لأن ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده، ولذلك حملوا قول الأعشى:

ولا قائلاً إلا هو المُتَعَيَّبُ<sup>(١)</sup>

على فعل آخر، وإنما لم يستجيزوا ذلك، لأن حرف الاستثناء في معنى حرف النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدا، فالمعنى قام القوم لا زيدا؟ فكما لا يعمل ما في قبل حرف النفي فيما بعده، كذلك لم يعمل ما قبل الاستثناء إذا كان كلاماً تاماً فيما بعده، إذ كان بمعنى النفي، وكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها نحو: ما أنا الخبز إلا أكل، كما لم يعمل ما بعد حرف النفي فيما قبله، فإذا كان كذلك لم يتصل الجار بما قبل إلا، ويُمنع أن يتصل به الجار من وجه آخر، وهو أن قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] في صلة وحي الذي هو بمعنى ﴿أَنْ يُوْحِي﴾ فإذا كان كذلك لم يجوز أن يحمل الجار الذي هو من في قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ على أن يرسل، لأنه يفصل بين الصلة والموصول بما ليس منها، ألا ترى أن المعطوف على الصلة في الصلة؟ فإذا حملت العطف على ما ليس في الصلة، فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي الذي ليس منهما، فإذا لم يجوز عمله على يكلم في قوله: ﴿مَا كَانَ لِيُبَشِّرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٥١] ولم يكن بد من أن يعلق الجار بشيء، ولم يكن في اللفظ شيء تحمله عليه، أضمرت يكلم وجعلت الجار في قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي﴾

(١) عجز بيت. صدره:

ولبيست مُجبراً إن أتى الحى خائف

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٦٣، ولسان العرب ٦٣٣/١ (عيب)، وتاج العروس ٤٥٠/٣ (عيب). أي ولا قائلاً القول المعيب إلا هو.

حِجَابٍ متعلقاً بفعل مراد في الصلّة محذوف منها للدلالة عليه، وقد تحذف من الصلّة أشياء للدلالة عليها، ويكون في المعنى معطوفاً على الفعل المقدّر صلة لأنّ الموصولة بيوحي، فيكون التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه إلا أن يُوحى إليه، أو يكلمه من وراء حجاب، فحذف يكلم من الصلّة لأنّ ذكره قد جرى، وإن كان خارجاً عن الصلّة فحسّن ذلك حذفه من الصلّة وسوّغهُ، ألا ترى أنّ ما قبل حرف الاستفهام مثل ما قبل الصلّة في أنّه لا يعمل في الصلّة كما لا يعمل ما قبل الاستفهام فيما كان في حيز الاستفهام؟ وقد جاء ﴿ءَأَلْفَنُ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١] والمعنى: الآن آمنت وقد عصيت قبل، فلمّا كان ذكر الفعل قد جرى في الكلام أضمر، وقال: ﴿ءَأَلْفَنُ وَقَدْ كُنتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥١] المعنى: الآن آنتم به فلمّا جرى ذكر آنتم به قبل استغنيّ بجرى ذكره قبل عن ذكره في حيز الاستفهام؛ وصار كالمذكور في اللفظ، ألا ترى أنّ الاسم الواحد لا يستقل به الاستفهام؟ ولا يجوز أن يُقدّر عطف ﴿أَوْ مِن وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيمٌ﴾ على الفعل الخارج من الصلّة فيفصل بين الصلّة والموصول بالأجنبي منهما، كما فصل ذلك في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ جِزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] ثم قال: ﴿أَوْ نَسَفَا أَهْلٌ لِعَيْبٍ أَنَّهُ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فعطف بأو على ما في الصلّة بعدما فصل بين الصلّة والموصول بقوله: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ لأنّ قوله: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ من الاعتراض الذي يُسدّد ما في الصلّة، ويوضّحه؛ فصار لذلك بمنزلة الصفة لما في الصلّة من التبيين والتخصيص، ومثل هذا في الفصل في الصلّة قوله ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَزْهِقُهُمْ﴾ [يونس: ٢٧] ففصل بقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ وعطف قوله: ﴿وَتَزْهِقُهُمْ ذَلِكَ﴾ على الصلّة مع هذا الفصل من حيث كان قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ يسدّد ما في الصلّة. وأمّا من رفع فقال: ﴿أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا﴾ فجعل يرسل حالاً، فإنّ الجارّ في قوله: ﴿أَوْ مِن وَرَائِي حِجَابٍ﴾ متعلق بمحذوف، ويكون في الظرف ذكر من ذي الحال، ويكون قوله: ﴿إِلَّا وَحِيًا﴾ على هذا التقدير: مصدراً وقع موقع الحال، كقولك: جئتكَ ركضاً، وأتيتك عدواً، ويكون في أنّه مع ما انجرّ به في موضع الحال كقوله: ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٤٦] بعد قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي النَّهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فكما أن «من» هنا في موضع الحال كذلك في قوله: ﴿أَوْ مِن وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] ومعنى: ﴿أَوْ مِن وَرَائِي حِجَابٍ﴾ فيمن قدر الكلام استثناءً منقطعاً أو حالاً: يكلمهم غير مجاهرٍ لهم بكلامه، يريد أنّ كلامه كلامه يُسمع ويحدث من حيث لا يرى، كما يرى سائر المتكلمين، إذ ليس ثمّ حجاب يفصل موضعاً من موضع فيدلّ ذلك على تحديد المحجوب. ومن رفع ﴿يُرْسِلُ﴾، كان يرسل في موضع نصب على الحال، والمعنى: هذا كلامه إيّاهم، كما تقول: تحيتك الضرب، وعتابك السيف، فإن قلت: فهل يجوز في قول من نصب فقال: ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ أن يكون في موضع حال، وقد

انتصب الفعل بأن المضمرة وأن لا تكونُ حالاً؛ قيل: قد كان على هذا يجوز أن يكون حالاً، وذلك على أن تقرر الجار، وتريده وإن كان محذوفاً من اللفظ، ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في قوله: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُفُوسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦] ﴿وَمَا لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] أن المعنى: وما لكم في أن لا تأكلوا، وأنه في موضع حال، كما أن قوله: ﴿فَمَا لَكُمْ مِنَ الذِّكْرِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] حال فكذلك فقد كان يجوز في قول من نصب ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ أن يكون في موضع الحال، ويكون التقدير: بأن يرسل، فحذف الجار مع أن.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الزخرف

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله عز وجل: ﴿صَفْحَانُ كُنْتُمْ﴾ [الزخرف: ٥] فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿صَفْحَانُ كُنْتُمْ﴾ نصباً.

وقرأ حمزة ونافع والكسائي ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> كسراً.

مَنْ قال: ﴿أَنْ كُنْتُمْ﴾ فالمعنى: لأن كنتم، فأما صفحاً فانتصابه من باب: ﴿صَنَعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨] لَأَنَّ قوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ﴾ [الزخرف: ٥] يدل على: أنصفح عنكم صفحاً؟ وكان قولهم: صفحت عنه أي: أعرضت، ووليته صفحة العنق، والمعنى: أفنضرب عنكم ذكر الانتقام منكم والعقوبة لكم، لأن كنتم قوماً مسرفين؟ وهذا يقرب من قوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] والكسر على أنه جزاء استغني عن جوابه بما تقدمه مثل: أنت ظالم إن فعلت، كأنه: إن كنتم قوماً مسرفين نضرب.

اختلفوا في ضم الياء والتشديد وفتحها والتخفيف من قوله عز وجل: ﴿أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلْبَةِ﴾ [الزخرف: ١٨].

فقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿يَنْشَأُ﴾ برفع الياء والتشديد.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم ﴿يَنْشَأُ﴾ بفتح الياء والتخفيف<sup>(٢)</sup>.

يقال: نَشَأَتِ السَّحَابَةُ، ونشأ الغلام، فإذا نُقِلَ بالهمزة هذا الفعل تعدى إلى مفعول، وعاقته بالهمزة، كقوله: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢] ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ﴿وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا﴾ [الأنبياء: ١١] ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَقْرُورَاتٍ مَّتَرُوشَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١] والأكثر في هذه الأفعال التي تتعدى إذا أريد تعديته أن يُنقل بالهمزة، ويتضعف العين نحو: فرح، وفرحت، وأفرحت، وغرم وغرمت، وأغرمت، وقد

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

جاء منه شيء بتضعيف العين دون الهمزة، وذلك قولك: لقيت خيراً، ولقانيه زيداً، ولا تقول: ألقانيه زيداً، وإنما تقول: لِقَانِيهِ، وعلى هذا قوله: ﴿وَلَقَفَوْنَا فِيهَا حَيَّةً وَمَلَكَمًا﴾ [الفرقان: ٧٥] ﴿وَلَقَفْتَهُمْ نَصْرَةً وَرُزْزِقًا﴾ [الإنسان: ١١] ولم نعلم من هذا المعنى: ألقىته عمراً، وإنما يقال: لَقَيْتُهُ عمراً، فأما قولهم: ألقىت متاعك بعضه على بعض، فليس بمنقول من لقي بعض متاعك على بعضه، ولو كان منه وجب أن يزيد النقل مفعولاً، وفي النقل بالهمزة لم يزد مفعولاً، وإنما تعدى إلى المفعول الثاني بالحرف في قولك: ألقىت متاعك بعضه على بعض، فألقىت بمنزلة أسقطت، وليس بمنقول من لقي بالدلالة التي ذكرنا، فيجوز أن يكون نشأ من ذلك، لأننا لم نعلم مُنشئاً، كما جاء: بلغ وأبلغ، ونجى وأنجى، فإذا كان كذلك، فالأوجه إنما هو: ﴿أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ﴾ فيكون أفعَل من أفعَلت.

ومن قال: ﴿يُنشَأُ﴾ فهو في القياس مثل فرح وأفرح، وعَرم وأعرم، وإن عَزَّ وجود ذلك في الاستعمال وموضع «من» نَصَبٌ على تقدير: اتخذوا له من يُنشَأُ في الحلية، على وجه التقرير لهم بما افتروه كما قال: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] فنسبوا إلى القديم سبحانه ما يكرهونه، ومن لا يكاد يقوم بحجته أو يستوفيها.

اختلفوا في الباء والنون من قوله عز وجل: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ١٩]. فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ بالنون. وقرأ الباقون: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ بالباء<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾، قول: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأنبياء: ١٩] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] وحجة من قال: ﴿عِنْدُ﴾ قوله: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] فقد جاء التنزيل بالأمرين جميعاً، وفي قوله: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ دلالة على رفع المنزلة والتقريب، كما قال: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] وهذا من القرب في المنزلة والرفعة في الدرجة، وليس من قرب المسافة وفي قوله: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ دلالة على تكذيبهم في أنهم بنات، كما قال: ﴿أَمْ خَلْقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾ [الصفافات: ١٥٠].

وقرأ نافع وحده: ﴿أَشْهَدُوا﴾ [الزخرف: ١٩] بضم الألف مع فتح الهمزة من أشهدوا. المفضل عن عاصم مثل نافع، وروى خلف وابن سعدان عن المسيبي عن نافع ﴿أَشْهَدُوا﴾ ممدودة من أشهدت.

والباقون لا يمدون ﴿أَشْهَدُوا﴾ من شهدت<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.



قوله: بضمّ الألف مع فتحة الهمزة يعني أنّ الفعل ﴿أشهدوا﴾ على أفعالوا بضمّ الهمزة وسكون الشين، وقبلها همزة الاستفهام مفتوحة ثم يخفف الهمزة الثانية من غير أن يُدخَلَ بينهما ألفاً كما يفعله أبو عمرو، والذي رواه المسيبي مثل ذلك، إلاّ أنّه يُدخِل بينهما ألفاً.

قال أبو علي: إنّ قولهم شهدت فعل استعمل على ضربين: أحدهما يُراد به: حضرت، والآخر: العلم، فالذي معناه الحضور يتعدّى إلى مفعول، يدلّ على ذلك قوله:

لَوْ شَهِدَ عَادًا فِي زَمَانٍ عَادٍ<sup>(١)</sup>

وقوله:

وَيَوْمَ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا<sup>(٢)</sup>

فتقدير هذا شهدنا فيه سُلَيْمًا، ومن ذلك قوله:

شَهِدْنَا فَمَا تَلَقَى لَنَا مِنْ كَتَيْبَةٍ يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَيْلُ أَمَامَهَا<sup>(٣)</sup>

فهذا محذوف المفعول، التقدير فيه: شهدنا المعركة، أو شهدنا من تجمع لقتالنا. ومنه قوله:

فقد شهدت قيسٌ فما كانَ نَضْرُهَا قُتَيْبَةَ إِلَّا عَضُّهَا بِالْأَبَاهِمِ<sup>(٤)</sup>

فهذا الضرب المتعدّي إلى مفعول واحد، إذا نقل بالهمزة تعدّى إلى مفعولين، تقول: شهد زيد المعركة وأشهدته إياها، ومن ذلك: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ﴾

(١) صدر بيت. عجزه:

لَا يَتَزَاهَا مَبَازَكَ الْجِلَادِ

الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٥٠٤/٢، والكتاب ٢٥١/٣، والمخصص ٤٢/١٧.

(٢) صدر بيت. عجزه:

قليل سوى الطعن النihal نوافله

البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر في الدرر ٩٦/٣، وشرح المفصل ٤٦/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/١، وخزانة الأدب ١٨١/٧، ٢٠٢/٨، ١٧٤/١، ولسان العرب ١٤٤/١٤ (جزئي)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨، ومغني اللبيب ٥٠٣/٢، والمقتضب ١٠٥/٣ والمقرب ١٤٧/١، وجمع الهوامع ٢٠٣/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٧١، وخزانة الأدب ٤١٥/١، ولسان العرب ١١٤/٤ (جبر).

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٣١/٢، والأشباه والنظائر ١٨٣/٥، ولسان العرب ١٢/٥٩ (بهم)، وبلا نسبة في المقتضب ٩٠/٤.

إنما أراد الأباهيم غير أنه حذف لأنّ القصيدة ليست مرْدفة، وهي قصيدة معروفة.

[الكهف: ٥١] فلما نُقِلَ شهد بالهمز صار الفاعل مفعولاً أولاً، والتقدير: ما أشهدتهم فِعْلي، والفعل في أنه مفعول ثانٍ، وإن كان غير عين، مثل زيد ونحوه من أسماء الأعيان المختصة. وقالوا: امرأة مُشْهَدٌ، إذا كان زوجها شاهداً لم يخرج في بعث من غزو وغيره، وامرأة مُعْيَبٌ: إذا لم يشهد زوجها.

فكأنَّ المعنى: ذات غيبة لوليها، وذات شهادة، والشهادة خلاف الغيبة قال: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣] فهذا في المعنى مثل قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥] و﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]. وأما شهدت الذي بمعنى علمت فيستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون قَسَمًا، والآخر: أن يكون غير قَسَمٍ، فاستعمالهم له قَسَمًا، كاستعمالهم: عَلِمَ اللهُ وَيَعْلَمُ اللهُ، قَسَمِينَ فتقول: علمَ اللهُ لَأَفْعَلَنَّ، فتلقاه بما تَلَقَّى به الأقسام، وأنشد سيويه:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأَيِّنَنَّ مَنِيَّتِي    إِنَّ الْمَنَائِيَا لَا تَطْيِشُ سَهَامَهَا<sup>(١)</sup>

وحدثنا أبو الحسن عبيد الله بن الحسن أن محمداً قال: إن زفر كان يذهب إلى أنه إذا قال: أشهد بالله كان يمينا، فإن قال: أشهد، ولم يقل بالله لم يره قسماً. أبو الحسن وقال محمداً: أشهد غير موصولة بقوله بالله مثل أشهد موصولة بقولك بالله في أنه يمين، قال: واستشهد محمداً على ذلك بقوله: ﴿قَالُوا تَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] ثم قال: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ أَخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ١، ٢] فجعله يمينا، ولم يوصل بقوله بالله. وأما شهدت الذي يراد به علمت ولا يراد به العلم فهو ضربٌ من العلم مخصوص فكلُّ شهادةٍ علمٌ وليس كلُّ علم شهادة، ومما يدلُّ على اختصاصه بالعلم بأنه لو قال عند الحاكم: اعلم أن لزيد على عمرو عشرة؛ لم يحكم به حتى يقول: أشهد، فالشهادة مثل التيقن في أنه ضربٌ من العلم مخصوص، فليس كلُّ علم تيقناً، وإن كان كلُّ تيقن علماً، وكأنَّ التيقن هو العلم الذي قد عرض لعالمه إشكال فيه. يبين ذلك قوله في قصة إبراهيم: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُؤَقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥] ويبين ذلك قول زُوبَةَ:

يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبَخْدَنِ

أَمَا جِرَاءُ الْعَالَمِ الْمُسْتَيْقِنِ

(١) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣، وخزانة الأدب ١٥٩/١ - ١٦١، والدرر ٢٦٣/٢، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢، والكتاب ١١٠/٣، والمقاصد النحوية ٤٠٥/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦١/٢، وخزانة الأدب ٣٣٤/١٠، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٠، وشرح الأشموني ١٦١/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٧١، وشرح قطر الندى ص ١٧٦، ومغني اللبيب ٤٠١/٢، ٤٠٧، ومعجم الهوامع ١٥٤/١.

عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةً التَّفَكُّنِ<sup>(١)</sup>

فوصف العالم بالمستيقن .

وقالوا: فلو لم تكن في المستيقن زيادة معنى لم يكن في الوصف الأول، ولم يحسن هذا الكلام، وكان غير مفيد. وهذا كقول زهير:

فَلأَيَّ عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهَمِ<sup>(٢)</sup>

ثُمَّ قَالَ:

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِزَنْعِهَا

أي: عرفتُها بعد إشكال أمرها، والتباسها عليّ، وعلى هذا قول الآخر:

حَيُّوا الدِّيَارَ وَحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ مَا كِذْتُ أَعْرِفُ إِلَّا بَعْدَ إِنْكَارِ

وكأن معنى: أشهد أيها الحاكم على كذا وكذا، أي أعلمه علماً يحضرنى. وقد تدلّل لي، فلا أتوقف عنه ولا أثبت فيه لوضوحه عندي، وتبينته، وليس كذلك سبيل المعلومات كلها، ألا ترى أنّ منها ما يحتاج إلى توقف فيه، واستدلال عليه، وتنزيل له، ويدلّ على أنّ هذه الشهادة يُراد بها المعنى الزائد على العلم أنّه لا يخلو من أن يكون العلم مجرداً ممّا ذكرنا، أو مقترناً بما وصفنا من المعاني، فالذي يدلّ على أنّه المقترن بالمعاني التي ذكرنا قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وقوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ [يوسف: ٨١].

فلو كان معنى «شهد» العلم خالياً من هذه المعاني لكان المعنى: وما علمنا إلا بما علمنا، وإلا من علم بالحق وهم يعلمون، فإذا لم يتّجه حملُه على هذا علِمَ أنّ معناه ما ذكرنا. وشهد في هذا الوجه يتعدى بحرف جرّ، فتارة يكون (الباء) وأخرى يكون (على)، فمما يتعدى بعلى قوله: ﴿وَقَالُوا لِيُجْلُوهُمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١] وقوله: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ﴾ [فصلت: ٢٠] و﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤] ﴿شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] ومن التعدي بالباء قوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ [يوسف: ٨١] و﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ [الزخرف: ٨٦] وقوله: ﴿أربع شهادات بالله﴾ [النور: ٦] فإذا نقل بالهمزة زاد بالهمزة مفعول كسائر الأفعال المتعدية إذا نقلت بالهمزة، قال: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمُ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢] فأما قوله: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩] فمن الشهادة التي هي الحضور، كأنهم وُبُخُوا على أن قالوا ما لم يحضروا ممّا حكمه أن يعلم

(٢) مرّ سابقاً.

(١) مرّ سابقاً.

بالمشاهدة. ومن قال: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ فالمعنى: أأحضروا ذلك، وكان الفعل يتعدى إلى مفعولين قبل النقل فلما بني للمفعول به نقص فتعدى الفعل إلى مفعول واحد، ويقوي هذه القراءة قوله: ﴿مَا أَشْهَدْتُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١] فتعدى إلى مفعولين لما بني الفعل للفاعل. فأما قوله: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ﴾ [هود: ٥٤] فعلى إعمال الثاني، كما أن قوله: ﴿أَتُونِي أفرغ عليه قطراً﴾ [الكهف: ٩٦] كذلك، والتقدير: إنني أشهد الله إنني بريء. وأشهدوا أنني بريء، فحذف المفعول الأول على: ضربت وضربني زيد، وهذا منقول من شهد بكذا، إلا أن حرف الجر يُحذف مع أن وأن، فأما الباء في قوله: أشهد بالله فهي متعلقة بهذا الظاهر، كما أن قوله: أحلف بالله، وأقسم بالله، يتعلق الجار فيه بهذا الظاهر. فإن قلت: فلم لا يكون الجار فيه معلقاً بمحذوف كأنه قال: أشهد بقوة الله، فيكون الجار فيه كالأذي في قوله: حضرت بسلاحي، وشهدت بقوتي، فإن ما تقدم أولى من هذا، ألا ترى أنك تقول: أشهد وأشهد بالله كما تقول: أحلف وأحلف بالله، وأقسم وأقسم بالله؟ فكما أنك في هذا تعلق الجار بالظاهر كذلك في أشهد تعلقه به. وقال: ﴿وَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [القصص: ٧٥] ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ٤١] وقال: ﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] فشهداء جمع شهيد، كفقهاء وفقهاء، وظريف وظرفاء، فأما قوله: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨] فيجوز أن يكون الأَشْهَادُ جمع شاهد مثل: صاحب وأصحاب. وطائر وأطيوار، وأظنه قول سيبويه، ويجوز أن يكون أشهاد جمع شهيد، كيتيم وأيتام، وشريف وأشراف وأبيل<sup>(١)</sup> وأبال، وهذا كأنه أرجح؛ لأن ما جاء من ذلك في التنزيل جاء على فعيل.

وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ [الزخرف: ١١] بضم الراء وفتح التاء.

الباقون: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ بضم التاء وفتح الراء<sup>(٢)</sup>.

حجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾ قوله: ﴿إِذَا أَنْشُرَ بَشَرٌ نَنْشُرُونَ﴾ [الروم: ٢٠] فتنتشرون مثل تخرجون، ألا ترى أن انتشر مطاوع نشرته، كما أن خرج مطاوع أخرجته؟. وحجة ﴿تَخْرُجُونَ﴾ قوله: ﴿وَمَنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥] وقوله: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا هَذَا﴾ [يس: ٥٢].

(١) الأبيلى: رئيس النصارى، وقيل: هو الراهب، وقيل: الراهب الرئيس، وقيل: صاحب الناقوس. (لسان العرب ٦/١١ مادة: أبيل).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

قال: قرأ ابن عامر: ﴿قَالَ أَوْلُو جِنَّتِكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] بـألفٍ وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿قُلْ﴾ بغير ألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: فاعل قال: النذير، المعنى: وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مُترفوها إننا وجدنا آباءنا على أمة، فقال لهم النذير: أو لو جنتكم بأهدى ممّا وجدتم عليه آباءكم؟ ويجوز فيمن قال: قل، أن يكون حكاية ما أوحى إلى النذير، كأنه: أوحينا إليه فقلنا له قل لهم: أو لو جنتكم بأهدى من ذلك.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عز وجل: ﴿سَقْفًا﴾ [الزخرف: ٣٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿سَقْفًا﴾، على التوحيد.

وقرأ الباقر: ﴿سُقْفًا﴾ بضم السين والقاف على الجميع<sup>(٢)</sup>.

السُقْفُ: جمع سَقْفٍ قال: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]، والجمع سُقْفٌ، مثل: رَهْنٍ وَرَهْنٌ، وَيُحَقِّفُ فيقال: رِهْنٌ، ومثله في الصفة: فَرَسٌ وَرَزْدٌ<sup>(٣)</sup>، وَخَيْلٌ وَرُزْدٌ؛ كذلك كَثٌ<sup>(٤)</sup> وَكُثٌّ، وَسَهْمٌ حَشْرٌ<sup>(٥)</sup>، وَسِهَامٌ حُشْرٌ، وَقَعْلٌ في الجمع يَخْفَفُ نحو أَسَدٍ وَأَسِيدٍ. قال:

كَأَنَّ مُحَرَّبًا مِنْ أَسَدٍ تَزُجُّ يُنَازِلُهُ لِئَابِيهِ قَبِيبٌ<sup>(٦)</sup>  
وسقف واحد يدل على الجمع، ألا ترى أنه قد عليم بقوله: ﴿لبيوتهم﴾ أن لكل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٣) فرس وُزْدٌ: هو بين الكمية والأشقر. ابن سيده: الوُزْدُ لون أحمر يضرب إلى صُفرة حسنة في كل شيء؛ فرس وَرُزْدٌ، والجمع وَرُزْدٌ وَوِرَادٌ والأثنى وردة. (لسان العرب ٤٥٦/٣ مادة: ورد).

(٤) الكُثُّ: نعتٌ كثيث اللحية. ومصدره: الكُثُوثة. (لسان العرب ١٧٩/٢ مادة: كث).

(٥) سهم حَشْرٌ: مستوي قُدُذٍ الريش وقيل: مُلَزَقٌ جيد القُدُذِ، وكذلك الريش. (لسان العرب ١٩٢/٤ مادة: حشر).

(٦) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣١١/١:

كَأَنَّ مُحَرَّبًا مِنْ أَسَدٍ تَزُجُّ أَرَى ذُو كِنْدَةَ لِنَابِيهِ قَبِيبٌ

البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٠، ولسان العرب ٣٠٤/١

(حرب)، ٦٥٧ (قبب)، ٢١٨/٢ (ترج)، وأساس البلاغة ص ٣٥٢ (قبب)، وتاج العروس ٢٥٤/٢

(حرب)، ٥٠٦/٣ (قبب)، ٤٣٧/٥ (ترج).

تُرْجٌ: موضع يُنسب إليه الأسد. وقيل: مأسدة بناحية الغور.

قَبُّ الأَسَدِ والفحل يقبُّ قِبًا وقبيبا إذا سمعت قعقة أنيابه.

بَيْتٍ سَقْفًا. وروى عن مجاهد أنّه قال: كلُّ شيءٍ من السَّمَاءِ فهو سَقْفٌ، وكلُّ شيءٍ من البيوت فهو سَقْفٌ بضمّتين، ويشبه أن يكون اعتبر في السَقْفِ قوله: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢].

قال: وقرأ عاصم وحمره: ﴿لَمَّا مَتَعَ﴾ [الزخرف: ٣٥] مشددة. وقرأ الباقون: ﴿لَمَّا﴾ خفيف<sup>(١)</sup>.

مَنْ شَدَّدَ كَانَتْ ﴿إِنْ﴾ عِنْدَهُ بِمَعْنَى ﴿مَا﴾ النَّافِيَةَ كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُوبٍ﴾ [الملك: ٢٠]؛ فَكَذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ: مَا كُلُّ ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَ﴿لَمَّا﴾ فِي مَعْنَى ﴿إِلَّا﴾، وَقَدْ حَكَى سَيَّبِيهِ: نَشَدْتِكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ، وَحَمَلَهُ عَلَى إِلَّا، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى فِسَادِ قَوْلٍ مِنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] أَنَّ الْمَعْنَى: إِنَّهُ هُوَ إِلَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ. وَزَعَمُوا أَنَّ فِي حَرْفِ أُبَيٍّ: ﴿وَمَا ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ﴾، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ﴿لَمَّا﴾ بِمَعْنَى ﴿إِلَّا﴾ وَأَنَّ ﴿إِنْ﴾ بِمَعْنَى ﴿مَا﴾، وَحُكِيَ عَنِ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْرِفُ وَجْهَ التَّثْقِيلِ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: لَمَّا مُثْقَلَةٌ، وَجَعَلَهَا فِي مَعْنَى إِلَّا، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّخْفِيفَ الْوَجْهَ، قَالَ: لِأَنَّ لَمَّا فِي مَعْنَى إِلَّا لَا يَكَادُ يَعْرِفُ وَلَا يَكَادُ يُتَكَلَّمُ بِهَا. وَأَمَّا مَنْ قَالَ ﴿لَمَّا﴾ بِالتَّخْفِيفِ، فَإِنَّ ﴿إِنْ﴾ فِي قَوْلِهِ الْمَخْفُفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاللَّامُ فِيهَا الَّتِي تَدْخُلُ لِتَفْصَلَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِيجَابِ فِي قَوْلِهِ:

هَبِلْتِكَ أَمَكُ إِنْ قَتَلْتَ لِفَارِسًا<sup>(٢)</sup>

وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتِّيغِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وَمَنْ نَصَبَ بِهَا مَخْفُفَةً

(١) تقدم في يس.

(٢) صدر بيت. عجزه.

حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ويروى «لمسلماً» بدل «لفارسا».

البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١١/١٨، وخزانة الأدب ١٠/٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦ - ٣٧٨، والدرر ٢/١٩٤، وشرح التصريح ١/٢٣١، وشرح شواهد المغني ١/٧١، والمقاصد النحوية ٢/٢٧٨، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/٢٧٧، ويلا نسبة في الأزهية ص ٤٩، والإنصاف ٢/٦٤١، وأوضح المسالك ١/٣٦٨، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩، والجنى الداني ص ٢٠٨، ووصف المباني ص ١٠٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٨، ٥٥٠، وشرح الأشموني ١/١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٦، وشرح المفصل ٨/٧١، ٩/٢٧، واللامات ص ١١٦، ومجالس نعلب ص ٣٦٨، والمحاسب ٢/٢٥٥، ومغني اللبيب ١/٢٤، والمقرب ١/١١٢، والمنصف ٣/١٢٧، وهمع الهوامع: ١/١٤٢.

الشاهد فيه قوله: «إِنْ قَتَلْتَ لِمَسْلَمًا» حيث ولي «إِنْ» المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ، وهو «قَتَلْتَ» وهذا شاذٌّ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

فقال: إن زيدا لمنطلق، استغنى عن هذه اللام، لأن النافية لا ينتصب بعدها الاسم، فإذا لم يقع بعدها انتصاب اسم لم يقع اللبس، و﴿مَا﴾ فيه زائدة، المعنى: وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا، ولم تعمل ﴿إِنْ﴾ عمل الفعل لَمَّا خففتها لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف، ولو نصبت بها لجاز في القياس، وحكى سيبويه النصب بها مخففة، والقياس أن لا تعمل إذا خففت يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ دَخُولُهَا عَلَى الْفِعْلِ فِي نَحْوِ: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَنَنْفَلِكُ﴾ [الأنعام: ١٥٦] ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَنَتَّبِعُنَّ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

اختلفوا في التوحيد والتثنية من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ﴾ [الزخرف: ٣٨]. فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا﴾ لاثنين.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿جَاءَنَا﴾ واحد<sup>(١)</sup>.  
حجة الأفراد: قوله: قال: ﴿يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ [الزخرف: ٣٨] فهو واحد، وحجة التثنية قوله: ﴿وَمَنْ يَعْتُزَّ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفَيْضُ لَمْ شَطَطْنَا فَهَوَ لَهُمْ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦] فقوله: ﴿جاءانا﴾ على التثنية هو الكافر وقرينه هذا.

وهكذا روي عن عكرمة قال: الكافر وقرينه، وليس يدلُّ قوله: ﴿يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ أنَّ قرينه ليس معه، بل يجوز أن يقول له هذا وهو معه.

قال وكُلُّهُمْ قَرَأَ: ﴿أَسَاوِرَةٌ﴾ [الزخرف: ٥٣] إلاً عاصماً في رواية حفص، فإنه قرأ: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو زيد: قالوا: رجل إسوارٌ من قوم أساورية، وهو إسوارُ المرأة، وسوار المرأة وأسورة لجماعتها، قال: وهما قُلْبَانٌ<sup>(٣)</sup>، يكونان في يديها.

قال أبو علي: فرواية حفص: أسورةٌ هو جمع سوار، جمعه على أسورة، مثل: سقاءٍ وأسقية. وإزارٍ وآزره، وخوانٍ وأخونة.

ومن قرأ ﴿أَسَاوِرَةٌ﴾ جعله جمع إسوارٍ الذي ذكره أبو زيد، وقال في الجمع: أساورَةٌ، فألحق الهاء في الجمع على أنَّ الهاء عوضٌ من الياء التي ينبغي أن تلحق في جمع إسوارٍ على حدٍّ: إعصارٌ وأعاصيرٌ فإن شئت قلت: أساورَةٌ، وإن شئت قلت:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٣) القُلْبُ من الأسورة: ما كان قُلْدًا واحداً. ويقولون: سِوَارٌ قُلْبٌ، وقيل: سِوَارُ الْمَرْأَةِ وَالْقُلْبُ: الْحِيَةُ الْبِيضَاءُ، عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْقُلْبِ مِنَ الْأَسْوِرَةِ. (لسان العرب ٦٨٨/١ مادة: قلب).

أساويرُ. ويجوز في أساوره أن يكون جمع أسورة مثل أسقية وأساق، ولحقت علامة التأنيث كما لحقت في قشعم<sup>(١)</sup> وقشاعمة، فأما أساوره في جمع إسوار، فالهاء فيه على حد ما يلحق المعربات نحو: طيالسة، وزنادقة، وقد لحقت هذه الهاء المعربة نحو: صياقلة وقشعم وقشاعمة، والإسوارُ معربٌ وهو الفارس.

اختلفوا في ضمِّ السَّينِ واللامِ من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿سَلَفًا﴾ [الزخرف: ٥٦] وفتحهما. فقرأ حمزة والكسائي: ﴿سَلَفًا﴾ بضمِّ السَّينِ واللامِ. وقرأ الباقون: ﴿سَلَفًا﴾ بفتحهما<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ قال: سَلَفًا بضمِّ السَّينِ واللامِ جاز أن يجعله جمعاً لِسَلَفٍ، فيكون مثلَ أسدٍ وأسدٍ، وَوثنٍ وَوثنٍ، وقالوا: أثنٌ، ومما لحقته تاء التأنيث من هذا: خَشْبَةٌ وَخُشْبٌ، وبدنةٌ وَبُدْنٌ. وَمَنْ قال: ﴿سَلَفًا﴾ بفتح السَّينِ واللامِ؛ فلأنَّ فَعْلًا قد جاء في حروفٍ يراد بها الكثرة، وكأنَّه اسم من أسماء الجمع، كقولهم: خادمٌ وَخَدَمٌ، وطالبٌ وَطَلَبٌ، وحارسٌ وَحَرَاسٌ، وحكى أحمد بن يحيى: راتِحٌ وَرَوَّاحٌ؛ فلذلك جاء في موضع الجمع في قوله: ﴿فَجَعَلْنَهُمْ سَلَفًا﴾ [الزخرف: ٥٦] وكذلك المثل واحدٌ يراد به الجمعُ، فمن ثَمَّ عطف على سلفٍ في قوله: ﴿فَجَعَلْنَهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا﴾ ويدلُّك على وقوعه على أكثر من واحد قوله: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا... وَمَنْ زَرَفْنَاهُ﴾ [النحل: ٧٥] فأوقع لفظ الأفراد على التثنية، وكذلك جاز وقوعه على الجمع، وقد جمع المثل في قوله: ﴿وَذَلِكَ الْأَمْتَلُ نَضْرِبُهُكَ لِلنَّاسِ﴾ [العنكبوت: ٤٣ والحشر: ٢١] فمثل في هذا كالمثل في أَنَّهُ جُمِعَ مرةً وأفرد أخرى، في قوله: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] وجمع في قوله: ﴿تَدَلَّا يَكُونُوا أَمْتَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨] وكذلك أفرد في موضع التثنية فيما أنشده سيبويه:

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجُعَلٍ<sup>(٣)</sup>

ويشئ أيضاً في قوله:

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(٤)</sup>

(١) القشعمُ: المُسنُّ من الرجال والنسور. و: الأسد (ج) قشاعم.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٣) بعده: سَقْبَانِ مَشْرُوقَانِ مَكْسُوزَا العَضَلِ

الرجز للحذلمي في شرح أبيات سيبويه ١٠/٢، ويلا نسبة في الكتاب ١٧/٢، ولسان العرب ٤٦٨/١ (سقب)، ٤٠٢/٥ (كنز)، وتاج العروس ٦٢/٣ (سقب)، ٣٠٧/١٥ (كنز) إن زيدا وجُعلاً، ههنا، رجلاً. وقوله: سَقْبَانِ إنما أراد هنا مثل سَقْبَيْنِ في قوة الغناء. وذلك لأنَّ الرجلين لا يكونان سَقْبَيْنِ، لأنَّ نوعاً لا يستحيل إلى نوع. (اللسان ٤٦٨/١ سقب).

(٤) عجز بيت. صدره: مَنْ يَفْعَلُ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢ وله أو لعبد =



وإذا كانت الجموع الصَّحِيحة قد كُسِّرَتْ في نحو: جِمَالٌ<sup>(١)</sup> وَحَمَائِلٌ، وَأَسْقِيَةٌ وَأَسَاقٍ، فأن يجوز تكسير نحو سَلَفٍ عَلَى سُلْفٍ أَجْدُرٌ.

اختلفوا في ضَمِّ الصَّادِ وكسرها من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧].

فقرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿يَصِدُّونَ﴾ بضم الصاد.  
وقرأ الباقون ﴿يَصِدُّونَ﴾ بكسر الصاد<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ يَضْجُونَ، ومن ضمها: فمجازها يعدلون.  
وقال غيره يَصِدُّونَ وَيَصِدُّونَ والكسر أكثر، قال: ومعناها جميعاً: يَضْجُونَ، وقال أبو الحسن: يَصِدُّونَ وَيَصِدُّونَ، مثل: يَعْشِرُ وَيَحْشُرُ، وقال بعض المفسرين: يضحكون.

قال أبو علي: المعنى: أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] قال المشركون: ﴿أَلَيْهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، أي: إن كانت آلهتنا حصب جهنم لأنها اتَّخَذَتْ آلِهَةً وَعَبَدت فَعِيسَى فِي حَكْمِهِمْ كَذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ [الزخرف: ٥٧] فِي هَذَا الَّذِي قَالُوهُ ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] أي: يَضْجُونَ لِمَا أَتَوْا بِهِ عِنْدَهُمْ فِي تَسْوِيَتِهِمْ بَيْنَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامِ، وَبَيْنَ آلِهَتِهِمْ، وَمَا ضَرَبُوهُ لِإِرَادَةِ الْمَجَادَلَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ الْمُرَادَ بِحَصَبِ جَهَنَّمَ مَا اتَّخَذُوهُ مِنَ الْمَوَاتِ، وَيُقَالُ: صَدَّ عَنْ كَذَا فَيُوصَلُ بَعْنٌ، كَمَا قَالَ:

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ<sup>(٣)</sup>.

= الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩، ٥٢، وشرح شواهد المغني ١٧٨/١ ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢، ولسان العرب ٤٧/١١ (بجمل)، والمقتضب ٧٢/٢، ومغني اللبيب ٥٦/١، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤، ونوادر أبي زيد ص ٣١، ولحسان بن ثابت في الدرر ٨١/٥، والكتاب ٦٥/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٤/٧، وأوضح المسالك ٤/٢١٠، وخزانة الأدب ٤٠/٩، ٧٧، ٣٥٧/١١، والخصائص ٢٨١/٢ وسر صناعة الإعراب ١/٢٦٤، ٢٦٥، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١، وشرح المفصل ٢/٩، ٣، والكتاب ١١٤/٣، والمحتسب ١/١٩٣، والمقرب ١/٢٧٦، والمنصف ٣/١١٨، وهمع الهوامع ٦٠/٢ ويروى «سيان» مكان «مثلان».

الشاهد فيه قوله: «من يفعل الحسنات الله يشكرها» حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط والتقدير: فإله يشكرها، وهذا الحذف للضرورة الشعرية، وأجازه بعضهم إذا علم.

(١) الحملات: جمع الحمل: ما يُحْمَلُ فِي الْبَطْنِ مِنَ الْأَوْلَادِ فِي جَمِيعِ الْحَيَوَانَ (لسان العرب ١١/١٧٦ مادة: حمل).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٣) صدر بيت مر سابقاً.

و: صدتِ الكأسَ عَنَّا أمَّ عمرو<sup>(١)</sup>

﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ﴾ [النساء: ٦١]، ﴿وَصُدَّعَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧]، فَمَنْ ذهب في يَصِدُّونَ إلى معنى يعدلون كان المعنى إذا قومك منه أي: من أجل المثل يَصِدُّونَ، ولم يوصل يَصِدُّ بعن وَمَنْ قال في يَصِدُّونَ يَضْجُونَ جعل ﴿مِنْ﴾ متصلةً ببيضج؛ كما تقول: ضَجَّ من كذا.

قال: قرأ ابنُ عامرٍ وحده: ﴿يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] بضمِّ الهاء. وقرأ الباقون: ﴿يَا أَيُّهَا﴾ بفتح الهاء، وكان أبو عمرو والكسائي يقفان بالألف ولم يحفظ عن غيرهما وقف.

قد تقدّم القول في ذلك، وفي ذكر شبهة ابن عامر. قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرًا﴾ [الزخرف: ٣٩] بكسر الألف.

وقرأ الباقون: ﴿أَنْكُمْ﴾ بفتح الألف. قال أبو علي: قراءة ابن عامر: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرًا فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩] فاعل ينفعكم فيه الاشتراك كما أنه في قول مَنْ فتح أن كذلك، المعنى: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم وفي هذا حرمان التأسي، وهي نعمة يسلبها الله من أهل النار ليكون أشدَّ لعذابهم، ألا ترى أن التأسي قد يخفف عن المتأسي كثيراً من حزن كما جاء:

.....ولكن أعزّي النفس عنه بالتأسي<sup>(٢)</sup>

ولكنّه أضمر الفاعل هنا لما يقع عليه من الدلالة بعد، وجاز له إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، كقولهم: إذا كان غداً فأتني، فأضمر الفاعل، فكذلك أضمره لدلالة في قوله: ﴿لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ﴾، وحال التلاوة دالةً عليه ومبيّنة له، ويجوز فيه وجه آخر، وهو: أن يكون فاعل ينفع التبرؤ كأنه: ولن ينفعكم اليوم تبرؤ بعضكم من بعض، وأظنُّ أن بعض المفسرين قد قاله، ودلُّ على التبرؤ ما في الكلام من الدلالة عليه، وذلك أن قوله: ﴿يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَسْرِقِينَ﴾ [الزخرف: ٣٨]، يدلُّ على التبرؤ، فصار إضمار الفاعل هنا كإضماره في قوله: ﴿فَرَادَهُمْ إِيْمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]

(١) صدر بيت مرّ سابقاً.

(٢) تمام البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦٩/٤:

وما يبكون مثل أخي ولكن أسلي النفس عنه بالتأسي  
البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المخصص ٢٢/١٦.

ونحوه في أن ما تقدّم من الكلام يدلّ عليه، ومن فتح ﴿أَنْ﴾ على هذا القول وجب أن يكون في موضع نصب؛ لأنّ الفعل إذا اشتغل بما تحمّله من الضمير الذي هو الذكّر، في المعنى، وجب أن يكون ﴿أَنْتُمْ﴾ في موضع نصب، فأما ﴿اليوم﴾ في قوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ﴾ فمتعلق بالرفع، ولا يجوز إذا تعلّق به ظرف من الزّمان أن يتعلّق به آخر منه، ولا يصحّ بدلّ ﴿إِذْ﴾ من ﴿اليوم﴾، ولكن الظرف الذي هو ﴿إِذْ﴾ يتعلّق بالمعنى كأنّه: لن ينفعكم اليوم اشتراككم أمس، ولا يتعلّق بالاشتراف، لأنّ الموصول لا تتقدّم عليه صلته، ولكنه نحو قوله: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُرْءَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢].  
ألا ترى أنّ ما بعد ﴿لَا﴾ هذه لا يعمل فيما قبلها، كما أنّ ما بعد ﴿أَنْ﴾ لا يعمل فيما قبلها؟ وكذلك المصدر، ولكنّ المعنى: ولن ينفعكم اجتماعكم إذ ظلمتم، فـ﴿إِذَا﴾ في كلتا القراءتين يتعلّق بهذا المعنى، ولا يتعلّق بالرفع.

اختلفوا في إثبات الياء وحذفها من قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا حَوفَ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف:

٦٨].

فقرأ ابن كثير وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿يا عباد﴾ بغير ياء.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿يا عبادي﴾ بإثبات الياء. وكلّهم أسكنها غير عاصم في رواية أبي بكر؛ فإنّه نصّبها ﴿يَعْبَادِ لَا حَوفَ﴾ [الزخرف: ٦٨].

وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو أنّه وقف ﴿يا عبادي﴾ بياء، وقال ابن رومي عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: الوقف بغير ياء.

قال أبو علي: حذف الياء في ﴿يا عبادي﴾ أحسن؛ لأنّه في موضع تنوين، ألا ترى أنّها قد عاقبته؟ فكما يحذف التنوين في الاسم المنادى المفرد كذلك تحذف الياء لكونه على حرف، كما أنّ التنوين كذلك، ولأنّه لا ينفصل من المضاف، كما لا ينفصل التنوين من المنون؛ فصار في المعاقبة كالتنوين وحرف الندبة، وكعلامة الضمير والثون في نحو: هُمُ الضّارّبوه، والآخذوه.

ووجه من أثبت الياء في المنادى، أنّه علامة ضمير كالهاء في غلامه، والكاف في غلامك، فكما لا تحذف هاتان العلامتان كذلك لا تحذف الياء، والأوّل أكثر في استعمالهم.

قال: قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف:

٧١] بإثبات هاء بعد الياء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تشتهي﴾ بغير هاء<sup>(١)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

قال أبو علي: حذف الهاء من الصلّة في الحسن كإثباتها، إلا أن الحذف يرجح على الإثبات بأنّ عامّة هذا النحو في التنزيل جاء على الحذف، فمن ذلك قوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ﴿وَسَلَّمَ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٩] و﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَعَهُ﴾ [هود: ٤٣] ويقوي الحذف من جهة القياس أنّه اسم قد طال؛ والأسماء إذا طالت فقد يحذف منها، كما حذفوا من اشهباب، واحميرار، وكما حذفوا من كينونة، وصيرورة، فكما ألزموا الحذف لهذا ولباب احميرار في أكثر الأمر، كذلك يحسن أن تحذف الهاء من الصلّة، وقد جاءت مثبتة في قوله: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وإليه يرجعون﴾ [الزخرف: ٨٥] في الياء والتاء.

فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿وإليه تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء مضمومة.

وقرأ الباقون بالياء مضمومة<sup>(١)</sup>.

حجة الياء أن قبله غيبة، وهو قوله: ﴿فَذَرَهُمْ خَوْسًا وَيَلْمِئُوا﴾ [الزخرف: ٨٣] والمعارج: ٤٢.

ووجه التاء على: ﴿قل لهم﴾ و﴿إليه ترجعون﴾، أو أريد به مع الغيبة مخاطبون، فَجَعَلْتُ الخطاب على الغيبة، فيكون الغيب مُرَادِينَ مع غيرهم.

اختلفوا في قوله: ﴿وَقِيلِهِ﴾ [الزخرف: ٨٨] في فتح اللام وكسرها.

فقرأ عاصم وحمزة: ﴿وَقِيلِهِ يَرْبٍ﴾ [الزخرف: ٨٨] بكسر اللام. المفضل عن عاصم: ﴿وَقِيلِهِ﴾ منصوبة اللام.

الباقون: ﴿قِيلَهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وجه الجرّ في قوله: ﴿وَقِيلِهِ﴾، على قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]، أي: يعلم الساعة، ويصدق بها، ويعلم قِيلَهُ، ومعنى يعلم قِيلَهُ، أي: يعلم أن الدعاء مندوب إليه بنحو قوله: ﴿أَدْعُوهُ اسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] و﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

فأما نصب ﴿قِيلَهُ﴾ فعلى الحمل على موضع: ﴿وعنده علم الساعة﴾ لأنّ الساعة مفعول بها، وليست بظرف، فالمصدر مضاف إلى المفعول به، ومثل ذلك قوله:

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

يُحْسِنُ بَيْنَ الْأَضْلَى وَالْقِيَانَا<sup>(١)</sup>

فكما أن القيان والليان محمولان على ما أضيف إليه الم  
كذلك قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ لما كان معناه: يعلم الساعة، ر  
ذلك. ويجوز أن تحمله على: يقول قبله، فيدلُّ انتصابُ المصدر على فعله، ر  
قول كعب:

يَسْعَى الْوَشَاءَ حَتَّىٰ نَيْهَا وَقِيلَهُمْ<sup>(٢)</sup> إِنَّكَ يَا ابْنَ أَبِي سُلَيْمَى لَمَقْتُولُ<sup>(٣)</sup>

ووجه ثالث: أن يُحمل على قوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [الزخرف:  
٨٠] ﴿وقيله﴾ [الزخرف: ٨٨].

وقرأ ناسٌ من غير السبعة: ﴿وقيله يا رب﴾ بالرفع، ويحتمل ضربين: أحدهما:  
أن تجعل الخبر: وقيله قيل يا رب، فيُحذف، والآخر: أن تجعل الخبر قبله يا رب  
مَسْمُوعٌ وَمُتَقَبَّلٌ، فيا رب منصوبُ الموضع بقيله المذكور، وعلى القول الآخر بقيله  
المضمر، وهو من صلته، ولا يمتنع ذلك من حيث امتنع أن يحذف بعض الموصول،  
ويبقى بعضه؛ لأنَّ حَذَفَ القولِ قد أضمر حتى صار بمنزلة المذكور. وقد يحتمل بيتُ  
كعبِ الرِّفْعِ على الوجهين اللذين ذكرناهما فيمن رفع ﴿قيله﴾ في الآية.

قال قرأ نافعٌ وحده: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٩] بالتاء، وقال  
ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء، وقال هشام بالتاء.

وقرأ الباقون بالياء.

وقال الخفّاف: عن أبي عمرو: الياء والتاء عندي سواء<sup>(٤)</sup>.

وجه الياء أن يحمل على الغيبة التي هي: ﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٩].

ووجه التاء على الخطاب على ﴿قُلْ﴾ المظهر في الكلام: قل لهم سوف  
تعلمون، وكلاهما قريب المتناول كما خبر أبو عمرو فيه.

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، والكتاب ١/١٩١، ١٩٢، ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/٦٥، وشرح المفصل ٦/٦٥، وله أو لرؤية في الدرر ٦/١٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١ وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٩، والمقاصد النحوية ٣/٥٢٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣١٥، وخزانة الأدب ٥/١٠٢، وشرح ابن عقيل ص ٤١٨، وشرح المفصل ٦/٦٩، ومغني اللبيب ٢/٤٧٦، وجمع الهوامع ٢/١٤٥.

(٢) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٢٩٤:

يسعى الوشاة جنابيهما وقولهم

(٣) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٩، وأساس البلاغة (جنب).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

قال: وقرأ أبو عمرو وابن كثير: ﴿وَقَالُوا أَالِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨] ممدودة، استفهام - في تقدير ثلاث ألفات، وقال عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَالِهَتُنَا﴾ بهمزتين بعد الثانية ألف.

وقال أحمد بن صالح عن قالون عن نافع: ءألهتنا بهمزة واحدة بعدها مدّة في تقدير همزة بعدها ألفان.

وكذلك قرأت علي ابن عبدوس عن أبي عمرو عن إسماعيل عن نافع.

وقال أحمد بن صالح: وأراني سمعتُ أبا بكر بن أبي أويس يقول كما قال قالون، وقال أحمد بن صالح: بلغني عن ورش أنه كان يقرؤها بغير استفهام على مثال الخبير<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله استفهام في تقدير ثلاث ألفات ترجمة فيها تجوّز، وتحقيقها أن الهمزة المبدوء بها همزة الاستفهام، والهمزة الثانية التي هي همزة أفعلية من الهة بين بين، وبعد هذه الهمزة التي هي همزة أفعلة الألف المنقلبة عن الفاء التي هي همزة من إله قلبت ألفاً لاجتماع الهمزتين اللتين الأولى منهما مفتوحة، فهي مثل آدم، والكوفيون وابن عامر خففوا الهمزتين جميعاً على ما يروونه من تحقيق الهمزتين. وما ذكره أحمد بن صالح عن قالون عن نافع بهمزة واحدة وبعدها مدّة، فالهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة أفعلية يجعلها بين بين، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة.

وقوله في تقدير همزة بعدها ألفان، معناه أن همزة الاستفهام التي في قوله: ﴿ألِهَتُنَا﴾ جعل الهمزة التي بعدها بين بين، فصار كالألف للتخفيف الذي دخلها، وكونها بين الألف والهمزة، والألف الثانية هي ألف في الحقيقة، فأما التي قبلها فهمزة بين بين.

وما ذكره عن ورش أنه كان يقرؤها بغير استفهام، فإنّ المعنى على الاستفهام، ألا ترى أنّ المعنى: أيهما خير؟ ولعله حذف الهمزة لاجتماع المثليين ودلالة أم عليها، كما حذفها عمران في قوله:

وَأَضْبَحْتُ فِيهِ آمِنًا لَا كَمَغْشِرٍ أَتُونِي فَقَالُوا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُصْرَ<sup>(٢)</sup>  
أم الحيّ قحطان...

فهذا أكثر ما يجيء في الشعر، وقد قيل في قوله: ﴿وَتِلْكَ رِيعَةٌ تَمْتَأُ عَلَيَّ﴾ [الشعراء:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، ومعنى الليب ٥٦٩/٢، ٦٧٠.

[٢٢] أن المراد به الاستفهام، والوجه إثبات الهمزة وترك حذفها ومما تكون همزة الاستفهام فيه محذوفة قول الكميت:

وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشُّنَيْبِ يَلْعَبُ<sup>(١)</sup>

معناه على: أو ذو الشيب يلعب؟ على وجه التقرير، أن ذلك لا ينبغي.

(١) عجز بيت. صدره:

طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ

البيت من الطويل، وهو للكميت في جواهر الأدب ص ٣٩، وخزانة الأدب ٤/٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١٢٣/١١، والدرر ٣/٨١، وشرح شواهد المغني ص ٣٤، والمحتسب ١/٥٠، ٢/٢٠٥، ومغني اللبيب ص ١٤ والمقاصد النحوية ٣/١١٢، وبلا نسبة في الدرر ٥/١١٢، وجمع الهوامع ٢/٦٩.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الدخان

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ههنا ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ [٧] برفع الباء .  
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي ههنا: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ بكسر الباء .  
وفي المزمّل: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ [٩] بكسر الباء .  
وفي عم يتساءلون: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ [٣٧] كسراً، ووافقهم ابن عامر على هذين  
الحرفين في المزمّل، وفي عم يتساءلون.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ذلك كله بالرفع .  
وقرأ عاصم في رواية حفص في المزمّل: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ رفعاً، وفي  
الدخان، وعم يتساءلون: بالخفض<sup>(١)</sup>.

رفع الباء من ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ على القطع من الأوّل؛ لأنّ ما بعده قد تمّ فانقطع  
الكلام بقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الدخان: ٦].

والرفع فيه على أحد أمرين: إمّا أن يكون خبر مبتدأ محذوف لما قال: ﴿رَحْمَةً مِّنْ  
رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الدخان: ٦] قال: هو ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ فحذف المبتدأ، أو  
يكون: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ مبتدأ وخبره الجملة التي عاد الذّكر منها إليه، وهو قوله:  
﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ويقوي هذا قوله: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ومن قرأ: ﴿رَبِّ  
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ جعله بدلاً من ﴿رَبِّكَ﴾ المتقدّم ذكره.

قال أبو الحسن: الرفع أجودّ وبه نقرأ .  
وما في المزمّل: ﴿وَأَذْكُرْ أَنَّمَّ رَبِّكَ وَيَتَلَّ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ [المزمّل: ٨، ٩] فقد تمّ  
الكلام بقوله: ﴿ويتل إليه تبتيلاً﴾، وانقطع، فالاستئناف فيه أحسن كما كان في قوله:  
﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ في الدخان، ومن لم يستأنف أبدله من ﴿رَبِّكَ﴾ من قوله:  
﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ - ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ كما أبدل في الدخان، فإذا قطعه من قوله:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.



﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ فرفع ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ كان على الوجهين اللذين ذكرناهما في الآية التي في الدخان، وما في عم يتساءلون، فقوله: ﴿جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا﴾ [النبأ: ٣٦] فمن استأنف أيضاً جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وجاز أن يكون: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾ مبتدأ وخبره ﴿الرَّحْمَنُ﴾، ومن أبدل فقال: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ كان الرحمن على قوله مبتدأ وما بعده خبره.

اختلفوا في كسر التاء وضمها من قوله عز وجل: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ [الدخان: ٤٧] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿خُذُوهُ فَاغْتَلَوْهُ﴾ بضم التاء. عبيد عن أبي عمرو: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ و﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ بالكسر والضم جميعاً، لم يذكر عبيد الباقيين بشيء. وعن عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ كسراً. وقرأ الباقون: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ بالكسر<sup>(١)</sup>.

قيل في قوله: فاعتلوه: قودوه بعنقب، وَيَعْتَلُ وَيَعْتَلُ مَثَلٌ يَعْكِفُ وَيَعْكُفُ وَيَحْشِرُ وَيَحْشُرُ، وَيَفْسِقُ وَيَفْسُقُ، ونحو ذلك من الكلم التي يجيء فيه يفعل ويفعل جميعاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿يَغْلِي﴾ [الدخان: ٤٥].

فقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص: ﴿يَغْلِي﴾ بالياء. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَغْلِي﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>.

من قال: ﴿تغلي﴾ بالتاء حمله على الشجرة، كأن الشجرة تغلي في البطون، ومن قال: ﴿يغلي﴾، جعله على الطعام لأن الطعام هو الشجرة في المعنى. ألا ترى أنه خبر الشجرة؟ والخبر في المعنى إذا كان مفرداً هو الابتداء، ولا يُجْعَلُ عَلَى الْمُهْل؛ إنما دُكِرَ لِلتَّشْبِيهِ فِي الدُّوْبِ.

فأمّا قوله: ﴿أَلَمْ يَكْ نَظْفَةً مِنْ مَنِي تُمْنِي﴾ [القيامة: ٣٧] فالتاء فيه كالياء؛ لأن كل واحد منهما هو الآخر، قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢].

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿ذُقْ أَنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

وقرأ الباقون: ﴿إِنَّكَ﴾ بكسر الألف<sup>(٣)</sup>.

من كسر ﴿أَنْ﴾ فعلى ما كان يقوله، فالمعنى: إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ فِي زَعْمِكَ، وفيما تقوله، فأجري ذلك على حسب ما كان يذكره أو يُذَكِّرُ به، ومثل هذا

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

قوله: ﴿أَبْنُ شُرَكَاءِ الَّذِينَ كَفَرُوا نَزَعْتُمْ﴾ [القصص: ٦٢] أي شركائي فيما يفترون ويدعون، وأخبرنا بعض الرواة أن زهرة اليمن قال في جرير:

أبلغ كليباً وأبلغ عنك شاعرها أنبي الأعرأ وأني زهرة اليممن<sup>(١)</sup>  
وأجابه جرير:

ألم تكن في وسوم قد وسمت بها من حان مؤعظة يا زهرة اليممن<sup>(٢)</sup>  
أي: زهرة اليمن فيما تقول، وكذلك أبو جهل كان يقول: أنا أعز الوادي وأمنهم، فعلى ما يقول جاء التنزيل بتكذيبه، فأما قول الكسائي: ﴿ذق أنك﴾ بفتح الهمزة فالمعنى: ذق بأنك، والناس على الأول.

قرأ نافع وابن عامر ﴿في مقام أمين﴾ [الدخان: ٥١] بضم الميم.

وقرأ الباقون: ﴿في مقام﴾ بفتح الميم<sup>(٣)</sup>.

من فتح الميم من ﴿مقام﴾ أراد به المجلس والمشهد، كما قال: ﴿في مقعد صدق﴾ [القمر: ٥٥] ووصفه بالأمن، يقوي أنه يُراد به المكان، ووصف بالأمن كما يوصف بالخوف.

وأما من ضم فإنه يحتمل أن يريد به المكان من أقام فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً، ويجوز أن يجعله مصدراً ويقدر المضاف محذوفاً في موضع إقامة أمين.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الجاثية

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آتَتْ﴾ [٤] رفعا،  
﴿وَصَرِيْفَ الرِّيْحِ آتَتْ﴾ [٥] رفعا.

وقرأ حمزة والكسائي: كسرا فيهما<sup>(١)</sup>.

من قال: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آتَتْ﴾ جاز الرفع في قوله: ﴿آيَاتٍ﴾ من وجهين:  
أحدهما: العطف على موضع ﴿إِنَّ﴾ وما عملت فيه؛ لأن موضعها رفع بالابتداء، فيحمل  
الرفع فيه على الموضع، والآخر: أن يكون مُستأنفاً، ويكون الكلام جملة معطوفة على  
جملة؛ فيكون قوله: ﴿آيَاتٍ﴾ على هذا مرتفعا بالظرف في قول من رأى الرفع بالظرف، أو  
بالابتداء في قول من لم يَرِ الرفع بالظرف، فهذا وجه قول من رفع ﴿آيَاتٍ﴾ في الموضعين.

قال أبو الحسن: ﴿من دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾ قراءة الناس الرفع، وهو أجود، وبها نقرأ،  
لأنه قد صار على كلام آخر. نحو: إن في الدار زيدا وفي البيت غيره، لأنك إنما  
تعطف الكلام كله على الكلام كله.

قال: وقد قرئ بالنصب وهو عَرَبِيٌّ، انتهت الحكاية عنه.

فأمّا قوله: ﴿وَالْخَلْقِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَصَرِيْفَ  
الرِّيْحِ آتَتْ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٥] فإنك إن تركت الكلام على ظاهره؛ فإن فيه عطفاً  
على عاملين: أحد العاملين: الجارُ بالذي هو ﴿في﴾ من قوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ﴾  
[الجاثية: ٤] والعامل الآخر: إن نصبت إن، وإن رفعت، فالعامل المعطوف عليه مع  
في: الابتداء أو الظرف.

ووجه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾ [الجاثية:  
٤] ﴿وَصَرِيْفَ الرِّيْحِ آيَاتٍ﴾ [الجاثية: ٥] فعلى أنه لم يُحمل على موضع إن كما  
حمله من رفع آيات في الموضعين أو قطعه واستأنف، ولكن حُوِّلَ على لفظ إن دون

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

موضعها فحمل ﴿آيات﴾ في الموضعين على نصب إن في قوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣] فإن قلت إنّه يعرض في هذه القراءة العطف على عاملين، وذلك في قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ [الجاثية: ٥] وسيبويه وكثير من النحويين لا يجيزونه، قيل يجوز أن يقدر في قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾، وإن كانت محذوفة من اللفظ في حكم المثبت فيه، وذلك أن ذكره قد تقدّم في قوله: ﴿إن في السموات﴾ ﴿وفي خلقكم﴾ فيجوز أن يكون حذفها لأن حرف الجرّ قد تقدّم ذكره في قوله: ﴿إن في السموات﴾ وقوله: ﴿وفي خلقكم﴾ فلما تقدّم ذكر الجار في هذين قدر فيه الإثبات في اللفظ، وإن كان محذوفاً منه كما قدر سيبويه في قوله:

أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَسَارٍ تَسْوَقُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(١)</sup>  
 إن ﴿كل﴾ في حكم الملفوظ به، واستغني عن إظهاره بتقدّم ذكره، وكذلك فعلت العرب في الجار، ألا ترى أنّهم لم يجيزوا: من تضرب أمر، ولو قلت: بمن تمر أمر، كان جائزاً؟ وعلى أنّهم قالوا: على من تنزل أنزل عليه، فحذفوا الجار، وحسن ذلك لتقدّم ذكر الجار، وعلى هذا قول الشاعر:

إنّ الكريم، وأبيك، يعتمل إن لم يجذ يوماً على من يتكل<sup>(٢)</sup>  
 لما ذكر ﴿على﴾ وإن كانت زائدة في قول سيبويه حسن حذف الجار من الصلة، ولو لم يذكره لم يجز، وكذلك ما حكاه يونس؛ من قولهم: مررت برجل صالح إلا صالح، فطالح، لما تقدّم ذكر الجار حسن ذلك، ولو لم يذكر الجار لم يكن هذا، ومما يؤكد قول حمزة والكسائي، وأن ﴿آيات﴾ محمولة على إن ما ذكر من أنّه في قراءة ثلاث لامات. ﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة لآيات﴾ وكذلك الموضعان الآخران. فدخل اللامات يدل على أن الكلام محمول على ﴿إن﴾، وإذا كان محمولاً عليها حسن النصب على ما قرأ حمزة والكسائي، وصار كل موضع من ذلك كأن ﴿إن﴾

(١) مرّ سابقاً.

(٢) بعده:

#### فيكتسي من بعدها ويكتحل

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٧٥/١١ (عمل)، والأشباه والنظائر ٢٩٢/١، والجنى الداني ص ٤٧٨، وخزانة الأدب ١٤٦/١٠، والخصائص ٣٠٥/٢، والدرر ١٠٨/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٥، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، وشرح التصريح ١٥/٢، وشرح شواهد المغني ص ٤١٩، والكتاب ٨١/٣، والمحتسب ٢٨١/١، وهمع الهوامع ٢٢/٢، وكتاب العين ١٥٣/٢، ومقاييس اللغة ٤/١٤٥، وديوان الأدب ٤١٦/٢ وأساس البلاغة (عمل)، (وجد)، وتاج العروس (عمل)، (علا).  
 اعتمل الرجل: عمل بنفسه. وأراد من يتكل عليه، فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة، ألا ترى أنه يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه؟ (اللسان ٤٧٥/١١ عمل).

مذكورة فيه، بدلالة دخول اللام؛ لأن هذه اللام إنما تدخل على خبر إن، أو على اسمها، ومما يجوز أن يتأول على ما ذكرنا في قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ قول الفرزدق:

وَيَاشِرَ رَاعِيهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ وَجَثْبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَسْتَحْرِفُ

فهذا إن حملت الكلام على ظاهره كان عطفاً على عاملين على الفعل والباء، وإن قدّرت أن الباء ملفوظ بها لتقدّم ذكرها، صارت في حكم الثبات في اللفظ، وإذا كان كذلك كان العطف على عامل واحد. وهو الفعل دون الجار، وكذلك قول الآخر:

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَاةِ شَرًّا<sup>(١)</sup>

إن قدّرت الجار في حكم المذكور بها بدلالة المتقدّم عليه لم يكن عطفاً على عاملين كما لم يكن قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ كذلك وقد يخرج قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ و﴿آيات﴾ من أن يكون عطفاً على عاملين من وجه آخر، وهو أن تقدّر قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار﴾ معطوفاً على ﴿في﴾ المتقدّم ذكرها، ويجعل آيات متكررة كررتها لما تراخى الكلام وطال، قال بعض شيوخنا في قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مِنْ يُكَادِرُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَآتَنَّهُمْ﴾ [التوبة: ٦٣] إن ﴿أن له﴾ هي الأولى كررت، وكما جاء ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٩] لما تراخى عن قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩] وهذا النحو من كلامهم ضيق.

اختلفوا في التاء والياء من قوله عز وجل ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص والأعشى عن أبي بكر وأبو عمرو ﴿يؤمنون﴾ بالياء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تؤمنون﴾ بالتاء، وكذلك يحيى عن أبي بكر عن عاصم بالتاء أيضاً<sup>(٢)</sup>.

حجة من قرأ بالياء أن قبله غيبة، وهو قوله: ﴿لَيَقَوْمٌ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ٤]، ومن حجته أنه قال: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٦] مخاطبة للنبي ﷺ، فلا يكون في خطابه: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ تُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦] فإن قلت: إن في أول الكلام خطاباً، وهو قوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابِّهِ﴾ [الجاثية: ٤] قيل: والغيبة التي ذكرنا أقرب إلى الحرف المختلف فيه، والأقرب إليه أولى أن يحمل عليه، والتاء على: ﴿تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ فقل لهم: بأي حديث بعد ذلك تؤمنون.

(١) البيت من رجز لأبي النجم في الشعر والشعراء ص ٤٠٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

قال: قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لِنَجْزِي قَوْمًا﴾ بالنون [الجائية: ١٤].

وقرأ الباقون بالياء<sup>(١)</sup>.

حجّة الياء: أن ذكر الله عز وجل قد تقدّم في قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجائية: ١٤] فيكون فاعل يجزي، ومن قرأه بالنون، فالنون في معنى الياء، وإن كانت الياء أشدّ مطابقة لما في اللفظ.

ابن كثير وعاصم في رواية حفص: ﴿مَنْ يَجْزِي أَلِيمٌ﴾ [الجائية: ١١] رفع.  
الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَلِيمٌ﴾ خفض<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الرجز: العذاب، بدلالة قوله: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩] وقوله: ﴿لَئِن كَشَفْنَا عَنْكَ الرِّجْزَ لَتُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤] وقال: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُمْ يَلْفُوهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٥] وفي موضع آخر: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ﴾ [الزخرف: ٥٠] فمعنى قول من جرّ فقال: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزِ أَلِيمٍ﴾: لهم عذاب من عذاب أليم، فإذا كان عذابهم من عذاب أليم. كان عذابهم أيضاً أليماً وقوله: ﴿مِن رِّجْزٍ﴾ على صفة العذاب؛ لأنه نكرة فيكون فيه ذكر منه، ومن قال: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزِ أَلِيمٍ﴾ فرفع أليماً، كان المعنى: لهم عذاب أليم من عذاب، وليس فائدته كذلك فالقول في ذلك أمران:

أحدهما: أن الصفة قد تجيء على وجه التأكيد، كما أن الحال قد تجيء كذلك، وذلك نحو ما روي من أنه في بعض الحروف: نعمة أنثى، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] وقوله: ﴿وَمِنْمَا أَتَاكُمُ الْآخِرَىٰ﴾ [النجم: ٢٠] وقولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر، قال:

وأبي الذي ترك المملوك وجمعتهم بضهَابِ هَامِدَةٍ كَأَمْسِ الدَّابِرِ<sup>(٣)</sup>

والآخر: أن يُحمل على الذي بمعنى الرُّجس الذي هو النجاسة على البدل للمقاربة، ومعنى النجاسة فيه قوله: ﴿وَسَقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

(٢) ذكر في سبأ.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٥٣٣/١ (صهب)، ٢٧٠/٤ (دبر)، ١٠/٦ (أمس)، وجمهرة اللغة ص ٢٩٦، والمخصص ٣٤/١٤، وتاج العروس ٢٢٢/٣ (صهب)، ٢٦٩/١١ (دبر)، وأساس البلاغة (دبر).

ضهَاب: موضع جعلوه اسماً للبقعة، وبين البصرة والبحرين عين تُعرف بعين الأصهب أمسى الدابر: الذهاب.

[إبراهيم: ١٦، ١٧] فكأنَّ المعنى: لهم عذابٌ مِنْ تجرُّعِ رجسٍ، أو شربِ رجسٍ؛ فيكون ﴿مِنْ﴾ تبييناً للعذابِ مِمَّ هو.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله: ﴿سَوَاءٌ نَجَّيْتَهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١] فقرأ الكسائي وحمزة وحفص عن عاصم: ﴿سَوَاءٌ﴾ نصباً. الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ﴾<sup>(١)</sup> رفع.

قال أبو علي: ليس الوجه في الآية نصب ﴿سواء﴾ إذا نصبه على أن يجريه على ما قبله على حدِّ قوله: مررتُ برجلٍ هاربٍ أبوه، وبرجلٍ خارجاً أخوه، لأنَّه ليس باسم فاعل، ولا بما شُبِّه به من حَسَنٍ، وشديدٍ ونحو ذلك، إنَّما هو مصدر فلا ينبغي أن يُجرى على ما قبله، كما يُجرى اسمُ الفاعل وما شُبِّه به، لتعريفه من المعاني التي أعمل لها فاعلاً وما شُبِّه به عَمَلُ الفعل، ومَنْ قال: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه، ويسرج خَزْرُ<sup>(٢)</sup> صُفْتُهُ، وبرجلٍ مائةِ إبله، استجاز أن يجري ﴿سواء﴾ أيضاً على ما قبله، كما أجرى الضربَ الأوَّلَ، فأما مَنْ قال: ﴿أَنْ نَجَّيْتَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ﴾ [الجاثية: ٢١] فنصب، فإنَّ انتصابه يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن تجعل المحيا والممات بدلاً من الضمير المنصوب في ﴿نَجَّيْتَهُمْ﴾؛ فيصير التقدير: أن نجعل محياهم ومماتهم سواء، فينتصبُ سواءٌ على أنه مفعول ثانٍ لنجعل، ويكون انتصابُ سواءٍ على هذا القول حسناً، لأنَّه لم يرفع مظهراً، ويجوز أيضاً أن تجعل ﴿محياهم ومماتهم﴾ ظرفين من الزمان؛ فيكون كذلك أيضاً. ويجوز أن يعمل في الظرف أحد شئيين أحدهما: ما في سواءٍ من معنى الفعل، كأنَّه يستوي في المحيا والممات، والآخر: أن يكون العاملُ الفعل، ولم نعلم الكوفيين الذين نصبوا سواءً نصبوا الممات، فإذا لم ينصبوه كان النصبُ في ﴿سواء﴾ على غير هذا الوجه، وغير هذا الوجه لا يخلو من أن ينتصب على أنه حال، أو على أنه المفعول الثاني لنجعل، وعلى أيِّ الوجهين حملته، فقد أعملته عملَ الفعل، فرفعت به المظهرَ، فإنَّ جعلته حالاً أمكن أن تكون الحال من الضمير في ﴿نَجَّيْتَهُمْ﴾ ويكونُ المفعول الثاني قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ فإذا جَعَلْتِ قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ المفعول الثاني أمكن أن يكونَ ﴿سواء﴾ منتصباً على الحال ممَّا في قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ من معنى الفعل، ويكون ذو الحال الضمير المرفوع في قوله: كالَّذِينَ آمَنُوا، وهذا الضمير يعود إلى الضمير المنصوب في ﴿نَجَّيْتَهُمْ﴾؛ فانتصابه على الحال من هذين الوجهين، ويجوز أن لا

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

(٢) صُفَّةُ الرُّخْلِ والسرِّج: التي تضم العرقوتين والبدادين من أعلاهما وأسفلهما، والجمع صُفَفٌ على القياس (لسان العرب ١٩٥/٩ مادة: صفف).

تجعل قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ المفعول الثاني، ولكن تجعل المفعول الثاني قوله: ﴿سِوَاهُمْ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾، فيكون جملة في موضع نصب بكونها في موضع المفعول الثاني لتجعل، ويجوز فيمن قال: مررت برجل مائة إبله، فأعمل المائة عمل الفعل أن ينصب ﴿سِوَاهُمْ﴾ على هذا الوجه أيضاً ويرتفع به المحيا، كما جاز أن يرتفع إذا قدرت الجملة في موضع الحال، والحال في الجملة التي هي ﴿سِوَاهُمْ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ تكون من ﴿تَجْعَلُ﴾ وتكون ممّا في قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ من معنى الفعل، وقد قيل في الضمير في قوله: ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ قولان:

أحدهما: أنه ضمير الكفّار دون الذين آمنوا، وقيل: إنه ضمير للقبيلين المؤمن والكافر، فمن جعل الضمير للكفّار دون المؤمنين كان ﴿سِوَاهُمْ﴾ على هذا القول مرتفعاً بأنّه خبر ابتداءً مقدّم تقديره: محياهم ومماتهم سواء، أي: محياهم محيا سوء، ومماتهم كذلك، ولا يكون النصب على هذا في سواء، لأنّه إثبات في الإخبار بأنّ محياهم ومماتهم يستويان في الذم والبعد من رحمة الله.

والقول الآخر: إنّ الضمير في محياهم ومماتهم للقبيلين، فإذا كان كذلك جاز أن ينتصب سواء على المفعول الثاني من ﴿تَجْعَلُ﴾ فيمن استجاز أن يعمل في الظاهر؛ لأنّه ملتبس بالقبيلين جميعاً، وليس في الوجه الأوّل كذلك، لأنّه للكفّار دون المؤمنين، فلا يلتبس بالمؤمنين من حيث كان للكفّار دونهم، ولا يجوز أن ينتصب سواء وإن كان الضمير في نجعلهم للكفّار خاصة، وفي محياهم ومماتهم كذلك، لأنّه يلزم أن يكون داخلاً في الحسابان وليس المعنى كذلك إنّما المعنى على القطع والثبات باستواء محيا الكفّار ومماتهم، فإن قلت: كيف يدخل في الحسابان وهو في صلة ﴿أَنْ نَجْعَلَهُمْ﴾؟ قيل: إنّّه يدخل في الحسابان، وإن كان في صلة أن نجعل كما دخل في النفي قوله: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] فكما دخل أن ينزل في النفي بدلالة دخول من في قوله: ﴿مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ وإن كان النفي لاحقاً ليودّ، كذلك يدخل سواء إذا نصبت في الحسابان؛ لأنّه في صلة أنّ الذي وقع عليه الحسابان، كما دخل قوله: ﴿مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ في النفي؛ لأنّه مفعول النفي؛ فكذلك سواء مفعول ﴿نَجْعَلُ﴾ الذي وقع عليه الحسابان، وليس المراد إدخاله في الحسابان إنّما المراد الإثبات والإعلام باستواء محياهم ومماتهم في السوء، والذم، وإذا كان كذلك لم يكن فيه إلاّ الرفع، ويكون على هذا الوجه قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ في موضع المفعول الثاني، و﴿سِوَاهُمْ مَحْيَاهُمْ﴾ استئناف ولا يكون في موضع حال من قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، لأنّه لا يلتبس بهم، ألا ترى أن الضمير على هذا القول للكفّار خاصة دون المؤمنين؟ قال سيبويه: وما كان من النكرة رفعاً غير صفة فهو في المعرفة كذلك، وتلا الآية، يريد أنه إذا لم يعمل عمل



الفعل إذا جرى على النكرة نحو مررتُ برجلٍ سواءً أبوه وأمه، فهو في المعرفة كذلك في أنه لا يعمل عمل الفعل في الظاهر، وهذا يدلُّ على أنه جعل قوله: سواءً محياهم ومماتهم، ملتبساً لما قبله إلا أنه لم يُجره عليه من حيث لم يُشبه اسم الفاعل ولا ما شُبه به.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿غَشْوَةٌ﴾ [الجاثية: ٢٣] بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بالف<sup>(١)</sup>.

و﴿غَشْوَةٌ﴾ قراءة الأعمش فيما زعموا، وحكى فيها: غَشْوَةٌ، وَغِشْوَةٌ، وَغُشْوَةٌ، وحكى أبو الحسن: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بضم الغين.

وقراءة الجمهور: ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بكسر الغين.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥] بفتح الياء وضمّ الراء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا يُخْرَجُونَ﴾ بضمّ الياء وفتح الراء<sup>(٢)</sup>.

حجّة من فتح قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧] وفي أخرى: ﴿عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]. وحجّة من ضمّ الياء: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٧] ويقوّيه قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥] فكما أن الفعل فيه مبني للمفعول؛ فكذلك المعطوف عليه ليكون وجهاً واحداً.

قرأ حمزة وحده: ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢] نصباً.

وقرأ الباقون: ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الرفع الذي هو قراءة الجمهور في الساعة من وجهين:

أحدهما: أن تقطعهُ من الأوّل، فتعطفُ جملةً.

والآخر: أن يكون المعطوف محمولاً على موضع إنَّ وما عملتُ فيه، وموضعها رفع.

ويحتمل وجهاً ثالثاً وهو أن تعطفه على الضمير في المصدر إلا أن هذا يحسن إذا أكد نحو: ﴿إِنَّكُمْ بِرَبِّكُمْ هُمْ وَوَيْلٌ لِّمَنْ حَبَّتْ لَأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ٢٧] فإذا لم يؤكد لم تُحتمل عليه القراءة.

وأما قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ مِّمَّنْ فَأَسْتَوِي وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم: ٦، ٧]؛ فإنَّ قوله: ﴿وَهُوَ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

(٢) ذكر في الأعراف.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى ﴿١﴾ يرتفع ﴿هو﴾ فيه بالابتداء وليس هو من باب: استوى زيد وعمرو، إذا أردت استويا، ولو كان منه لكان استوى هو وهو، وكان قوله: ﴿بِالْأَفْقِ﴾ ظرفاً للاستواء، وليس كذلك، ولكنه استوى الذي يقتصر فيه على فاعل واحد كقوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُمْ وَأَسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤] و﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فقوله: ﴿بِالْأَفْقِ﴾ تأويلنا في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وفيه ضمير للمبتدأ، فقد تبيّن أنّه لا دلالة لمن احتجّ بهذه الآية على جواز عطف الظاهر المرفوع على المضمّر المرفوع من غير أن يُؤكّد، ولكن يجيء في الشعر كقوله:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُزْهَرُ تَهَادَى كِنِعَاجِ الْمَلَاتِ عَسْفَنَ رَمَلًا<sup>(١)</sup>

ومن نصب فقال: ﴿وَالسَّاعَةَ﴾ حمله على لفظ ﴿إِنَّ﴾ مثل: إن زيدا منطلقاً وعمراً قائماً، وموضع قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ رفع بأنه في موضع خبر إن، وقد عاد الذكر إلى الاسم فكأنه قال: والساعة حق لأن قوله: لا ريبَ فيها في معنى حق.

قال أبو الحسن: الرفع أجود في المعنى، وفي كلام العرب، وأكثر إذا جاء بعد خبر إن اسم معطوف، أو صفة أن يرفع، قال: وقد قرئت نصباً وهي عربية، ويقوي ما ذهب إليه أبو الحسن قوله: ﴿إِنَّكَ الْأَرْضُ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨] والعاقبة لم تقرأ فيما علمت إلا مرفوعة.

(١) يروى «الغلا» بدل «الملا».

البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٨، وشرح المفصل ٧٦/٣، واللمع ص ١٨٤، والمقاصد النحوية ١٦١/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٩/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٠١، والكتاب ٣٧٩/٢.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الأحقاف

اختلفوا في قوله: ﴿بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ و﴿حُسْنًا﴾ [١٥].

فقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿إِحْسَانًا﴾ بألف.

وقرأ الباقون: ﴿حُسْنًا﴾ بغير ألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الباء في قوله: ﴿بِوَالِدَيْهِ﴾ يجوز أن يتعلق ﴿بِوَصِيئِنَا﴾، بدلالة قوله:

﴿ذَلِكَ وَمَنْكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥١] ويجوز أن تتعلق بالإحسان، يدلُّ على ذلك قوله:

﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنَ الْبَيْتِ﴾ [يوسف: ١٠٠] ولا يجوز أن تتعلق الباء في الآية

بالإحسان لتقدمها على الموصول، ولكن يجوز أن تعلقها بمضمرة يفسره الإحسان، كما

جاز ذلك في الفعل في نحو: ﴿وَكَاثُرًا فَيُؤْمِنُ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] ومثل ذلك:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا<sup>(٢)</sup>

في قول من لم يعلقه بالجزاء، ألا ترى أن الجزاء يتعلق بالباء في نحو قوله: ﴿إِنِّي

جزيتهم اليوم بما صبروا﴾ [المؤمنون: ١١١] ولكن في قول من علّقه بمضمرة يبينه. (أن

أجلدا) والإحسان خلاف الإساءة، والحسن خلاف القبح، فمن قال: إحساناً كان

انتصابه على المصدر، وذلك أن معنى قوله: ﴿وَوَصِيئَاتِنَا لِلْإِنْسَانِ بِوَالِدَيْهِ﴾: أمرناه بالإحسان،

أي: ليأتي الإحسان إليهما دون الإساءة، ولا يجوز أن يكون انتصابه بوصيئنا، لأنَّ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٢) قوله: رَبِّيئُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا

الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٢٨١، وخزانة الأدب ٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، والدرر ١/٢٩٢،

٥٠/٢، والمحاسب ٢/٣١٠، وبلا نسبة في تاج العروس ٨/٣٥٩ (عدد)، ٩/١٨٠ (معد)، وأساس

البلاغة (معد)، والأشباه والنظائر ٨/١٤٢، والدرر ٤/٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٦ وشرح

المفصل ٩/١٥١، واللامات ص ٥٩، والمنصف ١/١٢٩، وهمع الهوامع ١/٨٨، ١١٢، ٣/٢، ولسان

العرب ٣/٢٨٧ (عدد)، ٤٠٤، ٤٠٧ (معد)، وتهذيب اللغة ٢/٢٦٠، وجمهرة اللغة ص ٦٦٥،

والمخصص ١٤/١٧٥. تمعد الرجل أي تزيتا بزيتهم، أو انتسب إليهم أو تصبر على عيش معد.

وتمعدا: غلظ وسمن.

وَصَيَّنَا قَدْ اسْتَوْفَى مَفْعُولِيهِ اللَّذِينَ أَحَدُهُمَا مَنْصُوبٌ، وَالْآخِرُ الْمَتَعَلِقُ بِالْيَاءِ وَحِجَّتُهُ قَوْلُهُ فِي الْأَنْعَامِ: ﴿وَيَا أُولَ الَّذِينَ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام: ١٥١].

وَمَنْ قَالَ: ﴿بِوَالِدِيهِ حَسَنًا﴾ فَمَعْنَاهُ: لِيَاتٍ فِي أَمْرِهِمَا أَمْرًا ذَا حَسَنِ، أَيْ: لِيَاتِ الْحَسَنِ فِي أَمْرِهِمَا دُونَ الْقَبِيحِ، وَحِجَّتُهُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿لِيَسْتَذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأحقاف: ١٢].

فقرأ ابن كثير فيما قرأت على قبيل، وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿لِيَسْتَذِرَ﴾ بالياء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿لِيَسْتَذِرَ﴾ بالتاء. وأخبرني إسحاق بن أحمد الخزاعي عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿لِيَسْتَذِرَ﴾ بالتاء<sup>(١)</sup>.

حجّة التاء: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَخَشِنَهَا﴾ [النازعات: ٤٥] و﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] و﴿إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] و﴿لِيَسْتَذِرَ بِهِ وَذَكَرَى﴾ [الأعراف: ٢].

وحجّة الياء قوله: ﴿لِيَسْتَذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] وقد تقدّم ذكر الكتاب، فأسند الإنذار إلى الكتاب، كما أسنده إلى الرسول عليه السلام.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كُرْهًا﴾ و﴿كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥] نصباً.

وقرأ الباقون: ﴿كُرْهًا﴾ بضم الكاف في الحرفين<sup>(٢)</sup>.

الكره: كأنه المصدر، والكره: الاسم، كأنه الشيء المكروه، وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فهذا بالضم، وقال: ﴿أَنْ تَرْتَبُوا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾ [النساء: ١٩] فهذا في موضع حال، ولم يقرأ - زعموا - بغير الفتح، فعلى هذا ما كان مصدراً أو في موضع حال الفتح فيه أحسن، وما كان اسماً نحو: ذهب به على كره، كان الضم فيه أحسن، وقد قيل: إنهما لغتان، فمن ذهب إلى ذلك جعلهما مثل الشرب والشرب، والضعف والضغف، والفقر والفقر، ومن غير المصادر: الدف والدف، والشهد والشهد.

اختلفوا في الياء والنون من قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا وَيَتَجَاوَزُ عَنْ سيئاتهم﴾ [الأحقاف: ١٦] فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾ و﴿يَتَجَاوَزُ﴾ بالياء جميعاً.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾ و﴿نَتَجَاوَزُ﴾ بالنون جميعاً، حفص عن عاصم بالنون مثل حمزة فيهما<sup>(١)</sup>.

حجّة من قال: ﴿يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾: أن الفعل وإن كان مبنياً للمفعول، فمعلوم أنه لله عز وجل، كما جاء في الأخرى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] و﴿تَقَبَّلْ دُعَائِي﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ونحو هذا الفعل الذي هو الله سبحانه، ولم يكن لغيره، كان بناؤه للمفعول في العلم بالفاعل كبنائه للفاعل، كقوله: ﴿إِن يَنْتَهُوا يُعْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] والفعل معلوم أنه لله سبحانه وإن بُني للمفعول، ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرْ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] فَيُغْفِرُ وَيَغْفِرُ فِي هَذَا يُفْهَمُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يُفْهَمُ مِنَ الْآخِرِ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ: ﴿فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧] ثم جاء ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] وكذلك: ﴿يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٦].

وحجّة من قال: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾ و﴿نَتَجَاوَزُ﴾ بالنون أي قد تقدّم الكلام: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ﴾ [الأحقاف: ١٥] وكلاهما حسن، ألا ترى أنه قد قال: ﴿فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾.

وقرأ نافع وحفص عن عاصم: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾ [الأحقاف: ١٧] حفص منون.

ابن كثير وابن عامر ﴿أَفَ لَكُمْ﴾ نصب غير منون.

أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿أَفَ لَكُمْ﴾ حفص غير منون<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ نَوَّنَ فَقَالَ: ﴿أَفِ﴾ جعله نكرةً مثل: غاقٍ وصيه، ونحو ذلك من الأصوات، وهذا التنوين في الصوت دليل التنكير، ومن لم ينون جعله معرفة، كأنه في المعنى: الصوت الذي يعرف، وكل واحد من الكسر والفتح، إنما هو لالتقاء الساكنين، فأما التنوين فدليل التنكير، وحذفه دليل التعريف، وقد تقدّم ذكر ذلك.

اختلفوا في الثون والياء من قوله عز وجل: ﴿وَلْيُؤْفِقِيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٩] فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَلْيُؤْفِقِيَهُمْ﴾ بالياء.

وقرأ الباقون: ﴿وَلْيُؤْفِقِيَهُمْ﴾ بالنون<sup>(٣)</sup>.

حجّة الياء أنه قد تقدّم: ﴿وَهُمَا يَسْتَنْبِئَانِ اللَّهَ﴾ [الأحقاف: ١٧] والنون في معنى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٢) ذكر في سبحان.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

الياء، ومثله قوله: ﴿سُبْحٰنَ الَّذِيْٓ اَسْرٰى يَعْبُوْهُ﴾ [الإسراء: ١] ثم جاء: ﴿لِيُرِيَهُ مِنْ اٰيٰتِنَا﴾ [الإسراء: ١].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿قٰصِبٰحُوْا لَا تَرٰى اِلَّا مَسٰكِيْنَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ورفع النون من قوله: ﴿مَسٰكِيْنَهُمْ﴾ ونصبها.

فقرأ حمزة وعاصم: ﴿لَا يَرٰى اِلَّا مَسٰكِيْنَهُمْ﴾ برفع النون والياء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا تَرٰى﴾ بالتاء ﴿اِلَّا مَسٰكِيْنَهُمْ﴾ بنصب النون<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: تذكير الفعل في قراءة عاصم وحمزة: ﴿لَا يَرٰى اِلَّا مَسٰكِيْنَهُمْ﴾ حسن، وهو أحسن من إلحاق علامة التأنيث الفعل، من أجل جمع المساكن، وذلك أنهم جعلوا الكلام في هذا الباب على المعنى فقالوا: ما قام إلا هند، ولم يقولوا: ما قامت، لما كان المعنى ما قام أحد حملوا على هذا المعنى، فإن كان المؤنث يرتفع بهذا الفعل، فالتأنيث فيه لم يجيء إلا في شذوذ وضرورة فيما حكاه الأخفش، فمن ذلك قوله:

بَرٰى السُّحْرُ وَالْاَجْرَالُ مَا فِيْ غُرُوْضِهَا      فَمَا بَقِيَتْ اِلَّا الضُّلُوْعُ الْجَرٰشِعُ<sup>(٢)</sup>  
وقال:

كَانَ جَمَلٌ وَهَمٌّ فَمَا بَقِيَتْ      اِلَّا السُّحِيْرَةُ وَالْاَلْوٰحُ وَالْعَصْبُ<sup>(٢)</sup>

فيما حكاه أبو الحسن، والحمل على المعنى كثير، من ذلك قوله: ﴿اَوَّلَتْ يَرَوٰ اَنَّ  
اَللّٰهَ الَّذِيْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ وَلَمْ يَكُنْ يَخْلُقْهِنَّ بِقَدْرِ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فأدخل الباء لما كان  
في معنى: أَوْ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ بِقَادِرٍ، ومثل ذلك في الحمل على  
المعنى:

بَادَتْ وَغَيْرَ اَيْهُنَّ مَعَ الْبِلٰى      اِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ<sup>(٢)</sup>  
ثم قال:

ومشججٌ أما سِوَاهُ قَذَالَهُ<sup>(٢)</sup>

لما كان: «غَيْرَ اَيْهُنَّ مَعَ الْبِلٰى اِلَّا رَوَاكِدَ» معناه: بها رواكد، حمل مشجج على  
ذلك، وكذلك قوله عز وجل: ﴿يُطٰٓفُ عَلَيْهِمْ بِكٰٓيْسٍ مِّنْ مَّعِيْنٍ﴾ [الصافات: ٤٥] ثم قال:  
﴿وَحُوْرٌ عِيْنٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] لما كان يطاف عليهم بكذا معناه لهم فيها كذا، وقالوا: إِنَّ  
أحداً لا يقول ذلك إلا زيد، فأدخل أحداً في الواجب لما كان معنى الكلام النفي، ومثله  
قبل دخول إن قوله:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٢) الأبيات مرت سابقاً.

إذن أحد لم تنطق الشفستان<sup>(١)</sup>

فإنما دخل إن على أحد ودخولها يدل على أنه رفعه بالابتداء دون الفعل الذي يفسره «لم تنطق» وهذا الضرب كثير، وإنما ينكره من لا بصر له بهذا اللسان.

ومن قرأ: ﴿لَا تَرَىٰ إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾ كان الفعل لك أيها المخاطب، والمساكين مفعول بها، وترى في القراءتين جميعاً من رؤية العين، المعنى: لا تشاهد شيئاً إلا مساكينهم كأنها قد زالت عمّا كانت عليه من كثرة الناس بها، وما يتبعهم ممّا يقتنونه.

قال: وقرأ ابن كثير: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] بهمزة مطولة.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بهمزتين.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ على الخبر<sup>(٢)</sup>.

قول أحمد: بهمزة مطولة، المعنى بهمزتين: الأولى محققة، والثانية مخففة بين

بين.

وجه الاستفهام أنه قد جاء هذا النحو بالاستفهام نحو: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣٤] وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] وحنة الخبر أن الاستفهام تقرير فهو مثل الخبر، ألا ترى أن التقرير لا يُجاب بالفاء، كما يُجاب بها إذا لم يكن تقريراً؟ فكأنهم يؤيخون بهذا الذي يُخَيَّرُونَ به، ويبكّتون. والمعنى في القراءتين: يقال لهم هذا فَحُذِفَ القول كما حذف في نحو قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٥٠/٨:

ولو سُئِلْتُ عَنِّي التَّوَاؤُ وَتَوَاؤُهَا إِذْ لَمْ تَوَارِ النَّاجِذَ الشَّفْطَانِ  
البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٣٠/٢، ولسان العرب ٥٧٠/١ (ظرب)، ٥٩٨/٢ (مضح)، والتنبيه والإيضاح ١١٣/١. النواجد: الضواحك.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة محمد ﷺ

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٤] بضم القاف وكسر الباء وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ بالألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿الَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ أعم من ﴿قُتِلُوا﴾ ألا ترى أن الذي قاتل ولم يقتل لم يضلَّ عَمَلُهُ، كما أن الذي قتل كذلك؟ فإذا كان ﴿قاتلوا﴾ يشتمل القبيلين، وقد حصل للمقاتل الثواب في قتاله، كما حصل للمقتول كان لعمومه أولى، ومن قال: ﴿قُتِلُوا﴾ حصر ذلك على المقتولين، فله أن يقول إنَّ المقتول لا يقتل حتى يكون منه مقاتلة في أكثر الأمر، وإن كان كذلك فقد جعل في ﴿قتلوا﴾ ما في ﴿قاتلوا﴾.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ [محمد: ١٥] مقصورٌ على وزن فَعِيلٍ، وفي كتابهم مفتوحة الألف لم يذكروا مدًّا ولا غيره<sup>(٢)</sup>.

قال أبو زيد: يقال: أسنَّ الماءُ يأسِنُ أسناً إذا تغير، وأسنَّ الرجلُ يأسِنُ أسناً، إذا غُشِيَ عليه من ريح خبيثة، وربما مات منها. وأنشد:

التارِكُ القِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ يَمِيلُ فِي الرَّمْحِ مَيْلَ المَائِحِ الآسِنِ<sup>(٣)</sup>  
وقال أبو عبيدة: الآسِنُ: المتغيَّرُ الرِّيحِ.

حجة ابن كثير في قراءته: ﴿آسِنٍ﴾ على فَعِيلٍ أنَّ اسمَ الفاعلِ من فَعَلٍ يَفْعَلُ على فَعِيلٍ. وقد ثبت ذلك مع كثرته وفُشُوهُ ممَّا حكاه أبو زيد. ومن حجته: أنَّهم زعموا أنَّه

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٣) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٢٠/٨.

يُغَادِرُ القِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ يَمِيدُ فِي الرُّمْحِ مِيدَ المَائِحِ الآسِنِ

البيت من البسيط، وهو لزهير في ديوانه ص ١٢١، ولسان العرب ١٣/١٧ (أسن)، وتهذيب اللغة ١٣/

٨٤، وجمهرة اللغة ص ١٠٩١، وكتاب العين ٧/٣٠٧، وتاج العروس (أسن).



كما كان في المصحف أو بعض المصاحف ﴿من ماءٍ غيرِ يَسِينِ﴾ بالياء. وهذا إنَّما هو على تخفيف الهمزة، وهو في المنفصل نظير: مِيرٍ، وذَيْبٍ في المتصل.

وقال أبو الحسن: أَسَنَ لَعَةً، وفعلٌ إنَّما هي للحال التي يكون عليها.

فأما مَنْ قال: ﴿غيرِ أَسِينِ﴾ على فاعل، فإنَّما يريد أن ذلك لا يصير إليه فيما يستقبل، فهو من باب: بعيرك صَائِدٌ عَدَاً.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿مَاذَا قَالَ أَنْفَا﴾ [محمد: ١٦] قَصْرًا فيما أخبرني به مُضَر بن محمد عن البَرَزِيِّ. وقرأت على قنبل أيضاً ممدوذةً.

وكذلك قرأ الباقون: ﴿أَنْفَا﴾ ممدودة أيضاً.

قال أبو زيد: اتنفت الكلام اتتنافاً وابتدأته ابتداءً وهما واحد. وأنشد أبو زيد:

وَجَدْنَا آلَ مُرَّةٍ حِينَ خِفْنَا جَرِيرَتَنَا هُمُ الْأَنْفَ الْكِرَامَا  
وَيَسْرُحُ جَارُهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمْسَى كَأَنَّ عَلَيْنِهِ مُؤْتِنِفًا حَرَامَا

قال السكري: الأنفُ الذين يأنفون من احتمال الضم، فقال أبو علي: فإذا كان

كذا فقد جمع فعلاً على فَعْلٍ؛ لأنَّ واحدَ أَنْفٍ أَنْفٌ، بدلالة قول الشاعر:

وَحَمَّالُ الْمِئِينِ إِذَا أَلْمَتْ بِنَا الْحَدَثَانَ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ<sup>(١)</sup>

فشبه الصفة بالاسم، فكسرها تكسيه، وقد قالوا في جمع نُمِرٍ: نُمُرٌ، أنشد

سيبويه:

فِيهِ عَيَايِيلُ أُسُودٌ وَنُمُرٌ<sup>(٢)</sup>

وليس الأنفُ والأَنْفُ في البيتين ممَّا في الآية في شيءٍ لأنَّ ما في الشعر: من

الأنفة. وما في الآية: من الابتداء، ولم يُسْمَعْ أَنْفٌ في معنى ابتداء، وإن كان القياس

يوجب، وقد يجيء اسمُ الفاعلِ على ما لم يستعمل من الفعل نحو: فَقِيْرٌ جَاءَ عَلَى فَقْرٍ،

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧٦٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٧، ولسان العرب ١٣٢/٢ (حدث)، وتاج العروس ٢٠٧/٥ (حدث)، وتهذيب اللغة ٤٠٥/٤، والمخصص ٨٢/١٦.

(٢) الرجز لحكيم بن معية في شرح أبيات سيبويه ٣٩٧/٢، ولسان العرب ٢٣٤/٥ (نمر) والمقاصد النحوية ٥٨٦/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/٤، ٣٧٦، وشرح التصريح ٣١٠/٢، ٣٧٠، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٢/٣، وشرح الأشموني ٨٢٩/٣، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦، وشرح المفصل ١٨/٥، ٩٢/١٠، والكتاب ٥٧٤/٣، ولسان العرب ٤٨٩/١١ (عيد)، والمقتضب ٢٠٣/٢، والممتع في التصريف ٣٤٤/١.

وفي البيت شاهدان أولهما قوله: «نُمُرٌ»، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه: أولها أنه «فَعْلٌ» وثانيها أن أصله «نُمور» على «فَعول» ثم اقتطع بحذف الواو، وثالثها أن أصله «نُمُر» ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها أو أتبع ثانيه لأوله. وثانيهما قوله: «عيائيل» حيث أبدلت الهمزة من الياء مع كونها مفصولة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع.

والمستعملُ: افتقر، وكذلك شديدُ المستعملُ: اشتد، فكذاك قوله: أنفأ، المستعملُ  
اشتف، فأما قوله:

كَأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْتِنَقًا حَرَامًا<sup>(١)</sup>

فالمعنى: كأن عليه حُرْمَةً شَهْرٍ مُؤْتِنَقٍ حَرَامٍ، فحذف وأقام الصِّفَةَ مقام  
الموصوف، فالتقدير: إِنَّ جَارَهُمْ لِعِزِّهِمْ وَمَنْعَتِهِمْ لَا يَهَاجُ وَلَا يَضَامُ، فهو كأنه في حرمة  
شهر حرام، وكانوا لا يهيجون أحداً في الشهر الحرام، ومن ثم سُمِّيَ رَجَبٌ: مُنْصِلٌ  
الْأَسْتَى، وَالشَّهْرُ الْأَصْمُ، أَي: لَا يَسْمَعُ فِيهِ قَعْقَعَةُ السَّلَاحِ، فأما قوله:

وَيَأْكُلُ جَارُهُمْ أَنْفَ الْقِصَاعِ<sup>(٢)</sup>

فإنه يريد: أَنَّهُمْ يُوَثِّرُونَ ضَيْفَهُمْ بِأَفْضَلِ الطَّعَامِ وَجَيْدِهِ، فَيَطْعَمُونَهُ أَوَّلَهُ لَا الْبَقَايَا،  
وَمَا أُتِيَ عَلَى نُقَاوَتِهِ<sup>(٣)</sup>، فهذا جُمِيعٌ عَلَى أَنْفٍ، مثل بازلٍ وَبُزْلٍ وَقَاتِلٍ وَقَتْلٍ، فإذا كان  
كذلك قَوَى قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ: ﴿مَاذَا قَالَ أَنْفًا﴾.

وأما ما روي عن ابن كثير من قوله: ﴿أَنْفًا﴾، فيجوز أن يكون توهمه مثل حاذِرٍ  
وَحَذِيرٍ، وَفَاكِهِ وَفَكِهِ وَالْوَجْهَ الرَّوَايَةَ الْآخَرَى ﴿أَنْفًا﴾ بِالْمَدِّ كَمَا قَرَأَهُ عَامَتُهُمْ.

قال: وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو: ﴿وَأَمَلِي لَهُمْ﴾ بِضَمِّ الْأَلْفِ، وَكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْيَاءِ.  
وَالْبَاقُونَ: ﴿وَأَمَلِي﴾ بِفَتْحِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: انتظرتُه مَلِيًّا مِنَ الدَّهْرِ، أَي: مَتَسَعًا مِنْهُ، فَهُوَ صِفَةٌ اسْتَعْمَلَ  
اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، وَقَالُوا: تَمَلَيْتُ حَبِيْبًا، أَي: عَشَيْتُ مَعَهُ مَلَاوَةً وَمَلَاوَةً مِنَ الدَّهْرِ، قَالَ  
التَّوْرِيُّ: مَلَاوَةٌ وَمِلَاوَةٌ وَمَلَاوَةٌ، وَالْمَلَا: الْمَتَسَعُ مِنَ الْأَرْضِ قَالَ:

أَلَا عَنِّيَابِي وَازْقَعَا الصَّوْتِ بِالْمَلَا<sup>(٥)</sup>

(١) مرٌّ سابقاً.

(٢) عجز بيت. صدره:

ويحرم سرُّ جارِتهم عليهم

البيت من الوافر، وهو للحطينة في ديوانه ص ٢٠٢، ولسان العرب ١٣/٩ (أنف)، وأساس البلاغة  
(أنف)، وتاج العروس ٦/١٢ (سرر)، ١٨/٢٢ (تضع)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٨٦ أنف كل  
شيء: طرفه وأوله.

(٣) النُقَاوَةُ: أَفْضَلُ مَا انْتَقَيْتَ مِنَ الشَّيْءِ. وَقِيلَ: نُقَاوَةُ الشَّيْءِ: خِيَارُهُ، وَكَذَلِكَ النُّقَايَةُ، بِالضَّمِّ فِيهِمَا كَأَنَّهُ بَنِي  
عَلَى ضِدِّهِ، وَهُوَ النُّقَايَةُ، لِأَنَّ فَعَالَةً تَأْتِي كَثِيرًا فِيمَا يَسْقُطُ مِنْ فَضْلَةِ الشَّيْءِ. وَجَمَعَ النُّقَاوَةَ نَقَاً وَنُقَاءً،  
وَجَمَعَ النُّقَايَةَ نَقَايَا وَنُقَاءً. (لسان العرب ٣٣٨/١٥، ٣٣٩ مادة: نقا).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٥) صدر بيت، عجزه:

فإن الملا عندي يزيد المدى بُعدا

وقال آخر:

وَأَنْضُرُ الْمَلَأَ بِالشَّاحِبِ الْمُتَشَلِّشِلِ<sup>(١)</sup>

وقالوا: المَلَوَانِ: يريدون بها تكرُّر اللَّيْلِ والنُّهَارِ، وكثرة تردُّدِهِمَا، وطول

مدتهما، قال:

نَهَارٌ وَلَيْلٌ دَائِمٌ مَلَّوَاهُمَا عَلَى كُلِّ حَالِ الْمَرْءِ يَخْتَلِفَانِ<sup>(٢)</sup>

قلو كان اللَّيْلُ والنُّهَارُ لم يضافا إلى ضميرهما من حيث لا يضاف الشيء إلى

نفسه، ولكن كأنه يراد تكرُّر الدَّهْرِ والسَّاعَةِ بهما.

والمَلَاءَةُ، الهمزة فيها منقلبة عن حرف لين بدلالة سقوطها في التَّحْقِيرِ، رويها في

تحقييرها مُلَيَّتَيْنِ، ولو كانت الهمزة لآمأ لم تسقط، ويشبه أن تكون لزيادة عرضها على

عرض الشَّفِيعَةِ، والضمير في ﴿أَمَلِي﴾ لاسم الله عزَّ وجلَّ، كما قال في أخرى: ﴿وَأَمَّلِي

لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣] و﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ خَيْرٌ لِّأَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]

و﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَبْرَأُ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨].

فأمَّا قراءة أبي عمرو: ﴿وَأَمَّلِي لَهُمْ﴾ فبناء الفعل للمفعول به حسنٌ في هذا الموضع

للعلم بأنَّه لا يُرْخَرُ أَحَدٌ مَدَّةً أَحَدًا، ولا يوسُغُ له فيها إلاَّ الله سبحانه.

قال أبو الحسن: هي حسنةٌ في المعنى، وليس ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

فَأَلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمَلَّنِي بِشَيْءٍ وَلَا أَمْلَأَهُ حَتَّى يُفَارِقَا<sup>(٣)</sup>

من هذا الباب، ولكن لا أملاه: لا أمله، فأبدل من التضعيف حرف العلة كما

أبدل في قوله: ﴿وَقَدْ حَاطَبَ مَنْ دَسَّنَهَا﴾ [الشمس: ١٠] ونحو ذلك، ممَّا يكثر، وكذلك

= البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٩٢/١٥ (ملا)، وتهذيب اللغة ٤٠٥/١٥ وتاج

العروس (ملا).

(١) عجز بيت. صدره.

ولكنني أزوي من الخمرِ هامتي

البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ص ١٧٩، ولسان العرب ٤٨٥/١ (شحب)، ٣٤٠/١١

(سئل) (وفيه «المتشلسل» مكان «المتشلسل» وكذلك الرواية في التهذيب)، ٣٦٢ (سئل) ٣٣٠/١٥

(نضا)، ٢٩١ (ملا)، وتاج العروس ١٠٣/٣ (شحب)، وتاج العروس (سئل، نضا، ملا) وديوان

الأدب ٧٦/٤، وتهذيب اللغة ٢٩٥/١٢، وبلا نسبة في المخصص ١١٣/١٠، ١٣٣/١٥ المتشلسل:

الذي تخدّد لحمه وقلّ، والشاحب هنا السيف، يتغير لونه بما يبس عليه من الدم فالمتشلسل، على

هذا، هو الذي يتشلسل بالدم. وأنضو: أنزع وأكشف.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٩١/١٥ (ملا)، والمخصص ١٣٣/١٥، وتاج

العروس (ملا).

(٣) مرّ سابقاً.

قوله: ﴿فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥] هو بدلٌ من التضعيف، وفي موضع آخر: ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُبَدِّلَ هُوَ فَلْيَمْدَلْ وَيُنْبِئْ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وليس من هذا الباب قولهم: رجل مليء، إنما هو على تخفيف الهمزة، والهمزة الأصل، قالوا: ملؤ الرجل ملاءة إذا أيسر، ومن هذا اللفظ: ملأت الإناء ملاءة، ومنه أيضاً: رجل مملوء: للمزكوم، وبه ملاءة.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ﴾ [محمد: ٢٦] فقرأ حمزة والكسائي وحفص: ﴿إِسْرَارُهُمْ﴾ [محمد: ٢٦] بكسر الألف. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: أسرارهم، بفتح الألف<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿إِسْرَارُهُمْ﴾ أنه لما كان مصدراً أفرد، ولم يجمع، ويقوي الأفراد قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] فكما أفرد السر ولم يجمع، كذلك قال: ﴿إِسْرَارُهُمْ﴾ والدليل على الإسرار قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا تُسْرَتُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ٢٣] ﴿وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥].

ومن قال: ﴿أَسْرَارَهُمْ﴾ بفتح الهمزة، جعله جمع سر كقولهم: عدل وأعدال، وكأنه جمع لاختلاف ضروب السر، وجميع الأجناس يحسن جمعها مع الاختلاف، وجاء سرهم في قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] على ما عليه معظم المصادر، وأنه يتناول جميع ضروبه؛ فأفرد مرة وجمع أخرى، وقد جمع في غير هذا وأفرد كقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] والغيب الذي يؤمنون به ضروب: كالبعث والنشور، وإتيان الساعة، فأوقع الغيب على هذه الأشياء وغيرها، وجمع أيضاً في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [التوبة: ٧٨]، فكذلك السر أفرد في موضع، وجمع في آخر.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَلْيَبْلُغَنَّكُمْ حَتَّى يَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ... وَيَبْلُغُوا﴾ [محمد: ٣١] ثلاثهن بالياء.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم ثلاثهن بالنون<sup>(٢)</sup>.

وجه قراءة عاصم أن قبله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٠] واسم الغيبة أقرب إليه من لفظ الجمع، فحمل على الأقرب، ووجه الثن في ﴿وَلْيَبْلُغَنَّكُمْ حَتَّى يَعْلَمَ﴾ [محمد: ٣١] أن قبله: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرْسَلْنَاهُمْ﴾ [محمد: ٣٠] فإذا أن يكون جعل قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ كاعتراض وحمل الكلام على ﴿وَلَوْ نَشَاءُ﴾ أو يكون عاد إلى لفظ الجمع بعد لفظ الأفراد فيكون كقوله: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢] بعد

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

قوله: ﴿سُبْحٰنَ الَّذِيْٓ اَسْرٰى بِعَبْدِهٖ﴾ [الإسراء: ١].

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ [محمد: ٣٥] مفتوحة السين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة بكسر السين ﴿السَّلْمُ﴾<sup>(١)</sup>.

السَّلْمُ والاستسلام والسَّلْمُ: مَنْ أسلم، كالعطاء من أعطى، والثبات من أثبت. قال: ﴿أَدْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَأَفَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٠٨] ويجوز أن يكون السَّلْمُ في الإسلام يراد به الصلح على أن يكون معنى أسلم: صار ذا سِلْمٍ وخرج من أن يكون حَرْبًا للمسلمين، وفيه لغتان: السَّلْمُ والسَّلْمُ، وقال أبو إسحاق: والسَّلْمُ أيضاً والسَّلْمُ الذي هو الصلح يذكَرُ ويؤنثُ، فمن التأنيث قوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِحْ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦١]. وقال الشاعر:

فإِنَّ السَّلْمَ زَائِدَةٌ نَوَالًا وَإِنَّ نَوَى الْمُحَارِبِ لَا تَوُوبُ<sup>(٢)</sup>  
وقالوا: سالمته مسالمةً، ولم نعلم الفعل جاء منه على مثال فَعَلَ. قال:

تَبِينُ ضَلَاةَ الْحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ إِذَا مَا التَّقِينَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنُ<sup>(٣)</sup>  
المعنى: لا تدعوا إلى السلم، لا توادعوهم ولا تتركوا قتالهم حتى يُسَلِّمُوا لأنكم الأغلون، فلا ضَعَفَ بكم فتدعوا إلى المoadعة.

علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿هَكَأُنْتُمْ﴾ [محمد: ٣٨] مقطوعة ممدودة، وقد ذكر ذلك في آل عمران [٦٦]، وهذا خلاف قراءة أبي عمرو. وقد ذكرنا ذلك في سورة آل عمران.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لرجل من دوس في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٠.

(٣) مرّ سابقاً.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الفتح

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُعَزِّزُوهُ وَيُوقِّرُوهُ وَيُسَبِّحُوهُ﴾ [٩] أربعتهن بالياء<sup>(١)</sup>.

حجة الياء أنه لا يقال: ﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾. وهو الرسول فإذا لم يسهل ذلك كانت القراءة بالياء ﴿ليؤمنوا﴾.

ومن قرأ بالياء فعلى قوله: قُلْ لَهُمْ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٨]... ﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [الفتح: ٩].

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿ذَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ [٦] بضم السين. الباقون: ﴿السَّوِّءِ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿عَلَيْهِمْ ذَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ ففتح، فالمعنى عليهم دائرة السوء، كما ظنوا ظنَّ السَّوِّءِ، وفي أخرى: ﴿وَوَظَنْتُمْ ظَنَّ السَّوِّءِ﴾ [الفتح: ١٢] وظنَّهم ظنَّ السَّوِّءِ هو ظنَّهم: ﴿أَنْ لَنْ يَنْفَلِحَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلاَّ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢] فالتقدير: عليهم دائرة السوء كما ظنوا ظنَّ السَّوِّءِ. ومن قال: ﴿ذَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ فلائهم ظنوا ظنَّ السَّوِّءِ بالمسلمين، وأرادوه بهم، فقبل عليهم دائرة السوء الذي أرادوه بالمسلمين، وتمنَّوه لهم، وكان الفتح أشدَّ مطابقة في اللفظ وإن كان المعنيان متقاربين. قال: وقال أبو زيد: سَوَّأْتُ عليه ما صنع تسويئاً إذا عبتَّ عليه رأيه وعمله، فهذا يمكن أن يتأول من كلِّ واحدة من الكلمتين وقد تقدَّم ذكر ذلك.

اختلفوا في الياء والثون من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَسَبِّحْهُ بِحَمْدِ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٠] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ بالنون وروى أبان عن عاصم بالنون. عبيد عن هارون عن أبي عمرو بالنون، وعبيد عن أبي عمرو بالياء. وقرأ عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالياء<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

حجّة الياء تقدّم قوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِيهِ﴾ [الفتح: ١٠] على تقدّم ذكر الغيبة.

وزعموا أنّ في حرف عبد الله: ﴿فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ اللَّهُ﴾ فهذا يقوّي الياء فيكون الكلام بالياء من وجه واحد، والنون على الانصراف من الأفراد إلى لفظ الكثرة، وذلك كثير.

حفص عن عاصم: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] بضمّ الهاء.

الباقون: ﴿عليه الله﴾، قال أحمد: وهو قياس رواية أبي بكر عن عاصم. قد تقدّم القول في ذلك.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿ضُرّاً﴾ [الفتح: ١١] بضمّ الضاد.

وقرأ الباقر: ﴿ضَرّاً﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الضرُّ بالفتح خلاف النقع، وفي التنزيل: ﴿مَا لَا يَمِئَكَ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا قَعّاً﴾ [المائدة: ٧٦]، والضُرُّ: سوء الحال، وفي التنزيل: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرِّ﴾ [الأنبياء: ٨٤] هذا الأبين في هذا الحرف. ويجوز أن يكون لغتين معني: كالفقر والفقر، والضعف والضعف.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥] بكسر اللام.

وقرأ الباقر: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وجه من قرأ: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾ أنهم قيل لهم: ﴿لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقْبِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣] والأخص بالمفيد، وبما كان حديثاً، الكلام؛ فقال: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾؛ لذلك فالمعنى: أن هؤلاء المنافقين يريدون بقولهم: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾، فصدهم تبديل كلام الله الذي ذكرنا.

ومن قرأ: ﴿كَلِمَ اللَّهِ﴾، فإنّ الكلم قد يقع على ما يقع عليه الكلام، وعلى غيره، وإن كان الكلام بما ذكرنا أخص، ألا ترى أنّه قال: ﴿وَكَمَتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وإنما هو والله أعلم: ﴿وَرُؤُودُ أَنْ تَمَنَّ عَلَىٰ آلِهِمْ فَاسْتَخْضِعُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٥]، وما بعده ممّا يتصل بهذه القصة.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿تُدْخِلُهُ جَنّاتٍ﴾ [الفتح: ١٧] و﴿نَعْدَبُهُ﴾ بالنون جميعاً.

وقرأ الباقر بالياء<sup>(٣)</sup>.

وجه الياء: تقدّم الاسم المظهر، والنون في المعنى كالياء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الفتح: ٢٤] بالياء .  
والباقون: بالتاء<sup>(١)</sup>.

وجه قول أبي عمرو: وكان الله بما عمل الكفار من كفرهم وصدّهم عن المسجد الحرام، ومنعهم لكم من دخوله بصيراً فيجازي عليه.

ووجه التاء: أنّ الخطاب قد جرى للقبيلين في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ﴾ [الفتح: ٢٤] فالخطاب لتقدّم هذا الخطاب.

قال: قرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿شَطَأَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] مفتوحة الطاء والهمزة.  
وقرأ الباقر: ﴿شَطَأَهُ﴾ ساكنة الطاء، وكلّهم يقرأ: بهمزة مفتوحة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو زيد: أشطأت الشجرة بغصونها إذا أخرجت غصونها. أبو عبيدة: أخرج شطأه: فراخه.

ويقال: أشطأ الزرع فهو مشطىء مُفْرَخٌ<sup>(٣)</sup>، قول ابن كثير وابن عامر: شَطَأَهُ، بفتح الطاء، يشبه أن يكون لغة في الشطء. كالشَّمْع والشَّمْع، والثَّهْر والثَّهْر، ومن حذف الهمزة في ﴿شَطَأَهُ﴾ حذفها وألقى حركتها على الطاء. ومن قال: الكمأة والمرأة قال: ﴿شَطَأَهُ﴾.

قال: قرأ ابن عامر: ﴿فَأَزْرُوهُ﴾ [الفتح: ٢٩] على فَعَلَهُ مقصور بالهمزة.  
الباقر: ﴿فَأَزْرَهُ﴾ على فَاعَلَهُ<sup>(٤)</sup>.

أبو عبيدة: فأزره، ساواه، صار مثل الأم.

قال أبو علي: وفاعل آزر: الشطء، أي: آزر الشطء الزرع، فصار في طوله قال:

بِمَحْنِيَّةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالُّ نَبْتَهَا مَضْمٌ رِجَالٍ<sup>(٥)</sup> غَانِمِينَ وَخَيْبٍ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٣) الشطء: فَرْخُ الزرع والتخل. وقيل: هو ورق الزرع، وفي التنزيل: ﴿كزِرِ أخرج شطأه﴾ أي طرفه، وجمعه شطوء. (لسان العرب ١/١٠٠ مادة: شطأ).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٥) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/٤٩٦: مَجْرٌ جِيوش.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٥، ولسان العرب ١٨/٤ (أزر) ٢٠٦/١٤ (حنا)،

وأساس البلاغة ص ٢٧٢ (ضمم)، وتاج العروس ٤٦/١٠ (أزر)، (حنا) وبلا نسبة في لسان العرب ٤/

١٢٩ (جرر)، وتهذيب اللغة ٤٧٦/١٠، ٤٧٧/١٣، وتاج العروس ٤١١/١٠ (جرر آزر الشيء الشيء):

ساواه واحذاه، أي ساوى نبتها الضال، وهو السدر البري، أراد: فأزره الله تعالى فسأوى الفراخ الطوال

فاستوى طولها).

المحاني: معاطف الأودية، الواحدة محنية.



أي: ساوى نبتة الضال فصار في قامته؛ لأنه لا يرعاه أحد.  
 ويجوز أن يكون فاعل أزر: الزرع، أي: أزر الزرع شطأه، ومن الناس من يفسر  
 أزره: أعانه وقواه، فعلى هذا يكون: أزر الزرع الشطأ، قال أبو الحسن: أزره: أفعله  
 وأفعل فيه هو الأشبه ليكون قول ابن عامر أزره: فعله؛ فيكون فيه لغتان: فعل وأفعل،  
 لأنهما كثيراً ما يتعاقبان على الكلمة، كما قالوا: ألتته وألتته يؤلته<sup>(١)</sup>، فيما حكاه التوزي،  
 وكذلك: أزره وأزره.

قال قرأ ابن كثير: ﴿على سؤقيه﴾ [الفتح: ٢٩] مهموز.

الباقون: بلا همز.

أبو عبيدة: الساق: حاملة الشجرة.

وهمز سؤقيه يجوز على حد قول من قال:

لَحَبِّ الْمُؤَقْدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى<sup>(٢)</sup>

وإذا كان الساق حامل الشجرة فاستعماله في الزرع اتساع واستعارة كقوله:

عَلَى الْبَكْرِ يَمْرِيهِ بِسَاقٍ وَحَافِرٍ<sup>(٣)</sup>

وقال:

لَا حَمَلَتْ مِنْكَ كُرَاعٌ حَافِرَا

والكراع: لذي الظلف دون ذي الحافر.

(١) الألت: الخلف. وألتة يمين الأتأ: شدت عليه. وألت عليه: طلب منه حلفاً أو شهادة يقوم له بها. (لسان  
 العرب ٤/٢ مادة: ألت).

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) عجز بيت. صدره:

فما رقد الولدان حتى رأسته

البيت من الطويل، وهو لجيبه الأسيدي في لسان العرب ٢٠٦/٤ (حفر)، والتنبيه والإيضاح ١١٠/٢؛

وتاج العروس ٦٨/١١ (حفر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١٣، والمخصص ١٣٤/٦.

الحافر: واحد حوافر الدابة وقد استعاره الشاعر في القدم. حيث وصف ضيفاً طارفاً أسرع إليه يمره:  
 يستخرج ما عنده من الجزي.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الحجرات

قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] بالتاء جماعة؛ كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن عبد الله بن عامر. وروى هشام بن عمار عن سويد بن عبد العزيز وأيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن عبد الله بن عامر أنه قرأ: ﴿أَخْوَتِكُمْ﴾ مثل الناس.

وقرأ الباقر: ﴿بين أخويكم﴾ على اثنين.

الأخ من النسب، والأخ الصديق. قال:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَأَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغيرِ سِلَاحٍ<sup>(١)</sup>  
وقالوا لمن عانى شيئاً: هو أخوه، قال:

أخا الحرب لبأساً لديها جلالها<sup>(٢)</sup>

وقال:

.....كأئنه أخو فجرة عالى به الجذع صالبه

(١) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩، والأغاني ١٧١/٢٠، ١٧٣، وخزانة الأدب ٦٥/٣، ٦٧، والدرر ١١/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/١، وشرح التصريح ١٩٥/٢، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٤، ولمسكين أو لابن هرمة في فضل المقال ص ٢٦٩، ولقيس بن عاصم في حماسة البحر ص ٢٤٥، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٦٠/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٩/٤، وتخليص الشواهد ص ٦٢، والخصائص ٤٨٠/٢، والدرر ٤٤/٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٨، وشرح قطر الندى ص ١٣٤، والكتاب ٢٥٦/١.

(٢) صدر بيت. عجزه: وليس بولاج الخوالف أعقلا

البيت من الطويل، وهو للقلّاح بن حزن في خزانة الأدب ١٥٧/٨، والدرر ٢٧٠/٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٣/١، وشرح التصريح ٦٨/٢، وشرح المفصل ٧٩/٦، ٨٠، والكتاب ١١١/١، ولسان العرب ٨٣/١١ (ثعلب)، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣١٩/١، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣، وشرح الأشموني ٣٤٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٥٠٤، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣، والمقتضب ١١٣/٢، وجمع الهوامع ٩٦/٢.

وأشدد أبو زيد:

أخو الذئبِ يَغوي والغرابِ ومَنْ يكنُ شريكِيه تَطْمَعُ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعٍ<sup>(١)</sup>  
وأكثر الاستعمال في جمع الأخ من النسب إخوة وآخاء، وفي التنزيل: ﴿فَإِنْ كَانَ  
لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، وقال الشاعر:

وَجَدْتُمْ أَحَاكُمُ دُونَآ إِذْ نَسَبْتُمْ وَأَيُّ بَنِي الْآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهُ<sup>(٢)</sup>  
وقال في الذي ليس من النسب: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] وقال:  
﴿فَلِإِخْوَانِكُمْ فِي الْآيَاتِ وَمَوْلَاكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وإذا كان هذا فقول الجمهور: ﴿أخويكم﴾ أبين  
من قول ابن عامر؛ لأن المراد النسب، وإن كان لا ينكر استعمال بعض ذا في موضع بعض،  
ألا ترى أن قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ لا يراد به النسب؟ إنما هو أخوة الدين، فإن قلت:  
فلم لا يكون قول ابن عامر: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ أرجح من قول من قال: ﴿أخويكم﴾،  
لأن المراد هنا الجمع وليس التثنية، وقد يوضع الجمع القليل موضع الجمع الكثير، نحو:  
الأقدام، والأرسان، والتثنية ليست كالجمع في هذا؟

قيل: إن التثنية قد تقع موقع الكثرة في نحو ما حكاه من قولهم: «لا يديين  
بهالك»، ليس يريد نفى قوتين اثنتين، إنما يريد الكثرة؛ كذلك قولهم: لبنيك، وقولهم:  
نعم الرجلان زيد، وكذلك قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] يريد: بل نعمتاه،  
وليس هذه النعم بنعمتين اثنتين، إنما يراد نعم الدنيا، ونعم الآخرة، فكذلك يكون  
قوله: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَانِكُمْ﴾ يراد به الطائفتان، والفريقان ونحوهما، مما يكون  
كثرة، وإن كان اللفظ لفظ التثنية، كما أن لفظ ما ذكرنا لفظ التثنية، والمراد به الكثرة  
والعموم. وقال:

فَاغْمِذْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَسَدَانِ<sup>(٣)</sup>  
وروي أن الحسن قرأ: ﴿بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ و﴿بَيْنَ أَخْوَانِكُمْ﴾، و﴿بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ﴾،  
وقد جاء الإخوان في جمع الأخ من النسب وهو قوله: ﴿أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ  
أَخْوَانِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المحتسب ١٨٠/٢.

(٢) يروي «بنيكم» بدل «أحاكم».

البيت من الطويل، وهو لبشر بن المهلب في الخصائص ٢٠١/١، ولبعث بني المهلب في الخصائص  
٣٣٨/١ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص ١٥٠، ولسان العرب ٢٠/١٤ (أخا).

(٣) البيت من الكامل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في لسان العرب ٤٢٢/١٥ (يدي)، وتاج العروس  
(يدي)، ولعلي بن الغدير الغنوي في لسان العرب ٩١/١٥ (علا) (وفيه «علي بن عدي» وهذا تحريف)  
وتاج العروس (علا)، ولسويد بن الصامت في أساس البلاغة (علو).

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿لَا يَأْتِكُمْ﴾ مهموزاً، وقرأ الباقون: ﴿لَا يَلْتَكُرُ﴾<sup>(١)</sup> [الحجرات: ١٤].

قال أبو زيد: أَلَتَهُ السُّلْطَانُ حَقَّهُ يَأْلُهُ أَلْتًا مِثْلُ: ضَرِبَهُ يَضْرِبُهُ ضَرْبًا: إِذَا نَقَصَهُ، قَالَ: وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: لَا تَلِيتُ لَيْتًا، وَقَالَ: لَيْتُ الرَّجُلُ أَلَيْتُهُ لَيْتًا، إِذَا عَمِيَتْ عَلَيْهِ الْخَبْرُ فَأَخْبَرْتَهُ بغير ما سَأَلْتَ عَنْهُ.

وقال أبو عبيدة: ﴿لَا يَأْتِكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾: لَا يَنْقُصُكُمْ، مِنْ أَلْتِ يَأْلُتُ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: لَا تَلِيتُ. قَالَ رُوَيْبَةُ:

وَلَيْلَةٌ ذَاتُ هَوَىٰ <sup>(٢)</sup> سَرَرْنِي وَلَمْ يَلِشْنِي عَنْ هَوَاهَا <sup>(٣)</sup> لَيْتٌ <sup>(٤)</sup>

قال: وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: أَلَاتْنِي عَنْ حَقِّي، وَأَلَاتْنِي عَنْ حَاجَتِي، إِذَا صَرَفَهُ عَنْهَا.

وقال التَّوْزِي: بَعْضُهُمْ يَقُولُ فِي النِّقْصَانِ: أَلَتْ يُولَتْ إِيْلَاتًا.

حَجَّةُ أَبِي عَمْرٍو فِي قِرَاءَتِهِ: ﴿لَا يَأْتِكُمْ﴾: ﴿وَمَا أَلْتَاهُمْ﴾، فَالْتَنَاهُمْ مُضَارَعُهُ بِأَلْتِكُمْ.

وَمَنْ قَرَأَ: ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾ جَعَلَهُ مِنْ لَا تَلِيتُ، وَقَدْ حَكَاهُ أَبُو عَبِيدَةَ وَأَبُو زَيْدٍ جَمِيعًا.

وَحَجَّةٌ مَنْ قَالَ: ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ أَلْفٌ وَلَوْ كَانَتْ مِنْهُ. كَتَبْتُ بِالْأَلْفِ كَمَا يَكْتُبُ فِي: يَأْمُرُ، وَيَأْبِقُ، وَنَحْوَهُ فِي الْمَعْنَى، ﴿وَلَيْتَمَا تُوَفِّقُوا أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا نُنْظِمُ نَفْسًا شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قال: قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبان **﴿والله بصير بما يعملون﴾** [الحجرات: ١٨] بالياء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٦٥/٩: دَجِي.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٦٥/٩، سُرَاهَا.

(٤) بعده:

وَلَمْ تَضُرْنِي حِنَّةٌ وَبَيْتٌ

الرجز لأبي محمد الفقعسي في لسان العرب ١٣١/١٣ (حنن)، وتاج العروس (حنن)، ولرؤية في إصلاح المنطق ص ١٣٦، والمحتسب ٢/٢٩٠، والمخصص ١٤/٢٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان العرب ٢/٨٨ (ليت)، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٦، وتهذيب اللغة ١٤/٣٢٠، وتاج العروس ٥/٨٤ (ليت)، ومقاييس اللغة ٥/٢٣٣، ومجمل اللغة ٢/٢٦٦، ٤/٢٥٨، وأساس البلاغة (ليت).

لأنه عن وجهه يليتة ويلوته ليتاً أي حبسه عن وجهه وصرفه، وقيل: معنى هذا لم يلتني عن سُرَاهَا أَنْ تَنْدَمَ فَأَقُولُ لَيْتَنِي مَا سَرَيْتَهَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَمْ يَصْرِفْنِي عَنْ سُرَاهَا صَارَفَ إِنْ لَمْ يَلْتَنِي لِائْتِ، فَوَضَعَ الْمَصْدَرُ مَوْضِعَ الْأَسْمِ. (لسان العرب ٢/٨٨ (ليت)).

وقرأ الباقر بالتاء<sup>(١)</sup>.

وجه التاء أن قبله خطاباً، وهو قوله: ﴿لَا تَسْتَوِ عَلَىٰ إِسْلَامِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧] فالتاء لهذا الخطاب.

وجه الياء أن قبله غيبة، وهو قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١٥]... ﴿وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْلَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٨] بالياء.

قال: شدد نافع وحده: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾. وخففها الباقر<sup>(٢)</sup>.

فالميت والميت بمعنى، كما أن سيداً وسيداً، وطيباً وطيباً كذلك، وكما أن هاراً وهائراً بمعنى، كذلك التشديد في ميت في المعنى كالتخفيف، ومما يدل على ذلك قول الشاعر:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِسْمًا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَخْيَاءِ<sup>(٣)</sup>  
فأوقع المخففة والمشددة على شيء واحد، وكذلك قوله:

ومنهل فيه الغراب مَيْتٌ<sup>(٤)</sup>

لو شدد لجاز.

فأما الفاء في قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢] فعطف على المعنى، كأنه لما قيل لهم: ﴿أَيُّجِبُّ أَمَلَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ قالوا: لا، فقبل لهم لما قالوا لا: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، أي: كرهتم أكل لحمه ميتاً، فكما كرهتم أكل لحمه ميتاً فكذلك فاكروها غيبته.

وقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الحجرات: ١٢] معطوف على هذا الفعل المقدر، ولا يكون قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ بمعنى فاكروهه واتقوا الله: لأن لفظ الخبر لا يوضع للدعاء في كل موضع؛ ولأن قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ محمول على المعنى الذي ذكرناه، فمعنى الخبر فيه صحيح.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعاء في تاج العروس ١٠١/٥ (موت)، ولسان العرب ٩١/٢ (موت)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٤٣/١٤، وتاج العروس (حيي)، والتنبيه والإيضاح ١٧٣/١.

(٤) الرجز لأبي محمد الفقعسي في تاج العروس (أجن)، ولسان العرب ٨/١٣ (أجن)، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٧١/٩ (عفف).

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة (ق)

قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿يَوْمَ يَقُولُ لِبَنِيهِمْ﴾ [ق: ٣٠] بالياء .  
وقرأ الباقون: بالنون وكذلك روى حفص عن عاصم بالنون<sup>(١)</sup>.

حجّة ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾ بالنون، قوله: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكَ بِالْوَعِيدِ﴾ [ق: ٢٨]، وقوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِّلَّذِينَ﴾ [ق: ٢٩]، والنون في المعنى مثل، أقولُ فهو أشبهُ بما قبله، والياءُ على: ﴿يَوْمَ يَقُولُ اللهُ﴾.

اختلفوا في قوله: ﴿وَأَذْبَارَ السُّجُودِ﴾ [ق: ٤٠] في فتح الألفِ وكسرها .  
فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وحمزةُ: ﴿وَأَذْبَارَ السُّجُودِ﴾ بكسر الألفِ .  
وقرأ الباقون: ﴿وَأَذْبَارَ﴾ بفتح الألفِ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: إِدْبَارَ مصدرٌ، والمصدرُ تُجْعَلُ ظرفاً على إرادة إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها: كقولهم: جئتُك مقدّم الحاجِّ، وخفوق النجم، وخلافة فلان، تريد في ذلك كلّه وقت كذا؛ فحذفت، وكذلك يقدرُ في قوله: وقت إِدْبَارِ السُّجُودِ، إلّا أنّ المضاف المحذوف في هذا الباب لا يكاد يظهر ولا يستعمل، فهذا أدخل في باب الظروف من قولٍ من فتح، وكأنّه أمرٌ بالتسبيح بعد الفراغ من الصلاة، وقد قيل: إنّه يُراد به الركعتان اللتان بعد المغرب، ومن قال: ﴿وَأَذْبَارَ السُّجُودِ﴾ جعله جمع دُبُرٍ أو دُبُرٍ، مثل: قُفْلٍ وأقفال، وطُنْبٍ وأطناب، وقد استعمل ذلك ظرفاً نحو: جئتُك في دبر الصلاة، وفي أدبار الصلوات، وعلى دُبُرِ الشهر الحرام، وقال أوس بن حجر:

عَلَى دُبُرِ الشَّهِرِ الْحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَذْبٌ سِتُونٌ تَلَمَّعُ<sup>(٣)</sup>

قرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ينادي المنادي﴾ [ق: ٤١] بياءٍ في الوصل، ووقف ابن كثير بياء، ووقف نافع وأبو عمرو بغير ياء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٣) مرّ سابقاً.

ووقف الباقون بغير ياء وكذلك وصلوا.

أما إثبات الياء في الوصل، فلأن هذه الياءات أكثر الأمر، وإنما تحذف من الفواصل، وما شَبَّهَ بها من الكلام التام، ومن وقف بالياء فلأنه كلام غير تام، وإنما الحذف في أكثر الأمر من الكلام التام تشبيهاً بالفواصل، ووقف نافع وأبو عمرو بغير ياء لأن الوقف موضع تغيير، ألا ترى أنه يبدل من التاء فيه الهاء في نحو: ثَمْرَةٌ، ويبدل من التنوين الألف، ويضعفُ فيه الحرف نحو: هَذَا فَرَجٌ، ويحذف فيه الحرف في القوافي فغيراه بالحذف، كما غيرت بهذه الأشياء.

وأما من حذف في الوصل والوقف فقد ذكرنا القول في الحذف في الوقف، فأما من حذف في الوصل فقد قيل: إنه في الكتاب لا ياء فيه.

وقال ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ﴾ [ق: ٤٤] مشددة الشين.

وقرأ الباقون: ﴿تَشَقَّقُ﴾ خفيفة<sup>(١)</sup>.

من قال: ﴿تَشَقَّقُ﴾ أدغم التاء في الشين، ومن قال: ﴿تَشَقَّقُ﴾ مخففاً حذف التاء التي أدغمها من ثقل.

القطعي عن عبيد عن أبي عمرو: ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾ [ق: ٣٦] خفيفة القاف.

وروى غيره عن أبي عمرو: ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾ مشددة وكذلك قرأ الباقون.

قال أبو عبيدة: نقَّبوا في البلاد، طافوا وتباعدوا وأنشد لامرئ القيس:

وقد نَقَّبْتُ فِي الْأَقَاتِ حَتَّى<sup>(٢)</sup> رَضِيْتُ مِنَ الْعَنِيْمَةِ بِالْإِيَابِ<sup>(٣)</sup>

والتشديد في نقَّبوا يختص بالكثرة، والتخفيف يصلح للقليل والكثير.

(١) ذكر في الفرقان.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٨١/١: السلامة.

(٣) البيت من الوافر، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٣، ولسان العرب ٧٦٩/١ (نقّب) وجمهرة الأمثال ٤٨٤/١، والمعقد الفريد ١٢٦/٣، والفاخر ص ٢٦٠، وكتاب الأمثال ص ٢٤٩، وكتاب الأمثال لمجهول ص ٦٥، والمستقصى ١٠٠/٢، ومجمع الأمثال ٢٩٥/١، وتهذيب اللغة ١٩٧/٩، وتاج العروس ٤/٣٠٠ (نقّب).

نَقَّبُوا: طَوَّفُوا وَفَتَّشُوا. ويريد ضربت في البلاد، أقبلت وأدبرت.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الذاريات

قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿لَحَقَّ مِثْلُ مَا﴾ [٢٣] برفع اللام. وقرأ الباقون: ﴿لَحَقَّ مِثْلُ مَا﴾ بنصب اللام، وكذلك حفص بنص اللام أيضاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ رفع مثلاً في قوله: ﴿لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ جعل مثلاً وصفاً لحق، وجاز أن يكون مثل وإن كان مضافاً إلى معرفة صفة للنكرة؛ لأنَّ مثلاً لا يختص بالإضافة لكثرة الأشياء التي يقع التماثل بها بين المتماثلين، فلما لم تخصه الإضافة، ولم يُزَلْ عنه الإبهام والشياع الذي كان فيه قبل الإضافة بقي على تنكيره. وقالوا: مررتُ برجلٍ مثلك، وكذلك في الآية لم يتعرّف بالإضافة إلى ﴿أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ وإن كان قوله: ﴿أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ بمنزلة نطقكم، و﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ زائدة، فإن قلت: فلم لا تكون التي بمنزلة أن كالتي في قوله: ﴿وَمَا كَأَنَّا بِآيَاتِنَا بِيحَدُوثٍ﴾ [الأعراف: ٥١] فإن التي في قوله: ﴿مِثْلُ مَا﴾ لا تكون إلا زائدة ألا ترى أنه لا فعل معها فتكون مع الفعل بمنزلة المصدر مثل أن مع الفعل، وقوله: ﴿وَمَا كَأَنَّا بِآيَاتِنَا بِيحَدُوثٍ﴾ موصولة بالفعل الذي هو كانوا، وموضعها جرٌّ بالعطف على ما جرّه الكاف؛ التقدير: كنسيان لقاء يومهم، أي: نساها نسياناً كنسيان يومهم هذا، وككونهم جاحدين بآياتنا، ومثل زيادة ﴿مَا﴾ ههنا زيادتها في قوله: ﴿يَمَّا خَطَّيْتَهُمْ﴾ [نوح: ٢٥] ونحو قوله: ﴿فِيمَا رَحَمْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] ونحو ذلك.

وأما مَنْ نصب فقال: ﴿مِثْلُ مَا أَنْتُمْ﴾ فتحتمل ثلاثة أضرب: أحدهما: أنه لما أضاف مثل إلى مبني، وهو قوله: ﴿أَنْتُمْ﴾ بناه كما بُنيَ يومئذٍ في قوله: ﴿مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] و﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] وقوله:

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٢) صدر بيت مرّ سابقاً.



وقوله:

لَمْ يَمْتَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ<sup>(١)</sup>

فغير في موضع رفع بأنه فاعل يمتع، وإنما بنيت هذه الأشياء المبهمة نحو: مثل، ويوم، وحين، وغير إذا أضيفت إلى المبني لأنها تكتسي منه البناء؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتنكير، والجزاء والاستفهام، تقول: هذا غلامٌ زيد، وصاحبُ القاضي، فيتعرف الاسمُ بالإضافة إلى المعرفة، وتقول: غلامٌ من تضرب؟ فيكون استفهاماً كما تقول: صاحبٌ من تضرب أضرب، فيكون جزاءً، فمن بنى هذه المبهمة إذا أضافها إلى مبني جعل البناء أحد ما يكتسبه من المضاف إليه، ولا يجوز على هذا: جاءني صاحبٌ خمسة عشر، ولا غلامٌ هذا؛ لأن هذين من الأسماء غير المبهمة، والمبهمة في إبهامها وبعدها من الاختصاص بالحروف التي تدلُّ على أمور مبهمة، فلما أضيفت إلى المبنيَّة، جاز ذلك فيها، والبناء على الفتح في مثل قول سيويه.

والقول الثاني أن تجعل ﴿ما﴾ مع مثل بمنزلة شيءٍ واحد، وتبنيه على الفتح وإن كانت ﴿ما﴾ زائدة وهذا قول أبي عثمان، وأنشد أبو عثمان في ذلك قول الشاعر:

وَتَدَاعَى مَنُخِرَاهُ بِدَمٍ      مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ<sup>(٢)</sup>

فذهب إلى أن ﴿مثل﴾ مع ﴿ما﴾ جُعِلَاً بمنزلة شيءٍ واحد، وينبغي أن يكون أثمر صفةً لمثل ما، لأنه لا يخلو من أن يكون صفةً له، أو يكون ﴿مثل ما﴾ مضافاً إلى الفعل؛ فلا يجوز فيه الإضافة؛ لأننا لم نعلم مثلاً أضيف إلى الفعل في موضع، فكذلك لا يضيفه في هذا الموضع إلى الفعل، فإذا لم يجز الإضافة كان وصفاً، وإذا كان وصفاً وجب أن يعود منه إلى الموصوف ذكر، فيقدر ذلك المحذوف بما يتصل بالفعل، فيحذف كما يحذف الذكرُ العائد من الصفة إلى الموصوف، وقد يجوز أن لا يقدر ﴿مثل﴾ مع ﴿ما﴾ كشيءٍ واحد، لكن تجعله مضافاً إلى ما مع أثمر، ويكون التقدير: مثل شيءٍ أثمره حُمَاضُ الْجَبَلِ، فيبنى مثل على الفتح لإضافتها إلى ﴿ما﴾ وهي غير متمكن، ولا يكون لأبي عثمان حينئذٍ في البيت حجةً على كون ﴿مثل﴾ مع ﴿ما﴾ بمنزلة شيءٍ واحد، ويجوز أن لا تكون له فيه حجةً من وجهٍ آخر، وهو أن يجعل ﴿ما﴾ والفعل بمنزلة المصدر، فيكون: مثل إثمار الحماض، فيكون في ذلك كقوله:

(٢) مرُّ سابقاً.

(١) صدر بيت مرُّ سابقاً.

﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١] وقوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] ويقول ابن مقبل:

سَلِ الدَّارَ مِنْ جَنْبِي حَبْرَ فَوَاهِبٍ إِلَى مَا رَأَى هَضْبَ الْقَلِيبِ الْمُضْصِيحِ<sup>(١)</sup>  
كَأَنَّهُ قَالَ: إِلَى رُؤْيَةِ هَضْبِ الْقَلِيبِ، أَوْ إِلَى مَوْضِعِ رُؤْيَتِهِ.

ولكن يدلّ على جواز بناء مثلٍ مع ﴿ما﴾ وكونه مع ﴿ما﴾ بمنزلة شيءٍ واحد قول حميد بن ثور<sup>(٢)</sup>:

أَلَا هَيْمًا مِمَّا لَقَيْتُ وَهَيْمًا وَوَيْحًا لِمَنْ لَمْ يَذَرِ مَا هُنَّ وَنَحْمًا  
وَأَسْمَاءَ مَا أَسْمَاءَ لَيْلَةَ أَذْلَجَتْ إِلَيَّ وَأَضْحَابِي بَأَيِّ وَأَيْتَمًا<sup>(٣)</sup>

وقوله: ﴿ويحما﴾ في موضع نصب بأنّه مصدرٌ، فلولا أنّه بني مع ﴿ما﴾ لم يكن يمتنع النصب الذي يجب بكونه مصدرًا، ويلحقه التنوين فلما لم يُنصب علمت أنّ الرفع

(١) البيت من الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٢٢، وتهذيب اللغة ٣٢٣/١٥ (وفيه «حبير فواحف» مكان «حبر فواهب» و«المصْبِح» مكان «المضْصِيح» وكل ذلك تحريف)، والحيوان ٢٥٣/٢، ٢٥٠/٧، ومعجم ما استعجم ص ٤١٩، ١٢٣٥، ومعجم البلدان ٢١٢/٢ (حبر)، ٣٥٦/٥ (واهب)، وتاج العروس ٣٦٩/٤ (وهب)، ولسان العرب ٣٠٠/١٤ (رأي). حبر: جبلان في ديار سليم. واهب: اسم جبل لبني سليم.

(٢) هو حميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري (توفي نحو ٣٠هـ = نحو ٦٥٠م) أبو المثنى شاعر مخضرم عاش زمنًا في الجاهلية، وشهد حينئذٍ مع المشركين، وأسلم ووفد على النبي ﷺ ومات في خلافة عثمان وقيل: أدرك زمن عبد الملك بن مروان، وعده الجمحي في الطبقة الرابعة من الإسلاميين، وفي شعره ما كان يُتغنى به. له «ديوان شعر».

الأعلام ٢/٢٨٣، وشرح شواهد المغني ٧٣، والإصابة ت ١٨٣٠، وتهذيب ابن عساكر ٤/٤٥٦، والشعر والشعراء ١٤٦، والأغاني طبعة دار الكتب ٤/٣٥٦، وسمط اللاكبي ٣٧٦، والجمحي ٤٩٥.

(٣) البيتان من الطويل، والأول منهما لحميد الأرقط في لسان العرب ٣٧٥/١٥ (هيا)، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ٧، ولسان العرب ٦٣٨/٢ (ويح)، ١١١/٤ (ثور)، وتاج العروس ٧/٢٢١ (ويح) وبلا نسبة في كتاب العين ٣/٣١٩.

والثاني منهما لحميد بن ثور في ديوانه ص ٧ (الحاشية)، ولسان العرب ٤٤/١٣ (أين)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٩، والخصائص ١/١٣٠، ١٨٠/٢، ١٨٢، ولسان العرب ١٣/٤٢١ (منن) ٥٦/١٤ (أيا).

ويح: كلمة تقال رحمةً، وكذلك ويحما. الليث: وَيْحٌ يُقَالُ: إِنَّهُ رَحْمَةٌ لِمَنْ تَنَزَلَ بِهِ بَلِيَّةٌ، وَرِيْمًا جَعَلَ مَعَ مَا كَلِمَةً وَاحِدَةً وَقِيلَ: وَيْحَمَا، وَوَيْحٌ: كَلِمَةٌ تَرُحِمُ وَتَرُجِّعُ، وَقَدْ يُقَالُ بِمَعْنَى الْمَدْحِ وَالْعَجَبِ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَقَدْ تَرَفَّعَ وَتَضَافَ وَلَا تَضَافُ. (اللسان ٢/٦٣٨ (ويح)).

قيل في اللسان ١٣/٤٢١: فجعل أياً اسماً للجهة، فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف.

إِنَّمَا حَصَلَ فِيهِ لِلْبِنَاءِ مَعَ ﴿مَا﴾، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا أَنْشَدْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى:

أَثْوَرَ مَا أَصِيدُكُمْ أَمْ تَوَزِينُ  
أَمْ تَيْكُمُ الْجَمَاءُ ذَاتِ الْقَرْنَيْنِ<sup>(١)</sup>

فلولا أَنَّ ﴿ثور﴾ مَعَ ﴿ما﴾ جعلاً شيئاً واحداً، وبني ثور على الفتح معه لذلك لم يمتنع التنوين من لحاقه، ومثل ما أنشده أحمد بن يحيى:

تَسْمَعُ لِلْجَنِّ بِهِ زِيْزِيرَ مَا<sup>(٢)</sup>

فزيزيرٌ: فعليلٌ مثل: شمليلٌ وكزديدي<sup>(٣)</sup> وإنما بني مَعَ ﴿ما﴾ على الفتح فلم يلحقه التنوين، فأما قول أحمد بن يحيى:

وَأَضْحَابِي بِأَيِّ وَأَيْنَمَا<sup>(٤)</sup>

فإنه أخرج ﴿أين﴾ من أن تكون استفهاماً، كما أخرجوه عن ذلك بقولهم: مررتُ برجلٍ أَيْمَا رَجُلٍ. وكقوله:

وَالدَّهْرُ أَيَّتَمَّا حَالَ دَهَارِيرُ<sup>(٥)</sup>

كأنه قال: والدَّهْرُ دَهَارِيرٌ كُلُّ حَالٍ؛ فأعمل الفعل في الظرف، وإن كان متقدماً عليه، كقولهم: أكلَ يومَ لك ثوبٌ، وجعل أيّ كناية عن بلدةٍ أو بقعةٍ، مثلَ فلانٍ في الكناية عن الأناسي؛ فلم يُضَرَفْ للتأنيث والتعريف.

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٤٠، والخصائص ٢/١٨٠، ووصف المباني ص ٣٣٦، ولسان العرب ٤/١١١ (ثور)، ١٣/٣٣٣ (قرن)، وتهذيب اللغة ٩/٩٠.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) ناقة شيملة، وشمال وشملاّل وشمليل: خفيفة سريعة مُشَمَّرَةٌ، وقد شملل شمللة إذا أسرع (لسان العرب ١١/٣٧١ مادة: شمل).

الكرديد: ما يبقى في أسفل الجُلَّةِ من جانبيها من التمر، والجمع الكرايدُ. (لسان العرب ٣/٣٧٩: كرد).

(٤) مرّ قريباً.

(٥) عجز بيت. صدره:

حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَسْذُكْرُهُ

البيت من البسيط، وهو لحريث بن جبلة العذري في شرح أبيات سيبويه ١/٣٦٠، وله أو لعثير بن لبيد العذري في لسان العرب ٤/٢٩٤ (دهر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٣٩، وجمهرة اللغة ص ٦٤١، والخصائص ٢/١٧١، وسمط اللاكبي ص ٨٠٠، والكتاب ١/٢٤٠، ومجالس نعلب ١/٢٦٦، والمخصص ٩/٦٢.

قوله: كأن لم يكن إلا تذكره، يكن تامة وإلا تذكره فاعل بها، واسم كأن مضمّر تقديره كأنه لم يكن إلا تذكره، والهاء في تذكره عائدة على الهاء المقدّرة، والدهر مبتدأ ودهارير خبره، وأيتما حال ظرف من الزمان والفاعل فيه ما في دهاريير من معنى الشدة. وقولهم: دهر دهاريير أي شديد.

فأما قوله: وأينما فالقول فيه: إنَّه أخرج من الاستفهام أيضاً كما أخرج منه في المواضع التي أريتك، وبناء مع ﴿ما﴾ على الفتح، وموضعه جرّ بالعطف على الجرّ الذي في موضع قوله: بأيّ.

وأما القول الثالث في قوله: ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ فهو أن ينتصب على الحال من النكرة وهو قول أبي عمر الجزمي، وذو الحال الذكر المرفوع في قوله: ﴿لحق﴾، والعامل في الحال هو ﴿الحق﴾، لأنه من المصادر التي وُصِفَ بها، ويجوز أن تكون الحال عن النكرة الذي هو ﴿حق﴾ في قوله: ﴿إنَّه لحق﴾، وإلى هذا ذهب أبو عمرو ولم نعلم عنه أنه جعله حالاً من الذكر الذي في حق، وهذا لا اختلاف في جوازه، وقد حمّل أبو الحسن قوله: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمراًين عندنا﴾ [الدخان: ٤، ٥] على الحال، وذو الحال: قوله: ﴿كل أمر حكيم﴾ وهو نكرة.

فهذه وجوه الانتصاب في مثل ما، والخلاف فيه.

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعْقَةُ﴾ [الذاريات: ٤٤] بغير ألف.

الباقون: ﴿الصَّاعِقَةُ﴾<sup>(١)</sup> بألف.

روى محمد بن السري عن أحمد بن يحيى عن أبي زيد: الصاعقة: التي تقع من السماء، والصَّاعقة التي تصقع الرؤوس. قال أحمد: وقال الأصمعي: الصاعقة والصاقعة سواء، قال: وأنشد الأصمعي:

يَخْكُونَ بِالْمَضْغُولَةِ الْقَوَاطِعِ تَسْقُتُ السَّبْزِقِ عَنِ الصَّوَاغِعِ<sup>(٢)</sup>

وأما قول الكسائي: ﴿الصعقة﴾، فقد روي عن عمر وعثمان فيما زعموا، وقيل إن الصعقة مثل الزجزة، هو الصوت الذي يكون عن الصاعقة وقال بعض الرجاز:

لَاخَ سَحَابٍ فَرَأَيْنَا بَرْقَهُ ثُمَّ تَدَانِي قَسَمِينَا صَعْقَهُ<sup>(٣)</sup>

اختلفوا في كسر الميم وفتحها من قوله عز وجل: ﴿وَقَوْمِ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ﴾ [الذاريات: ٤٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم ﴿وقوم نوح﴾ فتحاً.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وقوم نوح﴾ كسراً<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٠١/٨ (صقع)، وتاج العروس ٣٤١/٢١ (صقع)، وجمهرة اللغة ص ٨٨٦، ١٢٥٤.

(٣) يروي «تداني» بدل «تداني».

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٩٨/١٠ (صقع).

الصعقة: الصوت الذي يكون عن الصاعقة.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

قال أبو علي: مَنْ جَزَّ فَقَالَ: ﴿وَقَوْمِ نُوحٍ﴾ حملة على قوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْتَهُ إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [الذاريات: ٣٨] وفي ﴿قَوْمِ نُوحٍ﴾.

وقوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْتَهُ إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ عطف على أحدِ شيئين: إما أن يكون على قوله: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ﴾ [الذاريات: ٣٧] وفي موسى، أو على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠] وفي موسى، أي: في إرسال موسى آيات بيّنة وحجج واضحة، وفي قوم نوح آية.

وَمَنْ نَصَبَ، فَقَالَ: ﴿وَقَوْمِ نُوحٍ﴾، جاز في نصبه أيضاً أمران؛ كلاهما على حملٍ على المعنى.

فأحدهما: من الحمل على المعنى أن قوله: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّاعِقَةَ﴾ يدلُّ على: ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾، فكأنه قال: أهلكناهم وأهلكنا قوم نوح.

والآخر: أن قوله: ﴿فَأَخَذْتَهُمْ وَجُرُودُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [الذاريات: ٤٠] ألا ترى أن هذا الكلام يدلُّ على أغرقناهم، فكأنه قال: فغرقناهم، وأغرقنا قوم نوح.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الطور

قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ [٢١] بالتاء ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة بهم ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة أيضاً.

وقرأ نافع ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماع خارجة عن نافع فيهما مثل حمزة.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ بالتاء ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ برفع التاء جماعة ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة أيضاً.

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعة أيضاً<sup>(١)</sup>.  
الذُرِّيَّةُ: اسم يقع على الصغير والكبير، فمما أريد به الصغير قوله: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨] ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ... اللَّهُ يَبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ﴾ [آل عمران: ٣٩].

وأما وقوعه على الكبار البالغين، فقوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ﴾ [الأنعام: ٨٤] فإن حملت الذُرِّيَّةُ في الآية على الصغار كان قوله: ﴿بِإِيمَانٍ﴾ في موضع نصب على الحال من المفعولين، أي: اتَّبَعْتَهُمْ بِإِيمَانٍ مِنَ الْآبَاءِ ذُرِّيَّتَهُمْ، ألحقنا الذُرِّيَّةَ بهم في أحكام الإسلام، فجعلناهم في حكمهم في أنهم يرثون ويورثون، ويُذَقُّن موتاهم في مقابر المسلمين، وحكمهم حكم الآباء في أحكامهم إلا فيما كان موضوعاً عن الصغير لصغره. وإن جعلت الذُرِّيَّةُ للكبار كان قوله ﴿بِإِيمَانٍ﴾ حالاً من الفاعلين الذين هم ذريتهم، أي: ألحقنا بهم ذريتهم في أحكام الدنيا والثواب في الآخرة، ﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ﴾ أي: من جزاء عملهم من شيء كما قال: ﴿فَلَا نُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وكما قال: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقْتُمْ لُجُورِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ فَلَا يَخَافْ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] فَمَنْ قَرَأ: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ وأفرد؛ فلأنَّ الذُرِّيَّةَ تقع على الكثرة؛ فاستغنى بذلك عن جمعه،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

وكذلك القول في قوله: ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في أنه أفرد، وألحق التاء في ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ لتأنيث الاسم.

وقول نافع: وجهه أنه جمع وأفرد؛ لأن كل واحد منهما جائز، ألا ترى أن الذريرة قد تكون جميعاً؟ فإذا جمعه فلائ الجمع قد تجمع نحو: أقوام وطرقات.

وقول ابن عامر: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ...﴾ ألحقنا بهم ذُرِّيَّتَهُمْ لأنه جمع الموضعين؛ لأن الجمع تجمع نحو: الطرق والجزرات وفي الحديث: «صواحيب يوسف»<sup>(١)</sup>.

وقول أبي عمرو: ﴿أَتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ جماعة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ جماعة، الفعل فيه للمتكلمين، وتبعته يتعدى إلى مفعول، فإذا ثقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالمفعول الأول الهاء والميم، والمفعول الثاني: ذرياتهم وكذلك ذُرِّيَّتَهُمْ مفعول ألحقنا.

قرأ ابن كثير: ﴿وَمَا أَنتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١] بكسر اللام غير ممدودة الألف.

وقرأ الباقون: ﴿الَّتَنَاهُمْ﴾ مفتوحة الألف واللام غير ممدودة أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وقد تقدم حكاية اللغات في هذا الحرف. ويشبه أن يكون فعلنا لغة، وقد قالوا: نَقِمَ يَنْقُمُ، وَنَقَمَ يَنْقُمُ فيشبه أن يكون: أَلَتَ مثله، ومثل نحوه من حروف جاءت على فَعَلٍ وَفَعَلٌ، وقد حكي ذلك عن يحيى ومكانه مكانه.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيهِ﴾ [الطور: ٢٣] نصباً.

وقرأ الباقون بالرفع والتنوين<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿فِيهَا﴾ من قوله: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيهِ﴾ على قول أبي الحسن في موضع رفع من حيث كان خبر إن في موضع رفع، وفي قول سيبويه في موضع رفع بأنه خبر مبتدأ؛ فهو على قول سيبويه بمنزلة: زيد منطلق وعمرو، استغنى عن ذكر خبر الثاني لدلالة الأول، ومن رفع فقال: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيهِ﴾ ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون ﴿لَا﴾ كليس أو يكون لغو مرتفعاً بالابتداء؛ فيكون ﴿فِيهَا﴾ في كل واحد من التقديرين يصح أن يكون خبراً عن الاسمين، فأما قول الشاعر:

(١) أخرجه النسائي (إمامة ٤٠)، وابن ماجه (إقامة ١٤٢)، وأحمد بن حنبل في المسند ٤/٤١٢، ٦/٩٦،

١٠٩، ٢٠٢، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٧٠، والبخاري (أنبياء ١٩)، والترمذي (منقب ١٦) والموطأ

(سفر ٨٣)، والدارمي (مقدمة ١٤).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

فلا لغو ولا تأثيم فيها<sup>(١)</sup>

فلا يكون فيها خبراً عنهما؛ لأنّ العامل في الخبر هو العامل في المخبر عنه، وعاملا الاسمين مختلفان، فلا يكونان مع اختلافهما عاملين في الخبر، ومعنى ذلك: لا لغو؛ أنهم لا تزول عقولهم، فإذا لم تزل عقولهم لم يلغوا، ولم يكن منهم ما يؤثم، كما يكون في الدنيا.

قال: قرأ نافع والكسائي: ﴿نَدْعُوهُ أَنَّهُ﴾ [الطور: ٢٨] بفتح الألف.

وقرأ الباقون: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾ بكسر الألف، وقال ابن جَمَّاز عن نافع: ندعوه إنّه كسراً<sup>(٢)</sup>.

من قرأ: ﴿ندعوه أَنَّهُ﴾ فالمعنى لأنّه هو البِرُّ الرَّحِيم، أي: فلرحمته يجيب من دعاه؛ فلذلك ندعوه.

ومن كسر الهمزة قطع الكلام ممّا قبله، واستأنفه.

قال: قرأ عاصم وابن عامر ﴿يُصْعَقُونَ﴾ [الطور: ٤٥] مرفوعة الياء.

وقرأ الباقون: ﴿يَصْعَقُونَ﴾ بفتح<sup>(٣)</sup> الياء.

يقال: صَعَقَ الرجلُ يَصْعَقُ، وفي التنزيل: ﴿فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر:

٦٨]. ومضارع صَعِقَ يَصْعَقُونَ.

وحجّة من فتح الياء في ﴿يَصْعَقُونَ﴾ قوله: ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ فأما من

قرأ ﴿يَصْعَقُونَ﴾ فإنه على نقل الفعل بالهمزة صَعِقُوا هم، وأصعقهم غيرهم، فيصعقون من باب يُكْرَمُونَ لمكان النقل بالهمزة، وليس مثل يُضْرَبُونَ.

وحكى أبو الحسن: صَعِقَ، فعلى هذا يجوز: مصعوق، ويجوز أن يكون

يَصْعَقُونَ، مثل يُضْرَبُونَ، وقال غيره: هو مثلُ سَعِدَ وسَعِدَ.

قال: قرأ ابنُ عامرٍ في رواية الخُلواتي عن هشام بن عمار وابن كثير والكسائي في

رواية القراء: ﴿المُسَيِّطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧] قال هشام: كتابها بالصاد ونقرؤها بالسين<sup>(٤)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿أَمْ هُمُ الْمُسَيِّطِرُونَ﴾ الأرياب، قال: يقال: تَسَيِّطَرْتُ عَلَيَّ: اتَّخَذْتَنِي

خَوْلًا.

(١) صدر بيت مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.



وقد جاء على هذا المثال فيما رواه محمد بن السري عن أبي عبيدة: مُبَيَّنَّظَرٌ  
وَمُسَيَّنَّظَرٌ وَمُهَيَّنَّظَرٌ وَمُيَبَّنَّظَرٌ، قال: والبيقرة مَشِيَّةٌ فيها تقاربٌ.

قال أبو علي: ليس هذا البناء بناء تحقير، ولكنَّ الياء فيه مثلُ الواو في حوقل،  
فكما تقول: مُخَوِّقٌ كذلك تقول: مبيَّنَّظَرٌ لإحاقهما جميعاً بِمُدْخَرِجٍ وَمُسْرَهْفٍ<sup>(١)</sup>.

تم الجزء الثالث، ويليه الجزء الرابع  
وأوله: ذكر اختلافهم في سورة النجم

(١) المشرهف: الحسن الغذاء (اللسان ٩/١٥١ مادة: سرهف).



فهرس المحتويات

---

الجزء الثالث  
من  
الحجة للقراءات السبع



## فهرس المحتويات

٣٣	..... الآيتان: ١٩ و ٢٠	سورة الرعد
٣٤	..... الآية: ٢٧	..... الآيتان: ٣ و ٤
٣٦	..... الآيات: ٣٢ و ٣٣ و ٣٧	..... الآية: ٥
٣٧	..... الآيتان: ٤٠ و ٤٨	..... الآية: ١٦
٤٢	..... الآية: ٦٦	..... الآية: ١٧
٤٣	..... الآية: ٨٠	..... الآية: ٣٣
٤٤	..... الآيات: ٩٦ و ١٠٣ و ١١٠	..... الآية: ٣٩
٤٥	..... الآية: ١٢٧	..... الآية: ٤٢

### ذكر اختلافهم في سورة بني إسرائيل

٤٨	..... الآية: ٢
٤٩	..... الآية: ٧
٥٠	..... الآية: ١٣
٥٥	..... الآية: ٢٣
٥٧	..... الآية: ٣١
٥٨	..... الآية: ٣٣
٥٩	..... الآية: ٣٥
٦٠	..... الآية: ٣٨
٦١	..... الآية: ٤١
٦٢	..... الآيات: ٤٢ و ٤٣ و ٤٤
٦٣	..... الآية: ٤٩
٦٥	..... الآيتان: ٦٨ و ٦٩
٦٦	..... الآية: ٧٢
٦٧	..... الآية: ٧٦

### سورة إبراهيم

١٤	..... الآيتان: ١ و ٢
١٥	..... الآية: ١٩
١٦	..... الآية: ٢٢
١٧	..... الآيتان: ٤٢ و ٤٦
١٩	..... الآية: ٤٠

### ذكر اختلافهم في سورة الحجر

٢٠	..... الآية: ٢
٢٤	..... الآية: ٨
٢٦	..... الآية: ٥٤
٢٧	..... الآيتان: ٥٦ و ٥٩

### ذكر اختلافهم في سورة النحل

٣١	..... الآية: ٢
----	----------------

١١٠ ..... الآية: ١٠٩

ذكر اختلافهم في  
سورة مريم

١١١ ..... الآيتان: ١ و ٢

١١٢ ..... الآية: ٥

١١٥ ..... الآيتان: ٦ و ٨

١١٧ ..... الآية: ٩

١١٨ ..... الآيات: ١٩ و ٢٣ و ٢٤

١١٩ ..... الآية: ٢٥

١٢٢ ..... الآيات: ٣٤ و ٥١ و ٣٦

١٢٣ ..... الآية: ٦٧

١٢٤ ..... الآية: ٧٣

١٢٧ ..... الآية: ٧٤

١٢٨ ..... الآية: ٧٧

١٣٠ ..... الآية: ٩٠

ذكر اختلافهم في  
سورة طه

١٣٣ ..... الآيات: ١ و ١١ و ١٢

١٣٥ ..... الآية: ١٣

١٣٧ ..... الآيتان: ٥٣ و ٥٨

١٤١ ..... الآية: ٦١

١٤٢ ..... الآية: ٦٣

١٤٣ ..... الآية: ٦٤

١٤٥ ..... الآية: ٦٩

١٤٨ ..... الآية: ٧٧

١٤٩ ..... الآيتان: ٨٠ و ٨١

١٥١ ..... الآية: ٨٧

١٥٣ ..... الآيتان: ٩٣ و ٩٤

١٥٤ ..... الآيتان: ٩٧ و ١٠٢

٦٨ ..... الآية: ٨٣

٦٩ ..... الآية: ٩٠

٧٠ ..... الآية: ٩٢

٧١ ..... الآية: ٩٣

٧٢ ..... الآية: ١٠٢

ذكر اختلافهم في  
سورة الكهف

٧٣ ..... الآية: ٢

٧٧ ..... الآيتان: ١٦ و ١٧

٧٩ ..... الآية: ١٨

٨٠ ..... الآية: ١٩

٨١ ..... الآية: ٢٥

٨٣ ..... الآية: ٢٨

٨٤ ..... الآيتان: ٢٤ و ٢٦

٨٦ ..... الآية: ٣٨

٨٨ ..... الآيتان: ٤٣ و ٤٤

٩٠ ..... الآيتان: ٤٧ و ٥٢

٩١ ..... الآية: ٥٥

٩٢ ..... الآية: ٦٦

٩٤ ..... الآيتان: ٧٠ و ٧١

٩٥ ..... الآية: ٧٤

٩٦ ..... الآية: ٧٦

٩٧ ..... الآية: ٧٧

٩٨ ..... الآية: ٨١

٩٩ ..... الآية: ٨٥

١٠١ ..... الآية: ٨٦

١٠٢ ..... الآيتان: ٨٨ و ٩٣

١٠٣ ..... الآية: ٩٤

١٠٦ ..... الآية: ٩٦

١٠٩ ..... الآية: ٩٨

١٨٥ .....	الآيات: ٨٥ و ٨٧ و ٨٩	١٥٥ .....	الآية: ١١٩
١٨٦ .....	الآيتان: ٩٢ و ١٠٦	١٥٦ .....	الآيتان: ١٣٠ و ١٣٣
١٨٧ .....	الآية: ١١٠	<b>ذكر اختلافهم في سورة الأنبياء</b>	
١٨٩ .....	الآيات: ١١٢ و ١١٣ و ١١٤	١٥٧ .....	الآية: ٤
١٩٠ .....	الآية: ١١٥	١٥٨ .....	الآيتان: ٣٠ و ٣٥
<b>ذكر اختلافهم في سورة النور</b>		١٥٩ .....	الآيتان: ٥٨ و ٦٧
١٩١ .....	الآيتان: ١ و ٦	١٦٤ .....	الآية: ٩٥
١٩٤ .....	الآيتان: ٧ و ٩	١٦٢ .....	الآية: ١٠٤
١٩٦ .....	الآيتان: ٢٤ و ٣١	١٦٣ .....	الآية: ١١٢
٢٠٠ .....	الآية: ٣٥	<b>ذكر اختلافهم في سورة الحج</b>	
٢٠١ .....	الآية: ٣٦	١٦٤ .....	الآية: ٢
٢٠٢ .....	الآية: ٣٧	١٦٥ .....	الآية: ٢٣
٢٠٥ .....	الآيتان: ٥٥ و ٥٨	١٦٦ .....	الآيتان: ١٥ و ٢٩
<b>ذكر اختلافهم في سورة الفرقان</b>		١٧١ .....	الآيتان: ٣٤ و ٦٧
٢٠٧ .....	الآيتان: ٨ و ١٠	١٧٢ .....	الآيتان: ٣٩ و ٤٠
٢٠٨ .....	الآية: ١٧	١٧٤ .....	الآيات: ٤٥ و ٤٧ و ٥١
٢٠٩ .....	الآية: ١٩	١٧٥ .....	الآية: ٦٢
٢١٠ .....	الآية: ٢٥	<b>ذكر اختلافهم في سورة المؤمنون</b>	
٢١١ .....	الآيات: ٢٧ و ٢٨ و ٣٠	١٧٧ .....	الآيتان: ٩ و ١٤
٢١٢ .....	الآيات: ٤٨ و ٥٠ و ٦٠	١٧٨ .....	الآية: ٢٠
٢١٣ .....	الآية: ٦٢	١٨٠ .....	الآية: ٢١
٢١٥ .....	الآية: ٦٩	١٨١ .....	الآية: ٢٩
٢١٧ .....	الآية: ٧٥	١٨٢ .....	الآية: ٤٤
<b>ذكر اختلافهم في سورة الشعراء</b>		١٨٣ .....	الآيتان: ٥٠ و ٥٢
٢١٩ .....	الآية: ١	١٨٤ .....	الآيتان: ٦٧ و ٧٢

٢٥٤ .....	الآية: ٣٤	٢٢٠	الآيات: ١٨ و ٤٥ و ٤٩ و ٦٢ و ١١٨
٢٥٥ .....	الآية: ٣٧	٢٢١	الآيات: ٥٦ و ٥٢ و ٦١
٢٥٦ .....	الآيات: ٥٧ و ٦٠ و ٨٢ و ٧١	٢٢٤	الآيتان: ١٣٧ و ١٤٩
ذكر اختلافهم في سورة العنكبوت		٢٢٥	الآيتان: ١٧٦ و ١٩٣
٢٥٧ .....	الآيتان: ١٩ و ٢٠	٢٢٦	الآيتان: ١٩٧ و ٢١٧
٢٥٨ .....	الآية: ٢٥	٢٢٧	الآية: ٢٢٤
٢٦٠ .....	الآيات: ٢٨ و ٢٩ و ٣٣ و ٣٤	ذكر اختلافهم في سورة سليمان	
٢٦١ .....	الآيتان: ٤٢ و ٥٠	٢٢٨	الآية: ٧
٢٦٢ .....	الآيتان: ٥٥ و ٥٦	٢٣١	الآية: ٢٠
٢٦٣ .....	الآية: ٥٨	٢٣٢	الآيتان: ٢١ و ١٨
٢٦٥ .....	الآية: ٦٦	٢٣٣	الآية: ٢٢
ذكر اختلافهم في سورة الروم		٢٣٤	الآية: ٢٥
٢٦٦ .....	الآية: ١٠	٢٣٥	الآية: ٢٨
٢٦٧ .....	الآيات: ١١ و ١٩	٢٣٦	الآية: ٣٦
٢٦٨ .....	الآيتان: ٣٢ و ٣٩	٢٣٨	الآية: ٤٤
٢٦٩ .....	الآيتان: ٤٨ و ٥٠	٢٣٩	الآية: ٤٩
٢٧٠ .....	الآيتان: ٥٢ و ٥٧	٢٤١	الآية: ٥١
٢٧١ .....	الآية: ٤١	٢٤٢	الآيتان: ٥٧ و ٦٢
ذكر اختلافهم في سورة لقمان		٢٤٣	الآية: ٦٦
٢٧٢ .....	الآيات: ٣ و ٦ و ١٣	٢٤٤	الآيتان: ٦٧ و ٧٠
٢٧٣ .....	الآيتان: ١٦ و ١٨	٢٤٥	الآيتان: ٨٠ و ٨١
٢٧٤ .....	الآيتان: ٢٠ و ٢٧	٢٤٦	الآيتان: ٨٢ و ٨٧
ذكر اختلافهم في سورة السجدة		٢٤٧	الآيتان: ٨٨ و ٨٩
٢٧٦ .....	الآية: ٧	ذكر اختلافهم في سورة القصص	
		٢٤٩	الآيات: ١ و ٦ و ٨ و ٢٣
		٢٥٠	الآيتان: ٢٩ و ٣٢



٣٠١	..... الآيتان: ٣٣ و ٤٠	٢٧٧	..... الآيتان: ١٧ و ١٩
٣٠٢	..... الآية: ٤٣	٢٧٨	..... الآية: ٢٤

## ذكر اختلافهم في

## سورة يس

٣٠٤	..... الآية: ١
٣٠٥	..... الآيتان: ٥ و ٩
٣٠٦	..... الآيتان: ١٤ و ١٩
٣٠٧	..... الآيتان: ٣٩ و ٣٥
٣٠٨	..... الآية: ٤٩
٣٠٩	..... الآيات: ٥٦ و ٦١ و ٦٢
٣١٠	..... الآيات: ٦٨ و ٦٠ و ٤١
٣١١	..... الآيات: ٦٧ و ٧٠ و ٨٢

## ذكر اختلافهم في

## سورة الصافات

٣١٢	..... الآيات: ١ و ٢ و ٣
٣١٣	..... الآية: ٦
٣١٤	..... الآية: ٨
٣١٥	..... الآيتان: ١٢ و ٤٧
٣١٧	..... الآيات: ٥٤ و ٥٥ و ٩٤ و ١٠٢
٣١٩	..... الآيتان: ١٢٣ و ١٣٠
٣٢١	..... الآيات: ١٢٦ و ١٥٢ و ١٥٣

## ذكر اختلافهم في

## سورة ص

٣٢٣	..... الآية: ١٥
٣٢٤	..... الآيات: ٢٩ و ٢٣ و ٣٣
٣٢٥	..... الآيتان: ٢٤ و ٤١
٣٢٦	..... الآية: ٤٦
٣٢٨	..... الآية: ٤٨
٣٢٩	..... الآية: ٤٥

## ذكر اختلافهم في

## سورة الأحزاب

٢٧٩	..... الآيتان: ١ و ٤
٢٨١	..... الآيات: ١٠ و ٦٦ و ٦٧
٢٨٢	..... الآيات: ٩ و ١٣ و ١٤
٢٨٣	..... الآيات: ٢١ ، ٣٠ ، ٣١
٢٨٤	..... الآية: ٣٣
٢٨٥	..... الآيتان: ٣٦ و ٤٩
٢٨٦	..... الآيتان: ٥١ و ٥٣
٢٨٧	..... الآيتان: ٦٧ و ٦٨

## ذكر اختلافهم في

## سورة سبأ

٢٨٨	..... الآيتان: ٣ و ٥
٢٨٩	..... الآيتان: ٩ و ١٠
٢٩٠	..... الآية: ١٢
٢٩١	..... الآيتان: ١٣ و ١٤
٢٩٢	..... الآية: ١٥
٢٩٣	..... الآية: ١٦
٢٩٤	..... الآية: ٢٣
٢٩٥	..... الآيتان: ١٧ و ١٩
٢٩٦	..... الآية: ٢٠
٢٩٧	..... الآيتان: ٢٣ و ٣٧
٢٩٨	..... الآية: ٥٢
٢٩٩	..... الآيات: ٤٠ و ٣٩ و ٢٢

## ذكر اختلافهم في

## سورة الملائكة

٣٠٠	..... الآيات: ٣ و ٣٦ و ٣٧
-----	---------------------------

٣٥٨	..... الآية: ٢٩	٣٣٠	..... الآية: ٥٣ و ٤٩
	ذكر اختلافهم في	٣٣١	..... الآية: ٥٨
	سورة الشورى	٣٣٣	..... الآية: ٦٢ و ٦٣
٣٦١	..... الآية: ٣	٣٣٦	..... الآية: ٧٥ و ٨٤
٣٦٢	..... الآيات: ٥ و ٢٥ و ٣٠	٣٣٧	..... الآية: ٦٩
٣٦٣	..... الآية: ٣٢ و ٣٥		ذكر اختلافهم في
٣٦٥	..... الآية: ٣٧ و ٥١		سورة الزمر
	ذكر اختلافهم في	٣٣٨	..... الآية: ٧
	سورة الزخرف	٣٤٠	..... الآيات: ٩ و ١٧ و ١٨ و ٢٩
٣٦٩	..... الآية: ٥ و ١٨	٣٤١	..... الآية: ٣٦ و ٣٨
٣٧٠	..... الآية: ١٩	٣٤٢	..... الآية: ٤٢ و ٦١
٣٧٤	..... الآية: ١١	٣٤٣	..... الآية: ٦٤
٣٧٥	..... الآية: ٢٤	٣٤٤	..... الآية: ٧١
٣٧٦	..... الآية: ٣٥		ذكر اختلافهم في
٣٧٧	..... الآيات: ٣٨ و ٣٦ و ٥٣		سورة المؤمن
٣٧٨	..... الآية: ٥٦	٣٤٥	..... الآية: ١
٣٧٩	..... الآية: ٥٧	٣٤٦	..... الآية: ٢٠ و ١٥
٣٨٠	..... الآية: ٣٩ و ٤٩	٣٤٧	..... الآية: ٦
٣٨١	..... الآية: ٦٨ و ٧١	٣٤٨	..... الآيات: ٢١ و ٤٤ و ٢٦
٣٨٢	..... الآيات: ٨٥ و ٨٣ و ٨٨	٣٤٩	..... الآية: ٢٧
٣٨٣	..... الآية: ٨٠ و ٨٩	٣٥٠	..... الآية: ٣٥
	ذكر اختلافهم في	٣٥١	..... الآية: ٣٧
	سورة الدخان	٣٥٢	..... الآية: ٤٦ و ٤٠
٣٨٦	..... الآية: ٧ و ٦	٣٥٣	..... الآيات: ٦٠ و ٥٢ و ٥٨
٣٨٧	..... الآيات: ٤٧ و ٤٥ و ٤٩		ذكر اختلافهم في
٣٨٨	..... الآية: ٥١		سورة السجدة
	ذكر اختلافهم في	٣٥٤	..... الآية: ١٦
	سورة الجاثية	٣٥٥	..... الآيات: ١٩ و ١٨ و ٤٧
٣٨٩	..... الآية: ٤ و ٥	٣٥٦	..... الآية: ٤٤

٤١٠	..... الآيات: ٢٤ و ٢٩	٣٩١	..... الآية: ٦
	ذكر اختلافهم في	٣٩٢	..... الآيات: ١٤ و ١١
	سورة الحجرات	٣٩٣	..... الآية: ٢١
٤١٢	..... الآية: ١٠	٣٩٤	..... الآيات: ٢٣ و ٣٥ و ٣٢
٤١٤	..... الآيات: ١٤ و ١٨		ذكر اختلافهم في
٤١٥	..... الآيات: ١٧ و ١٥ و ١٢		سورة الأحقاف
	ذكر اختلافهم في	٣٩٧	..... الآية: ١٥
	سورة ق	٣٩٨	..... الآيات: ١٢ و ١٥ و ١٦
٤١٦	..... الآيات: ٣٠ و ٢٨ و ٤٠ و ٤١	٣٩٩	..... الآيات: ١٧ و ١٩
٤١٧	..... الآيات: ٤٤ و ٣٦	٤٠٠	..... الآية: ٢٥
	ذكر اختلافهم في	٤٠١	..... الآيات: ٢٠ و ٣٤
	سورة الذاريات		ذكر اختلافهم في
٤١٨	..... الآية: ٢٣		سورة محمد ﷺ
٤٢٢	..... الآيات: ٤٤ و ٤٦	٤٠٢	..... الآيات: ٤ و ١٥
٤٢٣	..... الآيات: ٣٨ و ٤٠	٤٠٣	..... الآية: ١٦
	ذكر اختلافهم في	٤٠٦	..... الآيات: ٢٦ و ٣٠ و ٣١
	سورة الطور	٤٠٧	..... الآيات: ٣٥ و ٣٨
٤٢٤	..... الآية: ٢١		ذكر اختلافهم في
٤٢٥	..... الآية: ٢٣		سورة الفتح
٤٢٦	..... الآيات: ٣٨ و ٤٥ و ٣٧	٤٠٨	..... الآيات: ٩ و ٨ و ١٢ و ١٠
		٤٠٩	..... الآيات: ١١ و ١٥ و ١٧

